إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م

دراسة تحليلية

الباحث الرئيسى

أ. د. ابراهيم البحراوى

الباحث الرئيسى المساعد

أ. د. هدى درويش

فريق البحث (طبقاً للترتيب الأبجدى)

١. د. رفعت لقوشة
٢. د. طارق فهمى
٣. د. عبد الباسط السروجى
٤. د. عبد الرحمن صبرى
٥. د. فتحى العفيفى
٦. د. قدرى حفنى
٧, د. لواء / عطيه شاهين
٨. د. منصور عبد الوهاب

الفهرس

تصدير ٧

كلمة أ. د. محمد عبد العال، رئيس جامعة الزقازيق ٨

رسالة المركز بقلم أ٠د٠ هدى درويش..... ١٠

الفصل الأول: العرب امام تحديات استراتيجية..... **١٣**

بقلم الباحث الرئيسى أ.د. ابراهيم البحراوى **١٣**

الإستراتيجية وأهدافها ١٥

أهم السياسات المقترحة فى الإستراتيجية ١٧

أهداف وخطة دراستنا التحليلية..... ٢٦

التحديات الكبرى..... ٢٨

الفصل الثانى: المحور الاقتصادى **٤٠**

قراءة من المنظور الاستراتيجى والبعد الاقتصادى بقلم أ.د. رفعت لقوشة..... ٤١

مقدمة..... ٤١

رؤية في إستراتيجية الدفاع الديناميكي..... ٤٢

العمالة والبطالة: نقطة البدء وملاحظات تحليلية ٤٨

إنتاجية العمل: الشرط القاعدي والممر غير الانسيابي ٥٨

السياسات الاقتصادية: قضايا مفتوحة ٧٢

الإستراتيجية والأقواس المفتوحة..... ٩٠

المكانة الإقليمية لإسرائيل: العلاقات والتحديات..... ٩٧

أبعاد التفكير الإستراتيجي الإسرائيلى ومتغيرات العولمة، د٠ فتحى العفيفى ١٠٠

مدخل تحليلي..... ١٠٠

مسارات التفكير في منظومة التخطيط الإستراتيجي ١٠٣

التحديات الاقتصادية ومرتكزات الرؤية المستقبلية ١١٤

محددات الاستجابة المجتمعية في ظل متغيرات العولمة ١٣١

سياسات العمل والموارد البشرية، د. عبدالرحمن صبري..... ١٤٩

مقدمة عن تشكيل المستقبل..... ١٤٩

الوضع الحالي..... ١٥١

الرؤية العامة للإستراتيجية حتى عام٢٠٢٨م..... ١٥٤

الخاتمة والإستنتاجات ١٦٥
الفصل الثالث: المحور الاجتماعى والسياسى **١٨٠**
قراءة في وثيقة إسرائيل ٢٠٢٨م من منظور علم النفس السياسي، ١٨١
د. قدري حفني ١٨١
مقدمة ١٨١
التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ١٨٢
التركيبة السكانية: رؤية مجتزئة ١٨٤
العرب وإسرائيل ١٨٨
مصر والرؤية المستقبلية الإسرائيلية ١٨٩
المهاجرون السوفييت ١٩٠
تجاهل لجيل السابرا ١٩٢
خبرات ستة أمم صغيرة ناجحة ١٩٥
الدروس المستفادة ١٩٨
الإدارة والحكم، بقلم د٠طارق فهمي ٢٠٠
تقديم ٢٠٠
المعضلات والتحديات ٢٠٢
التوصيات ٢٠٥
النتائج والانعكاسات ٢٠٩
الواقع الاقتصادي والإداري في إسرائيل ٢١٢
الأوضاع الاجتماعية ٢١٤
السياسات المستقبلية ومخطط ٢٠٢٨م ما الحل؟؟ ٢١٧
مستقبل نظام الحكم ٢٢١
الخلاصة ٢٢٤
الفصل الرابع: محور التعليم والبحث العلمى **٢٣٢**
منظومة التعليم العام فى إسرائيل: الواقع والمستقبل، ٢٣٣
د٠ منصور عبد الوهاب ٢٣٣
ماذا تقول إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م عن التعليم العام في إسرائيل ٢٣٣
التعليم العام في إسرائيل– الرؤية ٢٣٥

عيوب المنظومة التعليمية في إسرائيل ٢٣٦
الإنفاق على التعليم ٢٤١
توصيات التقرير الإستراتيجي للارتقاء بالتعليم العام في إسرائيل ٢٥٠
التعقيب والتحليل ٢٥٢
مصر في نظر المؤلف ٢٧٢
التحديات التي تفرضها هذه الإستراتيجية على مصر والعالم العربي ٢٧٣
قراءة في واقع ومستقبل التعليم العالي والبحث العلمي، د. طارق فهمي ٢٧٧
الأهداف والمهام ٢٧٨
عرض الخطة ٢٧٩
النظام وتحدياته ٢٨٨
التعليق ٢٩٠
مراحل التعليم ٢٩٤
قراءة من منظور العلوم التطبيقية، أ.د. عبد الباسط صبري السروجي ٣٠٥
التعليم العالي والعلوم التطبيقية ٣٠٥
العلوم التطبيقية في الإستراتيجية الإسرائيلية ٣٠٧
علوم الحياة: ٣٠٨
الطاقات البديلة: ٣٠٩
تكنولوجيا المياه: ٣١٠
تكنولوجيا الفضاء: ٣١١
الأمن العام: ٣١٢
الصناعات الكيميائية: ٣١٢
تكنولوجيا الزراعة: ٣١٣
الحكم على قابلية الإستراتيجية للتطبيق ٣١٣
تأثير الإستراتيجية علي مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط: ٣١٧
التحديات التي تفرضها الإستراتيجية علي مصر والعالم العربي: ٣١٨
محور التكنولوجيا والصناعة **٣٢٠**
مجال العلوم الإستراتيجية والتكنولوجية، د٠ طارق فهمى ٣٢١
مدخل الفصل ٣٢٢
الأهداف ٣٢٢

المجالات التطبيقية للتكنولوجيا المتقدمة ٣٢٢
الرؤية والإستراتيجية: ٣٢٥
المعضلات والمشاكل: ٣٢٨
تحديات العولمة والحفاظ على القدرة التنافسية لإسرائيل: ٣٢٩
التوصيات ٣٣١
التعليق: ٣٣٤
رفع مستوى البحث العلمى والتكنولوجى، لواء د٠ عطيه شاهين ٣٥٣
رؤية تحليلية ٣٥٣
ملخص الفصل ٣٥٤
مقدمة ٣٥٥
الرؤية والإستراتيجية: ٣٥٩
الدور الحكومي في التطوير التكنولوجي والبحث: ٣٥٩
معضلات البحث والتطوير في السنوات القادمة: ٣٦٣
التوصيات ٣٦٩
التوصيات المحددة للتغيير في كل من سياسة الثلاث مجالات ٣٧١
الاستثمار اللازم: ٣٧٩
قطاعات الصناعات التقليدية والخدمات، لواء د٠ عطية شاهين ٣٩١
رؤية تحليلية ٣٩١
ملخص الفصل: ٣٩٢
مقدمة ٣٩٣
الرؤية والإستراتيجية ٣٩٧
التحديات والمشاكل ٣٩٨
التطويرات الأساسية والبيانات: ٣٩٩
التوصيات: ٤٠٦
توصيات للصناعات التقليدية ٤٠٦
توصيات لقطاع الخدمات ٤١٠
توصيات منبثقة عن التحليل للجزء المتوفر من المسح الماضي ٤١١
الخطة التنفيذية اللازمة والميزانيات الحكومية ٤١٢
تصنيف القطاعات الاقتصادية طبقا لتركيز التكنولوجيات بها ٤١٣

تصدير

أ. كلمة رئيس جامعة الزقازيق، أ٠د محمد عبد العال

ب. جامعة الزقازيق وسياسة البحوث بقلم نائب رئيس الجامعة

أ٠د٠ اشرف الشيحى

ج. رسالة المركز بقلم مدير المركز، أ٠د٠ هدى درويش

تصدير

كلمة أ. د. محمد عبد العال، رئيس جامعة الزقازيق

فى إطار اهتمام جامعة الزقازيق بالمراكز العلمية والأبحاث التى تصب فى مصالح الوطن وتهدف إلى خدمة المجتمع، يسرنى تقديم هذا البحث الذى يمثل باكورة إنتاج المركز العلمى المختص بدراسات الصراع والتسوية بين العرب وإسرائيل فى جامعتنا. وإننى لأقدر أهمية هذا البحث الذى يقدم دراسة تحليلية لإستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م وهى خطة للتنمية الشاملة تستهدف وضع الدولة فى مصاف الدول العشر إلى الخمس عشر الأولى فى العالم فى مجالات التقدم الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى ومستوى معيشة المواطن.

إن التحدى الحضارى الذى تواجهه مصر لا يأتى فقط من جانب إسرائيل الساعية إلى التقدم والتفوق فى إقليمنا العربى بهدف الهيمنة والتوسع، ولكن يأتى أيضاً من تجارب دول عديدة فى الشرق والغرب استطاعت بالتخطيط العلمى للنهضة ولعملية التنمية الشاملة أن تتجاوز مشكلاتها، وأن تحقق مستويات تنمية تثير إعجاب العالم، ومن بينها دول إسلامية مثل ماليزيا وتركيا.

إننى على ثقة فى أن مصر بقيادتها الجديدة بعد الثورة ستواجه التحدى الحضارى بجدية كاملة وستثبت للعالم أن فى إمكانها تنمية مواردها وقواها وفى مقدمتها رأس مالها البشرى القادر على التطور وتحقيق مستويات قياسية فى التقدم فى كافة مجالات الحياة إذا توفر التخطيط السليم وآليات التنفيذ العصرية الجادة.

إن التخطيط العلمى للنهضة هو مسئولية كافة فروع النخبة السياسية والبرلمانية والعلمية المصرية، ولكنها تبدأ من النخبة العلمية فى الجامعات؛ ولذا أشكر الجهد الجماعى الذى قام به عشرة من خيرة علماء مصر فى هذا البحث.

جامعة الزقازيق وسياسة البحوث بقلم أ .د . أشرف الشيحى

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رسالة المركز بقلم أ.د. هدى درويش

الباحث الرئيسى المساعد

رئيس مجلس الإدارة ومدير المركز

يأتى إنشاء مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، بوصفه النواة الأولى على مستوى الجامعات المصرية والعربية كضرورة ملحة واستجابة مباشرة للتحديات التى تفرضها المخططات الإسرائيلية، وليصبح محفلاً علمياً قادراً على بلورة المجهودات البحثية العربية والقومية التى تحمل على عاتقها القيام بالمهمة الأكاديمية والمعرفية المتصلة باشكاليات المجتمع الإسرائيلى، سواء ارتبط ذلك بأوضاعه الداخلية أو تطلعاته الخارجية ورغبته الجامحة فى توسيع نطاقه الجغرافى والاستراتيجى.

فى سبيل ذلك برزت الحاجة الملحة إلى الاستعانة بالعديد من الخبراء والعلماء المتخصصين فى الشأن الإسرائيلى فى مختلف المجالات للقيام بمهمة البحث والدراسة العلمية التحليلية المتعمقة وتقديمها لصناع القرار والرأى العام العربى خدمة للأهداف الوطنية والقومية التى نسعى إليها.

يقوم المركز طبقاً لرسالته وأهدافه وخططه المستقبلية بالعديد من النشاطات فى مجالات الترجمة والنشر، وتنظيم الندوات والمؤتمرات ذات الأهمية على المستوى القومى والدولى، فضلاً عن تكوينه شبكة من العلاقات القوية مع مؤسسات البحث العلمى المصرية والعربية المختلفة التى تجعل من هذا المركز نقطة انطلاق نحو بلورة مصالح عربية موحدة وبناء رؤى وإستراتيجيات مشتركة حيال القضايا والتفاعلات التى تكون إسرائيل طرفاً فاعلاً فيها.

وكانت باكورة الانطلاق الأولى للمركز قوية وفعالة بتدشين أعماله من خلال مؤتمره الأول " مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية " الذى عقد فى ٤ مايو ٢٠١٠ والذى ترك اصداءا واسعة وردود أفعال غاية فى الأهمية عندما التقت النخبة العربية حول أوراقه وفعالياته وتوصياته المهمة.

كان النجاح الذى حققه هذا المؤتمر دافعاً وحافزاً نحو التفكير فيما هو أعمق نحو معرفة آخر المخططات الإستراتيجية الإسرائيلية وكيف يفكرون فى المستقبل من وجهة نظر النخبة اليهودية. فكانت فكرة دراسة وتحليل ونقد (إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨مم) المشروع الأمثل الذى نستهل به مشروعاتنا البحثية الهامة حيث تهدف من خلاله إسرائيل إلى اللحاق بركب التقدم ووضع نفسها بين الدول الـ ١٠ – ١٥ الرائدة فى إنجازاتها الاقتصادية والمجتمعية والتكنولوجية والتعليمية وتحسين مستوى دخل الفرد.. إلى آخره.

لقد شرع الأستاذ الدكتور إبراهيم البحراوى الباحث الرئيسى للمشروع فى دراسة الموضوع مع إدارة المركز التى قامت بدورها بمتابعته وعرضه على إدارة الجامعة حيث لم تتردد فى تبنى هذا المشروع بوصفه " واجباً وطنياً وقومياً " تريد الجامعة من خلاله أن يكون لها قصب السبق، والدخول به إلى مجال التنافسية العالمية فى البحوث العلمية ذات الأهمية القومية والدولية لمواجهة التحدى الحضارى الإسرائيلى وفق أسس علمية ومنهجية.

لذا نتطلع أن يكون هذا الانجاز العلمى الكبير حافزاً قوياً ومشجعاً لنا فى مركز الدراسات الإسرائيلية على المزيد من العطاء والبحث عن الموضوعات الجديدة ذات الأهمية القصوى فى سلسلة دراسات المركز عن إسرائيل. كما نأمل أن يكون ما قدمناه فى هذا المشروع قد خرج على الوجه الأكمل بما يحدثه من آثار إيجابية فى نفوس النخبة المصرية والعربية، وكذا لدى جموع صناع القرار فى العالم العربى، ومشجعاً على تبنى موضوعات جديدة فى منظومة التحديات الحضارية التى تواجهها الأمة العربية وهى تصارع من أجل المستقبل لإحداث التفوق المأمول على كل ما تقوم به إسرائيل وما تصبو إليه.

إن أهمية البحوث والدراسات المستقبلية بحسب فهمنا لمهمتها الخلاقة هو التبصر والتنوير بكل ما يفكر فيه الآخر والتحذير من المخاطر التى يشكلها إما بتفوقه أو بتدبيره للعدوان الظاهر والمستتر.

وأخيراً أوجه كل التقدير للباحث الرئيسى لهذا المشروع وصاحب فكرة هذا العمل وإتمامه على الوجه الأكمل الأستاذ الدكتور إبراهيم البحراوى أستاذ الدراسات العبرية بجامعة عين شمس ونائب رئيس مجلس إدارة مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق.

كل التقدير والاحترام أيضاً إلى النخبة المتميزة من العلماء المصريين الذين شاركونا فى إنجاز هذا العمل الكبير وإخراجه على الوجه الأكمل.

كما نوجه كل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور محمد عبد العال رئيس جامعة الزقازيق لدعم سيادته ورعايته لهذا المشروع العلمى الكبير وحرص سيادته على إنجازه لخدمة وطننا العزيز مصر.

كذا الشكر الكبير للأستاذ الدكتور أشرف الشيحى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا ومجهوداته العظيمة التى يبذلها لدعم مركز الدراسات الإسرائيلية ومشروعاته البحثية القومية.

وفى هذا السياق لا يفوتنا تقديم خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى رئيس جامعة الزقازيق السابق، والذى أولى اهتمامه لهذا المشروع حيث كان لسيادته فضل الموافقة الأولى على تنفيذه.

فى الأخير نأمل أن تكون ردود الأفعال والنتائج المتحصلة من قراءة هذا الإنتاج العلمى الكبير حافزاً جديداً لنا على المزيد من العمل والإتقان فى أدائه.

أ.د/ هدى درويش

مدير المركز

الفصل الأول: العرب امام تحديات استراتيجية

بقلم الباحث الرئيسى أ.د. ابراهيم البحراوى

العرب امام تحديات استراتيجية بقلم الباحث الرئيسى أ.د. ابراهيم البحراوى

الاسم الكامل لإستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م هو "إسرائيل ٢٠٢٨م.. رؤية وإستراتيجية للاقتصاد والمجتمع – فى عالم الإطار الواحد"[١]. وقد وضعتها عام ٢٠٠٨ لجنة من المجتمع المدنى من العلماء ورجال الأعمال والمدراء والخبراء اليهود فى إسرائيل ودول أوربا والولايات المتحدة ضمت ٧٣ خبيراً برئاسة إيلى هورفيتس، رئيس اتحاد أصحاب الصناعات الإسرائيلى سابقاً. وقد صدرت الإستراتيجية فى طبعتين، إحداهما انجليزية، والثانية عبرية بمبادرة ورعاية لجنة مؤسسة العلوم والتكنولوجيا الأمريكية الإسرائيلية"[٢]. وهى تتكون من ثلاثة أبواب يحمل الأول عنوان "خلفية تاريخية– الرؤية والإستراتيجية، ويحمل الثانى عنوان "إستراتيجية وطنية – المجالات الاقتصادية والاجتماعية"، أما الباب الثالث فيحمل عنوان "التطورات الماكرو اقتصادية". بالإضافة إلى عدد من الملاحق. وتقع الطبعة الإنجليزية فى ٣١١ صفحة.

وقد وضعت إستراتيجية المجتمع المدنى هذه أمام الحكومة الإسرائيلية فى مايو ٢٠٠٨ فاعتمدتها وتبنتها كأساس للتنمية. وتتلخص الرؤية الحاكمة لهذه الإستراتيجية التى تمثل خطة تنمية شاملة فى جعل دولة إسرائيل إحدى الدول العشر إلى الخمس عشرة الأولى فى العالم من حيث متوسط دخل الفرد، بحيث يرتفع من ٢٣ ألف دولار سنوياً عام ٢٠٠٧، إلى أكثر من خمسين ألف دولار سنوياً عام ٢٠٢٨م، وبحيث تعمل الدولة لمصلحة جميع المواطنين بما يؤدى الى تحسين جودة الحياة وبحيث تخدم الأجيال الجديدة ومستقبلها وبحيث يكون المجتمع منفتحاً ومتنوراً استناداً الى الاقتصاد الحر فى توازن وعدل اجتماعى وأن يتم هذا من خلال الاعتماد على قدرات المجتمع وإمكاناته فى الحكم والإدارة، وطاقاته الثقافية

---

1 "Israel 2028, Vision and Strategy for Economy and Society in a Global World" presented by a Public Committee Chaired by Eli Hurvitz, Edited by David Brodet; initiated and supported by the US-Israel Science and Technology Commission and Foundation, March 2008

٢ قدم مركز مدار بعض المقتطفات المترجمة إلى اللغة العربية من الإستراتيجية تحت عنوان "إسرائيل ٢٠٢٨م رؤية إستراتيجية اقتصادية اجتماعية فى عالم عولمى"

والعلمية والتكنولوجية، والاعتماد أيضاً على رأس المال البشرى وثرائه، وعلى روح التجديد والمبادرة مع مراعاة تحقيق هذه الرؤية من خلال إشراك كل قطاعات المجتمع[٣].

وتستند الإستراتيجية الشاملة الهادفة إلى إنجاز هذه الرؤية الى المبدأ التالي "إستراتيجية وطنية للتحديث تبنى على المعارف المتقدمة، وعلى قيم الامتياز والأصالة فى مجتمع مفتوح يشيع الجودة العالية، ويتعامل بعدالة وانصاف مع جميع شرائحه"[٤].

الإستراتيجية وأهدافها

طبقا لنصوص الإستراتيجية فقد انبثقت كخطة تنمية وإصلاح شامل نتيجة الإحساس بالقلق على مستقبل الدولة بسبب المعوقات المتجذرة فى المجتمع والاقتصاد، وهى معوقات غير قابلة للحل بسهولة وبسرعة. ولذا فإن حلها يقتضى وضع إستراتيجية وطنية شاملة ذات رؤية، ويتطلب زرع روح العمل من خلال النفس الطويل. ومن أهم هذه المعوقات وجود اقتصاد ثنائى حيث توجد منظومتان اقتصاديتان؛ الأولى متطورة وثرية بالمعرفة والتكنولوجيا الحديثة قادرة على النمو السريع والمنافسة الدولية والاستجابة لتحديات العولمة وتحقيق عوائد مالية ضخمة من التصدير للخارج وهو قطاع يعمل فيه ٨% من حجم القوة العاملة ويوفر أجوراً عالية للعاملين فيه. أما المنظومة الثانية فهى منظومة الاقتصاد التقليدى الذى يعانى من معدلات إنتاج منخفضة وقدرة ضعيفة على المنافسة الدولية ومواجهة تحديات العولمة، وبالتالى تكون الأجور فيه منخفضة.

إن هذه الثنائية الاقتصادية تؤدى إلى فجوات هائلة فى الدخول الاقتصادية والى النمو البطئ وعجز المنظومة التقليدية عن مواجهة التطورات المتسارعة فى أسواق المال والأعمال الدولية. كما أن أحد المعوقات يتمثل فى انخفاض نسبة المشاركة فى العمل. كذلك ترصد الإستراتيجية وجود معوقات فى جهاز التعليم الحكومى وانخفاضاً ملحوظاً فى مستوى التلاميذ الإسرائيليين، وهو انخفاض يتضح فى حالة خوض اختبارات المقارنة الدولية مع أقرانهم فى

---

٣ المصدر السابق، الطبعة الإنجليزية، ص ١٥، الطبعة العبرية ص ١٢

٤ إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، ص ١٦ الطبعة الإنجليزية

الدول المتقدمة، وكذلك يعانى التعليم العالى والبحث العلمى من مشكلات عديدة تؤدى إلى انخفاض المستوى وهروب العقول المتميزة الى الخارج. وترصد الإستراتيجية أيضاً حالة تدهور فى قطاع الخدمات والإدارة وضعف مستوى العاملين فيه. كما تسجل انخفاضاً فى مستوى البنية التحتية من شوارع وموانئ وغيرها، وضعف الاستثمارات فيها بما يجعلها فى وضع غير قادر على تلبية احتياجات التقدم والاندماج فى العولمة.[٥]

وتحدد الخطة عدداً من الأهداف الرئيسية على النحو التالى:

١. تحقيق نمو اقتصادى سريع ومتوازن.

٢. تقليص الفجوات الاجتماعية.

٣. إشراك جميع شرائح المجتمع فى مواجهة التحديات.

ولكى يمكن تحقيق هذه الأهداف الرئيسية الثلاثة، ترى الخطة الاهتمام بمجالات ستة هى كما يلى:

١. إحداث حالة إصلاح وتطوير فى جهاز التعليم بدءاً بالحضانة ووصولاً إلى الجامعات والبحوث العلمية.

٢. تطوير الجهاز الإداري ومنظومة الحكم لترقية قدرتها فى الإدارة والحكم.

٣. تطوير قطاعات الاقتصاد التقليدية بالتحديث والتطوير التكنولوجى.

٤. العمل على الحفاظ على استمرار النمو السريع فى الصناعات التكنولوجية المتطورة والدقيقة.

٥. زيادة نسبة المشاركة فى قوة العمل وتأهيل الشرائح الضعيفة اقتصادياً للإندماج فى السوق خاصة من العرب والحريديم وهى مجموعة يهودية ومتزمتة ومنغلقة اجتماعياً.

٦. تطوير وإصلاح البنية التحتية.

---

٥ المصدر السابق، ص ٦٣

ويرى واضعو الإستراتيجية أن هذه الأهداف الرئيسية ترتبط ببعضها فى نسيج واحد ارتباطاً وثيقاً، ولا يمكن تحقيق واحد منها دون الآخر ودون تبنى الإستراتيجية بالكامل.[٦] كما يرهنون قدرة إسرائيل على تحقيق انتعاش اقتصادى واجتماعى إلى حد كبير بتعزيز التوجه نحو السلام والهدوء فى المنطقة، سواء فى المحيط المباشر الذى يضم السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، أم فى محيط التهديدات الأبعد المتمثل فى إيران وغيرها من مراكز "الإسلام المعادى" على حد تعبير واضعى الإستراتيجية.[٧]

وتقدم الإستراتيجية مجموعة من السياسات والإجراءات فى مجالات الاقتصاد الكلى والسياسة المالية والنقدية وسوق العمل والتعليم والتعليم العالى والعولمة والبنى التحتية وحوكمة الإدارة والقطاع العام واعدة بأن تحقيقها كفيل بإنجاز الأهداف الطموحة المطروحة.

أهم السياسات المقترحة فى الإستراتيجية

فى مجال الاقتصاد

١. خلق اقتصاد قادر على المنافسة الدولية من خلال تعزيز دور الحكومة فى اتخاذ إجراءات تحجم الاحتكارات وتشجع المعدلات العالية للمنافسة ومواصلة الإصلاحات فى البنى التحتية اللازمة لرفع قدرة الدول على المنافسة مع الاهتمام بالإصلاح فى مجالات الأراضي وإجراءات التخطيط والترخيص لأغراض الإسكان والاستثمار والبنى التحتية.

٢. ضرورة وجود سياسة للاقتصاد الكلى والتركيز على السياسة المالية باعتبارها جوهر سياسة الاقتصاد الكلى.

٣. ضرورة محافظة الحكومة على ميزانية متوازنة خلال السنوات حتى عام ٢٠٢٨م.

---

٦ المصدر السابق، ص ١٦

٧ المصدر السابق، ص ١٧

٤. تخفيض الإنفاق على القطاع العام من ٤٥% من إجمالى الناتج المحلى عام ٢٠٠٧ إلى ٣٩% عام ٢٠٢٨م وتخفيض العبء الضريبى من ٣٧% إلى ٣٢%.

٥. التحكم فى نسب الزيادة فى الإنفاق العام بحيث تتدرج من ٢,٥% فى السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢ لتصبح ٣,٥% فى السنوات من ٢٠١٣-٢٠١٥، ولتصبح ٤,٥% فى السنوات ٢٠١٦-٢٠١٩، ولتصبح ٥,٥% فى السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٨م، وهى نسب تمكن من تخفيض الدين العام وإجمالى نسبة المصروفات العامة من إجمالى الناتج المحلى وانخفاض فى العبء الضريبى.

٦. خفض نسبة الدين العام من إجمالى الناتج المحلى.

٧. وجوب المحافظة على المكانة المستقلة للبنك المركزى الإسرائيلى لتعزيز قدرته على الوفاء بوظيفته على أساس أن السياسة النقدية هى الوسيلة الأساسية للحفاظ على استقرار الأسعار.[٨]

٨. ضرورة أن تتبنى الحكومة عدة مبادئ فى سياسة ميزان المدفوعات، منها سياسة للنمو يكون محورها الرئيسى التصدير والحفاظ على التوازن فى حساب السلع والخدمات فى ميزان المدفوعات لضمان قوة واستقرار الاقتصاد. ويمكن ضمان هذه السياسة من خلال إستراتيجية التجديد ونقل التكنولوجيا المتوفرة فى قطاعات الاقتصاد القائمة على المعرفة المكثفة الى القطاعات التقليدية.[٩]

فى مجال تحسين وتعزيز الخدمات والأجهزة الحكومية

تركز الإستراتيجية على أهمية إجراء تغييرات مؤسسية وتغييرات فى طرق الأداء الحكومى وذلك لمواجهة التحديات التى ستواجه الاقتصاد والمجتمع حتى عام ٢٠٢٨م. ومع تسليم الإستراتيجية بأن مفهوم الاقتصاد يقوم على اقتصاد السوق، إلا أنها تولى أهمية فائقة من

---

٨ المصدر السابق، ص ٢٠.

٩ المصدر السابق، ص ٢٠ – ٢١.

وجهة النظر الاقتصادية لأداء الحكم ودرجة مهنيته وقدرته على تقديم الخدمات العامة بدرجة مرتفعة من الجودة. وهنا تقترح الإستراتيجية ما يلى:

١. ضرورة أن يصبح مكتب رئيس الحكومة مكتباً قائداً فى تطبيق السياسة الحكومية وتقترح الإستراتيجية أن يعتمد المكتب على أربع وحدات سياسية رئيسية تساعد رئيس الوزراء فى بلورة المقترحات فى ثلاثة موضوعات هى:

أ. الشئون الخارجية والأمنية: إن الهيئة المناط بها إجراء التقديرات السياسية فى هذين المجالين هى مجلس الأمن الوطنى الذى أنشئ عام ١٩٩٩م والمطلوب أن يترأسه مستشار رئيس الوزراء المختص بقضايا الأمن الوطنى.

ب. يجب ان يرأس مستشار رئيس الحكومة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية مجلساً شعبياً استشارياً يتألف من ممثلى قطاعات شعبية تمثل الجميع بالإضافة إلى ترأسه المجلس الوطنى الاقتصادى الاجتماعى المسئول عن تقديم الاقتراحات والسياسات فى هذا المجال.

ج. يجب تعيين مستشار لرئيس الوزراء مختص بالشئون العلمية والتكنولوجية، وأن ينشأ مجلس استشارى برئاسته كهيئة جديدة لبلورة وتنفيذ السياسات فى هذا المجال. ويكون أحد أهدافه الحفاظ على التميز النسبى لإسرائيل على المدى الزمنى فى مجالات البحث النظرى والتطبيقى فى عالم الإطار الواحد الذى يتغير دون توان.

د. اقتراح بتكوين وحدة جديدة تختص بالشئون النظامية التى لا تندرج فى عمل الهيئات السابقة تكون خاضعة لمدير مكتب رئيس الوزراء.[١٠]

٢. تقوية وتدعيم وحدات التخطيط التابعة لوزراء الحكومة التى تتولى بلورة سياسة الوزارات المختلفة.

---

١٠ نفس المصدر، الطبعة العبرية، ص ١٦ – ١٧.

٣. وزارات الحكومة هى أساس صنع السياسات فى مختلف مجالات الحكم، وبالتالى فإنها يجب أن تكون قادرة على بلورة وتنفيذ السياسة الحكومية سواء الشاملة أو تلك الخاصة بالقطاعات المختلفة، وهى تحتاج إلى الدعم والتقوية ليمكنها القيام بواجباتها على نحو كامل فى تشكيل وإدارة تنفيذ السياسة العامة كل وزارة فى مجالها.

٤. ضرورة إنشاء مجلس للمنافسة والعولمة.

٥. إن مسئولية موظفى الحكومة تشمل تقديم تشكيلة من الخدمات الحكومية فى مجالات التخطيط والتفكير وفتح الحوار والتداول والرقابة والإدارة وتنفيذ جميع الخدمات التى تقدمها الحكومة دون الاستعانة بمصادر خارجية. وهنا يجب توافر شرطين لازمين لسلامة الأداء الحكومة ولخلق اقتصاد أكثر كفاءة ولضمان العدالة الاجتماعية. إن هذين الشرطين هما الحرص على جودة القوى البشرية فى المرافق الحكومية وتنمية القواعد الأخلاقية الحاكمة لسلوكها وأدائها.

٦. ضرورة تعزيز التعاون والتواصل بين القطاعات المختلفة فى المجتمع والاقتصاد هو ما يدعم إنجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

٧. إن أحد الشروط الضرورية لضمان تحقيق نمو ثابت ودائم يتمثل فى رفع مستوى أداء الحكم وتحسينه. إن الحكم الرشيد يعنى التمسك بسيادة القانون وخفض مستوى العنف ورقابة شعبية سليمة على أعمال الحكومة بواسطة البرلمان (الكنيست) والجهاز القضائى وضمان شفافية العناصر المنتخبة والموظفيين العموميين ومنع المحسوبية عند اختيار المعينين فى الوظائف الرسمية وخفض عدد التعيينات السياسية. إن تحسين مستوى الحكم يقتضى تعزيز جودة أجهزة الإحصاء الاجتماعى ليمكن تقييم السياسة الاجتماعية وإنجازاتها.[١١]

فى مجال سوق العمل وزياة نسبة المشاركة

---

١١ نفس المصدر، الطبعة الانجليزية، ص ٢٢، الطبعة العبرية، ص ١٧.

تعتبر الإستراتيجية إن سوق العمل ساحة النشاط الأساسى للمواطنين المساهمين فى إجمالى الناتج المحلى وأن نسبة مشاركة المواطنين فى العمل أحد أهم المقاييس التى تقاس بها قوة الاقتصاد. وتشير الى تدنى نسبة مشاركة المواطنين الذين بلغوا سن العمل قياساً بالدول المتطورة وبالتالى تقترح عدة سياسات وإجراءات من أهمها:

١. خلق سياسة عمل عصرية وتحديثها ويجب إعادة تشكيل البناء المؤسسى لوزارة العمل كوزارة حكومية مستقلة.

٢. لابد من الرفع التدريجى والجاد لنسبة المشاركة فى قوة العمل من ٥٥% عند وضع الإستراتيجية إلى ٥٨% عام ٢٠١٨م إلى ٦٠% عام ٢٠١٨م.

٣. لابد من زيادة قوة العمل فى قطاع الحريديم (اليهود المتزمتين المنغلقين) من نسبة ٤٠% إلى نسبة ٥٥% عام ٢٠٢٨مم وكذلك رفع نسبة مشاركة النساء العربيات من ١٩% عند وضع الإستراتيجية الى ٥٠% عام ٢٠٢٨مم.

٤. يجب الحفاظ على عدم زيادة نسبة العاطلين عن العمل عن ٦% مع الطموح إلى عدم تجاوز النسبة ٥%.

٥. يجب عدم السماح بزيادة العمال الأجانب والفلسطينيين عن نسبة ٣% من إجمالى العاملين فى إسرائيل حيث زادت نسبتهم عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٥% وهو أمر يمكن التحكم فيه بوسائل إدارية ومالية.[١٢]

مجال الاندماج فى مسار العولمة[١٣]

تعتبر الإستراتيجية أن الاندماج فى مسار العولمة أمر حيوى لتحقيق القدرة على النمو بمعدل يزيد عن ٦% سنوياً خلال السنوات حتى ٢٠٢٨مم وبالتالى تقترح من أجل تعميق اندماج الاقتصاد الإسرائيلى فى عالم الإطار الواحد (العولمى). إن من المهام الكبرى البارزة خلال سنوات الإستراتيجية ما يلى:

---

١٢ نفس المصدر، الطبعة الإنجليزية ص ٢٢-٢٣ والطبعة العبرية ص ١٧ – ١٨.

١٣ نفس المصدر، الطبعة الإنجليزية ص ٢٣ والطبعة العبرية ص ١٨.

١. إنشاء شركات عولمية كبيرة فى الاقتصاد الإسرائيلى بحيث تضاف شركة واحدة على الأقل سنوياً تزيد مبيعاتها السنوية عن بليون دولار، وتمكين نمو ست شركات على الأقل يتجاوز حجم مبيعات كل منها سنوياً ٢,٥ بليون دولار خلال السنوات حتى ٢٠٢٨مم وكذلك تمكين نمو ثلاث شركات أخرى يزيد حجم مبيعات كل منها سنوياً عن ٥ بليون دولار، ويجب استهداف وجود شركة إضافية على الأقل تزيد مبيعاتها السنوية عن عشرة بلايين دولار خلال السنوات حتى ٢٠٢٨مم.

٢. يجب القيام سنوياً بمتابعة ومراجعة مقارنة للمعايير الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية، ووضع مقاييس مستهدفة. كذلك يجب وضع معايير لنظم الحكم والإدارة الرشيدة فى إسرائيل مقارنة بالمعايير فى الدول التى تحتل قمة الدول المتقدمة فى العالم.[١٤]

فى مجال السياسة الصناعية (الصناعات التقليدية وقطاع الخدمات)

تعتبر الإستراتيجية مجالى الصناعات التقليدية والخدمات بمثابة أساس قطاع الأعمال (البيزنس) فى إسرائيل وترى أنه يجب خلق الظروف المناسبة من أجل تحقيق نمو عام مرتفع وزيادة الإنتاجية وهنا تؤكد الإستراتيجية على ما يلى:

١. تتطلب زيادة الإنتاجية فى هذه القطاعات استخداماً أكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ويجب تكييف ومواءمة وسائل الدعم الحكومى للاستثمار فى هذه المجالات.

٢. من الضرورى تشجيع التحديث فى الصناعات التقليدية بمفهومها الواسع، ليس فقط من الناحية التكنولوجية، بل أيضاً نواحى التسويق وإدارة الأعمال والتنظيم.[١٥]

---

١٤ نفس المصدر، الطبعة الإنجليزية ص ٢٤ والطبعة العبرية ص ١٨.

١٥ نفس المصدر، الطبعة الإنجليزية ص ٢٤ – ٢٥ والطبعة العبرية ص ١٨ – ١٩.

فى مجال الصناعات التكنولوجية

تقترح الإستراتيجية الأخذ بسياسة هادفة إلى المحافظة على عملية التحديث والتجديد الدائم والنمو السريع المستدام فى الصناعات التكنولوجية خلال السنوات الممتدة حتى عام ٢٠٢٨مم وترى أن هذه السياسة يجب أن تضع فى الاعتبار التطورات العالمية، بما فى ذلك حقيقة أن دولاً عديدة فى العالم تختار مجالات مفضلة لكى تتخصص فيها ولتحقق فيها ميزة تنافسية. والسياسة المقترحة لتحقيق هذه الأهداف تقوم على المبادئ التالية:

١. يجب إنشاء بنية تحتية واسعة من التعليم العالى تقوم بدور المصدر الذى يوفر ويزود هذه الصناعات بالقوة البشرية الأكاديمية والتكنولوجية. إن هذه البنية هى الأساس لضمان نمو مستمر فى القطاعات الصناعية القائمة على المعرفة والاستخدام المكثف للتكنولوجيا، ولضمان استيعاب التكنولوجيا فى قطاعات اقتصادية اخرى.

٢. مواءمة السياسات الصناعية والتكنولوجية مع حقيقة أن دولاً عديدة فى العالم تؤسس سياسات صناعية جديدة. كذلك يجب أن تقوم سياسة الدعم الحكومى بتشجيع البحث والتطوير بواسطة العالم الرئيسى على موقف الحياد بين القطاعات المختلفة.

٣. يجب تحديد المزايا الخارجية للاستثمار فى فروع التكنولوجيا بطريقة منهجية تحت مسئولية المجلس الوطنى للعلوم والتكنولوجيا التابع لمكتب رئيس الوزراء. وسيقوم هذا المجلس بوضع سياسة عليا للنظم فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير والتعليم العالى.

٤. ضرورة مواصلة المساعدات والدعم الحكوميين للبحث والتطوير فى الصناعات العلمية والتكنولوجية بسبب إخفاقات السوق فى هذه المجالات، ويجب أن تتدخل الحكومة حيثما توجد إخفاقات السوق. إن التدخل الحكومى يمكن أن يؤدى إلى زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة الربح للمجتمع. إن على الحكومة أن تركز على دعم البحث والتطوير التكنولوجى الأساسى فى مجال الأعمال والتجارة. وفى هذه المجالات يجب أن يتركز الجزء الأكبر من المساهمات الحكومية على تقييم المخاطر والمساهمة فى التأمين ضدها. أن التطوير فى الهندسة التطبيقية يمكن أن

يعتمد على سوق المال حيث يتم تمويل الاستثمار أساساً بواسطة قطاع الأعمال والتجارة. أن المجالات التى تتمتع فيها إسرائيل بمزايا والتى تظهر فيها احتمالات وافرة للنجاح فى السوق العالمى تشمل بالإضافة إلى قطاعات صناعات المعلومات صناعات الفضاء والطاقة البديلة والزراعة والمياه وعلوم الحياة.

٥. من جوانب التفوق فى الاقتصاد الإسرائيلى قدرته فى جذب وتجميع رؤوس الأموال فى مجال البحث والتطوير، خاصة بواسطة صناديق رأس المال المغامر. ومن الضرورى تهيئة الظروف التى ترفع من قدرة الاقتصاد على جذب رأس المال الدولى بواسطة هذه الصناديق.

٦. يجب تعزيز البحث العلمى الأساسى المدفوع بشغف المعرفة باعتباره النبع الذى لا ينضب لتكنولوجيات المستقبل. كما يجب فى ذات الوقت تعزيز الارتباط بين البحث الأكاديمى الأساسى وبين الشركات والهيئات الصناعية.[١٦]

فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى

تعتبر الإستراتيجية أن نظام التعليم العالى هو الذى يخلق القاعدة من القوة البشرية المتعلمة صاحبة المهارات وهو الذى يمكن للنمو السريع المتواصل فى قطاع التكنولوجيا، وأيضاً هو الذى يعزز الصناعات التقليدية وقطاع الخدمات. وترى الإستراتيجية أن نظام التعليم العالى يساهم أكثر من أى عامل آخر فى خلق المزايا النسبية لإسرائيل وقدرتها على تحقيق أهدافها فى النمو. وتضع الإستراتيجية الأهداف والسياسات التالية:

١. الوصول بعدد الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى والجامعات إلى ٦١٠ ألف عام ٢٠٢٨مم مقابل العدد الحالى الذى يقارب ٢٥٠ ألفاً والوصول بنسبة المندرجين فى هذه المؤسسات من بين الشباب الذى بلغ عمر التعليم العالى إلى نسبة ٧٥%.

٢. يجب تخصيص موارد إضافية لتوسيع الصناديق المخصصة للبحث الأساسى فى الجامعات على أساس التميز والتنافسية. كذلك يجب العمل على إنشاء صناديق

---

١٦ المصدر السابق، الطبعة الإنجليزية ص ٢٥ – ٢٦ والطبعة العبرية ص ١٩ – ٢٠.

جديدة للبحوث تهدف الى الارتقاء بالمجالات المطلوبة التى تعانى من فجوات فى المعرفة والمستوى، وذلك بإشراك جامعات ومؤسسات بحثية حكومية.

٣. يجب إجراء تغييرات بنيوية وتنظيمية فى نظام التعليم العالى بحيث تتكون من أربع طبقات تعمل جنباً إلى جنب فى تكامل لتعزز روح المنافسة والتطلع إلى الامتياز، ويجب أن تتكون الطبقة الأعلى فى المستوى الاكاديمى من جامعتين على الأقل تتدرجان من حيث المستوى فى صف مؤسسات القمة العشرين الأولى فى العالم. وتلى هذه الطبقة العليا مجموعة الطبقة الثانية من جامعات البحوث تكون قادرة على منح جميع الدرجات العلمية والشهادات. وتأتى فى الطبقة الثالثة مجموعة كليات أكاديمية وكليات مهنية واجتماعية ذات العامين الدراسيين لتقوم برفع مستوى المدارس والمعاهد فوق المرحلة الثانوية. ويجب أن تسهل بعض الكليات المهنية والاجتماعية قبول الطلبة من الطائفة الحريدية (طائفة اليهود المتزمتين المنغلقين) والذين يبحثون عن مؤسسات تعليم تتفق مع قيمهم.

٤. يجب أن يكون نظام التعليم العالى المذكور مفتوحاً لانتقال الطلاب بطريقة ميسرة من طبقة علمية إلى أخرى حسب قدراتهم، وكذلك يجب أن تكون رسوم التعليم عادلة وميسرة.[١٧]

إن الإستراتيجية تطرح اقتراحات وسياسات وإجراءات فى مجالات أخرى مثل مجال تحقيق الرفاهية ومحاربة الفقر وتقليص الفجوات فى الدخول من خلال سياسة متكاملة تجمع بين النمو، ورفع مستوى القطاع التقليدى، وتوسيع دائرة التعليم والتثقيف والتشغيل، وضمان حياة كريمة لغير القادرين على العمل، ورفع دخول الشرائح الدنيا من خلال خطة متدرجة. وهنا تنصح بضرورة الاعتماد على التعليم الحكومى المجانى بشكل أساسى، وترقيته، وحل مشاكله، وتخفيف كثافة الفصول الدراسية، وزيادة الميزانيات باعتباره الوسيلة الرئيسية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين التلاميذ، مع الاهتمام ببرامج التعليم لتوفر للتلاميذ القدرات والمهارات المطلوبة بسوق العمل والعناية بمكانة المعلم وأجره. وكذلك تطرح اقتراحات لتعزيز البنية الأساسية وجودة البيئة. لقد قصدت بالعرض السابق للسياسات والاقتراحات والتوصيات

---

١٧ المصدر السابق، الطبعة الإنجليزية ص ٢٥ – ٢٦ والطبعة العبرية ص ١٩ – ٢٠.

أن أضع القارئ مبكراً فى أجواء هذه الإستراتيجية موضع التحليل فى أوراق دراستنا التحليلية بأقلام الأساتذة المتخصصين

أهداف وخطة دراستنا التحليلية

تمثل هذه الدراسة التحليلية التى شارك فيها فريق من خيرة أساتذة الجامعات المصرية والخبراء باكورة إنتاج المركز المختص بدراسات الصراع والتسوية بين العرب وإسرائيل بجامعة الزقازيق، وهو مركز يستهدف خدمة الأمة العربية ومصر كمرصد علمى لرصد ودراسة وتحليل الأفكار والأنشطة الإسرائيلية فى المجالات المختلفة.

ولقد طلبت كباحث رئيسى من فريق العمل المصرى بعد أن قبلت الجامعة مشروعى لإنجاز هذه الدراسة أن يقدم لنا، كل أستاذ فى جانب تخصصه عرضاً للموضوع ونظرة تحليلية للإستراتيجية الإسرائيلية تتضمن الحكم على قابليتها للتحقيق، وأثرها على مكانة إسرائيل الدولية والإقليمية، والتحديات التى تفرضها على الوطن العربى، وبالتالى الدروس المستفادة التى يجب أن نخرج بها لمواجهة هذه التحديات. ولقد توصل معظم أعضاء فريق البحث إلى صعوبة التحقيق الكامل لأهداف هذه الإستراتيجية، خاصة هدف تبوُّء مكانة بين الدول العشر إلى الخمس عشر الأولى الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، حيث إن هذه الدول لا تقف فى وضع جامد، بل تزيد من معدلات تقدمها هى الأخرى. وبالتالى فإنه من المتوقع أن تساهم الإستراتيجية فى تحقيق دفعة تنمية وإصلاح وإنعاش كبيرة للاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين بدون ضمان لوضع الدولة بين الدول الأكثر تقدماً فى جميع المجالات. ويرى دكتور رفعت لقوشة فى معالجته أن إسرائيل لن تقدر على الوصول إلى سقف الأهداف الطموحة المطروحة بمواردها وحدها، فهى فى حاجة إلى استثمارات أجنبية تتأرجح نسبتها بين ١٩% إلى ٣١% من إجمالى الاستثمارات المقدرة فى الإستراتيجية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٨مم، كما أنها فى حاجة إلى دعم أمريكى فى مجالات متعددة فى إطار العلاقة الإستراتيجية بين البلدين وهو ما يعطى مؤشراً أولياً بأن النجاح الكامل للإستراتيجية يبدو احتمالاً حرجاً، غير أنه من المهم أن نلاحظ ما ورد فى معالجة الدكتور طارق فهمى تحت عنوان "مجال العلوم الإستراتيجية والتكنولوجية" من أن إسرائيل تحتل حالياً المركز

الثالث فى العالم فى صناعة التكنولوجيا المتقدمة بعد وادى السليكون فى كاليفورنيا وبوسطن، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى فى البحوث والاختراعات، وهو أمر شديد الخطورة على أمن إقليمنا العربى والإسلامى إذا لم نسارع إلى معادلة هذه المكانة الإسرائيلية أو تجاوزها.

وبما أن الإستراتيجية الإسرائيلية تطرح أهدافاً طموحة للتنمية الشاملة للمجتمع والاقتصاد، فلقد تطرقت إلى واقع ومستقبل نواح متعددة فى الحياة الإسرائيلية تتصل بالمجتمع والاقتصاد والعلاقة بالعالم فى عصر العولمة، أو كما تسميه العالم الجلوبالى أى عالم الإطار الواحد. كما تطرقت للقوى البشرية وسوق العمل والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى والتكنولوجى والصناعات التقليدية وأوضاع الحكم والإدارة. وبالتالى فلقد تطلبت عملية تحليل هذه الإستراتيجية تكوين فريق العمل المصرى من أساتذة يغطون بخبراتهم التخصصات المذكورة.

وكما يلاحظ القارئ فى الفهرس، فقد قسمنا الدراسة إلى أربعة محاور على النحو التالى:

المحور الاقتصادى: واشتمل على معالجة للأستاذ الدكتور رفعت لقوشة، أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية بعنوان "قراءة من المنظور الإستراتيجي والبعد الاقتصادى" ومعالجة للدكتور فتحى العفيفى المتخصص فى الفكر الاستراتيجى بجامعة الزقازيق تحت عنوان "أبعاد الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى فى ظل العولمة"، ومعالجة للدكتور عبد الرحمن صبرى، المستشار الاقتصادى بجامعة الدول العربية تحت عنوان "سياسات العمل والموارد البشرية".

ثم المحور الاجتماعى السياسى: واشتمل على معالجة للأستاذ الدكتور قدرى حفنى، أستاذ علم النفس الاجتماعى بجامعة عين شمس تحت عنوان "قراءة من منظور علم النفس السياسى"، ومعالجة تحت عنوان "الإدارة والحكم" للدكتور طارق فهمى، رئيس وحدة الأبحاث الإسرائيلية بمركز دراسات الشرق الأوسط.

ثم **محور التعليم والبحث العلمى:** واشتمل على معالجة للدكتور منصور عبدالوهاب، مدرس الدراسات العبرية بكلية الألسن بجامعة عين شمس تحت عنوان "منظومة التعليم العام فى إسرائيل الواقع والمستقبل"، ومعالجة للدكتور طارق فهمى تحت عنوان "قراءة فى واقع

ومستقبل التعليم العالى والبحث العلمى"، ومعالجة للأستاذ الدكتور عبدالباسط صبرى السروجى، أستاذ الجيولوجيا بجامعة الزقازيق تحت عنوان "قراءة من منظور العلوم التطبيقية".

ثم **محور التكنولوجيا والصناعة:** واشتمل على معالجة للدكتور طارق فهمى بعنوان مجال العلوم الإستراتيجية والتكنولوجية، ومعالجة للواء الدكتور عطية شاهين اشتملت على تقديم ترجمة مقتطفات للفصل الوارد فى الإستراتيجية تحت عنوان "رفع مستوى البحث والتطوير العلمى والتكنولوجى". وقد تضافرت المعالجتان المذكورتان فى تقديم صورة وافية عن الوضع المتميز الذى تحتله التكنولوجيا الإسرائيلية والمشكلات التى تعترضه وطموحات الإستراتيجية لتثبيت المكانة الإسرائيلية المتقدمة دولياً مع عام ٢٠٢٨مم،

ثم **معالجة حول قطاعات الصناعات التقليدية والخدمات** للواء دكتور عطية شاهين تضمنت أيضاً ترجمة كاملة للفصل الخاص بالموضوع فى الإستراتيجية.

لقد شرفت بالتعاون مع هؤلاء الأساتذة الذين قدموا أوراقاً تحليلية للإستراتيجية الإسرائيلية فى جوانبها المختلفة، وتوصلوا إلى أحكام واستخلاص تحديات حضارية عديدة تظهر فى نهاية الأوراق التى تحمل أسماء أصحابها فى هذا الكتاب.

التحديات الكبرى

سأكتفى هنا باستخلاص عدد من التحديات الكبرى التى تفرضها الإستراتيجية على عالمنا العربى راجياً أن ينتفع المختصون والسياسيون وقادة الرأى وجمهور المثقفين بها لبناء مجتمعات عربية أقوى وأفضل واننى أسوق التحديات على النحو التالى:

أولا: تحدى القدرة على التخطيط للتنمية الشاملة لكافة جوانب المجتمع والاقتصاد على المدى الزمنى البعيد لتحقيق قدرة تنافسية على مستوى العالم، مع القدرة على تعديل الإستراتيجية وإعادة اكتشاف القدرات الذاتية أثناء التنفيذ

يستخلص واضعو إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨مم مبدأ من تجارب الأمم المشابهة الناجحة يوردونه كأول المبادئ الرئيسية اللازمة للإستراتيجية بعيدة المدى فى النص التالى:

"الاستراتيجية العليا وليس الإستراتيجية: ذلك أنه مطلوب من أجل بناء قدرة تنافسية عالمية ما هو أعظم من إستراتيجية ناجحة. أن الأمر يتطلب ما يمكن أن نسميه "الإستراتيجية العليا أو الإستراتيجية الأسمى Meta-strategy وهى عملية إستراتيجية تكون الدول فيها مستعدة لتغيير الإستراتيجيات التنافسية التى تعتمد عليها وإعادة اكتشاف نفسها وقدراتها من جديد".[١٨]

لقد وضع الإسرائيليون عدة إستراتيجيات منها إستراتيجية ٢٠٢٠م وإستراتيجية ٢٠٣٥م وإستراتيجية ٢٠٢٥م وإستراتيجية ٢٠٧٥م وطبقاً للمبدأ السابق، فإن الخطط أو الإستراتيجيات بعيدة المدى تحتاج إلى تطبيق الإستراتيجية العليا بهدف التصحيح واكتساب قوة دفع أكبر مع مر الزمن، كما تحتاج إلى دعم قوى من صاحب سلطات سياسية تنفيذية، وقد تناول د. قدرى حفنى هذا الموضوع فى ورقته.

إننا فى حاجة الى تطبيق مفهوم التخطيط على المدى القصير والمتوسط والبعيد لضمان عملية التنمية المستدامة، وهو أمر يختلف عن خطط المشروعات الكبرى مثل توشكى ومحور التنمية، فهى مشروعات تكتمل فى أجل محدود فى حين أن التخطيط يجب أن يتسم بالاستدامة والمراجعة الدائمة للمشكلات واكتشاف القدرات من جديد لاكتساب قوة دفع متجددة للحفاظ على لياقة المجتمع والاقتصاد وقدرته على مواجهة التحديات.

ثانيا: تحدى الطموح للتميز فالإستراتيجية تطمح الى الوصول بإسرائيل إلى مصاف الدول العشر إلى الخمس عشر الأولى الأكثر تطوراً فى العالم كما ذكرنا آنفاً

إن التحدى هنا يطرح علينا سؤالاً هو هل آن الأوان لكى نفكر فى احتلال مكانة متقدمة بين أمم العالم كأمة عربية قادرة على التميز بما نملكه من قوى بشرية وموارد طبيعية وثروات هائلة.. وهل آن الآوان للنخبة القائدة فى كل قطر عربى أن تفكر بهذا المعيار لتحدد مكانتنا فى العالم؟ إن جميع الأوراق البحثية تتناول الجوانب المختلفة لهذا التحدى فى هذا الكتاب.

ولا أفارق هذه النقطة قبل أن أطالب الحكم المنتخب بإرادة شعبية فى مصر سواء فى صورة البرلمان أو السلطة التنفيذية من وضع هذا التحدى فى مقدمة أولويات عملنا الوطنى. فلم

---

١٨ إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م الطبعة الإنجليزية ص ٣٠٢ والطبعة العبرية ص ٢١٢.

يعد تحقيق تقدم بالنسبة لوضعنا الراهن كافياً للمنافسة فى العالم وفى الإقليم الذى نعيش فيه، بل آن الآوان لإطلاق الطموح المصرى إلى احتلال مكانة متميزة بين الأمم تمكننا من حماية كياننا ضد الأطماع، والنهضة بشعبنا العريق القادر على صنع الحضارات بأرقى المعايير إذا توفرت له القيادة المؤهلة للتخطيط العلمى والإدارة الرشيدة والتنفيذ الفعال بمستوى أخلاقى رفيع بعيداً عن الفساد.

ثالثا: تحدى الجمع بين ميزات اقتصاد السوق ورفض التوجه نحو الاقتصاد النيو ليبرالى فيما يتصل بدور الحكومة فى الاقتصاد، وذلك لبناء اقتصاد حر ومتوازن وعادل يتمتع بعاطفة إنسانية ووجه إنسانى يعتمد على قدرات الشعب الثقافية والعلمية والتكنولوجية وعلى ثراء رأس المال البشرى[١٩]

واذا كانت تلك هى صياغة الإستراتيجية الإسرائيلية للتحدى، فإننا نصوغ التحدى الذى يواجه العالم العربى بلغة أوضح وهو تحدى التوصل الى نظام اقتصادى يحول دون تركز الثروة الوطنية فى يد قلة من السكان، ويضمن عدالة توزيعها، وتكبير كعكة الاقتصاد الوطنى لصالح جميع الشرائح الاجتماعية، نظام اقتصادى منفتح على الاقتصاد الحر تكون الحكومة فيه مسئولة فى نفس الوقت عن تقديم الخدمات الكفئة الميسرة لكافة المواطنين من تعليم وإسكان وصحة ونقل، وتكون قادرة على خلق فرص العمل وتوفير أجور عادلة وتقليص الفجوات بين الشرائح الاجتماعية.

مصطلح أبسط اعتدت استخدامه فى مقالاتى الأسبوعية بصحيفة المصرى اليوم، إننا نواجه تحدى التخلص من الرأسمالية الخبيثة[٢٠]، وهى التى يتراجع فيها دور الحكومة فى الاقتصاد وتقديم الخدمات للمواطنين، ويتركز فى ضمان أمن النظام وتمكين قلة من تحقيق الثراء، وهى فى العادة قلة مرتبطة بالحكام من خلال خصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للشعب بآليات فاسدة تركز الثروة الوطنية فى يد هذه القلة بأبخس الأسعار.

---

١٩ نفس المصدر، ص ٤١.

٢٠ انظر على سبيل المثال: د. إبراهيم البحراوى، بين التزاحم على السفارات وصفقة الرأسمالية الخبيثة، المصرى اليوم ٢٠١١/١٠/٤، ص ١٧.

إن رفض إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨مم التوجه النيو ليبرالى يعنى عناية النخبة الثقافية بمواجهة هذا النوع من الرأسمالية الخبيثة فى إسرائيل. يعرف الباحثان الأمريكيان أرنولدو جارشيا وإليزابيث مارتينيز النيوليبرالية بأنها تعنى فى جوهرها: تمكين الأغنياء فى العالم من أن يصبحوا أكثر غنىً واعتصار الفقراء ليصبحوا أكثر فقراً، وذلك من خلال مجموعة سياسات وإجراءات اقتصادية فرضتها على العالم خلال ربع القرن الماضى المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية الأمريكى، وذلك بهدف تقليص دور الحكومات فى دعم المواطنين ورعايتهم وتقديم الخدمات الميسرة لهم، والدفع نحو الخصخصة والالتحاق بسياسات العولمة الرأسمالية وحرية التجارة. [٢١]

جوهر التحدى هنا هو إذن أن نتمكن فى مصر من بناء نظام اقتصادى قادر على الانتفاع بمزايا العولمة والاقتصاد الحر، وفى ذات الوقت التخلص من عيوبها المنتجة للظلم الاجتماعى وإفقار شرائح واسعة من المواطنين نتيجة لتركيز الثروات فى يد الأوليجاركية – أى القلة الحاكمة– وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد.

إن ورقة الدكتور رفت لقوشة، أستاذ الاقتصاد والمفكر الشامل، عن الاقتصاد وورقة الدكتور فتحى العفيفى المختص فى الفلسفة والفكر الاستراتيجى تضيئان هذا التحدى من زاوية مختلفة فى هذا الكتاب.

رابعا: رفع كفاءة نظام الحكم الديمقراطى والانتفاع بتجارب الدول الأخرى التى تطبق النظام الرئاسى البرلمانى المختلط، حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية ليختص بقضايا الدفاع والسياسة الخارجية، بينما يكون رئيس الوزراء المنتخب والذى يفوز حزبه بالأغلبية البرلمانية مسئولاً عن الشئون الداخلية والاقتصاد كما هو حاصل فى تايوان. [٢٢]

إن هذا التحدى يتسع فى مصر ليتصل أصلاً بتأسيس نظام حكم ديمقراطى ذى كفاءة عالية على إدارة شئون البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وهو التحدى الذى يتضمن تحرك النخبة

---

٢١ Http://web.internl.net

٢٢ المصدر قبل السابق، ص ٣٠١.

المصرية العسكرية والسياسية والثقافية والدينية فى اتجاه تنمية ثقافة الديمقراطية وزرع لبنات الحكم الديمقراطى الرشيد فى البلاد، بما يحول دون فساد الحكام وتحولهم إلى الاستبداد من ناحية، ويمنح رئيس الجمهورية الفرصة الكافية للتفرغ لقضايا الدفاع والسياسة الخارجية ويعطى رئيس الوزراء الفرصة لتكريس اهتمامه بقضايا الداخل، مما ينعكس بالتأكيد على جودة الأداء لدى الطرفين.

إن إسرائيل التى تطبق نظام الحكم البرلمانى منذ إنشائها حيث يشعر الحاكم المنتخب إنه خادم للشعب وليس سيداً عليه، وحيث يشعر الشعب بقدرته على محاسبة الحاكم وإقصائه عبر الآليات الديمقراطية ومحاكمته بالآليات القضائية اذا ارتكب خطأ يستحق المحاكمة.. تعيد النظر فى النظام البرلمانى وتبحث عن طرق مستمدة من تجارب الدول المشابهة لزيادة كفاءة نظام حكمها على خدمة شعبها داخلياً وخارجياً.

خامساً: تحدى التعلم باحترام من دروس الأمم الأخرى وتجاربها، خاصة الدول ذات الظروف الجغرافية والسكانية المشابهة

لقد خصص واضعو إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨مم ملحقا للدروس المستفادة من تجارب ست دول صغيرة ناجحة.[٢٣] لقد درسوا تجارب كل من إستونيا وفنلندا وأيرلندا وسنغافورة والسويد وتايوان من كافة الجوانب، وبخاصة قدرة اقتصاداتها على المنافسة الدولية وتحقيق إنجازات اقتصادية. وأقر واضعوا الإستراتيجية أن سعيهم لصياغة إستراتيجية لإسرائيل اقتضى دراسة تجارب هذه الدول الست من أجل تعلم دروس هامة فى وضع سياسات يمكن لإسرائيل أن تتبناها لتحسين مستواها التنافسى وتعزيز منجزاتها الاقتصادية. وتتعرض ورقة الدكتور قدرى حفنى، أستاذ علم النفس الاجتماعى، لهذه الدروس التى انتفعت بها الإستراتيجية الإسرائيلية. أريد هنا التأكيد على ضرورة التعلم فى تواضع من الدول المتقدمة ودون خجل، فالعلم يضيع بين حدين الكبر والحياء.

---

٢٣ إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، الطبعة الإنجليزية ص ٢٨٩

سادساً: تحدى تطوير الجهاز الإداري للدولة ومعالجة أشكال القصور البيروقراطى والمؤسسى

وتتناول ورقة الدكتور طارق فهمى، أستاذ العلوم السياسية والإستراتيجية هذا التحدى وتضيئ الآفاق حول كيفية معالجة مشكلات الترهل فى الجهاز الإداري والجمود البيروقراطى المعرقل لحركة المجتمع وانطلاقه. وغنى عن البيان ما تعانيه مصر من معايير اختيار قيادات هذا الجهاز وارتباطها بالمحسوبية والفساد بعيداً عن الكفاءة، ناهيك عن تدنى مستويات العاملين وتخلف نظم الإدارة، وضعف الإنتاجية والأجور وتحكم السلطة المركزية.

سابعاً: تحدى تنمية رأس المال البشرى أى القوى البشرية بتأهيل المواطنين ودمجهم فى سوق العمل خاصة من العرب المهملين عمداً فى إطار سياسة عنصرية إسرائيلية، ومن الحريديم وهم اليهود المتزمتون الذين يعتبرون الصهيونية مشروعاً كافراً ويرفضون المجتمع العلمانى ويعيشون فى حالة انغلاق

إن هذا التحدى يقتضينا النظر فى قوة مصر البشرية التى يتكون قطاع كبير منها من أميين لا يملكون أى تعليم او تأهيل يمكن خريجى المدارس والجامعات من فرص العمل المتطورة، وهى ما يمثل خسارة جسيمة للاقتصاد الوطنى، حيث يعانى خريجو المدارس والجامعات فقر المعرفة والمهارات المطلوبة لسوق العمل.

وتتناول ورقة الدكتور عبد الرحمن صبرى وورقة الدكتور رفعت لقوشة، هذا التحدى، كما يعالج الدكتور قدرى حفنى مشكلة اضطهاد عرب ١٩٤٨م.

إن هذا التحدى يشير إلى أهمية النظر فى مصر والدول العربية فى وضع سياسات قادرة على تطوير القوى البشرية المضطهدة والمهملة والتى تعانى ضعف القدرة على الإندماج فى سوق العمل.

ثامناً: تحدى معالجة الثنائية الاقتصادية والتى تخلق فجوة اجتماعية بين السكان

فهناك كما أسلفنا، اقتصاد متطور بعتمد على التكنولوجيا وينتجها وقادر على المنافسة الدولية والنمو السريع، وفيه يحصل العاملون على أجور مرتفعة، ولا يعمل فيه سوى ٨% من القوة العاملة، بينما هناك اقتصاد تقليدى مجاور تضعف فيه معدلات الإنتاج، ويتباطأ فيه معدل النمو، ويعجز عن المنافسة الدولية ويحصل العاملون فيه على أجور متدنية. إن هذا الاقتصاد الثنائى موجود فى دول عديدة بما فيها مصر وهو يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين من يملكون التعليم اللازم للعمل فى القطاع الأول ومن لا يملكونه، وهو تحد علينا مواجهته فى مصر يضاف إليه تحدى فجوة الأجور بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى وتحدى الفجوة بين الحد الأقصى والحد الأدنى فى الأجور فى الوظائف الحكومية.

وتعالج ورقة الدكتور منصور عبدالوهاب، أستاذ الدراسات العبرية، مشكلة التعليم العام فى إسرائيل خاصة فى القطاع الحكومى، وتعالج ورقة الدكتور رفعت لقوشة وورقة الدكتور عبدالرحمن صبرى مشكلة الثنائية الاقتصادية، وتعالج ورقة الدكتور طارق فهمى مشكلة التعليم الجامعى.

إن هذا التحدى يظهر فى مصر حيث الكثافة السكانية والفجوة الواسعة بين من يملكون القدرة الاقتصادية على إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص المتطور – وهم قلة – وبين من يضطرون – بحكم محدودية قدراتهم الاقتصادية – إلى إلحاق أولادهم بالتعليم الحكومى المتدهور الذى لا ينتج خريجين قادرين على الإندماج فى قطاع الاقتصاد المتطور. إن هذه الفجوة فى القدرة على الحصول على التعليم المناسب تنتقل من جيل الآباء إلى جيل الأبناء وهو ما يجعل التميز فى التعليم والوظائف عالية الدخل إرثاً وميراثاً من جيل لآخر فى نفس الطبقة وبنفس الدرجة يجعل التدهور والعجز عن الحصول على أعمال مناسبة الدخل متوارثاً هو الآخر، وهو ما يعنى تجميد الحراك الاجتماعى والقضاء على فرص الموهوبين فى الحياة المبدعة وحرمان الوطن من عطائهم.

إن هذا التحدى يلزمنا بعد الثورة فى النظر بجدية لسياسات الإنفاق على التعليم الحكومى الذى يستوعب معظم أبناء الشعب فى المرحلتين العامة والجامعية والارتقاء بمستوى أداء وأجور المدرسين وأساتذة الجامعات، والنظر لهذا الإنفاق باعتباره استثماراً ضرورياً فى القوى البشرية، أغلى ما تملكه مصر من ثروات.

إن الإنفاق على التعليم العام والجامعات الحكومية يمثل المدخل الرئيسى للنهوض بأغلبية المصريين برفع مستويات التعليم وبالتالى الدخل بالنسبة للخريجين من كافة قطاعات الشعب، وخصوصاً طبقاته محدودة الدخل مما يؤدى إلى تقليص فجوة الأجور الناتجة عن تفاوت مستويات التعليم من ناحية، ويؤدى الى رفع معدلات الإنتاجية الوطنية من ناحية ثانية.

تاسعاً: تحدى قدرة النقد الذاتى والاعتراف بالمشكلات والعيوب فى المجتمع وشرائحه ومؤسساته المتنوعة

لقد اعترفت إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨مم بجميع المشكلات الداخلية التى تعترض نجاح هدف وضع إسرائيل فى مكانة متقدمة بين الدول دون أن يتهم واضعوها بأنهم يسيئون إلى سمعة إسرائيل. فلقد اعترفت بالعيوب فى التعليم الحكومى ومنتجاته البشرية ورصدت جوانب القصور فى الجامعات وما تؤدى إليه من تدهور البحث فى العلوم الأساسية وهروب العلماء للخارج، واعترفت بقصور مؤسسات الحكم والإدارة واعترفت بالفجوة الاجتماعية وغير ذلك.

إن التحدى هنا هو ضرورة تنمية قدرتنا فى مصر والعالم العربى على مواجهة الذات والاعتراف بالمشكلات كمقدمة ضرورية لمواجهتها وإيجاد الحلول الناجعة لها دونما كبر أو حياء.

عاشراً: تحدى الانتفاع بقدرات العلماء والخبراء المصريين والعرب فى الخارج فى التخطيط وتنفيذ برامج التنمية

لقد شارك فى وضع إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م عدد ٧٣ من العلماء والمديرين ورجال الأعمال والعسكريين، بينهم عدد كبير من يهود أوربا والولايات المتحدة.

إن هذا التحدى البديهى يجب أن يجد طريقه للحل فى حياة مصر على نحو خاص للانتفاع بعلمائها فى المهجر على الأقل فى مجال التخطيط، دون أن يتعرضوا لضغوط البيروقراطية المحلية.

حادى عشر: تحدى الارتقاء بأداء النخب المصرية والعربية ومؤسسات المجتمع المدنى

فهذه الإستراتيجية جاءت نتيجة لجهود منظمات المجتمع المدنى الإسرائيلى الأمريكى المشترك، وتم وضعها على مستوى الخبراء ورجال الأعمال لدرجة أقنعت الحكومة الإسرائيلية بتبنيها.

إننا فى حاجة حقيقية لتحريك نوازع المسئولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال المصريين والعرب وتحفيز النخبة العلمية والثقافية على المبادرة إلى مشروعات تنموية مؤثرة، سواء فى مجال التخطيط أو التنفيذ. وعلينا خلق ثقافة لدى كافة القيادات تشجع روح المبادرة وتنميها، لا أن تكبتها أو تقتلها فى مهدها.

ثانى عشر: تحدى الارتقاء بالعلوم الأساسية والبحث العلمى والتكنولوجى وتطوير الصناعات التقليدية كأساس للقدرة على المنافسة الدولية وبناء منظومة دفاع عسكرية متطورة بالأيدى وبالعقول العربية المصرية

وقد تناولت أوراق الدكتور عبدالباسط السروجى، أستاذ الجيولوجيا والعلوم التطبيقية، ولواء دكتور عطية شاهين عن البحث العلمى والتكنولوجى والصناعات التقليدية، وورقتى الدكتور طارق فهمى عن التعليم العالى والتكنولوجيا هذا التحدى. أن علينا أن ننتبه إلى أن إسرائيل، الكيان الغاصب المحتل والمشحون بثقافة العدوان ضد العرب والمسلمين، تحتل بالفعل مكانة بين الدول العشر إلى الخمس عشرة الأولى الأكثر تقدماً فى إنتاج التكنولوجيا السلمية والعسكرية على حد سواء، وأن الإستراتيجية تسعى للحفاظ على هذه المكانة التى تعنى تعزيز الترسانة العسكرية بمستحدثات بشكل متواصل. إن هذا المزيج من ثقافة العدوان والتكنولوجيا العسكرية المتطورة هو مزيج شديد الخطورة على الأمن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى. وهو أمر لا يغنينا فى التصدى له الحماس الدينى أو الوطنى أو القومى الخالى من إعداد القوة ورباط الخيل بمفردات العصر الحديث وأدواته التى تتراوح بين الأسلحة الذكية وأقمار التجسس الصناعية والقوة النووية ومنظومة الصواريخ أرض أرض وأرض جو وغيرها.

إننى أطالب القراء من أهل العلم والفكر السياسى أو العسكرى أن يتأملوا المؤسسات البحثية الإسرائيلية التى يستعرضها دكتور طارق فهمى ولواء دكتور عطية شاهين فى معالجتيهما

عن التكنولوجيا الإسرائيلية ليكتشفوا خطورة التحدى الذى نواجهه فى مجال اختراع وإنتاج نظم عسكرية متطورة تحقق منها إسرائيل مليارات الدولارات لاقتصادها من التصدير إلى أسواق العالم خاصة أسواق دول كبرى مثل الصين والهند.

أرجو أن ننتبه إلى أن إسرائيل تنتج منصات إطلاق أقمارها الصناعية فى حين اننا كلفنا اوكرانيا بتصنيع وإطلاق قمرنا التجريبى الوحيد المتواضع والذى أعلنا منذ عامين عن فقد الاتصال به وتوهانه فى الفضاء وتشتيت مهندسى مشروع الفضاء المصرى الذين تلقوا التدريب فى أوكرانيا.

إن التحدى التكنولوجى يستفز هممنا للاستجابة حتى لا تتزايد الفجوة النوعية فى أدوات القوة التكنولوجية بيننا وبين أجيال إسرائيل الجديدة التى تتغذى على ثقافة العدوان والاغتصاب كما تكشف ورقة دكتور منصور عبد الوهاب عن التعليم العام فى إسرائيل.

ثالث عشر: تحدى الانتفاع بتجربة العولمة واتقاء مخاطرها الخبيثة

وقد تعاملت ورقة الدكتور فتحى عفيفى عن العولمة مع هذا التحدى بأبعاده المختلفة. وأعتقد أن علينا الاهتمام بتأسيس شركات مصرية عملاقة يساهم فيها المستثمرون العرب والأجانب وإذكاء روح الإجادة والتنافسية دون التضحية بقيم العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية ومشاعر الهوية الوطنية.

رابع عشر: تحدى عدم تمكين إسرائيل من الانتفاع بأجواء السلام والتطبيع فى المنطقة العربية قبل أن تدفع ثمن السلام بالانسحاب من الضفة والجولان وتسمح للفلسطينيين بإقامة دولتهم على كامل الضفة وغزة بعاصمة هى القدس مع ضمان حق العودة للاجئين

إن هذا التحدى يعنى ضرورة انتباه كافة الدول العربية إلى عدم السماح لإسرائيل بالنفاذ إلى أسواقها أو أن تقيم علاقات طبيعية معها قبل أن تسدد ثمن السلام. لقد أقر واضعو الإستراتيجية تحت عنوان "التوقعات الأساسية" بأن تسريع معدل النمو الاقتصادى الإسرائيلى بصورة أكبر مما رسمته الخطة يعتمد على تحقيق اتفاقية سلام نهائى مع الدول العربية

والفلسطينيين، وعلى العكس فإن عودة الأمور إلى مستويات أعمال المقاومة (الإرهاب) التى حدثت فى الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠٠٣م ستعترض صعود إسرائيل إلى مسار النمو المتسارع.[٢٤]

خلاصة هذا التحدى أنه لا يجب على الدول العربية غير المجاورة لإسرائيل والتى لم ترتبط معها باتفاقية سلام أن تسمح لها بالاستمتاع بحالة السلام والعلاقات التجارية قبل أن تسلمنا الأرض المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية كاملة وقبل أن يحصل الشعب الفلسطينى على حقه فى تقرير مصيرة وإقامة دولته المستقلة فى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

خامس عشر: يرتبط بالتحدى السابق تحدى حرمان إسرائيل من ثقافة السلام التى تلح على العرب بشأنها طالما أن برامجها التعليمية والتثقيفية مازالت تشحن عقول الأطفال الإسرائيليين بثقافة العدوان والتوسع وكراهية العرب وتحقير الإسلام الحنيف، فليس مقبولا أن يربى العرب أطفالهم على الوداعة والمسالمة تجاه إسرائيل بينما تربى أطفالها على العكس تماما تجاه العرب

إن هذا التحدى تثيره ورقة الدكتور منصور عبدالوهاب عن التعليم، وتبين أبعاد ثقافة العدوان الإسرائيلية ومخاطرها على الأمن القومى لمصر وللعرب والمسلمين.

شكر وتقدير

وفى ختام هذه المقدمة أوجه الشكر الى جامعة الزقازيق التى وافقت على مشروعى الذى قدمته لإجراء هذه الدراسة التحليلية لإستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م ونشرها بالصورة اللائقة. كما أوجه الشكر إلى جميع أعضاء فريق الدراسة الذين شرفونى بالتعاون رفيع المستوى مع كل منهم بعلمه الرفيع وخلقه الدمث. وأخص بالشكر الدكتورة هدى درويش، مديرة المركز المختص التى تحملت مشاركتى المسئولية وتحملت فوق ذلك الأعباء الإدارية اللازمة هى

٢٤ المصدر السابق، ص ٢٦٥.

والطاقم الإداري بالمركز. كما أشكر مركز مدار على هديته الكريمة الممثلة فى نسخ مقتطفات الترجمة من الإستراتيجية.

أ. د. إبراهيم البحراوى
أستاذ الدراسات العبرية المتفرغ بجامعة عين شمس
نائب رئيس مجلس إدارة، مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق
القاهرة فى ٢٠١٢/٢/١٠م.

الفصل الثانى: المحور الاقتصادى

١. قراءة من المنظور الاستراتيجى والبعد الاقتصادى، أ.د. رفعت لقوشة

٢. أبعاد التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى فى ظل العولمة، د. فتحى العفيفى

٣. سياسات العمل والموارد البشرية، د. عبد الرحمن صبرى

قراءة من المنظور الاستراتيجى والبعد الاقتصادى بقلم أ.د. رفعت لقوشة

مقدمة

ابتداءً.. فإن "إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م" هي إستراتيجية تحمل رؤية وتعلن عن هدف طموح.. هدف يرتقي بإسرائيل إلى المرتبة الخامسة عشرة عالمياً بمعيار متوسط الدخل بدلاً من المرتبة الثانية والعشرين والتي تحتلها وفقاً للإحصائيات الدولية لعام ٢٠٠٧، وعلى الطريق إلى الهدف.. كان المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي يعادل حوالي ٦% سنويّاً، بينما المعدل المرغوب لنمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي يقارب حوالي ٤,٥% سنويّاً.. خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م).

إنها إستراتيجية لم يبخل عليها أصحابها بالجهد عبر متصل تعددت فيه الأبعاد ولم تكن أبعاداً متوازية بقدر ما كانت أبعاداً تتصل فيما بينها بممرات مفتوحة تلتقي أطرافها عبر ما يمكن وصفه بـ " لوجيستيا شبكية "؛ ولذلك.. فمن الصعب الوعي بهذه الإستراتيجية دون مطالعة – بدرجة أو بأخرى – كل أبعادها في محاولة لبناء خريطة ذهنية لتضاريسها، فسطور الإستراتيجية حملت الكثير ولكنها استبقت أشياء فيما بين السطور.. تتخفى أحياناً وترسل إشاراتها أحياناً أخرى، وفيما بين التخفي والإشارة.. كان من الملاحظ أنها (الإستراتيجية) صمتت إزاء خيارات وتقديرات، وهي خيارات وتقديرات سوف تتوقف أمامها دراستنا والتي تنتظم باهتماماتها حول المنظور الإستراتيجي والبعد الاقتصادي للإستراتيجية ومداراتهما ذات الصلة.

دراستنا سوف تمتد اطراداً إلى خمسة محاور، وسوف يحمل المحور الأول الملامح الأساسية لقراءتنا للإستراتيجية في إطار المنظور الإستراتيجي، وسوف يهتم المحور الثاني بالعمالة والبطالة في مكون البعد الاقتصادي للإستراتيجية.. فهما نقطة البدء في تعبئة الإمكان المدخر في الاقتصاد الإسرائيلي، واتصالاً.. سوف ينشغل المحور الثالث بإنتاجية العمل وهي أحد مفاتيح الشفرة في الإستراتيجية، وفي التتابع يأتي المحور الرابع والذي سوف يقترب من ملف القضايا المفتوحة في السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الإستراتيجية.

ولأن أي إستراتيجية تبقى موضوعاً لاختبار الاحتمالات على قوس يمتد بين احتمال النجاح الكامل أو عدمه وفيما بينهما تنتظم نسب الترجيح، ولأن أي إستراتيجية.. تحمل مؤثراتها على مكانة الدولة إقليميّاً، وباعتبار أن الدولة هي إسرائيل.. فالإقليم هو الشرق الأوسط، ولأنهما إسرائيل والشرق الأوسط.. فإن الإستراتيجية تفرض تحديات على مصر والعالم العربي في رد فعل الاستجابة، وفي سياق ذلك كله.. تتعدد علامات الاستفهام وتتصل بالحكم على قابلية الإستراتيجية للتطبيق، وحدود التأثير على مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، والتحديات التي تحملها وتدق بها أبواب مصر والعالم والعربي، وفي صحبتها.. يأتي المحور الخامس والأخير لدراستنا بمداخلاته والتي يحاول فيها – اجتهاداً – تقديم إجابات على علامات الاستفهام المعلقة.

رؤية في إستراتيجية الدفاع الديناميكي

قراءتي لمجمل الإستراتيجية تأخذني إلى رؤية مؤداها.. إننا أمام إستراتيجية يمكن إدراجها تحت مسمى "الدفاع الديناميكى" فنحن أمام إستراتيجية تسلم بأن المشروع الصهيوني قد بلغ مداه وأن الدفاع عن وجود دولة إسرائيل في المستقبل يبدو رهناً بديناميكية قادرة على تعبئة الإمكان المدخر في المجتمع الإسرائيلي والتفعيل المتسارع لقدراته.

التسليم بأن المشروع الصهيوني قد بلغ مداه، وأن الوعي الصهيوني لم يعد محدداً حاكماً في مدركات الأجيال الإسرائيلية الجديدة.. كانت له إشاراته الصريحة فوق سطور الإسراتيجية، وبعض المقولات حملت الإشارات بدلالاتها وإحداها تقول "في عام ٢٠٢٨م سوف تكون هناك أجيال لم تشاهد مرحلة تأسيس دولة إسرائيل، ولكنها ولدت في إسرائيل وعليها أن تنجز مهمة تاريخية في بناء إسرائيل كدولة نموذج"[٢٥]، ويتأكد المعنى مجدداً بمقولة تقول " أن على الجيل الحالي أن يقوم بدوره في إضافة إنجازات جديدة لبناء الأمة الإسرائيلية خلال العشرين عام القادمة "(٢).

---

[٢٥] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – الطبعة الإنجليزية – ص ٦.

(٢) المرجع السابق – ص ٤٦.

ويلفت النظر في المقولتين.. أن الحديث ذهب إلى إسرائيل كدولة / نموذج، واعتمد مصطلح "الأمة الإسرائيلية" وليس "الأمة اليهودية"، وسبق ذلك مقولة تنحي جانباً العقيدة الصهيونية كأحد عناصر التحام المجتمع الإسرائيلي منذ السنوات الأولى لتأسيس دولة إسرائيل[٣] وبالتلازم مع التنحي.. أضفت الإستراتيجية مشروعية على المصالح الشخصية للأفراد وعلى حقوق التعبير الفردي، .... إلخ، وفي السياق.. أقرت الإستراتيجية بتراجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ولم تضف أعداداً محتملة للمهاجرين كمتغير في تقدير معدل النمو الديموجرافي للسكان الإسرائيليين خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)[٤]، وفي الوقت نفسه.. اعترفت بدوافع الهجرة العكسية لدى الأجيال الجديدة.. وحذرت منها، وما أقرت به وما اعترفت به هو – وفي التقدير – إشارة أخرى على التسليم المسبق للإستراتيجية بنهاية المشروع الصهيوني، ولأنه تسليم مسبق.. فإن الإستراتيجية أعلنت مراراً فوق سطورها عن رغبتها في دمج الحريديم في الأغلبية اليهودية [٥] والحريديم هم طائفة يهودية تتسم بالانغلاق وترفض الصهيونية العلمانية، بينما الأغلبية اليهودية – في المقابل ووفقاً لمصطلحات الإستراتيجية – هم سكان إسرائيل من اليهود ماعدا الحريديم، والتسليم بنهاية المشروع الصهيوني يعني – بالتبعية – إحالة الخلاف بينهما حول الصهيونية العلمانية إلى مجرد خلاف ثانوي لايحول دون الاندماج.

نهاية المشروع الصهيوني لايعني – بداهة – نهاية الطموح الإسرائيلي، فعلى حد تعبير الإستراتيجية.. فإن إسرائيل دولة لاتقبل إلا بالتميز ولا ترتضي الموقع الوسطى[٦]، وعادت لتؤكد على التميز مجدداً وهي تدعو الأجيال الجديدة من الإسرائيليين إلى استعادة نجاحات اليهود في الشتات كأقلية متميزة ليحيلوا إسرائيل إلى دولة صغيرة متميزة[٧]، ووفقاً

---

(٣) المرجع السابق – ص ٣١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٦٥، حيث يتراجع العدد المتوقع للمهاجرين إلى عشرة آلاف فقط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م).

(٥) المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٤١.

(٧) لعل هذه المقولة تعطي ضوءاً كاشفاً لمقولة " الدفاع الديناميكي ".

لمصطلحات الإستراتيجية.. فالمقصود بإسرائيل كدولة صغيرة.. إنها صغيرة بمعيار المساحة وعدد السكان.

ويلفت النظر – بالمثل – أن الإستراتيجية لم تدعو الأجيال الجديدة من الإسرائيليين إلى استعادة النجاحات التي حققتها التجربة الاقتصادية الإسرائيلية خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٢م)، ففي هذه الفترة عرفت إسرائيل معدلاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي يعادل حوالي ٩%، ومعدلاً لنمو متوسط الدخل الفردي يقترب من حوالي ٦,٦%، وارتفع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى حوالي ٤,٤% واستقر معدل نمو السكان عند حوالي ٢,٤%[٨]، فلقد كانت النجاحات المحققة في هذه الفترة بمثابة نجاحات لمشروع صهيوني يتمدد بمفعوله.. فالآخرون (المهاجرون) يتدفقون والنسبة الأكبر منهم من المتعلمين ذوي المؤهلات والخبرات العالية وتتدفق معهم رؤوس أموال عرفت طريقها إلى الجهاز المصرفي الإسرائيلي كمدخرات قابلة لإعادة الضخ كاستثمارات، وفي صحبتها تتدفق تكنولوجيات متقدمة ومتطورة، ولكن كل ذلك – ووفقاً للإستراتيجية – لم يعد ممكناً.. فالمشروع الصهيوني قد انتهي إلى حدوده القصوى، ولم يعد الطموح والدفاع عنه – بالتالي – هو مسئولية الآخرين أولاً، ولكن مسئولية الإسرائيليين أولاً.. في إطار إستراتيجية للدفاع الديناميكي.

وفي قراءتي للإستراتيجية – وعبر رؤيتي – فإن الهدف المعلن والذي يصعد بإسرائيل إلى المرتبة الخامسة عشرة عالمياً بمعيار متوسط الدخل الفردي لا يعبر فقط عن الرغبة في التميز ولكنه يقدم شهادة أخرى على أننا أمام إستراتيجية للدفاع الديناميكي، ففي تبريرها الدراسة للهدف.. اعتبرت أن صعود إسرائيل إلى مرتبة تضعها ضمن العشرة الأوائل هو هدف مستحيل وأن التراجع بالمرتبة لتكون ضمن العشرين الأوائل هو – بدوره – هدف غير مقبول، وما يعنينا هو هذا الهدف غير المقبول، فالإستراتيجيات الدفاعية – بالمعنى الديناميكي للكلمة – تبحث عن هامش آمن للتراجع، ومن ثم.. إذا ما تراجعت إسرائيل – افتراضاً – من المرتبة الخامسة عشر إلى المرتبة الثامنة عشر.. فهذا قد يكون مقبولاً لإستراتيجية تعتمد الدفاع الديناميكي، ولكن لن يكون مقبولاً لهذه الإستراتيجية التراجع من المرتبة العشرين إلى ما دونها.

---

(٨) عرضت الإستراتيجية لهذه التجربة: إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٣١.

الهامش الآمن للتراجع.. تحت إملاء الاضطرار، يجد صداه أيضاً في أهداف أخرى أعلنتها الإستراتيجية، وعلى سبيل المثال.. هناك هدف يتصل بخفض نسبة الدين المحلي / إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي ٤٥% وهي نسبة تأتي أقل من النسبة التي حددتها اتفاقية " ماستريخت "، وفي التبرير تقول الدراسة.. أن هذا الانخفاض سوف يوفر لإسرائيل مساحة آمنة للتعامل مع المخاطر التي قد تهددها أمنياً واقتصادياً[٩].

ولعل ما سبق.. يدعو إلى وقفة أمام وجهة النظر التي حملتها الإستراتيجية إزاء العولمة.. ويلفت النظر – وللوهلة الأولى – أن عنوان الدراسة لم يتضمن مصطلح العولمة.. صراحة، ولكنه أحل بديلاً له مصطلح "" العالم الكوني "، (Global World) وهي ملاحظة يمكن للمرء أن يتعمقها على طول سطور الإستراتيجية.. فالإستراتيجية لم تتبنَّى العولمة كخيار أيدلوجي ولم تنسحب إلى مثالياتها الإنشائية، وإذا شئت تعبيراً أكثر دقة – ومن جهة نظرنا – فإن العولمة وكما تعاملت معها الإستراتيجية.. هي نافذة مفتوحة على العالم وتطل منها إسرائيل على الداخل، نافذة ترصد إسرائيل من خلالها التطورات والمستجدات في العالم.. لتمتلك وعبر الرصد وسائل أفضل للدفاع عن نفسها، وهناك مقولات جاءت في الإستراتيجية وتعزز وجهة نظرنا، وإحداها تصرح.. بأن المجتمع الإسرائيلي له الحق في الدفاع عن نفسه إزاء التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم وله الحق في حماية خصوصيته اليهودية والديقراطية[١٠]، وهي مقولة تفصح – مجدداً – عن إستراتيجية دفاعية / ديناميكية يتردد صداها في مقولة لحقت في صفحات تالية واتصالاً بحديث عن إسرائيل والمستجدات العالمية وتقول " أن القوة العسكرية لا تكفي وحدها لضمان أمن إسرائيل، ولكن الاقتصاد القوي أيضاً[١١] ".

"أمن إسرائيل" حاضر فوق سطور الإستراتيجية وما بينها، فهناك الحديث اللوجيستي عن التوزيع اللامركزي لمراكز إنتاج الطاقة تحسباً لاعتبارات أمنية[١٢] وهناك الحديث الموضعي

---

(٩) المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٠) المرجع السابق، ص ٧٧.

(١١) المرجع السابق، ص ٨٢.

(١٢) المرجع السابق – ص ٢٤٣.

عن التحصن الأمني في المرتفعات الجبلية حيث يعيش الفلسطينيون والعراء الأمني في الساحل حيث يعيش الإسرائيليون[١٣].... إلخ، وهناك أيضاً محاولة التستر على رقم الإنفاق العسكري وتضاربه في بيانات الإستراتيجية والتي كاشفنا بها وكشفنا عنها في دراستنا.

"أمن إسرائيل" هو مسئولية الدولة، والدولة لها دور كبير في الإستراتيجية.. فالدولة هي العقل المنظم، والإقرار بالدور كان أحد أسباب عدم تمثل الإستراتيجية للعولمة كخيار أيدلوجي.. كما سبقت الإشارة، فالخيار يعمد إلى تهميش دور الدولة، وكان نص كلمات الإستراتيجية صريحاً، وهي تبدي اعتراضها على تهميش دور الدولة في العلاقات الاقتصادية[١٤]، وفي تقديري ومن وجهة نظري.. فإن إلحاح الإستراتيجية على دور الدولة يغوص إلى سبب آخر يتراءى في مخيلتها.. فهي تعتبر أن بدايات العولمة وثقت ميلادها في ثمانينات القرن الماضي[١٥] وهي الفترة التي شهدت أزمة اقتصادية حادة في إسرائيل، ولتجنب هذه الأزمة مجدداً في ظل المستجدات العالمية.. فإن الدفاع الديناميكي يقتضي يقظة الدولة بدور يمتد كعقل منظم وليس كقبضة باسطة، ولعل ذلك يفسر.. أطروحات الإستراتيجية بشأن إعادة تنظيم الدولة في إسرائيل.

أطروحات إعادة تنظيم الدولة تبدو ملفتة للنظر.. فهناك إشارات مبطنة إلى الفساد في جهاز الدولة[١٦]، وهناك الدعوة إلى تعميق " الاحترافية " في الجهاز الإداري للدولة ولم تتردد الإستراتيجية في وصفه بالعمود الفقري[١٧]، وهناك الرغبة في تقليص عدد الوظائف السياسية[١٨] ورغبة أخرى في خلق مكونات مؤسسية " فوق وزارية " وتضم كل منها عدداً من

---

(١٣) المرجع السابق – ص ٢٢١.

(١٤) المرجع السابق – ص ١٥.

(١٥) المرجع السابق – ص ١٠٥.

(١٦) هذه الإشارات يمكن استشفافها في عدة صفحات بالإستراتيجية، ومن بينها مثالاً: المرجع السابق– ص ٧٥.

(١٧) المرجع السابق – ص ٧٣.

(١٨) المرجع السابق – ص ٢٢، ويخيل لي.. أن الدراسة لا تحمل ثقة كبيرة في السياسيين الحاليين في إسرائيل وتبدو كثر انحيازاً إلى نوعية أخرى من السياسيين.. أكثر قرباً من نموذج " رجل الدولة ".

الوزارات حيث يحال إلى هذه المكونات سلطة اتخاذ القرار في موضوعات معينة (كالمياه مثلاً) بما يحول دون التضارب بين القرارات الوزارية، ويتجنب إهدار الوقت والمال، وبدت الإستراتيجية أكثر رهاناً على هذه المكونات لتحقيق أهدافها.. بغض النظر عن تعاقب الحكومات.

ويتراءى لي.. أن الإستراتيجية ألمحت ضمناً – دون أن تقترح صراحة – إلى رغبة في تعديل النظام السياسي في إسرائيل بإعادة توزيع الاختصاصات بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، وما يتراءى لي.. يبرره أحد الدروس المستفادة التي ذكرتها الإستراتيجية من التجربة التايوانية وشددت عليها[١٩]، حيث شددت على الهاجس الدفاعي الذي يجمع بين إسرائيل وتايوان، ثم وضعت النقاط فوق حروف توزيع الاختصاصات في النظام السياسي التايواني.. حيث رئيس الدولة مسئول عن الشأن الأمني ورئيس الحكومة مسئول عن الشأن الاقتصادي.

إعادة تنظيم الدولة قد يساعد على أن تلعب الدولة دورها كعقل منظم، والدولة / العقل المنظم، هي القادرة على خلق التوافق العام بين كل فعاليات المجتمع حول ماجاء في الإستراتيجية؛ ولذا.. كان التوافق العام هو أحد شواغل الإستراتيجية.. فهو الذي سوف يساعد على فتح وتأمين ممرات اللوجيستيا الشبكية؛ ولأن التوافق العام الذي تنشده الإستراتيجية لن يتحقق إلا بالوعي بالخطر لدى مكونات المجتمع الإسرائيلي، والوعي بالخطر يبقى – دوماً – بوصلة الدليل لأي إستراتيجية دفاعية/ ديناميكية، فإن الإستراتيجية ساقت مبرراتها بمنطق المخالفة.. هكذا: إذا لم تتبنَّ إسرائيل – بكل مكوناتها – الإستراتيجية المقترحة، فلسوف يتراجع ترتيبها عالمياً إلى المرتبة (٢٦ – ٣٠) بمعيار متوسط الدخل الفردي والذي لن يزداد سنوياً – عندئذ – إلا بحوالي ٢% فقط، وسوف تزداد – بالتبعية – معدلات الفقر وفجوة الدخول وسوف يزداد العبء الضريبي على الطبقة الوسطى وقد يدفعها إلى التفكير في الهجرة وفي صحبتها العقول المبدعة والتي وصفت الإستراتيجية هجرتها بأنها الخطر الأكبر على إسرائيل[٢٠].... إلخ، وقادها منطق المخالفة إلى صك مصطلح " النمو المتسارع ".

---

(١٩) المرجع السابق – ص ٣٠١.

(٢٠) المرجع السابق – ص ٥٢.

وفي تقديري – وعبر رؤيتي – فإن الإستراتيجية قامت بصك مصطلح النمو المتسارع وفقاً لمنطق دفاعي ديناميكي، فلقد استخدمته كمعادل لمصطلح النمو المقارن والذي يستعيد مجدداً الوعي بالخطر، فالنمو المتسارع لديها ليس سوى الرصد المقارن لمعدلات النمو وللمخرجات الاقتصادية لوضعين.. أحدهما يسلك في إطار فرضيات تعتمدها الإستراتيجية وأهمها نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بمعدل يقارب حوالي ٦%، والثاني يسلك في إطار ثبات المعطيات السائدة وأهمها نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بمعدل يبلغ حوالي ٣,٧%، وهو الوضع الذي عاودت الإستراتيجية التذكير به في سطورها الختامية وضمنت معدلاته ومخرجاته في أحد جداولها الأخيرة، لتستعيد به – مجدداً – الوعي بالخطر لدى مكونات المجتمع الإسرائيلي.

وبعد.. فنحن – ومن وجهة نظري ومرة أخرى –أمام إستراتيجية للدفاع الديناميكي، وهذه الإستراتيجية – بطبيعتها – تسعى إلى تعبئة الإمكان المدخر وماتسعى إليه نستطيع أن نقتفي أثره في البعد الاقتصادي بدءاً من ملف العمالة والبطالة.

العمالة والبطالة: نقطة البدء وملاحظات تحليلية

في البعد الاقتصادي صرحت الإستراتيجية بأن النموذج النيو – كلاسيكي هو خيارها المرجعي[٢٦(١)]، وهو نموذج اقتصادي يهتم بجانب العرض (الذي يختزن الإمكان المدخر في الاقتصاد القومي) بأكثر مما يهتم بجانب الطلب، ويقبل بمنطق الإحلال بين رأس المال والعمل لتحقيق نفس الحجم من الإنتاج أو لزيادته، ومن ثم.. فهو يعطي اهتماماً لمعامل التكثيف الرأسمالي[٢] ومعامل رأس المال[٣] وهما –بالفعل– معملان استقرا في لائحة اهتمامات الإستراتيجية، و كان اهتمامها بالأول صريحاً، وكان اهتمامها بالثاني ضمنياً وكشفت عنه دراستنا وتوقفت أمامه.

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٥٧ .

(٢) معامل التكثيف الرأسمالي = رأس المال / العمل.

(٣) معامل رأس المال = رأس المال / الناتج.

هـذه المداخلـة تعطـي تفسـيراً لاهتمـام الإسـتراتيجية بمعـدل المشـاركة[٤] لـدى عـرب إسـرائيل والحريـديم، فالمعـدل يختـزن نقطـة البـدء فـي تعبئـة الإمكـان المـدخر لقـوى العـرض فـي الاقتصـاد الإسـرائيلي.. بـدءاً مـن عـرض العمـل، فوفقـاً الإسـتراتيجية.. فـإن معـدل نمـو حجـم العمـل خـلال الفتـرة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م) ينبغـي أن يقـارب حـوالي ٢,٢% سـنويّاً، وهـو معـدل تلـح عليـه الإسـتراتيجية لتحقيـق معـدل النمـو المرغـوب للنـاتج المحلـي الإجمـالي (٦%)، لأن البـديل وهـو تراجـع معـدل نمـو حجـم العمـل إلـى حـوالي ١,٧% فـي ظـل معـدلات المشـاركة الحاليـة، سـوف يقتضـي زيـادة الرصـيد الرأسـمالي الإسـرائيلي خـلال الفتـرة (٢٠٠٨/ ٢٠٢٨م) بعـلاوة إضـافية تعـادل – ووفقـاً لتقـديرنا واسـتناداً إلـى معطيـات الإسـتراتيجية – حـوالي ٢٥% مـن قيمـة الرصـيد الرأسـمالي المطلـوب لتحقيـق النمـو المرغـوب للنـاتج المحلـي الإجمـالي فـي ظـل إرتفـاع معدل نمو حجم العمل إلى ٢,٢%.

وباعتبـار أن تكلفـة رأس المـال – مـن ناحيـة – تبـدو أعلـى مـن تكلفـة العمـل فـي الاقتصـاد الإسـرائيلي حيـث رأس المـال هـو العنصـر الإنتـاجي الأكثـر نـدرة مقارنـة بالعمـل، ولأن النمـوذج النيـو كلاسـيكي – مـن ناحيـة أخـرى – يقبـل بـالإحلال بـين العنصـرين (العمـل ورأس المـال) احتكامـاً إلـى التكلفـة المقارنـة بينهمـا، فـإن الإسـتراتيجية انحـازت – وبحسـابات اقتصـادية – إلـى نمـو حجـم العمـل بمعـدل ٢,٢% ولـم تنحـاز إلـى المعـدل البـديل، ومـن المؤكـد إنـه كانـت هنـاك أسـباباً أخـرى للانحيـاز أعلنـت عنهـا الإسـتراتيجية وتتعلـق بخفـض أعبـاء إعانـات البطالـة والإسـراع فـي دمـج الحريـديم وعـرب إسـرائيل فـي نسـيج المجتمـع الإسـرائيلي وتقلـيص الفجـوة بـين الـدخول وتفعيـل القـدرة الإنتاجية المدخرة في الاقتصاد الإسرائيلي.... إلخ.

---

(٤) معدل المشاركة = (حجم القوة العاملة – عدد الذين لا يتقدمون إلى سوق العمل) / حجم القوة العاملة.

العرب والحريديم: معدل المشاركة ورهان إستراتيجي

الإمكان المدخر لنمو عرض العمل لا يكمن في الأغلبية اليهودية.. فمعدل المشاركة لديها يرتفع إلى حوالي ٦١,٥% وأقصى مستوى له – وفقاً لتقديرات الإستراتيجية – لا يتجاوز حوالي ٦٢,٤%[٥]، ومن ثم.. فإن معدل نمو عرض العمل لديها يقارب حوالي ١,٣% سنويًّا ولن يزداد – وفقاً لتقديراتنا – إلا إلى حوالي ١,٤% في حال ارتفاع معدل المشاركة إلى حوالي ٦٢,٤% والفرق بين المعدلين (١,٣%، ١,٤%) لا يبدو فارقاً محسوساً ولايعتد به.

وفي المقابل.. فإن الفارق المحسوس يبقى لدى عرب إسرائيل والحريديم.. فهما، مرة أخرى، مخزون الإمكان المدخر لقوة العمل، وعلى لائحة الأهداف حددت الإستراتيجية هدفاً برفع معدل المشاركة لدى عرب إسرائيل من ٣٩,٣% إلى ٥٢,٨% في الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م) ورفع معدل المشاركة لدى الحريديم من ٤١,٦% إلى ٥٣,٣% في نفس الفترة[٦]، وإذا قمنا بإعادة التأويل الحسابي لهذه النسب.. فإننا نستنتج أن معدل نمو عرض العمل لدى عرب إسرائيل سوف يعرف ارتفاعاً محسوساً من حوالي ٢,٦% إلى حوالي ٤,٣%، ومعدل نمو عرض العمل لدى الحريديم سوف يعرف – هو الآخر – ارتفاعاً محسوساً من حوالي ٢,٨% إلى حوالي٤,٢% خلال تلك الفترة، وبالتبعية..فإن رهان الإستراتيجية على رفع معدل المشاركة لدى عرب إسرائيل والحريديم يبدو – من الناحية الاقتصادية – رهاناً محوريًّا، وإذا ما خسرت الرهان.. فإنها قد تعاني – وبالاستقراء – من إلتواءات العثرة وتدني احتمالات النجاح.

هذا الاستقراء ليس حكماً مرسلاً ولكنه يستند إلى حيثياته المرجعية، وتقول:

(١) في حالة عدم ارتفاع معدل المشاركة لدى العرب والحريديم إلى المعدلين المرغوبين (٤,٣% للعرب، ٤,٢% للحريديم)، فإن معدل نمو عرض العمل سوف يتراجع إلى ١,٧% بدلاً من ٢,٢%، وعندئذ.. فإن تحقيق الهدف المرغوب (٦% كمعدل لنمو

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢١٨، ويبدو أن أحد أسباب عدم تجاوز معدل المشاركة لدى الأغلبية اليهودية حاجز ٦٢,٤% يكمن في تراجع معدل المشاركة في الشريحة العمرية (١٥ – ٢٤ عام) لانخراطها في الخدمة العسكرية.

المرجع السابق – ص ٢٦٨.

الناتج المحلي الإجمالي) سوف يقتضي زيادة إنتاجية العمل بمعدل يقارب ٤,٣% سنويًا، وهو معدل لا تقدر عليه إسرائيل وأنجزته – استثناءاً – أيرلندا.

(٢) ولكن – في المقابل – فإن نمو عرض العمل بمعدل ٢,٢% سوف يستدعي زيادة إنتاجية العمل بحوالي ٣,٨%، وهو معدل يبدو ممكناً وقد تقدر عليه إسرائيل من الناحية النظرية.. احتكاماً إلى سوابق تاريخية عرفتها دول متقدمة.

(٣) وهكذا.. فإن تحقيق المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي يبدو محكوماً بعلاقة سببية تربط بينه وبين نمو حجم العمالة بمعدل بتأرجح حول ٢,٢%.

ومن وجهة نظرنا.. فإن الإستراتيجية افترضت – من قبيل تحصيل الحاصل – استجابة عرب إسرائيل والحريديم لجهود رفع معدل المشاركة، وحاولت أن تقدم حزمة من الإصلاحات والحوافز دعماً لرفع المعدل، ولكنها لم تختبر – في المقابل – احتمالات عدم استجابتهما لجهود رفع المعدل، خاصة أن الإستراتيجية اعترفت بالوضع الأدنى الذي يعيشه عرب إسرائيل وحرمانهم من حقوق مستحقة لهم[٧]، فوفقاً لإحصائيات وردت بها.. فإن ٥٤% من العائلات العربية كانت تعيش تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٦، في مقابل ١٤,٧% من العائلات التي تنتمي إلى طائفة الحريديم في نفس العام، وهذا الوضع الأدنى لايعرفه الفقراء من عرب إسرائيل فقط، ولكن يعرفه أيضاً المتعلمون منهم، ومن ثم.. فنحن أمام موقف يحمل أحكاما عنصرية للأغلبية اليهودية إزاء عرب إسرائيل، وهو موقف يعوق – بالضرورة – درجة استجابة عرب إسرائيل ويحد – بالضرورة – من استعداد الأغلبية اليهودية لتفعيل المشاركة.

العمالة الأجنبية: هدف مرغوب وتوقع مضاد

درجة الاستجابة لجهود رفع معدل المشاركة ليست " نقطة التخثر الشبكي " الوحيدة التي تعترض هدف الإستراتيجية برفع معدل نمو عرض العمل إلى ٢,٢%، ولكن نقاط التخثر تتعدد، فحول معدل (٢,٢%) كان للإستراتيجية هدفاً فرعياً وهو.. خفض نسبة العمالة

المرجع السابق – ص ص ٦١-٦٢.

الأجنبية / حجم العمل الإجمالي من ٩% إلى ٣% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)[٨]، ولكنه هدف قد يصعب تحقيقه وفقاً للمقدمات والتقديرات التالية:

(١) افترضت الإستراتيجية التكافؤ بين معدل نمو عرض العمل ومعدل نمو الطلب على العمل، وهو افتراض يسلم به النموذج النيو كلاسيكي.

(٢) ارتضت الإستراتيجية معدلاً للبطالة يقارب ٥% وهو معدل يقبل به النموذج تحسباً لاختلالات قصيرة المدى في توازنات سوق العمل في حال القيام بتوسعات اقتصادية.

(٣) وباعتبار أن المعدل المرغوب لنمو عرض العمل يبلغ حوالي ٢,٢%، فإن إجمالي حجم العمل في نهاية عام ٢٠٢٨م سوف يرتفع إلى حوالي ٤,٣٩٩ مليون فرد، وحيث إن: معدل نمو عرض العمل = معدل نمو الطلب على العمل، فإن معدل البطالة لعام ٢٠٠٨ والذي يعادل ٧% سوف يظل قائماً ولن ينخفض إلى ٥%.. إلا بإحلال العمالة المحلية بديلاً للعمالة الأجنبية، ومن ثم.. يجرى الاستغناء عن حوالي ٠,٩ مليون فرد من العمالة الأجنبية[٩].

---

(٨) هذا الهدف عبرت عنه الإستراتيجية أكثر من مرة: المرجع السابق – ص ٢٣، ص ٢٠٥.

(٩) يمكن تقدير هذا الرقم من خلال العملية الحسابية التالية:

(أ) وفقاً للجدول (٣٠): المرجع السابق ص ٢٨٧، فإن حجم العمالة في عام ٢٠٠٨= ٢,٧٣٢ مليون فرد، ومعدل البطالة يعادل ٧% من القوة العاملة.

(ب) وبالتالي.. فإن:

٠,٠٧ = (القوه العاملة – ٢,٧٣٢)/ القوه العاملة.

(ج) وبالتبعية.. فإن: حجم القوة العاملة في عام ٢٠٠٨ = ٢,٩٣٨ مليون فرد.

(د) وحيث – ووفقاً لفروض الإستراتيجية – تنمو القوة العاملة بمعدل ٢,٢% سنويًّا، فإن: حجم القوة العاملة في عام ٢٠٢٨م = ٤,٥٤ مليون فرد.

(هـ) وحيث – ووفقاً لفروض الإستراتيجية – ينمو الطلب على العمل بنفس المعدل (٢,٢%)، فإن: حجم العمالة الفعلي في عام ٢٠٢٨م = ٤,٢٢٢ مليون فرد.

(و) وعندئذ.. فإن:

(٤) وحيث إن: حجم العمالة الأجنبية الفعلية يعادل ٠,٢٤ مليون فرد[١٠]، فإن حجم العمالة الأجنبية التي سوف يجري استبقاؤها في إسرائيل سوف يعادل حوالي ٠,١٥ مليون فرد (=٠,٢٤ – ٠,٠٩)، وهذا الحجم يمثل حوالي ٣% من إجمالي حجم العمل في عام ٢٠٢٨م (٣% = ٠,١٥ / ٤,٣٩٩).

(٥) ولكن التوقع عندي بأسبابه.. أن العمالة الأجنبية قد تزداد خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، والأسباب تكمن في تفاصيل الإستراتيجية ويمكن استقراؤها هكذا:

(أ) قطاع التشييد وقطاع البنية الأساسية يستقرا ضمن اهتمامات الإستراتيجية وأولوياتها، وهذا الاهتمام بأولويته يعبر عن نفسه في توقعات الإستراتيجية، فأعلى معدل متوقع لنمو العمالة في التبويب القطاعي يأتي في قطاع التشييد بحوالي ٥,٤%، بينما يأتي قطاع البنية الأساسية في المرتبة الثالثة بمعدل يقارب ٢,٢%، لترتفع – تباعاً – نسبة حجم العمل في القطاعين / إجمالي العمالة الفعلية من حوالي ١٢% في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٤% في عام ٢٠٢٨م[١١].

(ب) ولأن نسبة محسوسة من العمالة في هذين القطاعين (وبالذات في قطاع التشييد) هي عمالة غير متعلمة وغير مؤهلة وتقبل بأجور منخفضة وبظروف عمل شاقة، ولأن

معدل البطالة = (٤,٥٤ – ٤,٢٢٢)/ ٤,٥٤ = ٧%.

(س) ولكي ينخفض معدل البطالة إلى حوالي ٥%، فإن حجم العمالة الفعلي والمرغوب.. يمكن تقديره هكذا:

٠,٠٥ = (٤,٥٤ – حجم العمالة الفعلي والمرغوب)/٤,٥٤

ومن ثم:

حجم العمالة الفعلي والمرغوب = ٤,٣١٣ مليون فرد

(ح) وفي الحاصل.. فإن الفرق بين حجم العمالة الفعلي والمرغوب وحجم العمالة الفعلي (٠,٠٩ مليون فرد) [٠,٠٩ = ٤,٣١٣ – ٤,٢٢٢]، يعادل – بالضرورة – حجم العمالة الأجنبية التي ينبغي الاستغناء عنها، لتحل بديلاً لها عمالة محلية.

(١٠) إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٣٩.

(١١)المرجع السابق – ص ٢٧٢.

العمالة الأجنبية تقبل بذلك.. فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على العمالة الأجنبية في هذين القطاعين (وفي قطاع التشييد وبصفة خاصة)، ولعل الإستراتيجية قد اعترفت – ضمنياً – بذلك، فوفقاً لتوقعاتها.. فإن إنتاجية العمل في قطاع التشييد تنمو بمعدل أقل من المتوسط العام لمعدل نمو إنتاجية العمل على المستوى القومي (٢,٨% في مقابل ٣,٨%) خلال الفترة (٢٠٠٨–٢٠٢٨م) [١٢]، فالعمالة الأجنبية منخفضة الإنتاجية نسبيًّا.

(ج) أن الإستراتيجية تعترف بالفجوة المتسعة بين احتياجاتها من المهندسين في قطاعي التشييد والبنية الأساسية من ناحية والمتاح في ضوء المعطيات من ناحية أخرى، فالمعدل المرغوب لزيادة أعداد المهندسين – وفقاً لاحتياجات الإستراتيجية – يقفز إلى حوالي ٣,٢% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، بينما المعدل المتاح وفي إطار المعطيات الحالية لا يزيد عن ١,٤%[١٣]، ولم تقدم الإستراتيجية إجابة قاطعة حول كيفية سد الفجوة.. ليبقى الباب مفتوحاً أمام العمالة الأجنبية.

(د) وبالإضافة إلى قطاع التشييد وقطاع البنية الأساسية، فإن العمالة الأجنبية تحظى بفرص عمل في القطاعات التقليدية، ولأن المشروعات الاقتصادية في هذه القطاعات أكثر حساسية للتكاليف مقارنة بالعائد، بمعنى.. أنها مشروعات تفضل وضعاً ينخفض فيه العائد بنسبة ١٠% – على سبيل المثال – مع ثبات التكاليف، بالمقارنة بوضع ترتفع فيه التكاليف بنسبة ١٠ % – مثالاً – مع ثبات العائد، وحساسيتها إزاء التكاليف تدفعها – بالتبعية – إلى تفضيل العمالة الأجنبية لانخفاض أجورها، والإستراتيجية لم تقدم حلاً اقتصاديًّا لهذه الحساسية والتي تفتح باباً للعمالة الأجنبية ولكنها اكتفت – فقط – بتقديم حل إجرائي باقتراح اتخاذ بعض الإجراءات تجاه أصحاب الأعمال لإلزامهم بخفض العمالة الأجنبية في مشروعاتهم[١٤]، والحلول الإجرائية قد لاتكفي وحدها لإغلاق الباب.

تم تقدير هذين المعدلين من التوقعات الواردة في الجدول (١١) والجدول (١٢): المرجع السابق –ص ٢٧٢.

المرجع السابق– ص ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

المرجع السابق – ص ٢٠٥.

وهكذا – في التقدير – فإن نسبة حجم العمالة الأجنبية / إجمالي حجم العمالة سوف تتجاوز ٣%، ومن ثم.. فإن معدل البطالة – بدوره – سوف يفوق ٥%، وتبدو الإستراتيجية – هكذا– عاجزة عن حل مشكلة البطالة في إطار العمالة الكاملة وهي مشكلة حاولت أن تتجنبها ولاتغوص فيها.. على الرغم من أنها أرسلت إشارات مبكرة إليها.

مشكلة البطالة: حل غير نهائي

في الصفحات الأولى للإستراتيجية جاءت أشارة بأن معدل البطالة غير التقليدي تجاوز معدل البطالة التقليدي خلال عام ٢٠٠٨ (١١% في مقابل ٧%)، وبالتالي.. فإن معدل البطالة الإجمالي (التقليدي وغير التقليدي) ارتفع إلى حوالي ١٨% خلال هذا العام[١٥]، ووفقاً لما جاء في الإستراتيجية.. فإن حجم البطالة غير التقليدية كان يتوزع بين ثلاثة أطياف وتفاوتت أثقاله النسبية هكذا: الذين يأسوا من فرصة الحصول على عمل (٥٢%)، والذين واتتهم فرص عمل مؤقتة ولكنهم مارسوا العمل لمدة لم تتجاوز ٣٧ أسبوع (١٠%)، والذين باشروا عملاً مؤقتاً لمدة تتجاوز ٣٧ أسبوع (٣٨%) [١٦]، وبالتالي – ووفقاً لتقديراتنا – فإن عدد اليائسين من الحصول على فرصة عمل وعدد الذين مارسوا عملاً مؤقتاً لمدة لا تتجاوز ٣٧ أسبوع يبلغون حوالي ٠,٢ مليون فرد عام ٢٠٠٨، وهما – معاً – أشبه بمن لم يحصلوا على أي فرصة عمل، وبالتالي.. فإن معدل البطالة الفعلي والأقرب إلى الحقيقة في عام ٢٠٠٨ هو ١٤% وليس ٧%.

الفارق بين معدل البطالة الفعلي والأقرب إلى الحقيقة ومعدل البطالة الرسمي ليس أمراً معلقاً بعام ٢٠٠٨ فقط، ولكنه معلق أيضاً بتقديرات الإستراتيجية ويمثل "نقطة تخثر شبكي" تعترض طريقها، فالإستراتيجية أعلنت هدفاً برفع معدل العمالة إلى ٧٤% بدلاً من

المرجع السابق – ص ٢٣.

المرجع السابق – ص ٢٠١.

٧١%[١٧]، وعندما نعاود التقدير الحسابي بمفرداته للمعدل المعلن (٧٤%)، فلسوف نستنتج أن الإستراتيجية باتت أمام أحد خيارين:

١- تحويل كل فرص العمل المؤقتة إلى فرص تمتد إلى أكثر من (٣٧) أسبوع.

أو ٢- خفض نسبة عدد اليائسين من الحصول على فرص عمل إلى حوالي ٣٢% من حجم البطالة غير التقليدية.

وفي الحالتين.. فإن معدل البطالة الفعلي والأقرب إلى الحقيقة لن يهبط إلى ٥% - كما قدرت الإستراتيجية - ولكن قد يرتفع إلى حوالي ٨ - ١١%.

ويلفت نظري.. أن الإستراتيجية لم تحسم أمرها بين الخيارين ولكنها حاولت أن تقفز عليهما بتبني نظرية قديمة - جديدة وهي " العمل أولاً "، وهي نظرية تروج لضرورة أن يقبل الفرد بأي فرصة عمل حتى يتسنى له اكتساب مهارات - أيًا ما كانت - أثناء دورة العمل، وتروج - أيضاً - لقيام الفرد بنفسه بالبحث عن هذه الفرصة... إلخ، وذهبت الإستراتيجية في استطراداتها إلى حد القول بأن سياسة العمل قد باتت ذات توجهات فردية[١٨].

هناك بالفعل ارتباك في سوق العمل ولم تقدم الإستراتيجية تصوراً لاحتوائه، خاصة.. أنها وفاءاً منها للنموذج النيو كلاسيكي أعطت اهتماماً لجانب عرض العمل بأكثر مما أعطت

المرجع السابق - ص ٢٣، ولم تقدم الإستراتيجية تعريفها لمعدل العمالة ولكن المفردات التفصيلية التي أوردتها تقودنا إلى العلاقة الحسابية التالية للتعريف بالمعدل:

معدل العمالة = (س + ل - ع) / (س + ل + ع)

حيث:

س = عدد الذين لديهم فرص عمل دائمة.

ل = عدد الذين لديهم فرص عمل مؤقتة ولكنهم يباشرون العمل لمدة تتجاوز (٣٧) أسبوع.

ع = عدد اليائسين من الحصول على فرصة عمل (و / أو) عدد الذين لديهم فرصة عمل

عمل مؤقتة ولكنهم يمارسون العمل لمدة أقل من (٣٧) أسبوع.

س + ل + ع = القوة العاملة - البطالة الإرادية.

المرجع السابق - ص ١٩٨.

لجانب الطلب على العمل[١٩]، وتحفظت إزاء تقديم أي دعم نقدي لأصحاب العمل تحفيزاً لهم على زيادة عدد العمال في مؤسساتهم[٢٠]، وفي تقديري.. فإن الدولة الإسرائيلية إذا ما تبنت هذه الإستراتيجية.. فلن تجد مفرًّا من تقديم حوافز لأصحاب العمل تحفيزاً لهم على زيادة الطلب على العمل، وأيضاً لن تجد مفرًّا من زيادة الطلب الحكومي والحفاظ على نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي.. وهي فرضية سوف نبرهن على صحتها في المحور الرابع من دراستنا.

وفي كل الأحوال.. فإن الإستراتيجية لم تقدم حلًّا نهائيًّا لإشكالية البطالة والتي صارت – بدورها وفي تقديرنا – بمثابة إحدى نقاط التحثر الشبكي في مسار الإستراتيجية، فهي الإشكالية التي سوف تحول دون تراكم خبرة العمل والذي تراهن عليه الإستراتيجية، وتحول دون تحصيل العوائد المتوقعة من الاستثمار في رأس المال البشري والتي تراهن عليها الإستراتيجية، وتحول دون ارتفاع معدل المشاركة لدى عرب إسرائيل والحريديم وهو رهان راديكالي للإستراتيجية.... إلخ، وكل ذلك.. سوف يحول دون النمو المتسارع للناتج المحلي الإجمالي بالمعدلات التي توقعتها وهو ما اقرت به [٢١]، وفي الحاصل.. فلقد راهنت الإستراتيجية على زيادة إنتاجية العمل وأطمئنت إلى تأثيره على زيادة الطلب على العمل[٢٢]، وقد لا يتحقق التأثير كما ترغب فيه، ولكن زيادة إنتاجية العمل تبقى هي أحد مفاتيح الشفرة في هذه الإستراتيجية ومن حولها تدور تفرعات كثيرة.

---

(١٩) المرجع السابق– ص ٦١.

(٢٠) يتكرر هذا التحفظ في عدة صفحات بالإستراتيجية وعلى سبيل المثال:المرجع السابق – ص ٦١، ص ١٩٣، ص ١٩٧.

(٢١) المرجع السابق – ص ٢٦٣.

(٢٢) وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية.. فان الطلب على العمل هو دالة لإنتاجيته الحدية، (أي إنتاجية العامل الأخير)، وكلما ازدادت هذه الإنتاجية.. كلما ازداد الطلب على العمل عند نفس الأجر.

إنتاجية العمل: الشرط القاعدي والممر غير الانسيابي

تعبئة الإمكان المدخر في الاقتصاد الإسرائيلي لا يتعلق فقط – ووفقاً للإستراتيجية – برفع معدل نمو العمالة إلى حوالي ٢,٢%، ولكن يتصل – أيضاً – بزيادة إنتاجية العمل بمعدل يبلغ حوالي ٣,٨% سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وهو المعدل الذي يمثل شرطاً قاعدياً للهدف المعلن في الإستراتيجية بنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل لا يقل عن ٦%، وعلى جانب آخر.. فإن زيادة إنتاجية العمل سوف تمنح الصادرات الإسرائيلية ميزة تنافسية صافية في الأسواق الدولية ارتباطاً بخفض سعر صرف العملة المحلية (الشيكل) دون آثار تضخمية مواكبة، وبين قوسين.. فإن هذا الارتباط يبدو مشروطاً بزيادة إنتاجية العمل في القطاعات التقليدية بصفة خاصة؛ لأن نسبة محسوسة من منتجات هذه القطاعات لا يجرى تداولها في دورة المبادلات الدولية.

وهكذا.. فإن زيادة إنتاجية العمل تبدو شرطاً لا بديل له ولا يمكن إحلاله بأخر.. لنجاح الإستراتيجية، وهذه المداخلة لا تنسحب إلى اعتبارات اقتصادية فقط، ولكنها تتلامس مع اعتبارات اجتماعية أيضاً.

"الاجتماعي" وإنتاجية العمل يتقاطعان معاً في بؤرة " فجوة الدخول " التي أفردت لها الإستراتيجية سطوراً ممتدة في سياق حديثها عن عدم عدالة توزيع الدخل والتي ارتفع بها معامل جيني إلى ٠,٣٧٩[١]، ففجوة الدخول – ووفقاً للإستراتيجية – ترتبط بفجوة إنتاجية العمل بين القطاع التكنولوجي المتقدم والقطاعات التقليدية، وفجوة الإنتاجية – بدورها – تقود إلى فجوة الأجور[٢].

ولكن الممر إلى زيادة إنتاجية العمل ليس سهلاً أو انسيابيًّا وهو ما تعترف به الإستراتيجية، فهناك إشكالية الاقتصاد الثنائي والتي تعلن عنها الإستراتيجية في صفحاتها الأولى ولا تفارقها[٣]، فالاقتصاد الإسرائيلي ينقسم – وبمعيار الأداء – إلى قطاعين.. قطاع تكنولوجي متقدم ويتسم بالتكثيف المعرفي واستخدام تكنولوجيا متطورة والاستجابة للإبداع وارتفاع

---

١. إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٦.

٢. المرجع السابق – ص ٣٨.

٣. المرجع السابق – ص ١٤.

مستويات الأجور، وقطاعات تقليدية وتتسم بتراجع مستويات الأجور وعدم الاستجابة للتطورات التكنولوجية.... إلخ، ومن البديهي.. أن هناك فارق في إنتاجية العمل بينهما.

الاقتصاد الثنائي وفارق الإنتاجية: مقدمة في إشكالية

بالعودة إلى الإحصائيات التي أوردتها الإستراتيجية لعام ٢٠٠٨، يتضح الفارق المحسوس بين إنتاجية العمل في كل من.. القطاع التكنولوجي المتقدم والقطاعات التقليدية، فالنسبة بين إنتاجية العمل في القطاع التكنولوجي المتقدم من ناحية.. وقطاع الصناعات التقليدية وقطاع التجارة وقطاع الخدمات المالية وقطاع التشييد وقطاع البنية الأساسية وقطاع الزراعة من ناحية أخرى، تتابع هكذا: ١٧٩%، ٢١٦%، ١٥٠%، ١١٠%، ١٤٤%، وفي المقارن العام.. فإن نسبة إنتاجية العمل في القطاع التكنولوجي المتقدم/ متوسط إنتاجية العمل في باقي القطاعات تعادل حوالي ١٤٧%[٤].

فارق الإنتاجية يستعيد ما ذكرناه قبلاً عن تعبئة الإمكان المدخر في الاقتصاد الإسرائيلي كقاعدة ارتكاز للإستراتيجية، وهو ما عبرت عنه الإستراتيجية وهي تؤكد على أن الفارق بين إنتاجية القطاع التكنولوجي المتقدم والقطاعات التقليدية سوف يحول دون تواصل حراك إسرائيل وخلال العقدين التاليين عبر مسار " النمو المتسارع "[٥].

الإشكالية تبدو هكذا – ومن وجهة نظر الإستراتيجية – وكأنها زاوية حادة، فالقطاع التكنولوجي المتقدم لا يضم سوى ١٠% فقط من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٨[٦]، ويساهم بحوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام[٧]، وحاولت الإستراتيجية أن تنفرج بالزاوية.. برفع النسبتين معاً، ولكن سقف توقعاتها وعند حدوده القصوى في عام ٢٠٢٨م

---

٤. تم تقدير هذه النسب من البيانات الواردة بجدول (١١) وجدول (١٢): المرجع السابق – ص ٢٧٢.

٥. المرجع السابق – ص ٥٥.

٦. تم تقدير هذه النسبة من جدول (١١): المرجع السابق – ص ٢٧٢.

٧. تم تقدير هذه النسبة من جدول (١٢): المرجع السابق – ص ٢٧٢.

ارتفع بنسبة العمالة في القطاع التكنولوجي المتقدم إلى حوالي ١٤% من حجم العمالة الكلية[٨] وبنسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٢١%[٩].

هاتان النسبتان – وفي تقديرنا – هما أقصى ما يحتمله الإمكان المدخر في الاقتصاد الإسرائيلي، فهما تؤشران – وببساطة – إلى ارتفاع معدل نمو العمالة في القطاع التكنولوجي المتقدم إلى حوالي ٣,٨% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)[١٠] وإسرائيل لا تقدر على تجاوز هذا السقف في تعبئة العمالة المؤهلة.. لأن تدفقات المهاجرين المؤهلين والمتعلمين لم تعد – وكما سبق القول – رافداً لتغذية مضخات العمل المؤهل في إسرائيل، والنسبتان – كذا – تؤشران أيضاً إلى زيادة إنتاجية العمل في القطاع التكنولوجي المتقدم بمعدل يبلغ حوالي ٤,١%[١١] خلال تلك الفترة.. وهو – بالفعل – معدل مرتفع ويمثل سقفاً للتوقعات.

وبالتالي.. لا يبقى أمام الإستراتيجية وصولاً إلى هدفها بزيادة إنتاجية العمل على المستوى القومي بحوالي ٣,٨% سنوياً، إلا الدفع في اتجاه زيادة متوسط إنتاجية العمل في باقي القطاعات بمعدل يقارب ٣,٧%[١٢] خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وهو – بالفعل –

---

٨. تم تقدير هذه النسبة استناداً إلى التوقعات التي أوردتها الإستراتيجية بجدول (١٢): المرجع السابق– ص ٢٧٢.

٩. تم تقدير هذه النسبة استناداً إلى التوقعات التي أوردتها الإستراتيجية بجدول (١١): المرجع السابق – ص ٢٧٢.

١٠. تم تقدير هذه النسبة وفقاً للإحصائيات والتوقعات الواردة بجدول (١٢): المرجع السابق – ص ٢٧٢.

١١. تم تقدير هذه النسبة وفقاً للإحصائيات والتوقعات الواردة بجدول (١١)، جدول (١٢): المرجع السابق ص ٢٧٢.

١٢. هذا المعدل يمكن استنتاجه هكذا:

(١ + ٠,٠٣٨) = (٠,٢١) (١,٤١) + ٠,٧٩(١ + متوسط معدل نمو إنتاجية العمل في باقي القطاعات)

ومن ثم:

متوسط معدل نمو إنتاجية العمل في باقي القطاعات = ٣,٧%

المعدل الذي بمقدورنا أن نستنتجه – حسابيًّا – من الإحصائيات والتوقعات الواردة بالجدولين (١١)، (١٢) والسابق الإشارة إليهما.

الرهان على زيادة إنتاجية العمل في كل القطاعات.. وتحديداً في القطاعات التقليدية، يقودنا إلى النموذج التحليلي الذي تتبناه الإستراتيجية في مقاربتها لإنتاجية العمل وإلى تقديرات تأشيرية للمعاملات الرأسمالية والتي نملء بها مربعات شاغرة في الإستراتيجية.

معامل التكثيف الرأسمالي ومعامل رأس المال: نقطة ضعف وتقديرات تأشيرية

الإستراتيجية – وكما سبق القول – تتبنى النموذج النيو كلاسيكي، وهذا النموذج يعطي اهتماماً تقليديًّا لمعامل التكثيف الرأسمالي (رأس المال / العمل)، وهذا الاهتمام تعلن عنه الإستراتيجية عند مقاربتها إنتاجية العمل كدالة طردية[١٣] لثلاثة متغيرات رئيسية: معامل التكثيف الرأسمالي، جرعات التطور التكنولوجي، التنمية البشرية[١٤]، وهكذا.. فنحن أمام دالة نيوكلاسيكية.

في مفهوم الإستراتيجية.. فإن معامل التكثيف الرأسمالي لا يشمل – فقط – الآلات والتجهيزات الإنتاجية ولكنه يمتد ليشمل البنية الأساسية بمفرداتها، وأفصحت الإستراتيجية عن هذا المفهوم بمقولات فوق سطورها وإحداها يقول.. أن البنية الأساسية هي قطاع اقتصادي في حد ذاتها، فهي تساعد على تسريع النمو الاقتصادي[١٥]، وبمعنى آخر.. فإن تطوير وتحديث البنية الأساسية سوف يقود إلى زيادة إنتاجية العمل عبر حلقة وسيطة ترتبط بزيادة معامل التكثيف الرأسمالي، وكان من الملاحظ وعلى مدى السطور.. أن الإستراتيجية أعطت إشارات لتطوير وتحديث البنية الأساسية في مناطق تستقر فيها القطاعات التقليدية ومن بينها مناطق متخلفة نسبيًّا[١٦]، ولم تكن الإشارات من فراغ.

---

(١٣) أي كدالة تربط بين إنتاجية العمل والمتغيرات الثلاثة.. في علاقة طردية.

(١٤) إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٣٥.

(١٥) المرجع السابق – ص ٧١.

١٦. في إشاراتها.. ربطت الإستراتيجية بين نقص البنية الأساسية في عدة مناطق والتكلفة التي يتحملها

فـي تشخيصـها للقطاعـات التقليديـة – وكمـا سـبق القـول – فلقـد توقفـت الإسـتراتيجية أمـام الانخفـاض النسـبي لاسـتجابة هـذه القطاعـات للتطـور التكنولـوجي علـى عكـس القطـاع التكنولـوجي المتقـدم، وبالتـالي – واحتكامـاً إلـى الدالـة النبـو كلاسـيكية – فلقـد أعطـت الإستراتيجية اهتماماً خاصًّا لزيادة معامل التكثيف الرأسمالي في القطاعات التقليدية وتعاملت معـه باعتبـاره المتغيـر الأكثـر أهميـة لزيـادة إنتاجيـة العمـل فـي هـذه القطاعـات، وكـان للإستراتيجية مقولتها الصريحة وهي تعلن عن أن زيادة الاستثمارات في الصناعات التقليدية والقطاعات الخدمية تمثل احتياجاً أولياً[١٧].

كانت أحدى نقاط الضعف في الإستراتيجية.. إن جداولها لم تتضمن توقعات بقيمة معدلات نمو معامل التكثيف الرأسمالي في كل قطاع على حدة.. خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م) وتركته كمربع شاغر، ولذلك.. فإننا سوف نحاول أن نملء هذا المربع بتقديرات تأشيرية لهذه المعدلات في قطاعات مختلفة خلال الفترة المذكورة استناداً إلى المنهجية التالية:

١- تقدير معدل نمو الناتج في القطاعات المختلفة وفقاً لتوقعات الجدول (١١) والسابق الإشارة إليه.

٢- تقدير معدل نمو العمالة في القطاعات المختلفة وفقاً لتوقعات الجدول (١٢) والسابق الإشارة إليه.

٣- الأخذ بمعدل نمو الإنتاجية الكلية وكما افترضته الإستراتيجية (=٢,٩%)[١٨].

٤- التعامل مع كل المعدلات السابقة في إطار دالة نيوكلاسيكية محايدة[١٩].

---

١٧. الاقتصاد الإسرائيلي من ساعات عمل مهدرة: المرجع السابق ص ٢٦٢.

١٨. المرجع السابق – ص ٢٦٣.

١٩. المرجع السابق – ص ٢٧٦.

الدالة النيو كلاسيكية المحايدة تعبر عن نفسها في العلاقة التالية:

$$(١ + هـ) = (١ + و)^{٠,٥} (١ + ل)^{٠,٥} (١ + ت)$$

حيث:

هـ = معدل نمو الناتج في القطاع.

ووفقاً لهذه المنهجية.. فإننا نخلص إلى التقديرات التأشيرية التالية لمعدل نمو معامل التكثيف الرأسمالي في قطاعات مختلفة خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م): ٢,٤% في القطاع المتقدم، ٢,٩% في قطاع الصناعات التقليدية، ٣% في قطاع الخدمات المالية، ٣,٣% في قطاع الخدمات الأخرى، ٢,٩% في قطاع البنية الأساسية.

هذه التقديرات التأشيرية تفصح عن الأهمية الخاصة لزيادة معامل التكثيف الرأسمالي في القطاعات التقليدية، فوفقاً لهذه التقديرات.. فإن معدل نمو المعامل – على سبيل المثال – في قطاع الصناعات التقليدية وقطاع الخدمات المالية وقطاع الخدمات الأخرى يتجاوز معدل نمو المعامل في القطاع التكنولوجي المتقدم.

زيادة إنتاجية العمل لا يكتمل تأثيرها إلا بانخفاض معامل رأس المال (= رأس المال / الناتج) وبدون انخفاضه تتآكل الجدوى الاقتصادية لزيادة إنتاجية العمل، ولكن الإستراتيجية لم تتوقف أمام هذا المعامل وغاب عن سطورها، على الرغم من أنها أشارت – ضمناً – إليه وإلى ارتفاعه النسبي.. عندما ذكرت أن معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق الهدف المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي (٦%) يرتفع إلى حوالي ١٩%[٢٠]، وبالحساب المباشر.. فإننا يمكن أن نستنتج أن معامل رأس المال يبلغ حوالي ٣,٢% في عام ٢٠٠٨، وهو معامل مرتفع نسبياً لدولة ترغب في أن تحتل – اقتصادياً – مرتبة عالمية.

وإذا أخذنا في الاعتبار القيم التأشيرية السابقة والتي قدرناها وفقاً لتوقعات الإستراتيجية، وإذا أخذنا في الاعتبار – أيضاً – المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي وفقاً لأهداف الإستراتيجية، فإننا بمقدورنا أن نتوقع.. أن معامل رأس المال سوف يعرف إنخفاضاً خلال الفترة (٢٠٠٨–٢٠٢٨م)[٢١]، ولكنه توقع لايصدق..إلا إذا صدقت توقعات الإستراتيجية بشأن معدل نمو الإنتاجية الكلية.

و = معدل نمو العمالة في القطاع.

ل = معدل نمو رأس المال في القطاع.

ت = معدل نمو الإنتاجية الكلية.

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٨٣.

سوف نتوقف وفي المحور التالي أمام تقديرنا التقريبي لمعامل رأس المال في عام ٢٠٢٨م.

الإنتاجية الكلية وبحوث التطوير والتنمية: هدف طموح واقتراحات مساندة

التوقع السابق بانخفاض معامل رأس المال ومن قبله تقديراتنا التأشيرية لمعدلات نمو معامل التكثيف الرأسمالي في قطاعات مختلفة، لا يصدقا – وكما سبقت الإشارة – إلا إذا صدقت توقعات الإستراتيجية بنمو الإنتاجية الكلية بمعدل يرتفع إلى حوالي ٢,٩%، وهو معدل مرتفع للغاية، فإذا لم تنجح إسرائيل في تحقيق هذا المعدل، فإن الإستراتيجية لن تعرف نقطة أخرى للتخثر الشبكي ولكنها قد تعرف صدمة الارتجاج وبمبررين يسبقان بحيثياتهما.. هكذا:

(١) إذا تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية – على سبيل المثال – إلى حوالي ٢% بدلاً من ٢,٩%، فإن تحقيق معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي (٦%) سوف يتطلب زيادة معدل التراكم الرأسمالي بنفس المعدل، وعندئذ.. فإن معامل رأس المال لن يعرف طريقه إلى الانخفاض وسوف يبقى ثابتاً، وفي نفس الوقت.. لن تقدر إسرائيل على إعادة توزيع مواردها انحيازاً إلى الاستثمار في بحوث الأساس وفي تنمية رأس المال البشري..... إلخ.

(٢) في حال تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية – على سبيل المثال – إلى حوالي ١% بدلاً من ٢,٩%، فإن إسرائيل سوف تواجه أحد خيارين كلاهما أسوأ من الآخر.. أما أن تحافظ على المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي (٦%)، وفي هذه الحالة تقبل بزيادة معدل التراكم الرأسمالي إلى حوالي ٨%، وبالتبعية.. تقبل بزيادة معامل رأس المال بحوالي ٢% سنويًّا لتنزلق إلى ما يمكن وصفه ببالوعة الاستثمار[٢٢]، أو التراجع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤% وهو معدل يقارب المعدل الذي عرفته خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) ولا يبقى بعد ذلك.. مجالاً لحديث عن إستراتيجية.

وهكذا.. فالسؤال يطل قائلاً: هل بمقدور إسرائيل أن تحقق معدلاً لنمو الإنتاجية الكلية يرتفع إلى حوالي ٢,٩%؟، وإجابة الإستراتيجية على السؤال تلفت نظري.. فلقد جاءت إجابتها هكذا

في هذه الحالة.. فإن معامل رأس المال سوف يرتفع إلى حوالي (٤,٥) في عام ٢٠٢٨م، وهو معامل يرفع – اقتصادياً – الغطاء عن البالوعة.

" إنه هدف طموح ولكن هناك دول استطاعت أن تحققه في سنوات ماضية "[٢٣]، والإجابة تبدو كأنها قادمة من أفق " التحفيز المعنوي " بمناشدة إرادة المحاكاة للغير، ومن حيث المبدأ ومن وجهة نظري.. فإن التحفيز المعنوي قد يصلح شاهداً مجدداً على أننا أمام إستراتيجية للدفاع الديناميكي، ومن حيث الإلحاح وكما يتراءى لي.. فإن الإستراتيجية كانت تختزن في ذاكرتها فترة زمنية سابقة (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) عرفت فيها إسرائيل معدلاً سالباً لنمو الإنتاجية الكلية (-٠,٧٥%)، ومن ثم.. فإن رهانها على المعدل الموجب المرتفع بدا ملحاً.. بقدر الإلحاح على تحصين المدارات المتقدمة للدفاع الديناميكي.

ولقد حاولت الإستراتيجية أن ترسم طريقاً إلى انجاز هذا المعدل الطموح بدءاً من التعامل مع أنشطة البحوث والتنمية (R & D) كقطاع اقتصادي يتجدد به الإمكان المدخر للاقتصاد الإسرائيلي والذي يعاني من محدودية الموارد والانخفاض النسبي في عدد السكان، وبالتالي.. لا يقدر على التمتع بمزايا وفورات السعة، ولقد توقفت الإستراتيجية أكثر من مرة أمام عجز الاقتصاد الإسرائيلي عن التمتع بوفورات السعة[٢٤]، وفي تقديرنا.. فإن هذا العجز يظل بمثابة " قيد مسبق " على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى أي اقتصاد يتسم بمحدودية الموارد وبالانخفاض النسبي في عدد السكان، وهو قيد يحول بين الاقتصاد وبين زيادة حجم الإنتاج وصولاً إلى أدنى مستويات التكلفة المتوسطة.

ولقد جري التعامل – وفي إطار الإستراتيجية – مع أنشطة البحوث والتنمية (R & D) كقطاع اقتصادي وعلى مستويين.. مستوى أنشطة البحوث ومستوى أنشطة التنمية، ووفقاً لمنهجية التعامل.. فإن الاستثمار في أنشطة البحوث هو استثمار يتراكم به الرصيد المعرفي، والاستثمار في أنشطة التنمية هو استثمار تتدفق به سلع وخدمات ونظم إنتاجية وإدارية جديدة، وأخذتها المنهجية إلى تفعيل " شراكة الاستثمار " في هذا القطاع بين الدولة والقطاع الخاص، فالأخير ينسحب – أساساً – إلى الاستثمار في مجال التنمية بينما تختص الدولة بالاستثمار في مجال البحوث الأساسية وكان للإستراتيجية إلحاحها على هذا الاختصاص

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٧٦.

المرجع السابق – ص ٣٥.

وكان مبررها يقول.. أن القطاع الخاص سوف يتردد في الاستثمار في مجال البحوث الأساسية لارتفاع درجة المخاطرة فيها[٢٥].

وفي ظل أهمية أنشطة البحوث والتنمية وفي إطار " شراكة الاستثمار " بين الدولة والقطاع الخاص في هذا المضمار، كان للإستراتيجية خيارها بألا تنخفض نسبة الإنفاق على أنشطة البحوث والتنمية / الناتج المحلي الإجمالي عن حوالي ٥%، وأن يجرى توزيع الإنفاق بين القطاع الخاص والدولة بنسبة ٤: ١، بحيث لا تتراجع نسبة إنفاق الدولة على هذه الأنشطة/ الناتج المحلي الإجمالي عن ١%[٢٦].

ولكن هذا الخيار يخلف سؤالاً لم تجيب عليه الإستراتيجية، سؤال يقول: هل النسبة الإجمالية لإنفاق الدولة سوف تتجاوز ١%.. أم لا؟.

وفي تقديري.. فإن النسبة الإجمالية لإنفاق الدولة سوف تتجاوز ١%، إذا أضفنا إليها الإنفاق غير المباشر للدولة في مجال بحوث التنمية، وهو إنفاق لم يكن بمقدور الإستراتيجية أن تتجاهله، ولعل ذاكرتها كانت تحتفظ بخبرة السنوات التي امتدت بطول الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٣، ففي هذه الفترة انخفضت حصة الحكومة من الإنفاق على أنشطة البحوث والتنمية في المجال المدني من حوالي ٣٧% في عام ١٩٩١ إلى حوالي ٢٣% في عام ٢٠٠٣، وارتفعت حصة القطاع الخاص من حوالي ٤٣% إلى حوالي ٦٩% على التوالي[٢٧]، ولكن هذه الفترة عرفت شيئاً أشرنا إليه قبلاً وهو تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى قيمة سالبة (–٠,٧٥%)، على الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق على أنشطة البحوث والتنمية / الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤,٨%.. وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس.

هذا التراجع الذي عرفه معدل نمو الإنتاجية الكلية يعزى – بالضرورة – لأسباب كثيرة، ومن بينها تراجع الإنفاق الحكومي غير المباشر على أنشطة البحوث والتنمية منسوباً إلى قيمة

المرجع السابق – ص ٥٦.

المرجع السابق – ص ١٣٢.

المرجع السابق – ص ١٢٣.

الإنفاق على هذه الأنشطة.. فلقد تراجع من ٢٠% إلى ٨% في هذه الفترة[٢٨]، وهذا يعني.. أن حزمة الحوافز التي قدمتها الحكومة للقطاعات المختلفة تحفيزاً لها على الاستثمار في هذا المجال قد تراجعت نسبيًّا وبات الحافز المحرض معلقاً بعلاقات السوق والمبادلات الفردية لأصحاب العمل.. ولم يكن كافياً.

ولعل ما سبق.. هو الذي أخذ الإستراتيجية إلى إصدار حكم بأن علاقات السوق تبقى عاجزة عن إدارة أنشطة البحوث والتنمية وأن دعم الحكومة لهذه الأنشطة ينبغي أن يستمر[٢٩] وأخذها – أيضاً – إلى اقتراحات تتصل بتقديم الدعم في المناطق الجديدة لشركات التكنولوجيا المتقدمة وليست للشركات التي تضاعف حجم العمالة وكمية الإنتاج، وتقديم مزايا ضريبية للأرباح الناتجة عن الاستثمار في أنشطة البحوث والتنمية.... إلخ[٣٠]، وأخذها – أيضاً – إلى التأكيد على أهمية دور الدولة في تشجيع الطلب على منتجات التطور التكنولوجي المدني[٣١]، كما سبق لها ولعبت هذا الدور فيما يخص منتجات التطور التكنولوجي العسكري[٣٢].

وفي الحاصل.. فإن الإنفاق الإجمالي للدولة (الإنفاق المباشر والإنفاق غير المباشر) سوف يكون مرشحاً لتجاوز نسبة ١%، وفي تقديرنا.. فإن النسبة الفعلية سوف تتأرجح بين ٢%، ١,٤%[٣٣]،

تم تقدير هاتين النسبتين (٢٠%، ٨%) على النحو التالي:

٢٠% = ١٠٠% – ٣٧% – ٤٣%.

٨% = ١٠٠% – ٢٣% – ٦٩%.

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ١٤٤

المرجع السابق – ص ٢٦٤.

المرجع السابق – ص ١٥٤.

المرجع السابق – ص ٢٥.

يستند هذا التقدير إلى النسبتين اللتين سبق لنا تقديرهما في هامش سابق في هذا المحور (هامش ٢٨) وتتعلقا بنسبة الإنفاق غير المباشر للدولة على أنشطة بحوث التنمية والتطوير إلى إجمالي الإنفاق على هذه الأنشطة في سنوات سابقة (٢٠%، ٨%) وبالتالي:

في حال اعتماد النسبة الأولى (٢٠%).. فإن النسبة الفعلية لإنفاق الدولة سوف تعادل ٢%:

وبمتوسط يبلغ حوالي ١,٧%، ليتأكد مجدداً دور الدولة – في الإستراتيجية – كعقل / منظم، وأن دورها في مجال أنشطة البحوث والتنمية لايقتصر – فقط – على الاستثمار في مجال بحوث الأساس، ولكنه يمتد – أيضاً – إلى دعم القطاع الخاص في مجال أنشطة التنمية والتي يختص بها، ويبلغ الدعم – في المتوسط – حوالي ١٨% من إجمالي استثمارات القطاع في هذا المجال (١٨% = ٠,٧%/ ٤%).

ورغم أهمية دور الدولة وأهمية الاقتراحات السابقة وفعاليتها في رفع معدل نمو الإنتاجية الكلية، والتي أضافت إليها الإستراتيجية إقتراحاً آخر ولا جدال في أهميته.. وهو تطوير التعليم والارتقاء به ليتحول – بدوره – إلى وسيط ناقل للمعرفة والتكنولوجية إلى كل قطاعات المجتمع[٣٤]، رغم أهمية كل ذلك.. إلا أن الصعاب – في تقديري – مازالت تعترض الطريق إلى الهدف برفع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى حوالي ٢,٩%.

معدل نمو الإنتاجية الكلية: الصعاب وطوق الإنقاذ الأمريكي

ابتداءً.. فالصعاب على الطريق نحو هدف يطمح إلى رفع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى ٢,٩%، تعلن عن نفسها.. فهناك:

١- الارتباك في سوق العمل – والذي سبقت الإشارة إليه – والذي يحول دون تراكم خبرة العمل وتنمية قدراته، وبالتالي.. يحول دون انسيابية التقدم التكنولوجي إلى كل القطاعات.

٢- عدم نزوع القطاعات التقليدية – نسبياً – إلى الاستثمار في أنشطة البحوث والتنمية مقارنة بالقطاع التكنولوجي المتقدم، فضلاً عن أن حوالي ٢٥% من الشركات في

٢% = ١% + (٠,٢) (٠,٠٥)

في حال اعتماد النسبة الثانية (٨%).. فإن النسبة الفعلية لإنفاق الدولة سوف تعادل ١,٤%:

١,٤% = ١% + (٠,٠٨) (٠,٠٥)

المرجع السابق – ص ٤٢.

القطاعات التقليدية لا تستثمر – أصلاً – في هذه الأنشطة[٣٥]، وكل ذلك.. يمثل حجر عثرة تضيق معه الممرات الانسيابية للتقدم التكنولوجي على المستوى القومي.

٣- تراجع التميز النسبي لإسرائيل في مجال البحوث الأساسية خلال السنوات الماضية[٣٦]، وبالتالي.. فإن قدرتها على السبق – واعتماداً على إمكاناتها المحلية فقط – عند حافة المنافسة[٣٧] بات أمراً مشكوكاً فيه، فالحافة تتطلب الاستباق في الانجاز الفاعل للنقلات التكنولوجية الكبيرة[٣٨] وهو – بدوره – يتطلب رصيداً معرفيًّا مدخراً وقابل للاستثمار في اللحظة الآنية.. وهو ما تفتقده إسرائيل.

وفي تقديرنا.. فإن الإستراتيجية كانت واعية بتلك الصعوبات، ولذلك.. فإن رهاناتها الأخيرة على زيادة معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى حوالي ٢,٩%.. ذهبت للبحث عن الوسائل التي تساعدها على توسيع حدودها الجيو – اقتصادية وبناء تحالفات على مدارات تماس هذه الحدود (وهكذا – وبين قوسين – فنحن مجدداً أمام إستراتيجية للدفاع الديناميكي)، وفي مرحلة البحث.. راهنت الإستراتيجية على عدة وسائل كان في مقدمتها تأسيس شركات إسرائيلية متعددة الجنسيات وفقاً لهرم هندسي تتوافر فيه قاعدة تضم (١٥) شركة صناعية و (١٥) شركة خدمية بحيث تبلغ إجمالي المبيعات لكل شركة حوالي مليار دولار سنويًّا، وخلال عشر سنوات ترتفع ثلاثة شركات صناعية وثلاثة شركة خدمية برقم مبيعاتها إلى ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وخلال عشرين عام ترقى ثلاثة شركة من الشركات الستة إلى مستوى أعلى في رقم مبيعاتها.. إحداها تقفز بالرقم إلى (١٠) مليار دولار سنوياً والأخريان ترتفعان به إلى (٥)

المرجع السابق – ص ١٤٨.

المرجع السابق – ص ١٤.

كان مصطلح حافة المنافسة هو أحد المصطلحات التي تكررت في الإستراتيجية: (المرجع السابق – ص ٣٧.. علي سبيل المثال)، وهي الحافة التي ترمز إلى نقاط انقلابية في سباق المنافسة العالمية.

ربطت الإستراتيجية – وعن حق – بين النقلات التكنولوجية الكبيرة وتكنولوجيا المستقبل (المرجع السابق – ص ٢٥).

مليارات دولار سنويًا[٣٩]، وهكذا تلعب هذه الشركات دورها في توسيع الحدود الجيو – اقتصادية لإسرائيل.

هذه الشركات – ووفقاً للهرم الهندسي – سوف تضخ وبتقديرنا الحسابي حوالي ٥٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٨م، ولكن الرقم في حد ذاته ليس هو كل عائد الهرم.. فالعائد يتجاوز التدفقات النقدية المباشرة إلى تطوير البنية الأساسية لأنشطة البحوث والتنمية، فمراكز البحوث والتنمية لهذه الشركات سوف تستقر في إسرائيل وسوف تمثل نقطة جذب للشركات العالمية الأخرى لكي تؤسس في إسرائيل مراكز لأنشطتها في البحوث والتنمية، فإحدى الرهانات الرئيسية للإستراتيجية في هذا المضمار.. هو استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات[٤٠]، وعلى الطريق تبرز رهانات أخرى مثل:

(١) الدخول في شراكة دولية لتطوير بحوث الأساس والتي حددتها إسرائيل في عدة مجالات تكنولوجية، ووفقاً لتوقعات الإستراتيجية.. فإن هذه الشراكة سوف تحافظ على معدل مرتفع لنمو الإنتاجية الكلية في الصناعات التكنولوجية عند حافة المنافسة، وسوف توفر فرص عمل للعلماء والباحثين الإسرائيليين وتحد من احتمالات هجرتهم إلى الخارج، وفي الوقت ذاته.. سوف تساعد على خلق البيئة المواتية لإعداد أجيال جديدة من العلماء والباحثين، وفي الحاصل.. سوف ينمو الرصيد المعرفي وتنمو معه الإنتاجية الكلية في تلازم طردي.

(٢) تطوير القطاعات التقليدية من خلال تحويلها إلى موردين منتظمين للشركات الإسرائيلية متعددة الجنسيات وانتظام العلاقة بينهما عبر تعاقدات طويلة المدى وبالتالي.. تحفيز هذه القطاعات على الاستثمار في أنشطة البحوث والتنمية والقبول بإنسيابيته داخل دورتها الإنتاجية.

(٣) التوسع في نظام الحضانات التكنولوجية تحت إشراف هذه الشركات، وبقدر التوسع.. سوف ينساب التقدم التكنولوجي في مشروعات صغيرة تضيف ملحقاً للصناعات التكنولوجية المتقدمة، وتؤمن معدلاً مرتفعاً للإنتاجية الكلية.

المرجع السابق – ص ١٣.

المرجع السابق – ص ١١٩.

وفي تقديري.. فإن هذه الرهانات تبقى معلقة بمحددين:

(١) علاقة إستراتيجية بين الدولة الأمريكية والدولة الإسرائيلية، مع ملاحظة أن تأسيس شركات إسرائيلية متعددة الجنسيات لن يتم إلا برعاية أمريكية، ولقد سبق لهذه الرعاية أن امتدت بمظلتها لتكون ضامناً للشركات التكنولوجية الإسرائيلية في الأسواق المالية الأمريكية ومنحها الضمان المرتبة الثانية في هذه الأسواق[٤١]، وبالإضافة إلى ذلك.. فإن معظم الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والتي تسعى إسرائيل إليها.. هي شركات أمريكية.

(٢) توظيف الجاليات اليهودية في العالم كرأس جسر لمنظومة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية / الدولية.. من ناحية، وكموقع قدم للشركات إسرائيلية متعددة الجنسيات.. من ناحية أخرى[٤٢]، مع ملاحظة.. أن أقوى الجاليات اليهودية وأكثرها فعالية.. هي الجالية التي تستوطن الولايات المتحدة[٤٣].

ومن ثم.. باتت الولايات المتحدة – وفي تقديري – بمثابة فاعل رئيسي في نجاح الإستراتيجية من عدمه، وباتت العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة.. بمثابة هدف يتصدر أولويات ما بين سطور الإستراتيجية ويعلن عن نفسه بموارية في ملحقها وعلى مدى صفحات البروتوكول المقترح للتعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين.

ورغم ذلك – وفي تقديري – فإن كل الرهانات السابقة لا تضمن تحقيق معدل النمو الإنتاجية الكلية بمعدل يبلغ ٢,٩%، ولسببين رئيسيين:

المرجع السابق – ص ٥٦.

كانت الدراسة صريحة في الحديث عن توظيف الجاليات اليهودية في خدمة الإستراتيجية التي تتبناها: المرجع السابق – ص١٤.

في تقديري.. فإن الدراسة تستلهم النموذج الصيني حيث لعبت الجاليات الصينية في العالم دوراً مؤثراً في نجاح التجربة الصينية.

أ- إنه ووفقاً للإستراتيجية فإن معامل مرونة استجابة القطاعات التقليدية للاستثمار في أنشطة البحوث والتنمية يأتي متخلفاً – وبفارق – عن المعامل المناظر في القطاع التكنولوجي المتقدم (٠,٠٥ في مقابل ٠,١٥)[٤٤]، وهذا الفارق يعني – وكما سبق القول في المحور الثاني لدراستنا – أن المشروعات في القطاعات التقليدية – على عكس الحال في القطاع التكنولوجي المتقدم – هي مشروعات حساسة لزيادة التكاليف بأكثر من حساسيتها لانخفاض العائد، وهذه الحساسية هي "حائط صد" تصطدم به كل الرهانات على رفع استجابة هذه المشروعات لمدخلات بحوث التطوير والتنمية، ومن ثم.. يبقى حائط الصد حائلاً دون ارتفاع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى ٢,٩%، ولم تقدم الإستراتيجية مدخلاً تحليليًّا لكيفية تحويل هذه المشروعات.. من مشروعات حساسة للتكاليف إلى مشروعات حساسة للعائد.

ب- أن العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة قد تساعد على تنمية الرصيد المعرفي الإسرائيلي في مجال البحوث الأساسية، ولكنها لن تمنح إسرائيل " خطوة السبق " في سباق حافة المنافسة، فالحسابات الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة.. كدولة، سوف تدعوها للاحتفاظ بخطوة السبق لنفسها وتدعوها – بالتالي – إلى استبقاء إسرائيل ورائها.. بخطوة على الأقل.

وهكذا.. وبقدر ما تبرهن إنتاجية العمل على نفسها كشرط قاعدي لنجاح الإستراتيجية.. بقدر ما يفتقر هذا الشرط إلى ممر انسيابي، وبالمثل – أيضاً – بقدر ما كان معدل نمو الإنتاجية الكلية بمثابة قضية مفتوحة في الإستراتيجية.. بقدر ما تتعدد القضايا المفتوحة في السياسات الاقتصادية التي طرحتها الإستراتيجية.

السياسات الاقتصادية: قضايا مفتوحة

بادئ ذي بدء.. فإن السياسات الاقتصادية التي طرحتها الإستراتيجية تبدو كقضايا مفتوحة.. فهي تحتمل العديد من الملاحظات والاستنتاجات التحليلية والمكاشفات الحسابية، فهناك –

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سابق ذكره – ص ٢٧٧.

ابتداءً – قضية الادخار الكلي وكانت لنا محاولة في تقدير معدله وأخذنا التقدير إلى مداخلات مشتقة، وهناك – تالياً – قضية الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وكانت لنا محاولة في إعادة تقدير نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وقادنا إعادة التقدير إلى قراءة فيما بين سطور الإستراتيجية، وهناك – اتصالاً – قضية الإنفاق العسكري وكانت لنا محاولة في مراجعة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وكما أعلنت عنها الإستراتيجية وكان لنا – اجتهاداً – تقديرات مغايرة لتلك النسبة، وهناك – اطراداً – قضية الإيرادات الحكومية وفوق سطور الإستراتيجية تتبعنا بنوداً غير كافية وفيما بين السطور اقتفينا أثر بنود غائبة وغيابها يبدو شاهداً على إدعاءات إسرائيلية غير صحيحة، وهناك – تباعاً – قضية الغائب الحاضر وهو معدل التضخم الذي صمتت الإستراتيجية عن طرح تقديره المتوقع ومن جانبنا حاولنا تقديره وإلقاء الضوء على إشكاليته والتي قد تعترض طريق الإستراتيجية، وهناك – أخيراً – قضية الميزان الجاري وملاحظات تتصل بمنهجية توقعاته.

الادخار الكلي: تقدير المعدل ومداخلات مشتقة

في الملاحظات الأولية.. هناك أخطاء حسابية وردت بالجدول (٢٣) [١] وينبغي تصويبها كمدخل إلى تقدير معدل الادخار الكلي / الناتج المحلي الإجمالي، وهو تقدير لم تعلن عنه الإستراتيجية صراحة ولكنها خلفت أدلة تأشيرية تقود إليه، وبالعودة إلى الأخطاء الحسابية في الجدول (٢٣).. فلسوف يتضح:

١- أن هناك عدم تطابق بين نسبة الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي من ناحية.. وحاصل جمع الأثقال النسبية لمفردات الإنفاق من ناحية أخرى، فوفقاً لحاصل الجمع.. فإن نسبة الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٤٦% في عام ٢٠٠٨، ٤١% في عام ٢٠١٨، ٣٨% في عام ٢٠٢٨م (وليست ٤٥%، ٤٠%، ٣٩%.. كما جاءت في الجدول على التوالي).

---

[١] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م– مرجع سبق ذكره – ص ٢٨٣.

٢- هذه التصويبات تقودنا إلى إعادة تقدير نسبة عجز الموازنة لتبلغ ٤% في عام ٢٠٠٨، ٣% في عام ٢٠١٨، ٢% في عام ٢٠٢٨م (وليست ٣,١%، ١,٧%، ٢,١%.. كما جاءت في الجدول على التوالي).

مراجعة هذه التقديرات تأخذنا إلى تقدير معدل الادخار الكلي.. بدءاً من مقولة الانحياز التي أعلنت عنها الإستراتيجية بالتعامل مع عجز الموازنة كمعادل للإنفاق الحكومي على الاستثمارات الأساسية والإهلاكات الرأسمالية[٢]، وهذا الإنفاق يصبح معادلاً للادخار الحكومي، باعتبار أن الاستثمار الحكومي – ووفقاً للنموذج النيو كلاسيكي الذي تتبناه الإستراتيجية – يعادل الادخار الحكومي.

وبالتداعي.. وبالعودة إلى الجدول (١٨)[٣] والذي تضمن توقعات الإستراتيجية بنسبة الادخار الخاص / الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٩,٤% في عام ٢٠٠٨، وحوالي ٩,٦% في عام ٢٠١٨، وحوالي ١٠,١% في عام ٢٠٢٨م , فإن الادخار الكلي (الادخار الخاص + الادخار الحكومي) يقترب بنسبته – بالتقدير – إلى حوالي ١٣,٤% في عام ٢٠٠٨، وحوالي ١٢,٦% في عام ٢٠١٨، وحوالي ١٢,١% في عام ٢٠٢٨م، وبمتوسط عام يبلغ حوالي ١٢,٧% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م).

ونتوقف – استدراكاً – أمام مداخلتين تتصلا بالقيمة التقريبية لمعدل الادخار الكلي.. كما قدرناها، وهما:

١- أن نسبة الاستثمار الحكومي / الاستثمار المحلي الإجمالي تقترب في المتوسط من حوالي ٢٣% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وهي نسبة تبدو متوافقة مع اتجاه الإستراتيجية في زيادة الحصة الاستثمارية للقطاع الخاص.

٢- أن المعدل التقريبي للادخار الكلي (١٣%) يعادل المعدل – ذاته – الذي عرفته إسرائيل في عام ٢٠٠٧ ووصفته الإستراتيجية بأنه لا يكفي[٤]، وهذا بدوره:

المرجع السابق – ص ٢٦٤.

المرجع السابق – ص ٢٧٨.

المرجع السابق – ص ٢٦٢.

أ- يستعيد – مجدداً – ما سبق وذكرناه ويتصل بأن خفض معامل رأس المال هو محور مفصلي في نجاح هذه الإستراتيجية من عدمه، فانخفاض معدل الادخار إلى حوالي ١٣% لن يكفي لتحقيق المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٦% سنويًا.

ب- إن إسرائيل لن يكون بمقدورها – هكذا – إعادة إنتاج بعض التجارب التي استلهمتها الإستراتيجية مثل تجربة سنغافورة والتي اتسمت بارتفاع معدل الادخار[٥]، فهذه التجربة كان معدل ادخارها المحقق يسمح لها بالوصول إلى هدفها بنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل مرغوب ومحدد سلفاً.. ثم جذب الشركات متعددة الجنسيات لكي تساعدها في زيادة المعدل إلى مستويات أعلى.

ولكن إسرائيل – وعلى العكس – تبدو في حاجة إلى الشركات العالمية المتعددة الجنسيات وإلى الاستثمارات الأجنبية لكي تساعداها على الوصول إلى معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي وليس تجاوزه، والحاجة تبدو ملحة في ظل النسق التحليلي التالي (مع ملاحظة.. أنه ووفقاً للمفاهيم النيوكلاسيكية التي تتبناها الإستراتيجية فإن معدل الادخار الكلي يعادل معدل الاستثمار المحلي):

(١) وفقاً للإستراتيجية.. فإن معدل نمو الناتج المحلي بحوالي ٦% سنويًا، يقتضي ارتفاع معدل الاستثمار إلى حوالي ١٩%[٦]، وحيث أن: معدل الاستثمار المحلي = معدل الادخار الكلي = ١٣%، فإن حاجة إسرائيل إلى الاستثمار الأجنبي لايمكن تجاهلها، فالاستثمار الأجنبي في هذه الحالة سوف يعادل حوالي ٣١% من إجمالي الاستثمارات المرغوبة[٧].

(٢) في أفضل الأحوال.. فإن نسبة الاستثمار الأجنبي / إجمالي الاستثمارات المرغوبة سوف تنخفض إلى حوالي ١٩% في عام ٢٠٢٨م، وفقاً لاستنتاج مؤداه.. أن الرصيد

المرجع السابق – ص ٢٩٧.

سبق الإشارة إلى هذه الملاحظة في الهامش رقم (٤) في هذا المحور.

٣١% = ١- (١٣% / ١٩%).

الرأسمالي الإسرائيلي سوف ينمو بحوالي ٥,٢% سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٢٨م)[٨]، وبالتالي سوف تنخفض قيمة معامل رأس المال إلى حوالي (٢,٧) في عام ٢٠٢٨م، [٩] ومرة أخرى– وفي أفضل الأحوال – فإن إسرائيل سوف تكون في حاجة إلى الاستثمار الأجنبي لكي تحقق المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي.. وليس لتجاوزه.

(٣) وفقاً للتقديرات السابقة.. فإن معامل رأس المال سوف ينخفض وخلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٢٨م) بمعدل يعادل حوالي ١% سنوياً، وهو معدل أقل من المعدل المرغوب لنمو الإنتاجية الكلية (٢,٩%)، ولأنه من المفترض – اقتصاديًّا – أن يتعادل المعدلين من ناحية ولأن تحقيق معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي يرتبط عضوياً بتحقيق المعدل المرغوب لنمو الإنتاجية الكلية من ناحية أخرى، فإن تحقيق الأخير بات مشروطاً بجذب الشركات متعددة الجنسيات للحيلولة دون تراجع قيمته إلى أقل من ٢,٩%، ولعل ذلك يفسر وضمن أسباب أخرى.. انحياز الإستراتيجية – والذي سبق الإشارة إليه – إلى منح مزايا تفضيلية للشركات الأجنبية التي تقوم بنقل تكنولوجيات متطورة إلى الداخل الإسرائيلي.. مقارنة بالشركات الأجنبية التي يمتد مفعولها – فقط – إلى زيادة الإنتاج وحجم العمالة دون إضافات تكنولوجية.

وفي الحاصل.. فإن الإستراتيجية تشتد حاجتها إلى الاستثمارات الأجنبية وإلى الشركات العالمية متعددة الجنسيات لتحقيق معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي وليس – مرة أخرى – لتجاوزه.. كما جري في تجارب أخرى، فالادخار المحلي وحده.. لايكفي، ولايمكن الاعتماد عليه.. منفرداً.

هذه النسبة يمكن تقديرها – حسابياً – بالجمع بين القيمة التقريبية لمعدل الادخار الكلي ومعدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي وقيمة معامل رأس المال في عام ٢٠٠٨ والتي تعادل (٣) تقريباً.

عندما تقترب قيمة معامل رأس المال من حوالي (٢,٧)، فإن معدل الاستثمار المرغوب سوف تنخفض إلى حوالي ١٦%، وباعتبار أن معدل الاستثمار المحلي يعادل ١٣% تقريباً، فإن نسبة الاستثمار الأجنبي/ إجمالي الاستثمارات سوف تتراجع إلى النسبة المشار إليها أعلاه وهي ١٩%.

تقديرنا السابق لمعدل الادخار الكلي يأخذنا إلى إعادة تقدير نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي، فالتقديرات المحسوبة لهذه النسبة اشتقاقاً من البيانات الواردة في الجدول (٢٣) تبدو – ومن وجهة نظرنا – في حاجة إلى مراجعة.

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي: إعادة تقدير النسبة واستنتاجات دالة

منهجيتنا في إعادة تقدير نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي تبدأ من ملاحظة تصب في اتجاه ارتفاع نسبة الدخل المتاح للأفراد[١٠] / الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة ملحقة للسياسات النقدية والمالية التي أعلنت عنها الإستراتيجية واعتمدتها كخيارات، فهناك انخفاض في التعريفات الضريبية[١١] وهناك – بالمثل – مدفوعات تحويلية تضمنتها الموازنة ولم تتراجع قيمتها[١٢]، وبالفعل.. فلقد أعلنت الإستراتيجية عن توقعات تضمنتها أحد جداولها[١٣]، وتسمح لنا – وبالتقدير الحسابي – أن نخلص إلى أن نسبة الدخل المتاح للأفراد / الناتج المحلي الإجمالي تزداد من حوالي ٦٥% في عام ٢٠٠٨، إلى حوالي ٦٧% في عام ٢٠١٨، واطراداً إلى حوالي ٦٨% في عام ٢٠٢٨م[١٤].

الدخل المتاح للأفراد = الدخل المحلي الإجمالي – (الضرائب المباشرة + الضرائب غير المباشرة – الإعانات الاجتماعية بكل أشكالها).

(١١) الجدول (٢٥): إستراتيجية إسرائيل – مرجع سبق ذكره – ص ٢٨٣.

(١٢) البيانات الواردة بالجدول (٢٣) تشير إلى ذلك: المرجع السابق – ص ٢٨٣.

(١٣) جدول (٨): المرجع السابق – ص ٢٧٨.

(١٤) تضمن الجدول السابق (جدول ٨) توقعات الإستراتيجية بنسبة الادخار الخاص / الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة الادخار الخاص / الدخل المتاح للأفراد خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وبقسمة النسبة الأولى على النسبة الثانية فإننا نحصل على التقديرات الخاصة بنسبة الدخل المتاح للأفراد / الناتج المحلي الإجمالي.

وهذه النسب بدورها تقودنا إلى تقدير نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص / الناتج المحلي الإجمالي، هكذا: ٥٥,٦% في عام ٢٠٠٨، ٥٧,٤% في عام ٢٠١٨، ٥٧,٩% في عام ٢٠٢٨م، وتم التقدير وفقاً لمنهجية فرعية عرضنا لها في الهامش[١٥]، وباعتبار أن:

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي = [١ – (الادخار الكلي / الناتج المحلي الإجمالي) – (الإنفاق الاستهلاكي الخاص / الناتج المحلي الإجمالي)]، فإن:

نسبة (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي) تقترب من حوالي ٣١%، ٣٠%، ٣٠% في أعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٨، ٢٠٢٨م على التوالي.

هذه النسب المقدرة تأخذنا إلى استنتاجين أساسيين:

(١) أن معدل زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي– ووفقاً لتوقعات الإستراتيجية –يعادل معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي (=٦%).

(٢) أن حصة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة من إجمالي الإنفاق الحكومي قد ازدادت من حوالي ٦٧% في عام ٢٠٠٨، إلى حوالي ٧٣%، ٨٠% في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢٨م على التوالي.

ولعل الاستنتاجان السابقان يستعيدا – مجدداً – ما ذكرناه قبلاً حول توقعنا بأن الطلب الاستهلاكي الحكومي هو أحد الرهانات الضمنية للإستراتيجية وهو رهان لا يمكن تجاهله في إستراتيجية تسعى إلى تعبئة الإمكان المدخر في مجتمعها، وهذا – بدوره – يلقي ضوءاً مجدداً

---

(١٥) تم تقدير نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص / الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يلي:

بيانات الجدول (١٨) ص ٢٧٨ الدراسة.. أوردت نسبة الادخار الخاص / الدخل المتاح للأفراد

وبالتالي–وبالتقدير– فإن:الإنفاق الاستهلاكي الخاص/الدخل المتاح=١ – (الادخار الخاص / الدخل المتاح).

جـ– وبيانات الجدول السابق أوردت – أيضاً – نسبة الدخل المتاح للأفراد/ الناتج المحلي الإجمالي.

د– ومن ثم – وبالتقدير – فإن: الإنفاق الاستهلاكي الخاص / الناتج المحلي الإجمالي = (الإنفاق الاستهلاكي.

الخاص / الدخل المتاح للأفراد) × (الدخل المتاح للأفراد/ الناتج المحلي الإجمالي)

على دور الدولة في إدارة الإستراتيجية، ويفسر – مرة أخرى – لماذا رفضت الدراسة تهميش هذا الدور؟

ومن زاوية أخرى.. فإن ارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي يفتح باباً لشكوك حول أطروحة الإستراتيجية بانخفاض نسبة الإنفاق العسكري / الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٦% عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٤% عام ٢٠١٨، وإلى حوالي ٣% عام ٢٠٢٨م[١٦].. ارتباطاً بما جاء فوق سطورها بنمو الإنفاق العسكري بمعدل يعادل معدل نمو السكان (=١,٥%)، ففوق السطور كانت هناك فقرة تقول " خلال العشرين عاماً القادمة، فإن نصيب الفرد من ميزانية الدفاع لن يزداد[١٧] "، ثم عادت السطور لتحمل فقرة أخرى وتقول "نحن نفترض أن ميزانية الدفاع (بما فيها المساعدات الأجنبية) سوف تزداد خلال العقدين التاليين بحوالي ١,٢% – ١,٥% سنويًّا في المتوسط[١٨] "، والشكوك التي تتصل بأطروحة الإستراتيجية وبما جاء فوق سطورها.. لها ما يبررها وسوف نتتبعها بمداخلات تالية.

معدل نمو الإنفاق العسكري: مراجعات أولية وتقديرات مغايرة

ابتداءً.. وباعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي هو المعادل لقيمة كل من: الإنفاق الاستهلاكي المدني والإنفاق الاستهلاكي العسكري، وتالياً.. وباعتبار أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي وكما قدرناها (حوالي ٣٠%) تفوق نسبة حاصل جمع الإنفاق الاستهلاكي المدني والإنفاق العسكري / الناتج المحلي الإجمالي.. كما جاءت في الجدول (٢٣)، فهذه النسبة – ووفقاً للجدول – تبلغ حوالي ٢٤% في عام ٢٠٠٨، ١٩% في عام ٢٠١٨، ١٦% في عام ٢٠٢٨م، واتصالاً – هكذا – فإن زيادة الإنفاق العسكري بمعدل يعادل ١,٥% – فقط – كمتوسط عام خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٢٨م، يبدو موضوعاً تحوطه الشكوك وفي حاجة إلى مراجعة، خاصة.. عندما يحمل جدولين

---

(١٦) جدول (٢٣) والذي سبق ذكره في الهامش (١٢) بالمحور.

(١٧) إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ١٩.

(١٨) المرجع السابق – ص ٢٦٥.

بالإستراتيجية – ولا تفصل بينهما سوى صفحة واحدة[١٩] – بيانات متضاربة حول الإنفاق العسكري المتوقع، وبالتالي.. حول معدلات نموه المتوقعة، والبيانات تتضارب هكذا:

أ- الجدول (٢٣) حمل بيانات تبدو موافقة تماماً لأطروحة الإستراتيجية حول نمو الإنفاق العسكري بمعدل مساو لمعدل نمو السكان (١,٥%)، فالإنفاق ازداد – وباشتقاق التقدير – بمعدل يبلغ حوالي ١,٧% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٨) وحوالي ١,٤% خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٨م)، وفي المتوسط العام.. فإنه يبلغ حوالي ١,٥% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م).

ب- وفي المقابل وعلى نحو معاكس تماماً.. فإن البيانات الواردة بالجدول (٢٧) تقودنا إلى تقديرات مغايرة، فوفقاً لهذه البيانات وأعمالاً للمنهجية الحسابية.. فإننا نخلص إلى التقديرات التالية لمعدل نمو الإنفاق العسكري: ١,٩% خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)، ٣% خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٨م)، ٢,٤% كمتوسط عام خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م).

وهكذا.. فهناك تضارب في بيانات الإستراتيجية ومعدلاتها بما يثير- ويبرر- شكوكاً حول أطروحتها، وفي سياق متصل – وفي تقديرنا – فإن معدل نمو الإنفاق العسكري خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٢٨م يتجاوز ٢,٤% إرتقاءاً إلى ٦% تقريباً، وأسبابنا تقول:

(١) أن بعض بنود الإنفاق الحكومي.. يمكن وصفها ببنود الإنفاق على الحلقات الدفاعية بالمعنى الشامل للكلمة والذي يتصل بالمجتمع ككل (المدفوعات التحويلية – التعليم – الصحة) ولقد ازداد الإنفاق على هذه البنود – ووفقاً للجدول (٢٣) – بمعدل ٦% سنوياً، وإذا أدرجنا أنشطة البحوث والتنمية – ووفقاً لتحليل سابق لها – كإحدى الحلقات الدفاعية.. فلسوف نكتشف أيضاً أن الإنفاق على هذه الأنشطة قد ازداد – أيضاً – بحوالي ٦% خلال تلك الفترة[٢٠]، وليس هناك ما يبرر – بعد ذلك – أن ينمو

---

(١٩) المرجع السابق: جدول (٢٣) ص ٢٨٣، جدول (٢٧) ص ٢٨٤.

(٢٠) وفقاً للإستراتيجية- وكما سبقت الإشارة – فإن النسبة المتوقعة للإنفاق على أنشطة البحوث والتنمية/ الناتج المحلي الإجمالي تعادل حوالي ٥% طيلة الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وهذا يعني.. أن معدل نموالإنفاق على هذه الأنشطة سوف يعادل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٦%). المرجع السابق- ص ١٣٢.

الإنفاق العسكري وهو أهم الحلقات الدفاعية بمعدل أقل من معدل نمو الإنفاق على الحلقات الدفاعية الأخرى بالمعنى الشامل للكلمة.

(٢) أن الجدول (٢٣) حمل بنوداً للإنفاق الحكومي تحت مسمى " أخرى " واستقرت بنسبتها عند ١٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٢٨م، وتضمنت – وكما جاء في هامش التعريف بها – مفردات أمنية، وبإلحاق نسبة من هذه البنود بالإنفاق العسكري، فإن قيمته سوف تزداد ويزداد معها معدل نموه، خاصة.. أن الارتفاع بمعدل نموه من ٢,٤% إلى ٦%، يعني.. أن نسبة ٣٦% فقط من قيمة هذه البنود الأخرى قد خصصت للأغراض العسكرية وهي نسبة تبدو مقبولة.

الإيرادات الحكومية: بنود غير كافية وبنود غائبة

لعل ما سبق يأخذنا إلى استنتاج مؤداه.. أن إسرائيل وخلال العقدين القادمين لن تقدر على الاستغناء عن معونات عسكرية واقتصادية تأتيها من الخارج، فالمعونات العسكرية – من ناحية – هي بند حاضر في ميزانية الدفاع (جدول ٢٧ بالدراسة) خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م) وقيمتها المطلقة شبه ثابتة تقريباً خلال تلك الفترة وفقاً لبيانات الجدول السابق.

ومن ناحية أخرى وتبريراً للاستنتاج.. فإن مطالعة الجدول (٢٣) وفي الشق المتعلق بمكون الإيرادات الحكومية تكشف عن ملاحظة أولية تتعلق ببنوده.. فالجدول لم يتضمن سوى بندين للإيرادات الحكومية وهي الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وفي الملاحظة المقارنة.. فإن حاصل جمعها منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي يبقى أقل من نسبة الإيرادات الحكومية / الناتج المحلي الإجمالي وكما جاءت في الجدول (٣٤% في مقابل ٤٢% في عام ٢٠٠٨، ٣٤% في مقابل ٣٨% في عام ٢٠١٨، ٣٢% في مقابل ٣٦% في عام ٢٠٢٨م)، وهكذا.. فهناك بنود أخرى للإيرادات الحكومية غابت عن الجدول، ومن حق المرء أن يستنتج – وبترجيح غالباً – أن المعونات الاقتصادية والعسكرية هي أحد هذه البنود.

البنود الغائبة قد تتضمن بنداً آخر وهو حصيلة بيع الحكومة لشركات مملوكة لها أو بيع حصصها في شركات مشتركة، وهو احتمال تعززه الشواهد.. فانخفاض نسبة الدين المحلي / الناتج المحلي الإجمالي – ووفقاً لتوقعات الدراسة – إلى حوالي ٦٣,٥% في عام ٢٠١٨، ثم

إلى حوالي ٤٥% في عام ٢٠٢٨م[٢١]، يعني – اقتصادياً – تراجع نسبة رأس المال الحكومي / رأس المال الإجمالي إلى حوالي ٢٠%، ١٥% في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢٨م على التوالي، ومن المفهوم – ضمناً – أن خصخصة الشركات الحكومية تقود – بالتلازم – إلى انخفاض نسبة رأس المال الحكومي / رأس المال الإجمالي.

وصحيح أن البنود الغائبة لاتمثل في المتوسط – ووفقاً للجدول (٢٣) – سوى حوالي ١٣,٣% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٢٨م)، ولكن صحيح – أيضاً – أن الإستراتيجية لاتستطيع الاستغناء عن هذه البنود.. اذا ماأرادت أن تحافظ على عجز الموازنة عند المستوى المرغوب، فالحصيلة الضريبية (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة) يصعب – وفي التطبيق – أن تتجاوز التوقعات الواردة في الجدول (٢٣)، لأن الإستراتيجية قامت بتقدير هذه التوقعات وفقاً لفرضيات الحدود القصوى، وعلى النحو التالي:

(١) افترضت الإستراتيجية أن كل منتج يجرى إنتاجه (سلعي أو خدمي).. يتم تداوله داخل السوق ويتم إنتاجه من أجل السوق، لتتسع – هكذا – دورة المبادلات السوقية حتى حدودها القصوى.

(٢) وبالتالي.. جاءت التوقعات بزيادة الضرائب غير المباشرة بمعدل يماثل معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي (٦%) خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)[٢٢] وزيادة الضرائب المباشرة بمعدل يقارب حوالي ٥,٤% خلال تلك الفترة[٢٣]، وهذا المعدل –

---

(٢١) ص ٢٠ بالدراسة.

(٢٢) وفقاً للجدول (٢٣) والسابق الإشارة إليه.. فلقد افترضت الإستراتيجية ثبات نسبة الضرائب غير المباشرة/ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وثبات النسبة يعني تماثل معدل النمو لكليهما خلال تلك الفترة.

(٢٣) تم حساب هذا المعدل استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول السابق (جدول ٢٣) وفي ظل افتراض الإستراتيجية نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٦% سنويًا.

بالمثل– يأتي مساوياً لحاصل طرح معدل انخفاض التعريفة الضريبية (٠,٦%)[٢٤] من معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي (٦%).

(٣) وهكذا بمقدورنا أن نستنتج أن حصيلة الضريبة التي توقعتها الإستراتيجية خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م) هي أعلى حصيلة ضريبية يمكن تحصيلها خلال هذه الفترة (وربما.. تأتي الحصيلة المحققة أقل من ذلك في الواقع العملي)، وعليه.. فإن المتحصلات الضريبية (المباشرة وغير المباشرة) لا تكفي وحدها لتدنية عجز الموازنة إلى النسب المرغوبة.. لتبقى الحاجة قائمة للمصادر الأخرى للإيرادات الحكومية (بما فيها – وكما سبق القول – المعونات الأجنبية وخصخصة المؤسسات الاقتصادية الحكومية).

وفي التقدير.. فإنه بقدر اهتمام الإستراتيجية بتدنية عجز الموازنة كأحد أولوياتها، بقدر تمسك إسرائيل بالمصادر الأخرى للإيرادات الحكومية وعدم التفريط فيها، ولا تعود – هكذا – التصريحات الإسرائيلية بعدم حاجاتها للمعونات الأجنبية مستقبلاً – ومن وجهة نظرنا – سوى ادعاءات غير صحيحة، ولكن مايلفت النظر – أيضاً – أن الاهتمام الناطق للإستراتيجية بتدنية عجز الموازنة.. لم يواكبه اهتمام بتقدير معدل التضخم والذي غاب تماماً عن سطورها.

معدل التضخم وصمت الدراسة: محاولة في التقدير التقريبي

من المفهوم ضمناً أن تراجع نسبة عجز الموازنة هو أحد وسائل السيطرة على معدل التضخم، ولكن تبقى الملاحظة.. فالإستراتيجية لم تقترب من تقدير متوقع لهذا المعدل وصمتت إزائه.. على الرغم من أن كل السياسات المالية والنقدية والاقتصادية التي اقترحتها.. كانت تصب في اتجاه الانخفاض بقيمته، بما فيها اقتراحها بمنح الاستقلالية للبنك المركزي الإسرائيلي بحيث يضطلع بمهمة الحفاظ على استقرار الأسعار[٢٥].

---

(٢٤) تم حساب هذا المعدل استناداً إلى البيانات الواردة بالجدول (٢٥): إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٨٣.

(٢٥) المرجع السابق – ص ٨٨.

من الناحية النظرية.. فهناك تفسير لصمت الإستراتيجية إزاء تقدير المعدل، والتفسير يربط الصمت بالنموذج النيو كلاسيكي الذي تبنته الإستراتيجية، فالنموذج يفترض حياد النقود ويتعامل معها كمجرد وسيلة للتبادل، ومن ثم.. لا يعطي اهتماماً لتقدير معدل التضخم ولكن هذا التفسير لا يكفي ولا يمكن اعتماده، لأن أي إستراتيجية طويلة المدى لاتنسحب في بعدها الاقتصادي إلى تقدير لمعدل التضخم.. فإنها تخلف وراءها ثغرة مكشوفة، فهناك فرق – على سبيل المثال – بين تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٦% في ظل معدل للتضخم يعادل – مثالاً – ٢%، وتحقيق معدل النمو ذاته.. في ظل معدل للتضخم يعادل – افتراضاً – ٧%، وهذا الفرق يعلمه – يقيناً – المشاركون في إعداد الإستراتيجية.

وفي تقديرنا.. فإن الإستراتيجية صمتت عن تقدير معدل التضخم المتوقع، لأنها – من ناحية – صاغت عدة فرضيات تقود إلى انخفاضه ولكنها لم تختبرها وتعوزها الثقة فيها، فرضيات مثل: الثبات النسبي للأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والمواد الخام وسلع الطاقة[٢٦] خلال العقدين التاليين، ونمو الإنتاجية الكلية بمعدل ٢,٩%، ولأنها – من ناحية أخرى – استبعدت ولسبب لم تبرره أسعار المساكن من سلة التضخم على الرغم من اعترافها بأن أسعار المساكن سوف تعرف ارتفاعاً نظراً لندرة الأراضي والتمركز الحضري[٢٧].

ورغم صمت الإستراتيجية عن تقدير المعدل المتوقع للتضخم، فإن الضرورة تدعونا إلى محاولة تقدير قيمته التقريبية والتي تسوق إليها – ضمناً – توقعات الإستراتيجية واهتماماتها، والمحاولة تأخذنا إلى التتابع التالي:

(١) تراجع الدين المحلي / الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٦٣% في عام ٢٠١٨ وحوالي ٤٥% في عام ٢٠٢٨م يواكبه – اقتصاديًّا – تراجع حصة الحكومة من السيولة / كمية السيولة من ٢٠% إلى ١٥%، ولأن مكونات السيولة الأخرى يمكن أن تنمو

---

(٢٦) على سبيل المثال.. لقد افترضت الإستراتيجية ثبات سعر برميل البترول (بأسعار عام ٢٠٠٧) خلال السنوات القادمة استناداً إلى دراسات دولية وهي – بالضرورة – دراسات تأشيرية، ولكن الإستراتيجية لم تتوقف أمام التقلبات التي يعرفها سوق البترول ارتباطاً بالطلب على المخزون وسعر الدولار وعدم الاستقرار في مواقع الإنتاج وخطوط النقل وكفاءة معامل التكرير وكفاءتها..... إلخ: المرجع السابق – ص ٢٦٦.

(٢٧) لم تتردد الإستراتيجية في الربط بين ندرة الأراضي والتمركز الحضري من ناحية وارتفاع أسعار المساكن من ناحية أخرى: المرجع السابق – ص ٢٦٢.

بنفس معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي، فإن كمية السيولة – في هذه الحالة – يمكن أن تزداد بحوالي ٥,٢% سنويًا[٢٨].

(٢) ولأن تراجع حصة الحكومة من السيولة سوف يصاحبه زيادة في سرعة دوران النقود من ناحية، ولأن الإستراتيجية أعطت اهتماماً – أشرنا إليه قبلاً – لنمو قطاع التشييد وقطاعات الخدمات وهي قطاعات محفزة لسرعة دوران النقود من ناحية أخرى، فإن سرعة دوران النقود يمكن أن تتدافع إلى حدودها القصوى لتزداد بحوالي ٣,٨% سنويًا[٢٩].

(٣) وحيث أن: حجم السيولة = كمية السيولة × سرعة دوران النقود

فإن: (١+معدل نمو حجم السيولة) = (١+معدل نمو كمية السيولة) (١ + معدل زيادة سرعة دوران النقود).

وبالتالي: (١ + معدل نمو حجم السيولة) = (١ + ٠,٠٥٢) (١ + ٠,٠٣٨)

وعندئذ: معدل نمو حجم السيولة = ٩,١% تقريباً.

(٤) وباعتبار أن: (١+معدل نمو القيمة الحقيقة للناتج المحلي) (١ + معدل التضخم) = (١ + معدل نمو حجم السيولة).

---

(٢٨) خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٨م) وبالترميز لمعدل نمو كمية السيولة بالرمز (س)، فإن:

(١ + س)^{١٠} = ٠,١٥ + ٠,٨٥ (١,٠٦)^{١٠}

وبالتالي: س = ٥,٢%

(٢٩) في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) عرفت إسرائيل دوره للنمو البطيء وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي٣,٥% خلال تلك الفترة: إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره –ص ٤٤، وفي دورات النمو البطيء.. فإن سرعة دوران النقود تهبط إلى حوالي نصف سرعتها القصوى، وباعتبار أن السرعة القصوى تساوي (٣).. فإن نصف السرعة القصوى تساوي – بالتبعية – (١,٥)، ولأن سرعة دوران النقود سوف تعاود تدافعها إلى حدودها القصوى وفقاً لمعطيات الإستراتيجية خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، فإن:

٣ = ١,٥ (١ + معدل زيادة سرعة دوران النقود)٢٠

وبالتالي: معدل زيادة سرعة دوران النقود = ٣,٨%

فإن: (١ + ٠,٠٦) = (١ + معدل التضخم) = (١ + ٠,٠٩١)

ومن ثم: معدل التضخم = ٣,١% (تقريباً)

تقديرنا التقريبي لمعدل التضخم (٣%) يبدو مقبولاً.. إذا أخذنا في الاعتبار الهدف المسبق للإستراتيجية بزيادة معدل نمو الإنتاجية الكلية – وكما سبقت الإشارة – إلى حوالي ٢,٩%، فهذا المعدل يهبط بمعدل تضخم التكاليف إلى حوالي –٢,٩%، وفي هذه الحالة.. فإن معدل التضخم سوف يعادل حوالي ٣,١% (أي حوالي ٣% تقريباً)[٣٠].

ولكن الإشكالية تبقى قائمة وفي دائرة الاحتمال.. إشكالية الحفاظ على معدل التضخم عند مستوى منخفض واستبقائه تحت السيطرة، فالفرضيات التي طرحتها الإستراتيجية – وسبقت الإشارة إليها – كمدخل للهبوط بمعدل التضخم.. لا تعدو أن تكون فرضيات تعوزها صكوك الضمان، فليس هناك ضمان لدى الإستراتيجية بأن معدل نمو الإنتاجية الكلية سوف يرتفع إلى حوالي ٢,٩% سنويًّا خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، وليس هناك ضمان لديها بأن الأسعار العالمية لواردات إسرائيل من السلع الاستهلاكية الأساسية والمواد الخام والطاقة سوف تظل مستقرة، أو أن عجز الموازنة لن يتجاوز النسبة المرغوبة خلال تلك الفترة، وفي حال عدم تحقق هذه الفرضيات أو بعضها، فإن معدل التضخم سوف يعرف ارتفاعات محسوسة وتثمر في مداها نتائج عكسية تعترض طريق الإستراتيجية وسوف نعرض لها في المحور الأخير من دراستنا ونحن نحاول – اجتهاداً – مقاربة احتمال نجاح الإستراتيجية من عدمه.

---

(٣٠) وفقاً لمنهجيتي فإن:

(١ + معدل التضخم) = (١ + معدل تضخم التكاليف) (١ + معدل تضخم الطلب)

وباعتبار أن.. معدل تضخم الطلب يعادل نمو الناتج المحلي الإجمالي(٦%) ومعدل تضخم التكاليف يعادل معدل نمو الإنتاجية الكلية مسبوقاً بإشارة سالبة، فإن:

(١ + معدل التضخم) = (١ – ٠,٠٢٩)(١ + ٠,٠٦)

وبالتبعية: معدل التضخم = ٣,١% = ٣% تقريباً.

ومرة أخرى.. ليست هناك ضمانات لهذه الفرضيات ذات الصلة بالتضخم، ولكن الإستراتيجية – بالتحوط وكضمانة بديلة – تراهن على تحقيق فائض دائم ومتجدد في الميزان الجاري[٣١].. فائض يعزز من الاحتياطي النقدي الذي يحول – أو على الأقل يحد – من لجوء الحكومة إلى الاقتراض في حال ارتفاع عجز الموازنة لسبب أو لآخر من ناحية، ويؤمن قدرة الدولة الإسرائيلية على سداد أعباء القروض دون تدنية درجة الثقة فيها لدى المؤسسات الدولية من ناحية أخرى، فهذا الفائض – ومن وجهة نظر الإستراتيجية – من أهم عوامل الاستقرار النقدي والمالي.

الصادرات والواردات: منهجية التوقعات وملاحظات متصلة

في رهانها على تحقيق فائض منتظم في الميزان الجاري.. اعتمدت الإستراتيجية – منهجياً – على مقدمتين: الفائض المحقق في الميزان الجاري خلال عام ٢٠٠٨ بحوالي مليار دولار[٣٢]، واعتماد المرونات المحايدة[٣٣]، ووفقاً لمنهجيتها.. فلقد قامت بمضاعفة كل من الصادرات والواردات بمعدل يبلغ حوالي ٦,٢% وهو معدل يقارب المعدل المرغوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي (٦%)، وبالتبعية.. فإن الفائض المحقق في عام ٢٠٠٨ قد أزداد هو الآخر بحوالي ٦,٢% سنويًا.. خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م)، ومنهجية الإستراتيجية تبدو هكذا – ومن وجهة نظرنا – بمثابة منهجية مبسطة لبناء التوقعات، وعلى طول قائمة توقعاتها

---

(٣١) إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٨٩، والفائض المحقق في الميزان الجاري يعني تفوق قيمة الصادرات السلعية والخدمية على قيمة الواردات السلعية والخدمية.

(٣٢) بلغت قيمة الصادرات السلعية والخدمية حوالي ٨٣ مليار دولار: المرجع السابق – جدول (١٩) – ص ٢٨٠، وبلغت قيمة الواردات السلعية والخدمية حوالي ٨٢ مليار دولار: المرجع السابق – جدول (٢١) ص ٢٨٢.

(٣٣) المرونات المحايدة هي علاقة حسابية بين متغيرين وتفترض أن نسبة الزيادة في المتغير الأول تعادل نسبة

الزيادة في المتغير الثاني، وهذا التعادل هو الذي يمنحها صفة " الحياد ".

اتصالاً بالصادرات والواردات، فإن الإستراتيجية لم تتخلى تقريباً عن اعتماد المرونات المحايدة، على النحو التالي:

١- افترضت الإستراتيجية أن صادرات القطاع التكنولوجي المتقدم سوف تنمو بنفس معدل النمو المرغوب لناتج هذا القطاع، ومن ثم.. فلقد ضاهت بين المعدلين (٨%)[٣٤]، ليزداد الثقل النسبي لهذه الصادرات / إجمالي الصادرات من حوالي ٣٨% في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٥٣% في عام ٢٠٢٨م[٣٥].

٢- افترضت الإستراتيجية نمو الواردات من السلع الاستثمارية بنفس معدل النمو المرغوب للقطاع التكنولوجي المتقدم (٨%)[٣٦]، باعتبار أن هذه السلع سوف تدمج – أساساً – في الدورة الإنتاجية لهذه القطاعات.

هذه المنهجية تترك انطباعاً بأن إسرائيل لا تملك مزايا تنافسية تسابق بها لاحتلال رؤوس جسور متقدمة في الأسواق العالمية، فالذين يملكون هذه المزايا يربحون الجولة عند حافة المنافسة، وهي الحافة التي تملك عندها الدولة القدرة على تجديد مزاياها التنافسية استباقاً للآخرين وفي فارق زمني قصير[٣٧]، وعندئذ:

١- يزداد معدل نمو صادرات القطاع التكنولوجي المتقدم بمعدل يفوق معدل نمو ناتج هذا القطاع.. وهو ما لم تعلن عنه الإستراتيجية.

٢- تنمو صادرات القطاعات التقليدية بمعدل يقترب من معدل نمو ناتجها، وهو ما لم تعلن عنه الإستراتيجية رغم اعتمادها للمرونات المحايدة كمنهجية لبناء التوقعات.. ولكنها

---

(٣٤) تم تقدير معدل نمو ناتج القطاع التكنولوجي المتقدم من البيانات الواردة بجدول (١١): إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٧٢، وبينما تم تقدير معدل نمو صادرات هذا القطاع وفقاً للبيانات الواردة بجدول (١٩): المرجع السابق – ص ٢٨٠.

(٣٥) المرجع السابق – جدول (١٩) –ص ٢٨٠.

(٣٦) المرجع السابق – جدول (٢١) –ص ٢٨٢.

(٣٧) هذه الحافة وكما وصفتها الإستراتيجية بدقة.. ترتبط بالمدى القصير: المرجع السابق – ص ٥١.

أعلنت عن مرونة منخفضة، فوفقاً لتوقعاتها.. فإن ناتج القطاعات التقليدية سوف ينمو بحوالي ٦,٢% سنويًا، بينما صادرات هذه القطاعات سوف تنمو بحوالي ٥%[٣٨].

وفي تقديري.. فإن الإستراتيجية تعي أن إسرائيل لا تملك مزايا تنافسية فائقة ويأخذها الوعي إلى رهان على الأسواق التي لا توصف بالحرة وتطالب الحكومة بالتدخل لرفع حصة إسرائيل فيها[٣٩]، مثل.. سوق صناعة الفضاء وسوق صناعة الأمن، ففي كليهما.. تبقى العلاقات الإستراتيجية بين الدول كبوليصة ائتمان للدخول إلى الأسواق والحصول على حصة، ولذلك.. فالإستراتيجية تراهن على علاقة تتوثق خيوطها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتفتح لها أبواباً – علي سبيل المثال – لرفع حصة إسرائيل في السوق العالمي لصناعات الفضاء من ٠,٣% إلى ٥%، وفي السوق العالمي لصناعات الأمن من ٠,٥% إلى ٥%[٤٠]، وفي اتجاه البوصلة.. كانت الإستراتيجية تتحدث عن أهمية التحالف الإستراتيجي بين البلدين لغزو السوق الصيني وأستقل الحديث بسطور صريحة في المسودة المقترحة للتعاون التكنولوجي والعلمي بين البلدين[٤١].

وتبقى الإجابات على الأسئلة التي طرحها المحور الأول من دراستنا وتتعلق بمدى احتمال نجاح الإستراتيجية وأثرها على المكانة الإقليمية لإسرائيل والتحديات التي تدق بها أبواب مصر والعالم العربي، والإجابات هي اجتهادات يحملها المحور الخامس والأخير لدراستنا.

---

(٣٨) تم تقدير معدل نمو ناتج هذه القطاعات وفقاً للبيانات الواردة بجدول (١١): المرجع السابق – ص ٢٧٢، وتم تقدير معدل نمو صادرات هذه القطاعات وفقاً للبيانات الواردة بجدول (١٩): المرجع السابق – ص ٢٨٠.

(٣٩) المرجع السابق – ص ١٣٦.

(٤٠) المرجع السابق – ص ١٣٦.

(٤١) المرجع السابق – ص ٣٠٨.

الإستراتيجية والأقواس المفتوحة

كل الإستراتيجيات ترسم أمامها أقواساً لأسئلة مفتوحة.. وهي أقواس ترسمها أيضاً إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، وبالتلامس مع الأقواس تتداعى الأسئلة.. أسئلة تتعلق بمدى احتمال نجاح الإستراتيجية، وأخرى تتصل بمدى تأثير الإستراتيجية على العلاقات الإقليمية لإسرائيل، وثالثة تمتد إلى التحديات التي تفرضها الإستراتيجية على مصر والعالم العربي.

إنها أسئلة مفتوحة.. وسوف تحاول دراستنا – اجتهاداً – أن تلحق بها إجابات مفتوحة، وسوف تأخذها الإجابات إلى طرح موضوعات مقترحة للدراسة مستقبلاً، وهي موضوعات تبررها الإستراتيجية والأقواس.

الإستراتيجية واحتمال النجاح: الحدود القصوى والحدود النسبية:

بادئ ذي بدء.. فإن الأهداف الطموحة للإستراتيجية هي أقصى سقف لها، ولن تقدر إسرائيل – وكما سبق ذكره في دراستنا – أن تصل إلى هذا السقف بمواردها وحدها، فهي في حاجة إلى استثمارات أجنبية تتأرجح نسبتها بين ٣١%–١٩% من إجمالي الاستثمارات المقدرة في الإستراتيجية خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٢٨م)، كما أنها في حاجة إلى دعم أمريكي في مجالات متعددة (علمية وتكنولوجية... إلخ) وفي إطار علاقة إستراتيجية بين البلدين، وكل ذلك يعطي مؤشراً أولياً بأن النجاح الكامل للإستراتيجية.. يبدو احتمالا حرجاً.

ويتأكد الاحتمال الحرج من خلال التراجع النسبي لإسرائيل في مجال البحوث الأساسية والذي قد تبقى أسيرة له خلال العقدين التاليين وسوف يحرمها مزايا تنافسية عند حافة المنافسة.. كما جاء في دراستنا.

واطراداً.. فإن احتمال النجاح الكامل للإستراتيجية لايبدو حرجاً فقط ولكن يبدو أيضاً – وبمؤشرات عرضت لها دراستنا – غير مؤكد، فنسبة البطالة الفعلية سوف تتجاوز النسبة التي تستهدفها الإستراتيجية (٥%) وقد ترتفع إلى ٨–١١%، في ظل توقعات بارتفاع نسبة العمالة الأجنبية/ إجمالي العمالة لتتجاوز النسبة المستهدفة في الإستراتيجية (٣%)، وفي ظل احتمالات قائمة.. باستمرار ظاهرة البطالة غير التقليدية (اليائسون من الحصول على فرصة عمل والذين يحظون بفرصة عمل مؤقتة ولكنهم يباشرون العمل لفترة أقل من ٣٧ أسبوع).

ارتفاع نسبة البطالة الفعلية تحمل سلبيات معوقة للإستراتيجية وترتبط – أولاً – بارتباك في سوق العمل والذي تركت الإستراتيجية – وكما عرضت دراستنا – خياراته مفتوحة، ويرتبط – ثانياً – بمفترق طرق لاتملك إسرائيل تجاهل مساراته.. فأما منح حوافز لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على توظيف مزيد من العمالة أو مضاعفة رقم إعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية.. وكلاهما يؤثر سلباً على عجز الموازنة.

الشكوك لاتحيط – فقط – بنسبة البطالة التي أعلنتها الإستراتيجية، ولكنها تحيط – أيضاً– بإرتفاع معدلات المشاركة لعرب إسرائيل وللحريديم إلى المستويات المرغوبة في الإستراتيجية (٥٢,٨% بدلاً من ٣٩,٣% لعرب إسرائيل، ٥٣,٣% بدلاً من ٤١,٦% للحريديم)، فالمعطيات لاتنحاز إلى النسب المستهدفة.. فالموقف العنصري لليهود تجاه عرب إسرائيل والذين صاروا مهددين بالتهجير القسري[١].. قد يحول دون ارتفاع معدل مشاركتهم إلى المستوى المرغوب، وعلى الجانب الآخر.. فإن المعطيات لاتزكى الدوافع لدى الحريديم لرفع معدل مشاركتهم.. فهم يتمتعون بمزايا لا تبرر لهم الانقلاب على ثقافتهم ورفع معدل مشاركتهم، فقي أوساطهم – على سبيل المثال وكما ذكرت دراستنا – تبلغ نسبة الفقر حوالي ١٤,٧% في مقابل ٥٤% في أوساط عرب إسرائيل، وبالتوازي.. فإن النظام السياسي الإسرائيلي يمنحهم أوراق ضغط تلبي مطالبهم.

كل هذه الملاحظات تأخذنا إلى ماورائها في مداخلة تقدير احتمال النجاح الكامل للإستراتيجية، فالإستراتيجية راهنت على نمو العمالة بمعدل يبلغ ٢,٢% سنويًّا خلال العقدين التاليين، وهو رهان لاتعززه الملاحظات السابقة، فنسبة البطالة الفعلية سوف تتجاوز نسبة البطالة المستهدفة ومعدلات المشاركة لدى عرب إسرائيل والحريديم لن ترقى إلى المستويات المرغوبة، وبإفتراض أن هذه المعدلات قد إزدادت بالفعل وارتفعت إلى مستوى يعادل المتوسط الحسابي بين المعدل السائد والمعدل المرغوب (٤٧% للحريديم، ٤٦% لعرب إسرائيل)، فإن معدل نمو العمالة على المستوى القومي سوف يعادل حوالي ١,٩%.

في إحدى تصريحاتها قالت ليفني "أن على عرب إسرائيل أن ينتقلوا إلى مناطق الدولة الفلسطينية بعد قيامها [....] وأقول لهم إن الحل القومي لقضيتهم موجود في مكان آخر" – جريدة السفير – ٢٠٠٨/١٢/١٢.

هذا المعدل الذي تتوقعه دراستنا يضع الإستراتيجية أمام عدة إشكاليات وفي مقدمتها.. أن معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى القومي ينبغي أن يرتفع إلى حوالي ٤,١% كشرط لتحقيق معدل النمو المرغوب للناتج المحلي الإجمالي، ولكن ارتفاع معدل نمو إنتاجية العمل إلى هذا الحد.. يبدو صعباً للغاية وربما إلى حد الاستحالة ولسبب منطقي تماماً وهو.. أن معدل نمو إنتاجية العمل في القطاع التكنولوجي المتقدم – وكما قدرناه في دراستنا ووفقاً لتوقعات الإستراتيجية – يعادل حوالي ٤,١%، فإذا ارتفع معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى القومي – هو الآخر – إلى ٤,١%.. فان هذا يعني أن معدل نمو إنتاجية العمل في القطاعات التقليدية سوف يماثل المعدل في القطاع التكنولوجي، وهو تماثل لاتدعيه الإستراتيجية ذاتها.. فمعدل نمو إنتاجية العمل في القطاعات التقليدية – وكما قدرناه في دراستنا ووفقاً لتوقعات الإستراتيجية – يبلغ حوالي ٣,٧%.

وإذا كان معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى القومي لايمكن أن يرتفع إلى ٤,١%، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لايمكن أن يعلو إلى المعدل المرغوب في الإستراتيجية (٦%)، وهكذا.. فإن احتمال النجاح الكامل للإستراتيجية يبدو – وبقوة – موضوعاً للشك.

هذا الشك يتأكد – أكثر فأكثر– عند الاقتراب من معدل نمو الإنتاجية الكلية والذي ترغب الإستراتيجية وتلح على الارتفاع به إلى حوالي ٢,٩%، فلقد ساقت دراستنا أسباباً تحول دون تنامي المعدل إلى هذا المستوى، ولكن إذا افترضنا أن جهداً جادًّا سوف تبذله إسرائيل للارتفاع بالمعدل.. بالإضافة إلى تعاون علمي وتكنولوجي قد يربطها – إستراتيجيًّا – بالولايات المتحدة، فإن المعدل قد يقترب من ٢% وهو افتراض له مايبرره:

أ– وفقاً للجدول (١٦)[٢]، فإن التكثيف الرأسمالي (رأس المال/العمل) يساهم بحوالي ١,٤% من مكونات معدل نمو الإنتاجية الكلية، بينما تساهم المكونات الأخرى (التعليم، الاستثمارات في أنشطة التطوير والتنمية، والبنية الأساسية) بحوالي ١,٥%.

ب–فإذا أخذنا في الاعتبار ماذكرناه قبلاً في دراستنا عن إشكالية الممر الإنسيابي الذي يعوق إنسياب التقدم التكنولوجي إلى كل خلايا المجتمع الإسرائيلي وقطاعاته، فإنه

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٧٧.

يمكن أن نفترض أن تأثير هذه المكونات[٣] سوف تنخفض إلى النصف ليعادل حوالي ٠,٧% (=١,٥%/٢)، بينما يظل التكثيف الرأسمالي محتفظاً بتأثير إسهامه.

ج- وعندئذ وبالجمع بين الإسهامين.. فإن معدل نمو الإنتاجية الكلية ينخفض إلى حوالي ٢,١% (=١,٤% + ٠,٧%).

وهكذا نخلص إلى استنتاج مؤداه.. إن أقصى معدل لنمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٢٨م) سوف يبلغ – وفي تقديرنا – حوالي ٥,٦%، بافتراض أن معدل التراكم الرأسمالي لن يتراجع عن ٥,٢% سنويًا، وعندئذ.. فإن معدل نمو متوسط الدخل الفردي سوف يبلغ حوالي ٤,١% وليس ٤,٥%.. كما قدرت الإستراتيجية، وبالتبعية.. فإن متوسط الدخل الفردي في عام ٢٠٢٨م لن يرتفع إلى حوالي ٥٣ ألف دولار وفقاً لتوقعات الإستراتيجية [٤] ولكنه قد يقترب إلى حوالي ٤٩ ألف دولار، وبالتداعي.. فقد لا تحظى إسرائيل بالمرتبة الدولية التي تطمح إليها الإستراتيجية (المرتبة الخامسة عشر بين دول العالم بمعيار متوسط الدخل الفردي)، وقد تتقهقر إلى مادون هذه المرتبة، فقد تتراجع إلى المرتبة الثامنة عشر إذا صدقت توقعات الجدول (٤) [٥] والذي تتضمن متوسطات الدخول الفردية المحتملة في عام ٢٠٢٨م في عدد من دول العالم.

التراجع المحتمل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يطول – وفي تقديرنا – القطاع التكنولوجي المتقدم.. فإسرائيل سوف تستميت في الدفاع عنه وعن معدلات نموه المرتفعة، ولكنه قد يطول القطاعات التقليدية، وعندئذ.. فإن معدل نمو هذه القطاعات سوف يتراجع بالضرورة، لتبرز – بالتبعية – عدة ظواهر سلبية ومن بينها:

أ- عدم تجاوز إشكالية الاقتصاد الثنائي الذي تعاني منه إسرائيل وكان على رأس اهتمامات الإستراتيجية، وصحيح أن الإستراتيجية – وفي تطبيقاتها الميدانية –

التعليم والاستثمارات في أنشطة التطوير والتنمية والبنية الأساسية..

إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ٢٥٩.

المرجع السابق – ص ٢٦١.

قد تخطو خطوات على طريق انفراج الإشكالية ولكنها لن تقطع كل الأشواط التي تطمح إليها.

ب- ارتفاع أسعار المساكن والتي توصف بأنها مرتفعة أصلاً، فقطاع الإسكان العقاري هو أحد القطاعات التقليدية والتي قد تعرف تراجعاً في معدل النمو وبالتالي.. تراجعاً في العرض دون مستوى الطلب، وارتفاع أسعار المساكن سوف يمتد بأثاره الاجتماعية والاقتصادية السلبية إلى الطبقة الوسطى.. على عكس ماترغب الإستراتيجية، وفي نفس الوقت.. فإن ارتفاع أسعار المساكن وايجاراتها قد يقف عائقاً – بنسبة أو بأخرى – أمام الهدف الذي أعلنت عنه الإستراتيجية [٦] ويتعلق بتقديم "إعانات للسكن" للعمال.. لتوسيع سوق العمل.

ج- اتجاه نسبة الأجور/ الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض.. بالمخالفة لما ترغب فيه الإستراتيجية في حديثها عن إعادة توزيع الدخل وفقاً لنمط أكثر عدلاً، وانخفاض النسبة تبرره الزيادة الإضافية في معامل التكثيف الرأسمالي، كما يبرره – أيضاً – التراجع المتوقع في إنتاجية العمل في القطاعات التقليدية، وبالتالي عدم تقلص فجوة الأجور بين القطاع التكنولوجي المتقدم والقطاعات التقليدية.. بالحد المقارن الذي تستهدفه الإستراتيجية.

المكون الاجتماعي للإستراتيجية تحيطه – هو الآخر – الشكوك حول احتمال نجاحه، فنسبة البطالة المحتملة تفوق النسبة المرغوبة في الإستراتيجية، وفجوة الدخول لن تتقلص إلى المستوى الذي ترغب فيه الإستراتيجية، والطبقة الوسطى قد لا تنجو من الآثار الاجتماعية السلبية كما ترغب الإستراتيجية، وفي ضوء هذه المعطيات المحتملة وإذا ما أرادت الإستراتيجية أن تواصل خططها الاجتماعية، فلا مفر من زيادة نسبة الإنفاق الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي إلى ماوراء المستويات المرغوبة.

زيادة نسبة الإنفاق الحكومي يهدد الميزانية بمزيد من العجز، ويضع السياسات الاقتصادية أمام عدة خيارات.. رفع التعريفات الضريبية أو البحث عن مزيد من المعونات الأجنبية أو

المرجع السابق – ص ١٩٤.

الاقتراض من الأسواق المالية الدولية أو إصدار أذون وسندات خزانة ويجرى تمويليها من السوق المحلي أو التمويل بالعجز بطبع بنكنوت.

وفي تقديرنا.. فإن رفع التعريفات الضريبية ليس خياراً مفضلاً للإستراتيجية تخوفاً من هجرة أفراد من الطبقة الوسطى وهجرة رؤوس أموال إلى الخارج، وفي نفس الوقت.. فإن خيار إصدار أذون سندات خزانة ويجرى تمويلها من السوق المالي المحلي لا يبدو هو الآخر خياراً مفضلاً.. لأنه قد يقود إلى خفض معدل الاستثمار المحلي في وقت تبدو فيه إسرائيل في شدة الحاجة إلى الاستثمار فضلاً عن أنه قد يأخذ السياسات المالية إلى صناديق المعاشات لتمويل أذون وسندات الخزانة وبالتبعية.. قد تلجأ إسرائيل إلى مد سن المعاش ليرتبك – أكثر فأكثر – سوق العمل، وبالتلازم.. فإن التمويل بالعجز من خلال طبع بنكنوت هو خيار تستبعده الإستراتيجية تماماً.. لأنه يقود إلى تضخم جامح.

ولايبقى أمام إسرائيل – ولتفادي احتمال الارتفاعات المتتالية في معدل التضخم والارتباك المحتمل في سوق العمل – إلا تمويل عجز الموازنة بمزيد من المعونات الأجنبية أو بمزيد من الاقتراض من السوق المالي الدولي.. وفي الحالتين تشتد حاجتها إلى الولايات المتحدة[٧]

لقد كان لنا – وفي دراستنا – تقديرنا لمعدل التضخم بحوالي ٣%، ولكن الاحتمالات القائمة والتي سبق مقاربتها وتتعلق بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي إلى حوالي ٥,٦% بدلاً من ٦% وانخفاض معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى حوالي ٢% بدلاً من ٢,٩%، تقودنا إلى استنتاج مؤداه.. أن معدل التضخم سوف يرتفع في هذه الحالة إلى حوالي ٣,٦% وهو معدل لايهدد الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن قد يدعوه إلى تهدئة سرعة دوران النقود، ولكن – في المقابل – فإن ما يهدد الاقتصاد الإسرائيلي ويهدد الإستراتيجية هو الارتفاعات في أسعار واردات إسرائيل من الطاقة والمواد الخام والسلع الاستهلاكية الأساسية، والتي افترضت الإستراتيجية – وكما جاء في دراستنا – ثباتها النسبي بفرضيات افتقدت إلى حيثيات مؤتمنة،

أوصت الإستراتيجية بأن يكون تمويل عجز الميزانية بالاقتراض من الأسواق المالية الدولية بدلاً من السوق المالي المحلي.. حتى لايؤثر ذلك سلباً على توظيف الجهاز المصرفي المحلي لودائعه في المجالات الاستثمارية: المرجع السابق – ص ٩٣.

فهذه الارتفاعات– وفي حال وقوعها – سوف تقفز بمعدل التضخم إلى قيمة قد تعادل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٥,٦%)، لتعرف إسرائيل دوره من النمو البطيء.

دورة النمو البطيء قد تتراجع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ٥,٦%، وفي الحالة الإسرائيلية فقد تكون دورة مفتوحة.. بحيث إن النمو البطيء يقود إلى مزيد من النمو البطيء، وهو احتمال يبقى قائماً خاصة إذا انخفضت.. الاستثمارات الأجنبية[٨] أو شهد الاقتصاد العالمي – هو الآخر – إحدى دورات النمو البطيء والتي قد تحدُّ من معدلات نمو القطاع التكنولوجي الإسرائيلي ومعدلات نمو صادراته.

وتبقى هناك أيضاً مساحة حساسة في الاقتصاد الإسرائيلي وتعترض طريق النجاح الكامل للإستراتيجية وتتعلق – هي الأخرى – بالتضخم، فالاقتصاد الإسرائيلي يبدو ضعيف المناعة أمام التضخم الجامح، فنقطة الانقلاب في الإستراتيجية التي تتراجع معها احتمالات نجاح الإستراتيجية تكمن في ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي ٦%، ففي هذه الحالة سوف يتجاوز معدل التضخم.. معدل نمو كمية وسائل الدفع وهي حالة تبدو فيها الأجواء مهيأة لخروج رؤوس الأموال من إسرائيل، وتبدو فيها إسرائيل مضطرة إلى صياغة إستراتيجية جديدة.. إستراتيجية لاتعطي اهتماماً إلا للقطاع التكنولوجي المتقدم والشرائح الاجتماعية ذات الصلة به.. إنتاجاً واستهلاكاً، وتدير ظهرها للاعتبارات الاجتماعية والتي تتعلق بعدالة توزيع الدخل وتنمية القدرات البشرية لمجموع السكان وبناء مجتمع الرفاهية.... إلخ، وتستبقها كقضايا مؤجلة، وهذه الإستراتيجية الجديدة – هي الأخرى – سوف تكون مشروطة بعلاقة إستراتيجية مع الولايات المتحدة، فهذه العلاقة – وكما سبق القول – هي ضمانة لنمو القطاع التكنولوجي المتقدم في إسرائيل ونمو معدلات صادراته.

إذا انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٦% واحتفظ معدل نمو الرصيد الرأسمالي بمستواه (٥,٢%)، فإن نسبة الاستثمارات الأجنبية / إجمالي الاستثمارات سوف تعادل – في التقدير – حوالي ٢١% في عام ٢٠٢٨م، ولكن إذا قامت الخزانة الإسرائيلية بتمويل عجز الموازنة وارتفاعاته المحتملة من السوق المالي المحلي، فإن النسبة سوف ترتفع – وفي التقدير – إلى حوالي ٣٩% في نفس العام.

بافتراض نجاح الإستراتيجية عند حدودها القصوى أو نجاحها عند حدودها الدنيا، فإن هذا النجاح – بافتراض تحققه – قد يساعد إسرائيل بشكل أو بآخر.. على إدارة علاقات "صراع الاستحقاق الإقليمي" مع تركيا وإيران، ولايعني ذلك أنها سوف تخوض حرباً مع أي منهما.. فالحرب ليست أولوية تتصدر قائمة الأولويات في الإستراتيجية، بل – على نحو مخالف – فإن الإستراتيجية تفترض أن الوصول إلى ترتيبات سلام في المنطقة سوف يعزز من فرص نجاح الإستراتيجية[٩]، ولايعني ذلك – بداهة – أن الحرب ليست خياراً إسرائيليًّا ضمن بدائل الخيارات، ولكنه خيار تسبقه قاعدة اعتمدتها الإستراتيجية وتتصل بمفهوم الدفاع الديناميكي وهي قاعدة "امتياز الردع"، ففوق سطور الإستراتيجية جاءت العبارة التالية "ينبغي على إسرائيل أن تحافظ على الفجوة النوعية التي تفصلها عن جيرانها"، [١٠] وهذه القاعدة تسوق إلى تساؤل حول نوعية التطور العسكري الذي تستهدفه إسرائيل، خاصة – وكما برهنت دراستنا – أن الإنفاق العسكري الإسرائيلي يزداد بحوالي ٦% سنويًّا وليس بحوالي ١,٥%.. كما أعلنت الإستراتيجية.

مرة أخرى – وفي تقديرنا – ليس هناك مجال لحديث عاجل عن حرب بين إسرائيل وتركيا أو إسرائيل وإيران، فإسرائيل سوف تحاول استثمار النجاح المطلق أو النسبي لإستراتيجيتها للوصول إلى صيغة تفاهم مع تركيا وبمقتضاها تعترف الأخيرة بالحد الأقصى لاستحقاقات القوة الإسرائيلية أو على الأقل بالحد الوسيط للاستحقاقات.. مابين الحد الأقصى والحد الأدنى.

والأمر ذاته سوف ينطبق على إيران، فإسرائيل – وفي تقديرنا – سوف تسعى وفي علاقتها مع إيران إلى:

أشارت الإستراتيجية إلى هذه الفرضية أكثر من مرة وعلى سبيل لمثال: إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م – مرجع سبق ذكره – ص ١٧، ص ٣٣.

المرجع السابق – ص ١٣٦.

أ- التفوق على إيران وفقاً لقاعدة "امتياز الردع"، وبالتالي.. الاستماتة في حرمان إيران من كل – أو بعض – أوراق الردع التي تملكها ضد إسرائيل، وفي هذه الحالة.. فإن عملية عسكرية ضد حزب الله قد تكون محتملة.

ب- الحيلولة دون أي تحالف إستراتيجي يجمعها (إيران) بتركيا.

ج- وتباعاً.. الوصول مع إيران إلى مذكرة تفاهم يتبادلان فيها معاً الاعتراف المتبادل.. اعتراف إسرائيل باستحقاقات القوة الإيرانية عند حدود دنيا أو قريبة منها، واعتراف إيران باستحقاقات القوة الإسرائيلية عند حدود قصوى أو قريبة منها.

استحقاقات القوة التي قد تطالب بها إسرائيل بافتراض النجاح المطلق أو النسبي للإستراتيجية تمثل تحديات لمصر والعالم العربي وهي تحديات ينبغي أن تمنحنا حافزاً للفعل، وتدفع بنا – مصريًّا وعربيًّا – في اتجاه الإعداد لمشروع يتفاعل مع القرن الحادي والعشرين ويستلهم مستجداته، والسطور – يقيناً – لا تتسع في دراستنا.. لتقديم مقترحات مفصلة حول مخطوط المشروع ولكنني أتصور أن هناك ضلعي إرتكاز لهذا المشروع:

١- امتلاك المعرفة كمورد اقتصادي لا ينضب.. فهو المورد الذي أمتلكته- بنسبة أو بأخرى – كل الدول التي صعدت درج القوة في عالم يطل بنوافذ مفتوحة على العولمة، وكما استطاع غيرنا.. فنحن نستطيع، ففي لحظات تاريخية في حياة الأمم والشعوب تشتد الحاجة إلى الإبداع، وباليقين.. فلن تعوزنا القدرة على الإبداع، ففترات التألق المصري عبر التاريخ عرفت تفاعلاً بين عبقرية المكان (والتي أبدع الدكتور/ جمال حمدان في تشخيصها وتحليلها) من ناحية، وبين ما أصفه بـ "عبقرية الزمان" وأقصد بها.. تفاعل مصر مع روح عصرها ومستجداتها من ناحية أخرى.

٢- الاهتمام بـ "النخبة الشابة" في مصر والعالم العربي وإعدادها كنخبة جديدة لعقود زمنية قادمة، فالمشروع والمستقبل في حاجة إلى أفكار جديدة ورؤى مبدعة وحاجتهما إليه تسبقا حاجتهما إلى الموارد والإمكانيات.. والنخبة الحية هي القادرة على تخليق الأفكار والرؤى، وفي هذه الحالة.. فهي المعامل الأساسي للموارد والإمكانيات، وبالتصوير التمثيلي.. فلو افترضنا أن الموارد والإمكانيات المتاحة

لمجتمع تعادل الرقم (٣) وأن المجتمع يحظى بنخبة قوية تعادل في قوتها الرقم (٢)، فإن الموارد والإمكانيات المتاحة لهذا المجتمع تقفز تفعيلاً إلى الرقم (٩) [٩ = (٣)^{٢}]، وعلى العكس.. فإذا كان هذا المجتمع لايحظى إلا بنخبة ضعيفة لا تعادل في قوتها إلا الرقم (٠,٥)، فإن الموارد والإمكانيات المتاحة لهذا المجتمع تتراجع تفعيلاً إلى الرقم (١,٧) [١,٧ = (٣)^{٠,٥}]، وكل ذلك في ضوء ملاحظة يتراءى لي أنه لا يمكن تجاهلها، ملاحظة مؤداها.. إنه بافتراض النجاح المطلق أو النسبي لإستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، فإن الإستراتيجية سوف تكون قادرة – بصورة أو بأخرى – على تشكيل نخبة إسرائيل شابه أعمق رؤية وأكثر ذكاءً في السنوات القادمة، والضرورة تقتضي – عندئذ وبالتوازي– الاهتمام بالنخبة الشابه في مصر والعالم العربي لكي تؤدي دورها الفاعل في السنوات القادمة.

وفي الخاتمة.. ومن أفق الدراسة ومتابعة لها.. فإنني أقترح ثلاث دراسات لاحقة وبعناوين رئيسية:

أ– دراسة حول كيفية إعداد وتفعيل نخبة شابة وجديدة في مصر والعالم العربي ترتقي إلى مستوى التفاعل – وفي السنوات القادمة – مع روح العصر وتحدياته ومستجداته.

ب–دراسة تتعلق بمخطوط المشروع المصري في القرن الحادي والعشرين في إطار التعامل مع التحديات الإسرائيلية والمستجدات الإقليمية والدولية، وفي إطار دور الدولة.. كعقل منظم.

ج–دراسة تتصل بطبيعة العلاقات الإستراتيجية المستقبلية بين إسرائيل والولايات المتحدة في المجالات المتعددة (الاقتصادية والسياسية والعسكرية... إلخ).

مدخل تحليلي

إسرائيل كيان سياسي قلق، لذلك هي تحتاج دائماً إلى تحسس موضع الأقدام، والتفكير في المستقبل وفق آليات التخطيط المتعارف عليها علميًّا ومنهجيًّا، لأجل البحث عن حلول للتحديات العديدة التي تحيط بها من كل اتجاه، وهي كذلك تعاني أزمات حادة وعنيفة، لعل أهمها على الإطلاق، تلك المرتبطة بأزمة الشرعية والتي قادتها إلى صراعات تاريخية عميقة ضد العديد من الدول العربية والإسلامية، ووصمت علاقاتها الدولية بالتوتر والحذر وانسداد في الأفق، ومن أزماتها المستعصية كذلك انطواؤها على تنوع عرقي ودِيني يعمق من الاختلاف والهوة بين جزئياتها، وبينما يتطلب النوع الأول تقديم نموذج للعالم عن كيان حضاري ومتطور في علاقاته الدولية، فإن إدارة كل هذا التنوع الداخلي تتطلب كذلك خططاً للتنمية وبرامج للعدالة الاجتماعية والرفاهية الفائقة الجودة، وقدراً لا بأس به من التمثيل البيروقراطي المتكافئ في الأجهزة والدوائر المختلفة، وفي الحالتين لا يفي بالغرض المطلوب سوى العديد من الدراسات والبحوث التي تعدها النخبة وفق رؤى وتصورات واستشرافات تحاول تشخيص الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي انطلاقاً من خبرات الماضي، ولأجل تأمين مستقبل أفضل في ظل التنافسات الدولية المحمومة على شتى الصعد(٢٧).

---

(٢٧) التفكير في المستقبل، اتجاه مستقر في الأدبيات السياسية منذ نشأة جميعة المستقبل العالمي (The World Future Society) في العام ١٩٦٦، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي البادئة في هذا المجال ثم تبعتها فرنسا وبعض الدول الأوروبية والآسيوية ثم إسرائيل: بحيث قام هذا العلم على مرتكزات ثلاثة: **١) التخمين Conjecture:** وهو التأمل المنظم تنظيماً عقلياً يتبنى الباحث بموجبه اتجاهاً معيناً، **٢) التنبؤ Forecasting:** وهو اتجاه تحليلي يأخذ بعين الإعتبار الإحتمالات المختلفة في استشراف المستقبل، **٣) النبؤة Predication:** وهي مجموعة العمليات العقلية التي تشخص حادثة معينة لأجل التوصل إلى نتائج محددة، أنظر في ذلك: ناهد صالح: المنهج في البحوث المستقبلية، عالم الفكر، مجلد ١٤، عدد يناير– مارس ١٩٨٤م، الكويت ١٩٨٤م، ص ١٩٧، وكذلك: محمود زايد: علم المستقبل في وقتنا الحاضر، الفكر العربي، عدد ١٠، مارس– أبريل ١٩٧٩، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٦.

من هذا الخضم العنيف تصوغ مدارس التفكير الإسرائيلية آراؤها وتتنوع المحاولات العلمية التي تذهب إلى أن التخطيط عنصر جوهري من عناصر القوة في عالم تسوده موجة كاسحة من المراجعات الإستراتيجية، وسقوط نظريات ومذاهب ونظم حكمت المنطقة عرفاً وقانوناً لأكثر من خمسين عاماً خلت، عالم يحتاج إلى شرعيات جديدة في قوانينه وسلطاته الحاكمة، ومن ثم لا تجد النخبة الإسرائيلية مفرًّا من ضرورة تغيير آليات الصراع ضد الدول المحيطة، فلم تعد القوة الغاشمة وحدها كافية لردع الخصوم وإنما صعدت إلى الواجهة القوة الناعمة والتي قوامها قوة الاقتصاد، وقوة العقيدة والأيديولوجيا، وقوة الفكر العلمي والتكنولوجي، قوة النموذج والمثال[٢٨]، من هذه الرؤية الجديدة تنطلق خطة إسرائيل ٢٠٢٨مم[٢٩]، ولأول مرة في الدراسات الإسرائيلية تدعو النخبة صناع القرار إلى ضرورة هجر الهواجس الأمنية العتيقة والإقلاع عن فكرة أن إسرائيل كيان مهدد باستمرار، وأن اليهود إذا ظلوا أسيري هذا الاعتقاد لا يمكنهم أبداً التقدم خطوة للأمام، ظهر فريق لا بأس به إذاً يدعو إلى الحوار والتعايش

---

(٢٨) "**القوة الناعمة**" مصطلح صاغه بعناية السياسي الأمريكي جوزيف ناي "Joseph Nye" الذي كان يشغل عمادة معهد كيندي لشئون الحكم التابع لجامعة هارفارد، كما تولى فيما بعد منصب مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن العالمي، ورئيساً للمجلس القومي للإستخبارات في حقبة الرئيس كلنتون، وعن نظريته أنظر:

Joseph S. Nye: **U.S. Power and Strategy After Iraq**, Foreign Affairs (1 July 2003).

وراجع أيضاً: رفيق عبد السلام: **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، أوراق الجزيرة رقم (٦) (الدوحة ٢٠٠٨، مركز الجزيرة للدراسات).

(٢٩) لمراجعة أصل الخطة الإستراتيجية التي نحن بصدد تحليل ما تضمنته أنظر:

David Brodet and Others: Israel 2028م **Vision and Strategy for Economy and Society in a Global World**", Presented by a Public Committee Chaired by Eli Hurvitz, Initiated and Supported by the US-Israel Science and Technology Commission and Foundation, March 2008.

وأنظر بعض الترجمات المحدودة لهذا المشروع في:

سليم سلامة: **إسرائيل ٢٠٢٨م، رؤيا وإستراتيجيا اقتصادية- اجتماعية في عالم عولمي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، (رام الله ٢٠٠٩، مؤسسة الأيام).

والتفاوض وتعظيم قيم السلام، وإحلال التنمية والتقدم محل الصراع والحروب[٣٠]، ومن ثم تموج هذه الخطة بالعديد من المقترحات الجديدة التي تشكل في مجموعها تحدياً حضاريًّا حقيقيًّا للعرب والمسلمين؛ لذلك جاءت أهمية تناولها بالتحليل العلمي المعمق من قبل فريق البحث الذين تولدت لديهم قناعة مفادها أن ما يقومون به إنما هو واجب قومي ومهني وأخلاقي، وتتعاظم مثل هذه القيمة وتترسخ تلك القناعة في ظل ولادة هذا المشروع العلمي العربي المضاد والذي يمثل استجابة للتحدي الكبير، والعالم العربي على أعتاب تغيرات جذرية عميقة بعد اندلاع ثوراته التحررية من كل اتجاه منذ بداية العام ٢٠١١م[٣١]، إذ ليس بوسع قيادة المجتمعات العربية – والعبور بها إلى المستقبل– سوى البحث العلمي القائم على التفكير الإستراتيجي العميق، وآليات تطبيق مخرجات الفكر والبحث معاً.

على أية حال فإن التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي وفق مشروع ٢٠٢٨م. يسير في الاتجاهات التالية:

---

(٣٠) عن ولع الإسرائيليين بالتخطيط والدراسات المستقبلية، أنظر:

بوبرت لوريون، وارون يفتحيئل: **سيناريوهات بعيدة المدى لإسرائيل**، تل أبيب ١٩٩٣م.

آريين شاحار: **مذاهب في التخطيط القطري**، عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل، تل أبيب ١٩٩٣م.

آريين شارون: **التخطيط الطبيعي لإسرائيل** [د.م.] المطبعة الحكومية، ١٩٥٢م.

(٣١) عن ثورات العرب وربيعهم الفائت الدائم، أنظر:

فتحي العفيفي: **الحرب على الفوضى الخلاقة، النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة**، (دراسة في صناعة المستقبل). دراسة منشورة في مجلة المستقبل العربي: العدد ٣٩٠ آب/ أغسطس ٢٠١١م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١١م) ص ١٥١.

مسارات التفكير في منظومة التخطيط الإستراتيجي

تعاني منظومة القيم الحاكمة للتخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي من عدة اتجاهات/ أبعاد تشكل في حقيقتها مسارات للتفكير في سبيل التطبيق الأمثل لعناصرها المختلفة[٣٢]، ومن ثم تحتاج هذه القنوات/ المعضلات إلى ابتكار حلول غير تقليدية حتى يمكن تجاوزها والتغلب على تداعياتها، والتي يمكن إجمالها في المحاور التالية:

أولاً: البعد الإبيستمولوجي

هو ذلك الوعي الجمعي المرتبط بالخيال السياسي الانطباعي والمعرفي عن كل مكونات الكيان السياسي ومشتملاته في المجالات المختلفة، وصلة ذلك بحجم الثقة والقناعة به، وبما يرسخه هو ذاته عن نفسه في الذهنيات الأخرى، ويرتبط بذلك مدى إسهامه في التاريخ الإنساني سلباً وإيجاباً، تعاونيًّا كان أم صراعيًّا، السمعة السياسية – إذاً – هي المحك الذي يمكن على إثرها قياس مدى إنتاجية الدولة وأدائها في مجمل الإنتاج العالمي، والتي على إثرها تتحدد المسارات المختلفة للاتفاقيات والمعاهدات والأطر المشتركة على الصعيدين

---

(٣٢) ينتمي التخطيط الإستراتيجي بالأساس إلى العلم العسكري البازغ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وسرعان ما توسعت فيه الأدبيات السياسية ليشمل الإستفادة منه في صناعة مستقبل الأمم والشعوب بعد ما حقق نجاحات لافتة في مجاله، وكانت التحركات الإستراتيجية والعملياتية في الفكر الغربي والشرقي تضم تسعة مبادئ أساسية هي ذاتها مبادئ الحرب وتشمل: الحشد (Mass)، وتحديد الهدف (Objective)، والعمليات الهجومية (Offensive)، والمفاجأة (Surprise)، والاقتصاد في القوة (Economy of Force)، والمناورة (Maneuver)، ووحدة القيادة (Unity of command)، والأمن (Security)، وبساطة الخطة (simplicity)، أما عن الدراسات الإستراتيجية (Strategic Studies) فقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٥٨م عندما تأسس في لندن (معهد الدراسات الإستراتيجية) على يد المفكر "ألاستيربوخان" المدير الأول للمعهد، والذي عرف الدراسات الإستراتيجية بأنها "التحليلات المعمقة والأكاديمية للقوة العسكرية النظامية وغير النظامية، المباشرة وغير المباشرة ودورها في العلاقات الدولية، والمقدمات والنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف صيانة مستقبل الأمن الاجتماعي"، للمزيد من التفاصيل أنظر:

غاستون بوطول: **السلم المسلح**: تعريب أكرم ديري، ومحمد رائف المعري، (بيروت/ ١٩٧١م، المكتبة العصرية)، ص ١٢.

الإقليمي والدولي، وعلى مر عقود طويلة نجحت إسرائيل في تخليق إنطباع عام بأنها دولة تعاني في محيط عربي رافض لتواجدها، ويتحين الفرصة التاريخية لاقتلاعها من جذورها، مستدعية الاضطهاد النازي لليهود (الهوليكوست) وسابقة المحرقة للتأكيد على إمكانية تعرضها للإبادة مجدداً إذا ما تهاون المجتمع الدولي مع حقيقة أنه كيان مضطهد، وفي إطار نجاح اللوبي اليهودي في داخل الولايات المتحدة في تسخير الميديا على إختلافها، والسياسيين على تنوعهم وتجنيدهم في خدمة القضايا والتشريعات الخاصة بإسرائيل(٣٣)، والضغط بقوة نحو حمل المجتمعات الغربية الأخرى على تبني الشفقة على الكيان الصراعي الراغب في العيش بسلام، وتصدير انطباع خاطئ بأن الفلسطينيين والعرب ما هم إلا مجموعات من الجهاديين الإسلاميين الذين لا يرغبون في الاعتراف بالآخر وحقه في الوجود، فإن الدول العربية سرعان ما تشتت شملها، وانفض إجماعها، وانقسمت وحدتها منذ اتفاق مصر على نحو منفرد عام ١٩٧٩م، ثم واي ريفر، وأوسلو في مطلع التسعينيات، ووادي عربة، وغيرها، فلم يعد ثمة صراعاً عربيًّا- إسرائيليًّا، وإنما صار الأمر "نزاعاً سوريًّا وإسرائيليًّا"، و"فلسطينيًّا- إسرائيليًّا"، و"حزب الله- إسرائيل" والمشهد الانطباعي على هذا النحو بقدر ما نجح في جانب إدانة الطرف العربي على الصعيد الرسمي الدولي إلا أنه قد خلق لإسرائيل مشاكل عديدة لتواجه بمقتضاها اشتباكات متعددة، كما أن الانقسام الفلسطيني ليس إيجابيًّا كما تصورت النخبة الإسرائيلية فقد ثبت فشل مواجهة كيانات فلسطينية متعددة على صعيد وضع الخطط والإستراتيجيات(٣٤)، فالداخل الإسرائيلي غير مؤمن بالمطلق، كما أن

---

(٣٣) نصار عليمة: **سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة**، (بيروت ١٩٨١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨١م)، ص ٢٣٨.

تحليل إستراتيجية إسرائيل حتى عام ٢٠٢٨م١٠٤-

(٣٤) واجهت إسرائيل متاعب عدة مع حركة حماس الفلسطينية منذ اختطاف الجندي جلعاد شاليط في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦م حتى اضطرت إلى الإفراج عن عدد يزيد على ١١٠٠ محتجز فلسطيني بتاريخ ١٨/ ١٠ في عام ٢٠١١م مقابل الإفراج عن هذا الأسير، فضلاً عن المتاعب المرتبطة بالإنفاق والمعابر وغيرها، انظر:

يورام شفايتسر: **إسرائيل أسيرة في أيدي خاطفي جنودها...؟ في: شلوموبيروم وعنات كورتس: التقييم الإستراتيجي لإسرائيل لسنة ٢٠١٠**، مركز بحوث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) (يوليو ٢٠١٠م) ترجمة

الخارج له مشاكله التي تستعصي على الحل، من شأن معرفة قلقه على هذا النحو أن ترتب لفقدان ثقة مفرط بالمستقبل، "فعندما تصاب السياسة بالزكام يبدأ الاقتصاد في السعال".

ثانياً: البعد السوسيولوجي

هو البعد الذي يطلق عليه كذلك الجانب الاثنولوجي، الناجم عن ظاهرة القومنة وصناعة الهويات (التفكيك بالإثنية) حيث أن المجتمع الإسرائيلي تلخص ظاهرة "هجرات يهود الشتات" بمعنى أن هذا الخليط، كما أنه يضم نخباً من العلماء والمفكرين، فإنه كذلك يستوعب فئات عديدة من كل اليهود المهمشين في العالم والذين تشتتت بهم الأسباب والهجرات من مكان إلى مكان؛ لذلك فهم فضلاً عن أنهم نتاج معاناة المجتمعات المختلفة فإنهم يحملون عقداً نفسية وترسبات مرضية تجاه كل جنسيات العالم، وتعدد عرقياتهم على هذا النحو يرسخ لعادات وتقاليد وقيم متناحرة ومتعأرضة ومتضاربة، وغير صحيح أبداً اختزال سوسيولوجيا المجتمع الإسرائيلي في اليهود الشرقيين، واليهود الغربيين، أو السفارديم والإشكناز، ولا يجدي كذلك الارتكان إلى التقسيمات الطوائفية على أساس ديني أو مذهبي من قبيل الصهيونية المسيحية، أو الصهيونية المحافظة أو الإصلاحية، أو القبالاة، أو التقسيمات السياسية ما بين "حزب العمل" أو "حزب الليكود"، أو "حزب كاديما" أو دعاة السلام، أو رافضي الصهيونية، أو اليهود المتشددين[٣٥]. كل هذه التنوعات إنما تعكس في حقيقتها خللاً سوسيولوجيًّا جوهريًّا، وصدعاً وتشققات غائرة وعنيفة في الجسد الواحد، ومن شأن ذلك أن كل فئة أو طائفة من هذا التعدد السلبي لها مطالبها الخاصة (الدينية- الاجتماعية- السياسية- الاقتصادية) التي تختلف عن غيرها، ومتأهبة طول الوقت للقيام بـ "ثورات التطلعات المتزايدة" من المطالبة بتشريعات، وخدمات، وحقوق مدنية، وهي نزاعات من شأنها: ضرب استقرار المجتمع، وتهديد وحدته، وتشكيل بيئة طاردة للاقتصاديات الوافدة، فضلاً عن تشكيلها لعوامل ضغط ضد

مدحت الغرباوي، في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٩١، نوفمبر ٢٠١٠م (القاهرة ٢٠١٠م: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص ٣٨.

(٣٥) عن سوسيولوجيا المجتمع الإسرائيلي، أنظر: عبد الوهاب المسيري: **اليهودية والصهيونية وإسرائيل**، (بيروت ١٩٧٥م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص ١٥٢.

الحكومات المتعاقبة لتبني قضايا سياسية وإشكاليات تؤثر سلباً على العلاقات الإقليمية والدولية للدولة في المجمل، كيف –إذا–ً تدير السلطة الرسمية في إسرائيل ملف التنوع السوسيولوجي (الإثنولوجي) وتؤمن لخطط التفكير الإستراتيجي مروراً آمناً وتطبيقاً ممنهجاً بعيداً عن كل هذه التعقيدات، فإذا أضفنا إلى ذلك الطبقية المتشكلة حول قطاعات العولمة" يتأكد لنا أن هذا المسار ليس من المناطق الجامحة في منظومة التخطيط الإستراتيجي فحسب، وإنما هو منها بمثابة القلب والجوهر، تحتاج إسرائيل –إذاً– إلى قوننة القوميات والطائفية بداخلها، والارتكان إلى مفهوم الأكثرية اليهودية، هو في الحقيقة علمنة لمفهوم الملة أي نسق طارد وليس جاذب للتنوع اليهودي، الطائفية تضع حدود الديانات فهي منغلقة وليست منفتحة، وهي تؤسس للاغتراب عن المجال العام للأكثرية والأقلية في آنٍ معاً.

ثالثاً: البعد الأيديولوجي

إسرائيل كيان سياسي مزخوم بالأيديولوجيا حتى الثمالة، كيان بنى شرعيته على الديانة اليهودية ووصف أتباعه بـ "اليهود"، والعلاقة بين الرب والحرب لديهم علاقة وثيقة، فهو الذي يحدد الأعداء، ويأذن بالحرب أو يمنعها، وهو الذي يقود إلى النصر، أو يودي بشعبه إلى الهزيمة، بل هو "المحارب": وهو "رب الجنود" ومن ثم يمكن تصور قوة الدفع العدائية لليهود على هذا النحو من الامتثال للمشيئة السماوية، ومدى الاستعداد للبذل والتضحية والفداء في سبيل ذلك(٣٦)، وبعيداً عن الجدل المطول عما ورد في العهد القديم، والعهد الجديد أو التلمود، والتوراة، ومبادئ "الهالاخاه"، وحرب العصابات، والهاجناه، فإن قادة إسرائيل على اختلافهم قد اتفقوا على أهمية الدين بوصفه الأيديولوجية الوحيدة القادرة على جلب الهجرات اليهودية من الأماكن المختلفة في العالم، فضلاً عن أهمية ذلك تاريخيًّا في كسب التأييد السياسي الدولي والمعنوي والمادي، وقد برز من هؤلاء على نحو خاص "ديفيد بن غوريون" حيث قال: "الدين وسيلة مواصلات فقط، ولذلك يجب أن نبقى فيها بعض الوقت"(٣٧)، ولم تكن فكرة المجال

---

(٣٦) عبد الفتاح ماضي: **الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية** (القاهرة ١٩٩٩م، مكتبة مدبولي).

(٣٧) نفسه، ص ١٢٧.

غائبة عن هؤلاء المنظرين الأوائل فاستدعى خيالهم السياسي ما حدده إله العبرانيين "يهوه" من الوعد بتمكين بني إسرائيل في فلسطين وما حولها، قبل أن يظهر الإسرائيليون على الساحة متمثلاً في قول الرب لإبراهيم ".... لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات القينيين والقنزينيين والقدمونيين والحيثيين والفرزيين والرفائيين والأموريين والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين" (تكوين ١٥/ ١٨- ٢١) [٣٨].

ومن هذه الرطانات الكلامية الديماجوجية صنع اليهود البروباجندا الدعائية وتأثيرهم على المجتمع الدولي حتى أوصلتهم مثل هذه الأيديولوجيا إلى وعد بلفور ١٩١٧م: "إن حكومة جلالة الملكة لتنظر بعين الإرتياح إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين"[٣٩] والذي لم يخلوا بدوره من الدلالة الدينية أيضاً.

كانت هذه الدعوة شبيهة بصيحة البابا عشية انطلاق الحملات الصليبية من الغرب المسيحي على الشرق الإسلامي، حيث سرعان ما توافدت الهجرات اليهودية بأعداد غفيرة تلبية للمطلب الديني لدى التوراتيون، وبحثاً عن بطولات جديدة لدى المغامرين اليهود، وطلباً للتملك والثراء لدى الفقراء والحقراء، وفي أعقاب إعلان قيام الدولة في ١٥ مايو ١٩٤٨م ثار جدل موسع وخلاف حول طبيعة الأيديولوجيا الحاكمة (الدين أم السياسة) إلا أن الجميع قد ردخ في الأخير لاعتبار أن أوامر الدولة فريضة دينية مقدسة، كما صارت شعارات الدولة تستمد من طقوس الديانة اليهودية، وغدت أعياد الدولة الرسمية أعياداً دينية مقدسة. لقد تم تجييش

---

(٣٨) محمد جلاء إدريس: **فلسفة الحرب في الفكر الديني الإسرائيلي**، (القاهرة ٢٠٠١م، مركز الدراسات الشرقية) سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد ١٨، ص ٢٣.

(٣٩) نسبة إلى جيمس آرثر بلفور (١٨٤٨- ١٩٣٠م) الصهيوني المسيحي، صاحب التصريح أو الوعد الشهير المنسوب إليه، الذي أصدرته الحكومة البريطانية ١٩١٧م، تلقى بلفور تعليماً دينيًّا في طفولته وتشبع بتعاليم العهد القديم، ويعود إهتمامه بالمؤسسة اليهودية إلى الفترة ما بين (١٩٠٢- ١٩٠٥م) حينما كان رئيساً للوزراء، وهي الفترة التي أجرى فيها الزعيم الصهيوني "تيودورهرتسل" مفاوضات معه بشأن وضع اليهود، تأثر بلفور بالسياسي والعالم اليهودي الصهيوني "حاييم فايتسمان"، وقع في الثاني من نوفمبر ١٩١٧م على "تصريح بلفور" عندما كان يشغل منصب وزير خارجية بريطانيا، ومن فرط حماسه للمشروع الصهيوني ألقى خطاباً في مراسم افتتاح الجامعة العبرية بالقدس عام ١٩٢٥م، انظر: حجيت جور: **عسكرة التعليم في إسرائيل**، ترجمة وتعليق: يحيى محمد عبد الله إسماعيل، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد ٣٤ (القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م)، ص ٩٨.

الجماعات المختلفة المشارب والاتجاهات وراء هدف ديني وحيد هو: التمكين لبني إسرائيل في أرض الميعاد المزعومة[٤٠]، ثم إحداث التأثير والتوسع في المحيط الإقليمي والتدخل السافر في شئون المنطقة لحماية الأيديولوجيا النوعية لهذا الكيان، ومن شأن هذا البعد الأيديولوجي خلق كيان صراعي ينحاز بالمطلق لذاته ويقاوم الأيديولوجيات المناوئة له طول الوقت.

رابعاً: البعد السيكولوجي

إسرائيل كيان يهودي في محيط عدائي، وغالبية سكانها من المهاجرين، والشعور بالإغتراب يستقر في نفسية ووجدان كل يهودي إسرائيلي، والعزلة المتحققة في مستوطنات الداخل وجيتوهات الخارج وهي السمة السائدة والمقلقة في آن معاً ومن شأن بنية سيكولوجية على هذا النحو أن تكون مسكونة بالعنف حاملة للإرهاب والعدوان، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مشغولة طول الوقت بمحاولات دمج المهاجرين الكثر المتدفقين إليها من دول شتى، والناطقين بلغات مختلفة سعياً إلى صهرهم في بوتقة الأمة الواحدة، وكان من توجهاتها في هذا المجال تفضيل أنماط العمل التشاركي مثل القطاع الهستدروتي والزراعي، وقد انتقل هذا الإحساس بالتوحد مع الذات إلى أنماط من الانعزالية النوعية تمثل في التنوع الديني (جماعات، وفرق، ومذاهب) والسياسي (أحزاب– وأقليات– ومهمشين) حيث انزوت كل طائفة إلى حيث تقاليدها وطقوسها يتملكها الخوف والفزع من الأغيار المحيطين حتى وإن كانوا من بني جلدتهم[٤١]، فضلاً عن فقدان الثقة المفرط على صعيد الممارسات السياسية الخارجية والخروج عن كل الأعراف والتقاليد والمعاهدات والاتفاقات الدولية، الأمر الذي لا يرتب لأي مصالح مشتركة

---

(٤٠) رشاد عبد الله الشامي: **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**. (سلسلة عالم المعرفة، يونيو ١٩٩٤م، الكويت ١٩٩٤م)، ص ٩٨.

(٤١) عبد الحليم عويس: **الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات**، ط١، مركز الإعلام العربي، (سلسلة كتاب القدس ١٧) (القاهرة، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣)، ص ٤١

رشاد الشامي: **الشخصية اليهودية الإسرائيلية، والروح العدوانية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٠٢، (الكويت ١٩٨٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، ص ١٨٤.

مع دول الجوار ولا يؤسس لتحالفات نوعية سوى مع الولايات المتحدة التي تستشعر دائماً أن إسرائيل قد أصبحت عبئاً إستراتيجيًّا لما تشكله من أعباء مالية ضخمة لدعم اقتصادها، فضلاً عن الجرم البالغ وضرب مصداقيتها في الصميم وهي ترعى دولة مارقة وجامحة خارج سياق المنظومة الدولية، فتكون المحصلة النهائية الإحساس بالعجز والهزيمة النفسية (السيكولوجية) التي من شأنها التأثير المباشر على قطاعات مختلفة من الاقتصاديات الوطنية في كلا البلدين ولا ريب[٤٢].

خامساً: البعد البيولوجي

ثمة إخفاق مروع في إدارة التنوع الداخلي الإسرائيلي فالتركيبة السكانية تتكون من ثلاث مجموعات رئيسية هي: (أ) الأكثرية، (ب) العرب، (جـ) الحريديم، وبينها جميعاً اختلافات بارزة في مميزاتها الديموجرافية والاقتصادية، حيث تتميز مجموعتا العرب والحريديم بالنسبة والزيادة السكانية العالية في مقابل المشاركة المتدنية في قوة العمل، والمستوى المتدني في الإنتاجية، ومستوى التحصيل العلمي، يضاف إلى ذلك عدم تحقق العدالة الاجتماعية، حيث يقع العبء الضريبي الأكبر على العرب والحريديم من أجل تمويل النفقات العامة، فضلاً عن عدم المساواة في عبء الخدمة العسكرية، الانهيار الاجتماعي وارد جدًّا في ظل مثل هذا التآكل الزاحف على ما تزيد نسبته عن ٤٠٪ من التشكيلة الديموجرافية في إسرائيل[٤٣]، الجسد الإسرائيلي على هذا النحو معتل بيولوجيًّا ومختل في الرأس منه، حيث لا تزال الحكومات المتعاقبة عاجزة عن إحداث التوازن النسبي المطلوب بإلحاح، وعن الحد من الموجات المتتالية في ارتفاع تكاليف المعيشة، وعن خفض نسب البطالة، عن طريق تنمية الموارد البشرية، والتقليص المتدرج لنسب العمال الأجانب، وعن إلغاء التمييز وكسر طوق النزعة الانعزالية للطبقة المترفة باهظة الثراء في هذا الكيان، وعن توسيع التأهيل المهني، ومد

---

(٤٢) جوناثان جيريمي جولدبرج: **القوة اليهودية داخل المؤسسة اليهودية الأمريكية**، ترجمة السيد عمر، (القاهرة ١٩٨٦: الهيئة العامة للإستعلامات)، ص ٤٣٨.

(٤٣) نبيل السهلي: **اتجاهات في التنمية البشرية في إسرائيل**، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧م، ص ١٦، ١٧.

الخدمات اللوجستية بين الأطراف ومناطق التشغيل المركزية[٤٤]، لقد فشلت السياسات الإسرائيلية في التعامل الأمثل مع الإختلاف الثقافي والحضاري، ومع الاحتياجات الخاصة للأقليات في الداخل، فالاختلال البيولوجي على صعيد السمات العامة للكيان السياسي ليعد من أهم المناطق الجامحة التي حققت فيها الإدارة فشلاً ذريعاً ومحققًا أثَّر بدوره على جوانب أخرى مختلفة ولاريب، وفقاً للنظرية الدارونية في قوانين التطور البيولوجي[٤٥].

سادساً: البعد الأيكولوجي

وهو ينقسم بدوره إلى المعنى البعيد حيث الوضع الجيو–سياسي والبيئة الإقليمية المحيطة وصلتهما معاً بالمشروعات المتطورة تاريخياً للشرق الأوسط، والمعنى القريب المباشر والمتصل بالبيئة الداخلية من حيث صلتها بالبنى التحتية على صعيد الخدمات المختلفة، فيما يتصل بالجيو–ستراتيجي الإقليمي، فقد كانت إسرائيل منذ العام ١٩٤٨م تعاني من رفض إقليمي منقطع النظير لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية إدماجها في الأحلاف والمحاور،

---

(٤٤) تهتم إسرائيل بالتقنية البيولوجية الحديثة، لا سيما تقنية إعادة تجميع الحامض النووي (D.N.A) تحول علوم الحياة، لأن قوة علم الجينات فضلاً عن أنه يدل على النوع ويساعد في المحافظة عليه فإنه يفيد في مجالات أخرى غير الإنسان مثل هندسة صفات النبات، والعقاقير، وأنشأت لهذا الغرض: "مركز هندسة البيوطبي (د.ن.أ) The Center (D.N.A) for Biomedical Engineering" أنظر: يوسف مروة وآخرون: **المؤسسات العلمية والثقافية الفنية في إسرائيل** (بيروت ١٩٦٧: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نوفمبر ١٩٦٧م)، ص ٣٠.

(٤٥) الدارونية (Darwinism) نسبة إلى عالم التاريخ الطبيعي البريطاني تشارلز داروين (١٨٠٩– ١٨٨٢م) ويشير المصطلح إلى نظريته عن نشوء الحياة وتطورها Evolution وأن هذا الارتقاء نتيجة لسلسلة طويلة من عمليات تكيف الكائنات الحية مع ظروف البيئة ومطالبها في ديالكتيك صراع البقاء، إلى أن جاء عالم الوراثة النمساوي جورج مندل ووضع أسس علم الوراثة أو الـ Genetics وأضاف إلى الدارونية وعدلها، فأصبح هناك "الداروينية الجديدة"، ومع أوائل القرن العشرين ظهر مصطلح "الداروينية الاجتماعية Social Darwnism" في تفسير حركة التاريخ الإنساني وصراعاته تحت شعار خاطئ قوامه "البقاء للأصلح" والذي بمقتضاه تعرض اليهود للاضطهاد والإبادة في ألمانيا النازية، ثم ما لبثوا أن طبقوه بحذافيره في فلسطين المحتلة ضد طائفتي "الحريديم"، و"العرب" في موجة عنصرية جديدة بازغة وآخذة في الإتساع، للمزيد من التفاصيل أنظر: سامي خشبة: **مصطلحات فكرية** (القاهرة ١٩٩٤م، المكتبة الأكاديمية)، ص ٢٨٥.

منذ مباحثات البنتاجون التي تسلمت على إثرها واشنطن مهمات السياسة الدفاعية عن الغرب ومصالحه من بريطانيا وتحديداً في العام ١٩٤٧م، مروراً بحلف بغداد ١٩٥٦م، والقيادة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٩٥٦- ١٩٦٢م) حتى حرب اليمن (١٩٦٢- ١٩٦٦م) ثم حرب حزيران/ يونيه ١٩٦٧م والتي تأكد معها صعوبة حدوث الإدماج السياسي الذي تسعى له الولايات المتحدة، ومن ١٩٦٧- ١٩٧٣م توقفت السياسة لتعمل العسكرة وخطط حرب الاستنزاف. وصولاً إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ومعاهدة السلام ١٩٧٩م ووصول الإسلاميين إلى الحكم في إيران وانسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان لتتغير معادلات التوازن الإقليمي وتستعصي على الولايات المتحدة رسم الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة بدقة، فيما إسرائيل توسع من بيئتها الجغرافية يوماً بعد يوم بالتوسع في بناء المستوطنات، لتلوح في الأفق من جديد مشروعات للشرق الأوسط الكبير والجديد، ومنذ أن ألف شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق كتابه (مكان فوق الأرض) والذي طرح فيه رؤيته للشرق الأوسط الجديد، والحديث لم يهدأ عن بيئة سياسية جديدة تتشكل إقليميًّا تكون لإسرائيل مكانة مرموقة فيها إلا أن تطور الأحداث من الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، إلى ثورات الربيع العربي ٢٠١١م لم يسمح للمناخ السياسي أبداً بالدخول في تفاصيل رسم خرائط من هذا النوع الذي تريده الولايات المتحدة للمنطقة ليسجل هذا المحور من هذا البعد إخفاقاً جديداً في إدارة العلاقات في مجال التعاون الإقليمي وهو أمر يؤثر بلا ريب على حجم الاستثمارات ومدى الثقة الدولية بالدخول إلى بلد آمن ومستقر ولا يعاني توترات إقليمية[٤٦].

---

(٤٦) في هذا السياق المتصل بالجيو-ستراتيجي تبدو ملامح الشرق الأوسط على النحو التالي: يظهر العرب في دائرة جيو ثقافية واحدة تنتمي إلى اللغة والقومية والدين، وينفرد التركي بثلاث من الدوائر: جيو-دينية حيث تقف حلقة وصل إسلامية بين العرب والفرس ومسلموا آسيا، وجيو- سياسية لأنها تمثل نقطة إلتقاء مهمة لأربع مناطق مهمة (البلقان- الشرق الأوسط- القوقاز/ آسيا الوسطى- الخليج العربي)، وجيو-ستراتيجية حيث تلتقي عند أطرافها (مشروعات الاتحاد الأوروبي- وأمن الولايات المتحدة الأمريكية- والرهانات الإسرائيلية) فيما الإيرانيوان يتموضعون في مظهرين: أحدهما ثقافي يتصل بالفارسية والشيعية، والآخر جيوبوليتيكي يتصل بالوزن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وفيما يحاول الترك والفرس المنافسة على هضم العرب جيوستراتيجياً، فإن إسرائيل لا تحظى تاريخياً بالقبول في أي من المشاهد الجيو-سياسية المعلنة، ومن ثم فشلت رؤية "شيمون بيريز" المعلنة منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، والتي تحيل تل أبيب إلى مركز، ولتركيا المياه، ولدول الخليج الطاقة، وللدول العربية الأخرى الأيدي العاملة التي تتدرب في إسرائيل وتعود لبلدانها لتنشر التقدم

المعنى القريب في هذا البعد المتصل بالبيئة الداخلية يرتبط عضويًّا أيضاً بالتخطيط الإستراتيجي لتطوير البنى التحتية لأجل ضمان اجتذاب اقتصاد عصري، ويرتبط بإشكالية البعد الجيو–سياسي أن إسرائيل لا تعيش في فراغ، وإنما تحتاج إلى شبكة الحدود مع الجيران كبنية تحتية جغرافية (لوجستية) لمد الخدمات وعبور الآليات، والبضائع والسلع، والمواد الخام، لتنشيط قطاعات: (المواصلات البرية– الموانئ البحرية– تزويد الطاقة– المياه– معالجة النفايات الصناعية) فعلى سبيل المثال يتوقع أن يسجل استهلاك الكهرباء في ظروف نمو اقتصادي سريع رقماً قياسياً يبلغ ٢٥ ميغاواط في اليوم بحلول العام ٢٠٢٨م مقابل أقل من ١٠ ميغاواط في العام ٢٠١١م، فالاستثمار في مجال الطاقة البديلة والمتجددة أمراً محتوماً، هنا أيضاً وفي الفروع المختلفة تسجل البيروقراطية الزائدة إخفاقاً في إدارة العديد من محاور هذا الملف الأيكولوجي، بسبب الإهمال في عدم تخصيص الميزانيات اللازمة، وعدم التكامل بين مركبات البنى التحتية ودمجها مع بعض القضايا الاقتصادية، افتقار الموانئ الإسرائيلية – مثلاً – إلى الأرصفة، والمعدات، والتجهيزات، والقوى البشرية المؤهلة، وفيما يقع ميناءا حيفا وأسدود قريباً جدًّا من أحد خطوط التجارة الأكبر في العالم بين الشرق الأقصى وأوروبا، وسفن النقل الأكبر التي تبحر عبر قناة السويس وبمحاذاة الموانئ الإسرائيلية على البحر المتوسط، عجزت الحكومات المتعاقبة هنا عن مماحكة الدور الإستراتيجي لقناة السويس

التكنولوجي والديمقراطي، فيما تتبدى الولايات المتحدة حاضرة في كل هذه المشاهد المعلنة لتمارس نفوذاً جيو–سياسيًّا لا حدود له.

للمزيد من التفاصيل انظر:

فتحي العفيفي: **الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو–ستراتيجية**، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي، العدد– نوفمبر ٢٠٠٦، بيروت ٢٠٠٦م.

شمعون بيريس: **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٤م)، ص ٧٧– ٨٠.

Dore Gold: "**Israel and the Gulf: New Security Framworks for the Middle East**", Policy Focus (Washington Institute, Research Memorandum) No. 31 (November 1990).

المصرية، وإنما استخدم مثل هذا الإيحاء لتصدير التهديد أكثر من رغبة عملياته في العمل والإنجاز.

سابعاً: البعد التكنولوجي

هذا المحور يغذيه مناخ اقتصادي عالمي يجنح جنوحاً مفرطاً منذ عقدين من الزمان أي منذ العام (١٩٩٠م) إلى التركيز على التكنولوجيا كأحد أهم دلائل قوة الدولة وعافيتها، وذلك من حيث الإنتاج والإستخدام، وبالتالي فقد شهدت إسرائيل منذ العام ١٩٨٥م تدفق أكثر من ٢٥ ألف مهندس، ونقلة نوعية هائلة في مجال البحث العلمي كمًّا ونوعاً، وكشأن أي مجتمع ناشئ فقد اعتمدت إسرائيل في البدايات الأولى (١٩٤٨- ١٩٥٨م) على الزراعة وبناء المستعمرات لاستقبال المهاجرين اليهود، ثم من العام (١٩٥٨- ١٩٧٨م) الدخول في مجال الصناعات التي تنتج سلعاً تحل محل السلع الأجنبية المستوردة، ثم المرحلة الوسطى (١٩٧٨- ١٩٩٠م) حيث الصناعات ما قبل الثقيلة، وما دون عالية الجودة، وصولاً إلى المرحلة العليا (١٩٩٠- ٢٠١١م) والتي شهدت نموًّا مضطرداً في الصناعات ذات التقنية العالية المحكومة بالكثافة العلمية؛ وبعيداً عن الصناعات التقليدية المعروفة فإن البعد التكنولوجي هو ما يعطي لإسرائيل وزناً اقتصاديًّا متقدماً في محيط عربي إستهلاكي غير قادر على إنتاج تكنولوجيا متطورة[٤٧]، ولأن إسرائيل هي ابنة الحضارة الغربية (الأمريكية) ويرتبطان عضويًّا، فقد ارتفعت نسبة الصناعات التكنولوجية بحلول العام ٢٠١١ إلى ١٨,٥٪ لكن هذا القطاع لا يزال يعاني من سوء الإدارة في نواحي عديدة منها على سبيل المثال: الاتجاه المفرد نحو "تكنلجة" الأسلحة والمعدات العسكرية بمشتملاتها المختلفة والمتنوعة، وبالتالي هي تنتج بالأساس للاستخدام المحلي في نزاعات وحروب إقليمية تفتعلها إسرائيل بين الحين والآخر لتصريف فائض القوة في هذا المجال، فضلاً عن أن نسب المشاركة الإسرائيلية

---

(٤٧) يوسف مروة: **أخطار التقدم العلمي في إسرائيل** (بيروت ١٩٦٧م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، أغسطس ١٩٦٧م)، ص ٦٢.

مصباح قطب: **٣٠ ألف كمبيوتر ومجاعة معلوماتية في مصر** (حوار مع نبيل علي) جريدة الأهالي المصرية، العدد ٤٦٩، السنة ١٧، (١٦/ ٣/ ١٩٩٤م)، ص ٣.

في هيكلية المجمع الصناعي العالمي (التجميعي) تعد ضئيلة وقليلة وعدم النجاح في تحقيق طفرات نوعية يمكن أن نطلق عليها (منتجات العلم الإسرائيلي)، الاعتماد المفرط على الشراكات مع الشركات الأمريكية يجعل المنتج في النهاية ينتمي إلى العلم التكنولوجي الأمريكي وتفشل إسرائيل في تجنيسه لا محالة[٤٨]، المعوقات السياسية والاقتصادية الإقليمية التي لا تتيح التطبيق الفعلي لاتفاقية الكويز، واشتراطات منظمة التجارة العالمية، تؤدي حكماً لأن يشهد هذا القطاع ركوداً مستمراً لا يسمح بالتطوير أو تحقيق القفزات النوعية المطلوبة.

التحديات الاقتصادية ومرتكزات الرؤية المستقبلية

لعل نقطة الانطلاق في عرض التحديات الاقتصادية ومرتكزات الرؤية المستقبلية للمشروع الذي نحن بصدده، إنما تكمن في تناول ماهية العولمة، ومسئوليتها الكبرى عن جملة التغييرات الحادثة في العقائد والأيديولوجيات، ودعوتها لكافة الدول والشعوب إلى الانخراط الفوري في خطط عاجلة للتكيف وإعادة الهيكلة وتصحيح المسارات لكل من يريد اللحاق بركب التقدم والتطور، وأن على هؤلاء العولميين الجدد الإذعان لفرضية: "حرية تداول المعلومات والأموال والأفكار والسلع والخدمات والبشر والبضائع وتدفقها عبر الحدود دون عوائق أو قيود"، وعليه فإن التحديات والمرتكزات تتنوع إلي ما يلي:

أ) تحديات ومرتكزات تفرضها صيغ العولمة

إن التحليل المعمق لآليات التخطيط الإستراتيجي في مقترح إسرائيل ٢٠٢٨مم سيفضي حكماً إلى نوع من الصراع الأيديولوجي العنيف بين ثنائيات عديدة قد سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين بحيث بدأ المشهد العولمي على النحو التالي:

---

(٤٨) محمد عبد العزيز ربيع: **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، (بيروت ١٩٩٠م: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص٤٠.

Tomas R. Stauffer: **U.S. Aid to Israel: The Vital Link** (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983), P. 16

- المواجهة الضارية بين الفردية والجماعية على صعيد الاقتصاد السياسي، بعدما أظهرت خبرة التطبيق السوفيتي للماركسية فساد فرض الجماعية فرضاً على المجتمع، ومصادرة كل النوازع الفردية، مما أدى عملاً إلى قتل المبادرات الشخصية والوقوع في أسر البيروقراطية واستشراء الفساد، وجنوح المجتمع الإسرائيلي نحو حوافز جديدة للإلحاق الاقتصادي بنظيره الرأسمالي عبر الشراكات المتعددة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية ارتباط عضوي تاريخي وغير مسبوقة[٤٩].

- النزاع الطويل المرير بين العلمانية والتدين، قد أنتج عقائد مهجنة بحيث طفى إلى السطح في الممارسات الإسرائيلية ما يمكن تسميته بـ "الثيوقراطية" وذلك بعد بروز شطط العلمانية المتطرفة في المجتمعات الغربية، وجمود الفكر الديني الذي أنتج بدوره المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وتيارات اليهودية الإصلاحية في إسرائيل، وقد نجم عن كل ذلك مجموعة جديدة من القيم والأخلاقيات السياسية والتعليم والتكنولوجيا وغيرها من منظومة الحداثة وما تفرضه من آليات[٥٠].

- وقوع المجتمع الإسرائيلي بحسب خلفياته الثقافية والتاريخية في هوة عميقة من الخلاف الموسع بين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق في ضوء التاريخ الاجتماعي الفريد لكل جماعة سياسية، وهو خلاف قد سمع صداه في عولمة ديمقراطية في ضوء ديمقراطية النخبة في إسرائيل على صعيد الأحزاب والأفراد، حيث لا يسمع بإبراز وجوه جديدة على الساحة السياسية، فعلى مدى نصف قرن أو يزيد لم يتعاقب على سدة الحكم إلا أحزاب قليلة وأشخاص محددون وهي ظاهرة يمكن أن نطلق عليها "ديكتاتورية الأقلية"[٥١].

---

(٤٩) فتحي العفيفي: الإشتراكية الجديدة والعولمة البديلة، المستقبل العربي، العدد (٣٤٠)، يونيو ٢٠٠٧، ص٧٩؛ وانظر كذلك: السيد يسين: **شبكة الحضارة المعرفية، من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي** (القاهرة ٢٠٠٩، الهيئة العامة للكتاب)، ص ٦٩.

(٥٠)United States, The senate: **The Economic Crisis in Israel** (Washington, D.C.: Governmental Office, 1984), P. 1.

(٥١) Tom Segev: **The First Israelis**, Edited By Arlen Neal Weinstein (New York: Mac Millan Free Press, 1986). P 17.

- تجنح الرؤية في مواضع عديدة منها إلى تناول مشروعات نهضوية وتنموية عملاقة لكنها تصطدم حكماً بالخلاف الشكلاني الذي تلخصه الحرب الضروس بين ثنائية القطاع العام والقطاع الخاص، وهو عمليًّا لا يعكس ازدواجاً بقدر ما يحمل تفضيلات منسوبة إلى أن فساد صيغة تعميم نموذج القطاع العام أقل خطورة من إطلاق العنان بالمطلق للقطاع الخاص، وأن المخاطر المستبدة تكمن دائماً في غلبة أحدهما على الآخر، فالحداثة والمجتمع الصناعي قد أفرزا نمطاً من التعايش الحذر بين القطاعين لا محالة(٥٢).

- "التحرر من الاحتكار" هو العنوان الأبرز الذي تدور في فلكه مقترحات طموحه لخلق نموذج عالمي في الاقتصاد، وذلك بعد سقوط خرافة الهيئات والمنظمات الدولية الراعية للاقتصاديات الوطنية، بعدما أخفق البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية في تجنيب العالم المخاطر والزلازل الاقتصادية العنيفة التي أسقطت من فورها المعمار المالي العالمي الذي ساد طيلة نصف القرن الماضي، وبالتالي عدم مشروعية الانصياع لقراراتهم وتعميماتهم التي كانت حتى وقت قريب لها صفة الإذعان، وبروز حاجة العالم الملحة إلى شرعيات جديدة، بعد أن ضبطت هذه المؤسسات وملحقاتها وهي متلبسة بالعجز والسلبية، فضلاً عن ممارساتها لعمليات قرصنة ممنهجة للعولمة وتجلياتها(٥٣).

ب) تحديات ومرتكزات تتعلق بالتنمية البشرية

- تنهض الخطة الإستراتيجية لإسرائيل بحلول العام ٢٠٢٨مم على تكئة ضخمة من آليات تفعيل وتنمية الاتجاهات المختلفة للتنمية البشرية التي بوسعها الاضطلاع بالمسئوليات الجسام على نحو يحقق المستهدف من هذا التنظير المستقبلي، ووفقاً

---

(٥٢) نبيل السهلي: **تطور الاقتصاد الإسرائيلي** (١٩٤٨- ١٩٩٦م)، دراسات إستراتيجية، العدد ١١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ١٩٩٨م)، ص ٢١.

(٥٣) فتحي العفيفي: **القرصنة، الغزو الأمريكي للعولمة**، (الدوحة. المركز العربي للأبحاث ٢٠٠٨م)، ص ٩٧.

لتقارير التنمية البشرية في العالم، والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترات المنقضية بين أعوام (١٩٩٦م- ٢٠٢٨مم) فقد استطاعت إسرائيل من خلال النمو السريع لناتجها المحلي الإجمالي.

- مع استغلال كل أشكال الدعم الدولي ومن الولايات المتحدة على نحو خاص، وكذا المؤازرة غير المحدودة الآتية من الجاليات اليهودية في الخارج.
- أن توجه المزيد من النفقات للخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، إضافة إلى متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وتحسين معدلات أخرى مثل معدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل الولادة في المشافي، فارتفع العمر المتوقع للفرد في إسرائيل من ٦٩ عاماً في سنة ١٩٦٠م إلى ٧٧ سنة في نهاية عام ١٩٩٨م أي بزيادة مقدارها ١٢٪، كما وصل متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإسرائيلي إلى ١٤٥٣٠ دولاراً سنويًّا في عام ١٩٩٨م، وتراوح معدل النمو السنوي في نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج القومي الإجمالي بين ٣,٧٪ خلال الفترة من ١٩٩٤- ١٩٩٨م، وبلغ معدل تعليم الكبار في نهاية عام ١٩٩٨م حوالي ٩٢٪[٥٤].

في هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن النفقات الحكومية الإسرائيلية بشكل عام كانت خلال الفترة من ١٩٩٨م- ٢٠٠٨م على النحو التالي:

١- استأثر قطاع الصحة بـ١٦٪ من إجمالي النفقات.

٢- قطاع التعليم بـ٢٤٪ من النفقات الحكومية.

٣- النفقات على الدفاع ٢٩٪ من إجمالي النفقات الحكومية.

استطاعت إسرائيل من خلال هذه النسب أن تتبوأ المرتبة الرابعة والعشرين في دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م فوصلت قيمة دليل التنمية البشرية (Quality of Life Index) لإسرائيل في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م إلى 0.908 في حين تبوأت كل من كندا

---

(٥٤) صفاء محمود عبد العال: **التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل**، (القاهرة، ٢٠٠٢م، الدار المصرية اللبنانية)، ص ٣٥ وما بعدها.

والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، المراتب الثلاث الأولى، فبلغت قيمة دليل التنمية البشرية لهذه الدول على التوالي، نتيجة الأوزان معدلات التنمية البشرية، 0.951 ,0.940 ,0.933 أي أن التنمية البشرية في إسرائيل تعد مرتفعة حسب مقاييس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٥٥).

في العالم العربي بلغت قيمة دليل التنمية البشرية بالمتوسط لجميع الدول العربية 0.633، أي أنها تقع ضمن الأقاليم والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ولم تحقق إلا أربع دول عربية هي الإمارات والكويت وقطر والبحرين مكانة مهمة في ترتيب دليل التنمية البشرية، واعتبرت الدول المذكورة من بين الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة، وذهبت معدلات التنمية البشرية في العالم العربي إلى المؤشرات التالية:

- بلغ العمر المتوقع ٦٢,١ سنة.
- معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ٦٨,٧٪ وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٥١٣ دولاراً سنويًّا ويتفاوت هذا الرقم بين الدول العربية بحيث يصل إلى نحو ٢٠ ألف دولار في بعض دول الخليج العربية، ولا يتعدى ٣٠٠ دولار في بعض الدول العربية الأفريقية(٥٦).

---

(٥٥) نبيل السهلي: **اتجاهات التنمية البشرية في إسرائيل**، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧م، ص ١٧، وقارن ذلك بما جاء في: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦م، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٩٦م، ص ٣٢٣.

(٥٦) محمود عبد الفضيل: "**مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التطورات– المحاذير – أشكال المواجهة)**" ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "الوطن العربي وتحديات الشرق أوسطية الجديدة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت في ١٢– ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣م، ص ١، وأنظر كذلك: هشام بساط: "المصارف العربية والإسرائيلية، التطور والبنية والدور والفاعلية" المستقبل العربي. "العدد ٢١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٥٩".

قامت بعض الدول العربية بمحاولات للإنطلاق إلى المجال الدولي، فأخذت الكويت في عام ٢٠٠٦م تقريراً للتنافسية العربية في المحيط الإقليمي، وقد استند إلى أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي، والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية" وبناء على هذا التعريف، فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين: هما مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشرة التنافسية الكامنة، يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها، وتعني التنافسية الكامنة: القدرات العميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بخاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف(٥٧)، في هذا التقرير تمت الإشارة إلى إسرائيل استناداً إلى التقارير الدولية ولم يقم خبراؤه بعمل استقصاء حقيقي يمكن الإستناد إليه في التحليل الذي نحن بصدده.

ثمة علاقة طردية كبيرة بين تطور معدلات التنمية البشرية وتطور الوضع الاقتصادي، لا سيما وأن إسرائيل تحاول تخصيص نفقات كبيرة من أجل الإبقاء على مؤشرات تنمية بشرية عالية، لتبقى عوامل الجذب المحلية قائمة في ظل توقعات باستمرار تدفقات الهجرات اليهودية القادمة من بقاع شتى في دول العالم، وبالتالي فإن المشروع المقدم إلى الحكومة الإسرائيلية قد عرض تفصيلاً لتطور الاقتصاد الإسرائيلي في مراحل تاريخية مختلفة وإرتباط ذلك بكافة المقترحات المصاحبة له في المجالات المختلفة على نحو يحقق الكفاءة المطلوبة لكافة القطاعات والمؤسسات بحلول العام ٢٠٢٨مم، والجدول التالي يلخص ترتيب إسرائيل والدول العربية في تقرير التنافسية العالمي على النحو التالي:

---

(٥٧) مجيد مسعود: تقرير التنافسية العربية، ٢٠٠٦م، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٧م).

الجدول رقم (١) [٥٨]

ترتيب إسرائيل مقارنة بالدول العربية في تقرير التنافسية العالمي (٢٠٠٩- ٢٠١٠)

البلد	GCI ٢٠٠٩- ٢٠١٠ مؤشر التنافسية العالمي، ٢٠٠٩- ٢٠١٠ المرتبة	مؤشر التنافسية العالمي، ٢٠٠٩- ٢٠١٠ النقاط	Univ./ industry التشارك في البحث والتطوير بين الجامعات والصناعة	الحواسيب الشخصية(*)	مستخدمو الإنترنت(**)
سويسرا	١	٥,٦	٥,٧	٩٢,٦	٧٦,٤
فنلندا	٦	٥,٤	٥,٦	٥٠	٧٩,٠
سنغافورة	٣	٥,٥	٥,٦	٧٦,٩	٧٠,٠
امريكا	٢	٥,٦	٥,٩	٧٩,٩	٧١,٢
اليابان	٨	٥,٤	٤,٧	٥٧,٤	٦٨,٩
هونغ كونغ	١١	٥,٢	٤,٤	٦٥,٩	٥٦,٧
أيسلندا	٢٦	٤,٨	٤,٨	٥٣,٩	٦٧,٢

(٥٨) ملاحظات: ١ هو الحد الأدنى و٧ تعني تشاركاً كثيفاً ومستمرًا.

المصدر: World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2009-2010**, edited by Klaus Schwab (Geneva: World Economic Forum, 2009), table 9.03.

(*) عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان لعام ٢٠٠٤ أو لأحدث عام تتوافر فيه هذه المعطيات.

المصدر: Ibid., table two 9.07, P. 446

(**) عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان لعام ٢٠٠٤، أو لأحدث عام تتوافر فيه المعطيات.

المصدر: Ibid., table two 9.06, P. 445

البلد	GCI ٢٠٠٩- ٢٠١٠ مؤشر التنافسية العالمي، ٢٠٠٩- ٢٠١٠ المرتبة	مؤشر التنافسية العالمي، ٢٠٠٩- ٢٠١٠ النقاط	Univ./ industry التشارك في البحث والتطوير بين الجامعات والصناعة	الحواسيب الشخصية(*)	مستخدمو الإنترنت(**)
إسرائيل	٢٧	٤,٨	٤,٦	٧٧,٠	٢٨,٩
تونس	٤٠	٤,٥	٣,٧	٧,٤	٢٦,٨
الإمارات	٢٣	٤,٩	٣,٩	٣٠,١	٩٥,٧
قطر	٢٢	٤,٩	٤,٠	١٨,٧	٥٠,٩
الكويت	٣٩	٤,٥	٣,١	٢٢,٣	٣١,٦
البحرين	٣٨	٤,٥	٣,٠	١٨,٣	٣٣,٢
الأردن	٥٠	٤,٣	٣,٤	٧,٢	٢٤,٥
مصر	٧٠	٤,٠	٣,١	٤,٩	١٦,٤
المغرب	٧٣	٤,٠	٢,٨	٣,٥	٣٢,٦
الجزائر	٨٣	٣,٩	٢,٦	١,١	١٠,٣
ليبيا	٨٨	٣,٩	٢,٨	٢,٢	٤,٧
عُمان	٤١	٤,٥	٣,٦	٦,٩	٨٨
العربية السعودية	٢٨	٤,٧	٤,٠	١٣,٩	٢٨,٥
سورية	٩٤	٣,٨	٢,٥	٩,٠	٧٧
الهند	٤٩	٤,٣	٣,٨	٣,٢	٦,٩
الصين	٢٩	٤,٧	٤,٦	٥,٦	٧٢

جـ) تحديات ومرتكزات تتعلق بتطور بنية الاقتصاد الإسرائيلي

كشأن أي اقتصاد محلي فقد مرت إسرائيل عبر سنواتها الرسمية منذ إعلان قيام الدولة في عام ١٩٤٨م بسمات رئيسية يمكن إجمالها فيما يلي:

١) مرحلة التقشف وهي تمتد زمنيًّا بين عامي (١٩٤٨- ١٩٥٤م).

٢) مرحلة النمو الاقتصادي السريع وهي تقع بين عامي (١٩٥٤م- ١٩٧٢م).

٣) فترة التضخم والكساد الاقتصادي وهي تمتد ما بين عامي ١٩٧٣- ١٩٨٥م.

٤) مرحلة الإصلاح الاقتصادي وتمتد ما بين عامي (١٩٨٥- ١٩٩٦م).

٥) مرحلة اقتناص فرص العولمة وتطبيقاتها الهيكلية وهي ما بين عامي (١٩٩٦- ٢٠٠٨م)[٥٩].

ثم دخلت إسرائيل بعد العام ٢٠٠٨م كباقي دول العالم في مرحلة اقتصاد الأزمة الناجم عن الانهيارات المتسارعة في منظومة القيم الرأسمالية، والانتكاسة الحادة والعنيفة للنيوليبرالية العالمية، ووقوف الاقتصاد العالمي برمته على قارعة طريق ضبابي وهلامي وغامض فيما النخبة قد انخرطت عنوة وعلى عجل في دراسة البدائل والخيارات الممكنة للخروج من هذا النفق المظلم[٦٠].

على أية حال: فإن المرحلة الأولى قد تميزت بالاهتمام الإسرائيلي بالقطاع الزراعي، وكانت ميزانية التنمية تمول بصورة رئيسية من قرض تحصل عليه الحكومة من بنك التصدير والإستيراد الأمريكي، وكذلك من ريع السندات الإسرائيلية التي بدأت في بيعها الحكومة بين أفراد الجاليات اليهودية في الشمال الأمريكي وغرب أوربا منذ العام ١٩٥١م، وقد أدت مثل هذه النشاطات الكبيرة إلى زيادة حجم الطلب العام في الأسواق، مما ضغط على الأسعار، كما أدت إلى التضخم المالي، فاتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تقشفية، وتدخلت في توزيع السلع الرئيسية من طعام وملابس ومواد أولية، وحتى الأثاث وتم سحب العملة الصعبة عن طريق إعطاء أصحابها سندات حكومية لكن هذه السياسة أخفقت في إيقاف التضخم، فضلاً

---

(٥٩) راجع ذلك التقسيم في: نبيل السهلي: **تطور الاقتصاد الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٦٠) فتحي العفيفي: **الأزمة المالية العالمية، رؤية مغايرة**، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو ٢٠٠٩م (الأهرام، القاهرة ٢٠٠٨م)، ص ٦٤.

عن أنه قد ارتفع بمعدلات البطالة إلى نسب غير مسبوقة، فانتشرت السوق السوداء، وزاد العجز في ميزان المدفوعات، وانخفضت العملة المحلية أمام العملات الأجنبية[٦١].

في المرحلة الثانية: لم يحدث أي تراكم رأسمالي داخلي في إسرائيل، إذ لم يكن هناك أي إدخار قومي، حيث تلقت إسرائيل في الفترة ما بين (١٩٥٠- ١٩٧٤) حوالي ١٩,٠٠٩ مليون دولار، منها ٦٧٪ في صورة منح وهبات وتبرعات من المنظمات الصهيونية والحكومة الأمريكية والتعويضات الألمانية. يضاف إلى ذلك زيادة الناتج القومي خلال تلك المرحلة بمعدل ٦٪، وأصبح إنتاج القطاع الزراعي كافياً لسد حاجات السوق المحلية من الغذاء، إلا أنه قد عجز عن الاستمرار في النمو، بسبب وجود قيد طبيعي يتعلق بمساحة الأرض وحجم الموارد المائية، ومن ثم فإن مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي قد ازدادت من ١١٪ عام ١٩٥٠ إلى ١٥٪ عام ١٩٥٨م. ثم تراجعت لتصبح ١٠٪ عام ١٩٦٦م، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الانصراف نحو تشجيع الاستثمار الصناعي حيث بلغ إجمالي مساحة القطاع الصناعي في الناتج القومي نحو ١٢,٢٪ بحلول العام ١٩٦٦م، وعلت نسبة الكفاءة الإنتاجية إلى ٢٥٪ نتيجة نمو حجمي (العمل) و(رأس المال) [٦٢].

تتجه الأنظار منذ العام ١٩٧٣م إلى اقتصاد إسرائيلي يتسم بالارتباك والتخبط في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فكان طبيعيًّا أن يعاني فترة طويلة من الركود والكساد والتراجع بمعدلات عالية، حتى أنه قد بلغ الصفر في هذه السنوات، وبالتالي عانت إسرائيل من عجز كبير في ميزان المدفوعات، وقد أخفقت كافة المحاولات التي جاءت بها حكومة العمال في التخلص من هذا الوضع المتردي، وكان ذلك مدخلاً أساسيًّا، جاء باليمين الإسرائيلي "الليكود" إلى الحكم لأول مرة في تاريخ إسرائيل وتحديداً منذ تموز/ يوليو ١٩٧٧م، لكن الحزب الذي صعد تحت شعار تقليص حجم الإنفاق الحكومي، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، سرعان ما انخرط في بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة، فضلاً

---

(٦١) عبد الفتاح أبو الشكر: "**ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل**"، صامد الاقتصادي، العدد ٨٦، تشرين الأول/ أكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م، ص ١٤٠.

(٦٢) فضل النقيب: **الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت ١٩٩٥، آذار/ مارس) ص ٤٢؛ وكذلك: جيفري أرنسون: **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**، (بيروت ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص ٧.

عن خوضه مغامرة حرب لبنان في ١٩٨٢م، ولم تفلح كافة المحاولات التي بذلت في انتشال الاقتصاد الإسرائيلي من الإنهيار سوى تقديم الولايات المتحدة مساعدات طارئة للإنقاذ(٦٣).

بدأ الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ١٩٨٥يعاني من إشكالية الاقتصاد الثنائي/ المزدوج، فمن ناحية بات يشهد ما صار يعرف بالإصلاح المتدرج، حيث النمو السريع والإنتاجية المرتفعة في فروع التكنولوجيا الراقية وتفوق نسبي ملحوظ، ومن ناحية أخرى ينتاب الاقتصاد الإسرائيلي ركض موضوعي وموضعي وإنتاجية متدنية وتراجع في الفروع التقليدية، واحتاجت إسرائيل إلى حكومة وحدة وطنية مؤلفة من اليكود والعمل لعبور مرحلة الخطر الاقتصادي لاسيما في ظل بداية الاندماج الإسرائيلي في سيرورة العولمة فتضررت فروع إنتاج السلع والخدمات في مواجهة الاستيراد المنافس، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى إطلاق عملية موسعة جديدة للبرلة تنقلات رؤوس الأموال الدولية، وإزالة كافة العوائق أمام حرية العملات الأجنبية إلى إسرائيل، وبدأت تتراجع تدريجيًّا عملية التضخم المالي، وتم إلغاء الدعم الحكومي للتصدير، ولم يتدخل البنك المركزي في حركة سيولة الأموال، وكان من شأن ذلك أن شهدت قطاعات التجارة الخارجية رواجاً غير مسبوق، ولم تستفد إسرائيل التي وقعت على اتفاقية التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية منذ العام ١٩٧٥م إلا بداية من العام ١٩٨٥م عندما فعلت الشيء ذاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت خطوات الإنقاذ والتدخل الدولي تؤتي ثمارها، لكن ذلك قد جاء في إطار تنامي مضطرد لقطاع الصناعات التكنولوجية المتطورة في مقابل إنهيار فروع تقليدية في منظومة الاقتصاد الإسرائيلي، وبدا واضحاً أن الإصلاحات الفعلية التي شهدتها الأسواق النقدية على صعيد العملات المحلية والأجنبية، والسياسات الجديدة المتخذة حيالها قد مهدت الطريق أمام الاندماج التدريجي في الاقتصاد العولمي(٦٤).

---

(٦٣) محمد عبد العزيز ربيع: **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧، وأنظر كذلك:

Zvi Timor, "**Israel's Economic Problems: The Government's Failure**", New Outlook (January, 1985), P. 16.

(٦٤) Branko Milanovic: "**The Two Faces of Globalization: Against Globalization as we Know it**", World Development, Vol. 31, No. 4 (2003), PP. 663- 665.

كانت مرحلة اقتناص فرص العولمة البادئة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، قد بدأت بخطط واسعة للتكيف وإعادة الهيكلة التي يتطلبها ثالوث الاقتصاد العالمي (صندوق النقد- والبنك الدولي- ومنظمة التجارة العالمية)، بهدف الدخول في مجال المنافسة الدولية، وكان لدخول الشركات المتعددة الجنسية وبدء برامج الخصخصة العنوان الأبرز لمثل هذا التحول الكبير، والذي شمل قطاعات واسعة وحيوية مثل الاتصالات والكهرباء، والماء، والموانئ البحرية والمطارات، تكرير تنقية الوقود، قطاع البنوك، كما طرحت شركات لوجيستية للبيع مثل: "شركة كيماويات إسرائيل"، و"شركة الطيران الإسرائيلية: العال"، و"صناعة الطيران الإسرائيلي" هذه التعديلات البنيوية كانت تستهدف سداد جزء من الدين العام، وفك الحصار السياسي عن طريق الإندماج في النظام العالمي الجديد من بوابة الاقتصاد(٦٥).

بقيت مناطق في الاقتصاد الإسرائيلي عصية على الاندماج وإعادة الهيكلة، وذلك لارتباطها المباشر بالإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على: (الأمن، والهجرة، والاستيعاب، والتسلح) ولذا بقيت سيطرة القطاع العام قائمة على أهم فروع الاقتصاد الحيوية، فالدولة حاضرة ولازالت إذاً في العديد من مفاصل هذا الاقتصاد العولمي الجديد.

د) تحديات ومرتكزات تتعلق بالتخطيط والرؤية

ثمة تحديات ومرتكزات أساسية تنطلق منها رؤية إسرائيل للمستقبل الذي لابد له من آليات للتخطيط الإستراتيجي، ولا ريب في أن نقطة الانطلاق فيه هي الاقتصاد والذي يرتكز بدوره على دعائم ثلاث هي:

١- **القوة الاقتصادية والهاجس الأمني:** إسرائيل كيان مهجوس بالقلق والخوف من المستقبل المحفوف بالمخاطر، وبالتالي ثمة علاقة متبادلة بين الاقتصاد والأمن؛ إذ بدون الأمن لا يتحقق النمو الاقتصادي ومن دون اقتصاد قوي لا يمكن تمويل الاحتياجات الأمنية عالية الجودة لفترة طويلة.

---

(٦٥) بيني لاند، وشموئيل إيفن: **اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة، دلالات إستراتيجية**، منشورات معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب ٢٠٠٧م، ص ١٧، ٢١.

٢- **القوة الاقتصادية وحيز المناورة السياسية:** تنطلق إسرائيل من إستراتيجية مفادها: أن الدول ذات المعدل العالي في الناتج القومي للفرد تحظى عادة بنفوذ سياسي كبير، في حين يتقلص حيز المناورة السياسية لدى الدول ذات المعدل المنخفض في الناتج الإجمالي للفرد، ومن ثم تشكل حاجة إسرائيل إلى المساعدات الأمريكية أحد عوامل تقليص حيز المناورة المتاح لها.

٣- **القوة الاقتصادية والإستقرار الداخلي:** الدولة الفاشلة ذات الناتج المنخفض للفرد الشديد معرضة لعدم الاستقرار الداخلي، والهزات السياسية العنيفة من الراديكاليين الجدد والمؤدلجين سياسيًّا ودينيًّا. وتوجد في إسرائيل عدة مؤشرات اقتصادية مقلقة على المدى البعيد مثل الفجوات الكبيرة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، واتساع نطاق الفقر، وبروز ظواهر جديدة مثل الأضربة والاحتجاجات العنيفة والواسعة النطاق(٦٦).

الرؤية في أدق مراميها هي: "صياغة رصينة للطموحات المبنية على آليات للتخطيط"، وهذه الأمنيات تحتاج إلى حشد كافة الجهود والطاقات والعمل الداؤوب في شتى القطاعات لبلوغها

---

(٦٦) العقلية الإسرائيلية لا تهدأ حيال الإلحاح التاريخي لمشروع "إسرائيل الكبرى"، وقد صدرت آخر المخططات في هذا الاتجاه عام ١٩٨٧م، عندما فرغ العلماء الصهاينة من وضع تصور في ١٨ مجلداً ومئات الخرائط، حددوا فيها مستقبل إسرائيل في السيطرة على المنطقة العربية كاملة، وكان الخبراء الإسرائيليين وعددهم ٢٥٠ يمثلون جميع الطوائف والهيئات الإدارية والسياسية والعسكرية والدينية، وقد تمحورت هذه الخطة الإستراتيجية في مسارين: (١) كيفية التعامل مع المحيط العربي في حالتي السلم والحرب، وعلاقة إسرائيل باليهود في العالم، وفي الشق العربي استحوذت الخطة على التطوير المذهل للقدرات العسكرية في مجالات الصواريخ والزوارق البحرية، وتعظيم القدرات النووية، ورقابة التسليح في الدول العربية. (٢) في الجانب اليهودي ركزت الخطة على حاجة إسرائيل الدائمة إلى القادمين الجدد، وتشجيع حركة الهجرة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وخلق نظام مالي (ضرائب) لمن لا يستطيعون المساهمة في إسرائيل من الداخل (يشبه نظام الجباية)، كما أشارت الخطة في جانب كبير منها إلى ضرورة الحد من سطوة القلاع الأيديولوجية الدينية في المنطقة مثل الوهابية السعودية، والخومينية الإيرانية بوصفهما أنظمة ترعى أفكار وحركات راديكالية تغذي المقاومة ضد إسرائيل باضطراد، انظر في ذلك:

نبيل سليم علي: **أخطر خطة صهيونية لابتلاع الأمة العربية**، (بيروت ٢٠٠٦، مجلة حوار العرب، العدد ٢١، السنة الثانية: أغسطس/ آب، مؤسسة الفكر العربي ٢٠٠٦م)، ص ١٠.

على النحو الذي يتحقق فيه مجتمعاً منفتح ويعتمد اقتصاداً حراً، متوازناً ومتسقاً وقدراته وطاقاته الديموجرافية، والعلمية والتكنولوجية، وقدرة شعبه على التجديد والمبادرة، والحفاظ على منظومة القيم الإسرائيلية، وتعزيز صورتها في أعين مواطنيها ومكانتها الإقليمية والدولية، ولأن تكون خليقة بأن تصبح في مصاف الدول العشر – الخمس عشرة الرائدة في العالم(٦٧).

تتحرك هذه الرؤية من خلال وسائل مختلفة تستهدف ضمان استمرار ازدهار وتفوق إسرائيل يطالعنا في ذلك مجموعة من التحديات الجسام التي يمكن صياغتها على المرتكزات التالية:

- النهوض بالاقتصاد بوصفه العصب الحساس في كل المشروعات النهضوية، والصعود به إلى حيث مستويات التنافسية العالمية، بواسطة تقليص المركزية، ولجم قوة الإحتكارات، وإجراء إصلاحات حقيقية في فروع البنى التحتية، والتخطيط في مجال الأراضي والبناء والسكن، وضبط سياسة الميزانيات وهي لبُّ السياسة الماكرواقتصادية، وتبني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لنمط من النمو يقوم على التصدير والمحافظة على التوازن في حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات.
- تحسين وتعزيز الخدمات العامة بجودة عالية من خلال: التخطيط، التفكير، الرقابة، الإدارة والتنفيذ، التعاون بين القطاعات في تحقيق الأهداف الاجتماعية، سيادة سلطة القانون، هبوط مستويات العنف، رقابة جماهيرية لائقة على عمل الحكومة، الكنيست والجهاز القضائي، شفافية منتخبي الجمهور ومستخدمي

---

(٦٧) للمزيد من التفاصيل عن أصل هذه الرؤية لمشروع إسرائيل ٢٠٢٨م انظر:

David Brodet and Others: Israel 2028م "**Vision and Strategy for Economy and Society in a Global World**", Presented by a Public Committee Chaired by Eli Hurvitz, Initiated and Supported by the US-Israel Science and Technology Commission and Foundation, March 2008.

وانظر بعض الترجمات المحدودة لهذا المشروع في:

سليم سلامة: **إسرائيل ٢٠٢٨م، رؤيا وإستراتيجيا اقتصادية- اجتماعية في عالم عولمي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، (رام الله ٢٠٠٩، مؤسسة الأيام).

الجمهور، منع المحسوبيات في التعيينات الرسمية وتقليص عدد التعيينات السياسية، تحسين جودة الإحصاء الاجتماعي حتى يمكن قياس نتائج السياسة الاجتماعية وإنجازاتها.

- وضع سياسة تشغيل عصرية ومحدثة، حيث تشكل نسبة مشاركة المواطنين في قوة العمل أحد المقاييس المهمة لمدى متانة الاقتصاد وصلابته، وأن هذا القطاع خليق بأن تتحمل تعباته وزارة عمل قادرة على بناء "صندوق أدوات" منوع لمعالجة مشاكله العديدة، وأن زيادة حجم الشغيلة بين اليهود في إسرائيل يتطلب تقليص نسب مشاركة الفلسطينيين والأجانب، ويساعد على ذلك إطلاق برامج للتعليم الاستكمالي للبالغين والكبار للحد من البطالة.

- ينبغي تشجيع العصرنة في الصناعات التقليدية من الجوانب التقنية والتسويقية والإدارية والتنظيمية، والحوسبة والمعالجة عن بعد (ICT– Information communication technologies) بوصف هذا القطاع هو أساس حركة التجارة الداخلية والخارجية، وكل ذلك من شأنه زيادة الإنتاج واضطراد النمو الاقتصادي.

- تنشيط الصناعات التكنولوجية من خلال بنية تحتية واسعة من التعليم الجامعي والتفوق في البحث والتطوير كمصدر أساسي لتزويد القوة البشرية الأكاديمية والتكنولوجية واستيعابها في فروع الاقتصاد الأخرى، من خلال "مجلس وطني للعلوم والتكنولوجيا" يدير هذا القطاع بمنهجية ومؤسساتية قادرة على تحديد الأولويات للاستثمار الخارجي على قاعدة تقويم المخاطر، وتطوير مجالات التفوق النوعي لإسرائيل مثل: صناعات الفضاء، الطاقة البديلة، الزراعة، المياه والعلوم الطبيعية، ويستقطب هذا القطاع ما يعرف بصناديق رأس المال المغامر الذي يحركه حب الإستطلاع العلمي، وهو يشكل بدورة معيناً لا ينضب للتكنولوجيا المستقبلية.

- لاريب في أن قطاع التعليم الجامعي والبحث العلمي يساهم أكثر من أي عنصر آخر في تشكيل الأفضليات النسبية لإسرائيل وفي قدرتها على تحقيق نمو ذو مواصفات عالمية، لمسئوليته المباشرة عن خلق البنية التحتية من القوة البشرية

المتعلمة وذات المهارات العالية وفق معايير التميز والمنافسة، وطرق مجالات حيوية جديدة، الأمر الذي يتطلب رصد موارد إضافية لتوسيع صناديق البحث الأساسي في الجامعات، وفي مجال التنافسية الدولية ينبغي دعم جامعتين على الأقل لرفع مستواهما الأكاديمي ليتمكنا من الدخول في نطاق العشرين جامعة الأبرز على مستوى العالم كأحد أهم دلائل قوة الدولة وعافية الاقتصاد واتساق المجتمع(٦٨).

- تعاني سياسية الرفاء الاجتماعي في إسرائيل من خلل بنيوي عميق كأحد أهم النتائج الكارثية للتطبيق الصارم لإشتراطات العولمة وفق القاعدة البسيطة: "الأغنياء يزدادون غناً، والفقراء يزدادون فقراً"، وشيوع قوانين لا أخلاقية من قبيل: "أن الضحية تستحق مصيرها، ولينقذ نفسه من يستطيع، وتغير شعار المرحلة إلى "الحق للقوة" بدلاً من "القوة للحق"، فقد نجم عن تأسيس شركات عولمية كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي نشوء طبقة اجتماعية فوق الوسطى مستزلمة لآليات العولمة وتعتنق مبادئ الجشع الرأسمالي الطفيلي، فانعدمت المساواة في توزيع الدخل القومي، وتترسخ بالتالي أفكار ضد سلطوية بوصف النظم الحاكمة هي

---

(٦٨) قضية العلم والتعليم والتقانة هي من أساسيات الأمن القومي لأي دولة، ومن ثم فإن العناية بتطويره وتجويده، والوصول به إلى آفاق عالمية، هو دليل صحة ورفاهية المجتمع، وفيما يخص الوطن العربي، فقد كان لتدهور النظام الاقتصادي وانهياره في حقب تاريخية متعاقبة تأثير كبير في عدم قدرة العرب على التكيف مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية، كما أن هذا الإخفاق العلمي يكون سبباً من جديد للمزيد من التخلف الاقتصادي، وتضع هذه العلاقة من الديالكتيك المتفاقم الأمة العربية في وضع خطر بالمقارنة مع كيان تنافسي صراعي مثل إسرائيل، للمزيد من التفاصيل حول مثل هذه المقارنات انظر:

أنطوان زحلان: **العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية، العلم والأمن القومي**، سلسلة دراسات منشورة بمجلة المستقبل العربي طيلة العام (٢٠١١م)، أنظر عدد (٣٩٠) آب/ أغسطس، (بيروت ٢٠١١م، مركز دراسات الوحدة العربية) ص ٥١، وأنظر أيضاً:

Eugene B. Skolnikoff: **The Elusive Transformation: Science Technology, and the Evolution of International Politics** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011).

المسؤولة عن عدم ضبط إيقاع الرفاه والتوازن فيه، وتتعزز بالتدريج مبررات الانفلات والعنف والاحتجاج الاجتماعي.

- التعليم ما قبل الجامعي هو البنية التحتية الأساسية والقاعدية للمجتمع الإسرائيلي، والذي بواسطته يتم نشر وتعليم القيم والمهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل العصري، ومن ثم ينبغي تحسين الشروط المادية والمعنوية للتدريس وللتعليم، وتمويل المدارس، ورفع مكانة المعلم، وتقديم الحوافز للمتفوقين (الطلاب– الإدارة– التدريس) تطوير البرامج والمناهج والأساليب وغيرها من متطلبات رفع جودة التعليم وفق الشروط العولمية.

- ضرورة التخطيط والتنسيق بين الجهات المسئولة وتقديم الاستشارات المطلوبة على صعيد تطوير البنى التحتية المادية في شبكة المواصلات البرية، والبحرية، والجوية، المياه، والمجاري، وعلى أي حكومة طامحة لأن تكون في عداد الاقتصادات الرائدة عالمياً أن تحرص على توفير مستوى معيشي رفيع لسكانها.

- الإستثمار في قضايا جودة البيئة في كيان صغير سياسيًّا ذو كثافة سكانية عالية من أهم عوامل الجذب لاقتصاد مستقر، وآمن، ومتطور، فالتحسينات الجوهرية في مجال معالجة التلوث المائي والهوائي والبري من شأنه خلق مناخ صحي للعمل وزيادة الإنتاجية، وأن مساهمة إسرائيل في المجهود الدولي للحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية وخفض الانبعاثات الكربونية يعد من متطلبات الاندماج في السيرورة العولمية[٦٩].

---

(٦٩) من الأمور اللافتة للانتباه في مسألة الاندماج الإقليمي والذي هو المقدمة الضرورية للاندماج في العولمة، حدوث تغيرات عميقة في دول الجوار لإسرائيل، فلم تأتي ثورات الربيع العربي بما وعدت به النظم البازغة التي تمخضت عنها، فالحركات الإسلامية المثقلة بتاريخ من الصدامات مع النظم المخلوعة والولايات المتحدة وإسرائيل، قد عمدت إلى التنصل والإقلاع عن كل ما كافحت من أجله على مدى قرن كامل مضى، عندما قدمت أوراق اعتمادها كمشروع سلطة المستقبل، وحرصوا على توطيد علاقة الصداقة مع الإدارة الأمريكية، والتبرؤ من معاداة إسرائيل، بل إنهم أكدوا في مصر بخاصة أنهم سيحافظون على اتفاق الصلح المنفرد ١٩٧٩م، وعلى الاستمرار في تأمين وصول النفط والغاز لدولة يهود العالم بالقدس، واتفاقات الكويز، فضلاً عن السفارة المحصنة في قاهرة المعز، إن الموقف من إسرائيل هو الأساس لأي حكم وطني عربي من

بموجب هذه الرؤية ستحقق إسرائيل هدفين كبيرين بالتوازي هما: (١) نمو متوازن ودائم يرفع إسرائيل إلى مصاف الدول المتقدمة، (٢) مشاركة كل قطاعات المجتمع في دوائر العمل الاقتصادية وفي توزيع ثمار النمو وتقليص الفجوات الاجتماعية، وفي كل الأحوال فإن التماسك الاجتماعي يعزز من مشاعر التضامن مع الكيان برمته، ومن آليات الاندماج في العالم بعد عقود طويلة من الإغتراب.

محددات الاستجابة المجتمعية في ظل متغيرات العولمة

في ظل التحديات العامة والخاصة التي تتحكم في قدرة إسرائيل على التفكير للمستقبل ووضع الخطط والإستراتيجيات وفق رؤى صاغها بعناية نخبة من مفكريها، تبقى محددات الاستجابة مرهونة بواقع عالمي متغير لا يزال يعاني من إرهاصات العولمة على غير صعيد، ولكن على أية حال فإن الأطر الإستراتيجية التي تضعها الأمم والشعوب لأجل النهضة المبنية على التنمية المستدامة، تبقى متشابهة من حيث الهيكلية إلى حد بعيد، إلا أن قدرة الأوطان والدول والحكومات على الاستجابة للتحديات المعلنة تبقى مرهونة بحيوية وقدرة الطاقات البشرية التي تقف وراءها على الإنجاز وابتكار الحلول غير التقليدية، ويمكن تناول محددات الاستجابة المجتمعية للتخطيط في ظل متغيرات العولمة من خلال المحاور التالية:

أقصى المغرب إلى أدنى المشرق، هو الأساس في السياسة الخارجية ومدى الإرتباط بمشروع الهيمنة الأمريكية على الإرادة والقرار، وهو الأساس في السياسة الداخلية التي تهدف إلى حماية كرامة الوطن ومواطنيه، وحقهم في بناء دولته القوية، والقادرة والمنيعة على أعدائها، والمجسدة إرادة شعبها وقدراته لبناء مستقبلها الأفضل، والسؤال المستقبلي المطروح بإلحاح: هل إسرائيل المدعومة أمريكياً لديها أوراق الضغط الحقيقية لحمل حلفاء العسكر من الإسلاميين الجدد على الإنصياع والإندماج في اشتراطات الهيمنة، أم أن الحكام الجدد لا يتمتعون بالشرعية الكافية ويؤمنون بأنهم قد اغتصبوها من شرعية "الميدان" حيث الثوار الحقيقيين؟ هذه هي أجندة المستقبل في واقع عربي ملغوم ومأزوم!!! أنظر في ذلك: طلال سلمان: "**الميدان" في مواجهة خيانة "العسكر"، الإسلاميون يعلنون انتصارهم على العروبة**، الشروق المصرية، العدد (١٠٩٦، الأربعاء ١ فبراير ٢٠١٢، ص ١٠) وأنظر كذلك:

Kenneth M. Pollack [et al.]: **The Arab Awakening America and Transformation of the Middle East**, Washington, D.C.: Brookings Institution, 2011. P. 117.

أ) التخطيط الإسرائيلي في معايير الوزن الجيوبوليتيكي:

تعاني إسرائيل من قصور شديد في مجال تطبيق النظرية الإستراتيجية، ومن ثم ضعف وتدني فاعلية التخطيط رغماً عن كل المحاولات المبذولة في سبيل ذلك، ويمكن إجمال هذه المعوقات وأبرز مظاهر ذلك القصور في العناصر التالية:

١. الجغرافيا التاريخية كمتغير يتعلق بمعادلة القوة، تلعب الخطوط الجيوسياسية الأمامية، المدعمة بالعناصر الثقافية والتاريخية المتراكمة لأي مجتمع دوراً مهمًّا في تشكيل وضعه على الساحة الدولية، ويرتبط بذلك بداية تعيين شكل الحدود بمعناها القانوني لأجل تأكيد السيادة الداخلية للدولة من ناحية، وشرعية انطلاق هذه السيادة خارجيًّا من ناحية أخرى، فالثقل الإستراتيجي للعنصر الجغرافي فيما خص إسرائيل، ليس له وزن كبير في معادلة القوة، لحداثة التكوين، وعدم مشروعيته، وملاحقته سياسيًّا من الجوار (الجماعات الراديكالية على الأقل) وهشاشة حدوده تجعله عرضة للحروب والنزاعات وكل ذلك كوابح رئيسية للتنظير والتخطيط بسبب وجود أحزمة صراع جيوسياسية، وغاية ذلك أن كلًّا من "الخط" و"الحزام" يحدد بشكل كبير ساحات العمليات التكتيكية والتنفيذية للأهداف الإستراتيجية، وبينما ترسم الحدود القانونية خطوط الفصل التي تحقق المشروعية للأوضاع الإستراتيجية الهجومية والدفاعية، تحدد المنطقة المركزية أساس الوجود الإستراتيجي، وينعكس بالتالي الوضع الإقليمي والدولي بشكل ديناميكي، ومن ثم فإن المرجعية الحضارية للمجتمع وهويته الثقافية، والأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية تعد معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد، إسرائيل تعاني من كل ذلك دفعة واحدة، فلا توجد حدود جغرافية نهائية ومستقرة في الخرائط الدولية، وتعاني من ضآلة التراكم وتآكله، وتصارع على جبهات

متعددة بما يضعف من أهمية العامل الجغرافي كمدخل من مداخل قياس معادلة القوة[٧٠].

٢. الاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية كمعطيات في معادلة القوة: الموارد الاقتصادية للدولة، وبنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري، عناصر متغيرة في معادلة القوة لديها، حيث يؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، فقد لعبت القفزات النوعية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية- كنموذج تستلهم منه إسرائيل تجربتها وتتماهى معه- في مجال القدرة العلمية والتكنولوجية دوراً كبيراً في ظهورها كقوة مهيمنة، كما أن القفزات التي حققتها اليابان في مجال التطبيقات التكنولوجية وتحويلها إلى عنصر أساسي في الأسواق بهوية تجارية معينة قد مكنها من أن تصبح عملاق اقتصادي وسياسي. فقد أصبحت المنافسة بالتفوق العلمي مدخلاً إلى (الحرب التكنولوجية) التي لها ميزات أكبر من نتائج الحرب الساخنة، إن وضع أميركا في مواجهة اليابان فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والوسائط المتعددة، ومع الصين في مجال حقوق التأليف وبراءات الإختراع، ومع فرنسا فيما يتصل

---

(٧٠) من أجل الاستزادة في معرفة المعاني الخاصة التي يحملها هذا المفهوم من الناحية الجيو-سياسية انظر:

David B. Knight, "People Together, yet Apart: Rethinking Terriotory, Sovereignty and Identities", inside Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the 21st Century, (ed) George J. Demko and William B. Wood, (Oxford: Westview, 1994), pp. 71-86

وكمثال توضيحي لمفهوم الحزام المتكسر (Shattered belt) المستخدم لوصف مساحات الانكسار الجيوسياسية انظر:

Saul B. Cohen, "Geopolitics in the New World Era: A New Perspective on an old Discipline", inside Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the 21st Centery, pp. 32-35.

بموضوع التجسس التكنولوجي لإسرائيل واليهود دور كبير فيه، يهدف وبشكل أساسي إلى أن يبقى نبض التقدم التكنولوجي والسيطرة عليه في قبضتها، وفي هذا الخضم العنيف تعاني إسرائيل من مشكلات حقيقية بعضها يتعلق بعدم قدرتها على تحويل التكنولوجيا إلى سلعة سوقية تتصف بالجودة العالية وسهولة الاستخدام. وتسخير مثل هذه الطاقة التكنولوجية في قضية الدفاع الديناميكي والاستباقي في مجالات الردع والقدرة العسكرية والنووية، وتكبيل الاقتصاد نفسه بهواجس الأمن، فالقدرة العسكرية لا تبدو أهميتها الإستراتيجية في استخدامها، وإنما في عدم إستخدامها "الحرب تلد أخرى" والقوة الغاشمة هي علمية نزف مستمر من شرايين الاقتصاد، ولا يستطيع التقدم التكنولوجي اللهاث طويلاً وراء الطموحات المفرطة[٧١].

---

(٧١) تتميز إسرائيل بشبكة علاقات قوية في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي مع العديد من دول العالم مثل: المؤسسة الإسرائيلية–الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (U.S.–Israel Binational Science and Technology Fund)، أعلنت هذه المؤسسة في ١٥ مارس ١٩٩٣م، والمؤسسة الوطنية الإسرائيلية–الأمريكية للعلوم (U.S.–Israel Binational Science Fund)، أعلنت في سبتمبر ١٩٧٢م، والمؤسسة العلمية الثنائية الإسرائيلية–الأمريكية (Israel–American Biscientific Organization)، تأسست هذه المؤسسة عام ١٩٧٤م، والمؤسسة القومية للبحوث والتطوير الزراعية الإسرائيلية–الأمريكية (U.S.–Israel Binational Agricultural Research and Development Fund)، تأسست هذه المؤسسة عام ١٩٧٥م، وصندوق البحث والتطوير الزراعي الإسرائيلي–الأمريكي (Israel–American Agricultural Research and Development Fund)، تأسس الصندوق عام ١٩٧٧م، والمؤسسة الإسرائيلية–الأمريكية للبحث والتطوير الصناعي (U.S. Israel Binational Industrial Research Development Foundation)، تأسست هذه المؤسسة عام ١٩٧٧م، ومكتب توثيق علاقات البحوث والتطوير بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (Office for Enhancing Development and Researches Relations Between Isral, European Union and United States)، والمؤسسة الإسرائيلية–الألمانية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (Israel–German Institute for Scientific Researches and Technological Development) تأسس عام ١٩٨٦م، ومؤسسة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية–البريطانية "مؤسسة بحوث UK" –(Science and Technology UK Israel Science and Technology) تأسست في يناير ١٩٩٥م، انظر: محمد أحمد عبد الدايم، التعليم التكنولوجي في الوطن العربي والكيان الإسرائيلي (دراسة مقارنة) في مجلة كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق السنة السادسة، العدد السادس عشر، سبتمبر ١٩٩١م، ص ١٩٣، وانظر كذلك:

٣. الإرادة السياسية وما يرتبط بها من ذهنية إستراتيجية وهوية ثقافية: من المشكلات التي تعانيها النظرية المستقبلية المرتبطة بالتخطيط في إسرائيل، هي تلك المرتبطة بالإرادة السياسية الغير مؤسسة على التراكم التاريخي، فالمدخل الزمني لمنظومة الوعي الجمعي للمجتمع يصنع هناك نمط رؤية غير منضبط، لا تسمح التجربة والخبرات بمعالجة الأخطاء، خمسون عاماً أو تزيد غير كافية لصناعة نموذج قابل للتحليل واستخلاص الدروس، البنية التحتية للهوية الثقافية لا ترسخ لمنظومة قيم اجتماعية لا تزال في طور النشوء والتكوين، فعلى سبيل المثال، فإن الذهنية الإستراتيجية الألمانية هي نتاج وعي تاريخي تمتد جذوره إلى القرن التاسع لإمبراطورية روما الجرمانية المقدسة، إضافة إلى الأسس الفلسفية للدولة القومية الحديثة التي تلتقي مع حقائق تاريخية تمتد إلى ق١٩، والتي أكسبتها البنية التحتية لأيديولوجيتها، ويحمل هذا الوعي معه تراكمات من عناصر الإقطاع الديني في القرون الوسطى، مع تراكمات من عناصر الأيديولوجيا العلمانية الحديثة في الوقت نفسه، وصولاً إلى مفهوم "الرايخ الثالث" لهتلر والذي هو ثمرة لاستمرارية هذه الذهنية الإستراتيجية. إن إعادة بناء الهوية بوعي المكان والزمان في إطار التراكم التاريخي، والحقائق الراهنة تعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ والمساهمة في التراكم البشري(٧٢)، بينما لا تزال إسرائيل تصر على مواصلة الإنكسار الراديكالي في ذهنيتها الإستراتيجية لجهة المحاولات العبثية للإمتداد بهذا التراكم إلى جذور سحيقة غير حقيقية، ومن جهة ثانية رفضها للمجتمعات

Yitzhak Rabin Letter, Science and Technology Commission, Usistc Activities, Memorandum of Understanding, (United States, Israel, 1998).

Tally Eitan, Technology Commercialization: Managing Intellectual property for Maximizing, (Israel: Tel- Aviv, 1998).

(٧٢) للمزيد من التفاصيل عن قصور النظرية الإستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك انظر: أحمد داود أوغلو: العمق الإستراتيجي، موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم نشارون، (الدوحة، بيروت ٢٠١٠م)، ص٦٧.

الأخرى المحيطة (الفلسطينية على الأقل) فتنسلخ بذلك عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها.

ب) إستراتيجية التطور وتعزيز الرفاهية

ثمة حاجة ملحة في ظل معاناة النظرية الإستراتيجية من قصور شديد في التخطيط، والاستعصاء في التطبيق إلى ملخص لأولويات إستراتيجية التطوير وتعزيز الرفاهية، ومن ثم يلخص الجدول التالي العديد من أوجه التحديات الإستراتيجية، والقطاعات المستهدفة ثم الاستجابة المحتملة لها وفق ما عرضنا له آنفاً من مقدمات تحليلية في ثنايا هذه الدراسة:

جدول رقم (٢)

نموذج دينامي تجميعي: ملخص أولويات إستراتيجية التطور وتعزيز الرفاهية*

ركيزة رؤية ٢٠٢٨م	التحديات الرئيسية	القطاعات المستهدفة	الاستجابات الإستراتيجية
تعزيز	١- تعزيز الاستقرار في بيئة اقتصادية قلقة الخلل السياسي	القطاعات الخدماتية الأساسية في	إصلاح العمليات المالية، وعملية إعداد الموازنة، وضع

(*) اعتمدنا في هذه الصياغة على النموذج والذي أعده مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) والذي يضم بين أعضائه نخبة من الشخصيات البارزة من بينها زبيجنيو بريجنسكي، وهنري كيسنجر، وهارولد براون، وقد اعتمد عليه أيضاً:

علي خليفة الكواري: **نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م) وأنظر أيضاً:

Donald E. Abelson: **American Think-Tanks and their Role in US Foreign Policy** (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press, New York: St. Martin's Press, 2011).

ركيزة رؤية ٢٠٢٨م	التحديات الرئيسية	القطاعات المستهدفة	الاستجابات الإستراتيجية
الإزدهار المستدام	فيها يؤدي إلى خلق المخاطر	الاقتصاد الإسرائيلي	برنامج استثمار عام، إدارة السيولة وتطوير سوق رأس المال المحلي.
	٢- تحسين كفاءة استخدام الموارد لدعم مستويات معيشة مرتفعة للأجيال الحالية والمستقبلية.	القطاعات الأساسية في التجارة الإسرائيلية الداخلية	تعزيز المنافسة والتجارة والاستثمار: تحسين اللوائح والنظم، تقوية إدارة الطلب على المياه، والكهرباء، والوقود: الإصلاح الزراعي.
	٣- إعادة التوازن إلى نظام الرعاية الصحية بتقليل التركيز على الرعاية الاستشفائية، وزيادة التكامل بين مستويات الرعاية.	القطاعات الصحية الأساسية في إسرائيل	تأسيس نظام رعاية صحية متكامل لتحويل الرعاية باتجاه نموذج وقائي يتمحور حول المريض ويعتمد على مشاركة المجتمع المحلي.
	٤- تنويع الاقتصاد لتحقيق ثروة دائمة، ودعم الإزدهار الاجتماعي الأوسع.	قطاعات الاستثمار والتجارة الخارجية	دعم إنشاء المؤسسات، وتطوير القطاع الخاص: تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز التكامل الإقليمي: إصلاح سوق العمل.
تعزيز التنمية البشرية	٥- تلبية الحاجة الملحة إلى توفير قوة عمل عالية الجودة في القطاعات الصحية (لتأثيرها على القطاعات الأخرى).	قطاعات المؤسساتية والخدمة العامة	وضع تنفيذ خطة وطنية للقوى العاملة تتبع نهجاً متعدد الأوجه وتحسين مزيج المهارات إلى أبعد حد ممكن.
	٦- تحسين قدرات التعليم	قطاعات التعليم	تعزيز الإصلاحات في التعليم

ركيزة رؤية ٢٠٢٨م	التحديات الرئيسية	القطاعات المستهدفة	الاستجابات الإستراتيجية
	الإسرائيلي وخاصة في الرياضيات والعلوم والتقانة، مما يؤدي إلى خلق كوادر عصرية.	والبحث العلمي المختلفة	العام والخاص الجامعي وما بعده وما قبله للتخفيف من قيود الطلب والعرض.
	٧- التكامل والتنسيق بين مؤسسات التعليم والتدريب، واتساق برامجها ومقرراتها مع إحتياجات سوق العمل.	قطاعات البحث العلمي والتكنولوجي	الإهتمام بالجودة والشمول وقابلية نقل المهارات بين كافة أنظمة التعليم والتدريب.
	٨- ضمان اتساق تركيبة سوق العمل مع أهداف بناء اقتصاد معرفي متنوع.	مؤسسات التشغيل وسياسة العمل	إعادة الاتساق بين الطلب والعرض في تكوين قوة العمل الإسرائيلية مع التشديد على التطوير المستمر للمهارات.
	٩- تقليص الإعتماد على العمالة الوافدة ذات التكلفة المنخفضة والمهارات المتدنية.	قطاع الحكومة العامة والصناعات التقليدية	مراجعة قوانين العمل وتحديد وسائل استقطاب عمالة أجنبية عالية المهارات وسبل الحفاظ عليها.
إتباع نهج متكامل لتحقيق تنمية اجتماعية سليمة	١٠- الموازنة بين قوى التحديث والعولمة والقوى التي تدعم القيم التقليدية للمجتمع اليهودي والإسرائيلي.	مؤسسات إدارة تطبيقات العولمة	تنفيذ إجراءات شاملة لتوثيق الروابط والقيم بين جيتوهات الخارج ومجتمع الداخل عبر قنوات ومسارات لقوننة اليهودية وتذويب الطوائفية.
	١١- دفع الإنحدار الحاصل لرأس المال الاجتماعي وشموله في الاتجاه	مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتكاملة	إطلاق برنامج تشارك فيه عدة جهات معنية يهدف إلى تقوية برنامج حماية اجتماعية شامل.

ركيزة رؤية ٢٠٢٨م	التحديات الرئيسية	القطاعات المستهدفة	الاستجابات الإستراتيجية
	المعاكس.		
	١٢- تحسين مستوى السلامة على الطرق البرية والبحرية والجوية (قطاع المواصلات والموانئ).	قطاعات البنى التحتية المادية	وضع نهج شامل للتقانة يتضمن الشراكات بين القطاعات المختلفة، وضمان جودة الخدمات.
	١٣- المحافظة على الثقافة اليهودية وتعزيز الهوية الدينية.	قطاعات التعليم والبحث العلمي المختلفة	استخدام الثقافة كآلية لصون التماسك الاجتماعي عبر برامج تشارك فيها الجهات المعنية.
المحافظة على البيئة للأجيال المستقبلية	١٤- إصلاح مقومات البنى التحتية ومشتملاتها بطرق عصرية ومستدامة.	قطاعات البنى التحتية المختلفة	وضع خطط متكاملة لإدارة مراحل إنتاج بنية تحتية متمزية بمواصفات عالية الجودة تمولها قطاعات مختلفة.
	١٥- إبطاء وتيرة التحضر السريعة والإستهلاك المتزايد اللذين يتسببان في إجهاد البيئة.	قطاعات جودة البيئة المختلفة	تعزيز عملية تحضر أكثر استدامة، وتوفير بيئة معيشة أكثر صحة.
تطوير مؤسسات قطاع عام عصرية	١٦- تقوية القدرات المؤسسية الضعيفة.	قطاعات المؤسساتية والخدمة العامة	تعزيز دور الوظائف المركزية لدعم التطوير والتحديث المؤسسي.
	١٧- توسيع قدرات الموارد البشرية عبر القطاع العام.		تطبيق سياسات تسهم في جذب الكفاءات ذات المهارات العولمية.
	١٨- إنشاء نظام مركزي		وضع إطار لإدارة أداء القطاع

ركيزة رؤية ٢٠٢٨م	التحديات الرئيسية	القطاعات المستهدفة	الاستجابات الإستراتيجية
	لإدارة النتائج وربط تخصيص الموارد بالخطط الإستراتيجية.		العام يربط الأداء المؤسسي بالخطط الإستراتيجية والموازنات.

هكذا إذاً يلخص هذا الجدول التجميعي خطوط السياسة العامة للتخطيط الإستراتيجي في المجالات المختلفة، بيد أن ذلك النموذج الإحصائي المعرفي تميزه خاصية النظرة الشمولية التي تنظر إلى الاقتصاد والمجتمع باعتبارهما مرتبطين ارتباطاً عضويًّا لا إنفصام له، النمو المستمر يبني بالضرورة على التوازن والدمج بين القطاعات المختلفة مع التوظيف الأمثل للإستثمارات الجماهيرية العامة بما في ذلك المجتمع المدني بكل أطيافه، شريطة أن تتنبه الحكومات الإسرائيلية المختلفة إلى أن تعزيز الازدهار المستدام مبني على فرضية مفادها: أنه لن يطرأ أي تغير أساسي وجوهري على الوضع الأمني، فمن شأن الحرب الشاملة أن تعيق تحقيق الأهداف ولا ريب في ذلك، فتحقيق السلام الدائم سيغير منظور التطور في الاقتصاد الإسرائيلي وسيسهل بدرجة كبيرة تحقيق الأهداف المتوقعة(٧٣).

---

(٧٣) خرجت إسرائيل من الحرب على حزب الله في الجنوب اللبناني في يوليو/ أغسطس ٢٠٠٦م وهي تعاني مهانة الاستهانة بقوة خصمها، وكان أداء جيشها سيئاً للغاية على مستويات: القيادة- التنسيق- التدابير اللوجيستية- القدرات القتالية، ما أدى عملاً إلى تقويض عامل الردع ذي الأهمية البالغة لديها، وشعوراً بالهزيمة، ومن شأن نتائج كارثية كهذه أن تتولد لدى خبراء الجيش رغبة ثأر وإنتقام جديدة لمحو مثل هذه الصورة الذهنية السلبية عن إسرائيل، وهو ما يجعل فرص الاستقرار والتهدئة، والجنوح نحو السلام أمراً مشكوكاً في صحته، أنظر للتفاصيل:

Bilal Y. Saab and Nicholas B. Lanford: "**The Next War: How Another Conflict Between Hizballa and Israel Could Look and How Both Sides are Preparing for it**" Saban Center for Middle East Policy at Brookings Institution, Analysis Paper Series, No. 24 (August 2011).

وقد ظهر نوعاً من ذلك الإنتقام في عملية "الرصاص المصبوب" على غزة أواخر عام ٢٠٠٨م انظر:

جـ) مدى الاستجابة للتحدي العولمي:

لا يوجد في إسرائيل مصادر طبيعية على نحو ما تتمتع به دول الخليج العربي – مثلاً – من النفط والغاز، فالوفرة الاقتصادية هنا مرهونة بالإعتماد الكبير على التجارة الدولية وقوامها حركة الإستيراد والتصدير وتنقلات رؤوس الأموال والتي تشكل صلب العولمة، لاسيما وأن إسرائيل تمتاز بنسبة مرتفعة من العمال النوعيين خريجي مدارس التكنولوجيا والثقافة والجودة، فالمنتج الإسرائيلي تبعاً لذلك يكتسب سمعة عالية وثقة مضطردة في أسواق العولمة، ومن ثم فإن إحدى المهمات المطروحة أمام واضعي السياسات الاقتصادية تتمثل في خلق الظروف والشروط اللازمة لمنع تآكل مثل هذه الأفضليات النسبية، بل وتعزيزها وتعميم أثرها في كافة المجالات القائمة والمحتملة والجديدة، إن الانفتاح والتغيرات التكنولوجية السريعة اللذان توفرهما العولمة، ويخضعان لآليات السوق الذي يغذي نفسه بنفسه يخلقان عالماً ديناميكيًّا لا يتوقف عند حد معين، فالتنافسية هي عصب تنمية القدرات والموارد البشرية، وتشد خلفها قطاعات مختلفة من الدولة في مجالات: الإدارة، الإنتاج، التسويق، التنظيم، العولمة تحمل فرصاً متساوية بقدر ما تنذر بمخاطر متعاظمة بنفس القدر بين الأمم والشعوب والأفراد، لابد – إذاً – من تغيير المسار....!!![٧٤]

- تغيير المسار إلى حد الانخراط في العولمة بمشتملاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والإنتقال من مجتمع الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطرة العالمي، وصعود ظاهرة الأمن القومي المعلوماتي القائم على الرقمنة كأحد أهم دلائل تطور الوعي الكوني يفرض بدوره تحديات جديدة في ديالكتيك من الدمج والنبذ الذي لا ينتهي وهي لا تعني كونها مظاهر فشل بقدر ما تؤكد على حيوية الدولة، وغاية ما هنالك أن التطبيق يعاني خللاً حقيقيًّا ويحتاج إلى المزيد من الضبط للنسق، ومن

Jeffrey White: "**Tension with Gaza: Israel's Deterrence under Pressure**", Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), No. 1735 (4 January 2011).

(٧٤) للمزيد من التفاصيل عن: "فخ العولمة" وإعتداءها على الديمقراطية والرفاهية انظر:

Hans-Peter Martin, Harald Schuman: **Die Globalisierungs Falle, Der Angriff auf Demokyatie und Wohlstand, Rowoht Verlag**, Germany 2001.

ذلك إتساع الهوة بين طبقات المجتمع من حيث الأجور والدخل، ومعاناة العمال الإسرائيليين شأنهم شأن كافة المجتمعات التي ألقت الخصخصة بهم على قارعة الطريق، فإذا كانت مشكلتهم زمن القطاع العام "كونهم مستغلين" فإن كارثيتهم زمن العولمة في "كونهم غير مستغلين" فيتخلخل بفعل ذلك التماسك الاجتماعي وتتعمق مفاهيم الإغتراب والعزلة، ولا يوجد مخرج هنا إلا بتقليل الاعتماد على العمال الأجانب، وإعادة التأهيل على سياسات التشغيل التكنولوجية في إطار خطط إعادة التكيف والهيكلة التي تتطلبها اشتراطات العولمة(٧٥).

- تنخرط إسرائيل في سوق العولمة من خلال كوادرها البشرية المعدة إعداداً مهنيًّا وتقنيًّا وفق آخر متطلبات واشتراطات العلم والتكنولوجيا والعصرنة، واكتسبت لذلك سمعة عالمية في مجالاتها المختلفة في تنافسية تحقق فيها العنصر الإسرائيلي تميزاً وتفوقاً، لكن ذلك بدلاً من أن يتم استثماره في الداخل، إلا أنه يرسخ لظاهرة "هروب الأدمغة" حيث تشكل هجرتهم خسارة فادحة للاقتصاد والمجتمع، ومن ثم يصبح أحد أهم الأهداف المتوخاه على صعيد التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية، هو رسم السبيل لتحسين الظروف الخاصة بهذه النخبة وجعلهم يتمتعون بميزات أولى بالرعاية وحصولهم على معدل دخل عولمي كالذي يتمتعون به في المجتمعات والدول التي يهاجرون إليها، وتتحول البيئة الاقتصادية من طاردة إلى جاذبة بأفضليات جديدة، ويقترح في هذا الشأن تعظيم قيم المؤسسة لضمان الحقوق والواجبات التي تحكمها القوانين، وتحتاج إسرائيل في ذلك إلى هيئات جديدة مثل: "المجلس الوطني للمنافسة والعولمة"، ويعمل في إطار وزارة الصناعة والتجارة، "والمجلس الوطني للاقتصاد والمجتمع"، و"المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا" ويخضعان لديوان رئيس الحكومة، وذلك لمواجهة ومسايرة النمو المتوقع في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية(٧٦).

---

(٧٥) فتحي العفيفي: **الاشتراكية الجديدة والعولمة البديلة، دراسة في المستقبل التاريخي**، منشورة في مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٤٠)، يوليو/ ٢٠٠٧م، بيروت ٢٠٠٧م.

(٧٦) عن التنافسية في مجال العلوم والتكنولوجيا على مستوى العالم، وبين العرب وإسرائيل انظر:

UNESCO Science Report 2010: **The current status of Science around the World** (Paris: UNESCO, 2010).

د) الميادين في مواجهة أخطار العولمة

إن مجتمع العولمة في إسرائيل قد خلق متاعب جمة حيث ثبت أن النيوليبرالية والتوحش الرأسمالي لا يؤمنان مستقبلاً واعداً للتخطيط الإستراتيجي كما كان متوقعاً وفرضت النتائج شبه النهائية لتطبيقات ربع قرن من النيوليبرالية واقتصاديات السوق أوضاعاً كارثية على غير صعيد سوف تعاني منها تل أبيب لسنوات عديدة قادمة، حيث انفجر الداخل الإسرائيلي من أواسط تموز/ يوليو ٢٠١١ في حركات احتجاجية واسعة النطاق، كان واضحاً فيها التأثر الكبير بثورة ٢٥ يناير في مصر، ورفعت لافتات تؤكد على هذا المعنى من قبيل "هنا ميدان التحرير" و"الشعب يريد إسقاط الحكومة" وغيرها، وفي المضمون كان غلاء أسعار السكن، وجشع الرأسماليين الجدد، والفروق في الدخل، والعطالة، وأسباب موضوعية رفعها المتظاهرون، ودقوا أوتادهم في الميادين العامة ونصبوا الخيام، وأكدوا عزمهم عدم المغادرة إلا وتكون مطالبهم قد تحققت، لاسيما وقد انضم الرأي العام إلى هذه التظاهرات ووسائل الإعلام والنخبة بحيث بدا أن ٨٧٪ من الإسرائيليين مع هذه الحركات (الثورة المفاجئة) (٧٧)، هذا الحدث الجلل غير المسبوق في إسرائيل قد طرح سؤالاً منهجيًّا وموضوعيًّا مفاده- كيف بالتخطيط الإستراتيجي الذي يحاول إستشراف مستقبل إسرائيل في (٢٠٢٠) و(٢٠٢٨م) لا تأخذه النبوءة وعلم دراسة المستقبليات إلى حيث الحدس بحدوث مثل هذا الانفجار الاجتماعي؟ وهل وضعت هذه الحركات مصداقية مثل هذه الرؤى على المحك؟

- إن الاستجابة للتحديات التي تطرحها ظواهر الأضربة والاحتجاج هي من صميم الحلول والبدائل والسيناريوهات التي تطرحها خطط التفكير المستقبلي، والمصداقية الحقيقية لمثل هذه المشروعات العلمية المهمة إنما تكمن في الانتباه لها والتطبيق الأمني لمتطلباتها، فالمؤكد -إذاً- أن الثورات وحركات الشارع ما كانت لتحدث إذا

---

(٧٧) عن المقاربة بين الثورات العربية وما حدث في إسرائيل من إحتجاجات مماثلة، انظر:

Kenneth M. Pollack [et al.]: **The Arab Awakening America and the Transformation fo the Middle East**, Washington, D.C.: Brookings Institution, 2011.

أخذت الحكومات والأنظمة برأي العلم والعلماء، فالتحدي الحضاري الذي تفرضه سيناريوهات المستقبل يستوجب إعطاء النخبة وخزانات التفكير موقع الصدارة لقيادة المجتمعات في ظل مثل هذه الأوضاع التاريخية الفارقة، الثورات والاحتجاجات تعيد الاعتبار لقيمة التخطيط الإستراتيجي ولاريب(٧٨).

- تناولت حركة الإحتجاج (الثورة المحدودة) في تموز/ يوليو/ ٢٠١١م العديد من القضايا والإشكاليات التي تناولتها خطة إستشراق مستقبل إسرائيل ٢٠٢٨م، فقد شهدت هذه البلاد موجات متعاقبة من ارتفاع تكاليف المعيشة (المسكن- المأكل- الملبس- المشرب- المواصلات- الاتصالات- الكهرباء- البنزين- السيارات- المواد الإستهلاكية) فعلى سبيل المثال: ارتفع سعر منتجات الألبان عبر نظيرتها في أوربا الغربية والولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ إلى ٨٠٪، وارتفعت إيجارات الشقق إلى الحد الذي وصلت فيه شقة صغيرة من غرفة واحدة في تل أبيب إلى ١٠٠٠ دولار، وقد أجمعت النخبة على أن السبب في هذا التردي للأوضاع إنما يكمن في تخلي الحكومات عن "دولة الرفاة" وانتهاج الاقتصاد الحر والخصخصة، وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والسكن، فانخفضت النسبة من ٧٠٪ من ميزانية الحكومة في بداية الثمانينات إلى ٤٣٪ في عام ٢٠١١م وقد تعللت الحكومة

---

(٧٨) في الولايات المتحدة الأمريكية ما يطلق عليه "اللوبي العلمي اليهودي" والذي يعمد إلى استشراف مستقبل إسرائيل من خلال رؤية المستقبل الأمريكي ويربطون بين التقدم في البلدين بشكل عضوي، وقد ظهرت العديد من الخطط والتصورات، منها ما صدر عن مجلس المخابرات القومي الأمريكي في يناير عام ٢٠٠٥م عن: "**رسم خريطة للمستقبل العالمي**" "**مشروع ٢٠٢٠**"، ومؤسسة "ستراتفور" المتخصصة في التنبؤ والتبصر والتحليلات الإستراتيجية، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠م عن: "توقعات ستراتفور للأعوام العشرة ٢٠١٠-٢٠٢٠م" انظر: مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٧)، تموز/ يوليو (بيروت ٢٠١٠م، مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ١٣٢، وعن الوجود اليهودي في صلب القومية الأمريكية، انظر:

Anatol Lieven: **America Right or Wrong: An Anatomy of American Nationalism**, New York: Oxford University Press 2004.

في تبرير هذا الانخفاض إلى أنها نسبة تعادل نظيرتها في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)[٧٩].

- لم يكن تقليص الإنفاق هو السبب الوحيد، وإنما السياسة الضريبية التي اتبعها نتنياهو وأدت إلى تخفيض ضريبة الدخل، والضرائب المفروضة على الشركات، اعتقاداً منه أن ذلك يشكل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فاستفاد من ذلك كبار رجال الأعمال والشركات، وفاقم من الضرائب غير المباشرة التي زادت من أعباء الطبقة الوسطى التي يشكل اليهود الإشكناز عمودها الفقري في الاقتصاد والمجتمع، والتي حملت على كاهلها أعباء قطاعات وخدمات تمولها الدولة مثل: المتدينين الحريديم، وقطاع المستوطنين، وأعباء الأمن[٨٠].
- اتفقت التحليلات التي صاغتها مؤسسات الدولة في إسرائيل في تحليلها للانفجار الاجتماعي ٢٠١١م مع معظم ما جاء بخطة ٢٠٢٨م من حيث سياسات التشغيل والمشاركة في سوق العمل والإقصاء المتعمد في صفوف اليهود المتدينين (الحريديم والعرب) لأسباب دينية وثقافية، وكذلك في صفوف العرب المواطنين، وارتفاع نسبة الإنفاق على الأمن بحيث أصبح من اعلى المعدلات في العالم وبات يشكل عبئاً على ميزانيات الخدمات الأخرى كالخدمات العامة، والبنى التحتية، والتعليم، والصحة، ورفع معدلات الضرائب، ووجود احتكارات وكارتيلات اقتصادية سواء تلك التابعة إلى تايكونات (Tycoons) العشرين عائلة الأغنى في إسرائيل، أو تلك التابعة للحكومة والتي تحد من المنافسة وتعرض أسعاراً باهظة على المستهلك قياساً

---

(٧٩) قارن ما جاء هنا في: "**مشروع إسرائيل ٢٠٢٨م**" – المشار إليه آنفاً – بتوقعات أوضاع إسرائيل في العقد المقبل في تحليلات "فريدمان" رئيس مؤسسة "ستراتفور" لإستشراف المستقبل، انظر:

George Friedman: **The Next Decade: Where we've been and where we're going**. New York: Doubleday, 2011.

(٨٠) انظر: فوزي حسن حسين: **قراءة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الثورات العربية، وإسرائيل**، أوراق تقدير موقف (الدوحة ٢٠١١م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، وقارن ذلك بما جاء في:

أحمد السيد النجار: **الأزمة المالية الأمريكية والعالمية، وإعادة الإعتبار لدور الدولة وللنموذج الإشتراكي**، كراسات إستراتيجية، السنة ١٨، العدد ١٩٤، ديسمبر ٢٠٠٨م (الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨م).

بدولة مثل فرنسا، وقد رفعت مثل هذه الأوضاع بالمحتجين إلى صياغة وثيقة: "إعلان حقوق المواطن" وجاء تحت عنوان: "العدالة الاجتماعية والمنفلتة العقال وضرورة تجديد العقد الاجتماعي الذي يضمن لكل مواطن الحقوق والحريات المدنية الأساسية والعدالة والمساواة، والحق في العمل والأمن الشخصي، وأضافت الوثيقة أن هذه الأسس القيمية والأخلاقية هي نفسها التي قامت عليها دولة إسرائيل، وهي نفس "أسس المجتمع النموذجي الذي تأسست الصهيونية من أجل تحقيقه، لقد صيغت الوثيقة كأنها وثيقة مشروع لتجديد الصهيونية وبعث قيمها"(٨١).

- تبنت الوثيقة المجتمعية المشار إليها كافة الحلول والاستجابات للتحديات التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي والواردة في خطة ٢٠٢٨م في المجالات المختلفة والتي منها رفع مستوى الحد الأدنى للأجور، وفرض التعليم الإلزامي المجاني ابتداءً من سن الثالثة، ومختلف البنى التحتية التي تمس حياة المواطنين، وضرورة إعطاء الأولوية للتعليم في جميع مراحله، والرعاية الصحية، وإعادة هيكلة قطاع الضرائب بما يضمن زيادتها على الرأسماليين ورجال الأعمال "ملوك التايكونات" وعلى الشركات وتخفيض الضرائب غير المباشرة التي يرزح تحت وطأتها الجمهور العام وخاصة على السلع الاستهلاكية(٨٢).
- على أية حالة فإن مجمل ما توصلت إليه الظاهرة التاريخية الثورية والتي أضحت هاجساً مؤلماً يمكن تكراره في أي وقت، وفي الوقت نفسه تعيد الاعتبار لقيمة التخطيط الإستراتيجي الذي هو جرس إنذار مبكر فضلاً عن فتحه لآفاق جديدة في عمق العتمة والأزمة، جملة من الإنجازات تكمن فيما يلي:

---

(٨١) عن الحركات الاحتجاجية في إسرائيل منذ تموز/ يوليو ٢٠١١ في إسرائيل، انظر:

عزمي بشارة وآخرون: **الحركات الاحتجاجية في إسرائيل (تظاهرات أم ثورة؟)**، أوراق تقدير موقف (الدوحة ٢٠١١م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) وقارن ذلك بما جاء عن إسرائيل ومتغيرات العولمة في:

Gordon Brown: **Beyond the Crash: Overcoming the First Crisis of Globalization**, London: Simon and Schuster, 2010.

(٨٢) عزيز بشارة وآخرون: **الحركات الاجتماعية في إسرائيل**، نفس المرجع، ص ٢٧.

١- غيرت حركة الاحتجاج "الضد- عولمية" أولويات المجتمع الإسرائيلي بشكل كبير وغير مسبوق، حيث أحلت القضايا الاجتماعية/ الاقتصادية مكان القضايا السياسية الأمنية على أجندة النقاش، وأرغمت الحكومة على الاعتراف بالأخطاء الإدارية والفنية.

٢- الحد من طغيان مقولات "اقتصاد السوق" و"السوق الحرة" وتراجع الإنسياق وراء مقتضيات العولمة وإعادة الإعتبار لقيم الجماعية التي اندثرت في ركاب البحث عن الفردية، ومن ثم برزت إلى الواجهة من جديدة قضايا العدالة الاجتماعية و"دولة الرفاهية"، وليس هذا تراجعاً بقدر ما هو حركة تصحيحية كبرى في مسارات العولمة والتطبيق النيوليبرالي، إن ما يحدث هو بداية إعادة تشغيل دورة هيمنة جديدة للرأسمالية(٨٣).

٣- من أبرز الظواهر الجديدة أيضاً تراجع ميل المجتمع العام إلى العنف والنزاعات والحروب، والضغط باتجاه تعزيز مبادئ قيم السلام والتعايش فالتنافس الحزبي الذي يجر الدولة والمجتمع إلى حروب إقليمية لمجرد إثبات أن هذا الحزب أو ذاك أعنف وأشرس ضد العرب بدرجة أكبر قد أتى بعواقب وخيمة وكارثية على

---

(٨٣) ترتبط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط في السياسات، وإنما في أشكال التظاهرات والحركات الاجتماعية، ويمكن الربط في ذلك بين ما حدث في تموز/ يوليو ٢٠١١، والهجوم على وول ستريت في نهاية سبتمبر ٢٠١١م، وجميعها حركات ارتبطت بالتطبيق الخاطئ للعولمة وسياسات النيوليبرالية الجديدة في البلدين، انظر في ذلك:

سمير كريم: **ما بعد احتلال وول ستريت**، الشروق المصرية، عدد ٥ أكتوبر ٢٠١١م، ص ١١.

مصطفى سامي: **أرابيسك أمريكاني؛ دور الولايات المتحدة في ثورات الشارع العربي، وإسرائيل، المال والتكنولوجيا في خدمة الديمقراطية و"الثورات الملونة"**، الأهرام، ١٦ ديسمبر ٢٠١١، ص ٥.

فتحي العفيفي: **إستراتيجية العود والحامول، الحضارة الأمريكية الجديدة إذ تصبح يهودية**، عرض ونقد لكتاب "الصحوة" لـ "ديفيد ديوك"، الأهرام المصرية، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٤م.

وأنظر أيضاً:

Dan Fleshler: **Transforming America's Israel Lobby; The Limits of its Power and the Potential for Change**, Washington, D.C.: Potomac Books, 2011.

حساب رفاهية المجتمع والشعب، لابد من إعادة ترتيب أولويات صرف الأموال والمخصصات التي تنفقها الحكومة، والكف عن الطنطنة بالحرب.

٤- لا يعرف على وجه الدقة واليقين إنعكاسات عملية إعادة التشكل الجارية على الخريطة الجيو-سياسية في المنطقة على مسارات عمل التخطيط الإستراتيجي لإسرائيل والوصول به إلى العام ٢٠٢٨مم، حيث تتفكك دول المواجهة من حول إسرائيل، ذلك أن سوريا راغبة بقوة في الإفلات من قبضة الأسد، والنزاع الفتحاوي الحمساوي في فلسطين مرشح للتصاعد، والراديكاليين الإسلاميون في الأردن طامحون لإعادة إنتاج النموذج المصري، وفي كل ذلك يحاول الإخوان المسلمون الواقعين بين مطرقة الضغوط الخارجية وسندان الفوضى الداخلية، التأكيد على أنهم لن يكونوا أبداً كنزاً إستراتيجيًّا لإسرائيل بديلاً عن ذلك الذي سقط في فبراير ٢٠١١م[٨٤].

لابد إذاً لإسرائيل من تغيير المسار !!!

---

(٨٤) أنظر: فتحي العفيفي: "من التحرير إلى وول ستريت: الميدان يعيد صياغة مفاهيم العالم، الحياة اللندنية، ٦ فبراير ٢٠١٢م، ص ١٢، وأنظر كذلك:

The New Arab Revolt: What happened, what it means; and what comes next, New York: Council on Foreign Relations/ Foreign Affairs, 2011.

International Crisis Group [ICG], "Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion suicide", Middle East/ North Africa Report, No. 109 (13 July, 2011).

مقدمة عن تشكيل المستقبل

أهتم قادة إسرائيل دائماً باتخاذ قرارات وسياسات عديدة وذات أهداف مستقبلية ثبت نجاح أغلبها. وفي عام ٢٠٠٨، وماقبلها، وجدت كثير من الأسباب التي حتمت تحسين قدرة متخذي القرار في إسرائيل على اتخاذ قرارات مستقبلية طويلة الأجل. تتمثل في التسارع الأمل في التغييرات التكنولوجية، وزيادة دور التكنولوجيا في الحياة الخاصة والعامة، وزيادة سهولة الاتصال بين مناطق العالم.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإستراتيجية اسرئيل حتى عام ٢٠٢٨م، في إعطاء صانع القرار فرص لاستكشاف الحالات التي يكون فيها للرؤية المستقبلية تأثير كبير على القرارات الحالية، واقتراح السياسات المستقبلية التى تكون أكثر فائدة في التعرف على هذه القرارات، مثلما هو الحال بالنسبة للتوسع الحالي في الاستيطان وتأثيره على أي تسوية سياسية مع الفلسطينين في المستقبل.

أي أن هذه الإستراتيجية وضعت كي يتعرف متخذي القرار على "الخطوات التي يجب إتباعها في الوقت الراهن، حتى تتحقق الرؤية الإسرائيلية في المستقبل الذي ترغب فيه إسرائيل ورؤيتها لمكانتها الإقليمية في المستقبل في إطار مشروع الشرق أوسطية، وستركز هذه الورقة على "سياسات العمل والموارد البشرية وما يرتبط بهما من سياسات في مجال التعليم والبحث العلمي والابتكار والاختراع والتحولات الأكثر أهمية في مجال تكنولوجيا المعلومات"

لذلك ستركز هذه الورقة أيضاً على الرؤية والاهداف طويلة الاجل التي تحددها هذه الإستراتيجية في عام ٢٠٢٨م، على أساس أنها تنعكس على أحداث مستقبلية تمتد لعقود في المستقبل، وما تؤدي إليه من اتجاه متخذ القرار لاختيارات في الأجل القصير تختلف عن تلك التي كان من الممكن اتخاذها دون هذه الرؤية المحددة التي تقدمها هذه الإستراتيجية، في ظروف مختلفة (دولية وإقليمية ومحلية)

إذ تقوم أي إستراتيجية مستقبلية على أربعة أركان:

١- أن تكون هناك فترات إبطاء بين السياسات الحالية تلك غير المرغوب فيها مستقبلاً مثل موضوع تنمية الموارد البشرية.

٢- أن تشهد الفترة الآتية التي تتحقق فيها هذه الإستراتيجية تحولات مثل التحديث في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٣- أن تتعرض هذه الرؤية، عند تنفيذها، لمفاجآت غير متوقعة والسياسات البديلة الواجبة الاتباع في هذه الحالات.

٤- أن تؤدي العوائق الرئيسية وغيرها لوجود فجوة بين الأهداف المستقبلية والسياسات الحالية.

٥- أن تكون هناك سياسات قصيرة الأجل تساعد على تحقيق الرؤية والأهداف المستقبلية طويل الأجل في ظل المستجدات التالية:-

أ- وجود تغييرات كبيرة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة الأفراد في إطار مفهوم الحركة.

ب-تزايد عدد الفاعليين الرئيسين (دولياً ومحلياً) في الحياة العامة.

وبالنسبة للموضوع محل الدراسة يعكس هيكل الطلب على القوة العاملة الإهتمام بالتنمية البشرية في إسرائيل، الهيكل الاقتصادي من جانب والأهداف العليا للدولة من جانب آخر، في ضوء معدلات تدفق الهجرة من الخارج ونوعيتها وادماجها في المجتمع الإسرائيلي. وفي ضوء هذه المتغيرات توضع الأهداف طويلة الأجل. ولكن يجدر بالذكر أن هناك عدة تحديات تواجه العملية المعقدة لاتخاذ قرارات طويلة الاجل، الأول: أن هناك اتجاه لدى الافراد نحو تفصيل إشباع رغباتهم في الوقت الحاضر بدلاً من التضحية بالحاضر لتحقيق مكاسب في المستقبل. الثاني: أن احتمالات عدم اليقين تعني وجود شكوك بشأن المستقبل يقطع أي علاقة بين الإجراءات والسياسات التي تتخذ في الأجل القصير وآثارها طويلة الأجل.

ولذلك ستتناول هذه الورقة الإنجاز في الفترة الماضية والوضع المستهدف من واقع الإستراتيجية المستقبلية، في ضوء الرؤية الأساسية للإستراتيجية.

الوضع الحالي

١- سياسات التنمية البشرية في إسرائيل

أولى متخذ القرار في إسرائيل أهمية بالغة لربط التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية. فأهداف التنمية البشرية هي توسيع خيارات السكان من خلال ثلاث اتجاهات هي أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة، فضلاً عن الحصول على موارد تمكن من مستوى معيشة مرتفع.

وقد استطاعت إسرائيل من خلال تحقيق نمو سريع ومطرد منذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي، في الناتج المحلى الإجمالي مع استغلال المساعدات المالية من الخارج في توجيه المزيد من النفقات للخدمات العامة، أن تمكن من تحقيق مستوى معيشة مرتفع للمهاجرين الجدد فمع استمرار المزيد من الهجرة من الخارج من جانب وتحقيق المزيد من التنمية البشرية من جانب آخر. يمكن تخصيص موارد متزايد للصحة والتعليم. الأمر الذي أدى إلى زيادة العمر المتوقع وزيادة معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، وتحسين معدلات وفيات الأطفال الرضع ومعدلات الولادة في المستشفيات.... فارتفع العمر المتوقع للفرد في إسرائيل وارتفع معدل التعليم بين الكبار عند اليهود، في حين لم تتغير هذه المعدلات كثيراً عند غير اليهود.

ومن المؤشرات الأخرى على تطور معدلات التنمية البشرية في إسرائيل تراجع معدلات وفيات الأطفال الرضع. وتراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وبالتالي تراجع معدل الوفيات العام[٨٥] لذا احتلت إسرائيل مرتبة متقدمة مع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

---

(٨٥) لمزيد من التفاصيل انظر حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٥٠٩ ومابعدها هي وكذلك تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة، بنيويورك ٢٠١٠ – الملحق الإحصائي، ص ١٥٠ ومابعدها.

ومجمل القول أن متوسط النفقات الحكومية على التنمية البشرية كان مرتفعا خلال العشرين سنة الماضية.

- قطاع التعليم حوالي ٥% من إجمالي النفقات.

ومن ثم يمكن الدول أن هناك علاقة طردية بين تطور الوضع الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل وتطور معدلات التنمية البشرية ولذلك على الجانب الآخر نجد أن هناك أيضاً علاقة تغذية عكسية بين التنمية البشرية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية الفرد والاسرة والمجتمع.

مجمل القول أن نتيجة للأداء الاقتصادى المرتفع فى اسرئيل، ارتفع الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط خلال العشرين سنه الماضية بمتوسط حوالى ٧% سنوياً وتراجع نصيب قطاع الزراعه من المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، وتزايد دور قطاع الصناعه والخدمات، ويلاحظ أن توسع قطاع الخدمات (التعليم – السباحة – التجارة – البناء والتشيد)، سواء على مستوى المساهمة فى استيعاب العمالة الإسرائيليه أو المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، جاء ليكون مكملاً للنشاط الصناعى، فى وقت يتطلب فيه ارتفاع مستوى المعيشة فى إسرائيل زيادة فى قطاع الخدمات وبالذات فى قطاع التشيد والبناء وقطاع الاتصالات وتقنيه المعلومات اللذان قادا النمو فى العشر سنوات الماضية. وهما قطاعان يرتبطان بالهجره من الخارج وإثارة في الداخل، سواء من خلال زاوية حاجة المهاجرين للسكن، أو من خلال نوعية الهجرة القادمة من الخارج. وبالذت من دول الاتحاد السوفيتى السابقة فى أوائل التسعينات (التى ارتفعت فيها نسبه المهنيين والعلماء بحيث فاقت هذه النسبه فى إسرائيل قبلها فى الولايات المتحدة الأمريكية. ففى الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٠ بلغ عدد الهنود المهاجرين من الاتحاد السوفيتى إلى أكثر من مليون يهودى[٨٦] في حين كان ٣٠% من الأطفال دون ١٥ سنة ونسبة كبار السن ١٠% قوة العمل ٦١% من السكان وبالتالي يمكن القول أن المجتمع الإسرائيلى يعتبر مجتمعاً ناضجاً وتكون فيه نسبة القدرة البشرية فى سن العمل كبيرة مقارنة بعدد السكان، وبالتالى تنخفض معدلات الإعالة. بعكس المجتمع العربى فى إسرائيل الذى يعتبر بالمقاييس الديمجرافيه الدوليه مجتمعاً فنياً تزيد فيه معدلات الخصوبة عالية. إذ أن

---

(٨٦) الكتاب الإحصائي السنوي، مكتب الإحصاء المركزي عام ٢٠٠٧

معدل الإنجاب يزيد عن خمس أطفال طيلة حياة المرأة الإنجابية. حيث تبلغ فيه نسبة الأطفال من إجمالي عدد السكان فى المتوسط ٤٠%، ٢% من السكان، ٥٧% من قوة العمل (١٥-٦٤ عاماً) وبالتالي ترتفع نسبة الإعالة بين العرب[٨٧].

قطاعات قائدة

توجد علاقة تغذيه عكسيه بين ارتفاع مستوى النمو والتنمية البشرية، وكل من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإلكترونيات والبحث والتطوير وتكنولوجيا صناعة الفضاء والصناعات العسكرية، وكل ذلك فى الجزء الأكبر فيه يعكس تركيب ونوعية الهجرة خاصة اليهود السوفيتى فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ والتى استقبلت السوفيت فيها إسرائيل حوالى مليون يهودى روسى.

ويؤدى ارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالى ارتفاع مستوى التنمية البشرية وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع مستوى التنميه البشرية إلى تنمية هذه الصناعات وهكذا... وسوف نتناول هذه العناصر بما لها من أهمية فى موضوعنا. ومن ثم فإن إسرائيل فى حاجة مستقبلاً إلى اليد العاملة العربية الرخيصة. وكما رأينا فإن العمالة العربية العاملة فى إسرائيل تتقاضى أجراً أقل بحوالى ٤٥% من العامل الإسرائيلى نتيجة إحجام الأخيرة عن التخصص فى العمل اليدوي غير الماهر) كما أن هناك اتجاهاً عالياً للتوجه إلى الأسواق الدولية بالذات الآسيوية منها، والتى تتميز برخص الأيدى العاملة بالمقارنة بالعمالة الإسرائيلية. وعلى الجانب الآخر بدأت عملية إجراء أبحاث مشتركة مع علماء إسرائيليين بتشجيع أمريكى من عام ١٩٨٠، فى مجالات الزراعة والبيئة والملاحة البحرية. حيث بلغت نسبه المشاريع البحثية أسهم فيها مصريون واسرائليون ١٨% بين إسرائيليين وأوروبيين فيه ١٢% من مجموع مشاريع الأبحاث فى مجالات العلوم الاجتماعيه (٢٥% من المجموع)[٨٨].

---

(٨٧) الملحق الإحصائي

(٨٨) حينما أقر مجلس الشيوخ الامريكى أو خال بين فى المساعدات الجنبيه وانشاء برنامج التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط (MEPC)

القطاع الصناعى وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الواعدة فى إسرائيل إذاً نظراً لنوعيه المهاجرين إذ تصل نسبه العلماء إلى ١٣٨ من بين كل ١٠٠٠عامل، وأدى ارتفاع نسبه العلماء والمهندسين، خاصةً الهجرة من الاتحاد السوفيتى السابق، من أن يتطور هذان القطاعان تطوراً ملموساً فى ظل وجود موارد بشريه عالية التأهيل من أوائل الثمانينات. وبالتالى تمثل تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا صناعة الفضاء وتكنولوجيا الصناعات العسكرية أساساً للصناعات الإستراتيجية لإسرائيل. ويجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تنفق فى المتوسط ٢,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير التكنولوجى. وتصل نسبه صادرات التكنولوجيا الدقيقة إلى حوالي ٣٠% فى المتوسط من صادرات السلع المصنعة[٨٩] وبالتالى يمكن القول بأن المجتمع الإسرائيلى هو مجتمع معلومات.

الرؤية العامة للإستراتيجية حتى عام٢٠٢٨م

تسعى إسرائيل أن تكون فى عام ٢٠٢٨م من الدول العشر أو ١٥ دوليًّا في النمو الاقتصادي وفى جدوى ونوعية الحياة، ولذلك وضعت رؤية شمولية موسعه لتحقيق أهداف وطنية تتمثل في نمو سريع ومتوازن يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد (الذى ترجو إسرائيل أن يزيد من ٥٠ ألف دولار عام ٢٠٢٨م) وتقليص الفجوات الاجتماعية من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة على أن يتم ذلك من خلال سياسات وطنية للتعرف على العلوم والمعرفة وعلى الوصول لقيم التميز فى مجتمع مفتوح بإنصاف مع كل قطاعاته.

بموجب هذه الرؤية، فإن المجتمع والاقتصاد الإسرائيلى سيحققان هدفين كبيرين على التوازي وهما: الأول: نمو متوازن مستدام يرفع إسرائيل إلى قمة ترتيب الدول فى العالم والثانى: مشاركة كل قطاعات المجتمع الإسرائيلى فى دائرة العمل الاقتصادى، وفى توزيع عوائد النمو وتقليص الفجوات الاجتماعية، وذلك من خلال تحقيق نمو سريع خلال السنوات العشرين القادمة فى عام ٢٠٢٨م بنسبة ٤,٧% كمعدل سنوى أكثر من ٦% فى العام فى المتوسط، ونمط النمو هذا يمثل أحد الأسباب المهمة للزيادات الكبيرة فى فجوة الدخل والأجور، على أن

(٨٩) الكتاب الإحصائي السنوي، مكتب الإحصاء المركزي، إعداد مختلفه

يتم ذلك النمو في التعليم وتحسين البنية التحتية للعلوم وتأهيل قوة بشرية نوعية تساعد فى عمليه النمو، وتقليص الفجوات فى المداخل برفع إنتاجية الفروع التقليدية بواسطة صناعات تصنيعية وبواسطة توسيع التعلم وتعميقه.

على أن تقوم الحكومة والمجتمع المدنى بالعمل سويًّا لتحقيق هذه الأهداف الطموحة سوق العمل هو الحلقة المركزية فى هذه الخطة. ولذلك تستهدف الخطة زيادة نسبه مشاركة المواطنون فى سن العمل إلى ٦٠% بدلاً من (٥٥% عام ٢٠٠٧) إلى (٥٥% عام ٢٠٢٨م) وزيادة نسبه مشاركة قطاع "الحريدم والعرب ونسبة مشاركة النساء العربيات إلى ٥٠% فى نفس العام. مع العمل على أن لا تزيد نسبة البطالة عن ٦%، وأن لا يزيد عدد العمال الأجانب والفلسطنيين عن ٣% من إجمالي عدد العاملين (بلغت هذه النسبه ٨,٥% فى عام ٢٠٠٧) مع دمجهم فى سوق العمل والمجتمع. والوضع المستهدف للموارد البشرية والسياسة العمل وفقاً للإستراتيجية عام ٢٠٢٨م. وهذا النمو المستهدف له ٦ أهداف عليا هى:

١- تطوير وتعزيز قطاع التعليم من روضات الأطفال حتى التعليم الجامعى والبحث العلمى.

٢- رفع نسبه مشاركة القطاعات الضعيفة فى المجتمع ومستوى العمل، بما فى ذلك قطاع العرب والحريديم.

٣- تحسين أداء الأجهزة الحكومية.

٤- التطوير التكنولوجي وإدخال العصرنة فى القطاعات التقليدية.

٥- زيادة النمو فى الصناعات العالية التكنولوجيا والدقيقة.

٦- تحسين ورفع مستوى البينة التحتية المادية.

على ان هذه السياسات يحد من تنفيذها بعض المعوقات مثل:-

١- فجوة الدخل والأجور.

٢- هجره العمل الذى أغلبه لعمال من خارج إسرائيل، والذين يتمتعون بمهارات محدودة، وبالتالى فإنهم يبقون فى أسفل سلم الرواتب والأجور.

٣- هجرة الأمغه فى ظل مناخ العولمة ولذلك لابد من سياسه لتحسين ظروف العمل.

٤- إحجام العرب والحريديم عن التعليم، ونسبة مشاركتهم متدنية فى قوة العمل وترى الخطة فى عام ٢٠٢٨م أن عدم المساواة فى الدخول والأجور يمكن أن يتحقق من خلال تقليص عدم المساواة فى الأجور ورفع نسبة المشاركة فى قوة العمل. وأخيراً خفض نسبة البطالة. كما استشعرت إسرائيل خطورة الإهمال وعدم التطوير المتواصل للوسط العربى (الذي يقدر بـ٢٠% من المجتمع) مقارنة بالوسط اليهودى نتيجة للتميز الحكومى المتواصل منذ سنوات عديدة. ولذلك من أهداف الخطة تغيير أوضاع الأقلية العربية وإدماجها الاقتصادى والاجتماعى حتى يتحقق الإستقرار للدولة اليهودية.

أما بالنسبة للتنمية البشرية بصفة عامة نلاحظ أن التوقعات كانت على النحو التالى:

١- يتوزع السكان فى إسرائيل على ثلاث مجموعات هى الحريديم والعرب والأكثرية اليهودية. وتبلغ نسبة الولادة فى إسرائيل ٢,٨ أولاد للمرأة وتبلغ هذه النسبة فهي للأكثرية اليهودية ٢,٢ وفى مجموعة العرب ٣,٦ وفى مجموعة الحريديم ٠,٦ ومن المتوقع أن يستمر الإرتفاع فى متوسط سنوات الحياة من ٨٠ سنة اليوم إلى ٨١,٧ سنة ٢٠٢٨م

٢- سيبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٨م حوالى ٩,٨ ملايين نسبة منهم ٢٢% من العرب ١١% من الحريديم وسينخفض معدل الولادة للمرأة من ٢,٧ إلى ٦,٤ والهبوط الأساسى سيسجل فى مجموعة العرب (من ٣,٦ أولاد للمرأة الواحدة إلى ٢,٢ عام ٢٠٢٨م) ونسبة مشاركة السكان فى قوة العمل حوالى ٥٦%.

٣- تبلغ نسبة البطالة اليوم ٧% من قوة العمل. ولكن من المتوقع أن تؤدى زيادة الطلب على العمالة مع النمو إلى العودة لمستوى تشغيل كامل بمعدل بطالة احتكاكية قدرها ٤,٥% وسيكون لدى إسرائيل ٤,٢ مليون عامل ونسبة المشتغلين أي عدد السكان حوالى ٤٣%.

٤- بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم عام ٢٠٠٦ حوالى ٨,٣% من الناتج وتشكل نسبة الإنفاق على الصحة ١١,١% من الناتج، ولكن من المتوقع أن

يستمر عدم المساواة فى تزويد الخدمات الصحية للسكان. ومن المتوقع كذلك ازدياد الإنفاق على الصحة بحوالى ٣,٥% بالنسبة للفرد.

وبالنسبة لسياسات العمل في إسرائيل نلاحظ أن الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤) مر بتغيرات وتحولات بعيدة الأثر. فقد شهدت تلك الفترة تضخماً، وتنفيذ برنامج للاستقرار، والهجرة الكبرى من دول الاتحاد السوفيتي السابق، والنمو السريع للصناعات عالية التكنولوجيا، ولكن شهدت بعد ذلك هذه الفترة والفترة التالية حتى عام ٢٠٠٨ بعض التباطؤ في النمو بفعل المتغيرات السياسية والإثنية قبل حرب لبنان وحرب الخليج الثالثة.

وتعكس سياسات العمل والتشغيل مدى توافر وتأهيل الموارد البشرية، وبالتالي أيضاً فهناك عملية تغذية عكسية بين سياسات العمل والمواردالبشرية المتاحة. فكفاءة تأهيل فترة العمل – بسبب الهجرة، يرفع من الأداء الاقتصادي ويتطلب في نفس الوقت اقتصاداً قادراً على تحقيق أهداف المجتمع العليا، وعلى رأسها توفير مستوى معيشة مرتفع للمجتمع الإسرائيلي.

ويتميز الاقتصاد الإسرائيلي بوجود نسبة عالية من العمالة المؤهلة تأهيلاً محترماً، ونقصاً في العمالة غير الماهرة، وهذا النقص تعوضه العمالة العربية. فقد بلغ حجم قوة العمل في إسرائيل عام ٢٠٠٦ حوالي ٢,٥٧٣ مليون عامل، تشكل نسبة النساء منهم ٤٦,٢%[٩٠] وارتفع مستوى التشغيل من ٣٣,٢% عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٣٨,٤% عام ٢٠٠٤. ومصدر هذه الزيادة هو زيادة قوة العمل الإسرائيلي جراء التطور الاجتماعي، الذى أدى إلى رفع متوسط أعمار اليهود، ويرجع ارتفاع نسبة مساهمة النساء في فترة العمل إلى سياسات التوسع الاقتصادي، التي تحتاج الى عدد أكبر من قوة العمل باستمرار.

وكان نصيب العمل في المجالات العلمية والاجتماعية والأكاديمية حوالي ١٢,٥ من إجمالي قوة العمل، أما العاملين في المجالات المهنية والتقنية فوصل إلى حوالي ٢٦% عام ٢٠٠٤، تمثل منها النساء حوالي ٣٢%، ويرجع ذلك إلى التطور الذى شهده الاقتصاد الإسرائيلي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذى ترتب عليه وجود فائض في الكفاءات، يقابله نقص في الطاقة البشرية متدنية الكفاءة، وظهرت هذه الخصائص لفترة العمل بشدة في ستينيات القرن العشرين، وزادت بمعدلات متسارعة في النصف الثاني من السبعينات

---

(٩٠) مكتب الإحصاء المركزى، إسرائيل بالأرقام ١٩٩٧، ص ١٦

ومابعدها، مع التركيز على الصناعات المبتكرة كثيفة العلم، التي تنتج منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة الاقتصاد لاستيعاب المزيد من الكفاءات. وهذا الوضع يثير مسألة أخرى وهي انخفاض نصيب الصناعات التي تقوم على العمالة غير الماهرة. وهو لابد له من أن ينعكس على مستوى الأجور. فالأجور في الصناعات الاولى تزيد بـ٨% ضعف مستوى الأجور في الاقتصاد ككل.

ويلاحظ من جانب آخر انخفاض نصيب قطاعات الإنتاج من قوة العمل، وزيادة نصيب الخدمات والإدارة خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٢[٩١].

وقد تم الاستعانة بالعمالة العربية لتعويض النقص في العمالة غير الماهرة؛ ولذلك تحتل نسبة العمالة العربية إلى العمالة اليهودية حوالي ١٧% عام ٢٠٠٢ سواء من عرب ٦٧ أو من عرب إسرائيل.

إستنتاجات عن الوضع الحالي وآثاره على الهيكل الإنتاجي لإسرائيل في المستقبل

سنبدأ من حيث انطلق مفهوم "الشرق الأوسط"، ذلك المفهوم الذى تبنته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن العشرين. وهو مفهوم إستراتيجي عسكري دون أي محتوى حضاريٍّ أو ثقافي أو سيادي. وعندما طرح هذا المفهوم على يد شيمون بريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" في أوائل التسعينيات كان يقصد به إستراتيجياً ثلاثة ابعاد.

- إحلال هذا المفهوم محل مصطلح العالم العربي.
- دمج إسرائيل في إطار المنطقة.
- دمج دول الجوار الجغرافي مع العرب (تركيا – إيران – وربما إثيوبيا)

مجمل القول أن مشروع الشرق الأوسط، فكرة قديمة متجددة منذ أيام تيودور هرتزل في نهاية القرن التاسع عشر، والذي تخيل قيام نظام شرق أوسطي، تكون فيه إسرائيل المركز الأساسي

---

(٩١) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٤٣٧

للتحديث التقني والتفوق العلمي التقني، وبالتالي فإن السوق الشرق أوسطية هي نسخة طبق الأصل من مشروع "ميريديور (وزير الاقتصاد في حكومة مناحم بيجين[٩٢])"

وإذا ما ركزنا على البعد الاقتصادي لمفهوم الشرق الأوسط سنجد أنه يدور حول ثلاثة مستويات أساسية:-

المستوى الأول، ويتمحور حول آفاق مجتمع اقتصادي ثلاثي يجمع الأردن وإسرائيل وفلسطين، وهنا لدينا ثلاثة بدائل بالنسبة لمستقبل فلسطين[٩٣]:

الأول: الحكم الذاتي في ظل دولة إسرائيل.

الثاني: اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي مع الأردن.

الثالث: دولة فلسطين مع تبادل بعض الأراضي.

المستوى الثاني: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر ونضم كل من مصر والأردن، وسوريا وفلسطين، ولبنان، وإسرائيل.

المستوى الثالث: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، تشمل منطقة التبادل التجاري الحر ودول مجلس التعاون الخليجي.

دور إسرائيل في النظام المقترح

تستهدف إسرائيل من وراء هذا التعاون تأمين الأهداف العليا للدولة قبل الإحتفاظ بمستوى معيشة مرتفع للإبقاء على عوامل الجذب العملية للهجرة من الخارج دون الاعتماد على المعونات الخارجية (الاستقلال الاقتصادي). والانخراط في هذا النظام يوفر لإسرائيل (المياه – الطاقة – السوق الكبيرة – العمالة الرخيصة) يوفر القنوات الاستثمارية الدولية والعربية.

---

(٩٢) نبيل السباعي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦، دراسات إستراتيجية العدو ١١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، عام ٢٠٠٠، ص٧٨.

(٩٣) عبدالرحمن صبري، التصور الإسرائيلي لاقتصادات ما بعد السلام، قطاعي العمل والاستثمار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، الكويت، مارس ١٩٩٨، ص٤١

وبعد صعود نيتانياهو في مايو ١٩٩٦ (الليكود) إلى سدة الحكم بات يطرح مشاريع يمكن تنفيذها من خلال علاقات ثنائية مع بعض الدول العربية قبل قضايا (الأمن والمياه والتسلح)، ورؤيته هذه تنطلق من أن الدول العربية ليست مؤهلة بعد للشراكة مع إسرائيل في إطار مجتمع اقتصادي شرق أوسطى، والبديل هو التعاون في إطار مشاريع ثنائياً أولاً. وهذا سيشجع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في المنطقة بالاستعانة بالأيدي العاملة الرخيصة في الدول العربية المصدرة للعمالة.

١- التحديات التي تفرضها هذه الإستراتيجية

على الرغم من أن عملية السلام في المنطقة لم تكتمل بعد في ركنها الأساسي وهو القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن السلام القائم بين إسرائيل وبعض الدول العربية، مع مصر والأردن، وبعض الدول العربية الأخرى، إلا أنه يطلق عليه "السلام البارد" مع تجميد لعملية التطبيع. إلا أنه من الطبيعي بعد التوصل إلى حل وإقامة الدولة الفلسطينية وتوقيع معاهدات سلام مع لبنان وسوريا، بعد الانسحاب من الأراضي المحتلة، أن يتم اتخاذ سلسلة أخرى من الإجراءات والسياسات لخلق مصالح مشتركة بين إسرائيل والدول العربية.

ولكن الاقتصاد المصري الآن في أسوء حالاته فهي في مرحلة اقتصادية انتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير، يلزمها إصلاحات سياسية حتى يتحقق الاستقرار، والانطلاق في معراج النمو الذاتي (الآن ٢٤ بليون دولار خسائر – بطالة تصل إلى ١٠%) على أن تتم محاربة الفساد – تصحيح عجز الميزانية – انخفاض معدلات الادخار وعدم كفاية تدفق الاستثمارات الخارجية – معدلات قد تزيد عن ٥٠%) وكذلك الأمر بالنسبة لتونس واليمن وليبيا وسوريا. مع تباين في المعدلات السلبية ارتفاعاً وانخفاضاً. ومن ثم فإن من الملح الآن إجراء إصلاحات اقتصادية داخلية أولاً.

وذلك يتم في بيئة اقتصادية دولية غير ملائمة مع عدم اكتمال تعافي الاقتصاد الدولى مع الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ ارتفاع في أسعار الغذاء عالمياً، واضطراب في الأحوال النقدية الدولية (حرب العملات) وضرورات إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وبالذات شقه النقدي.

وفي هذا الإطار تأتي إسرائيل في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في حجم الاقتصاد (قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ولذلك فإن قوة الاقتصاد العربي في التكامل الاقتصادي ليتعامل مع إسرائيل والعالم ككتلة واحدة. من ثم فإن الأولوية الآن هي دعم النظام العربي وإعادة العلاقات العربية/ العربية، أي ما كانت عليه (عقب حرب أكتوبر ٧٣) فليس من مصلحة الدول العربية أن تتعاون مع إسرائيل فرادى (وهذا ماسعى إليه نتانياهو عقب تولي الليكود الحكم في نهاية التسعينات من القرن الماضي).

ومع كل هذا فإن هناك بارقة أمل في تجربة متواضعة لجامعة الدول العربية تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة عام ٢٠٢٠– وقبلها اتحاد جمركي ٢٠١٥، بعد أن قامت بالفعل منظمة تجارة حرة عربية في يناير ٢٠٠٥ بإنقاذ كافة السلع العربية المنشأ في التبادل العربي من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وكذلك هناك مفاوضات لتحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية تيسير وتعين التبادل التجاري بين الدول العربية التي أقرتها القمة التي عقدت في عمان في نهاية ١٩٨٠ على أساس برنامج تنفيذي وعلى عدة مراحل.

انتهت المرحلة الأولى منها وهي قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير ٢٠٠٥

٢– السياسة واجبة الاتباع

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١) لا يجب التهوين من الإنجاز الإسرائيلي. فهذا التهوين ينطوي على ضرر بالغ بفرص نهوض العرب بالتحدي المفروض، لا يعدله إبراء النفس تعللاً بأن وراء إسرائيل قوى "كبرى".

٢) إن البديل الموضوعي الوحيد، للدعم الخارجي لإسرائيل، المتاح للعرب هو ترقية التعاون العربي، وصولاً لأشكال أرقى من التوحد، تزيد من قوتهم في المعترك الدولي عامة، وفي مواجهة إسرائيل خاصة.

٣) في مضمار البشر والتقنية، على وجهة التحديد، لا مناص من أن يقوم العرب ببناء رأس المال البشري راقي النوعية، وإقامة قدرة ذاتية في التقنية – وهذان مجالان

مؤهلان بامتياز لتعاون عربي فعال – تؤسسان لنهضة شاملة، وتغير من ميزان القوى في المنطقة.

٤) إن بناء القدرات البشرية والتقنية الراقية هو مهمة تاريخية مطروحة على المنطقة العربية في هذه المرحلة من وجودها، ومن ثم فلا مناص من تحمل التكاليف المطلوبة.

٥) تشجع نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وذلك عن طريق:

أ- تحرير قطاع الاتصالات وبخاصة شركات الهواتف المحمولة والانترنت، ومن الاحتكار.

ب-الدخول في شراكات إستراتيجية مع شركات عالمية في مجال تقديم خدمات الاتصالات (التعهيد).

إعفاء الاجهزة والبرمجيات في قطاع الاتصالات والمعلومات من الرسوم الجمركية.

أما فيما يتعلق بتفعيل التعاون الإقليمي فيمكن بلورته في النقاط التالية

١) دفع التنمية العربية في إطار عربي تكاملي يتم من خلاله الاستفادة من وفورات الحجم الكبير التي تتيحها الأسواق العربية لمستهلكيها الذين يزيدون على ٣٥٠ مليون، مع ضرورة الاهتمام في ظل انحسار العوائد النفطية بتحقيق تعبئة وتوزيع أفضل للموارد العربية المتاحة، وتوجيهها نحو توسيع القاعدة الإنتاجية العربية في مجال الزراعة والصناعة، وإنتاج سلع غير متشابهة تلبي الاحتياجات العربية، من خلال تجنب التكرار في إقامة المشاريع، وإنشاء المشاريع على نسق تكاملي بحيث يتخصص كل بلد وفق المزايا النسبية التي يتمتع بها في إنتاج عدد من السلع، مع ضرورة الاهتمام بالتنسيق بين المشاريع القائمة، وإنشاء مراكز عربية للبحث والتطوير تساعد على تطويع التقانة المتطورة، مع إعطاء عناية خاصة في المجالات التالية:

٢) مشروعات صناعة المعدات الرأسمالية القادرة على إنتاج الآلات والمعدات والسلع الصناعية المختلفة، وخلق صناعات خلفية وأمامية تساعد على استكمال السلسلة التكنولوجية في الدول العربية.

٣) مشروعات الصناعات البتروكيماوية التي تعتبر محوراً أساسياً له أهميته البارزة في التنمية الصناعية، نتيجة تشابكها مع قطاعات كثيرة كالزراعة والنقل والمواصلات، والبناء والتشييد، والصناعات التحويلية الكيمياوية، إضافة إلى اعتمادها على النفط والغاز كمادة أولية وكمصدر للطاقة، وهي مواد متوافرة بكثرة في الدول العربية يمكن بتصنيعها دمج قطاع النفط بشكل أوسع ببقية القطاعات السلعية، بإنتاجه مدخلات لهذه القطاعات، تنقل من قطاع إلى آخر تصل إلى المستهلك بشكل مصنع أو شبه مصنع. ويجدر التنويه في هذا الإطار إلى ضرورة الاهتمام بتوسيع قاعدة صناعة البتروكيماويات التحويلية (التي تحول المنتوجات البتروكيمياوية النهائية إلى سلع نهائية صالحة للاستهلاك) من خلال إقامة مشاريع مشتركة في الدول العربية غير النفطية، مما يساعد بالتالي على تثبيت دعائم التكامل الاقتصادي العربي على أسس ثابتة بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وإرساء تقسيم جديد للعمل؛ تختص فيه البلدان العربية النفطية بالصناعة البتروكيماوية الأساسية والوسيطة والنهائية، وتختص البلدان غير النفطية بالصناعة التحويلية التي تعمل على امتصاص إنتاج الصناعة البتروكيماوية العربية والمساهمة في حل مشاكلها التسويقية.

٤) التصدي لتحديات التنمية العربية، وخاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية ومعالجة الدين الخارجي، من خلال وضع وتنفيذ سياسات جديدة تعمل على حفز الادخار، وترشيد استخدامات الموارد، وموازنة أعباء خدمة الدين مع مخصصات الاستيراد الاستثمار. كذلك لابد في هذا الإطار من مواجهة حدة البطالة سواء كانت كاملة وواضحة أم جزئية مقنعة، مع احتياجات السوق في الدول العربية من ناحية، ومن خلال توسيع تعليمي يتلائم مع احتياجات السوق في الدول العربية من ناحية، ومن خلال توسيع القاعدة الإنتاجية كما تم ذكره ومن ناحية أخرى إضافة إلى ضرورة التصدي إلى التخلف في مجال التقانة من خلال التركيز على التعليم التقني والعملي، وإنشاء مراكز البحث والتطوير القادرة على تطويع وتطوير المنتجات التقانية.

٥) السعي الجدي لتحرير الأنظمة الاقتصادية العربية بتوسيع دور القطاع الخاص، من خلال تطوير التشريعات الناظمة للاستثمار، وتطوير الأجهزة المشرفة على الاستثمار، والقضاء على الروتين وتبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار، وتطوير القطاع المالي والمصرفي، وتوفير خرائط استثمارية للمستثمرين، إضافة إلى توفير إطار تعليمي وتكنولوجي مشجع للعمل الحر والمبادرات الفردية، من خلال توجيه الإمكانيات البشرية والمادية والمالية المتوفرة نحو العلوم التطبيقية والهندسية والتكنولوجية والتدريب الفني، والابتعاد عن التركيز الزائد على التربية النظرية المرتبطة بالأعمال المكتبية بما يساعد على تغيير الأنماط السلوكية المتعلقة بالعمل بزيادة نسبة المشاركة في قوة العمل المنتجة النشطة بدلاً من التوجه نحو سلك الخدمة المدنية.

٦) استكمال برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية التي تنفذ هذه البرامج، وهي: برنامج الإصلاح والاستقرار الاقتصادي، وبرنامج تحرير الأسعار والتجارة والاستثمار، وبرنامج تحسين الكفاءة الإدارية والتخصيص، وإحلال مقاييس الربح والخسارة في نظام تشغيل مؤسسات القطاع العام.

يضاف إلى كل هذا ضرورة العمل في ظل التوجه التكاملي العربي نحو ترسيخ الممارسات الديمقراطية وحماية الحريات الأساسية وتنفيذ التعددية السياسية بما يساعد على إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات الأساسية.

وأخيراً يمكننا القول، عقب الثورات العربية التي بدأت بالثورة التونسية، بأننا على أعتاب مرحلة جديدة في منطقتنا العربية، تحمل في طياتها بذور تغيرات هيكلية عميقة في شتى المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، سوف تعمل كلها على خلق شرق أوسط جديد خال من الصراع العربي الإسرائيلي، ويخيم عليه تشابكات من العلاقات الجديدة، في إطار منطقة حرة للتبادل التجاري، يعطي فيها حرية كاملة لانتقال السلع والعمالة ورأس المال بين البلدان المعنية. فإن ضخامة تحديات المرحلة الحالية بكل ترتيباتها، تفرض على الدول العربية أن تعمل مرة أخرى على تضافر جهودها معاً في إطار عمل عربي تكاملي، على أسس علمية وواقعية، ومصالح اقتصادية متبادلة، بما يساعدها على إيجاد الحلول

اللازمة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، واعطائها موقعاً متميزاً في ترتيبات النظام الشرق أوسطي الجديد.

الخاتمة والإستنتاجات

١- القرار السياسى في إسرائيل، بما يمثله من إستطيان وسياسة سكانية وأمن، هو القرار الأساسى والمركزي، وكل ما عداه يأتى لخدمته، وخاصة الاقتصاد.

٢- ارتفع مجموع اليهود في إسرائيل من ٦٤٩٦٠٠ يهودي عام ١٩٤٨ إلى ٤٦٢٠٠٠ يهودي عام ١٩٩٦ ووصل عدد السكان فى ٢٠٠٢ بنحو ٥٥,٨ % خلال هذه الفترة ومن بين مجموع السكان يشكل العرب نسبة ١٩,٢%.

٣- مر الاقتصاد الإسرائيلي في سياق تطوره منذ عام ١٩٤٨ وحتى أيامنا هذه بأربع مراحل، وكل مرحلة كانت تهيئ للمرحلة التالية، وتميزت المرحلة الأولى بالأهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره، في حين كانت سمة المرحلة الثانية النمو المتسارع، وكانت المرحلة الثالثة مرحلة تضخم وكساد اقتصادي، فى حين ظهرت المرحلة الرابعة التي تمتد منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن محاولات إسرائيلية حثيثة وجادة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة.

٤- على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق قفزات نوعية، فإنه يعاني أزمات حقيقية تتثمل في الديون، والتضخم، والعجز التجاري، والبطالة.

٥- إن تخلص الاقتصاد الفلسطيني من إسار الاقتصاد الإسرائيلي والتبعية له، يتطلب تضافر الجهود الوطنية الفلسطينية والعربية المادية والمعنوية.

٦- على الرغم من تحقيق زيادات كبيرة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي مقارنة بالنمو السكاني، فإن هناك سوء توزيع للدخل تمثل فى وجود ١٦,٧% من إجمالي السكان في إسرائيل تحت خط الفقر.

٧- حققت إسرائيل معدلات تنموية مرتفعة، وتبوأت تبعاً لذلك المرتبة ١٩ في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٥م، والمرتبة

٢٤ في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م، والمرتبة ١٥ فى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠م.

٨- إن الاستهدافات الرئيسية من وراء المحاولات لإقامة نظام شرق أوسطي، هى تغيير هوية المنطقة العربية الإسلامية، من خلال إيجاد بدائل شرق أوسطية عوضاً عن الهيئات العربية القائمة، ومن بينها الهيئات المالية العربية.

٩- يمكن للعرب مواجهة التحديات، بما فيها المخاطر الشرق أوسطية الجديدة؛ إذ يمتلك الاقتصاد العربي عناصر قوة، بالرغم من الأزمات التي يعانيها، ومن بينها: الطاقات البشرية التي تصل إلى أكثر من ٣٥٠ مليون مواطن فى نهاية عام ٢٠٠٨، ناهيك عن استئثار العالم العربي بنسبة كبيرة من إنتاج وإحتياطي النفط والغاز العالميين. وبالتالي لا بد من تدعيم جهود التكامل العربي والوصول إلى السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠ حتى تستطيع الدول العربية أن تتعامل مع إسرائيل كوحدة واحدة.

١٠- لقد أتاح التدفق المستمر للمهاجرين إلى إسرائيل من دول الشمال، شرقاً وغرباً، خاصة من العلماء والفنيين الذين حملوا إليها خبرات المجتمعات التي أتوا منها – وهو ما لم يكن متاحاً لدول العالم الأخرى – الإسهام فى تطوير الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية.

١١- يبدو أن التقدم العلمي والتكنولوجي الإسرائيلي وحده، ولكنه جاء أيضاً من نتاج المهاجرين إليها، ومن اعتمادها على حجم هائل من المعونات، التي لم تتيسر لأي دولة أخرى فى العالم منذ الحرب العالمية الثانية، كما توافر لها من التسريب والتجسس العلمي والتكنولوجي ما لم يتح لأية دولة في عالمنا المعاصر.

١٢- في ضوء التزايد الملحوظ في قدرة إسرائيل الاقتصادية والتقنية، وأيضاً في حضورها الخارجي (التأييد الدولي الواسع لها)، وفي ضوء ما أنجزته من تفوق عسكري، ولما لها من موقع سياسي وقدرة دبلوماسية، فإنها لا تشعر بقلق شديد من أية إنجازات أو مكاسب سياسية حققها العرب (وهي قليلة وهامشية جدًّا على أية

حال)، أو يمكن لهم تحقيقها في المدى المنظور، من أن تشكل أداة ضغط عليها (على الأقل في السنوات القليلة القادمة).

١٣- إن اقتصاديات الدول العربية غير مؤهلة للدخول في هذا النظام الشرق أوسطي وذلك لأسباب عديدة منها: عدم القدرة على المنافسة بسبب غياب التكنولوجيا، والتحديث في أساليب التسيير الإداري، واعتماد عدد كبير في هذه الدول على اقتصاد النفط، وغياب حالة التكامل الاقتصادي الداخلي بين هذه الدول، مما يؤدي في حالة اشتراكها بشكل فردي في هذا النظام إلى هيمنة إسرائيلية عليها. ولكن يأمل الجميع أن تكون الثورات العربية التي شهدتها معظم الدول العربية منذ مطلع ٢٠١١ دافعاً لتنفيذ هذه الأوضاع.

١٤- إن النظام الشرق أوسطي لا يسمح بإعطاء فرص نمو متساوية للأطراف المندمجة، كما لا يهدف إلى تحقيق تنمية للأطراف الأقل تطوراً، ولن يساعد خروج بعض دول المنطقة من حلقة التبعية للدول والمؤسسات المالية الدولية، بل سيؤكد هذه التبعية من خلال التمويل والمساهمة في المشاريع الإقليمية.

إستنتاجات

١- تعتبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامل حسم لتحقيق إستراتيجية التفوق التقني اليهودي في فلسطين.

٢- المجتمع اليهودي في فلسطين مجتمع ناضج حيث إن ٦١% من اليهود في سن قوة العمل البشرية (١٥-٦٠ عام).

٣- بعد أن مر الاقتصاد الإسرائيلي بعدد من التجارب والسياسات المتعددة، استقر أخيراً منذ أوائل التسعينات، على نسق اقتصادي ينسجم مع التوجهات والتطورات العالمية السائدة بالنسبة للتحرير الاقتصادي، والاندماج بمسار العولمة بما يوجبه من تشابك وعلاقات وآليات. وقد أظهر هذه الأنسجام والتحول الناتج عنه قدرة إسرائيل على الإفادة من مزايا وأسواق واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة بشكل يعد بالإستمرار والتوسع والمزيد من الترابط.

٤- إن مساعدات الولايات المتحدة لم تقتصر على مجال واحد، ولم يقتصر العون على التمويل المالي، بل اتسع ليشمل المساعدات الفنية، والمشاركات العلمية والاختراعات التقنية العسكرية، وحضور المؤتمرات، وتبادل الخبرات مع الأنشطة الرسمية ومع الجمعيات الأهلية، سواء الأمريكية أو الصهيونية، بالإضافة إلى المعونات من قبل الدول الأوروبيه في مجال دعم عمليات التعليم أو البحوث.

٥- إن إعتماد إسرائيل على الأسواق والموارد الخارجية لا يشكل مصدر ضعف لها؛ لأن هذا الاعتماد هو فى الواقع اعتماد متبادل، بمعنى أن كل عملية تبادل تجاري، أو تعاقد استثماري، أو تعاون تقني، هو تعبير عن علاقة تتحرك باتجاهين، فلا يصح أن ينظر إليها على أنها أعتماد أحادي الجانب كما أن المكاسب منها ليست أحادية الجانب وإلا لكان الجانب الآخر يحجم عنها.

ومن ثم فإن تشوهات واختلال الأسواق هي أساساً فى سوق العمل نتيجة لعاملين: الأول: الهجرة ومكوناتها من ارتفاع نسبة العلماء والمهندسين ونقص الإنتاجية.

الثاني: العنصر العربي وانضمام العمالة العربية منخفضة الإنتاجية وبالتالى الأجور، لسوق العمل نتيجة للتوسع الإسرائيلي وضم أراضي جديدة فى ١٩٤٨، ١٩٦٧

سادساً: الجداول الاقتصادية – إسرائيل فى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠

دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (السنوات)	متوسّط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
	2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
تنمية بشرية مرتفعة جداً							
15 إسرائيل	**0.872**	81.2	11.9	15.6	27,831	14	0.916

اتجاهات دليل التنمية البشرية, ١٩٨٠–٢٠١٠

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية							التغير		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (النسبة المئوية)			التحسن في ترتيب دليل التنمية البشرية[a]
	القيمة							الترتيب حسب دليل التنمية البشرية					
	1980	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2005–2010	2009–2010	1980–2010	1990–2010	2000–2010	1980–2010
15 إسرائيل	0.748	0.788	0.809	0.842	0.861	0.871	0.872	0	–1	0.51	0.51	0.35	50

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية[a]	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل متوسط العمر المتوقّع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة[c]		دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة[d]		دليل الدخل معدّلاً بعامل عدم المساواة[e]		معامل جيني للدخل
		القيمة	القيمة	الفارق الإجمالي (النسبة المئوية)	التغير في الترتيب[b]	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	القيمة	الفارق (النسبة المئوية)	
		2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2010	2000–2010
15	إسرائيل	0.872	**0.763**	**12.5**	–11	0.922	4.8	0.799	7.9	0.603	23.7[f]	39.2

دليل الفوارق بين الجنسين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفوارق بين الجنسين[a]		نسبة وفيات الأمهات[b]	معدل خصوبة المراهقات[c]	المقاعد في المجلس النيابي (النسبة المئوية)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وما فوق)		معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية)		معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة المتزوجات من الفئة العمرية 15–49)	الرعاية الصحية ما قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل	الولادات التي تجرى باشراف جهاز صحي متخصص
		الترتيب	القيمة			الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث		(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)
		2008	2008	2003–2008[d]	1990–2008[d]	2008	2010	2010	2008	2008	1990–2008[d]	1990–2008[d]	2000–2008[d]
15	إسرائيل	**28**	**0.332**	4	14.3	14.2	77.2	78.9	70.1	61.1	..	..	..

دليل الفقر المتعدد الأبعاد

التمكين

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		القدرة على التغيير		الحرية السياسية	الحريات المدنية			المساءلة		
		الرضا بحرية الخيار (النسبة المئوية للرضا)		الديمقراطية	انتهاكات حقوق الإنسان	حرية الصحافة	الصحافيون المحتجزون	ضحايا الفساد	اللامركزية الديمقراطية	الالتزام السياسي
		المجموع	الإناث	النقاط (2–0)[a]	النقاط (5–1)[b]	(الدليل)[c]	(العدد)[d]	(نسبة الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة في السنة الأخيرة)	النقاط (2–0)[e]	(نسبة الأشخاص الذين عبروا عن رأيهم للمسؤولين العامين)
		2009	2009	2008	2008	2009	2009	2008	2008	2008
15	إسرائيل	64	58	2	3[f]	23.8	0	11	..	18

الاستدامة والتعرض للمخاطر

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المدخرات الصافية المعدلة[a] (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	البصمة الإيكولوجية للإستهلاك (نصيب الفرد من الهكتارات)	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية		نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون		المنطقة المحمية (النسبة المئوية من مساحة اليابسة)	نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (النسبة المئوية)	السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسّنة		معدّل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والمياه من مصادر داخليّة وخارجيّة[d] (لكل مليون نسمة)	السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية[e] (المتوسط السنوي، لكل مليون نسمة)
				الوقود الأحفوري[b] (النسبة المئوية)	المصادر المتجددة[c] (النسبة المئوية)	(بالأطنان)				المياه (النسبة المئوية)	مرافق الصرف الصحي (النسبة المئوية)		
		2008	2006	2007	2007	2006	1990	2009	2010	2008	2008	2004	2000–2009
15	إسرائيل	11.3	5.4	96	4	10.3	7.4	18.7	13	0	0	213	9

الأمن البشرى

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		عوائق التخلّص من الخوف								عوائق التخلّص من العوز	
		نقل الأسلحة التقليدية[a] (بالمليون دولار أمريكي لعام 1990)		اللاجئون وفق بلد المنشأ	السكان النازحون داخلياً[b]	الحرب الأهلية		انتشار النقص في التغذية		شدة الحرمان من الغذاء	
		الصادرات	الواردات	(بالآلاف)	(بالآلاف)	الضحايا (متوسط سنوات الصراع لكل مليون نسمة)	الحدة النقاط (2–0)[c]	(النسبة إلى مجموع السكان)		(متوسط نسبة النقص في الحد الأدنى لعناصر الطاقة الغذائية)	
		2008	2008	2008	2008	1990/2008	2008	1990–1992[d]	2004–2006[d]	1990/1992	2004/2006
15	إسرائيل	271	665	1.5	..	78.5	1	<5	<5	..	..

مفهوم سعادة الأفراد

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الرضا العام بالحياة[a] (0 الأقل رضا، 10 الأكثر رضا)		الرضا بالأبعاد الشخصية للرفاه			عناصر السعادة (نسبة الإجابة بـ"نعم" بشأن توفر العنصر)						مؤشر التجارب السلبية
				الوظيفة[a] (نسبة العاملين المجيبين بالرضا)	الصحة الشخصية[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	مستوى المعيشة[a] (نسبة جميع المجيبين بالرضا)	الحياة الهادفة		المجيبون الذين تلقوا معاملة باحترام		شبكة الدعم الاجتماعي		(0 الأكثر سلبية، 100 الأقل سلبية)
		المجموع	الإناث				المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	
		2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]	2006–2009[b]
15	إسرائيل	7.1	7.1	80	80	71	88	88	81	77	85	95	33

الرفاه المدنى والاجتماعى

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الجريمة والسلامة				الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا)					
		معدل جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة)	معدل السرقة (لكل 100,000 نسمة)	ضحايا الاعتداء (نسبة الذين أفادوا بأنهم وقعوا ضحية)	مفهوم السلامة[a]	المجتمع المحلي[b]	إمكانية السكن[b]	جودة الرعاية الصحية[b]	نظام التعليم والمدارس[b]	جودة الهواء[b]	جودة المياه[b]
		(النسبة المئوية)									
		2003–2008[c]	2003–2008[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]	2006–2009[c]
15	إسرائيل	2.4	40	4	70	..	45	71	57	57	53

الاتجاهات الديموغرافية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		السكان								نسبة المواليد الذكور إلى الإناث (المواليد الذكور لكل 100 من الإناث)[b]	
		المجموع (بالملايين)		معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		المناطق الحضرية (النسبة من المجموع)[a]	متوسط العمر (بالسنوات)	معدل الإعالة (لكل 100 نسمة من الفئات العمرية 64–15)	مجموع معدل الخصوبة (الولادات لكل إمراة)		
		1990	2010	2030	1990–1995	2010–2015	1990	2010	1990	2010	1990–1995	2010–2015	1990	2010
15	إسرائيل	4.5	7.3	9.2	3.5	1.4	90.4	91.9	25.8	29.7	67.7	60.8	2.9	2.6	104.9	105.9

العمل اللائق

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		نسبة العاملين إلى مجموع السكان		العمل النظامي		العمل غير المستقر[a]		السكان العاملون الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم	معدل البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (نسبة القوى العاملة من حيث مستوى التحصيل العلمي)		تشغيل الأطفال	إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة[b]
		(السكان من الفئات العمرية 64–15)		(النسبة من مجموع الأيدي العاملة)	نسبة الإناث إلى الذكور	(النسبة من مجموع الايدي العاملة)	نسبة الإناث إلى الذكور	(النسبة من مجموع الايدي العاملة)	إبتدائي أو أقل	ثانوي أو أعلى	(نسبة الأطفال من الفئة العمرية 14–5)	(أيام العمل)
		1991	2008	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	2000–2008[c]	1999–2007[c]	2007–2009[c]
15	إسرائيل	45.2	50.4	91.5	1.04	7.4	0.59	..	14.0	19.1	..	84

التعليم

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التحصيل العلمي		الحصول على التعليم					كفاءة التعليم الإبتدائي		جودة التعليم الإبتدائي	
		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (النسبة المئوية من فئة 15 سنة وما فوق)	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الاقل (النسبة المئوية من فئة 25 سنة وما فوق)	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الإبتدائي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الإبتدائي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي)		معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم العالي (النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم العالي)	معدل التسرب من المدارس في جميع المراحل (نسبة المتخرجين من التعليم الإبتدائي)	معدل الرسوب في جميع المراحل (النسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي في السنة السابقة)	نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين)	معلمو المراحل الإبتدائية المدربون (النسبة المئوية)
		2005–2008[a]	2010	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2001–2009[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]	2005–2008[a]
15	إسرائيل	..	61.8	110.9	97.1	91.5	87.6	60.4	0.4	1.5	17.2	..

الصحة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الموارد			عوامل الخطر				الوفيات				
		الإنفاق العام على الصحة (نصيب الفرد حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الطبيب (لكل 10،000 نسمة)	عدد الأسرّة المتوفرة في المستشفيات (لكل 10،000 نسمة)	الأطفال غير المحصنين ضد الخناق والشهاق والكزاز (نسبة الأطفال في عمر السنة) الحصبة	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الشباب (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24)	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الكبار (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15–49)	الرضع (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	دون سن الخامسة (لكل 1،000 من المواليد الأحياء)	الكبار (لكل 1،000 نسمة) الإناث	الكبار (لكل 1،000 نسمة) الذكور	معدّل الوفيات حسب العمر بفعل الأمراض غير السارية (لكل 100،000 نسمة)
		2007	2000–2009[a]		2008	2007 الإناث	2007 الذكور	2007 المجموع	2008	2008	2008	2008	2004
15	إسرائيل	2,181	36	58	7	16	0.1	<0.1	0.1	4	5	46	87	368

البيئة المؤاتية: التدفقات والالتزامات المالية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) التعليم	الصحة	البحث والتطوير	لأغراض عسكرية	خدمة الدين (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	إيرادات الضرائب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الصافية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	المساعدة الإنمائية الرسمية المجموع (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)	المساعدة الإنمائية الرسمية لكل فرد (دولار أمريكي)	المساعدة الإنمائية الرسمية مخصصة للقطاعات الاجتماعية[a] (النسبة من مجموع المساعدة)	تدفقات تحويلات العمال المجموع (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	تدفقات تحويلات العمال لكل فرد (دولار أمريكي)
		2000–2007[b]	2000–2007[b]	2000–2007[b]	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008	2008

البيئة المؤاتية: الاقتصاد والبنية التحتية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الاقتصاد				البنية التحتية المادية				وسائل الإعلام		
		الناتج المحلي الإجمالي		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر أسعار المستهلك	سعة الطرق	السكك الحديدية	النقل الجوي (الشحن)	السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء	الصحف اليومية	تغطية الإذاعة	تغطية التلفزيون
		(بمليارات الدولارات)	(معادل القوة الشرائية بالمليار دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	متوسط التغير السنوي (النسبة المئوية)	(الطرق بالكيلومترات لكل كيلومتر مربع من الأراضي)	(كيلومتر)	(مليون طن للكيلومتر الواحد)	(نسبة السكان)	(لكل 1,000 فرد)	(نسبة السكان)	(نسبة السكان)
		2008	2008	2008	2000–2008	2004–2007[a]	2004–2008[a]	2005–2008[a]	2008	2004	2005	2005
15	إسرائيل	202.1	204.0	27,652	1.7	81	1,005	902	0.0	..	..	..

الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهواتف			الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)		إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكلفتها			
		المشتركون في الهاتف النقال والثابت		السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال	المستخدمون		المشتركون في خدمات الحزمة العريضة للإنترنت[b]	الحواسيب الشخصية	رسم الاشتراك في الهاتف النقال	رسم الاشتراك في الهاتف الثابت	سعر المكالمة المحلية من الخط الثابت لمدة 3 دقائق
		(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(النسبة المئوية)	(لكل 100 نسمة)	(نسبة النمو حسب عدد السكان)	(لكل 100 نسمة)	(لكل 100 نسمة)	(دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	(بالسنت)
		2008	2000–2008	2008	2008	2000–2008	2008	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]	2006–2008[b]
15	إسرائيل	167	65	100	47.9	175	23.9	..	57.6	56.3	..

الوضع المستهدف عام ٢٠٢٨م من واقع الإستراتيجية

تلخيص التوقعات لسوق العمل (بالآلاف)

	٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٨م
مجموع عدد السكان	٧,٢٩٧	٨,٥٢٠	٩,٧٤٧
السكان فوق سن ١٥ عاماً	٥,٢٣٩	٦,٢٨٨	٧,٣٧٢
قوة العمل المدنية	٢,٩٦٠	٣,٦٠٣	٤,٣٩٩
نسبة المشاركة في قوة العمل	%٥٦,٥	%٥٧,٣	%٥٩,٧
عدد المستخدمين	٢,٧٣٢	٣,٤٤٥	٤,٢٠٥
نسبة المستخدمين من قوة العمل	%٣٧,٤	%٤٠,٤	%٤٣,١
عدد العاطلين عن العمل	٢٢٨	١٥٩	١٩٤
نسبة البطالة، بالنسبة المئوية من قوة العمل	%٧	%٤,٤	%٤,٤

تلخيص التوقعات لقوة العمل، بالآلاف

	المجموع	الأكثرية	الحريديم	العرب
	٢٠٠٨			
مجموعة السكان فوق سن ١٥ عاماً	٥,٢٣٩	٤,٠١٩	٣٣١	٨٨٩
قوة العمل	٢,٩٦٠	٢,٤٧٢	١٣٨	٣٥٠
نسبة المشاركة	%٥٦,٥	%٦١,٥	%٤١,٦	%٣٩,٣
	٢٠٢٨م			
مجموعة السكان فوق سن ١٥ عاماً	٧,٣٧٢	٥,٢٣٢	٥٨٥	١,٥٥٦
قوة العمل	٤,٣٩٩	٣,٢٦٦	٣١٢	٨٢١
نسبة المشاركة	%٥٩,٧	%٦٢,٤	%٥٣,٣	%٥٢,٨

توقعات تطور التعليم في إسرائيل، بالآلاف

	٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٨م
عدد الاكاديميين في سن ٢١-٦٥ عاماً	١,٠٨١,٨	١,٥١٥,٤	٢,١٥٦,٣
نسبتهم المئوية من بين مجموعة السكان في سن ٢١-٦٤ عاماً	%٢٨	%٣١	%٣٦
مجموعة السكان في سن ٢٥-٦٤ عاماً	٣,٩١٤	٤,٩٢٦	٥,٩٢٩
بدون تعليم أكاديمي	٢,٨٣٢	٣,٤١٠	٣,٧٧٣
يحملون اللقب الأول	٥٩٤	٨٦٠	١,١٦٥
يحملون اللقب الثاني	٣٧١	٥٢٧	٨٣٨
يحملون اللقب الثالث	١١٧	١٢٨	١٥٣

مؤشرات التعليم

متوسط سنوات التعليم	١٢,٦٦	١٢,٨٣	١٣,٢٣
بدون تعليم أكاديمي	%٧٢	%٦٩	%٦٣
يحملون اللقب الأول	%١٥	%١٧	%٢٠
يحملون اللقب الثاني	%٩	%١١	%١٤
يحملون اللقب الثالث	%٣	%٣	%٣

مميزات السكان في إسرائيل

	المجموع	الأكثرية	الحريدم	العرب
السكان بالآلاف	٧,٢٩٦	٥,١٤٣	٦٨٧	١,٤٦٦
النسبة المئوية من المجموع	%١٠٠	%٧٠	%٩	%٢٠
نسبة الزيادة في عدد السكان	%١,٧	%١,٢	%٣,٩	%٢,٤
معدل الولادة (أولاد للمرأة الواحدة)	٢,٧	٢,١	٦,٠	٣,٦
متوسط سنوات الحياة (سنوات)	٨٠,١	٨١,٠	٨١,٠	٧٦,٧
السكان في سن ٠ حتى ١٤ عاماً	%٢٨,٢	%٢١,٩	%٥١,٩	%٣٩,٣
اقتصادات منزلية (بالآلاف)	٢,٠٨٨	١,٦٦٩	١٣٢	٢٨٦

مؤشرات التنمية البشرية

	٢٠٠٧	٢٠٢٨م	نسبة الزيادة السنوية
الناتج للفرد	٢٠,٨	٥٣,٢	%٤,٧
الاستهلاك للفرد	١١,٤	٣٠	%٤,٩
مقياس جيني، بالنسبة المئوية	%٣٩	%٣٢	-%٠,٩
نسبة البطالة، النسبة المئوية من قوة العمل	%٧,٥	%٤,٤	-%٢,٨
العبء الضريبي، النسبة المئوية من الناتج	%٣٦	%٣٠	-%١,٠
النفقات على التعليم، للفرد	١,٧٤٠	٤,٤٠٥	%٥,٣
النفقات على الصحة، للفرد	١,٤٨٠	٤,٤٢٤	%٤,٥
استهلاك الكهرباء، كيلو واط /ساعة للفرد	٦,٣٤٧	١٤,٢٤٦	%٣,٧
مستوى المكننة (عدد السيارات لكل ١٠٠٠ انسان)	٢٨٣	٦٢٣	%٣,٦
استهلاك المياه للاستعمال المنزلي، متر مكعب	١٠١	٢٣٢	%٣,٩

الفصل الثالث: المحور الاجتماعى والسياسى

قراءة في وثيقة إسرائيل ٢٠٢٨م من منظور علم النفس السياسي، د. قدري حفني

مقدمة

تمس هذه الوثيقة العديد من ملامح المجتمع الإسرائيلي حاضراً و مستقبلاً؛ و لذلك فمن الطبيعي أن تتعدد قراءاتها بتعدد تخصصات القارئ و اهتماماته. و القراءة الراهنة قراءة من منظور علم النفس السياسي.

يعتبر علم النفس السياسي، بشكل بالغ العمومية، تطبيقاً لعلم النفس البشرى في دراسة السياسة. حيث يستفيد علم النفس السياسي من منجزات علم النفس في مجال النظريات النفسية، و بحوث الشخصية، و الأمراض النفسية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم نفس النمو، وعلم النفس المعرفي، و العلاقات داخل الجماعات؛ كما يتناول علم النفس السياسي ظواهر سياسية مثل السير الذاتية، والقيادة، والسلوك السياسي الجماهيري، وتأثيرات الإعلام الجماهيري، والتنشئة السياسية والتربية المدنية، والصراع الدولي، واتخاذ القرارات في مجال السياسة الدولية، وحل الصراعات، والصراعات القائمة على العرق و النوع الاجتماعي والقومية و غير ذلك من تجمعات، والتيارات السياسية، والحراك السياسي. وعلى الرغم من أن العديد من العاملين في هذا المجال من متخصصى علم النفس والعلوم السياسية، إلا أن بين صفوفهم أيضاً مؤرخين وعلماء اجتماع وعلماء أنثروبولوجيا وأطباء نفسيين، و متخصصون في مجال علوم الاتصال وأيضاً علماء تربية ومحامين.[٩٤]

و لعل الفرق بين منطلقات علم النفس السياسي و غيرها من منطلقات علوم الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و التاريخ يتلخص في أن ما يعني عالم النفس السياسي في المقام الأول تحليل "الرؤية" أو "الإدراك" بأكثر مما يعنيه تحليل "الواقع المادي" باعتبار أن تصرفات البشر لا تتشكل استجابة للظروف المادية "الموضوعية" فحسب، بل تتأثر في المقام الأول بإدراكهم لذلك الواقع ورؤيتهم له.

---

٩٤ قدري حفني، مراجعة و تقديم نقدي، المرجع في علم النفس السياسي (مجلدان)، ترجمة: ربيع وهبة، و مشيرة الجزيري، و محمد الرخاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠ ص٢١.

و لذلك فلن نقف طويلا في تناولنا للتقرير أمام عرضه علي المحكات الموضوعية للواقع الإسرائيلي، بقدر وقوفنا أمام دلالة اختيار أصحاب التقرير لرؤية محددة لذلك الواقع.

التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

يشير التقرير إلى الفروق الكبيرة في الدخول في المجتمع الإسرائيلي. وبعد أن كانت إسرائيل، في بدايات طريقها، من بين الدول "الأكثر عدالة ومساواة في العالم"، كما يؤكد أصحاب التقرير، فإنها تحتل الآن إحدى المراتب العليا بين الدول في مقياس عدم المساواة في الدخول. إن عدم المساواة البارز في الأجور نابع، إلى حد كبير، من الفوارق في الإنتاجية وفي الناتج للعامل بين الفروع العلمية والفروع التقليدية. هذا يعني أن نشوء الاقتصاد الثنائي غذى اتساع فجوة عدم المساواة في الدخول في إسرائيل. وعدم المساواة هذا يخلق عدم استقرار اجتماعي ويمس بالنسيج الهش في مشاعر الانتماء والتماسك الاجتماعي، كما أنه يمس أيضاً بالنمو الاقتصادي. وإذا ما وُجدت طريقة لدفع نمو الفروع التقليدية ومنع التقاطب في الاقتصاد الثنائي، فسيخدم هذا أيضاً الحاجة الاجتماعية الماسة إلى تقليص الفجوات في الدخول، وخاصة بواسطة زيادة الدخول من العمل لدى الأعشار الدنيا وكذلك، وإن بدرجة أقل، بواسطة منظومة الضرائب ومخصصات الإعانة. ومن هنا، فإن زيادة المساواة ستتحقق، أساساً، بواسطة وضع سلم للصعود في تدريج الدخول من العمل لدى الفئات المتدنية الدخل.

محاولة للالتفاف علي الواقع: الحريديم و النساء العربيات

و يتناول أصحاب التقرير ظاهرة الفوارق في الدخل و ارتباط ذلك بمشاركة الفئات المختلفة في سوق العمل؛ و التي وصفوها بأنها مثيرة للقلق حيث كانت نسبة المشاركة المتدنية في قوة العمل في إسرائيل مقارنة بالدول المتطورة (في سنة ٢٠٠٦ بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل في إسرائيل ٥٥% وفي الولايات المتحدة ٦٥%). ونسبة المشاركة المتدنية في قوة العمل قد تحول دون تحقيق الناتج المطلوب للفرد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حتى لو كانت إنتاجية العمل في إسرائيل مساوية لتلك التي في الدول المتطورة.

ولكن أصحاب التقرير ينحون منحي غريباً في محاولة إرجاع تلك النسبة المتدنية من المشاركة في قوة العمل إلى تدني مشاركة فئتين سكانيتين علي وجه التحديد: الرجال المتدينون "الحريديم" والنساء العربيات، باعتبار أن غالبية هاتين الفئتين تمتنعان عن الانخراط في مسارات التعلم المناسبة لسوق العمل العصرية (نسبة المشاركة بين الحريديم في قوة العمل تبلغ ٤٠% ونسبة المشاركة بين النساء العربيات في إسرائيل تبلغ، هي أيضاً، ٤٠%، في مقابل ٦١% بين فئات الأغلبية بين السكان). وتشكل نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة لدى هاتين الفئتين، وعلى خلفية أنماط العمل القائمة وغياب الثقافة العامة، تهديداً جديًّا وحقيقيًّا لفرص تحقيق أهداف الاقتصاد والمجتمع خلال الأعوام المقبلة. وتشير التوقعات الديموجرافية إلى تراجع نسبة المشاركة في قوة العمل من ٥٦% إلى ٥٣% في العام ٢٠٢٨م. بينما من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل، في المقابل، ثمة حاجة إلى ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل إلى ٦٠%.

و يستدرك أصحاب التقرير تعسفهم في ذلك الاستنتاج فيشيرون إشارة عابرة إلى أن "المشكلة تشمل الفئات المحدودة الدخل عامة، وليس فئتي الأقلية المذكورتين فقط. ولذا ثمة ضرورة ملحة لتحسين شروط حياة الفئات السكانية التي تعيش في ظروف الفقر، بواسطة رصد موارد حكومية واستثمارها في تعليم الأطفال وفي رأس المال البشري بين البالغين". و لكن أصحاب التقرير يشيرون من جديد أن "هذا وحده ليس كافياً في كل ما يتصل بالفئتين المذكورتين – الحريديم والعرب – حيث ثمة معأرضة من منطلقات دينية، تقليدية أو سواها، للانخراط في المسارات التعليمية العامة التي تُكسب المؤهلات المطلوبة للعمل بمستويات رفيعة. لا بل ثمة بين هاتين الفئتين معأرضة حتى للخروج إلى العمل. إن مشكلة نسبة المشاركة المتدنية في قوة العمل بين هاتين الفئتين، والأجور المتدنية التي يحصل عليها أفرادها حين يعملون، مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً جداً، بمسألة امتناعهم من اكتساب العلم والمعرفة الضروريين لسوق العمل العصرية".

التركيبة السكانية: رؤية مجتزئة

و يطرح التقرير رؤية للتركيبة السكانية في إسرائيل[٩٥] تقوم علي أن تلك التركيبة ذات طابع ثلاثي متمايز سواء من حيث الخصائص السكانية أو المستويات الاقتصادية: غالبية تمثل الكثرة من المجموعة العربية و مجموعة اليهود المتشددين يتشابهون في ارتفاع معدل الإنجاب و انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل، و في الإنتاجية، فضلا عن انخفاض مستوى التعليم

وغني عن البيان أن أصحاب التقرير قد تجاهلوا التمييز بين الحريديم و النساء العربيات من حيث دوافع انخفاض نسبة مشاركة كل فئة في سوق العمل؛ و هو فارق بالغ الدلالة. يمكن إيجازه في حقيقة أن الحريديم يمتنعون عن العمل في حين أن العرب رجالا و نساء يمنعون من العمل بدرجة أو بأخرى.

يشير التقرير الصادر عام ٢٠٠٥عن المؤسسة العربية لحقوق الإنسان تحت عنوان التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام ٢٠٠٥ إلى أن التمييز الاقتصادي تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين الذي تمارسه شركات ومؤسسات يهودية يعود إلى تاريخ إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨. فقد جلب المستوطنون الصهاينة الأوائل مفهوم "العمالة العبرية" معهم إلى فلسطين، وأصبح هذا المفهوم ركيزة أساسية في الحركة الصهيونية. وقد حاول اليهود كلما أمكن استخدام اليهود الآخرين فقط في فلسطين، وإذا لم يكن بإمكانهم سوى استخدام العرب، فكانوا يفرضون عليهم ظروف عمل أسوأ من اليهود. وقد تبنى الهستدروت، الحركة العمالية النقابية الوطنية الوحيدة، هذه الفلسفة أيضاً ومنع العمال العرب من التحول إلى أعضاء كاملين لعدة سنوات بعد إنشاء الدولة. وقد كان دور الهستدروت مدمراً تدميراً شديداً نظراً لأنه ليس مجرد حركة نقابية بل هو أيضاً أحد أكبر المستخدمين، الذي يدير أهم قطاعات الدولة شبه الاحتكارية في مجالات البناء والمواصلات والزراعة. ونادراً ما كانت شركات الهستدروت تعين العمال العرب. كذلك، قيدت الدولة عمالة العرب تقييداً أكبر – وما زالت تفعل ذلك – من خلال تصنيف أهم مجالات الاقتصاد على أنها ممنوعة على العرب لأسباب "أمنية"، وهذه تشمل الصناعة النووية، ومصانع التسلح

---

٩٥ ص ٢٦٢ من الخطة.

العسكري، والمطارات، ومصانع النسيج وغيرها. أما مصالح الخدمة العامة الأساسية، مثل شركة بيزك للاتصالات وشركة الكهرباء القطرية، فلم تعين سوى عدد قليل من العرب رغم أنها توظف آلاف العاملين. وفي قطاع الخدمة المدنية والشركات الحكومية، لا يشكل العرب سوى جزء يسير من العاملين، وذلك على الرغم من سن قوانين "التمييز التفضيلي" قبل عدة سنوات. هذه السياسة التمييزية في التعيينات في مختلف مجالات الاقتصاد هي سبب ارتفاع معدلات البطالة بين السكان العرب، واستخدام المواطنين العرب في الأعمال اليدوية ذات الدخل المتدني. نتيجة لذلك، تفاقم الفقر بين الأقلية العربية أكثر من انتشاره بين الأغلبية اليهودية. وقد تزامن الضعف الاقتصادي مع فشل الدولة في إعادة توزيع الثروات على المواطنين العرب. فعوضا عن الاهتمام بمواطنيها العرب، توجه الدولة مداخيلها نحو السكان اليهود من خلال منحهم تخفيضات ضريبية وامتيازات في القروض الإسكانية ومنح دراسية وأراضي رخيصة من أراضي الدولة.

ويعرض التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل[٩٦] عدداً من التقارير الحديثة التي تؤكد أن ارتفاع مستويات الفقر لدى العرب في إسرائيل هي بشكل أساسي انعكاس لارتفاع معدلات البطالة:

- في مسح نشره بنك إسرائيل المركزي في شهر آذار، تبين أنه خلال العام ٢٠٠٤ كان نصف إجمالي الأسر العربية يعيش في حالة فقر. وقد أفاد التقرير إن القرى والمدن العربية تعاني من الافتقار للتنمية الاقتصادية ومن معدلات بطالة عالية. فقد واجه الشباب العرب صعوبات في المنافسة في سوق العمل بسبب انخفاض مستواهم التعليمي وحرمانهم من العمل في وظائف عديدة تحت ذرائع "أمنية". وأفاد التقرير أيضاً أن مشاركة العرب في القوى العاملة تقل بسبب انخفاض عدد النساء العربيات العاملات، حيث هناك عدة مصانع ملابس صغيرة في الجليل حيث كانت الكثير من النساء العربيات تعملن قد أغلقت أبوابها خلال السنوات القليلة الماضية. ويستنتج التقرير إن التراجع الاقتصادي خلال الانتفاضة الثانية

---

٩٦ التقرير السنوي الثاني: انتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام ٢٠٠٥، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

قد مس بالمواطن العربي أكثر من اليهودي، وكذلك الحال بالنسبة للوضع "الأمني"، فبعد اندلاع الانتفاضة في تشرين أول ٢٠٠٠، بات المستخدمون اليهود يترددون في تعيين العمال العرب. وأشار التقرير إلي أن الارتفاع في الأجر للعامل العربي كان أقل مما هو للعامل اليهودي.

- وفي تموز نشرت جمعية "الجليل" ومعهد "مدى" دراسة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين العرب سنة ٢٠٠٤. وقد بينت النتائج أن ٣٤ بالمائة فقط من السكان في المناطق العربية، يعملون مقارنة مع ٥٧ بالمائة من التجمعات اليهودية. وكان معدل العمالة بين النساء العربيات ٢٣ بالمائة في حين وصل متوسط معدل البطالة في الوسط العربي إلى ١١,٤ بالمائة، وقد بلغ ١٢ بالمائة في النقب. وكانت ثلث الأسر العربية تعتمد على الدخل من دفعات التأمين الوطني كل شهر.

- وقد تأكدت هذه الاستنتاجات في شهر آب من خلال تقرير نشرته مؤسسة التأمين الوطني. وقد بين هذا التقرير أن ثلث فقراء إسرائيل، البالغ عددهم مليون ونصف، هم من العرب – مما يعني نحو نصف مليون عربي. أي بعبارة أخرى، يعيش في حالة فقر نحو نصف سكان البلاد العرب البالغ عددهم ١,١ مليون نسمة. هذا وقد ارتفع عدد الأطفال الفقراء بـ٦١ ألف، ليصل عددهم إلى ٧١٤ ألف، أو بما يعادل ٣٣,٢ بالمائة من أطفال البلاد، مسجلاً بذلك زيادة عن هذه النسبة في عام ٢٠٠٣ التي كانت حينها ٣٠,٨%.

- وفي شهر تشرين الثاني أفاد مكتب التشغيل أن أسوأ ٢٩ منطقة في البلاد فيما يتعلق بالبطالة كانت، وبدون استثناء، مناطق عربية. وكذلك كشفت مؤسسة التأمين الوطني أن أكثر من نصف كبار السن العرب يعيشون تحت خط الفقر وتنقصهم أساسيات الحياة، كالطعام والملبس والتدفئة. كما أفاد الدكتور سمير زعبي، من مؤسسة التأمين الوطني، أن الوضع الاقتصادي لكبار السن قد تضرر بفعل الإفقار العام الذي يعاني منه العرب في البلاد، وتراجع العادات العربية الداعية لرعاية كبار السن مع عدم كفاية الدعم الحكومي.

- وقد أدت معدلات الفقر والبطالة العالية لدى العرب إلى إقصائهم عن التمثيل في الخدمات المدنية. حيث يشكل العرب فقط ١٢ من أصل ٣٧٦ مستخدماً في وزارة المعارف، وواحد من أصل ١٠٦ يعملون في وزارة البناء والإسكان، و١٢ من مجموع ٣٩٩ موظفين في وزارة العدل، ولا يعمل أي منهم ضمن الـ ٧٣ مستخدماً في وزارة المالية.

- في الشهر ذاته، نشرت دائرة الإحصاء المركزية إحصاءات تفيد بوجود ما يقارب ١,٣ مليون مواطن عربي، منهم نحو ٦٢٨ ألف طفل – أو ما نسبته ٤٧ بالمائة من تعداد السكان العرب. وأفادت أن ٥٤ بالمائة منهم يعيشون تحت خط الفقر، كما هو حال ٥٠ بالمائة من الأسر العربية. أضف إلى ذلك أن ما يقارب ١٣٣ ألف طفل، أو ٢٣ بالمائة من تعداد الأطفال العرب، يعيشون في كنف أسر كلا الأبوين فيها عاطل عن العمل.

- نشر مركز "أدفا" دراسة حول معدلات أجور اليهود والعرب، ظهر منها تباين كبير بين المجموعتين. فقد احتلت المدن اليهودية المراتب العليا في سلم الأجور، في حين أتت البلدات العربية في أسفله. حيث بلغ متوسط أجور اليهود في المدن ٩٨٠٣ شاقلاً في أقصاه بينما لم يصل سوى إلى ما يقارب نصف ذلك، أي ٥٢٤٣ شاقلاً، في أوساط العرب. وكانت أقل متوسطات الدخل في المدن العربية، مثل جسر الزرقاء، حيث وصل متوسط مرتب الرجال الشهري إلى ٤٤٤٤ شاقلاً، بينما لم تتلق النساء في قرية عيلوط سوى ٢٨٩٢ شاقلاً.

- ووجدت دراسة مشابهة أجرتها وزارة التجارة والصناعة أن الخريج اليهودي يتلقى بالمتوسط راتباً يفوق راتب مثيله العربي بنحو ٣٠ بالمائة. وفي وظائف مثل المحاماة والهندسة، يتلقى الخريج العربي نصف ما يكسبه الخريج اليهودي.

- وقد وصلت معدلات الفقر نسبة مرتفعة بشكل خاص بين المواطنين العرب في النقب، حيث ما تقارن ظروف معيشتهم عادة ببلاد العالم الثالث. كذلك، ظهر من دراسة نشرتها جامعة بن غوريون في بئر السبع أن واحدا من كل ستة أطفال عرب في النقب يعاني من سوء التغذية ونقص الوزن. فقد وجد التقرير أن احتمال إصابة أطفال العرب المقيمين في القرى غير المعترف بها بسوء التغذية يصل

إلى أكثر من ضعف (٢,٤ مرات) احتمال إصابة الأطفال في المناطق المعترف بها في النقب. وكشفت ورقة أخرى أن ١٧ بالمائة من الآباء اليهود كانوا أحيانا يرسلون أبناءهم بدون وجبة إفطار للمدرسة. أما بين المواطنين العرب في النقب، فلم يتمكن ٤٨ بالمائة من الآباء تزويد أبنائهم بالطعام أثناء اليوم المدرسي..

العرب وإسرائيل

يصعب الحديث عن مستقبل إسرائيل دون التعرض للعلاقة مع أربعة كتل عربية متمايزة متداخلة: الدول العربية و خاصة ما يعرف بدول الطوق، و الفلسطينيون خارج الأراضي الفلسطينية أي اللاجئون الفلسطينيون، و الفلسطينيون المقيمون علي أرض السلطة الفلسطينية المنقسمة سياسيًّا –حتى الآن– غزة و الضفة، و أخيرا فلسطينيو الداخل أو عرب إسرائيل أو عرب ٤٨.

و قد أغفل التقرير هذا التقسيم الواضح المنطقي، و قسم البنية السكانية في إسرائيل تقسيماً غير مألوف إلى[٩٧] "مجموعات ثلاث وفقا لتباين الخصائص السكانية و الاقتصادية لكل مجموعة: ١) اليهود المتدينون المتطرفون[٩٨] ٢.the ultra–Orthodox) العرب.٣) جماعة الغالبية the majority group. وسوف نعرض لتوقعاتنا بالنسبة لكل مجموعة علي حدة وفقاً لتلك الخصائص" و يمضي التقرير مقارناً بين معدلات المواليد في كل جماعة مشيراً أن ذلك المعدل يبلغ ٢,٢% لدي جماعة الغالبية، و ٣,٦% لدي العرب، و ٦% لدي اليهود المتدينين المتطرفين. ويتوقع التقرير ثبات نسبة المواليد لدي اليهود المتدينين و انخفاضها إلى ٢,٢% لدي العرب. و يتوقع التقرير أن يبلغ تعداد سكان إسرائيل عام ٢٠٢٨م حو ٩,٨ مليون نسمة؛ منهم ٢٢% عرب و ١١% يهود متدينون.

---

٩٧ ص ٢٦٦

٩٨ يعرف التقرير تلك الجماعة بناء علي المسح الصادر عن المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء عن معدلات الإنفاق عام ٢٠٠٥ و الذي يعرف الأسر اليهودية التقليدية المتطرفة باعتبارها "الأسرة التي لا تمتلك تليفزيون، و التي يدرس فيها رب الأسرة في مدرسة تلمودية "kollel" و / أو لديها أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاما أنظر ص ٢٦٦.

مصر والرؤية المستقبلية الإسرائيلية

تقوم التنبؤات في مثل تلك التقارير المستقبلية علي افتراض أو أكثر يتوقع كتاب التقارير أن تشكل التطور المستقبلي للظاهرة التي يعالجونها. و لقد حدد تقرير "إسرائيل ٢٠٢٨م" أن "هذه الخطة تقوم علي افتراض أنه لن يحدث تغير أساسي في موقفنا الأمني، و أن تحقيق سلام دائم سوف يغير من رؤيتنا لتطور الاقتصاد القومي، و سوف ييسر بشكل كبير إنجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية؛ علي عكس ما يمكن أن تؤدي استمرار حالة الحرب من إعاقة لتلك الإنجازات[٩٩]

ويعود التقرير فيؤكد تلك الفرضية بشكل أكثر تحديداً حين يشير تحت عنوان "الموقف الأمني/ السياسي" أن "الفرضية الأساسية التي قامت عليها الدراسة هي أن العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية سوف تستمر، و أنه يمكن التوصل إلى اتفاقيات مؤقتة تمكن الطرفين من العيش معا. و قد افترضنا أن إسرائيل سوف تصل اتفاقية سلام شامل مع الفلسطينيين و الدول العربية خلال العقدين القادمين مما يتوقع معه تصاعد النمو الاقتصادي، أما إذا عاد مستوى "الإرهاب" ما شهدته الفترة ٣٠٠١ – ٢٠٠٣؛ فإن ذلك سوف يوقف المسار الاقتصادي الإسرائيلي." [١٠٠]

ويتوقف التقرير عند تأثير حرب أكتوبر علي النمو الاقتصادي الإسرائيلي، و الملفت للنظر أنه لا يتعامل مع تأثير تلك الحرب التي مضي عليها ما يقرب من أربعة عقود باعتبارها واقعة تاريخية مضت و اندثرت تأثيراتها؛ بل يقرر بوضوح أن[١٠١] "عام ١٩٧٣_عام حرب يوم الكيبور Yom Kippur War كانت نقطة تحول في مسار الاقتصاد الإسرائيلي؛ فمنذ ذلك العام و حتى الآن انخفض معدل نصيب الفرد من الدخل القومي GDP per capita إلى ١,٥% سنويًا و هو ما يعادل ربع ما كان عليه في السابق، و صاحب ذلك الركود

---

٩٩ ص٤٩.

١٠٠ ص ٢٦٥.

١٠١ ص ٣١.

الاقتصادي تضخم سريع متصاعد بلغ معدله عام ١٩٨٤م ما يتجاوز ٤٠٠% سنويًا و لم يوقفه إلا برنامج الحكومة الاقتصادي عام ١٩٨٥م. لقد نجمت تلك الأزمة الاقتصادية عن حرب يوم الكيبور و ما صاحبها من ازدياد حاد في نفقات الدفاع، فضلا عن أزمة البترول، و الارتفاع العالمي في أسعار السلع الأساسية"

المهاجرون السوفييت

يشير التقرير إلى مستقبل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل مؤكداً[١٠٢] أنه "بعد اكتمال موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إسرائيل و التي شكلت غالبية المهاجرين في التسعينيات، فإننا نتوقع استقرار المعدل السنوي للمهاجرين القادمين إسرائيل في حدود عشرة آلاف أي بما يقدر بنحو ٢٠٠ ألف خلال الفترة التي يغطيها التقرير"

يشير التقرير[١٠٣] أن موجات المهاجرين كانت تشكل عبر تاريخ إسرائيل عاملاً أساسيًا في نمو الاقتصاد و الإنتاجية، و لكن موجة المهاجرين الذين تدفقوا علي إسرائيل في التسعينات من الاتحاد السوفييتي السابق لم يتم استثمارها كما يجب رغم ارتفاع مستواهم العلمي و التدريبي، و يرجع التقرير ذلك التعثر إلى الوقت الطويل الذي تستغرقه عادة عملية اندماج المهاجرين في ظروف العمل الجديدة، و يتوقع التقرير ألا تحدث تلك الموجة تأثيرها علي الإنتاجية إلا بعد عقد من الزمن؛ و حينها كما يقرر التقرير[١٠٤] سوف يسهم هؤلاء المهاجرون بخبراتهم المتخصصة في مجالات التكنولوجيا البيئية، و معالجة المياه، و مقاومة التلوث مما سيفتح مجالات العمل أمام العديد من المهاجرين، و مما قد ييسر لإسرائيل اختراق سوق أوروبا الشرقية المتسع، و يشير التقرير إلى دراسة حديثة صدرت عن مؤسسة صمويل نيمان Samuel Neaman Institute تقدر أنه خلال القرن القادم سوف تبلغ صادرات قطاع التكنولوجيا البيئية سبعة بلايين دولار سنويًا و أن ذلك القطاع سوف يستوعب ٤٠٠٠٠ من الأيدي العاملة.

---

١٠٢ ص ٢٦٥.

١٠٣ ص ٣٣.

١٠٤ ص ٢٢٢.

وفيما نري فقد تجاهل التقرير فيما يتعلق بصعوبة استيعاب موجة المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفييتي السابق عددا من الحقائق ذات الطابع النفسي الاجتماعي تعرضنا لها في سياق محاضرة عامة بعنوان "أضواء نفسية علي الصراع العربي الصهيوني" ألقيت ضمن برنامج لجنة علم النفس, المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, أول يونيو ٢٠٠٥[١٠٥]:

- تصل النسبة العددية لليهود السوفييت إلى حوالي ١٧% من بين من يحملون الهوية الإسرائيلية، و تفوق نسبة الحاصلين علي شهادات جامعية بينهم نظيرتها لدى بقية الإسرائيليين بأربعة أضعاف، و أنهم يضمون نسبة عالية من غير اليهود تبلغ نحو ٣٠% وفقا لتقديرات الباحث المدقق ماجد الحاج في كتابه عن "الهجرة والتكوين الإثني لدى اليهود الروس في إسرائيل" الصادر عام ٢٠٠٤، و الذي اعتمد فيه على سلسلة من الدراسات الميدانية التي قام بها على مدى عقد من الزمان. و هم بذلك يختلفون كيفيا عن بقية موجات الهجرة اليهودية لإسرائيل، إلا فيما يتعلق بتبني مواقف أشد تطرفاً حيال الفلسطينيين.
- و لعل أهم ما ينبغي الإشارة إليه فيما يتعلق بموضوعنا هو مقاومة هؤلاء المهاجرين الجدد للانصهار في الثقافة العبرية السائدة في إسرائيل و التي حرصت الصهيونية علي ترسيخها لدي أبناء إسرائيل من اليهود. أنهم علي خلاف غيرهم من يهود موجات الهجرة السابقة، لم يتنازلوا عن ثقافتهم الأصلية: إنهم يتحدثون اللغة الروسية التي فرضوها كلغة ثالثة علي أجهزة الإعلام الإسرائيلية الرسمية جانب العبرية و العربية، و هم متمسكون بعاداتهم و تقاليدهم و حتى بمأكولاتهم الروسية حتى اليوم، و يشير ماجد الحاج أنه "في وسط الحي اليهودي بالقدس يوجد متجر لبيع المشروبات و المأكولات المستوردة من روسيا و التي بالتأكيد تخالف الشريعة اليهودية؛ لأنها على سبيل المثال تبيع اللحم والسمك الذي لم يشرف عليه حاخام يهودي. واللافتات داخل المتجر كتبت بالروسية وإن كانت مكتوبة في الخارج باللغتين الروسية والعبرية".

---

١٠٥ مختارات فكرية بين علم النفس و السياسة (المجلد الثالث): أضواء نفسية على الصراع العربى الإسرائيلي، دار المحروسة، ٢٠١٠، دار المحروسة، ٢٠١٠.

- ولم يقتصر الأمر علي الاحتفاظ باللغة والعادات و التقاليد الروسية القديمة، بل لقد شكلوا داخل إسرائيل تجمعاتهم السياسية الخاصة، و لعل أبرزها هو حزب (إسرائيل بيتينو) أي إسرائيل بيتنا و الذي أسسه في مارس ١٩٩٩، أفغدور ليبرمان، و يكفي أن نشير إلى بعض ما يتضمنه برنامج الحزب فيما يتعلق بالموقف من الفلسطينيين: يطالب الحزب بضرورة "فصل الضفة عن القطاع فصلاً تاماً، في كل مناحي الحياة والى الأبد، بحيث يصبح هناك كيانان منفصلان في الضفة والقطاع، و علي إسرائيل التعامل مع كل كيان بشكل مختلف، وأن المفاوضات مع أبي مازن يجب أن تتركز على الضفة فقط، و اعتبار كافة الاتفاقيات التي وقعتها الحكومات السابقة مع السلطة الفلسطينية لاغية"

تجاهل لجيل السابرا

لقد حرص التقرير علي إغفال الاهتمام بالمعالجات التفصيلية لشرائح سكانية تتمايز داخل المجتمع اليهودي كجيل السابرا و الأشكنازيم و السفارديم، و هي سمة تشمل العديد من التقارير الإسرائيلية المشابهة، و قد أشرنا لذلك في عرضنا النقدي لتقرير صدر عن مركز هرتزيليا عام ٢٠٠٦و [١٠٦]، الذي أعد بواسطة معهد السياسة والإستراتيجية بالمركز؛ و هو عبارة عن ورقة عمل قدمت في المؤتمر السادس لمؤسسة هرتزيليا الذي انعقد في يناير ٢٠٠٦، حيث كانت بؤرة الاهتمام في التقرير مقارنة تدرج الانتماءات لدي شرائح من الإسرائيليين تتباين من حيث السن والنوع والمستوى الاقتصادي ودرجة التعليم وكذلك من حيث الأصول الحضارية التي اقتصرت فيها المقارنات علي مقارنة العرب باليهود، مغفلة المقارنة بين اليهود الذين تتباين أصولهم الحضارية رغم أن الاستبيان قد تمت ترجمته إلي العربية و الروسية بما يعني أن اليهود السوفييت شأنهم شأن العرب في إسرائيل ما زالوا دون إتقان اللغة العبرية، أو أنهم يحاولون فرض التعامل بلغتهم الأصلية كلغة قومية حية.

---

١٠٦ قدري حفني، "تعليق نقدي", الشعور الوطني و الأمن القومي الإسرائيلي, سلسلة ترجمات, المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية, نوفمبر ٢٠٠٦.

وأشرنا في كتابنا شباب عجوز إلى التكوين السيكلوجى[١٠٧] لتلك المجموعة من الشباب اليهودي الذين يعيشون على أرض فلسطين، وينتمون لأصول غربية أعنى شباب الأشكنازيم واختيارنا لتلك المجموعة بالذات دون غيرها لا يعنى على الإطلاق أي إغفال لأهمية دراسة التكوين السيكلوجى لشباب السفا رديم في إسرائيل. فمثل ذلك التكوين خليق دون شك بدراسة منفصلة ومفصلة، غير أن لاختيارنا المقصود أسباباً أهمها:

١. أن تلك المجموعة الاشكنازيه من الشباب الإسرائيلي هي التي ينطبق عليها بالتحديد تعبير السابرا في الاستخدام اليومي لرجل الشارع في إسرائيل في حين أن السفا رديم، وفقا لذلك الاستخدام يقعون خارج نطاق ذلك المصطلح. ولا يقلل من أهمية تلك الحقيقة ما يذهب إليه بعض المتخصصين في الإنسانيات من الإسرائيليين وغير الإسرائيليين من استخدام لمفهوم السابرا بحيث يغطى الشباب الإسرائيلي ككل وعلى حد سواء؛ حيث إن الكتابات الإسرائيلية توحي بأن مصطلح السابرا ليس سوى تسمية عبرية تدل على الشباب الإسرائيلي، وتحت عنوان السابرا يدور الحديث عادة عن طلبة وجنود وأطفال ومراهقين وما إلى ذلك، أي أنه حديث عن شباب. وطالما أن الشباب ظاهرة تعرفها المجتمعات البشرية جميعا؛ فإن تناول مصطلح السابرا باعتباره تعبيراً عن واقع إسرائيلي فريد قد يعد تعسفاً لا محل له في محال التناول العلمي الموضوعي، و غني عن البيان أن الكتاب الإسرائيليين إنما يهدفون بذلك إلي ترسيخ صورة إسرائيل كمجتمع "طبيعي" ينقسم إلي أجيال عمرية و شرائح اقتصادية شأنه في ذلك شأن بقية المجتمعات.

٢. إن السابرا – وفقا لفهمنا لذلك التعبير – هم الأقرب إلى تصور السلطة الإسرائيلية لما ينبغي أن يكون عليه الشباب في إسرائيل. وليس ذلك على أي حال – بالأمر المستغرب، فهؤلاء السابرا ليسوا في النهاية سوى الأبناء الشرعيين لأصحاب السلطة الحقيقة في إسرائيل، أعنى الأشكنازيم، ولعل ذلك هو ما يفسر لنا ذلك الحرص الغريب على تركيز الضوء على تجربة الكيبوتزات باعتبارها البوتقة المأمولة لصهر هؤلاء الشباب في المقام الأول ثم لتقديم النموذج لغيرهم بعد ذلك.

---

١٠٧ شباب عجوز: دراسة في سيكولوجية السابرا، مكتب شريف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨.

٣. إن هؤلاء السابرا يمثلون ولسنوات قادمة إحتياطى السلطة الإسرائيلية بمعنى أنه إذا كان للأشكناز التأثير الأكبر على صنع القرار السياسي في إسرائيل اليوم، فإنهم حريصون على أن يستمر لهم ذلك التأثير في المستقبل من خلال امتدادهم الحضاري والسياسي والسيكولوجى كما يتمثل في أبنائهم أي في السابرا.

٤. إن أولئك السابرا يمثلون الجانب الغالب – عدداً وتأثيراً – من بين العسكريين الإسرائيليين الذين يواجهوننا بالفعل – ومن هنا تكتسب دراسة الأشكنازيم بالنسبة لنا أهمية خاصة تبرر احتلالها للأسبقية الأولى ؛ فلكبارهم اليد الطولي في اتخاذ القرار السياسي و العسكري في قمة الحكم في إسرائيل، ولشبابهم اليد الطولي أيضاً في اتخاذ القرارات التنفيذية العملية في الممارسة اليومية في كافة مناحي الحياة في إسرائيل وفى مقدمتها الناحية العسكرية.

وهنا ينبغي الإشارة إلي ما حدث من تغيير في طبيعة تكوين الأجيال اليهودية في إسرائيل[١٠٨]، وبالتحديد جيل السابرا أي أولئك الذين ولدوا في إسرائيل و تربوا في المستوطنات الصهيونية، والذين كانوا موضوعا لأول دراسة منشورة في هذا المجال عام ١٩٧١ بعنوان "تجسيد الوهم" وأود أن أشير في هذا السياق إلى شارون باعتباره نموذجا بارزا من أبناء ذلك الجيل من السابرا القدامى.

في عام ١٩٢٨ شدت الرحال من روسيا إلي فلسطين أسرة يهودية صهيونية متشددة تضم مزارعا يدعي صموئيل موردخاي شينرمان و زوجته التي كانت تعمل بالتمريض لتستقر الأسرة في واحدة من أوائل المستوطنات الزراعية اليهودية التي أقيمت في فلسطين، و أنجبت الأسرة إثر وصولها الطفل "آرييل" الذي أصبح بعد أن تخلت عائلته عن لقبها الروسي القديم "آرييل شارون" الذي نعرفه جميعا. و لعل شارون – من بين قادة إسرائيل– هو الأوثق ارتباطاً بما يجري أمام أعيننا يوميًّا في غزة: فعلي يدي شارون تم تدمير ما عرف باتفاقيات أوسلو للسلام" حين قام بزيارته الشهيرة للمسجد الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ و التي تفجرت علي إثرها الانتفاضة الفلسطينية الثانية، و هو صاحب ما عرف بقرار "الانسحاب من

---

١٠٨ مختارات فكرية بين علم النفس و السياسة (المجلد الثالث): أضواء نفسية على الصراع العربى الإسرائيلي، دار المحروسة، ٢٠١٠، دار المحروسة، ٢٠١٠.

غزة من طرف واحد"، و هما القراران اللذان ترتب عليهما ما ترتب من أحداث ما زلنا نشهد تداعياتها حتى اليوم.

كان شارون نموذجا لجيل السابرا القديم الذي نشأ في أحضان جيل المؤسسين الرواد المقاتلين وتشرب مبادئهم. و توالت أجيال السابرا و ظلت أعدادهم تتزايد بالتدريج إلي أن بلغت ٦٠,٧% في إحصاءات ١٩٩٣، ثم ٦٨% عام ٢٠٠٨. أي أنهم يمثلون غالبية يهود إسرائيل اليوم. و لم ينشأ هؤلاء السابرا الجدد في أحضان جيل أولئك الرواد القدامى المؤسسين، بل نشأت غالبيتهم في ظل دولة قائمة بالفعل، و من ثم فإنهم يفتقدون ذلك التكوين التاريخي المزدوج الذي ميز يهود إسرائيل عند نشأة الدولة.

لقد نشأت في إسرائيل حقيقة سكانية جديدة، وهي أن غالبية سكانها اليوم لا تحمل خبراتهم المعاشة سوي " التاريخ الإسرائيلي" فحسب، واختفت من أمتعتهم "حقيبة السفر الجاهزة دوما"، و لم يعد في داخلهم ما كان يشعل حماس جيل المؤسسين الصهاينة من ذكريات الهولوكوست و معاناة اليهود في شرق أوروبا علي التحديد. لقد أصبحوا باختصار أكثر ارتباطا بدولة إسرائيل علي أساس براجماتي جديد.

خبرات ستة أمم صغيرة ناجحة

يضع التقرير في نهايته ملحقا تحت هذا العنوان، يعرض فيه لنماذج مختارة من أمم صغيرة ناجحة محددا بدقة ما يمكن أن يفيد إسرائيل من خبرات تلك الأمم. و تضم القائمة خبرات أستونيا وفنلندا وأيرلندا وسنجابور والسويد وتايوان؛ فيشير إلىٍ دروس ثلاثة يمكن أن تفيد إسرائيل من خبرة أستونيا[١٠٩] في تبسيط النظام الضريبي؛ و في استغلال موقعها السياسي الجغرافي في لعب دور إقليمي؛ و في تميز قطاعها العام بالشفافية و النزاهة فضلا عن كفاءة الخدمات العامة. و يعرض التقرير للدروس التي يمكن أن تفيد إسرائيل من خبرة فنلندا[١١٠]، فيضع في مقدمتها أنها تعد نموذجاً ممتازاً لما ينبغي أن تكون عليه السياسات الصناعية في

---

١٠٩ ص ٢٩٣.

١١٠ ص ٢٩٥.

القرن العشرين؛ فضلاً عما أكدته الخبرة الفنلندية الناجحة في إقامة روابط قوية بين الجامعات و القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى ما أحرزته فنلندا من نجاح في مجال تنظيم البنية التحتية العامة بما يتيح تشجيع الابتكار. ثم يعرض التقرير للدروس التي يمكن أن تفيد إسرائيل من خبرة أيرلندا فيشير[١١١] ما تتميز به تلك الخبرة من التأكيد على أهمية التخطيط والتنسيق الإستراتيجي؛ و من تركيز علي أهمية تشجيع الابتكار كسياسة إستراتيجية؛ و من إبراز لأهمية الدور الذي يلعبه رأس المال البشري ومن ثم الاهتمام بالتعليم بالدرجة الأولي. ثم يعرض التقرير للدروس التي يمكن أن تفيد إسرائيل من خبرة سينجابور[١١٢] فيشير تركيز سينجابور طيلة أربعين عاما علي تحقيق هدف محدد وهو أن تكون في مقدمة دول جنوب شرق آسيا؛ و التركيز علي خلق نظام تعليمي قادر علي المنافسة العالمية خاصة في مجال الرياضيات؛ والتركيز علي إقامة بنية تحتية متميزة وخاصة في مجالي النقل والاتصالات. ثم يعرض التقرير للدروس التي يمكن أن تفيد إسرائيل من خبرة السويد[١١٣] فيشير نجاح السويد في ضمان أن يستفيد القطاع الأكبر من مواطنيها من عائد التقدم الاقتصادي و التكنولوجي؛ و إلى الحرص علي الانفتاح علي السوق العالمية للتجارة والاستثمار مما أتاح لها بناء مؤسسات اقتصادية ضخمة تستثمر لأقصي حد رأس المال البشري؛ و حرص الحكومة علي تشجيع المشروعات الناجحة و كذلك التزام أصحاب الأعمال و القادة السياسيين علي حد سواء بتنحية مصالحهم الذاتية الضيقة في سبيل المصلحة العامة. و أخيرا يعرض التقرير للدروس التي يمكن أن تفيد إسرائيل من خبرة تايوان[١١٤] فيشير في البداية التشابه بين تايوان و إسرائيل من حيث ما تواجهه من مشكلة أمنية تتمثل فيما تمثله لها الجارة الصينية من تهديد مستمر باستعادتها بالقوة، و كيف أن تايوان قد تمكنت بالرغم من ذلك من تحقيق نجاح اقتصادي ملموس في الأسواق العالمية، و كيف أن تايوان قد أصبحت مثل إسرائيل مكانا لإيواء اللاجئين الفارين من الصين بعد الثورة الشيوعية و الذين يتجاوز عددهم المليونين. لقد

---

١١١ ص ٢٩٦.

١١٢ ص ٢٩٨.

١١٣ ص ٣٠٠.

١١٤ ص ٣٠٠ – ٣٠١.

نجحت تايوان في الفصل بين المسار الأمني و مسار التقدم الاقتصادي، كما نجحت في المزج بين التكنولوجيا القديمة التقليدية و تلك الحديثة المتطورة و تبنت تايوان إستراتيجية حديثة تركز علي التنافسية التي تعتمد علي تطور نظامها التعليمي و التصنيعي.

و ينتهي التقرير بعد استعراض تلك الخبرات الستة التي انتقاها استخلاص "ستة مبادئ للإستراتيجية الطويلة المدى"[١١٥]:

- الإستراتيجي المتجاوز و ليس الإستراتيجي فقط ويقصد بذلك عدم الوقوف عند حدود تبني إستراتيجية ناجحة في مجال التنافسية العالمية، بل التزام الأمم بعملية إستراتيجية تمكنها من الاستمرار في تطوير الإستراتيجية القائمة.
- الأبطال المتميزون High-Level Champions لقد وجدنا في كل من الدول الستة بطلاً سياسيًّا مرموقاً يقود المسيرة الإستراتيجية طويلة المدى، و عادة ما يكون رئيس الوزراء.
- الاستمرارية عبر الزمن Continuity Over Time لقد تميزت كل من الدول الستة بالتوافق العام على استمرارية الالتزام بخططها الإستراتيجية رغم تغير الحكومات أو الائتلافات المشكلة للحكومة.
- شبكة متطورة لتدفق وتبادل المعلوماتInnovation Ecosystem لقد تميزت كل دولة من الدول المشار ها بوجود مثل تلك الشبكة التي تربط بين الجامعات ومراكز البحوث والوزارات والشركات والنظام التعليمي عامة، بحيث تكون تلك الشبكة محكمة التخطيط، جيدة التمويل، ذات قيادات متميزة.
- العقد الاجتماعي Social Contract لقد تميزت الدول المشار إليها بتوافر درجة عالية من التماسك الاجتماعي الذي تحقق من خلال جهد دءوب لخلق توافق بين العمل و الإدارة والحكومة. و قد مكن ذلك التماسك الاجتماعي من بناء خطة إستراتيجية طويلة المدى توزع مكاسب العولمة والتنافسية بين العمال وأصحاب

---

١١٥ ٣٠٣.

الأعمال والشعب بعامة. ولذلك فإن تلك الدول لا تكاد تشهد اضطرابات صناعية أو إضرابات عمالية.

- البؤرية و التخصص Focus and Specialization لقد تميزت الدول المشار ها بالتركيز علي هدف واضح محدد متخصص يتم الالتزام بتحقيقه التزاماً دقيقاً وغالباً ما يترجم هذا الهدف في صورة شعار أو جملة واحدة بسيطة.

الدروس المستفادة

ترى ما الذي يمكن أن نستفيده من قراءة مثل هذا التقرير؟

ضرورة أن نضع علاقاتنا مع إسرائيل في بؤرة اهتماماتنا؛ فغني عن البيان أن إسرائيل تربط مستقبلها بالعديد من العلاقات و التطورات الداخلية و الإقليمية و العالمية، و تحتل مصر و معاهدة السلام مكانة خاصة بين تلك العوامل، و لعل التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية و علي رأسها ثورة ٢٥ يناير في مصر تدفعنا إلي مزيد من التركيز و الاهتمام بالرصد و التحليل الدقيق لما يجري داخل إسرائيل و علي حدوده معنا و امتداد ذلك إلي عمق سيناء.

- ضرورة الالتزام بالمرونة العلمية و الابتعاد عن البيروقراطية و الجمود في إعداد مثل تلك التقارير المستقبلية. لقد وضع أصحاب التقرير نصب أعينهم من البداية ألا يغفلوا ذلك الواقع المركب و المتغير الذي تعيشه إسرائيل؛ ولذلك تخلو عن ذلك الالتزام الحرفي بتفاصيل الخطة البحثية التي وضعوها في البداية بل قاموا بتطويرها وفقا للمستجدات. ولعل واقعنا المصري و العربي و هو الأكثر تركيباً يدعونا لمزيد من الالتزام بهذا المسار.
- ضرورة تضافر التخصصات العلمية في تناول قضايا الصراع العربي الإسرائيلي بعامة. لقد قام التقرير علي ما يعرف بمنهجية التشارك بين أكثر من تخصص علمي multi-disciplinary discourse بحيث لا ينفرد تخصص معين بصياغة الرؤية من منظوره العلمي المتخصص. ولعلنا الأكثر احتياجا لتبني تلك المنهجية التشاركية بحيث لا تنفصل القضايا الأمنية عن السياسية عن الاجتماعية عن الاقتصادية.

- ضرورة الربط بين المتخصصين وأصحاب الخبرة العملية: لقد استفادت الخطة من الكفاءة الأكاديمية لأعضاء الفريق في عالم البحث و العلم، واستفادت من ناحية أخري من تلك المعلومات والخبرات الثرية المتوافرة لدي الآخرين من أصحاب الخبرات العملية.
- ضرورة إتاحة المعلومات دون عوائق بيروقراطية أو أمنية أمام العلماء الوطنيين. فقد أتيح لفريق البحث ما يحتاجه من البحوث و المعلومات التي شكلت الأساس الضروري اللازم لإنجاز عمله.

الإدارة والحكم، بقلم د ٠طارق فهمي

تقديم

يواجه المجتمع الإسرائيلي تحديات متنوعة كثيرة، ولا سيام في مجال الاقتصاد والتنمية وهو الأمر الذي يتطلب التصدي لهذه التحديات من خلال تعميق روح الخدمة العامة في المجتمع الإسرائيلي ؛ ولا شك أن نظام عمل الحكومة في إسرائيل يواجه بالكثير من العقبات على المدى الطويل.

إن أغلب العقبات مرجعها عدم الاستقرار السياسي والاعتماد الكامل على التربيطات الشخصية لتعزيز وتنفيذ القرارات الرسمية وغير الرسمية ؛ولهذا سيكون من المهم جدا تطوير الآليات المؤسسية التي تفعل أداء الحكومة من خلال اعتماد اساليب وأنماط حديثة وتسهيل آليات التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن قدرة إسرائيل على التعامل بنجاح مع هذه التحديات سيكون بالتأكيد متعلقاً بالأداء العام للنظام المؤسسي والقطاعات الرسمية وغير الرسمية، وفيما يتعلق بالنظام السياسي وتركيبة ونمط وشكل الحكم، والعمليات الحكومية الجارية وعلاقة الأجهزة والمؤسسات هذه الأمور تؤثر على قدرة الدولة على النهوض على المدى الطويل تجاه الإصلاح الشامل في النظام السياسي.

فهناك مخاوف من أن يؤدي النقاش العام حول صنع السياسة الخاصة بالإدارة ونمط الحكم إلي مزيد من الفشل وبقاء الأوضاع علي ما هي عليه وعدم انجاز شيء، فإسرائيل متخلفة كثيراً في أداء السياسة العامة و تشكيل آليات الدولة الواحدة سواء للإدارة أو التخطيط للقضاء علي النمط البيروقراطي فإسرائيل هي واحدة من البلدان التي لم تنجز بعد التغييرات المؤسسية المطلوبة في مجال الإدارة، لا سيما بالمقارنة مع دول أخري في الساحة الدولية أو الإقليمية حيث لا يوجد من يقر داخل القطاع الحكومي بضرورة التغيير والسعي لانجاز المطلوب والقفز علي الواقع الراهن من الفشل والتردي الذي يعم مؤسسات الدولة.

في هذا الاطار لا يمكن لإسرائيل أن تتوقع أن اقتصادها الراهن يمكن أن يعمل بشكل صحيح أو أن يتحرر من القيود البيروقراطية والسلبية ليمضي خطوة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن البيروقراطية تعبر عن نفسها في كل قطاعات الدولة ولهذا أصبح لزاماً على منفذي السياسات وصناعها العمل علي إظهار النتائج وفقا لأهداف يحددها واضعو السياسات. و الإشراف على تنفيذ السياسات وتقييم جودتها. فهناك علاقة قوية بين درجة ثقة المواطنين في المؤسسات العامة والمتوقع الإداري منها.

باختصار، يبدو أن الهدف الرئيسي للخدمة العامة التي نشهدها اليوم في إسرائيل هو إعادة التأهيل وتعزيز آليات مؤسسية للتخطيط والمداولة على المستوى الحكومي، وتجدر الإشارة الي أن الفشل في إقرار إستراتيجية إدارية عامة للدولة والخروج من أجواء التردي في قطاعات الإدارة يرجع أساسا إلى التغيير المتكرر للوزراء وعدم استقرار الحكومات الإسرائيلية ومراقبة وزارة المالية المركزية أكثر من غيرها و الفشل في التكيف مع الاقتصاد الدولي.

وبالتالي وعلى مدى السنوات القادمة فان علي إسرائيل السعي لخلق الآليات المؤسسية التي من شأنها تحسين عملية صنع القرار.

وتقترح الخطة تحسين الأداء والعمل في القطاع العام في إسرائيل بكل قطاعاته مع تقليل دور الحكومة. وتشير الخطة لإمكانية نقل الكثير من تجربة الاقتصاديات الناجحة في العالم حول أهمية دور القطاع العام في تحقيق النمو السريع وزيادة القدرة التنافسية.

وتدعو الخطة لإجراء الإصلاحات المؤسسية التي تركز على خلق "تمكين" مؤسسات الخدمة العامة التي هي قادرة على التصرف وفقا لأهداف الحكومة واحتياجات المواطنيين التي تخدمها ؛وبعبارة أخرى فإن الآليات العامة المقترحة لا تسعى إلى خلق واقع مستقر، وإنما بالأساس إفادة الدولة والمواطنين خاصة وأن إسرائيل مجتمع متعدد الثقافات، وينبغي أن تبنى القدرات الوظيفية في الخدمة العامة بصرف النظر عن الحكومة ونظام الإدارة من هذا المنطلق.

وسيتم بناء هذه الخدمة العامة من قبل الرأي العام كوسيلة لتعزيز عملها و بحيث لا تكون إجراء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث من وقت لآخر مؤثرة على جودة الخدمة العامة وسوف يشمل المخطط **مهمات رئيسية هي:** المجال الزراعي ونوعية

القيادة وإدارة محترفة من بين قيادات الدرجات العليا والمتوسطة الذين يعملون حاليا في وزارات مختلفة، ليكون بمثابة محور لتعبئة التغيير المنشود في مجال الخدمة العامة ؛و صنع السياسات وإدارة وحدات السياسات في مكتب رئيس الوزراء و وزارات الحكومة نفسها، وإقامة وسائل لتطوير نموذج العمل، من خلال برامج تدريب الموظفين، وإدارة المعرفة داخل وخارج تطوير البحوث، والاستثمار في القوى البشرية النوعية وتطوير الوظائف الإشرافية و الأساليب. وسوف تسهل هذه الخطوات تعزيز الخدمة العامة، من خلال خلق جودة الخدمة التي تحدد أهدافها، وتقييم نتائج الأعمال باستمرار.

مثل هذا النظام سوف يسهل من تعزيز الأهداف المشتركة بين الحكومة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ويسهل عملية صنع القرار داخل المنظمة وبين المنظمات من مختلف القطاعات.

المعضلات والتحديات

يعاني القطاع العام في إسرائيل من مواطن ضعف عديدة تتعلق بالعديد من الإشكاليات و نتائج هذا الضعف مرجعها ما يلي:

- تقلص مجالات المسؤولية: من قبل موظفي الخدمة العامة، وضعف التخطيط وهيئات التداول، ولهذا لم يعد القطاع العام لاعبا كبيرا في صنع السياسات وتنفيذها لمختلف القضايا.
- فقدان المهنية وتراجع المعرفة: والمداولات الطويلة الأجل والتخطيط فقد تدهورت الأعمال الحكومية، والخدمة العامة وفقدت دورها في العمليات المباشرة بواسطة قيادات الخدمة العامة، وأدت إلى تآكل تدريجي للسلطة الإدارية من خلال موظفي الدولة وراسمي السياسات وموظفي الخدمة العامة.
- عدم وجود آليات للسياسات العامة، وكذلك المتابعة في تنفيذ السياسات وتفعيل القوانين واللوائح. ونقل المعلومات من صانعي السياسات لمقدمي الخدمات أنفسهم. ووجود فجوات بين السياسة التي تقوم على المعرفة المحدودة، والمعرفة المجهولة داخل الجهاز الإداري.

ويقترح لهذا الهدف إنشاء كلية لتدريب الموظفين الكبار، أو عن طريق التعاقد مع مؤسسات التعليم العالي لبناء المناهج المناسبة في الإدارة العامة حيث يتم حاليا تدريب المستويات المهنية في الهيئات دون تخطيط أو مفهوم واضح للهدف الشامل المنشود وينبغي تطوير الخدمات العامة والبرامج التدريبية في إسرائيل دون الإفراط في إضفاء الطابع القانوني للخدمة العامة والاعتماد علي التشريعات الزائدة والقيود المفروضة على موظفي الخدمة العامة في سياق الوفاء بمهامها، وبتشجيع من الحكومة وبدعمها.

ولاشك أن هناك تأثير مباشر من التقلبات السياسية وانعكاساتها على حجم الخدمة العامة، واستمرار النظام العام وعدم الاستقرار الناتج عن التغيرات الاقتصادية في مجال الرفاه الاجتماعية والاقتصادية . وإلى حد كبير، لم تعد الخدمة العامة تخطط برؤية شاملة وتواجه صعوبات وتفتقر إلى المنظور طويل الأجل، كذلك تفتقر قدرات موظفي الدولة إلى العمل السليم.

فعلى مر السنوات قلت قدرة الوزارات الحكومية على إجراء التخطيط الإستراتيجي.

كما فقدت وزارات الحكومة المتلاحقة قدراً كبيراً من معرفتهم في مجالات تخصصهم وفشلت المؤسسات الرسمية في وضع سياسة طويلة الأجل على الرغم من أنها لا تزال مسؤولية عن ذلك وبالتالي فقد أصبحت تعتمد على منفذي السياسات التقليديين في السلطة التنفيذية، والخدمة العامة.

وفي ظل غياب الإدارة الفعالة والعجز الشديد في الميزانية العامة للدولة، وعدم كفاية الخدمات يستمر الهجوم علي كل خطوة نحو الإصلاح والتطوير.

وقد دعت الخطة لإنشاء الخدمة الصغيرة العامة؛ اعتماد أساليب الإدارة من قطاع الأعمال، وجعل الخدمة العامة أكثر مرونة، والاستجابة لمطالب العملاء، والمواطنين. والوقوف في مواجهة العديد من الظواهر السلبية للبيروقراطيات العامة حيث نمت المنظمات البيروقراطية العامة بدرجة كبيرة بحيث لا يمكن إنجاز عملها على النحو الأمثل.

كما بدأت المنظمات البيروقراطية العامة التركيز على سياسة المدى القصير.

ولم تستثمر منظمات الخدمة العامة جهودها في تطوير خبرات وقدرات موظفيها وتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

و قد عانت منظمات الخدمة العامة من صور سلبية عديدة، ففي عام م١٩٨٤، قدمت اللجنة القومية مقترح إصلاح القطاع العام في إسرائيل(تقرير Kubersky)لإجراء التغيير الجوهري والتخلص من سياسة الفشل وأنصاف الحلول والمراجعات الوهمية. وقدمت اللجنة توصيات تتناسب مع روح العصر، وتتوافق مع العديد من الإصلاحات المقترحة التي بدأت تكتسب زخماً في تلك السنوات، بما في ذلك خفض حجم القطاع العام ؛تحسين الخدمة المقدمة للمواطن، وتحويل المهام الروتينية من الإدارة الحكومية إلى هيئات أخرى، وما إلى ذلك اتخذت خطوات مختلفة لدعم تنفيذ الإصلاح، والغريب انه لم يتم تنفيذ معظم توصيات التقرير. و في عام ١٩٩٤، جرت محاولة لمعهد إصلاح الخدمة العامة، والمعروفة باسم "الوزارات النموذجية". وعلى النقيض من نهج لجنة Kubersky للإصلاح الشامل، استهدفت هذا الإصلاح الوصول لرقابة تنفيذ التغييرات في المؤسسات والقطاعات الفرعية والخدمية، وفي نهاية المطاف السعي إلى شكل جديد لإدارة الخدمة العامة **وكان هذا الإصلاح يسعي إلي ما يلي:**

- تغيير دور لجنة الخدمة المدنية، من خلال تحويله إلى مهام مهنية ووضع السياسات المتعلقة بالموارد البشرية في مجال الخدمة العامة ورصد آليات وخطوات التنفيذ ؛. تعزيز استقلالية وزارات الحكومة من خلال تمكينهم من إدارة مواردها بشكل مستقل ومنحهم سلطة اتخاذ القرار وكيفية تحقيق أهدافها. وعلى الرغم من نجاح الإصلاح الجزئي في بعض الوزارات، فإن هذا الإصلاح لم ينتج التغيير المطلوب.
- وفي عام ١٩٩٩م، تم محاولة أخرى لإدخال إصلاحات في القطاعات الرسمية وتضمنت المقترحات التي تفصل صنع السياسة عن وحدات السياسات المنفذة ؛ إجراء تغييرات في عملية التخطيط ووضع الميزانيات الحكومية ؛ تفويض الصلاحيات للوزارات المختلفة، صنع التغييرات المشاركة في الكنيست، والإشراف، وإجراء تغييرات أساسية في مجال الموارد البشرية. وهذه المحاولة أيضاً باءت بالفشل، وأثناء تولي أيريل شارون منصب رئيس الوزراء وبنيامين نتنياهو وزير المالية اتخذت خطوات مختلفة في مضمون الإصلاحات الحكومية، وقد عزز وزراء المالية المتعاقبين اتجاها لتخفيض حجم الخدمة العامة والتزاماتها دون

محاولة لتقييم هذه التدابير ورصد الآثار المترتبة على بنية الحكومة وعملها ومجالاتها. وكانت هذه التغييرات لا تحظي بدعم الخبراء في مجال الإصلاحات الإدارية العامة، واقترحت مجموعة من التوصيات وتنفيذها لتحسين أداء الحكومة وتفعيل دور الوزارات ذات الصلة. ومع ذلك، فإن التغيير المأمول لم يكن في صالح الخدمة العامة.

و لاشك ان القطاع العام في إسرائيل يعاني من نفس المشكلات التي يعاني منها كل قطاعات الأعمال في الخارج. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف الإصلاح الشامل لم يتم حتى الآن في إسرائيل.

التوصيات

إن الهدف من التوصيات الواردة في الخطة هو تمكين الدولة وقادتها للتعامل بشكل أفضل مع التحديات والمشكلات الإدارية في حياة إسرائيل الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقع أن تستمر في المستقبل. وتتضمن التوصيات المؤسسية التغييرات التي من شأنها أن تسهم في تحسين عملية صنع القرار وعمليات التنفيذ، كذلك في مجال الخدمات العامة و تطوير أداء الموظفين.وسيتم تنفيذ الإصلاحات التي اقترحت بنهج مرحلي وليس شاملاً وفي ظل تعاون وثيق مع موظفي الخدمة العامة وعلي أن يكون الهدف الإستراتيجي الدائم العمل علي تقوية الحكومة بأكملها ودعم رئيس الوزراء، واستعادة الفعالية والانجاز بدلا من استمرار رصد المشكلات وتدوينها هكذا تقر الخطة نهجها سواء للإصلاح الإداري أو السياسي.

ملخص التوصيات

١- إنشاء وحدة إدارية سياسية لصياغة وإدارة السياسات العامة تتمثل في اشراف رئيس الوزراء وتشمل الوحدة قضايا اقتصادية واجتماعية ؛ وحدة للأمن و مسائل (مجلس الأمن القومي)، وحدة للعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي ؛ ووحدة للقضايا التي تتطلب اهتماماً خاصًّا على أساس محدد.

٢- إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج مبتكر لصياغة السياسات والإدارة في جميع وحدات ووزارات الحكومة، للحفاظ على علاقات عمل وثيقة داخل الوزارات.

٣- إنشاء مجلس وطني من أجل المنافسة والعولمة التي تأخذ بها وزارة التجارة والصناعة والعمل.

٤- اقتراح إنشاء مجلس جديد مخصص لقضايا محددة يتبع رئيس لوزراء ولتعزيز مهام مجلس الأمن القومي و المجلس الوطني الاقتصادي. وسوف تندرج هذه المجالس تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء بصفته المدير العام لسياسة الحكومة.

٥- تفعيل دور مجلس الأمن القومي، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، ليكون تحت إدارة رئيس الوزراء

٦- تأسيس وحدة التداول والموظفين في الشؤون الخارجية والقضايا الأمنية. وسيتم تعزيزها من قبل المبادئ التي صيغت في ٢٠٠٧ من قبل لجنتين: لجنة فينوغراد، ولجنة ليبكين شاحاك. وسيكون رئيس مجلس الأمن القومي أيضاً بمثابة مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء.

٧- تفعيل المجلس الوطني للاقتصاد والمجتمع وقد أنشي المجلس الاقتصادي في عام ٢٠٠٦ بهدف تعزيز مهام رئيس الوزراء. ويعمل المجلس كمركز للتنمية الاقتصادية ووضع السياسات، مع التوجه المنهجي / الإستراتيجي. وقد توسعت مهامه لتشمل رسميا القضايا الاجتماعية. وسيكون رئيس المجلس أيضاً في خدمة المستشار الاقتصادي والاجتماعي لرئيس مجلس الوزراء وسيقدم المجلس من ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

٨- إنشاء المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا و تقترح الخطة إنشاء المجلس الجديد المعين لتمكين رئيس الوزراء لتشكيل وصياغة السياسات العامة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، التي ستكون بمثابة الأساس للحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي في السنوات القادمة. وسوف يتألف المجلس من الموظفين والجمهور العام من ممثلي مختلف المجالات. وسيكون رئيس المجلس أيضاً بمثابة مستشار رئيس الوزراء للعلوم والتكنولوجيا حيث أن هذا المجلس الجديد سيعمل كمنتدى لوضع السياسات الإستراتيجية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي. وفي ضوء رصد وتقييم مجالات التعليم، والبحوث العلمية الأساسية، والتكنولوجية والاقتصاد ككل، وتقترح الخطة إنشاء منتدى

رفيع المستوى لجميع الوزارات الحكومية والهيئات ذات الصلة. وسيتم وضع أولويات لهذا المنتدى على أن يقوم بتحديد السياسات، وتنسيق جميع التدابير التي تمولها الحكومة. وسوف يكون تابعا لمكتب رئيس الوزراء. كما سيتم ربط المنتدى بمكتب كبير العلماء، ومع ذلك، يجب على المنتدى أن يكون مستقلاً عن مكتب رئيس العلماء كما يقترح أولويات جديدة، وبرامج جديدة وإعادة تقييم مسبق ووضع المبادئ التوجيهية للسياسة (التي تضطلع بها حاليا وحدات الحكومة). كما ستشكل وحدة لتقديم المشورة والدعم لرئيس الوزراء بشأن القضايا المختلفة.

وفي كل الأحوال فإن جميع المجالس المقترحة ستسعي للتعامل مع إدارة طويلة الأجل، وسيتم إنشاء لجان عامة متخصصة وستعطى التمثيل المناسب للهيئات ذات الصلة المتعلقة بكل القضايا.

تقترح الخطة لإضفاء الطابع المؤسسي نموذجا مبتكرا من وحدات التحليل / إدارة السياسة العامة في وزارات الحكومة علي أن يكون الهدف من هذه الوحدات هو مساعدة واضعي السياسات ومنفذيها وسوف تركز وحدة التخطيط والبحوث وتحليل السياسات وتقييمها في كل وزارة على قضايا السياسة العامة وتنفيذها، **أما أهم الموضوعات والأولويات فهي علي النحو التالي:**

- إجراء تحليل السياسات بشأن المعضلات المركزية في الإدارة.
- تحديد عمليات التقييم لنشاط الوزارة، وذلك باستخدام تدابير تحقيق أو وسائل أخرى.
- إنشاء مركز لإدارة المعرفة في مجالات الوزارة، ولدعم وحدات مختلفة.
- تشجيع عمليات التغيير في أنماط البني التحتية في الوزارات والقطاعات.
- ربط ودمج قضايا السياسة الخاضعة لسلطة الوزارة مع السياسة الوطنية، من خلال التفاعل مع وحدة صنع السياسة والإدارة في مكتب رئيس الوزراء. وهذا النموذج يمكن كل وزارة، وعناصرها للقيام بدور القيادة.
- إنشاء مجلس وطني من أجل المنافسة والعولمة المتاخمة يتبع وزارة التجارة والصناعة والعمل. وسيكون هذا المجلس منبراً لمناقشة التدابير اللازمة وتعميق

القدرات التنافسية الدولية على أساس الابتكار في مجال الأعمال. وسوف يكون تابعا لوزارة التجارة والصناعة والعمل، والمنتسبة جزئيا مع الحكومة، وتمكين استقلال البحوث وسوف يكون مسئولا عن تشكيل السياسات الوطنية الصناعية / التنافسية وإدماج إسرائيل في السياسات العالمية، وعلي أن يعطى الأولوية للبحوث والقدرة المهنية غير المتحيزة.

- تطوير الأعمال التجارية المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتشجيع البحث والتطوير (وظائف موجودة بالفعل في وزارة التجارة والصناعة والعمل).
- تعزيز دور موظفي الخدمة العامة: موظفو القيادة العليا والمتوسطة.
- تعزيز الكفاءة المهنية للموظفين وفقا للخبرات.
- تحسين مرونة موظفي الخدمة العامة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

وينبغي اتباع الخطوات التالية

- تحديد متطلبات الحد الأدنى لدخول الموظفين في الخدمة. وسوف تكون هناك حاجة في المناصب الإدارية المركزية لقدرات محددة، والحصول على درجة جامعية في الإدارة.
- تدريب الموظفين على العمليات المناسبة في مجال الخدمة العامة واحتياجات التطوير المهني علي أساس أن معظم البرامج التدريبية في مجال الخدمة العامة تحتاج لمراجعة وتقويم.ولا يسمح حاليًا للموظفين في الخدمة العامة باختيار موضوعات الدراسة تقريباً.
- تطوير عملية التخطيط والمداولة في الخدمة العامة من خلال صياغة الأهداف فهي أمر ضروري في المقام الأول من أجل مأسسة عملية التقييم لأداء المنظمات وتنظيم الإشراف على الخدمة العامة إلى جانب صياغة الأهداف.
- الشروع في تطوير خدمة من الخدمات في ظروف عدم اليقين، وذلك استجابة لاحتياجات جديدة و يجب إنشاء أنماط العمل لتمكين الدولة للحفاظ على السيطرة

علـى المنـاطق التـي يـتم اختيارهـا بنـاء علـي التطـوير المهنـي بـين القطـاعين العام والخاص واعتماد نهج الإشراف التعاوني من أجل تحسين القدرات وزيادة مسؤولية مختلف الشركاء في هذه العملية.

النتائج والانعكاسات

١. إجراء تغييرات في عمليات التعلم والعمل، وتوسيع نطاق الاحتراف وتحول الانتباه إلى الجوهر في أي تطويرا داري خلاق.

٢. سيتحقق في عملية خلق روح العمل للخدمة العامة تغيير في العمل وسوف يعطي التطوير مكاناً مركزياً فعالاً في اتجاهات العاملين، فضلا عن تحديد مواقفهم تجاه منظمات القطاعات الأخرى.

٣. سيتحقق في هذه العمليات تغيير في العلاقة بين الخدمة العامة وغيرها من المنظمات، والمواطنين و سيتمثل ذلك فيما يلي:

- مزيد من الاهتمام المتبادل.
- تقليل السلبية تجاه الخدمة العامة.
- تسهيل التعاون بين الدولة والمنظمات الإدارية للمساهمة في تنفيذ السياسة العامة.

التعليق

تكمن أهمية هذه الخطة في أمرين:

أولاً، أنها أول خطة من نوعها في تاريخ إسرائيل(توجد خطط شاملة إسرائيل ٢٠٢٠-٢٠٣٥-٢٠٧٥)

ثانيًا، تحظي بدعم رسمي من قبل الحكومة الإسرائيلية، و من جهة أميركية «مفوضية العلوم والتكنولوجيا الأميركية – الإسرائيلية»، و تنظر إلى العلاقة بين الدولتين، في الحاضر والمستقبل البعيد، باعتبارها عنصرًا مهمًّا في سياق الحفاظ على مصالحهما الإقليمية والدولية.

وتتطلع خطة «إسرائيل ٢٠٢٨م» في هذا الجزء المتعلق من الحكم والإدارة، إلى تحقيق نمو سريع ومتوازن، وإلى تقليص الفجوات الاجتماعية سعياً إلى جعل دولة إسرائيل تحتل، في غضون السنوات العشرين المقبلة، موقعًا بين الدول الـ ١٠ – ١٥ الرائدة دوليًّا في المنجزات الاقتصادية وفي نمط الحياة.

وهي تبحث في عدد كبير من الموضوعات والمجالات، على غرار: الاقتصاد والمجتمع، السلطة والإدارة العامة، العولمة، العلوم والتكنولوجيا .كما تبحث في قضايا السياسة العامة المتصلة، أيضاً، بسوق العمل، والبنية التحتية الوطنية، والتعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي، والصناعات التقليدية.

وتركز الخطة علي تطوير التعاون المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة، و السعي للنمو السريع والاندماج في اتجاه العولمة، خصوصاً في مجالات العلوم، والتكنولوجيا المتطورة وبنية الإنتاج التحتية. غير أن الواقع المركب الذي تعيشه إسرائيل، والتي ينشط فيها قطاع اقتصادي متطور ومندمج في العولمة إلى جانب قطاع واسع يعاني من التخلف التكنولوجي والإنتاجية المتدنية، الواقع الذي تميزه فجوات شاسعة في الدخول وفجوات كبيرة في التعليم ومشاركة متدنية في القوة العاملة، أظهر لهم أن النمو السريع والدائم، المطلوب أيضاً لدفع التعاون مع الولايات المتحدة، يشكل تطوراً متعدد الأوجه، وهو مرهون بجملة من العوامل والوسائل المنهجية، وأن مجال الأبحاث والتكنولوجيا المتطورة لا يخصّ إلا جزءًا منها فقط. أما الجزء الآخر منها فيختص بتطوير الفروع الاقتصادية التقليدية، كما يختص بجودة الحكم وماهية المؤسسات، وسياسة التشغيل، وتقليص الفجوات الاجتماعية، وتطوير البنى التحتية المادية.

وهناك ادراك بعدد من المصاعب التالية:

كون نمو الاقتصاد الإسرائيلي غير متوازن منذ ما يقارب العقدين. فقد ظهر في إسرائيل نمط من النمو يؤدي إلى نشوء اقتصاد ثنائي – مزدوج: هناك من الجهة الأولى، نمو سريع وإنتاجية مرتفعة في فروع التكنولوجيا الراقية وفي الفروع المتطورة الأخرى التي يتمتع الاقتصاد الإسرائيلي فيها بتفوق نسبي ملحوظ، ومن الجهة الأخرى هناك مراوحة وإنتاجية متدنية، بل

وتراجع في بعض الأحيان في الفروع التقليدية. وبينما أفلحت الفروع العلمية في جني الفائدة القصوى من العولمة، فإن الفروع التقليدية تضررت جراء اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي. والجزء الأكبر منها لم ينجح في الحفاظ على أسواقه الخارجية، ولم ينجح في مواجهة الاستيراد المنافس، بل وخسر الكثير منها أيضاً حتى أسواقه المحلية.

إن عدم المساواة البارز في الأجور نابع، إلى حد كبير، من الفوارق في الإنتاجية وفي الناتج للعامل بين الفروع العلمية والفروع التقليدية. هذا يعني أن نشوء الاقتصاد الثنائي غذى اتساع فجوة عدم المساواة في الدخول في إسرائيل. وعدم المساواة هذا يخلق عدم استقرار اجتماعي ويمس بالنسيج الهش في مشاعر الانتماء والتماسك الاجتماعي، كما أنه يمس أيضاً بالنمو الاقتصادي. وإذا ما وُجدت الطريق لدفع نمو الفروع التقليدية ومنع الاستقطاب في الاقتصاد الثنائي، فسيخدم هذا أيضاً الحاجة الاجتماعية الماسة إلى تقليص الفجوات في الدخول، خصوصاً بواسطة زيادة الدخول من العمل لدى الأعشار الدنيا وكذلك، وإن بدرجة أقل، بواسطة منظومة الضرائب ومخصصات الإعانة. ومن هنا، فإن زيادة المساواة ستتحقق، أساساً، بواسطة وضع سلم للصعود في تدريج الدخول من العمل لدى الفئات المتدنية الدخل.

ثمة ظاهرة أخرى مثيرة للقلق تتمثل في نسبة المشاركة المتدنية في قوة العمل في إسرائيل مقارنة بالدول المتطورة. ونسبة المشاركة المتدنية في قوة العمل قد تحول دون تحقيق الناتج المطلوب للفرد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حتى لو كانت إنتاجية العمل في إسرائيل مساوية لتلك التي في الدول المتطورة. إن هذه النسبة المتدنية من المشاركة في قوة العمل تنبع، بدرجة كبيرة، من أنماط المشاركة المتدنية لدى فئتين سكانيتين: الرجال المتدينون «الحريديم» والنساء العربيات. هاتان الفئتان تمتنعان حتى، في الغالب، من الانخراط في مسارات التعلم المناسبة لسوق العمل العصرية (نسبة المشاركة بين «الحريديم» في قوة العمل تبلغ ٤٠% ونسبة المشاركة بين النساء العربيات في إسرائيل تبلغ، هي أيضاً، ٤٠%، في مقابل ٦١% بين فئات الأغلبية بين السكان). وتشكل نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة لدى هاتين الفئتين، وعلى خلفية أنماط العمل القائمة وغياب الثقافة العامة، تهديداً جديًّا وحقيقيًّا لفرص تحقيق أهداف الاقتصاد والمجتمع خلال السنوات المقبلة. وتشير التوقعات الديموجرافية المبنية على أنماط الولادة القائمة إلى أن نسبة فئات الأغلبية (ليست من الحريديم ولا من

العرب) من مجموع السكان في إسرائيل، ستهبط من ٧١% في عام ٢٠٠٧ إلى ٦١% في عام ٢٠٢٨م.

هذه المعطيات الديموجرافية ستنعكس، إن لم يطرأ تغيير في أنماط التعلم والعمل لدى فئات الأقلية، في تراجع نسبة المشاركة في قوة العمل من ٥٦ %حاليًا إلى ٥٣% في العام ٢٠٢٨م. بينما من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل، ثمة حاجة إلى ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل إلى ٦٠%. إن التوجهات القائمة حالياً تؤثر، إذن، في منحى معاكس تماماً لمنحى التطورات المطلوبة. ونسبة المشاركة المتدنية تشكل علامة مميزة، عادة، للفئات المحدودة الدخل بعامة، وليس لفئتي الأقلية المذكورتين فقط. ولذا ثمة ضرورة ملحة لتحسين شروط حياة الفئات السكانية التي تعيش في ظروف الفقر، بواسطة رصد موارد حكومية واستثمارها في تعليم الأطفال وفي رأس المال البشري بين البالغين. لكن هذا وحده ليس كافياً في كل ما يتصل بالفئتين المذكورتين – الحريديم والعرب – حيث ثمة معأرضة من منطلقات دينية، تقليدية أو سواها، للانخراط في المسارات التعليمية العامة التي تُكسب المؤهلات المطلوبة للعمل بمستويات رفيعة. لا بل ثمة بين هاتين الفئتين معارضة حتى للخروج إلى العمل.

الواقع الاقتصادي والإداري في إسرائيل

في مثل هذه الأجواء من واقع السياسة وعدم وجود دستور مكتوب وتردي الوضع الإداري اتبعت إسرائيل عدة منطلقات تجاه السياسات العامة لتطوير نظام الإدارة والحكم:

الخصخصة: تتضمن خصخصة البريد وشركة الكهرباء، وشركات مياه البلديات والمستشفيات الحكومية. ويتضمن قرار الخصخصة بشكل مستتر خصخصة مؤسسات الرفاه الحكومية، بما فيها تسع مؤسسات لمعالجة المعاقين، واثنتان للمقعدين. كما تتضمن خطوات باتجاه خصخصة فروع في سلطات المطارات، وجزء من دائرة أرض إسرائيل وأجزاء من خدمات السجون. إن الهدف الأساس للخصخصة هو تقليص الميزانية، وضبطا للتضخم .

- تسهيل عملية فصل عمال الخدمات العامة وذلك بمنح المديرين في الخدمات العامة صلاحيات جديدة لفصل العامل تحت مبررات عدم كونه مناسباً، دون تقديم توضيحات إضافية.
- عدم زيادة الأجر الأدنى: فقد تقرر تأجيل رفع الحد الأدنى للأجور.
- تجميد علاوات التأمين الصحي: كالتي تقدم لكبار السن، والأطفال والأسر الكثيرة العدد، والعجز وحوادث الطرق والبطالة والتمريض. وعلى ضوء كون التضخم هو ٦٥ر١% فإن كميات التجميد هي بتآكل للمنافع بنفس النسبة.
- رفع سن استحقاق تعويض البطالة من سن ٢٠ إلى سن ٢٨ عام تقليل خدمات التمريض لكبار السن.
- إغلاق مراكز التأهيل المهني: وذلك بإغلاق سبعة منها.
- إغلاق فروع التأمين الوطني: أي تقليل عددها وعدد موظفيها.

أن هذه السياسة المضادة للطبقات الفقيرة هي سياسة اقتصادية لصالح الطبقة المالكة/ الحاكمة، أكثر مما هي سياسة ترميم اقتصاد ولدولة ترسم سياستها حتى ٢٠٢٨م ولا تزال تستشرف واقعها الراهن خاصة وأن البرجوازية الأشكنازية هي القائدة. وطالما أنها تنتمي إلى نفس الطبقة، وقد يفرقها الاجتهاد السياسي وتنافس الشرائح في الطبقة الواحدة.

و تكمن مصلحة هذه النخبة في التعامل مع شروط المركز الأساسي، شروط العولمة سواء بالخصخصة، والولاء الكلي للسوق المالي وللنخبة الاقتصادية التي تبنت إجماع واشنطن. وهو ما كان قام به أرييل شارون حينما استدعي ستانلي فيشر من صندوق النقد الدولي، ، ليرأس بنك إسرائيل، لكي يقوي تعيينه موقف إسرائيل على المستوى الدولي بمعنى تلبية متطلبات أسواق رأس المال العالمي. وتبني سياسة اقتصادية كهذه يفسر لماذا لا يكون التشغيل هدفاً للسياسات الاقتصادية، بل هدفها النمو، النمو الأعلى، والمزيد من التراكم، إلى جانب تقليص الكلف، وضبط بل تخفيض التضخم.

لقد استقرت إسرائيل على زيادة في النفقات بنسب ١% سنوياً في السنوات الأولى للانتفاضة الثانية، ، وقدمت الولايات المتحدة لإسرائيل ١٠ بليون دولار كضمانات قروض وهذا سمح لها بتجاوز سنتين من النمو السالب لكن كانت نتيجة ذلك زيادة الارتباط بالاقتصاد الأميركي.

الأوضاع الاجتماعية

هناك تحسن طفيف في معدلات البطالة إلا أنه أكد أن أوضاع العاطلين عن العمل ساءت، كذلك فإن معدلات الرواتب بقيت أدنى بكثير مما شهده الاقتصاد الإسرائيلي من ازدهار.

البطالة

أضيف إلى سوق العمل حوالي ١٠٥٤٠٠ عامل وعاملة، وخلافا للسنوات السابقة، مع بدايات النمو الاقتصادي، التي كان فيها قسم كبير جدا من العاملين الجدد يعملون بوظائف جزئية، ، وجد فقط ٧٠% من العاملين الجدد وظائف بنسبة كاملة.

إضافة إلى هذا، فإن وضع العاطلين عن العمل ازداد صعوبة وسوءًا، نتيجة لتردي شروط وظروف الحصول على مخصصات البطالة. فقد حصل العاطلون عن العمل على ١٫٧٥٧ مليار شيكل (٤٧٠ مليون دولار حسب معدل صرف الدولار في نفس العام)، في حين أن حجم هذه المخصصات التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، بلغ حوالي ٣٫٧٧٣ مليار شيكل، ما يعادل ٨٦٠ مليون دولار حسب سعر الدولار في حينه.

نمط التعاملات الإدارية والاقتصادية

تدل على جوهر التعاملات الإدارية والاقتصادية ما أشارت إليه الخطة من معاناة الوسط العربي في إسرائيل من سوء التطوير المتواصل مقارنة بالوسط اليهودي. وأسباب ذلك مختلفة: التمييز الحكومي المتواصل طوال أعوام كثيرة، إلى جانب وجود أطر ثقافية تقليدية مستقلة وتوجه قومي انفصالي بين جزء من الأقلية العربية. ومن أجل تغيير وضع الأقلية العربية في

إسرائيل واندماجها الاقتصادي والاجتماعي التامّين. يشكل المواطنون العرب نحو خُمس مجموع السكان في إسرائيل وقد يرتفع وزنهم النسبي خلال الأعوام المقبلة.

إن الطاقة، الاقتصادية والاجتماعية، الكأمنة في هذا الوسط كبيرة. ويحظر على إسرائيل إهمال جزء كبير كهذا من السكان والتخلي عن تحسين أوضاعه وعن مساهمته في الاقتصاد والمجتمع. إن شراكة جيدة في مجالات الاقتصاد ستساهم في تغيير وجه المجتمع العربي في إسرائيل وستساهم، كثيرا، في العلاقات اليهودية . العربية وفي الاقتصاد الإسرائيلي. طريقة العمل المقترحة هنا يجب أن تبدأ برفع مستوى وعي الحكومة والمجتمع المدني اليهودي إزاء الوسط العربي وخصوصية طابعه. والعمل المطلوب في هذا المجال ينبغي أن يدمج بين سياسة تطوير قطاعية وسياسة تشغيل ملائمة لاحتياجات الوسط العربي، على أن تنطلقا من قاعدة إلغاء التمييز المتعدد الأوجه والجوانب، إدراك وفهم الاختلاف في الإدارة التجارية في الوسط العربي واحتياجاته الخاصة، وعلى أساس تفهم المصاعب والقيود التي تلازم هذا الوسط في عالم العمل والتجارة بين الأغلبية (اليهودية). ينبغي إزالة العقبات في مجالات الإدارة التجارية بحيث تظهر القوة الإنتاجية لهذا الوسط أيضاً، وليس قوته الاستهلاكية فقط. إن النزعة الانعزالية عن سائر المجتمع الإسرائيلي، سواء أكانت إرادية أو إكراهية، تعني استمرار تكريس الفجوات الاجتماعية.

بناء على ذلك في الإمكان القول، على وجه العموم، إن توصيات خطة "إسرائيل ٢٠٢٨م" في هذا المجال تبقى أدنى حتى من توصيات إسرائيلية سابقة خلال الآونة الأخيرة، ومنها تلك التي وردت في تقرير "لجنة أور" [لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية التي تم تشكيلها عقب أحداث أكتوبر ٢٠٠٠]، والتي اعتبرت بمنزلة "الوثيقة الرسمية القانونية الأولى منذ سنة ١٩٤٨ التي تتطرق إلى التمييز التاريخي اللاحق بالعرب في إسرائيل". وفي السياق ورد في ذلك التقرير: لقد تم إهمال التمييز والغبن اللاحقيْن بالعرب خلال أعوام طويلة، ويجب العمل على دفع المساواة، على المستوى الفوري، وعلى المدى البعيد. كذلك، يجب العمل على جسر الهوّات والمبادرة إلى تطوير خطط، خاصة في مجالات التربية والإسكان والميزانيات.

- وقد يحيل هذا التعامل، من جانب واضعي خطة "إسرائيل ٢٠٢٨م"، إلى عقيدة راسخة في الممارسات الإسرائيلية مؤداها إخضاع مسائل المواطنين العرب كلها إلى

الحاجات اليهودية فقط، حتى عندما يدور الحديث على المستوى الاقتصادي–الاجتماعي.

- كما تكمن إحدى المشكلات المركزية التي تعيق أداء الاقتصاد الإسرائيلي وتهدد مستقبله في السلبيات الجوهرية التي يعاني منها جهاز التربية والتعليم، بكل مستوياته ومراحله، من روضات الأطفال وحتى التعليم العالي. في جهاز التعليم يطورون، عادة، «رأس المال البشري» الذي يمنح إسرائيل أفضلياتها النسبية. ومن دون التغييرات التي أتت الخطة عليها تفصيلياً، قد يتواصل التراجع الخطر في مستوى التعليم العالي في إسرائيل، وستستمر ظاهرة هروب الأدمغة. وبناء عليه فإن أفضلية إسرائيل الوحيدة في عالم تنافسي وفي منطقة معادية ستكون موضع خطر جدي وحقيقي.

فقد حدث تآكل متواصل في مدى فاعلية الأجهزة السلطوية، وفي مدى فاعلية القطاع العام بالمعايير المختلفة الخاصة بالقدرة علي اتخاذ القرارات، تنفيذ القرارات، ومدى مهنية وتخصص مستخدمي الجمهور في القطاع العام، والحرص على حفظ القانون، والالتزام به وتطبيقه، والحفاظ على موضوعية الاعتبارات وسلامتها والاستقرار السلطوي. هذا التآكل يشكل تهديداً للمجتمع والاقتصاد. إن البحث في مسألة طريقة الحكم، التي تمس العديد من أمراض السلطة وفاعليتها، يتجاوز مجالات اهتمام هذا الخطة. ومع ذلك، ثمة في هذه الخطة بحث يتطرق إلى جوانب مختلفة ومهمة تتصل بفاعلية اتخاذ القرارات وتنفيذها، بمهنية وتخصص مستخدمي الرأي العام في مجالات العمل المختلفة. ذلك أن مستوى القدرة على الحكم، وأداء المؤسسات الرسمية وجودة البحث في قضايا السياسة الجماهيرية العامة تشكل عوامل مركزية في تنمية الاقتصاد والمجتمع لدى الدول الرائدة في العالم .

إضافة الي ذلك تبين هذه الخطة الدوافع وراء «جنوح إسرائيل» نحو «عملية التسوية»، سواء مع الشعب العربي الفلسطيني أو مع سائر الأقطار العربية. ولا بُدّ من الإشارة، في هذا الشأن، إلى أن واضعي الخطة لا يكفون عن التاكيد على أن فرص الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل مرهونة، إلى حدّ كبير، بـ

«تعزيز وترسيخ التوجهات نحو السلام » والهدوء في المنطقة، مع الدول العربية المعتدلة.

- أن هذه الخطة مبنية على فرضية فحواها «أنه لن يطرأ تغيير جوهري على أوضاع إسرائيل الأمنية. وأن تحقيق سلام دائم سيغير منظور التطور في الاقتصاد الوطني وسيسهل، بدرجة كبيرة، مهمة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل، من شأن حرب شاملة أن تعيق تحقيق الأهداف .

بطبيعة الحال من الصعب أن نحكم على خطة تصوغ برامج وخطوات من أجل المستقبل، على غرار خطة «إسرائيل ٢٠٢٨م». ويقينًا أن هذا الحكم يبقى خاضعا لمعاييرعديدة. لكن على رغم ذلك لا بُدّ من الإشارة إلى أن الأهداف الرئيسة للخطة تظل في موضع شكّ منطقي لسبب بسيط للغاية، هو أنها لا تأخذ في الاعتبار واقع أن الدول المتطورة، التي تتطلع الخطة لأن تصبح إسرائيل في عدادها في غضون السنوات العشرين المقبلة، لن تبقى مكتوفة إزاء مضامير التطور، التي تلح الخطة على ضرورة استثمار الموارد فيها. وبناء على ذلك فإنه حتى في حال النجاح في تحقيق الأهداف المعتمدة فلن يؤدي ذلك بصورة تلقائية، بحسب ما أشار بعض المنتقدين للخطة، إلى جعل إسرائيل تتبوأ هذه المكانة، وإن أدى إلى تحقيق نمو سريع.

السياسات المستقبلية ومخطط ٢٠٢٨م ما الحل؟؟

إن المتوقع حال نجاح الخطة ما يلي:

١. ازدياد انفتاح الاقتصاد الإسرائيلي على الأسواق العالمية عبر التجارة الخارجية.

٢. ازدياد تمويل الاستثمارات الإسرائيلية من السوق المالية الإسرائيلية والأسواق المالية، وذلك نتيجة تقليص دور الدولة في تمويل الاستثمارات وانفتاح السوق المالية الإسرائيلية على الأسواق المالية العالمية.

٣. صاحب هذا النمو تغييراً في توزيع الدخول لمصلحة الأغنياء وعلى حساب الطبقة المتوسطة وذلك نتيجة سياسات ازدياد المنافسة العالمية وتقليص دور برامج الضمان الجماعي.

٤. زيادة حساسية الاقتصاد الإسرائيلي لما يدور في الأسواق العالمية، فالركود النسبي الذي أصاب إسرائيل كان لحد كبير انعكاساً للأزمة الاقتصادية في آسيا.

٥. بالرغم من تغير دور الدولة في الاقتصاد الإسرائيلي.. إلا أن حجم القطاع العام مازال مهماً جداً في إسرائيل حيث أن حجم الإنفاق العام للحكومة الإسرائيلية في التسعينات يعادل أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي وذلك بالرغم من تقلص دور الدولة كثيراً في الإنتاج.

أما عن السياسات التي تتبعها الحكومة لتحقيق أهداف إستراتيجية:

- هدف تشجيع الاستثمار الرأسمالي في مناطق معينة.
- قيام الحكومة بإعطاء منح وضمانات قروض للشركات التي تقوم بالاستثمار في مشاريع موافق عليها وخفض الضرائب على تلك الشركات.
- قيام الحكومة بتشييد مرافق البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة.
- خفض تكلفة الضرائب الجمركية وسعر صرف العملة العالي.
- قيام الحكومة بإعادة جزء من الضرائب الجمركية على أساس أنها تخص سلعاً وسيطة تستعمل من أجل التصدير.
- قيام الحكومة بتعويض الشركات المتضررة من سعر صرف النقد العالي.
- قيام الحكومة بتقديم ضمانات للشركات المصدرة ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.
- قيام الحكومة بإعداد برامج تساعد المصدرين على عمليات التسويق في الخارج.
- قيام الحكومة بعقد الاتفاقيات التجارية كي تفسح المجال للمصدر الإسرائيلي دخول أسواق جديدة.

- قيام الحكومة بتمويل عمليات البحث والتطوير بالجامعات.
- هدف مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات: قيام الحكومة بتقديم قروض خاصة للمساعدة، قيام الحكومة بضمان القروض، قيام الحكومة بالاستثمار المباشر في الشركات.
- هدف تعظيم فائدة الشركات الإسرائيلية من التعامل مع الحكومة: قيام الحكومة بتفضيل الشركات الإسرائيلية على الأجنبية في شرائها للحاجات العسكرية والمدنية، وقيام الحكومة بمحاولة إعطاء الشركات الإسرائيلية دوراً في عملية شراء الأسلحة من الخارج.
- هدف تطوير الصناعة الحربية: قيام الحكومة بتمويل عمليات البحث والتطوير لشركات صناعة الأسلحة، و قيام الحكومة بمساعدة المجمع العسكري – الصناعي لتشجيه تصدير الأسلحة، وقيام الحكومة بالاستثمار المباشر في الشركات الإسرائيلية لإنتاج أسلحة معينة، ومحاولة الحكومة الحصول على أفضل الشروط التي تحمل الولايات المتحدة على زيادة شرائها الأسلحة الإسرائيلية.

كما أن الحديث يدور، في الوقت نفسه، على فئتين ليستا صهيونيتين. ونظرًا الى أن نسبة الولادة لديهما عالية جدًا، فمن المتوقع أن تشهد الأعوام القريبة المقبلة نشوء أكثرية ليست صهيونية وذات مستوى معيشة منخفض. وثمة مشكلة أخرى تواجه إسرائيل هي تدهور جهاز التربية والتعليم، الذي لا يحفّز التفوّق. وتُضاف إليها مشكلة عدم الاستقرار السياسي للحكومات الإسرائيلية المختلفة. لكن تبقى المشكلة الأشد وطأة هي العبء الأمني الهائل. ولا شكّ في أن التركيز على مشكلة الأمن، وابتعاد احتمالات السلام، لا يتيحان للحكومة الإسرائيلية أن تهتم بقضايا الحريديم والعرب وبجهاز التربية والتعليم خصوصاً وبمشكلات الاقتصاد والمجتمع عموماً.

ولدى بدء الأزمة الاقتصادية شهدت إسرائيل جدلاً حادًّا في شأنها. وجرى الحديث، خلال ذلك وفي أثناء الحكومة السابقة برئاسة إيهود أولمرت، على بلورة خطة حكومية تقضي بتقديم شبكة أمان لصناديق التقاعد العامة. غير أن شبكة الأمان هذه، بل والأزمة الاقتصادية كلها، سرعان ما تبخرتا بمجرّد بدء عملية «الرصاص المسبوك» في غزة في نهاية عام ٢٠١٠.

اما بشأن قطاعات اخري ومنها الجهاز الصحي فإن الخطة ترى أن الجهاز الصحي في إسرائيل في مستوى جيد بالمقارنة مع مستويات عالمية، ولكن فيه الكثير من العوامل المقلقة على صعيد مستقبل الجهاز؛ وهذا لأن الحكومة التي أقرت قانون التأمين الصحي لم تضع آليات ملزمة لزيادة ميزانيات الأدوية والخدمات الصحية، لا بل وفي سنوات لاحقة بدأت تقلص من ميزانيات الجهاز، وبالتالي تقليص الخدمات أو تجميدها، وعدم تعديل قائمة الأدوية المدعومة بأدوية حيوية، خاصة للأمراض المزمنة والخطيرة، وكذلك لأوجه العلاج.

وقد أخذت المظاهرات التي شهدتها إسرائيل لحظة إعداد هذا البحث اسم "احتجاج الخيام"، حيث نصب المحتجون آلاف الخيام في ميادين المدن وأطراف الشوارع الرئيسية عند مداخلها، وانضم عشرات آلاف الشباب الإسرائيلي إلى دعوة الاحتجاج ولفهم تداعيات هذه الحركة علينا الإشارة لما شهدته الطبقة الوسطى في "إسرائيل" خلال السنوات الأخيرة من تراجع في مكانتها الاجتماعية في أعقاب تآكل مستمر لرواتب المنضوين تحت سقفها، ويمكن إرجاع ذلك إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومات "إسرائيل" المتعاقبة وخاصة سياسة حكومة نتنياهو الداعمة لخصخصة القطاع العام وتخلُّص الحكومة من شركاتها وتحويلها إلى القطاع الخاص. وبالتالي بدأت تتركز الثروات والموارد المالية بيد عائلات إسرائيلية محددة بالإضافة لغلاء المعيشة في "إسرائيل" وارتفاع أسعار السلع ومتطلبات الحياة، أمام تآكل أجور الطبقة الوسطى المتضررة الأكبر من سياسات حكومة "إسرائيل". فلم يعد بإمكان عائلة إسرائيلية متوسطة أن تعيش بمستوى اقتصادي – اجتماعي اعتادت عليه سابقاً. والأصعب من هذا أن هذه العائلات لم يعد بإمكانها أن تُنهي الشهر. وبالتالي تآكلت القدرة الشرائية للرواتب المتآكلة أصلاً مقابل ارتفاع في أسعار معظم السلع الضرورية وغير الضرورية.

وقامت سياسة الحكومة في تقليص الإنفاق على الخدمات العامة، وبالتالي خفض نسبة الضرائب على الطبقة الوسطى بهدف رفع نسبة النمو الاقتصادي. إلاّ أن المتضررين كانوا من الطبقة الوسطى أنفسهم، أما المستفيدون فكانوا من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال إذ زاد دخلهم بشكل فاحش، ودفعوا نسبة ضرائب متدنية واستعادوا الضرائب غير المباشرة التي يدفعها أبناء الطبقة الوسطى وهم من الأجيرين الذين لا يمكنهم استعادتها.

وهناك شرائح سكانية في المجتمع الإسرائيلي لا تشترك في سوق العمل، أي أنها لا تُنتج، خاصة المتدينين المتشددين. اعتماد هؤلاء على ما توفره لهم أحزابهم المتدينة المشتركة في

هذا بالإضافة إلي الدعم غير المحدود بمبالغ كبيرة والذي تقدمه الحكومة للنشاط الاستيطاني، وخاصة مشاريع البناء التي يجري تنفيذها في الضفة الغربية، بدلاً من الاستثمار في البناء في "إسرائيل" من قبل الحكومة أو شركات متعاقدة معها ازدياد وتعمق الفجوات والثغرات.

ويجب التنويه هنا إلى أن حركة الاحتجاج لم تطالب بتنفيذ انقلاب اقتصادي – اجتماعي، كل ما طلبته يتمحور في إعادة دولة الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بعد أن سيطر الاقتصاد الحر على هذا المشهد وكوّن مراكز قوي من الأثرياء، ودفع إلى أسفل شرائح عريضة من الطبقة الوسطى. خاصة وأنه يستشف من المطالب أن الحركة دعت أو نادت بحاجة المجتمع الإسرائيلي إلى نقطة توازن جديدة بين نظام السوق الحرة والمطالبة بإجراء تعديلات على النظام الاقتصادي العام في "إسرائيل" دون تغييره جذريًّا. أي أن هذه الحركة تتفاعل مع النظام المتعلق بالسوق الحر.

مستقبل نظام الحكم

في ظل هذه الأجواء الاجتماعية والتسليم بوجود مشكلات داخل القطاع الإداري ونظام الحكم سياسيا واقتصاديا وهو ما يطرح إشكالية هامة تتعلق بمسار المستقبل حيث لا يزال الدستور في إسرائيل في غياهب السياسات الإسرائيليّة، والتي لا تعرف للاستقرار والثبات طريقاً أو منفذاً، فهو لا يزال رهينة قرار الهيئة الدستوريّة من العام ١٩٤٩، والتي وأدته في حينه تحت مختلف الذرائع كقولهم إنّه ليس لأقل من مليون يهودي كانوا في البلاد آنذاك، الحق في تشريع دستور يفرض على ملايين اليهود في شتّى بقاع العالم، كانت الدولة وما زالت في انتظارهم. كما أنّ الإشكالات والخلافات في الرأي بين القوي الأساسية في المجتمع الإسرائيلي وعلى الأخص اليهود المتديّنين والعلمانيين، فضلاً عن عدم توافق الرؤى ما بين العرب واليهود، لا تزال تحول دون تشريع دستور نهائي. إلا أنّ هذه الذرائع تهدف فقط إلى تشويش الرؤية الكاملة والواضحة على اعتبار أنّ إسرائيل اتّبعت دائماً وأبداً سياسة التهرب والتمسك بالذرائع والحجج الواهية.

وقد اعترض دافيد بن جوريون في حينه طريق تشريع الدستور عند إقامة الدولة خوفاً من أن يقيّده الأخير ويحدّ من قوّته وتأثيره. وعندما يغيب الدستور بإمكانه من خلال حزبه الذي

كانت لـه أغلبيّـة فـي الكنيسـت أن يشرّع مـا يشـاء. حتـى يومنـا هذا فـإن قسمًا مـن الأحـزاب البرلمانيّة لا تؤيّد وجود دستور تجنباً من أن يحدّ ذلك من مدى قوّتها وتأثيرها.

وبعد صدور قرار الأمم المتّحدة الذي نصّ على وجوب إقامة دولتين يكون لكل منهما دستور خاص بها، أصدرت الهيئة الدستوريّة والتي انتخبت في الأصل لتشريع دستور لا غير وكان من المفترض أن تتحل بعد ذلك، أصدرت قراراً يقضي بتعيين لجنة "الدستور القانون والقضاء" والتي تضم سبعة عشر عضواً وأوكلت إليها مهمة مناقشة وتتبع أمور الدستور، وتشريعه ليس دفعةً واحدةً وإنّما قانونا بعد الآخر. هذه اللجنة جاءت أيضاً ترجمة لسياسة التهرب وإعطاء البدائل، إذ إن ابن جوريون لم يشأ أن ينقض قرار الأمم المتّحدة. "فما يحدث لإسرائيل أنّها تنجح بعدم حل المشاكل بشكل جذري وإتّباع سياسة الارتجال في خوضها في المشاكل التي تطرح نفسها على مائدة البحث والتحليل.

ومن الممكن أن تكون هناك فجوات وثغرات في الدستور. وتوجد لهذا الطرح أمثلة حيّة وواقعيّة، فاللجنة بتشريع اثني عشر قانون أساس، لهم ميزة القوانين الدستوريّة بحيث لا يمكن تشريع قوانين أخرى في الكنيست تنقض ما جاء في قوانين الأساس هذه إلا بنسبة أصوات خاصّة جدًّا، والأهم أنّ هذه القوانين تتعلّق بنظام الحكم والسلطة في إسرائيل، وأنّ قانونين فقط تمّ سنّهما يتعلّقان بمنح حقوق ديمقراطيّة وهما حريّة العمل والحق في كرامة الإنسان وحريّته. وهما اللذان اعتبرهما أهارون باراك، رئيس المحكمة العليا سابقاً، بمثابة انقلاب دستوري. إلا أنّه شتّان ما بين وضع القانون وتطبيقه، فكرامة المواطن العربي.

في ظل هذا الواقع تبقى الأمور القانونيّة مطروحة في الكنيست الإسرائيلي والذي لم يسن أي قانون حتى اليوم يصون حتى حرية التعبير عن الرأي والتي تعتبر إحدى أهم الرّكائز الديمقراطيّة. ولا يسعى الجهاز القضائي الإسرائيلي دائمًا إلى مواجهة ذلك، فهو كان شريكاً في إقرار قانون المواطنة العام ٢٠٠٣ والذي يقضي بحرمان عائلات عربيّة كثيرة من لمّ الشمل حين يكون أحد الزّوجين فيها من أراضي السلطة الفلسطينيّة. إنّ تشريع قانون كهذا ليس بالأمر السهل، علماً أنّه صوّت لصالح القانون. أنّ القانون جاء ليحد من الخطر الديمجرافي العربي في إسرائيل. ومن الجدير ذكره، أنّ القانون جوبه بالاستنكار في محافل دوليّة عدّة من بينها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي. أمّا بشأن الأمور الدستوريّة فتظل رهينة مبادرات هذه الجّهة أو تلك.

ويلفت إلى أنّ الدستور الإسرائيلي على الرّغم من عدم اكتماله بعد، إلا أنّ قوانين الأساس والسوابق القضائيّة هي بمثابة بدائل للدستور على الرغم من أنّ البدائل هذه غير جيدة، ، إلا أنّها أفضل من وجود دستور يبدو ليبرالياً من دون تطبيق محتواه كما هي الحال في بعض الدول.

أنّ إسرائيل لا تزال بعيدة عن أهداف التوحد والاتفاق علي سياسات حكومية إدارية ووسياسية واقتصادية ". وعدم وجود حوار ومشاركة بين كافة المواطنين عرباً ويهوداً في سبيل الوصول إلى مساواة تامّة في الحقوق. عدم وجود حوار كمبرّر لحقيقة أنّ التعويض عن سنوات الغبن التي لحقت بالمواطنين العرب على مدار تسعة وخمسين عامًا وإرجاع الأراضي التي صودرت من غير وجه حق لم يرد له أيّ ذكر في مسودّات الدساتير المطروحة.و من الجدير بالذكر أنّه منذ أن توقفت لجنة الدستور، لا توجد متابعة جدّية لعمل اللجنة حول الموضوع، كما أنّ ائتلاف الحكومة الحاليّة والخلافات اليهوديّة الداخليّة حول الدين والدولة وعلى وجه الخصوص تحديد من هو اليهودي تمنع إمكانيّة إقرار دستور في المستقبل المنظور.

أنّ مجموعات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي كالمتديّنين والقوميّن أعاقوا عمليّة تشريع دستور خوفاً من أن يؤثّر ذلك على مكانتهم، لكنّه يؤكّد أنّه من الممكن التوصّل إلى حلول توافقية كما جاء في طرح جمعيّة "دستور بالوفاق"، ففي الدستور المقترح هناك اعتراف بيوم السّبت كيوم عطلة رسمي في الدّولة، "إلا أنّ ذلك لا يجب أن يمنع فتح أبواب المراكز الترفيهيّة والتربويّة وحتّى تشغيل خطوط مواصلات عامّة بشكل محدود".

إنّ "المحاولات الدستوريّة في السنوات الأخيرة، تهدف إلى تثبيت وتحصين يهوديّة الدولة أمام مطالب الديمقراطيّة المتكرّرة من جانب المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بتحويل الدولة إلى دولة كل المواطنين، أي إعادة صياغة جوهريّة للعلاقة بين الدولة والأقليّة العربيّة. ومحاولة التثبيت هذه تتم تحت غطاء المعادلة المخادعة "دولة يهوديّة وديمقراطيّة".

يستنتج من ذلك أن إسرائيل، وبغض النظر عن ادعاءاتها الديمقراطية، تعي تمامًا أن تطبيع وجودها مع الواقع العربي يفترض منها الارتباط بالنظام العربي السائد ؛ لأن هذا النظام هو الذي جلب الاعتراف بها، وصدّ النزعات الشعبية المعارضة لها، وقيد قدرة المجتمعات العربية على مواجهتها.

الخلاصة

إن تساؤل إسرائيل (علي لسان أكاديميها وجنرالاتها) هل إسرائيل قادرة علي الاستمرار والمواجهة بتبني الآليات والتوجهات أم أنها مطالبة بتغيير وتكتيك سياسي لجديد لا يقف عند الإدارة والحكم؟! إن مراجعاتنا كباحثين عرب لما يدور في مؤتمر الدولة العبرية وسنويًّا في مؤتمرات هرتسيليا العاشر يكشف وجود هواجس حقيقية بالفعل في إسرائيل واحتمال انهيار الداخل الحزبي وظهور تمرد عام في إسرائيل أو حتى شيوع حالة من التذمر في مؤسسات الجيش والاستخبارات يذكرنا بحالة العصيان في الستينيات والتي جرت في الموساد وأمان كما أن هناك بحثا دءوبًا حول ضرورة تحديد دور إسرائيل في المنطقة ليس في نطاق الشرق الأوسط وإنما في المحيط الإقليمي العام فمن تواجدها في العراق عبر شركات ومؤسسات ودعم أمني للقوات الأمريكية وتدريبات مشتركة إلي البحث في السلام العاجل مع سوريا لتطويق المد الإيراني والسعي لتطويق مصر، وهنا يدور الحديث عن ضرورة وجود قوات ناتو واتحاد أوروبي و تدويل الحدود وهي مقترحات تظل مطروحة وتدور في دوائر محددة.

ويرتبط ذلك كله برؤية المؤسسة العسكرية لضرورة رصد المخاطر الواردة علي أمن إسرائيل، سواء من مصر والخوف من تصاعد مد التيار الإسلامي في مصر وتداعياته علي العلاقات مع إسرائيل وذلك بعد ثورة يناير، أن من تابع بعض الكتابات الإسرائيلية يكتشف رغبة إسرائيلية في التعامل مع عراق مفتت ومقسم ولاستمرار وجود القوات الأمريكية في العراق وبناء قواعد عسكرية في المنطقة المغاربية وتطويق الممرات العربية وحسم الوجود الأمريكي فيها.. أن ذلك وحتى إشعار مستقبلي قد يكون بديلاً للنظر إلي مشكلات الداخل العديدة.

والآن وبعد ٦ عقود تبين أن كل ما يجري بشأن محاولات الصهر والدمج في المجتمع الإسرائيلي والنظرة الإسرائيلية للمحيطين الإقليمي والدولي يكتشف أنه قد فشل بسبب وقوع المجتمع الإسرائيلي بالجملة للاستقطاب والصراعات الفكرية والإثنية وتأجيج الخلاف بشأن العلاقة بين الدين والدولة وأصبح المجتمع بأكمله أمام كارثة الهوية متعددة الانتماءات والولاءات وانعكس ذلك في أماكن الاستيطان وتبني الآراء والرؤية تجاه الدولة عموماً.

لقد خرج اليهود القادمين عن الصف بل وشهدت الدولة العبرية في عام ٢٠١١/٢٠١٠ أقل نسبة في معدلات الهجرة منذ عشرين عاماً الأمر الذي دفع الدولة لتبني إستراتيجية "جلب آلاف اليهود" من الخارج بل والتحذير من خطورة عدم تحول إسرائيل إلي دولة اليهود في العالم أنها مخاطر الهجرة الضارة من جانب والترويج لخرافة أنه لا توجد كارثة... برغم من أن الكارثة قائمة بالفعل وواضحة وليس بخاف الاهتمام البالغ بمناطق اليهود الغربيين ولا تزال الأزمة قائمة مقارنة بمناطق اليهود الشرقيين الأمر الذي يثير تساؤلاً حول مستقبل دمج اليهود الشرقيين في المجتمع خاصة وأغلبهم يعمل في مؤسسات الجيش بل والاستيطان في مناطق مختلفة وبعد مرور ٦٠ عاماً ظلت مكانة اليهود الشرقيين متدنية في إطار ترتيب السلم الاجتماعي والأمن الذي أبرز وضوح استمرار التباين والاختلاف والتشرذم.

إن مناعة إسرائيل الأبدية والتي عبر عنها مؤتمر هرتسيليا العاشر ٢٠١١ يشير إلي كارثة حقيقية في إسرائيل فبحسب تقرير مؤسسة التأمين الوطني قد بلغ عدد الفقراء في الدولة إلي ١،٦٧٥ مليون نسمة وهم يشكلون ما نسبته ٢٤،٧% من مجمل السكان مقابل ٢٤،٥% حتى نهاية العام الذي، بل وسجلت الهجرة الصهيونية إلي إسرائيل في العام الماضي أدني مستوى لها كما أشرنا منذ أكثر من ٢٠ عاماً وكذلك ارتفاع أعداد الإسرائيليين الذين بالإمكان اعتبارهم هاجروا من إسرائيل في العام الماضي ١٨ ألف شخص فإن العدد الصافي للذين هاجروا من إسرائيل قد يصل إلي ١٢ ألف، أي أن ميزان الهجرة إلي إسرائيل هبط ٦ ألاف شخص وعلي ضوء هذا فقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في إعداد مخطط متشعب يهدف إلي استعادة شعور يهود العالم بالانتماء لإسرائيل كما قامت الوكالة اليهودية بإعداد سلسلة من البرامج الصهيونية في إسرائيل لجذب اليهود إلي إسرائيل وترسيخ انتمائهم إليها. إن الإجراءات الاقتصادية لحكومة أولمرت دعت لطرح وسيلة للمواجهة ضد سياسة الخصخصة، والتحرر من ظاهرة مطاعم الفقراء، وبناء نظام حكم مبني علي التضأمن الاجتماعي وعلي العدالة في توزيع الموارد وفي مركز ذلك اتساع دولة الرفاة التي تري في ضمان الاحتياجات الأساسية للمواطن مهما يكن هدفاً أساسياً لها ولا تترك المواطن الإسرائيلي تحت رحمة أصحاب رأس المال.

إن الفساد استشرى في كثير من القطاعات بل وتبلورت طبقة رأس مال تمكنت من تحويل الدولة كأداة لتوسيع حصتها في كل شيء وطالما أن سياسة الحكومة مؤيدة للطبقة العليا ماليًّا

فلابد لهؤلاء أن يجدوا طريقهم إلي من يتولون المناصب العليا في القطاع الضريبي والتأثير عليه مما يخلق مصلحة متبادلة؟! ولقد طالت قضايا الفساد أولمرت وكاتساف ورامون بل ورئيس الأركان وآخرون.

وبالتالي عاد الحديث وبقوة في أوساط الاكاديمين والكتاب لضرورة حسم النظرة اليهودية العامة تجاه طوائفها وشرائحها سياسيًّا ومجتمعيًّا والبحث عن صيغة سياسية جديدة بدلاً من التأكيد علي خرافات تراثية لم يعد لها وجود الآن، لقد ظل المجتمع بأكمله يعيش في جيتوهات طواعية للإبقاء علي مزايا معينة واقرب الأمثلة علي ذلك ما يقوم به الروس المهاجرين في إقامة منظومة واحدة ونمط حياة بارز حيث الحديث باللغة الروسية وبناء منظومة إعلامية وثقافية وسينمائية واحدة... وعندما يفشل المجتمع الإسرائيلي في استيعابهم فإن صهر الأخريين يبدو أنه أمر في غاية الصعوبة.. إن إسرائيل كمجتمع يعيش داخل كيان من المجتمعات الأخرى والجنوح عموماً تجاه البقاء علي الهوية يشير إلي فشل "جماعي" من الدولة ومؤسساتها وقراراتها.

ودينيًّا لازالت الهوة قائمة بين العلمانيين والمتدينين حيث اتسعت الدائرة تماماً ولم يعد سوي البحث عن وسائل أكثر واقعية لتقريب الآراء والأطروحات حيث يصر المتدينون علي استغلال ثقلهم من أجل فرض سياسات مباشرة واستمر الخلاف الجذري قائماً الأمر الذي يعني أن الأسطورة الصهيونية التي تحاول تقديم إسرائيل كدولة يهودية باتت غير موجودة.

إن الأمر الوحيد الذي يحفظ تماسك إسرائيل كمجتمع حتى الآن هو عنصر القلق والخوف والهاجس من الأخريين وعدم انجاز السلام حتى الآن حتى مع التفوق الإسرائيلي النوعي والكمي وحيث لا يبدو في الأفق ثمة ملامح لمشروع جديد يعيد بناء الدولة العبرية في ظل واقعها الحالي علي أسس ومرتكزات جديدة بعيداً عن أساطير الانتشار والاستمرار والأمن المطلق والتكامل لوقائع لم يعد لها وجود داخل قطاعات المجتمع الإسرائيلي بشرائحه المتباينة.

وإسرائيل كدولة إلي أين؟! أو بعبارة أي مستقبل ينتظر الدولة العبرية وكيف نتعامل مع خططه الإستراتيجية؟! كان هذا السؤال هو المطروح علي لسان قادة وكتاب ومفكرين من أمثال أمنون روبرنشتاين ومولي بيلج ويهودا شنهان وإستير مائير وغيرهم، وذلك في ذكري احتفال إسرائيل بمرور ٦٤ عاماً علي قيامها واحتمال أن تواجه أزمة الاستمرار ككيان في

السنوات القادمة برغم التفوق الإسرائيلي النووي والتقليدي وإنجازات إسرائيل العلمية والتقنية والتكنولوجية وقد أتفق الجميع علي أن إسرائيل تواجه كارثة حقيقية وتهديدات خارجية ويتمثل ذلك فيما يلي:

١) تآكل المنظومة المجتمعية للدولة العبرية.

٢) انهيار نظرية الإجماع الوطني.

٣) تفتت الأهداف والمصالح الداخلية وفقاً لتوجهه كل أقلية.

٤) استمرار نظرية "الأمن" باعتبارها الأساس لاستمرار الدولة وتواجدها وضرورة طرح نظرية جديدة يشارك في إعدادها جنرالات جيش الدفاع وأجهزة المعلومات.

إن المخاوف التي أبداها مفكرو الدولة وكتابها من وجود تهديدات أصولية حقيقية والفشل في انجاز التسوية تبدو بالفعل حقيقة وتهدد استمرار الكيان الإسرائيلي في السنوات المقبلة حتى مع حالة التفوق الراهنة عسكريًّا وإستراتيجيًّا، وحيث يمكن للعالم العربي –عندما تزول مبررات الواقع الراهن لانجاز التقدم العلمي والعسكري والتقني في إشارة لا يمكن التقليل منها في مسعى مصر ودول خليجية لامتلاك سلاح نووي الأمر الذي قد يغير كثيراً من معطيات الواقع العربي الإسرائيلي كما أن استمرار تطوير حركات مثل حماس, الجهاد وحزب الله لمقدراتها لفرض حقائق جديدة في المنطقة قد يهدد بالفعل إسرائيل التي لم تعد "الأمنة" من منظور هؤلاء الكتاب.

أما داخلياً فالكارثة أفدح من عدم الإقبال علي الحياة العسكرية ورؤية شباب الدولة ورجالاتها عدم وجود مبرر لاستمرار الاحتلال لأراضي الغير والميل إلي العنف والتطرف وتزايد معدلات الجريمة والتطرف والعنف المنظم في صورة حركات "متطرفة" و"عنصرية" إضافة للفشل الذريع في الاجتماع علي هدف قومي جديد وتعثر خطوات تطوير النظام السياسي الراهن واستمرار الأحزاب علي برامجها برغم تغير واقع الحياة في إسرائيل الأمر الذي يهدد الدولة العبرية ولهذا فإن هناك أحاديث تجدر الإشارة إليها جاءت في كتابات شلومو جازيت شلومو باروم دوري جولد تطرح ما يلي:

١) مستقبل إسرائيل حال استمرار الواقع الراهن واستمرار احتلال الأراضي العربية وفرص السلام والتسوية.

٢) انهيار قاعدة الإجماع الوطني وتردي واقع الدولة اقتصاديًا وسياسيًا مقارنة بما كان عليه في السابق.

٣) احتمال إعادة النظر في مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأمريكية وجدوى التحالف الهيكلي الحالي والمستقبلي بصرف النظر عن مضمونة ووصوله لسقف إستراتيجي كبير.

إن المخاوف واردة بالفعل من الترويج لحقيقة أن تخليد الوضع الراهن هو الذي سيؤدي إلي تصفية إسرائيل وهلاكها والحل يتلخص في ضرورة البدء في عقد اتفاق سلام علي المسارات المختلفة ولو مرحلي وعلي أسس ومعطيات جديدة (إسرائيلية بالأساس) ودون مرجعيات دولية (قرارات الأمم المتحدة أو رؤى دولية) للتخلي عن إسرائيل الاستيطانية والسعي للوصول إلي حدود عام ١٩٦٧ بدلاً من الحديث عن التوسع الاستيطاني وذلك للحفاظ علي دولة اليهود التاريخية والمحصلة هنا أنه برغم أن إسرائيل اليوم قوية عسكريًا وإستراتيجيًا وتملك واقعاً اقتصاديًا متماسكاً، فان هناك رأياً عامًا داخليًا لا يرى في هذا مبرراً للاستمرار وفقدان الرؤية والتردي في فهم حقيقة المخاطر الراهنة، بل وعدم وجود مهام للإنجاز وكل ما يجده عمليات استيطانية واجتياحات متتالية للأراضي المحتلة وخطط للانسحاب شكلية ولقاءات فلسطينية إسرائيلية غير مفهومة وتكالب للتطبيع مع دول عربية ترتضي استمرار إسرائيل ككيان متماسك! لقد ذكر ناحوم برنيع وهو كاتب إسرائيلي بارز أن إسرائيل وبرغم كل معطياتها المتفوقة الآن فهي تعجز عن توفير الأمن والحياة المستقرة لسكانها، وأن الدولة بالكامل تفتقد عنصر الاستمرار، بل يبدو أن المشروع الصهيوني ذاته في حاجة لمراجعة عاجلة..

نعم تبدو إسرائيل –وبرغم كل من ينتقد رؤيتنا السياسية– مجتمعاً معوقاً يائساً مفتقداً للاستمرار، وأنه يعاني أزمة نفسية حقيقية بالفعل، وأنه لا أمل بدون إصلاح حقيقي للثوابت اليهودية بدءاً بخرافة الدولة النقية ودولة لليهود والإقرار بحق الأخر في التواجد والكف عن لعب دور الدولة القائد والمركزي والقوي والساعي لفرض نموذجه علي الآخرين في المنطقة العربية لا تزال ترى في إسرائيل دولة مغتصبة فاقدة لمشروعية الوجود شكلاً ومضموناً.

إن النظرة المتفحصة لمستقبل إسرائيل في السنوات المقبلة تؤكد علي أننا أمام دولة في حاجة لمراجعة وأن مفكريها وكتابها يبحثون ذلك ليس من أجل التهويل أو التهوين علي واقعها أو مستقبلها ولكن من منطق البحث عن إسرائيل الجديدة القوية المتماسكة القادرة علي الاستمرار

لقرون وليس لسنوات وأن أغلب ما يطرح ينطلق من حقيقتين: الأولي: ضرورة المراجعة الكاملة لمعطيات الدولة العبرية ومرتكزات قيامها بهدف جمع اليهود علي هدف واحد لاستمرار الدولة العبرية قوية سياسيًّا ومجتمعيًّا واقتصاديًّا الثانية: السعي للتوصل لآليات وأهداف جديدة لجمع يهود الدولة حول هدف واحد والأمر يطول كافة مؤسسات الدولة في الداخل والخارج، سواء محاولات إصلاح هياكل النظام السياسي أو تحديد دور جديد للوكالة اليهودية وكافة مؤسسات ومنظمات الصهيونية في العالم حتى لا تتزايد معدلات الهجرة العكسية من الكيان علي الهجرة إليه.

ختاماً إن لحظات إسرائيل المصيرية قليلة وحين تقف الدولة من خلال مفكريها وكتابها للمراجعة السياسية والأمنية والمجتمعية والإدارية، فليس هذا معناه أن الدولة في مأزق فحسب، بل لأن الدولة التي حققت انجازات وفقاً لمخططاتهم لمشروعها الصهيوني طوال ال٦٤ عاماً السابقة هي ذاتها الآن التي تبحث عن مفاهيم ومرتكزات جديدة لإقناع الرأي العام الداخلي بأن الدولة في مأمن حقيقي، وأن هناك من يبحث عن استمرارها، وأن إسرائيل ستستمر ككيان ليهود العالم شريطة البدء في المراجعة والحسم والحل للمشكلات القائمة وذلك علي كل المستويات. ونشير في الختام لعدد من الملاحظات من المنظور الإسرائيلي ونتاج ما يجري في المنطقة العربية:

١. تكمن مشكلة إسرائيل في تخلُّفها في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، ونظام الحكم والسياسة، حيث تقع في منزلة متأخرة ضمن قائمة منظمة دول التعاون والتنمية، حيث تقع إسرائيل في المرتبة الـ٢٦ ضمن الدول الـ٣١، من ناحية الاستقرار السياسي والفساد، واحترام القانون والحكم الصالح، والتشريع الجيد، تتبعها تركيا فالأردن فمصر فسوريا فإيران.

٢. أن الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية يعتقدان أنه "من المتوقع أن يتفاقم الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بشكل خطير، وطبقاً للتقدير المقدم لمؤتمرهرتسليا ال١٢، فسيكون من الصعب جدًّا على إسرائيل أن تمتلك زمام المسيرات المختلفة ونتائجها، ومن غير الواضح إذا ما كان من الممكن التقدم مع الفلسطينيين، ولكن هناك شريك فعال لا يتبنى طريق العنف، ويجب محاولة تغيير النزعات.

٣. توقع مرحلة انحسار في القدرة الأمريكية على التحكم في عدد من الدول المنطقة فتدفع إسرائيل ثمناً باهظاً لمثل هذا الانحسار. ويعود ذلك الانحسار بالضعف الذي بدأ يعتري إرادة الإدارة الأمريكية في أعقاب عجزها عن تحقيق أهدافها المطلوبة في كل من أفغانستان والعراق حتى الآن وفي عجزها عن إيقاف عجلة تزايد قوة إيران وامتدادها في المنطقة والعالم.

٤. أن مصر إذا عادت إلى صفوف أعداء إسرائيل فإن نظام الأولويات لإسرائيل يجب أن يكون مختلفاً تماماً، مضيفاً: "لكن هذا الشيء لن يحدث بسرعة، وأن لدينا الوقت الكافي؛ لأن هذا الأمر لن يحدث في ليلة واحدة؛ لأن تغيير الحكم سيأخذ وقتاً، وأن كل حكم جديد يحتاج إلى وقت لتركيز دعائمه".

٥. أكد تقرير مراقب الدولة "ميخا ليندشتراوس" مع انعقاد مؤتمر هرتسليا ال١٢، أن الجبهة الداخلية لا تزال بعد مضي ٥ سنوات من العمل المتواصل، غير جاهزة لمواجهة أي حرب في المستقبل، مشدداً على أن الوقت المتاح للعمل قصير، محذراً من تتصل الأجهزة الملقاة عليها من مسؤولية إعداد السلطات المحلية، وعدم اتخاذ القرارات المطلوبة، في ضوء الفجوات النوعية في التنسيق بين السلطة المحلية والأجهزة الحكومية المسئولة عن إعداد الجبهة وقت الحرب. وانتقد ليندشتراوس وزارة الداخلية لعدم تحمل المسؤولية، رغم أنها الجهة الوحيدة المالكة لصلاحيات إصدار تعليمات للسلطات المحلية حول كيفية الاستعداد، مشيراً إلى أنها لم تعد خطة سنوية مفصلة مع سلم أولويات محدد، كما أن قيادة الجبهة تفتقر لمعطيات حول الملاجئ، وأعدادها وأماكنها، ووضع كل واحدة منها.

٦. عبرت تقديرات عسكرية في إسرائيل عن قلقها من تبعات الخطة العسكرية التي أعلنها الرئيس "باراك أوباما" لتقليص الجيش الأمريكي، وتقضي بتقليص القوات المسلحة بنصف مليون جندي، وستركز على مكافحة الإرهاب، ومواجهة تحديات صاعدة في آسيا بقيادة الصين، رغم أنها ستحتفظ بقوة تضمن لها تفوقها على منافسيها، ما يعني أن خفض القوات سيقلل الوجود الأمريكي في أوروبا المقدر بـ٨٠ ألف جندي، مقابل إجراء تحول في الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة صعود الصين كقوة عظمى عسكرية محتملة، وبالتالي تراجع تركيزها على أوروبا والشرق الأوسط،

خاصة وأن ميزانية وزارة الدفاع (البنتاجون) المقترحة لعام ٢٠١٣ المقررة بـ٦٦٢ مليار دولار تفوق الميزانيات الدفاعية لأكبر ١٠ دول في العالم تلي أمريكا كقوى عسكرية، في وقت يعاني فيه اقتصادها من التباطؤ، وزيادة عجز الميزانية، وعبء الديون.

٧. يشهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً في معدلات التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة لا الأوربية متأثراً بأزمة منطقة اليورو, لاسيما وأن تراجع الاقتصاد العالمي ترك آثاراً على الاقتصاد الإسرائيلي، يذكر أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية, وأن دخوله لحالة من الركود قد يكون مؤقتاً وليس طويلاً, أو بحسب اشتداد الأزمة في أوربا .كما أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يملك حصانة ضد الركود الاقتصادي, وقد يدخل في حالة من الركود, إذا ارتفع حجم التدهور في الاقتصاديين الأوروبي والأمريكى.

٨. أن الأسواق الأوربية والأمريكية هي السوق الأولى التي تستوعب الصادرات الإسرائيلية، وأن تراجع الصادرات إليهم يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي, خاصة وأن الأسواق الغربية هي الأسواق الأساسية، أن الأزمة الاقتصادية الأوربية أدت إلى تراجع الصادرات الإسرائيلية في مجال التصنيع العسكري, ووزارة الجيش الإسرائيلي تأثرت بتراجع الصادرات ولم تتمكن من دفع المستحقات المالية للشركات التي تنتج وتبيع الأسلحة للحكومة.

الفصل الرابع: محور التعليم والبحث العلمى

ماذا تقول إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م عن التعليم العام في إسرائيل

تنقسم منظومة التعليم ما قبل الجامعي في إسرائيل إلى تعليم حكومي وتعليم حكومي ديني وتعليم حريدي[١١٦]، وتمثل تلك الاتجاهات الثلاثة المحور الأساسي للتعليم ما قبل الجامعي وإن كان التعليم العام يعد هو المحور الأساسي المكون للبنية التعليمية في إسرائيل، ويرسم إلى حد بعيد مستقبل إسرائيل في العقود القادمة. ومن هنا سيكون تركيزنا على التعليم العام أو بشكل أدق التعليم الحكومي الذي يدرس في إطاره غالبية الأطفال في إسرائيل، وهناك نسبة ليست بكبيرة تدرس في المدراس الحكومية الدينية، ونسبة أقل تدرس في المدراس الحريدية. بالإضافة لذلك هناك المدارس التي تخص قطاع الأقلية العربية في إسرائيل ويُفرض عليها في الغالب مناهج تعليمية لا تتفق مع التاريخ أو الفكر والثقافة العربيين. وهناك أيضاً عدد قليل من المدارس ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات للأطفال اليهود والعرب على حد سواء مثل مدرسة الجليل لليهود والعرب[١١٧].

---

[١١٦] حريدي: طائفة يهودية متشددة تهدف إلى الانغلاق الطوعي والتزمت في تطبيق أفكار دينية بعينها. ويتميز الحريديم في جميع أماكن وجودهم بالانعزال الإرادي عن العالم الحديث في مختلف مجالات الحياة، وأهمها السكن في أحياء ومستعمرات خاصة بهم، ووجود جهاز تعليم خاص بهم، ويعملون عادة في وظائف لا يقوم بها العلمانيون من اليهود كالخدمات الدينية، كما أن لديهم جهاز قضاء خاص بهم. ويتركز الحريديم في أحياء خاصة في مدينة القدس وأهم هذه الأحياء "بني براك"، وفي مستعمرات خاصة بهم في زمام المدينة والمناطق القريبة منها في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى الانعزال الطوعي لدى الحريديم تصورات سلبية عن الشعوب الغربية والديانات والثقافات الأخرى وصلت إلى حد رفض من يخالفهم من اليهود في تصوراتهم الدينية ونظرتهم للحياة، فضلاً عن البعد والنفور من قيم المجتمعات الأخرى وأنماطها حتى لو كانت مجتمعات يهودية. (لمزيد من التفاصيل انظر: إليعيزر دون–يحيا، أصولية دينية وتطرف سياسي: اليشيفوت القومية في إسرائيل، في الأعوام الخمسون الأولى، تحرير أنيتا شابيرا، القدس، مركز زلمان شِزار لدراسة تاريخ إسرائيل، ١٩٩٨، ص ٤٤٣. نقلاً عن: عزيز حيدر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٧، شتاء ٢٠٠٤).

[١١٧] http://arabic.anriintern.com/news/education-in-israel

تعد منظومة التعليم ما قبل الجامعي في إسرائيل هي اللبنة الأساسية لمنظومة التعليم العالي[١١٨]، والمنظومتان تكوَّنان سويًّا البيئة العلمية في إسرائيل.

ورغم ما وصلت إليه إسرائيل من تقدم ونجاح على مستوى البحث العلمي مقارنة بأقرانها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن القائمين على العملية التعليمية في إسرائيل يرون أنها حققت إنجازات ضئيلة، وتواجه صعوبات كثيرة على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، وتسود الأوساط التعليمية في إسرائيل حالة من عدم الارتياح تجاه إنجازات أطفال إسرائيل في الاختبارات الدولية المقارنة من حيث التحصيل الدراسي ونسبة الصلاحية المنخفضة للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية بين من أتموا هذه الدراسة، وكذلك من حيث مستوى الثقافة العامة للأطفال في إسرائيل[١١٩].

لا تتعامل إسرائيل مع التعليم بوصفه عملية منفصلة يجب رصد مشاكلها وأوجه النقص فيها والسعي للتوصل لحلول لها، بل تربط منظومة التعليم، سواء ما قبل الجامعي أو الجامعي، بالازدهار الاقتصادي وتعتبر التعليم عنصراً أساسيًّا من عناصر تقدم المجتمع، كما ربطت بين التعليم وسوق العمل في ظل عالم العولمة واعتبرت أن التعليم هو البوابة الرئيسية للتوافق مع العولمة ودخول سباق التنافسية مع دول العالم المتقدم.

---

[١١٨] مرت منظومة التعليم العالي في إسرائيل بتغيرات كثيرة منذ إقامة الدولة وحتى الآن، وقد بدأت بمؤسستين تعليميتين هما الجامعة العبرية بالقدس ومعهد العلوم التطبيقية (التخنيون) بجيفا بالإضافة لمركز أبحاث واحد هو "معهد فايتسمان"، واليوم تضم منظومة التعليم العالي في إسرائيل ٦٥ مؤسسة تعليمية من بينها سبع جامعات، وعدد من الكليات التي يدرس فيها اليوم حوالي ربع مليون طالب. (لمزيد من التفاصيل انظر: إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، إعداد لجنة عامة برئاسة إيلي هورفيتس، مارس ٢٠٠٨، ص ١١٧(الطبعة العبرية)).

[١١٩] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ١١.

التعليم العام في إسرائيل– الرؤية[١٢٠]

- التعليم العام – حجر الزاوية في العملية التعليمية: يجب أن تعتمد منظومة التعليم في إسرائيل على منظومة التعليم العام، وهي منظومة تمكن من إحداث المساواة في الفرص لكل تلميذ في الحصول على تعليم وثقافة بمستوًى عالٍ، وكذلك الحصول على القيم الأساسية. ومن هنا فالتعليم العام هو العمود الفقري للعملية التعليمية عامة في إسرائيل، ويجب أن يكون على رأس سلم الأولويات عند تخصيص الموارد.

- إن تحسين التعليم العام هو الطريق الوحيد للحفاظ على تعليم عام جيد لجميع أطفال إسرائيل، وتحسين مستوى التدريس وتوسيع سلة التعليم وإقامة مدارس خاصة بتمويل من الوالدين وتوفير المستلزمات التعليمية.

- عند تحديد الموضوعات التي ستحظى باهتمام خاص تعتمد لجنة دوفِرتْ[١٢١] على تقرير لجنة التخطيط القومي للتعليم، ولم يتم تخصيص جزء خاص للتعليم الحكومي ما قبل الجامعي؛ ولذلك تحتاج الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع ولعيوب المنظومة التعليمية عدة أسس لعلاجها وتحسينها.

- التعليم منظومة لها أوجه عدة تساهم في تشكيل شخصية التلميذ، وتكسبه مهارات اجتماعية عدة، وتمنحه أدوات للدراسة والتفكير، وتخلق له وتمنحه معلومات في مجالات متنوعة، إنسانية وثقافية وعلمية وتكنولوجية.

- التدريس والتعليم يعدان من العناصر المهمة جدًّا في تحقيق المساواة في الفرص في المجتمع، ولذلك يجب منح جميع أطفال إسرائيل تعليم على مستوى عالٍ[١٢٢].

- في عالمنا المعاصر يعد التعليم والثقافة من الشروط الحيوية للاندماج الاجتماعي، والتخلص من التهميش واكتساب القدرة على التعاون والتأثير على الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

---

[١٢٠] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٤٦، ٤٧، ٤٨.

[١٢١] هي اللجنة القومية للتوجيه المنوط بها الاهتمام بتحسين العملية التعليمية بمراحلها كافة.

[١٢٢] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٥٠.

- في ظل عصر العولمة زادت بشكل كبير أهمية ومساهمة الثقافة والتعليم في دخل الفرد. ففي جميع أنحاء العالم زادت الفجوات في الدخل بين من حصلوا على تعليم عالٍ وبين من يتمتعون بدرجة تعليم وثقافة أقل، وبصفة خاصة هؤلاء الذين أتموا بنجاح مراحل التعليم المتقدم فقد استطاعوا أن يطرقوا أبواب التعليم ما بعد الثانوي والأكاديمي.
- إن التعليم الذي يقوم بدوره بنجاح يساعد على استقرار من حصلوا عليه ويضمن لهم حياة اندماج اجتماعية ورفاهية اقتصادية.
- يتم تشكيل التعليم الجيد بناءً على المضمون الحقيقي لمصطلح المساواة في الفرص للجميع، فهو يعد شرطاً ضرورياً لتقليص الفجوات في الدخل على المدى البعيد، فكلما كان منزل التلميذ وظروف الأسرة الاقتصادية من شأنها أن تخلق له نقصاً في مجالات التعليم والمعرفة، تزداد ضرورة أن تسد منظومة التعليم الرسمي من الحضانة حتى الفصل الثاني عشر هذا النقص.

عيوب المنظومة التعليمية في إسرائيل

١. لا تحظى المنظومة التعليمية من مرحلة الحضانة وحتى نهاية مرحلة التعليم الثانوي بالاهتمام الكافي سواء من ناحية الفرد أو من ناحية المجتمع مقارنة بمنظومة التعليم العالي. إن مراحل التعليم من الحضانة وحتى التعليم العالي مبنية بوصفها حلقات متداخلة، وضعف إحدى الحلقات يلحق ضرراً بمدى قوة المنظومة كلها.
٢. تشير معدلات نجاح التلاميذ الإسرائيليين في الاختبارات الدولية إلى أن غالبية التلاميذ في إسرائيل لن يستطيعوا الحصول على العلم والمعرفة اللازمين للاندماج في الاقتصاد العولمي، كما تشير أيضاً إلى ازدياد الفجوات في الدخول إذا لم تُبذل جهود كبيرة لتحسين منظومة التعليم الأساسي وفوق الأساسي[١٢٣].

[١٢٣] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٤٧.

٣. هناك مشكلة رئيسية تطل بظلالها على الأداء الاقتصادي للدولة ومستقبله، ويظهر هذا جليًّا في وجود عيوب جوهرية في المنظومة التعليمية بكل مستوياتها من الحضانة وحتى التعليم الجامعي. ففي العملية التعليمية في التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي يتم تطوير "الثروة البشرية" بما يمنح إسرائيل تميزها النسبي. وبدون إحداث تغييرات يتم مناقشتها في المجتمع في هذا الإطار، ستستمر عملية التراجع في مستوى التعليم الجامعي في إسرائيل، وستستمر عملية هروب العقول، كما أن الميزة الوحيدة في العالم التنافسي وفي منطقة معادية ستكون معرضة لخطر فعلي[١٢٤].

٤. هناك حاجة ملحة لتحسين ملموس يطرأ على المنظومة التعليمية في مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في ضوء إنجازاتها الضئيلة. وإذا لم ينجح التعليم الأساسي والثانوي في رفع نسبة التلاميذ الذين يكملون تعليمهم من بين هؤلاء الذين يصلون لمرحلة التعليم الثانوي، وإذا لم يتم رفع مستوى الدراسة والتلاميذ لن تحصل إسرائيل على جيل شاب يتمتع بمعايير التعليم الصحيحة، ولن تستطيع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي أن تقوم بما هو ملقى على عاتقها من مهام، ولن تستطيع توفير العلم والقوى البشرية المثقفة اللازمة للاقتصاد القائم على النمو السريع والمتوازن. وبدون إحداث هذا التغيير لن تكون هناك إمكانية لإحداث المساواة في الدخل على المدى البعيد[١٢٥].

٥. في عام ٢٠٠٥ اقترحت اللجنة القومية لتطوير التعليم في إسرائيل خطة إصلاح التعليم، وهذه الخطة لم تتبلور حتى الآن، وهي تعتمد على محاور رئيسية لتحقيق جودة التعليم في المدارس: المساواة في التعليم، ومستوى المدرسين، ومرتبات المدرسين وكثافة الفصول[١٢٦].

---

[١٢٤] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٣١.

[١٢٥] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٣١.

[١٢٦] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٤٨، ٤٩.

٦. النفقات العامة في مجال التعليم هل هي استهلاك جماهيري أم استثمار؟: القول بأن نفقات التعليم هي بمثابة استثمار على المدى البعيد هو قول مقبول، ولكن على المستوى الاقتصادي فإن النفقات الجارية لميزانية التعليم هي بمثابة استهلاك جماهيري وليس استثمار، وهكذا فإنه لا يجب التعامل مع نفقات التعليم بمعايير تحديد الميزانية العامة للدولة من حيث النقص والدين العام.

٧. من المشكلات المهمة التي يجب مواجهتها مشكلة التيارات المتعددة في العملية التعليمية، وتلك المشكلة تم تحديدها منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، سواء في التعليم الحكومي العام أو في التعليم الحكومي الديني أو التعليم الحريدي. وترجع مشكلة وجود هذه التيارات نتيجة مباشرة لفشل التعليم العام في الاستجابة للتحدي العلمي في عصر العولمة، ووجود هذه التيارات أدى إلى تسلل التعليم الخاص للمنظومة التعليمية في إسرائيل، وتعتمد جودة هذا النوع من التعليم على مدى قدرة الوالدين على سداد المصروفات.

٨. الحق في استكمال الدراسة الجامعية: لا يتحمل المجتمع الإسرائيلي فقدان مجموعات كبيرة من الفتيان، الذين سيبقون بدون ثقافة واسعة نتيجة عدم إكمالهم للتعليم الجامعي، ومن هنا تأتي أهمية تمكين هؤلاء من إكمال دراستهم.

٩. أُجريت أبحاث في دول عدة أثبتت أن أهم عنصر من شأنه تحديد مستوى التعليم هو مستوى المدرسين والمديرين، من الضروري رفع سقف مستوى المطالب بشأن ثقافة المدرسين في مراحل التعليم كافة وتغليظ قواعد التصنيف في القبول للعمل في مهنة التدريس. ويجب زيادة الساعات التي يقضيها المدرسين بين أسوار المدرسة، كما أوصت لجنة دوفِرِتْ. وفي الوقت نفسه يجب زيادة مرتبات المدرسين بنسبة طيبة. فعدد ليس بقليل من المدرسين مهيئين مهنياً للعمل بالتدريس في ظل انخفاض المرتبات بسبب حبهم لمهنتهم والإيمان برسالتهم بالعمل مع الأطفال والفتيان. لا يمكن ربط مرتبات المدرسين بمعايير تنافسية مباشرة كما هو الحال في مهن أخرى، حيث إن هذا من شأنه دفع المدرسين للهروب إلى القطاع الخاص لتعويض النقص في المرتبات مما يؤثر سلبياً على كفاءة المدرسين في المدارس الحكومية.

١٠.في عام ٢٠٠٥ كانت نسبة من لهم صلاحية الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية في إسرائيل ٥٤% ممن أتموا مرحلة التعليم الأساسي[١٢٧].

١١.يتقاضى المدرسون في إسرائيل مرتبات ضعيفة، ويعانون من إعداد ضعيف لمتطلبات المهنة، ويعملون في فصول تصل كثافتها ما بين ٣٠/٤٠ تلميذاً في الفصل (في فنلندا على سبيل المثال، من يفوز بمكانة رفيعة في العملية التنافسية، هم المدرسون الحاصلون على درجة الماجستير فهؤلاء يحظون بتقدير عالٍ ومرتب مرتفع، حيث تصل كثافة الفصل إلى ٢٠ تلميذاً).

١٢.إن الإنفاق القومي على التعليم في إسرائيل لا يقلص فقط اللامساواة بل أيضاً يزيد من الفجوات. ويعد الإنفاق القومي على التلميذ في إسرائيل الأكثر انخفاضاً بين الدول المتقدمة[١٢٨].

١٣.تحتل إسرائيل المركز الـ ٣٠ في جودة التعليم الأساسي، والمركز الـ ٣١ في جودة تعليم الرياضيات والعلوم والمركز الـ ٢٥ في جودة العملية التعليمية من بين ١٣١ دولة على مستوى العالم[١٢٩].

معطيات أساسية

- في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ درس في مرحلتي التعليم الأساسي وفوق الأساسي ١,٤٣٨,٠٠٠ تلميذ من بينهم ١,٠٦٨,٠٠٠ ألف تلميذ يهودي و٣٧٢ ألف تلميذ عربي ودورزي. درس ٦٢% من تلاميذ القطاع اليهودي في التعليم الحكومي، ودرس ١٩% في التعليم الحكومي الديني، و١٩% في التعليم الحريدي (في عام ٢٠٠٠ كانت نسبة القطاع الحريدي ١٥% من إجمالي التلاميذ في القطاع

---

[١٢٧] يرجع السبب في ذلك إلى أن هناك نسبة ضئيلة من تلاميذ القطاع الحريدي كانت ترغب في إكمال التعليم العام؛ حيث إن القطاع الحريدي لا يهتم بتلقي أبنائه ثقافة علمانية.

[١٢٨] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٦١.

[١٢٩] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٦١.

اليهودي). عدد المدرسين في التعليم الأساسي وفوق الأساسي (الثانوي) وصل عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٤ ألف مدرس، من بينهم ٦٨ ألفاً في التعليم الأساسي و٥٦ ألفاً في التعليم فوق الأساسي.

- يبلغ عدد التلاميذ في إسرائيل في العام الدراسي الحالي (٢٠١٢/٢٠١١) ١،٩٤٢،٠٠٠ تلميذ، من بينهم ١،٥٥٨،٠٠٠ تلميذ في التعليم الأساسي وفوق الأساسي و٣٨٤ ألفاً في دور الحضانة. يقوم بالتدريس والإشراف عليهم حوالي ١٣٤ ألف شخص (ما بين تدريس وإدارة)، ويدرس هؤلاء في ٦١,٤٠٠ فصل، ومن بين هؤلاء يدرس في قطاع التعليم اليهودي حوالي ٧٣%، مقابل حوالي ٢٧% منهم في قطاع التعليم العربي[١٣٠].

- نظام التعليم يتكون من ثلاثة مستويات: التعليم الابتدائي (الصفوف ١-٦، الأعمار تقريباً ٦-١٢ سنة)، والمدرسة المتوسطة (الصفوف ٧-٩، الأعمار تقريباً ١٢-١٥)، والمدرسة الثانوية (الصفوف ١٠-١٢، الأعمار تقريباً ١٥-١٨). إلزامية التعليم من الحضانة حتى الصف ١٢.

- العام الدراسي في إسرائيل يبدأ في الأول من سبتمبر وينتهي في المدرسة الابتدائية في ٣٠ يونيو، والمدارس المتوسطة والثانوية في ٢٠ يونيو.

- وفق قانون التعليم الإجباري على الدولة أن تضمن لكل طفل في إسرائيل أن يحصل على التعليم، وأن يكون التعليم مجانيًّا من سن ٣ وحتى ١٨ سنة. وفي هذا القانون يتقرر أن الطفل ابتداءاً من جيل ٣ حتى جيل ١٨ يجب أن يتبع أطر تعليمية من شأنها أن توفر له الوسائل التعليمية التي تؤهله لاكتساب مهارات تثقيفية وتعليمية وتكون بالنسبة له إطاراً اجتماعيًّا ثقافيًّا[١٣١].

- الحضانات (٣ أشهر وسنتان) ويلتحق بها ٦٧% من أطفال إسرائيل. التعليم قبل الإلزامي (٣-٤ سنوات) ويلتحق به من ٩٥-٩٩ % من أطفال إسرائيل. وينتسب

---

[١٣٠] http://news.walla.co.il ٢٠١١/٩/١.

[١٣١] http://israel.thebeehive.org/ar/content/31/1582

إلى المدارس الحكومية الابتدائية هذه ٦٨% من التلاميذ، وإلى مدارس التعليم الديني ٢٢%، وأما البقية فتنتسب إلى المدارس الحريدية.

- المرحلة الثانوية: بالنسبة لهذه المرحلة ففي إسرائيل ثلاثة أنواع من الثانويات وهي:
  - الثانوية الأكاديمية "أدبي وعلمي".
  - الثانوية المهنية.
  - الثانوية الزراعية.
- يدرس التلاميذ في المرحلة الابتدائية الحكومية مواد تتلائم والأهداف العامة التي حددتها وزارة التعليم وهي تشمل ١٤ مادة إلزامية على النحو التالي: (الدين اليهودي – اللغة العبرية – التاريخ – الجغرافيا – الوطن والمجتمع – الحساب – الطبيعة – البيئة – المدنيات – اللغة الأجنبية – الأشغال اليدوية – الفنون – الرياضة – التدبير المنزلي).
- ويدرس التلاميذ في المرحلة الإعدادية الحكومية ١٠ مواد وهي ما يلي: (الدين اليهودي – اللغة العبرية – التاريخ – جغرافية إسرائيل – الرياضيات – العلوم الطبيعة – المدنيات – اللغة الأجنبية – الفنون – الرياضة).

الإنفاق على التعليم

في عام ٢٠٠٣ بلغ الإنفاق القومي على المؤسسات التعليمية موزعاً وفق درجة التعليم كالتالي: التعليم ما قبل الأساسي ١٠,٧%، التعليم الأساسي ٣٢,٢%، التعليم الثانوي بكل أنواعه ٣١,٢%، والتعليم فوق الثانوي والجامعي ٢٤,٩%[١٣٢].

وفي عام ٢٠٠٥ كان إجمالي الإنفاق القومي على التعليم ٥٣ مليار شيكل جديد، ويمثل هذا ٨,٤% من الناتج القومي (وهي أقل نسبة منذ عام ١٩٩٣)[١٣٣].

---

[١٣٢] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٤٧.

[١٣٣] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي عام ٢٠١٠ وصل الإنفاق القومي[١٣٤] على التعليم إلى ٦٦,٥ مليار شيكل أي ما يعادل ٨,٢% من الناتج القومي الخام، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة حوالي ٢% في الإنفاق القومي على التعليم للفرد (بأسعار ثابتة) عن عام ٢٠٠٩، موَّلَت العائلات حوالي ٢٠% من الإنفاق القومي على التعليم، وارتفع الإنفاق القومي للفرد بحوالي ٢% وهو ما يمثل استمرارا لارتفاع بحوالي ٢% في عام٢٠٠٨ و٢٠٠٩[١٣٥].

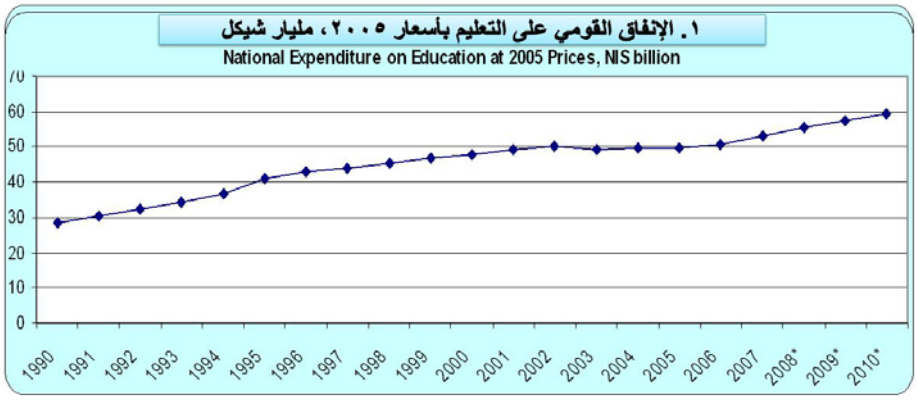

من الرسم البياني السابق نلاحظ ارتفاع الإنفاق القومي الجاري على التعليم (إجمالي الإنفاق باستثناء الإنفاق على الأملاك الدائمة)، بأسعار ثابتة، في عام ٢٠١٠ بنسبة ٣%، عقب ارتفاع بنسبة ٤% في عام ٢٠٠٩.

وقد ارتفع الإنفاق على الأملاك الدائمة، (بأسعار ثابتة) بحوالي ٩% في عام ٢٠١٠ عقب ارتفاع بنسبة ٤%، ١٦% و٤% في الفترة٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بالترتيب. الارتفاع في الإنفاق في السنوات الأربع الأخيرة يعكس بشكل خاص ارتفاع الإنفاق على الأملاك الدائمة من جانب السلطات المحلية.

---

[١٣٤] ويشمل الإنفاق القومي على التعليم الإنفاق الجاري في كل المؤسسات التربوية العامة والخاصة في كل مستويات التعليم (من التعليم ما قبل الأساسي حتى التعليم العالي) وإنفاق العائلات على الدروس الخصوصية والكتب الدراسية وما شابه ذلك، وكذلك الإنفاق على بناء المؤسسات التربوية الجديدة وشراء معدات.

[١٣٥] www.cbs.gov.il، المكتب المركزي للإحصاء لدولة إسرائيل، ٢٠١١/٨/٨، آخر تحديث تم في ٢٠١١/٩/٦.

وفي عام ٢٠١٠ تم تقديم أغلب خدمات التعليم (٨٧%) للأفراد في مؤسسات التعليم التابعة للحكومة، والسلطات المحلية والمؤسسات التربوية غير الربحية الحكومية (وهي المؤسسات الحكومية غير الربحية، التي يأتي معظم تمويلها من الحكومة مثل: الجامعات، شبكة "أورت" شبكة عمل)، وتبلغ قيمة الخدمات التي قدمتها مؤسسات تعليمية غير ربحية، والتي يأتي معظم تمويلها من مصادر خاصة، في عام ٢٠١٠ كان ٤% من الإنفاق القومي على التعليم، وبلغت بعض خدمات التعليم التي تم تقديمها على أساس تجاري، مثل: الخدمات في رياض الأطفال، الدروس الخصوصية، (بما في ذلك الدروس التكميلية لتلاميذ المدارس)، دورات للطلاب الكبار، كتب دراسية وما شابه ذلك ٩%.[١٣٦]

وفي عام ٢٠١٠، كان حوالي ٧٣% من الإنفاق الجاري من جانب الحكومة والسلطات المحلية والمؤسسات التربوية غير الربحية (بدون القطاع التجاري) كان على نفقات العمل، حوالي ١٩% كانت نفقات على شراء بضائع وخدمات وحوالي ٨% كانت نفقات حسابية على الاستهلاك.

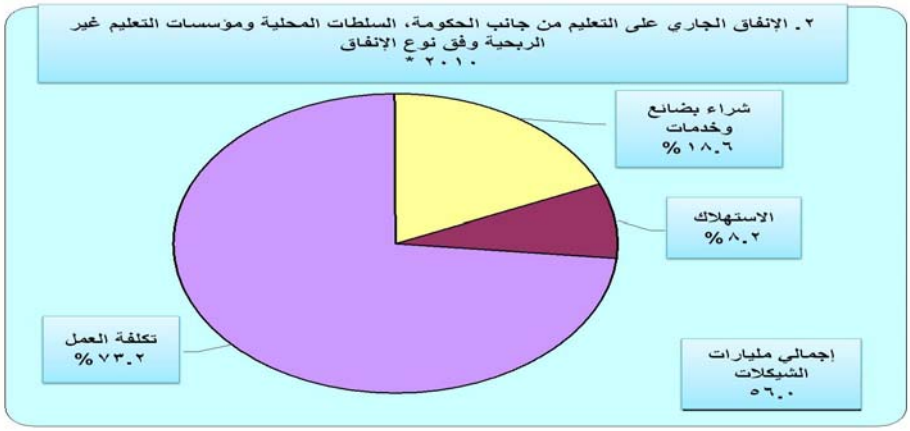

* بيانات مؤقتة.

وفي عام ٢٠١٠ موَّل القطاع الحكومي (الحكومة، السلطات المحلية والمؤسسات التربوية غير الربحية الحكومية) حوالي ٨٠% من إجمالي الإنفاق القومي على التعليم، وهي نسبة

---

[١٣٦] www.cbs.gov.il، المكتب المركزي للإحصاء لدولة إسرائيل، ٢٠١١/٨/٨، آخر تحديث تم في ٢٠١١/٩/٦.

تفوق مثيلتها في السنوات الثلاث السابقة (٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٩). وتم تمويل باقي الإنفاق مباشرة من جانب الأُسر بواسطة سداد الرسوم الدراسية، وشراء كتب دراسية وما شابه ذلك، وكذلك من تبرعات ومنح محلية وأجنبية للمؤسسات التعليمية.

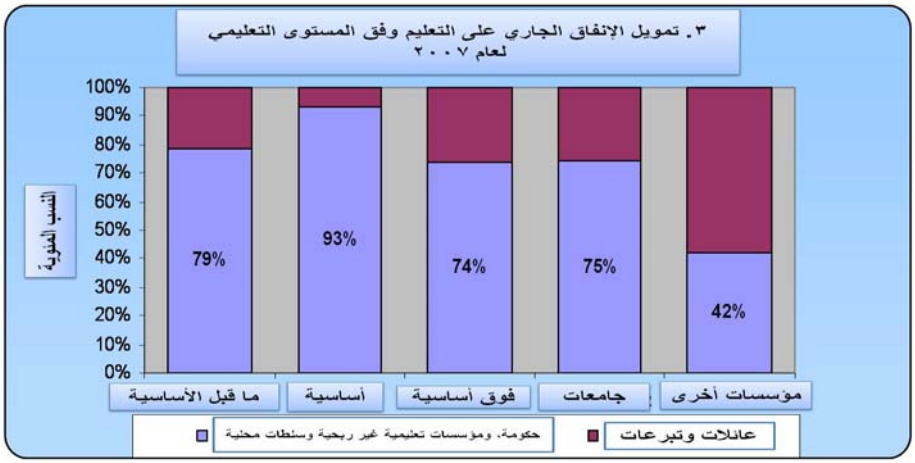

توضح البيانات التفصيلية عن تمويل الإنفاق القومي على التعليم لعام ٢٠٠٧ أن القطاع الحكومي مول ٧٧% من إجمالي الإنفاق، وموَّلتْ الأُسر ٢٢% من إجمالي الإنفاق، وذلك عن طريق شراء خدمات تعليمية من مؤسسات عامة وكذلك الحصول على خدمات، وكتب دراسية وأدوات كتابية من جهات تجارية. ومولت تبرعات من عائلات ومؤسسات في إسرائيل ومن خارجها ١% من الإنفاق القومي على التعليم[١٣٧].

وتوضح البيانات حول تمويل الإنفاق وفق المستوى التعليمي لعام ٢٠٠٧ أن الحكومة، والسلطات المحلية والمؤسسات التربوية غير الربحية موَّلتْ ٩٣% من الإنفاق الجاري على خدمات التعليم الأساسي، و٧٩% من الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الأساسي و٧٤% من الإنفاق على التعليم الثانوي. كما موَّلتْ الحكومة والسلطات المحلية ٧٥% من نفقات

[١٣٧] أساس التبرعات كانت مخصصة للجامعات، انظر www.cbs.gov.il، المكتب المركزي للإحصاء لدولة إسرائيل، ٢٠١١/٨/٨، آخر تحديث تم في ٢٠١١/٩/٦.

الجامعات و٤٢% من الإنفاق على مؤسسات أخرى للتعليم العالي والمؤسسات التعليمية للتعليم الثانوي[١٣٨].

الإنفاق الجاري على مؤسسات التعليم ما قبل الأساسي (بما في ذلك الدروس التكميلية) وعلى المدارس الأساسية (بما في ذلك الدروس الخصوصية)، وصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٨% من الإنفاق القومي الجاري على التعليم- من إجمالي هذه النسبة تم توجيه ١٠% إلى مؤسسات التعليم ما قبل الأساسي (من سن الثالثة)، و٣٢% لمؤسسات التعليم الأساسي و٢٦% لمؤسسات التعليم فوق الأساسي.

بلغ الإنفاق على مؤسسات التعليم الثانوي ومؤسسات التعليم العالي ٢١% من الإنفاق الجاري على التعليم. ١١% الباقية من الإنفاق القومي الجاري على التعليم، هي نفقات لإدارة خدمات التعليم ولأنواع أخرى من خدمات التعليم، مثل: دورات للطلاب البالغين، دراسة اللغة العبرية، الدراسة في المعاهد الدينية وكذلك الإنفاق على شراء كتب دراسية وأدوات كتابية.

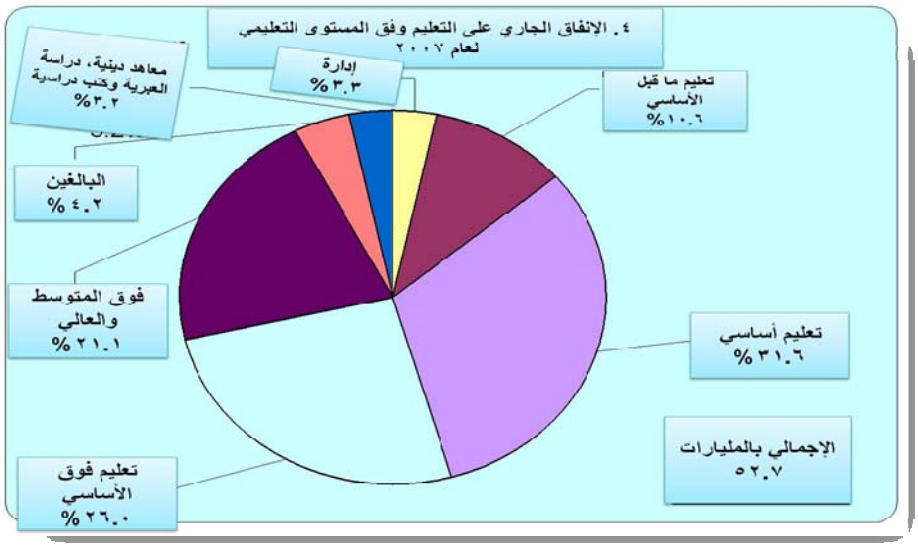

الإنفاق الجاري على التلميذ (جدول أ) يرتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي. البيانات حول تقسيم الإنفاق الجاري على التلميذ وفق المستوى التعليمي في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ توضح

---

[١٣٨] www.cbs.gov.il، المكتب المركزي للإحصاء لدولة إسرائيل، ٢٠١١/٨/٨، آخر تحديث تم في ٢٠١١/٩/٦.

أن تكلفة تعليم التلميذ في التعليم العالي أكبر بحوالي ضعف تكلفة دراسته في التعليم فوق الأساسي وبحوالي ثلاثة أمثال تكلفة تعليم التلميذ في التعليم ما قبل الأساسي. وعلى مر السنين انخفضت النسبة بين الإنفاق على التلميذ في التعليم الثانوي وبين الإنفاق على التلميذ في مستويات التعليم المختلفة. في عام 2007 انخفض الإنفاق النسبي للتلميذ في التعليم العالي.

جدول أ. – الإنفاق الجاري[1] على التلميذ، وفق المستوى التعليمي ومقياس (الإنفاق على التلميذ في التعليم ما قبل الأساسي = ١٠٠) ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

	التعليم ما قبل الأساسي		التعليم الأساسي		التعليم فوق الأساسي		التعليم الثانوي		التعليم العالي	
	آلاف الشيكلات	مقياس	آلاف الشيكلات	مقياس	آلاف الشكيلات	مقياس	آلاف الشيكلات	مقياس	آلاف الشيكلات	مقياس
٢٠٠٠	.٨١١	١٠٠,٠	١٥,٤	.٥١٣٠	١٩,٢	٧,٢١٦	٢٣,٣	١٩٧,٤	٣٩,٧	٣٣٦,٤
٢٠٠١	١٢,٤	١٠٠,٠	١٦,٧	٧,٤١٣	٢٠,٦	١٦٦,١	٢٢,٣	١٧٩,٨	٤,٢٤	٢٤١,٩
٢٠٠٢	١٣,٤	١٠٠,٠	١٧,٠	٠,٩٦١٢	٢١,٧	١٦١,٩	٢٢,٤	١٦٧,٢	٢,١٤	٣٠٧,٤
٢٠٠٣	١٢,٦	١٠٠,٠	١٦,٦	١٣١,٧	٨١٩,٠	١٥٧,١	٢١,٧	١٧٢,٢	١,٠٤	٣١٨,٢
٢٠٠٤	٤١٣,٠	١٠٠,٠	١٧,٠	١٢٦,٩	٣٢٠,٠	١٥١,٥	٠,٢١	١٥٦,٧	٨,٠٤	٣٠٤,٥
٢٠٠٥	١٣,٥	١٠٠,٠	٧١٧,٠	١,١١٣	٢٠,٧	٣,٣١٥	٩,٢٠	١٥٤,٨	٤,٣٩	٢٩١,٨
٢٠٠٦	١,٤١	١٠٠,٠	١٨,٤	١٣٠,٥	٢١,٦	١٥٣,٢	٧,٢٠	١٤٦,٨	٨,١٤	٢٩٦,٥
٢٠٠٧	١,٤١	١٠٠,٠	٢٠,٠	١٤١,٨	٢٢,٢	١٥٧,٤	٢٠,٩	١٤٨,٢	٧,٠٤	٢٨٨,٦

جدول ١. الإنفاق القومي على التعليم وفق القطاع المنفذ بأسعار جارية

أخرى	مؤسسات تربوية غير ربحية غير حكومية	حكومة والمؤسسات التربوية غير الربحية التي تحصل على تمويل حكومي General government and governmental NPIs			الإجمالي		
		مؤسسات تربوية غير ربحية	سلطات محلية	حكومة			
Other	Non-governmental non-profit institutions	Non-profit institutions	Local authorities	Government	Total		
Percentages					نسب مئوية	تسلسل قديم آلاف الشيكلات NIS thousand	
9		36	21	34	100	38	1962/63
8		39	22	31	100	47	1963/64
7		39	24	30	100	57	1964/65
6		39	23	32	100	78	1965/66
6		39	22	33	100	89	1966/67
7		40	22	31	100	90	1967/68
6		42	22	30	100	103	1968/69
6		43	22	29	100	122	1969/70
6		45	20	29	100	143	1970/71
5		45	20	30	100	191	1971/72
5		46	21	28	100	234	1972/73
4		42	24	30	100	324	1973/74
5		40	25	30	100	469	1974/75
6		42	23	29	100	507	(1)1974/75
6		39	24	31	100	651	1975/76
6		38	24	32	100	887	1976/77
6		39	22	33	100	1,391	1977/78
6		39	22	33	100	2,389	1978/79
6		40	22	32	100	4,575	1979/80
5		40	22	33	100	10,624	1980/81
6		40	21	33	100	24,540	1981/82
6		41	21	32	100	59,128	1982/83
7		40	21	32	100	159,718	1983/84
6		39	22	33	100	860,805	1984/85
Percentages					نسب مئوية	(1) تسلسل جديد ملايين الشيكلات NIS million	
5	2	36	24	33	100	981	1984/85
7	2	37	23	31	100	2,694	1985/86
8	3	36	24	29	100	3,868	1986/87
9	3	34	25	29	100	4,965	1987/88
10	3	33	25	29	100	6,183	1988/89
10	3	33	25	29	100	7,484	1989/90
9	3	34	25	29	100	8,806	1990
10	3	34	25	28	100	11,388	1991
9	3	33	26	29	100	13,756	1992
9	3	33	27	28	100	16,543	1993
8	3	34	26	29	100	20,932	1994
8	3	34	25	30	100	25,401	R1995
7	3	34	25	31	100	30,446	R1996
8	3	35	24	30	100	34,112	R1997
8	3	36	24	29	100	37,462	R1998
8	3	37	24	28	100	40,482	R1999
8	3	37	24	28	100	43,141	R2000
8	3	37	23	29	100	46,620	R2001
9	3	36	24	28	100	48,639	R2002
9	3	37	24	27	100	47,308	R2003
9	3	37	23	28	100	49,017	R2004
9	4	38	22	27	100	49,872	R2005
9	4	38	22	27	100	52,829	2006
9	4	36	23	28	100	55,995	2007
9	4	36	23	28	100	59,766	*2008
9	4	35	23	29	100	62,082	*2009
9	4	35	23	29	100	66,487	*2010

TABLE 1.- NATIONAL EXPENDITURE ON EDUCATION, BY OPERATING SECTOR

At current prices

	إنفاق جاري ونسبته المئوية من الإنفاق المحلي على الأملاك الدائمة Capital formation as percentage of fixed domestic capital formation	إنفاق جاري ونسبته المئوية من الاستهلاك الخاص والعام المدني Current expenditure as percentage of private and civilian general government consumption	إنفاق جاري ونسبته المئوية من الاستهلاك الخاص والعام Current expenditure as percentage of private and general government consumption	إجمالي الإنفاق القومي ونسبته المئوية من الناتج المحلي الخام Total - national expenditure as percentage of gross domestic product (GDP)
	Old series			
1962/63	3.6	6.0	5.3	
1963/64	4.9	5.9	5.2	
1964/65	4.7	6.4	5.7	
1965/66	5.8	7.4	6.6	
1966/67	6.7	7.9	7.0	
1967/68	7.3	8.0	6.6	
1968/69	5.6	7.8	6.3	
1969/70	5.9	7.7	6.0	
1970/71	4.9	8.4	6.1	
1971/72	5.2	9.1	6.8	
1972/73	4.9	8.6	6.7	
1973/74	5.2	9.1	6.0	
1974/75	5.1	8.6	5.9	
1974/75 (1)	6.3	9.0	6.2	
1975/76	5.7	8.8	6.1	
1976/77	5.6	9.2	6.7	
1977/78	5.7	9.9	7.4	
1978/79	5.0	10.0	7.7	
1979/80	4.4	9.8	7.7	
1980/81	3.6	9.9	7.4	
1981/82	3.6	9.8	7.4	
1982/83	3.5	9.7	7.7	
1983/84	3.5	9.4	7.5	
1984/85	3.8	10.0	7.6	
	New series (1)			
1984/85	3.8	11.2	8.5	
1985/86	3.4	9.7	7.8	
1986/87	3.4	9.5	7.9	
1987/88	3.4	9.4	7.7	
1988/89	3.7	9.8	8.2	
1989/90	3.5	9.8	8.4	
1990	3.3	9.8	8.4	7.9
1991	2.8	10.0	8.6	7.9
1992	3.0	10.1	8.8	7.9
1993	3.6	10.2	8.8	8.2
1994	3.5	10.4	9.3	8.6
1995R	3.2	10.7	9.6	8.8
1996R	3.4	11.1	9.9	9.1
1997R	3.5	11.4	10.2	9.1
1998R	3.6	11.3	10.1	9.0
1999R	3.1	11.2	10.1	8.8
2000R	3.2	10.9	9.8	8.5
2001R	3.3	11.2	10.1	9.0
2002R	3.4	11.2	10.0	9.1
2003R	3.3	10.9	9.8	8.8
2004R	3.0	10.8	9.8	8.6
2005R	2.6	10.6	9.6	8.3
2006	2.6	10.5	9.5	8.1
2007	2.4	10.3	9.4	8.2
2008*	2.9	10.2	9.3	8.3
2009*	3.3	10.1	9.3	8.1
2010*	3.5	10.1	9.3	8.2

(1) When comparing the data over a period of time, changes in definitions and coverage in the years 1974/75 and 1984/85 should be taken into account.

توصيات التقرير الإستراتيجي للارتقاء بالتعليم العام في إسرائيل[١٣٩]

١. ستكون دولة إسرائيل واحدة من الدول العشر حتى الخمسة عشر المتقدمة في العالم، من حيث دخل الفرد، والعمل لصالح مواطنيها كافة، وتحسين مستوى المعيشة ومستقبل جيل الشباب[١٤٠]. وسيصبح المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً متفتحاً ومتنوراً قائماً على الاقتصاد الحر والمتوازن يعتمد على القدرة الحكومية والثقافية والعلمية والتكنولوجية وثراء القوى البشرية ويعتمد على التجديد والمبادرة[١٤١].

٢. تعد منظومة التعليم بكل مراحلها من الحضانة وحتى التعليم العالي البنية الأساسية والمحورية للمجتمع الإسرائيلي، والتي من خلالها يتم اكتساب القيم الأساسية للمجتمع وكذلك المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل العصري. وفي هذا الإطار يأتي التعليم العام على رأس سلم أولويات العملية التعليمية، فهو يعد الأداة التنفيذية الأساسية للمجتمع لتحقيق المساواة في الفرص لكل تلميذ، وكذلك لاكتشاف ما هو مشترك بين عناصر المجتمع وخلق مجتمع جديد.

٣. يرتكز جوهر العملية التعليمية على اكتساب الثقافة العامة والقيم الثقافية والمهارات اللازمة لسوق العمل، على أن تكون هذه العناصر عملية مشتركة لمنظومة التعليم في إسرائيل، وألا يتم تخصيص مدارس لا تلبي هذه المتطلبات.

٤. تحسين وضع المعلم، سواء من ناحية المرتب أو من ناحية بناء شخصيته، وضرورة أن يكون وضع مدير المدرسة في وضع مناسب، ويتم إمداده بوسائل الإدارة الفاعلة، ويتم منح المتميزين حوافز تشجيعية سواء على مستوى الإدارة أو التدريس.

٥. تقليص الفجوة بين النفقات العامة غير المباشرة (لا تتعلق بالإنتاج المباشر كالنفقات الإدارية وغيرها overhead expenses) وبين نفقات المدراس في ميزانية التعليم.

٦. وضع أسس لميزانية المدارس وفق عدد التلاميذ وليس وفق عدد الفصول.

---

[١٣٩] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٢٠.

[١٤٠] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٣٣.

[١٤١] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٣٣.

٧. تحسين الظروف المادية للعملية التعليمية.

٨. تقليل عدد التلاميذ في الفصول التي تتسم بالكثافة العالية، وتكون البداية بفصول المراحل الأولى من التعليم. وتقليل كثافة الفصول عملية مرتبطة بالاستثمار في البناء، فضلاً عن الزيادة الطبيعية وعملية الإعداد المطلوبة لمزيد من المدرسين. يجب تنفيذ ذلك بالتدريج والبدء به مبكراً. ويجب ضمان أنه نتيجة لتقليل الكثافة في الفصول والزيادة المصاحبة لذلك في عدد المدرسين ألا يضر هذا بتحسين مستوى المدرسين[١٤٢]. في المنظومة التعليمية هناك فجوات واضحة بشأن عدد التلاميذ في الفصول بين محتلف المناطق ومختلف التيارات التي تضمها المنظومة التعليمية، فالكثافة العالية في الفصول تضر بالعملية التعليمية وبالتدريس، فهي تضر أساساً بالعلاقة بين المدرس وبين التلميذ، وتمنع وجود صلة شخصية للمدرس عند معالجة الاحتياجات الخاصة لتلاميذه. فالصلة الشخصية تعد جزءاً مهمًّا في العملية التعليمية وفي التدريس؛ ولذلك يجب تقليل عدد التلاميذ في الفصل، بداية بالصفوف الأولي وفي الأماكن التي تتميز بوجود كثافة عالية في الفصول[١٤٣].

٩. على الحكومة الإسرائيلية أن تفي بالتزاماتها بالاهتمام الواجب بتقدم ونجاح التعليم العام ومنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن على الحكومة أن تتبع سياسة تؤثر على الخلاف حول توزيع الدخل القومي[١٤٤]نظراً لتأثير ذلك على العملية التعليمية برمتها.

١٠. وبالإضافة لزيادة مرتبات المدرسين، يجب تحسين ظروف عملهم وزيادة عناصر الجذب لمهنة التدريس[١٤٥]، كما يجب رفع درجة إعداد المدرسين واستيعابهم في العمل، كما يجب توفير أدوات فاعلة للمديرين لرفع كفاءة إدارتهم للمدارس[١٤٦].

---

[١٤٢] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٥٠.

[١٤٣] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٥٠.

[١٤٤] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٣٩.

[١٤٥] كانت إسرائيل – في أوائل التسعينيات من القرن الماضي– تعاني نقصاً حادًّا في أعداد مدرسي الفيزياء، فأعلنت الحكومة عن منح إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات وزيادة الحوافز بنسبة ١٠٠% لمن سيعمل مدرساً

١١.هناك ضرورة لوضع رؤية بعيدة المدى لتوفير الإعدادات المطلوبة للمستقبل لتحديث البرامج الدراسية لمراحل التعليم المختلفة، وذلك لضمان وجود قوى بشرية تتفق مع احتياجات المجتمع والاقتصاد[١٤٧].

التعقيب والتحليل

التطور التاريخي للتعليم في إسرائيل

لقد بدأ وضع أُسس جهاز التعليم للجماعات اليهودية في فلسطين فور انتهاء الحرب العالمية الأولى، ويمكن تقسيم هذه العملية إلى مرحلتين أساسيتين، تبدأ الأولى منذ الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى إنشاء وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية الأولى في مارس ١٩٤٩، وتبدأ المرحلة الثانية منذ هذا التاريخ وحتى يومنا هذا. وطوال المرحلتين مرت المنظومة التعليمية بتغييرات كثيرة هيكلية، وتنظيمية، وقانونية وتغييرات تتعلق بالمضمون وما شابه ذلك، مع ملاحظة أن الكثير من المؤسسات التعليمية التي أُنشئت قبل قيام الدولة ما زالت تعمل حتى الآن[١٤٨].

قبل إعلان قيام الدولة في مايو ١٩٤٨ لم يكن هناك جهاز تعليم مركزي لجماعات الاستيطان اليهودي في فلسطين، بل كان هناك لكل حركة من الحركات الاستيطانية الرئيسية جهاز تعليم خاص بها، مثل حركة العمل والهستدروت العامة وتمثل العمال، والتيار الشرقي ويمثله

للفيزياء، وخلال شهر واحد تقدم عدد كبير من الراغبين للعمل، ولم يعد هناك نقص في مدرسي الفيزياء، وفي الفترة ذاتها كان هناك زيادة في عدد الأطباء ونقص في عدد المهندسين، فقررت الحكومة فتح مزيد من كليات الهندسة وعدم قبول دفعات جديدة لبعض لكليات الطب حتى حدث التوازن المطاوب، وأصبح هناك توازن بين منتج العملية التعليمية وسوق العمل. (محاضرة لـ فيكتور نحمياس مدير مركز الإعلام الإسرائيلي في المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة مايو ١٩٩٥)، (بالعبرية).

[١٤٦] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٥٠.

[١٤٧] إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، (الطبعة العبرية)، ص ٦٤.

[١٤٨] http://cms.education.gov.il/educationcms/units/owl/hebrew

"هابوعيل هامزراحي والمفدال" و"أجودَت يسرائِل"، ولكل منها مؤسساته التعليمية التي تتفق مع مبادئه. وكانت سنوات الدراسة في هذين التيارين: ثماني سنوات في المدرسة العامة وأربع سنوات أخرى للمرحلة الثانوية وفي هذه المرحلة كان يتم تحصيل رسوم دراسية[١٤٩].

وبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٠، وهي فترات الهجرات اليهودية الكبيرة لفلسطين، كانت هناك مدارس لمختلف التيارات السياسية للإستيطان اليهودي، ولكن لم يكن هناك جهاز تعليم في مناطق تجميع المهاجرين أو في معسكرات المهاجرين، واقتصر تعليمهم هناك على مهارة القراءة والكتابة في عدد من الفصول دون وجود مبنى مدرسة. وفي عام ١٩٤٩ سن الكنيست أول قانون جاد في مجال التعليم، وهو قانون التعليم الإلزامي، وحدد هذا القانون أن التعليم من سن الـ٥ حتى سن الـ١٤ هو تعليم إلزامي ومجاني، تسبقه سنة واحدة في الحضانة، وثماني سنوات تعليم أساسي وأربع سنوات في التعليم الثانوي[١٥٠].

وفي عام ١٩٥٣ تم سن قانون للتعليم في إسرائيل، وهو القانون الذي جعل نظام التعليم نظاماً مركزيًّا واحداً لأول مرة في تاريخ الدولة، وأصبحت تبعية مدارس التعليم الأساسي تبعية مباشرة للدولة أو للسلطات المحلية وخرجت من سلطة الحركات السياسية، وبقي التعليم الحريدي خارج منظومة التعليم الحكومي حتى يومنا هذا.

حدد قانون التعليم الصادر عام ١٩٥٣ أن التعليم الحكومي هو التعليم الذي تلتزم الدولة بتوفيره للمواطنين كافة دون تمييز بسبب الاتجاه الحزبي أو الانتماء لطائفة ما (وإن كان الواقع يخالف هذا المبدأ)، وهو تعليم تقدمه الحكومة وليس أي منظمة أو كيان خارج الإطار الحكومي، ويخضع هذا النوع من التعليم للإشراف المباشر لوزير التعليم أو من ينوب عنه[١٥١].

---

[١٤٩] http://*mizrach.org.il*

[١٥٠] http://*mizrach.org.il*

[١٥١] http://cms.education.gov.il

في عام ١٩٥٣ قامت إسرائيل بسن قانون التعليم للدولة حيث تنص المادة الثانية منه على "أن التعليم في دولة إسرائيل يجب أن يرتكز على قيم الثقافة اليهودية والولاء لدولة إسرائيل والشعب اليهودي وتحقيق مبادئ الريادة في العمل الطلائعي الصهيوني"[١٥٢].

أما زفولون هامر أحد وزراء التعليم والثقافة، فقد أكد على يهودية التوجه التربوي في بداية السنة الدراسية ١٩٨٢-١٩٨٣ وقال: "إن أفضل بشرى هي أن يكون الفرد يهوديًّا إسرائيليًّا، فهذا تحدٍّ كبيرٌ في القرن العشرين ونحن من أجل ذلك مستعدون لخوض الحروب، إذا كانت هناك ضرورة لتحقيق هذه الأمنية". وقد قطعت إسرائيل شوطاً كبيراً في اتجاه تحقيق هذا الهدف، بدءاً من نكبة ١٩٤٨ وحتى الآن، تجسيداً للفكر التربوي الصهيوني الذي يتعلمه الطفل اليهودي في مراحل تربيته الأولى. لقد أكد زفولون هامر على ذلك موضحاً السمات الحقيقية للتربية الصهيونية بقوله: "إن الهوية الأصلية للإنسان تمتاز بعناصر عدة أهمها: الذاكرة (العودة إلى الماضي البعيد) والعمل المرتبط بالأمل، وكما أن هذه العناصر تشكل تصور المرء لذاته، فإنها تؤثر أيضاً على تصور الأمة لذاتها، ولهذا على كل يهودي أن يتذكر لحظات أساسية من التاريخ، كمعاناة شعبه في مصر، والعهد في سيناء، والشر الشيطاني المتمثل بـ"عماليق"[١٥٣].

أهداف التعليم الحكومي[١٥٤]

- تعليم الطفل حب الإنسان، وحب شعبه ووطنه، وتكوين مواطن مخلص للدولة، يحترم والديه وأسرته وتراثه وهويته الثقافية ولغته.

---

[١٥٢] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٩، ١٠.

[١٥٣] من أقدم سكان جنوب فلسطين، كانوا يقيمون في البدء قرب قادش (عين قديس) على بعد (٧٠) ميلاً جنوبي بئر سبع غرب وادي عربة. وقد قاوموا الغزو العبري، وألحقوا بالعبريين هزائم فادحة خلال الفترة من القرن الثالث عشر ق.م إلى القرن الثأمن ق.م.

[١٥٤] http://cms.education.gov.il

- الإيمان بالمبادئ الواردة في إعلان الدولة وقيمها بوصفها "دولة يهودية وديمقراطية"، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الديمقراطية، والحفاظ على القانون، واحترام ثقافة ووجهة نظر الآخر، وتعلم قيم السلام والتسامح[١٥٥].
- دراسة تاريخ "أرض إسرائيل"، وفق ما هو شائع في الفكر الصهيوني، ودولة إسرائيل.
- دراسة "توراة إسرائيل"، وتاريخ "الشعب اليهودي"، وتراث إسرائيل، وإدراك ذكرى "أحداث النازي" والبطولة.
- تفتح شخصية الطفل، وإبداعاته وتنمية مهاراته المختلفة.
- وضع أسس لتكوين رأي الطفل في مجالات العلم والمعرفة المختلفة، وتجاه الإبداع البشري بمختلف أنواعه وأجياله، وتنمية مهارات الطفل الأساسية وفق متطلبات الحياة.
- تعزيز قوة النقد لدى الطفل، ورعاية فضوله وأفكاره.
- منح جميع الأطفال المساواة.
- تنمية مفهوم الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.
- معرفة اللغة، والثقافة، والتاريخ، والتراث الخاص بالسكان العرب، وجماعات السكان الأخرى في إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع مواطني إسرائيل.

ولا يمكن الفصل بين تأثير كتابات الأدباء والمفكرين وتأثير مناهج التعليم في إسرائيل على تشكيل وجدان الطفل الذي يصبح فيما بعد جنديًّا أو ضابطاً في الجيش، ويمارس أنواع الوحشية كافة ضد الطفل أو الكهل أو السيدة الفلسطينية، سواء في الأراضي المحتلة أو على المعابر أو الحواجز التي أقامتها إسرائيل فيها.

كما أن اختيار النصوص والتفسيرات التي تُدرَّس للطفل اليهودي في إسرائيل عن الإسلام والتاريخ الإسلامي وتاريخ الشعوب السامية القديمة وتاريخ الصراع الإسرائيلي العربي، يعد

---

[١٥٥] ما يحدث من وحشية وعنصرية ممنهجة ضد العرب واليهود الروس ويهود الفلاشا يخالف كل ما ورد من قيم التسامح والحرية.

أيضاً من المرتكزات الرئيسة التي يقوم عليها بناء المناهج التعليمية الإسرائيلية، وبصفة خاصة تلك التي تُدرَّس للطلبة اليهود. ولا يمكن إغفال تأثير المنظومة الإعلامية الإسرائيلية واليهودية العالمية على عقلية الطفل الإسرائيلي، وتأثير ذلك على مناهج التعليم في إسرائيل.

تتسق مناهج التعليم في إسرائيل وأدبيات الفكر الصهيوني الأساسية، سواء من ناحية الحق التاريخي المزعوم ليهود العالم في فلسطين، أو "حق العودة"، أو ضرورة نقاء الدولة لتصبح دولة يهودية خالصة، مما يعني ضرورة التخلص من العنصر العربي، وهو ما ظهر مؤخراً في قرارات مؤتمر هرتسليا[١٥٦]، وفي تصريحات المسئولين الإسرائيليين.

أهداف التعليم اليهودي[١٥٧]

---

[١٥٦] سلسلة مؤتمرات هرتسيليا حول المناعة والأمن القومي: تعتبر منذ عام ٢٠٠٠ أهم مؤتمر سنوي في إسرائيل، وتعد مؤتمرات هرتسليا بمثابة لقاءات قمة لقيادات الدولة ومسئوليها على مختلف القطاعات الحكومة:

وزراء وأعضاء كنيست، ومدراء عموم وكبار الموظفين في دواوين الحكومة، ورؤساء البلديات والمجالس المحلية.

الأمن: قيادات الأجهزة الأمنية والجيش وأجهزة المخابرات والشرطة.

الاقتصاد: رؤساء ومدراء الشركات الاقتصادية والصناعية والتجارية والبنوك وشركات التأمين.

الساحة الأكاديمية: رؤساء الجامعات وكبار الباحثين وعمداء الكليات ورؤساء المعاهد.

الإعلام: عناصر إعلامية من إسرائيل والخارج.

العالم اليهودي: رؤساء منظمات يهودية من أنحاء العالم.

ضيوف أجانب: ضيوف رفيعو المستوى من الخارج وكبار المسئولين في المفوضيات الأجنبية بإسرائيل.

هذا وتعقد المؤتمرات تحت رعاية أكاديمية وفي جو رسمي وغير مستقل. وتشمل المناقشات الموضوعات الضرورية والحيوية لأمن إسرائيل. ويعد أحد أهم المؤتمرات التي تجذب اهتمام الساسة والمفكرين وخبراء الشئون الإسرائيلية والأكاديميين بسبب ما يتناوله من موضوعات إستراتيجية تتخلل أوراق العمل والمناقشات والتوصيات التي تصدر عنه وما يتبعه من ملخصات ووثائق، لا سيما أن المؤتمر يطرح اتجاهات التفكير المختلفة المعبرة عن رأي "النخبة الإسرائيلية" في شتى المجالات، ولذا يعتبر البعض هذا المؤتمر بمثابة "العقل الإستراتيجي المفكر" للدولة.

[١٥٧] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٠.

توخى واضعو المناهج التعليمية في إسرائيل تحقيق عدة أهداف لدى وضعهم لهذه المناهج التي تختلف جذريًّا عن المناهج الدراسية المعتمدة في مدارس "القطاع العربي في إسرائيل"، وهذه الأهداف هي:

- ترسيخ مفهوم ما يسمى في الوجدان الإسرائيلي "خلاص الشعب اليهودي"، ويرتكز ترسيخ هذا المفهوم على ألا يكون مجرد إيمان بالماضي، بل يجب أن يؤثّر على الحياة اليومية للمجتمع واستشراف المستقبل.
- التأكيد على العمل غير المنقطع عن الأمل.
- يجب أن يخضع الحاضر لتقييم متواصل في ضوء "أحلام الشعب اليهودي" وذكرياته، ويجب أن ينعكس الماضي اليهودي على النظام التعليمي؛ لأن التأصيل التاريخي والذاكرة، والاهتمام بالعمل، والإيمان بتجدد المجتمع اليهودي المتكامل، مقومات لابد منها لبناء فلسفة التعليم اليهودي.

والنوع الثاني في منظومة التعليم الحكومي هو "التعليم الحكومي الديني"، وهو تعليم حكومي، لكن مؤسساته الدينية تشرف على وضع الخطط الدراسية ويعتمد مدرسيه ومشرفيه على علوم التوراة والوصايا الدينية في ضوء الشريعة اليهودية[١٥٨].

أما النوع الثالث في المنظومة التعليمية الإسرائيلية فهو التعليم الحريدي، وفي إطار هذا النوع من التعليم ينتمي الطفل من أبناء هذه الطائفة (الحريدية) منذ ولادته إلى حلقة دراسة معينة تابعة لحاخام معين فيما يسمى "الحيدر"[١٥٩]، وفيه يتعلم الطفل أن يقدر الحاخام ويعتبره قدوة، وأن يتقبل أفكاره، وأن يسلك بحسب العادات والتقاليد دون التفكير فيها أو مناقشتها. وفي مرحلة لاحقة، فيما يشبه المرحلة الإعدادية في مصر، يبدأ التلميذ في الدراسة في "اليشيفا"[١٦٠] وتتركز الدراسة فيها على تعليم التوراة والتلمود والشريعة والفقه اليهودي، باعتبار أن هذا

---

[١٥٨] http://cms.education.gov.il

[١٥٩] يشبه نظام "الكُتَّاب" في مصر في منتصف القرن الماضي، والذي كان شائعاً في مناطق الريف والحضر.

[١٦٠] ارتبط تأسيس اليشيفاه ببدايات التعليم الديني في المجتمعات اليهودية في أوروبا، وكان رد فعل لخطر الانخراط والاندماج في المجتمعات الأوروبية. وحتى في المجتمعات اليهودية في فلسطين وبقية الدول العربية استمر التعليم الحريدي رغم تأسيس مدارس حديثة.

فرض ديني وليس اختياراً يمارسه الإنسان. ولا تخضع مؤسسات التعليم لحريدي للإشراف الحكومي المباشر، وتتحمل الحكومة حوالي ٦٠% من ميزانية التعليم الحريدي دون تدخل في صوغ مناهجه أو التحكم في آليات تشغيله.

البناء الفكري لعقل الطفل الإسرائيلي

بصفة عامة لا يمكن الفصل بين تأثير المنظومة الإعلامية والإنتاج الأدبي (خاصة ما يكتب للأطفال وللشباب) والمناخ الديني السائد وكذلك المناخ السياسي العام وبين تأثير مناهج التعليم على العقل الإسرائيلي؛ حيث إن كل هذا يتناغم في منظومة تكوِّن الشخصية الإسرائيلية. فهناك وحدة متكاملة بين ما تقره أجهزة التعليم الرسمية من مناهج وكتب، وبين ما يُطرح في الأسواق، على هيئة كتب في التاريخ والجغرافية والقصة وأدب الأطفال، وما تزوَّد به المكتبات للمطالعة.

وتعد خطب السياسيين وقادة الرأي من أسس البناء الفكري لعقلية الطفل في إسرائيل، كما تسهم كتابات الكُتاب والأدباء، وبصفة خاصة الأدباء الذين يكتبون للطفل، في بلورة وصياغة عقل الطفل الإسرائيلي، وتمثل المرتكز الأساسي للعملية التربوية. كما تلعب فتاوى الحاخامات دوراً محوريًّا في تشكيل وجدان المجتمع ككل والأطفال والشباب بصفة خاصة.

نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني[١٦١] في ٢٠٠٢/٥/٧ نص خطاب أرسله تلاميذ المدارس الحكومية الدينية الإسرائيلية (الصف من السابع حتى العاشر، ما يقابل المرحلة الإعدادية في مصر) للجنود الإسرائيليين الاحتياط عند اقتحامهم لطولكرم في إطار أحداث انتفاضة الأقصى التي بدأت عام ٢٠٠٠، بسبب اقتحام أريئيل شارون لساحة المسجد الأقصى. وورد في هذا الخطاب ما يلي: (عزيزي الجندي تجاوز كل القوانين واقتل أكبر عدداً من العرب– العربي الطيب هو العربي الميت – فليحترق كل الفلسطينيين– محا الرب ذكرهم– في جهنم).

---

[١٦١] www.ynet.co.il، 7/5/2002، رامي حازوت.

تعبر العبارات الواردة في نص الخطاب عن أن كراهية العرب يتم غرسها وتأصيلها في نفس الطفل منذ مراحل التعليم الأولى، مما يعد إعداداً متكاملاً للشخصية الإسرائيلية التي تتعامل فيما بعد مع الفلسطينيين في المعابر أو الحواجز أو عند الاقتحامات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل للمناطق الفلسطينية المحتلة، و(هذا) ربما يفسر هذا سبب قتل محمد الدرة بدم بارد، ولماذا يقوم ضابط بتأكيد قتل الطفلة الفلسطينية إيمان الهمص بخمس عشرة طلقة من رشاشه.

ويعد نهج الإبادة الجماعية للجماعة المعادية، الذي اتبعه يشوَّع بن نون الذي خلف موسى عليه السلام في قيادة بني إسرائيل عند دخوله أرض كنعان[١٦٢]، هو النموذج الأمثل لليهودي المتطرف عند تعامله مع الآخر. فقد ورد في سفر يشوَّع: "[٢٠]فَهَتَفَ الشَّعْبُ وَضَرَبُوا بِالأَبْوَاقِ. وَكَانَ حِينَ سَمِعَ الشَّعْبُ صَوْتَ الْبُوقِ أَنَّ الشَّعْبَ هَتَفَ هُتَافًا عَظِيمًا، فَسَقَطَ السُّورُ فِي مَكَانِهِ، وَصَعِدَ الشَّعْبُ إِلَى الْمَدِينَةِ كُلُّ رَجُل مَعَ وَجْهِهِ، وَأَخَذُوا الْمَدِينَةَ. [٢١]وَحَرَّمُوا كُلَّ مَا فِي الْمَدِينَةِ مِنْ رَجُل وَامْرَأَةٍ، مِنْ طِفْل وَشَيْخٍ، حَتَّى الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَالْحَمِيرَ بِحَدِّ السَّيْفِ."[١٦٣].

وورد في الإصحاح العاشر من السفر نفسه: "[٢٨]وَأَخَذَ يَشُوعُ مَقِّيدَةَ فِي ذلِكَ الْيَوْمِ وَضَرَبَهَا بِحَدِّ السَّيْفِ، وَحَرَّمَ مَلِكَهَا هُوَ وَكُلَّ نَفْسٍ بِهَا. لَمْ يُبْقِ شَارِدًا، وَفَعَلَ بِمَلِكِ مَقِّيدَةَ كَمَا فَعَلَ بِمَلِكِ أَرِيحَا.[٢٩]ثُمَّ اجْتَازَ يَشُوعُ مِنْ مَقِّيدَةَ وَكُلُّ إسرائيل مَعَهُ إِلَى لِبْنَةَ، وَحَارَبَ لِبْنَةَ. [٣٠]فَدَفَعَهَا الرَّبُّ هِيَ أيضاً بِيَدِ إسرائيل مَعَ مَلِكِهَا، فَضَرَبَهَا بِحَدِّ السَّيْفِ وَكُلَّ نَفْسٍ بِهَا. لَمْ يُبْقِ بِهَا شَارِدًا، وَفَعَلَ بِمَلِكِهَا كَمَا فَعَلَ بِمَلِكِ أَرِيحَا."[١٦٤].

يعد هذا النموذج هو الأكثر تأثيراً في تشكيل الشخصية الإسرائيلية من جوانبها كافة، سواء النفسية أو الاجتماعية، محدداً نمط السلوك تجاه الآخر. فالطفل الذي يدرس هذا النموذج في مرحلة التعليم الأساسي يعتبر نموذج يشوَّع بن نون هو النموذج الأمثل الواجب اتباعه، ومن

---

[١٦٢] سفر العدد: ٢٧: ١٧-١٨«ليُوَكِّلِ الرّبُّ، مَصدرُ حياةِ كُلِّ بشَرٍ، رَجلاً على الجماعةِ، يخرُج أمامَهُم إلى الحربِ ويعودُ بِهِم، لِئلاَ تبقى جماعةُ الرّبِّ كغَنمٍ لا راعي لها. ١٨فقالَ الرّبُّ لموسى: خذْ يَشوعَ بنَ نُونٍ، فهوَ رَجلٌ فيهِ روحُ الرّبِّ، وضَعْ يدَكَ علَيهِ"

[١٦٣] يشوَّع: ٦/ ٢٠-٢١.

[١٦٤] يشوَّع: ١٠/ ٢٨-٣٠.

هنا يجد مبرراً ومصداقية ذات مرجعية دينية في ممارسة القسوة البالغة والوحشية في التعامل مع الفلسطينيين عند حدوث أي احتكاك، حيث يرى في هؤلاء الفلسطينيين، أصحاب الأرض، نموذجاً لشعب العماليق القديم الذي حاربه يشوَّع بن نون. على هذا الأساس، لا يعد نموذج الإبادة الجماعية، أو قتل الأطفال أو النساء نموذجاً غريباً على الشخصية الإسرائيلية عندما ننظر إليها بمعايير القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان التي تصبح في هامش الشعور عند الاحتكاك مع الفلسطينيين، وربما تظهر هذه القيم عند البعض متمثلة في جماعات الرفض التي تنشأ داخل المجتمع الإسرائيلي، ولكنها تبقى دائماً ذات تأثير محدود في صياغة منظومة السلوك تجاه الآخر. كما أن نفي الآخر، الخارجي والداخلي، كان مبدءاً مركزيًّا للتعليم من وجهة النظر الصهيونية[١٦٥].

ويقول اثنان ممن اشتغلوا في الدراسات التحليلية لقصص وكتب وأدب الأطفال وهما: البروفسور أدير كوهين في كتابه "وجوه قبيحة في المرآة"[١٦٦] الصادر عام ١٩٨٥ في تل أبيب، و"نيلي مندلر" الصحفية المتخصصة في شؤون التعليم والتربية في صحيفة هآرتس: "هناك أكثر من ١٥٠٠ كتاب من عدة أصناف بين أيدي الناشئة اليهود، تمثل ما لا يمكن وصفه من فوقية واستعلاء وتحقير لكل ما هو عربي ومسلم، ويمكن العثور على هذه الكتب في كل شارع ومكتبة، في أي مدينة أو مستوطنة".

تقول "نيلي مندلر" في تعليقها على الاتجاه الصهيوني اللاإنساني في مخاطبة عقول الناشئة اليهود[١٦٧]: "إن استعراضاً سريعاً لمضامين كتب العلوم الإنسانية، ومن بينها كتب المطالعة المقررة رسمياً للطلبة من الصف الأول حتى الصف الثأمن (قراءات إسرائيل) (وقراءات إسرائيل الحديثة) يبين كم هي مليئة بعبارات التحقير، والأوصاف غير الإنسانية المتوحشة،

---

[١٦٥] د. إيلان جور–زئيف، جدلية الوطن والمنفى، التربية الإسرائيلية والتربية على المنفوية في عهد ما بعد الحداثة، إعداد سليمان ناطور، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، راما الله، ٢٠٠٦، ص ٦٥.

[١٦٦] أدير كوهين، وجوه قبيحة في المرآة– رؤية للنزاع اليهودي العربي في أدب الأطفال العبري، دار نشر رِشافيم، تل أبيب، ١٩٨٥.

[١٦٧] جريدة هآرتس الإسرائيلية، ١٩٨٤/١١/٢٠.

فالكتب والمراجع التي تقرها وزارة التعليم الإسرائيلية لتكون مراجع بين أيدي المعلمين والمربين، هي أشد عنصرية وأكثر فظاعة مما يستخدمه الطلبة أنفسهم".

نماذج من الكتب التي تمثل المناهج الدراسية في المدارس الإسرائيلية

هناك نماذج من التطرف بين صفوف الأكاديميين الذين يسهمون بشكل فعال في تكوين وجدان الطفل والشاب الإسرائيلي، ومثال ذلك: ما أدلى الدكتور دافيد بوكعي، الأستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا خلال محاضراته التي ألقاها في مادة "النظام العربي وقضية فلسطين"، بأقوال مؤسفة ومناهضة للعرب، منها: "يجب إطلاق الرصاص على رأس العرب"، "يجب قتلهم"، "يجب هدم مبنى كامل على سكانه"، "العربي لا يهمه سوى الجنس والخمور"، "العرب حمقى، لم يسهموا بشيء للإنسانية"[١٦٨].

ويقول الطلبة الذين يدرسون هذه المادة إن من بين الكلمات التى رددها هذا الأستاذ على مسامع الطلبة: أنه "يجب إلقاء القبض على كل العرب، وإلصاق مسدس فى رؤوسهم وإطلاق النار عليهم. كما يجب تدمير أى بناية سكنية يسكن فيها عرب وفلسطينيون"[١٦٩].

وخلال محاضراته أوصى الدكتور بوكعي، وهو مستشرق ألَّف كتاباً حول تهديدات "الإسلام المتطرف" وفق تعبيره، الجيش الإسرائيلى بـ" إذلال المطلوبين الذين يتم القبض عليهم، وتصويرهم أثناء إذلالهم وجعل عائلاتهم تشاهد هذه الصور، ليروا مدى جبن أبنائهم". وفي مناسبة أخرى أضاف بوقعي أن "الجريمة تجري في عروق العرب"[١٧٠].

وتعد تصريحات الحاخام عوفاديا يوسِف (الزعيم الروحي لحركة شاس) العنصرية التي أدلى بها في أواخر نيسان ٢٠٠١م[١٧١]، ووصف فيها العرب بأنهم أولاد أفاعٍ، وأن الله ندم لأنه

---

[١٦٨] www.haaretz.co.il، ٢٠٠٥/٣/١٥، بقلم: دافيد ريتنر.

[١٦٩] www.nana.co.il، ٢٠٠٥/١/٢٤، بقلم: هارون تحاوكو.

[١٧٠] www.nana.co.il، ٢٠٠٥/١/٢٤، بقلم: الكاتب نفسه.

[١٧١] الإذاعة الإسرائيلية، ٢٠٠١/٤/٧.

خلقهم، وبالتالي فإن من الواجب قتلهم، نموذجاً يوضح مدى عنف ووحشية التوجهات العنصرية التي نشأ وتربى عليها المجتمع الإسرائيلي[١٧٢].

نجد الكم الهائل من الأدبيات الصهيونية المشابهة- التي تعد المصدر الأول للتربية والتي رددها رواد الصهيونية الأوائل مستندين فيها إلى التراث الديني ممثلاً في التوراة والتلمود، وسائر أدبيات الفكر الديني اليهودي التي تشكل العمود الفقري في المناهج الدراسية الإسرائيلية، والتي تستند تاريخيًّا إلى مصادر عديدة أهمها العهد القديم، وما أوردته من تفاصيل عن المذابح الشاملة التي ارتكبها يشوع بن نون[١٧٣].

كما نجد مبادئ وأفكار الأيديولوجية الصهيونية ومقولاتها، ومن بينها مقولة "العربي الطيب هو العربي الميت"، ونظرية الترانسفير التي نادى بها لأول مرة الحاخام "يوسف واتيز" وتبناها بعد ذلك العديد من الساسة الإسرائيليين وعلى رأسهم رحبعام زئبفي (إغتاله فدائيون فلسطينيون في غرفته بفندق بالقدس) ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان في حكومة بنيامين نتنياهو، والمتطرف موشيه فيجلين[١٧٤]، ومؤادها أن لا مكان في هذه البلاد لشعبين، أي أن فلسطين يجب أن تكون خالصة لليهود دون سواهم، نجد أن كل تلك الأفكار تمثل المعين الأول للطفل والشاب الإسرائيلي.

وهناك مصدر مهم للتربية الصهيونية، هو مؤلفات مؤسسي الصهيونية الأوائل، ومن هذه المؤلفات على سبيل المثال: كتاب "روما والقدس" لموشيه هس (١٨١٢- ١٨٧٥) وكتاب "التحرر الذاتي" لبنسكر رئيس جمعية محبة صهيون (١٨٢١- ١٨٩١) وكتاب "الدولة اليهودية" لهرتسل (١٨٦٠- ١٩٠٤). يضاف إلى ذلك كتابات ثلاثة مفكرين آخرين كانوا علامات بارزة في التاريخ الصهيوني، وهم آحاد هاعَم (١٨٥٦-١٩٢٧) وهو صاحب مدرسة الصهيونية الثقافية، وأهرون دافيد جوردون (١٨٥٦- ١٩٢٢) وهو صاحب نظرية دين

---

[١٧٢] لمزيد من التفاصيل حول فكر الحاخامات والفكر الديني اليهودي انظر كتاب: د. منصور عبد الوهاب، فتاوى الحاخامات- رؤية موضوعية لجذور التطرف في المجتمع الإسرائيلي، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

[١٧٣] يشوع، ٦/ ٢٠ . ٢١.

[١٧٤] موشيه فيجلين، هضبة أخرى، ٢٠٠٨/٣/٣٠. www.nrg.co.il.

العمل، وفلاديمير جابوتنسكي صاحب مدرسة القوة والبطش (١٨٨٠-١٩٤٠)، وزعيم الصهيونية التصحيحية[١٧٥].

العنصرية والفوقية في كتب الأطفال[١٧٦]

١. كتاب (التربية الدينية في المجتمع الإسرائيلي) . تأليف مردخاي بارليف، ١٩٨٦.

٢. ١٢٠ قصة متخصصة للقصاص "شراجا جفني" يحمل في كل قصة اسماً مستعاراً، وهي تصف العرب بأنهم قتلة يهاجمون المستوطنات وأن سلوك اليهود تجاههم يكون دائماً مثاليًّا.

٣. كتاب رجال في التكوين، تأليف اليعيزر شموئيلي (أحد أساتذة التربية الصهيونية في وزارة التعليم الإسرائيلية). يصف في كتابه منذ طبعته الأولى عام ١٩٣٣ وحتى الطبعة الثانية عشرة التي صدرت عام ١٩٧٢، العربي بأنه "طويل القامة عريض المنكبين يلمح في عينيه بريق الغضب، وجهه قاسٍ، وجبينه ضيِّق وصغير، وشاربه مدبب يرتفع على شكل قرنين، عيناه صغيرتان تدوران في محجريهما، وأنفه نسري معقوف".

٤. كتاب "ليس على جادة الصواب" تأليف عوديد يتسهار، وفيه يظهر العربي بطريقة تخيف الأطفال اليهود وتزرع الحقد والكراهية تجاه العرب.

٥. كتاب "أولاد المدينة القديمة وحربهم ضد المتسللين"، تأليف حاييم إلياف، يسهم بطريقة أكثر شمولية في تقبيح صورة الجندي العربي، حيث أبرز جنديًّا أردنياً في الجيش العربي بعينين حادتين تتطلعان بكرهٍ نحو اليهود.

---

[١٧٥] يعد فلاديمير جابوتنسكي هو الزعيم الروحي والمعلم لمعظم القادة الإسرائيليين، مثل مناحم بيجين ويتسحاق شامير وأريئيل شارون، كما أن والد بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي كان السكرتير الشخصي لجابوتنسكي.

[١٧٦] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٣، ١٤.

٦. السلسلة القصصية "داني دين الذي يرى ولا يُرى"، تأليف أون سريج، وكذلك السلسلة القصصية تأليف يجآل موسينزون وهي قصص خيالية تتخذ من القرد بطلاً لها وتجعله قادراً على هزيمة الجنود العرب.

٧. وهناك قصص عديدة بعد (كامب ديفيد) تصف العربي بأنه يمارس تجارة خسيسة كالتهريب والجاسوسية وخطف الطائرات والعمالة للدول الأجنبية، ومنها على سبيل المثال قصة "ورقة فوق الوادي" تأليف يهوشوع بير، وقصة "الفارس من الصحراء" وقصة "الخان على الهضبة" للكاتب يجآل بن نتان.

٨. قصة "إسحاق وإسماعيل" لأديبة الأطفال ديبورا عومر، وفي هذه القصة المصورة للأطفال تقدم المؤلفة إسماعيل عليه السلام (أبو العرب) في صورة البربري، الوحشي والهمجي، مقابل إسحاق اللطيف الودود[١٧٧].

أثر التوراة على قناعات الشبان اليهود[١٧٨]

جاء في دراسة قام بها عالم النفس الإسرائيلي جورج تَمارين، لبحث آثار التعصب على الأحكام الأخلاقية من الجوانب التالية:

أ- وجود التعصب في الأيديولوجية التي تتحكم في الشباب الإسرائيلي.

ب- تأثير تدريس التوراة بطريقة غير نقدية على إمكانية تشكل اتجاهات التعصب المختلفة خصوصاً فكرة (شعب الله المختار) وسمو الشريعة اليهودية، ودراسة منهج الإبادة الجماعية التي مارسها الأبطال التوراتيون وعلى رأسهم يشوع ابن نون خليفة موسى عليه السلام. وقد ركز تَمارين على أكثر صور التعصب تطرفاً، وهي صورة الإبادة الكاملة للجماعة المعادية، وأعد لها ١٠٦٦ استبياناً ذات محتوى واحد، أجاب عليها ٥٦٣ فتى و٥٠٣ فتاة من مختلف الأعمار

---

[١٧٧] ديبورا عومر، إسحاق وإسماعيل، دار نشر مودان ليمتد، ١٩٩٨.

[١٧٨] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٥، ١٦، ١٧.

ومختلف المدارس.

وتطرقت الاستمارة لسفر يشوع بن نون، والذي يُدرس في المدارس الإسرائيلية من الصف الرابع وحتى الثأمن، وكان السؤال كما يلي:

"إنك تعرف جيداً المقتطفات التالية من سفر يشوع": "[٢٠]فَهَتَفَ الشَّعْبُ وَضَرَبُوا بِالأَبْوَاقِ. وَكَانَ حِينَ سَمِعَ الشَّعْبُ صَوْتَ الْبُوقِ أَنَّ الشَّعْبَ هَتَفَ هُتَافًا عَظِيمًا، فَسَقَطَ السُّورُ فِي مَكَانِهِ، وَصَعِدَ الشَّعْبُ إِلَى الْمَدِينَةِ كُلُّ رَجُل مَعَ وَجْهِهِ، وَأَخَذُوا الْمَدِينَةَ. [٢١]وَحَرَّمُوا كُلَّ مَا فِي الْمَدِينَةِ مِنْ رَجُل وَامْرَأَةٍ، مِنْ طِفْل وَشَيْخٍ، حَتَّى الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَالْحَمِيرَ بِحَدِّ السَّيْفِ."[١٧٩].

وورد في الإصحاح العاشر من السفر نفسه: "[٢٨]وَأَخَذَ يَشُوعُ مَقِّيدَةَ فِي ذلِكَ الْيَوْمِ وَضَرَبَهَا بِحَدِّ السَّيْفِ، وَحَرَّمَ مَلِكَهَا هُوَ وَكُلَّ نَفْسٍ بِهَا. لَمْ يُبْقِ شَارِدًا، وَفَعَلَ بِمَلِكِ مَقِّيدَةَ كَمَا فَعَلَ بِمَلِكِ أَرِيحَا.[٢٩]ثُمَّ اجْتَازَ يَشُوعُ مِنْ مَقِّيدَةَ وَكُلُّ إسرائيل مَعَهُ إِلَى لِبْنَةَ، وَحَارَبَ لِبْنَةَ. [٣٠]فَدَفَعَهَا الرَّبُّ هِيَ أيضاً بِيَدِ إسرائيل مَعَ مَلِكِهَا، فَضَرَبَهَا بِحَدِّ السَّيْفِ وَكُلَّ نَفْسٍ بِهَا. لَمْ يُبْقِ بِهَا شَارِدًا، وَفَعَلَ بِمَلِكِهَا كَمَا فَعَلَ بِمَلِكِ أَرِيحَا."[١٨٠].

أجب على السؤالين التاليين:

١- هل تعتقد أن يشوع بن نون والإسرائيليين قد تصرفوا تصرفاً صحيحاً أو غير صحيح؟ اشرح لماذا اخترت هذا الرأي.

٢- لنفترض أن الجيش الإسرائيلي احتل خلال الحرب قرية عربية، فهل هو حسن أم سيء أن يتصرف على هذا النحو مع سكان هذه القرية، كما تصرف يشوع بن نون مع شعب أريحا؟ اشرح لماذا.

وقد اختار الإبادة الكاملة التي قام بها يشوع بن نون؛ لأن سفر يشوع بن نون يحتل مكاناً خاصاً في نظام التعليم الإسرائيلي، نموذج يشكل ما بين ٦٦% و٩٥% من إجابات التلاميذ الأطفال على (السؤال الأول).

وفي تبرير ذلك قال بعض التلاميذ: كان هدف الحرب هو الاستيلاء على البلاد من أجل

---

[١٧٩] يشوَّع: ٦/ ٢٠-٢١.

[١٨٠] يشوَّع: ١٠/ ٢٨-٣٠.

الإسرائيليين؛ لذلك فقد تصرَّف الإسرائيليون تصرفاً حسناً باحتلالهم المدن وقتلهم سكانها، وليس من المرغوب فيه أن يكون في إسرائيل عنصر غريب، إنَّ الناس من مختلف الأديان يمكن أن يؤثِّروا تأثيراً لا حاجة للإسرائيليين به.

أما عن السؤال الثاني فقد جاءت إجابة ٣٠% من التلاميذ بشكل قطعي (نعم).

وهذا بعض ما كتبه التلاميذ: "أعتقد أن كل شيء قد جرى بشكل صحيح. إذ إننا نريد قهر أعدائنا وتوسيع حدودنا، ونحن أيضاً قتلنا العرب كما فعل يشوع بن نون والإسرائيليون" (تلميذ في الصف السابع).

وكتب تلميذ في الصف الثأمن: "في رأيي يجب على جيشنا أن يتصرف مع القرية العربية كما تصرف يشوع بن نون، لأن العرب هم أعداؤنا، فهم حتى في الأسر سيبحثون عن إمكانية ليبطشوا بحراسهم".

وقد أحدثت هذه الدراسة ونتائجها عند نشرها، ضجة كبرى في إسرائيل، والسبب أنها كشفت بطريقة علمية وموضوعية العنصرية الممنهجة في المجتمع الإسرائيلي.

كما تبين من الدراسة التي أجرتها أسماء بيومي شلبي، المعيدة بقسم تربية الطفل في جامعة عين شمس، عن التربية السياسية في أدب الأطفال اليهود[١٨١] المكتوب باللغة العبرية أن الدين اليهودي يأخذ حيزاً مقداره من ٩٣ لـ ٩٥% في مجموعة قصص الأطفال الإسرائيلية التي قامت بدراستها في حين يشغل "اللادين" حيزاً مقداره من ٠,٧% لـ ٤%، وذلك يؤكد على عمق تغلغل الثقافة الدينية في ثقافة الطفل الإسرائيلي، مقارنة مع ما يسمى بالثقافة العلمانية.

تشويه الإسلام والفتوح الإسلامية[١٨٢]

من بين الأسس التي تعتمدها وزارة التعليم الإسرائيلية في تربية الناشئة اليهود تشويه الدعوة

---

[١٨١] أسماء غريب بيومي شلبي، التربية السياسية في أدب الأطفال، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة عين شمس، (١٩٩٢).

[١٨٢] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٣.

الإسلامية والفتوح الإسلامية في الكتب المقررة، التي يصدرها مركز المناهج التعليمية في وزارة التعليم الإسرائيلية، ونذكر من هذه الكتب:

١. سلسلة كتب "شعب إسرائيل" للصف السابع، تأليف "ب. أحيا" و"م. هرباز".

٢. كتاب دروس في التاريخ: اليهودية بين المسيحية والإسلام، صادر عن مركز المناهج التعليمية، القدس، ١٩٧٣م، وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية.

٣. كتاب "هذا موطني" للصف الخامس، تأليف ش. شكيد، طبقاً لمنهج وزارة التعليم المعدل.

٤. كتاب جغرافية أرض إسرائيل الطبيعية والاقتصادية للمدارس الثانوية ومعاهد المعلمين، تأليف د.مناشيه هرئيل ود. دوف نير.

العرب والفلسطينيون في كتب تدريس التاريخ[١٨٣]

النموذج: كتاب "القرن العشرون–القرن الذي غير أنظمة العالم" تأليف "إيال نافيه"، منشورات وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية ١٩٩٥.

تهدف كتب التاريخ التي تقرها وزارة التعليم الإسرائيلية إلى إنكار وجود الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، وخاصة تلك التي صدرت حديثاً في العقد الأخير من القرن الماضي، فعلى سبيل المثال نجد أن كتاب الدكتور مناحِم كيدِم "موجز تاريخ الصهيونية"، ١٩٨٨، لا يرد فيه ذِكر للشعب الفلسطيني على الإطلاق، ولم يعترف بفلسطين كحيز جغرافي وتاريخي له صلة بالتاريخ الحضاري الإنساني.

الفوقية العرقية ومصطلح الجوييم[١٨٤] **(الأغيار) وشعب الله المختار**

[١٨٣] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

تنبعث الفوقية التاريخية من خلال ثلاثة مفاهيم مترابطة وهي: اليهودية والصهيونية والإسرائيلية، فالعهد القديم يعتبر اليهود "شعب الله المختار" وسائر الشعوب "جوييم" (أغيار). وهذا المصطلح، شعب الله المختار، وجد له تعبيراً في صور وأشكال ومظاهر عدة، وعلى كل الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية، ويعد المكون الأساسي للشخصية اليهودية.

ورد في كتاب إيلي بَر نافيه "القرن العشرون– تاريخ شعب إسرائيل في العصور الأخيرة"، اعتماداً على كتاب "الأرض القديمة الجديدة" لتيودور هرتسل، صفحة (٧٦) المقارنة التي أجراها بين حال الصهيونية الجديدة (هرتسل) وبين وضع العرب في فلسطين، وكيفية تحول أوضاع فلسطين بعد مجيء اليهود عن طريق الهجرة والاستيطان، بحيث يظهر التفوق اليهودي في سائر الميادين والمناحي، فاليهود وحدهم الذين يمنحون السعادة للعرب، ويتصدقون عليهم بالكرامة[١٨٥].

الجغرافية العامة والجغرافية السياسية وكتب التربية الوطنية[١٨٦]

يلمس المتتبع لمقررات ومناهج كتب الجغرافيا في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي[١٨٧]، وحتى تلك التي تدرس في كليات الدراسات الاجتماعية ودور المعلمين، يلمس بسهولة جوهر القيم التربوية والتوجيه الهادف الذي تحاول زرعه وتجذيره ضمن أطر التربية اليهودية والصهيونية

---

[١٨٤] الأغيار: (الجوييم): لفظة عبرية، مفردها الجوي، وهم جميع الشعوب غير اليهودية، وقد شاعت للكلمة ترجمة عربية هي الأغيار، أي غير اليهود. وهذه الشعوب، وفقا للشريعة اليهودية، لا تنزل في مرتبة واحدة مع اليهود، ومن ثم تختلف الأحكام الشرعية في كل ما يتعلق بهم.

[١٨٥] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٤٢، ٤٣.

[١٨٦] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٤٨، ٥١.

[١٨٧] أرنون سوفير وجروس–لان، جغرافية الشرق الأوسط مع مشارف القرن الحادي والعشرون، وفق الخطة الدراسية لوزارة التعليم وبتصديقها، عَمْ عوفيد، ٢٠٠٠.

التي رسمها ووضعها طواقم الخبراء والتربويين العاملين في أجهزة التعليم الإسرائيلية، منذ عام ١٩٤٩ وإلى حين صدور قانون التعليم الأساسي عام ١٩٥٣.

ومن أبرز هذه الكتب (الجولان والجليل بأقسامه والكرمل وشمال البلاد) تأليف اليعيزر فيتكين، ١٩٨٢، بتكليف من قسم المناهج التعليمية، وزارة التعليم والثقافة، وكتاب تحولات في جغرافية الشرق الأوسط، للمدارس الثانوية ودور المعلمين، تأليف الدكتور أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، ١٩٩٥، وكتاب يروشلايم يهودا فشومرون "القدس والضفة الغربية" والجبل الأوسط المركزي، تأليف اليعيزر فيتكين ١٩٨٤، وكتاب "يروشلايم يهودا فشومرون، تأليف رِنا هفرون، وفق مناهج التعليم، التي أُقرت رسميًّا من قبل الوزارة عام ١٩٩٤.

هذه القيم التربوية اليهودية وجدت لها متنفساً وتجسيداً في كتاب "تحولات جذرية في جغرافيا الشرق الأوسط" الذي أقر تدريسه لطلبة المدارس الثانوية العليا والتعليم العالي منذ عام ١٩٤٨، والكتاب من تأليف البروفسور "أرنون سوفير" أستاذ الجغرافيا والتربية الوطنية في جامعة حيفا، وقد أعيدت طباعته للمرة الخامسة عام ١٩٩٥، أما أبرز القيم التي حاول المؤلف إظهارها فهي[١٨٨]:

١- الإيحاء بوجوب ضم أراضٍ ومناطق من الأقطار العربية إلى إسرائيل بعد قيامها[١٨٩]، وأن عدم ضمها هو إجحاف بحق إسرائيل، ولترسيخ وتعميق هذه المزاعم ورد في صفحة ١٨٩ من هذا الكتاب، أن إمارة شرق الأردن كانت قبل تأسيسها جزءاً من "أرض إسرائيل"، لكنها في عام ١٩٢٢ سُلخت منها وأخرجت من مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة[١٩٠]". وفي صفحة ٢١٦ اعتبر المؤلف أن ضم

---

[١٨٨] خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٦١، ٦٢.

[١٨٩] هذا ما أقره مؤتمر هرتسليا للمناعة والأمن القومي في يناير ٢٠٠٦.

[١٩٠] أرض إسرائيل الكاملة: إسم يطلقه الإسرائيليون على المنطقة التى تشمل فلسطين والضفة الشرقية لنهر الأردن والمملكة الأردنية الهاشمية ومساحات من سوريا ولبنان والعراق. ويمدها البعض لتشمل مساحات من تركيا أيضاً. ويتضح مفهوم أرض إسرائيل الكبرى أو الكاملة بحدودها كما وردت في سفر الخروج:٢٣/٢٨: ٣١ (٢٨وأُرسِلُ الذُّعْرَ أمامَكُم فتَطرُدونَ الحوِّيِّينَ والكنعَانيِّينَ والحِثِّيِّينَ مِنْ وُجوهِكُم. ٢٩لا أطرُدُهُم مِنْ وُجوهِكُم في سنَةٍ واحدةٍ لِئلاَ تصيرَ الأرض قَفْرًا، فتَكثُرَ علَيكُم وُحوشُ البرِّيَّةِ. ٣٠ولكنِّي أطرُدُهُم قليلاً قليلاً مِنْ أمامِكُمْ

الأراضي العربية إلى إسرائيل هو إحقاق للحقوق التاريخية لليهود، وأنه يجب عدم الإقرار بسلخ الأردن عن إسرائيل الكاملة، واعتبار الأردن كياناً مستقلًّا ودولة ذات سيادة، وفي النص الخاص بهذه المقولة الصهيونية جاء على الصفحة المذكورة: "إن هناك بين الإسرائيليين من يؤمنون بأرض الميعاد، وبأرض إسرائيل الكاملة، وبأن نهر الأردن يمر في وسطها؛ ولذلك فهو جزء لا يتجزأ من إسرائيل".

٢ – اعتبار سيطرة إسرائيل على مصادر المياه العربية وضمان حصولها على كميات المياه الكافية من الأنهار العربية حق مكتسب، لا يجوز لهذه الأقطار حرمان إسرائيل منه.

٣ – ترسيخ هاجس العدوان العربي لدى كل حادثة، وعند كل موقع مقابل التسامح الإسرائيلي. ورد في صفحة ١٥٢ أن تقديم الدعم من قبل دول الخليج للأردن ومصر على الصعيدين المالي والعسكري، يشجع هذه الدول على المغامرة العسكرية، ويحولها إلى خطر دائم على إسرائيل.

٥ – تعتبر إسرائيل أن مد شبكات الطرق والمواصلات بين الأقطار العربية المتجاورة، يشكل خطراً عليها، ووسيلة لتطور الاقتصاد العربي، وبالتالي فهذا شكل من أشكال تعزيز القوة والوحدة العربية في التصدي لإسرائيل. فقد ورد صفحة ١٢٤ "حتى الطريق المعبد (إيلات–شرم الشيخ–السويس) الذي بنته إسرائيل بجهدها وبعمل أبنائها الشاق قبل انسحابها من سيناء، تستخدم اليوم محوراً للحركة السياحية في شواطئ خليج إيلات وحركة ملايين المصريين والعرب القادمين من دول الخليج والأردن والعراق باتجاه مصر، هذه المنطقة التي كانت سابقاً مقفرة جرداء في الثمانينيات تتحول اليوم إلى منطقة تنبض بالحياة". على العرب أن يذكروا إسرائيل بالخير، فاحتلالها لبعض أقطارهم جلب لهم النعمة لا النقمة. وفي الصفحة نفسها يقول المؤلف بأنه "على مصر والإنسان المصري أن يدركا بأنهما مدينان بالفضل لإسرائيل، لشقها هذا الطريق الحيوي الذي يعود بالفائدة على الشعب المصري.

إلى أنْ يَكثُرَ عدَدُكُم وتَملِكونَ الأرض. ٣١وأجعَلُ حُدودَ أرضكُم مِنَ البحرِ الأحمرِ جنوبًا إلى البحرِ المُتوسّطِ غَربًا، ومِنَ الصَّحراءِ شَرقًا إلى نهرِ الفُراتِ شَمالاً، وأُسلِمُ إلى أيديكُم سُكَّانَ الأرض فتَطرُدونَهُم مِنْ أمامِ وُجوهِكُم).

وفي صفحة ٢١٧ ورد بأن سياسية الجسور المفتوحة بين الأردن وإسرائيل وقرب الأردن من إسرائيل، ساهم في نشر المعرفة التكنولوجية المنقولة من إسرائيل إلى الأردن، وبخاصة في ميدان التقنية الزراعية.

٦ – التنامي السكاني في أقطار الوطن العربي يشكل خطراً داهماً على إسرائيل. ورد في الصفحتين ١٢٤– ١٢٥ أن تزايد السكان في مصر وسواها من الأقطار العربية، يشكل عامل عداء بفعل تزايد ظاهرة الصدام والاحتكاك على الحدود، وذلك بالرغم من التوقيع على اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٩، لذلك فعلى إسرائيل أن تكون يقظة لما يجري في سيناء من إقامة المشاريع الإسكانية، وهذا من شأنه أن يعمق الحقد في العالمين الإسلامي والعربي ويزرع المخاوف والريبة لدى إسرائيل؛ لأننا نخشى من أن تدير مصر لنا ظهرها وتعود إلى عهد المواجهات والحروب[١٩١]؛ لأن هذا الترابط بين قيام علاقة مع هذه المناطق في مصر والأردن، من شأنه أن يدعم أواصر الوحدة بين هذين البلدين العربيين، ويشق طريقاً آخر باتجاه السعودية[١٩٢] فتعزز العلاقة الأردنية–السعودية بينما تبقى (إيلات) وحدها تخوض شكلاً من أشكال العداء والخوف والريبة، وهذا لا يشكل ظاهرة صحية، ولكن خطراً على يهود إسرائيل على المدى البعيد.

٧ – التركيز على وصف "حالة التخلف والجهل" لدى الفلاح العربي في مصر والعراق والأردن وسوريا ومختلف أقطار الوطن العربي في الصفحات ٦١، ٦٩، ١٢٣ وهو تكرار للإدعاء الإسرائيلي حول تخلف الفلاح العربي لتشويه صورته والتحقير من شأنه.

---

[١٩١] تكررت النغمة نفسها بعد ثورة ٢٥ يناير إذ أعربت إسرائيل عن مخاوفها من اندلاع حروب أخرى بينها وبين مصر، وبخاصة بعد الرفض الشعبي الجارف للممارسات الإسرائيلية الوحشية المتكررة تجاه مصر والدول لعربية المحيطة.

[١٩٢] لهذا السبب رفضت إسرائيل بشدة إقامة جسر يربط بين مصر والسعودية، واستجابت القيادة المصرية السابقة للرفض الإسرائيلي، وتقرر عدم مناقشة المشروع.

مصر في نظر المؤلف

ورد فى صفحة ٦١ ما يلي: "إذا قارنا رسومات المعابد في مصر قبل آلاف السنين مع قطع من التشكيلات والرسومات التي تعود إلى بداية العشرينيات والسبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، نجد أنه لم يحدث أي تغير في حياة الفلاح المصري وظروف سكنه، منذ أيام الفراعنة وحتى اليوم. كما ورد في الصفحة ٦٩ "في القرية المصرية ينعدم كل شيء أخضر والتربة فيها جافة ومنهكة. فسكان القرية يعيشون في أكواخ حقيرة مصنوعة من الطين أو في منازل مدهونة باللون الأبيض، وسطوحها مغطاة بالقش وسعف النخيل وعيدان قصب السكر، كما أن أعمال وأشغال الفلاح المصري لا زالت بدائية ولا تختلف كثيراً عن القصص المنقوشة على النصب والمسلات التي تعود إلى عهد الفراعنة منذ ٣٥٠٠ق.م".

وفي صفحة ١٢٣ جاء: "ما من شك في أن جهداً كبيراً قد بُذل لحل مشكلات القاهرة كي تتحول من مدينة ريفية إلى مدينة متحضرة بالمعنى الحقيقي. إن مستقبل مصر لا يبدو زاهراً، وعلى الأمة المصرية أن تبذل جهوداً هائلة لتسير في الطريق الصحيح".

ففي كتابه "تأثير عملية السلام على مضامين كتب التدريس" الذي صدر عام ١٩٩٧ أقر البروفسور "داني بَر–طَل" حقيقة راسخة ترتبط بعدم تنازل التربية الصهيونية مطلقاً عن توجهاتها التعليمية لطلابها في سائر مراحل التعليم الدراسية سواءٌ في أوقات الحرب أو السلم بقوله: "إن من يعتقد أن تغييراً جديًّا طرأ على كتب التدريس منذ عام ١٩٥٣ وحتى اتفاقية أوسلو، تكون خيبة الأمل من نصيبه، ففي البحث الذي أجريته على كتب التعليم التي أُلّفت بعد أوسلو في سنوات ١٩٩٥– ١٩٩٦ وجدت أن التغيرات التي أُجريت على المناهج الإسرائيليةلم تكن سوى تغييرات تجميلية، وبعد أن قمت بتحليل ١٢٤ كتاباً في اللغة، والأدب العبري، والتاريخ والجغرافيا والمدنيات (التربية الوطنية) المقررة كلها للتدريس بعد عام ١٩٤٤، وجدت أن غالبية هذه الكتب تشدد على بطولة الشعب اليهودي، وتبرزه بشكل فوقي سوبرماني، فهو صاحب قضية عادلة، يحارب من أجلها ضد عدو عربي ومسلم يرفض الاعتراف بوجود الشعب اليهودي في إسرائيل، كما وأن الحديث عن اليهودي يتم عبر جميع

الأوصاف الإيجابية، فهو صاحب أخلاق، مبشِّر بالتطور والازدهار، بينما يفكر العربي دائماً وفقاً لأفكار نمطية سلبية، والتعامل معه يجب أن يتم من خلال إلغاء شرعيته وإنسانيته".

التحديات التي تفرضها هذه الإستراتيجية على مصر والعالم العربي

تفرض إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م في مجال التعليم العام مجموعة من التحديات أمام مصر والعالم العربي تتلخص في التالي:

- أن يدرك القائمون على العملية التعليمية في مصر والعالم العربي أن قضية التعليم وتطويره هي قضية أمن قومي لا تحتمل التقاعس أو تأجيل معالجة مشاكله أو معالجتها بمسكنات مؤقتة تزيد من عمق المشكلة، وضرورة الوصول لحلول علمية واقعية.
- أن تضع مصر والعالم العربي قضية التعليم العام في الدرجة الأولى من سلم أولوياتها في مواجهة عصر العولمة.
- التعامل مع قضية التعليم العام باعتباره حجر زاوية لتقدم المجتمع بكل عناصره الإجتماعية والإقتصادية.
- التعامل مع التعليم العام لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي باعتبارهما أساس التقدم لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، باعتبارهما عنصرين يعتمد كل منهما على الآخر وليسا عنصرين منفصلين.
- وضع جدول زمني محدد في إطار خطة خمسية وأخرى عشرية لتنفيذ إستراتيجية للإرتقاء بالتعليم العام يلتزم بها كل من يتولى حقيبة التعليم، مع إتاحة الفرصة لإدخال بعض التعديلات بما يتفق مع المتغيرات التي تمر بها البلاد والعالم وبما يواكب التطور العلمي لأوجه الإنفاق والمناهج التعليمية.
- التعامل مع التعليم العام الحكومي باعتباره الأساس في تقدم العملية التعليمية، ويسانده في هذا الإطار التعليم الخاص بوصفه مكملاً ومساعداً للنهوض بالعملية التعليمية وليس باعتباره بديلاً له.

- وضع ميزانية كافية –كل بلد عربي وفق إمكانياته الاقتصادية– لتطوير التعليم العام بما يتفق مع طموحاته.
- الربط بين الإنفاق العام على التعليم من منظور الإنفاق على الفرد – التلميذ– وليس من منظور الإنفاق العام على المدارس.
- التأكيد على مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحصول على تعليم صحيح وفاعل بصرف النظر عن المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي للفرد باعتبار أن التعليم حق أصيل من حقوق الإنسان.
- التعامل مع التعليم العام بكل مراحله من سنوات الحضانة وحتى الوصول لمرحلة التعليم الثانوي باعتبار أنه يمثل البنية الأساسية والمحورية للمجتمع، والتي من خلالها يتم اكتساب القيم الأساسية للمجتمع وكذلك المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل العصري. وفي هذا الإطار يعد التعليم العام الأداة التنفيذية الأساسية للمجتمع لاكتشاف ما هو مشترك بين عناصر المجتمع وخلق مجتمع جديد.
- العمل على تحسين وضع المعلم باعتباره حجر زاوية في العملية التعليمية وباعتباره يمثل في الوقت نفسه عنصر إدارة هذه العملية، سواء من ناحية المرتب أو من ناحية بناء شخصيته، ولذلك يلزم إمداده بوسائل الإدارة الفاعلة.
- وضع أسس لميزانية التعليم وفق عدد التلاميذ واحتياجات كل تلميذ، وفق حاجته، وليس وفق عدد الفصول أو عدد المدارس.
- تقليل عدد التلاميذ في الفصول التي تتسم بالكثافة العالية، ويتساوى في ذلك جميع المدارس في جميع المناطق سواء في الريف أو الحضر، ويجب وضع خطة لتنفيذ ذلك بالتدريج والبدء به مبكراً.
- الاهتمام بالتنمية التعليمية في المناطق النائية والحدودية، وبخاصة المناطق الحدودية التي أهملتها الحكومات المتعاقبة مثل شبه جزيرة سيناء والمناطق الحدودية الجنوبية، لما لها من أثر فاعل على منظومة الأمن القومي المصري.

- وضع خطة طموحة للدخول في المنافسة العالمية الشرسة في مجال التعليم باعتباره أساس لعملية التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق مراكز متقدمة في التصنيف العالمي.
- فتح المجال أمام المدرسين وتشجيعهم على إكمال الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة)، وإعطاء هؤلاء ميزة تفضيلية عن غيرهم ممن اكتفوا بمرحلة الليسانس.
- يقتصر عمل المدرس على مجال تخصصه الدقيق، وعدم السماح بتشغيل غير المؤهلين علمياً في مهنة التدريس.
- زيادة أعداد المدرسين الذين يتلقون تدريب ويكملون دراستهم في مختلف دول العالم التي تتمتع بوجود مدرسة علمية مرموقة، والتي أحرزت نجاحات معروفة في مجال التعليم للإستفادة من تجارب من سبقونا في تطوير التعليم في بلادهم.
- الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل.

المصادر والمراجع

- العهد القديم، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، ١٩٨٥.
- أدير كوهين، وجوه قبيحة في المرآة– رؤية للنزاع اليهودي العربي في أدب الأطفال العبري، دار نشر رِشافيم، تل أبيب، ١٩٨٥.
- أرنون سوفير وجروس–لان، جغرافية الشرق الأوسط مع مشارف القرن الحادي والعشرون، وفق الخطة الدراسية لوزارة التعليم وبتصديقها، عَمْ عوفيد، ٢٠٠٠. (بالعبرية)
- إليعيزر دون–يحيا، أصولية دينية وتطرف سياسي: اليشيفوت القومية في إسرائيل، في الأعوام الخمسون الأولى، تحرير أنيتا شابيرا، القدس، مركز زلمان شِزار لدراسة تاريخ إسرائيل، ١٩٩٨.
- إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م، إعداد لجنة عامة برئاسة إيلي هورفيتس، مارس ٢٠٠٨، (الطبعة العبرية).

- أسماء غريب بيومي شلبي، التربية السياسية في أدب الأطفال، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة عين شمس، (١٩٩٢).
- د. إيلان جور-زئيف، جدلية الوطن والمنفى، التربية الإسرائيلية والتربية على المنفوية في عهد ما بعد الحداثة، إعداد سليمان ناطور، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، راما الله، ٢٠٠٦.
- خليل السواحري وسمير سمعان، التوجهات العنصرية في مناهج التعليم الإسرائيلية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤.
- ديبورا عومر، إسحاق وإسماعيل، دار نشر مودان ليمتد، ١٩٩٨، (بالعبرية).
- عزيز حيدر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٧، شتاء ٢٠٠٤.
- فيكتور نحمياس، مدير مركز الإعلام الإسرائيلي، محاضرة في المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة مايو ١٩٩٥، (بالعبرية).
- د. منصور عبد الوهاب، فتاوى الحاخامات- رؤية موضوعية لجذور التطرف في المجتمع الإسرائيلي، يناير ٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- جريدة هآرتس الإسرائيلية، ١٩٨٤/١١/٢٠ (بالعبرية).
- الإذاعة الإسرائيلية، ٢٠٠١/٤/٧ (بالعبرية).

المواقع الالكترونية

- http://cms.education.gov.il/educationcms
- http://*mizrach.org.il*
- http://arabic.anriintern.com/news/education-in-israel
- http://news.walla.co.il ٢٠١١/٩/١.
- http://israel.thebeehive.org/ar/content/31/1582
- www.ynet.co.il، 7/5/2002، رامي حازوت.
- www.haaretz.co.il، ٢٠٠٥/٣/١٥، بقلم: دافيد رينتر.
- www.nrg.co.il. موشيه فيجلين، هضبة أخرى، ٢٠٠٨/٣/٣٠.
- www.nana.co.il، ٢٠٠٥/١/٢٤، بقلم: هارون تحاوكو.

- www.cbs.gov.il، *المكتب المركزي للإحصاء لدولة إسرائيل، ٢٠١١/٨/٨، آخر تحديث تم في ٢٠١١/٩/٦.*

قراءة في واقع ومستقبل التعليم العالي والبحث العلمي، د. طارق فهمي

إن تناولنا لخطط أمريكية إسرائيلية مشتركة، لا يعني اننا نتماهى بالآخرين، وإنما نسعى إلى معرفة حقيقية بالواقع الكائن على حدودنا، والذي يوجب علينا أن نرصد ونحلل ونقيم هذا الكائن الذي ينمو يوما بعد يوم، مسببا بأيديولوجيته خطراً مستقبليًّا على الهوية الحضارية للمنطقة العربية وللدولة المصرية.من هذا المنطلق، يعمل هذا الجزء على عرض وتقديم الفصل الثأمن من خطة"إسرائيل ٢٠٢٨م رؤية إستراتيجية للاقتصاد والمجتمع في كوكب عالمي/عصرالعولمة"، والمتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، وسيتم عرض الفصل في اطار من التناول المتخصص لنظام التعليم العالي في إسرائيل ببنيته التنظيمية وتحدياته، والاهداف والمهام المرجو تحقيقها من تطوير هذا النظام، ووسائل وطرق تنفيذها وفقاً لما أوردته الخطة، ثم نعلق على جوهر الخطة المتعلق بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..

وعلى ذلك ينقسم الجزء إلى:

أولاً: عرض الخطة، وتضمن بنية نظام التعليم العالي وتحدياته، وأهداف ومهام النظام، ووسائل وطرق تنفيذ هذه المهام وتحقيق الأهداف.

ثانيا: التعليق، ويتضمن البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الفصل الثأمن (التعليم العالي والبحث العلمي).

الأهداف والمهام

- إن تقدم الأمة وقيمها واقتصادها ورفاهها بما يجعلها في سلم الأفضلية والجودة ويؤدي إلى الاعتماد على هذه الروح والثقافة والقدرات التكنولوجية والعلمية يجب أن يتبع بخطة تطوير شاملة للتعليم العالي.
- إن مهام وأهداف الخطة في العشرين عاماً القادمة هو تحسين جودة التعليم العالي في إسرائيل باعتباره بنية تحتية للمجتمع الإسرائيلي، ويعزز دورالدولة والاقتصاد والرفاه والأمن والقيم القومية كما أنه يدعم النمو الاقتصادي من خلال تأهيل وتدريب قوة العمل.
- تأسيس نظام تعليم عال يضمن التفوق البحثي وفقاً لمعايير أفضل وفقا الجامعات العالمية، يقدم قابلية دولية يدعم الفرص المتساوية والعادلة ويسمح للفرد أن يبذل قصارى جهده.
- هذا النظام التعليمي سوف يتشكل من عدة أطر مؤسسية تتمتع بالحرية الأكاديمية والإدارية، ويسمح بانتقال الطلبة بين هذه الأطر، يفرض تعليماً حرًّا بينما يدعم أدوات التمويل لمن هم في حاجة إلى ذلك.
- تتطلب أهداف إسرائيل نمو تعليم عال في إطار سياسة بعيدة المدى قد تكون عشرين عاماً.
- في خلال هذه الفترة نظام التعليم العالي سيشهد تغييراً في بنيته التنظيمية.
- يجب أن يتضمن النظام جامعتين بحثيتين تصنفان ضمن أفضل ٢٠ جامعة في العالم.

يعاني التعليم العام في إسرائيل من انجازات متدنية، تتمثل في النتائج المحبطة للتلاميذ الإسرائيليين في الاختبارات العالمية مقارنة بالدول الأخرى.لذلك يجب أن يبنى نظام التعليم على التعليم العام الذي سوف يكون في المقدمة كأداة مجتمعية تحقق المساواة في الفرص، وترسيخ الوحدة الاجتماعية.

كما يشهد التعليم العالي والبحث العلمي انحداراً وضعفاً تدريجيًّا، بالإضافة إلى تزايد معدلات هجرة العقول إلى الخارج، ونظراً لأن التعليم العالي هو مصدر القوة الأكاديمية والتكنولوجية حيث يشكل نقطة تلاقي الصناعات التقليدية بأهداف التنمية، حيث يعد واجباً قومياً يستهدف تطوير نظام تعليم عال يعمل على تعزيز المنافسة ودعم التفوق، وفي هذا الإطار فان النظام يهدف إلى الوصول إلى جامعتين بحثيتين يصنفان ضمن قائمة أفضل عشرين جامعة في العالم.

إن هذا العرض الموجز للتحديات والأهداف التي يواجهها التعليم في إسرائيل، والتي وردت في مقدمة الخطة، يدل على مدى الرغبة الواقعية في المصارحة والمكاشفة من قبل المفكرين الإسرائيليين لواقع الحال العلمي في إسرائيل، كما ينم عن الرغبة الجادة في مواجهة ذلك الواقع بأهداف طموحه، تعمل على إصلاح وتطوير الواقع العلمي، وتضع إسرائيل ضمن نخبة دول العالم في مجال التعليم والبحث العلمي.

ولهذا جاء الفصل الثأمن من الخطة ليعرض المخطط الإستراتيجي للتعليم العالي والبحث العلمي خلال عشرين عاماً (٢٠٠٨ – ٢٠٢٨م) كالآتي:

عرض الخطة

المؤسسات القومية للبحث العلمي في الجامعات

تحتاج إسرائيل للتوسع والزيادة حتى تكون إسرائيل قائدة في مجال البحث العلمي في العالم.

ولتحقيق هذا الهدف يجب اتباع الخطوات التالية:

- إعداد مخطط مسحي لحقول البحث العلمي على مستوى قومي من قبل مؤسسة إسرائيل للعلوم.
- إنشاء سلطة حقيقية وتخويلها قوة مفرطة في الإدارة الداخلية / التنفيذ بالإضافة لدعم التطور الإداري والمؤسسي للكليات الأكاديمية حيث يتطلب توضيح الاحتياجات الفعلية / الطبيعية للحكم في كل مؤسسة أكاديمية.
- سوف يوجد نظام التعليم العالي نظاماً عامًّا يحظى بالدعم الحكومي.

- إعادة التفكير في الهياكل الإدارية والمالية للكليات.
- إعادة النظر في نظام تقرير رسوم التعليم (اللجان العامة) ووضع نموذج جديد لضبط الرسوم.
- زيادة موازنة التعليم العالي بما لا يقل عن ٢,٥ بليون شيكل كل خمس سنوات وهكذا يزيد الدعم الحكومي للنظام خلال العشرين عاماً القادمة بمقدار ١٠ بليون شيكل.
- يجب أن تتسم الموازنة بالشفافية وتبنى على عدد الحاصلين على البكالوريوس والمتفوقين.
- النظر في دمج دراسات أساسية في قطاع التعليم الديني في خلال مراحل التعليم الابتدائية والثانوية لهذا النظام التعليمي.
- يجاد طريقة جديدة لدعم المشاركة العربية في التعليم العالي.

البحوث الأساسية[١٩٣]

البحوث الأساسية المتبعة في الجامعات البحثية هي الدعامة المركزية في السياسة العلمية الإسرائيلية وقاعدة أساسية في تطوير الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي.

- اتباع تلك القاعدة يؤدي إلى تصنيف إسرائيل في مستوٍى عال في البحث العلمي والتكنولوجي مما يدعم مستقبل الاقتصاد والأمن.
- في نفس الوقت يجب أن تؤسس إسرائيل علاقات قوية مع المؤسسات العلمية العالمية وخاصة ضمان مستوى عال في العلوم الاجتماعية والإنسانية كحاجة قومية.
- قاعدة أساسية في الجامعات وقاعدة أساسية في إسرائيل: دعم المعرفة الإنسانية من خلال البحث في المجالات التكنولوجية والعلمية

[١٩٣] البحوث الأساسية هي الأنشطة التجريبية أو النظرية التي تمارس أصلاً من أجل اكتساب معارف جديدة عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص.

- البحث الأساسي، شكل لسنوات حجر الزاوية للسياسة العلمية القومية في إسرائيل وهو ما دعمته السياسة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وقد وضع اتباع هذه القاعدة إسرائيل في مستوى متقدم في العالم وفي الجامعات.
- لذلك يجب الحفاظ على هذه المكتسبات من خلال:
  - بناء العنصر البشري المتخصص ووضعه في إطار مؤسسي والحفاظ على استقرار هذه العملية من خلال هيكل موازنة متعددة السنوات.
  - تدريب أفضل العناصر الشابة في كل التخصصات في المستوى النهائي من الجامعة (البكالوريوس)، هؤلاء يكونون قيادات إسرائيل في الحقول العلمية المختلفة لكل مناحي الحياة.
- تسعى الخطة أن يصبح عدد الطلبة في نظام التعليم العالي ٧٥% من عدد الطلبة في التعليم بعد الثانوي.
- عدد الطلبة المستهدف الوصول إليه خلال العشرين عاماً القادمة كالآتي:

  ٦١٠,٠٠٠ طالب – كحد أقصى.

  ٤١٠,٠٠٠ طالب – كحد متوسط.

  ٣٩٠,٠٠٠ طالب – كحد أدنى.

  علماً بأن عدد الطلاب في عام ٢٠٠٨ وصل ٢٥٠,٠٠٠ طالب.
- أن مخرجات تعليم المدارس العليا (الثانوية)، هم بالتأكيد علماء إسرائيل في المستقبل.
- ان الحفاظ على إسرائيل كدولة تمتلك بنية تحتية وفقاً لمستويات الدول الغربية، يجب أن يكون من خلال تدريب الكوادر البشرية وإعدادهم للتعامل مع هذه البنية وتطويرها خاصة في مجال الصحة العامة، والإدارة المحلية، والمؤسسات غير الربحية، وهذا التدريب لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعليم العالي.

وسائل وطرق التنفيذ

نظام المدرسة والتعليم العالي

- التعليم العالي مبني بالأساس على نظام المدرسة، من الابتدائي الى المدرسة العليا، ويعتمد على نظام الاختبارات الإحصائية.
- لذلك يجب تأهيل التلاميذ للتعليم الأكاديمي من خلال الدراسات المحترفة والتدريب العملي.

الوصول إلى جامعتين بحثيتين:

- يتطلب وجود نظام قائم على التنافسية بين كل الجامعات والكليات والمعاهد بالإضافة إلى المراكز.
- هذه العملية التنافسية تسمح للطلبة أن ينتقلوا بين الوحدات المختلفة للنظام وفقاً لقدراتهم وتفوقهم مع ضمان حرية رسوم التعليم.
- تفويض سلطات للجامعات والكليات للبرامج الدراسية وفقاً لمدى جودة التخصصات في هذه المؤسسات، ومن ثم يأخذون على عاتقهم تقييم الإدارات المختلفة كل ٦ سنوات وإصدار تقرير يعرض على المجلس واللجنة الفرعية.
- إنشاء لجنة فرعية من المجلس تختص بالتنسيق مع لجنة التخطيط والموازنة بتقديم توصيات للمجلس بالقضايا والموضوعات التي يجب الموافقة عليها للعمل في داخل النظام.
- التنسيق بين اللجنة الفرعية والمجلس واللجنة يعد مطلباً مناسباً لمؤسسة إسرائيل للعلوم، التي ستبدأ بإعداد مخطط مسحي لحقول البحث العلمي على مستوى قومي.
- إن سلطة المجلس الحالية لا تتناسب مع البرامج الجديدة التي تحتاج لسرعة في التمويل وفي إنجاز العمليات الإدارية اللازمة، لذلك يجب نقل الصلاحيات إلى

المؤسسات المعنية بتلك البرامج مع الاحتفاظ بالرقابة وبالإشراف، على أن يكون التمويل وفقاً للقدرات الإنتاجية.

إعادة هيكلة النظام

- النظام يتكون الآن من إطارين: الجامعات والكليات.
- النظام المقترح سوف يتضمن ثلاثة أطر الجامعات، الكليات، والكليات المجتمعية ذات العاميين.
- يجب أن يسمح النظام بالتنقل السلس للطلبة من إطار للآخر، ودخول عام للكليات ذات السنتين.
- هذا النموذج من الأطر التنظيمية سوف يسمح بأن يكون عدد المنتسبين لنظام التعليم العالي ٧٥ % من الفئة العمرية ١٨-٢٤.
- كل إطار من هذه الأطر سوف يكون له وظائف وتعريفات خاصة، كالتالي:

الجامعات

من الأهمية أن يعتمد تطوير الجامعات على تطوير نظم البحث والتطوير R&D وربطها بالصناعة، من خلال شركات جامعية للبحث والتطوير التي تقوم بنقل المعرفة من المجال البحثي الأكاديمي (الجامعة)الى الصناعة.

- نقترح أن تأخذ الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والدراسات الإنسانية، هذا الموضوع على محمل الجد مع الجيش والجامعات، وفي هذا الإطار يتم إنشاء برنامج دراسات متخصص بالاشتراك بين عدة جامعات لأفضل العلماء كمحاضرين في وحدات الجيش وبهذا فإن نهاية خدمة شباب العلماء يحصلون على الماجستير والدكتوراه.

- هناك حاجة ملحه لوضع سياسة واضحة لتسويق الأبحاث والدراسات ودعم قدرة الجامعة على تطبيق العلم والتكنولوجيا وإدخالهما مجال السوق، دون تدخل من الدولة.

الكليات الأكاديمية

- يجب أن تستمر في منح درجات البكالوريوس في الآداب والبكالوريوس في العلوم BA/BS الذي يدعم قدرتها التنافسية في منح الماجستير.
- سوف تسمح الكليات بقبول للطلبة من الكليات المجتمعية عن طريق إجراء الاختبار، وطلبة المدارس العليا وفقا لدرجاتهم، حيث يتم اختيار الثلاثة الأوائل من كل فصل دراسي (وحدة دراسية)، هؤلاء سوف لا يخضعون للاختبار.

القاعدة الرئيسية لقدرة الكلية هي التدريس/ التعليم، الكلية الأكاديمية المقترحة، يجب أن تعمل بقدرة خريجيها، القاعدة الرئيسية تصبح التعليم، الابتكار في التعليم، هؤلاء يجب أن يستكملوا تعليمهم من خلال إنشاء مجلس / مؤسسة لتمويل دراسة لمدة عام في الجامعات البحثية.

الكليات المجتمعية:

في ظل الأطر الثلاثة للتعليم العالي، فان الكليات المجتمعية ذات العاميين، يبلغ عددها ٦٠ كلية، هذه الكليات سوف تركز على:

- مجالات مهنية تعمل على إعداد الخريجين لمهن متخصصة (التقنيين، مساعدي المهندسين، الممرضات، تقني الأسنان، المصورين، إلخ).
- إعداد الطلبة الذين لم يحصلوا على إجازة الدرجات المؤهلة لدخول الجامعات أو الكليات.
- الكليات المجتمعية ستعتمد درجتي البكالوريوس في الآداب وفي العلوم.
- يسمح لطلبة القطاع الديني بالالتحاق.
- يدعم قطاع الصناعة التقليدية والخدمات بالمتخصصين.

الكليات الخاصة والامتدادات الأجنبية

ظاهرة ايجابية يجب دعمها واعتمادها.

المؤسسات القومية

- –سوف يُنَفَذ تمويل البحث العلمي من خلال المؤسسة البحثية التنافسية.
- تعزيز مجال التمويل للبحوث الأساسية التنافسية المبنية على التخصص والتفوق، على أن يتم تمويل مؤسسات وبرامج جديدة بمقدار بليون شيكل للوصول إلى مستوى عالمي.
- يجب أن يؤسس نظام المؤسسات القومية من أجل الحقول البحثية المتخصصة.
- مؤسسة العلوم الإسرائيلية تدعم نفسها كمؤسسة قائدة في البحوث الأساسية.
- هذا النموذج من المؤسسات يعود لعام ١٩٩٢، حينما تمدد بِناءً على مبادرة الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات ولجنة التخطيط والموازنة.
- التقدم في عالم العلم، يحتاج لبناء قطاعات واسعة من المجموعات البحثية والمؤسسات البحثية، وبالتالي تطوير آليات ومصادر تمويل حتى تتمكن إسرائيل من أن تكون قائدة في مجال البحث العلمي في العالم.
- هذا النموذج من التمويل مشابه تماماً لنماذج تم تطبيقها في دول مثل سويسرا والسويد.
- في نفس الوقت، مصادر تمويل جديدة يجب أن يتم استقطاعها من موازنات نظام التعليم العالي ووزارة المالية، وموازنات أخرى (وزارة الصحة، الطاقة، وأخرى) لتمويل الحقول البحثية التي تعاني من الفجوة في المعرفة والنموذجية.
- في هذا الإطار من التخطيط الإستراتيجي، يمكن التمويل المشترك في مجالات البحوث وإعداد الدراسات التقنية مع الولايات المتحدة فيما بين ٥٠٠ مليون – ١ بليون دولار.

- لذلك فإن توسيع نظام المؤسسات العلمية القومية الوطنية للبحث سوف يتضمن الآتي:-

١. دعم مؤسسة العلوم الإسرائيلية التي تتأسس على الخبرات والمتفوقين في محاولة لتعزيز ودعم الباحثين والمجموعات البحثية وتأسيس بنية أساسية للبحث المؤسسي دون اعتبارات بيروقراطية المؤسسات.

٢. تأسيس مؤسسات بينية في الحقول العلمية المتخصصة، واحدة للبحوث الطبية، والثانية للبحوث الإنسانية، هذه المؤسسات ربما تصنف في إطار مؤسسة إسرائيل للعلوم.

٣. تأسيس مؤسسات وبرامج للبحوث المتخصصة في حقول بحثية مثل النانو تكنولوجي، هذه المؤسسات يمكن أن تمول من خلال إسهام مصادر حكومية وجامعية.

- في هذا الإطار، يجب أن نطور "مؤسسة بحثية متخصصة في الطب الأحيائي Bio-Medical"، تأسيساً على البنية المعرفية في المراكز الطبية الإسرائيلية، التي لم ينتفع بها في مجملها أو حتى بمفردها.

- أن تأسيس مؤسسة لتوحيد علم الطب والعلوم الحيوية، سوف يدعم البحث الطبي ويمكن الأطباء من أداء دور حيوي في البحث مقارنة بالوضع الحالي.

١. يجب تعزيز البحث في العلوم الإنسانية عموما والدراسات اليهودية بشكل خاص.

٢. تشجيع التواصل العلمي بين إسرائيل والعالم في إطار المؤسسات الدولية والبحثية، إدارة هذه العلاقات يجب أن تتم في إطار الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم ووزارة العلوم.

رسوم التعليم / الرسوم

- مقترح نموذج لرسوم البكالوريوس في كل إطار من أطر النظام يمثل نصف التكلفة من الحد الأدنى للتخصص في الإطار.
- مقترح أن يتبنى الجيش والخدمات الوطنية كل عام منح دراسية مجانية.
- نظام قروض للطلبة.

العمل الخيري

- تلعب التبرعات الخيرية دورا هاماً في دخل الجامعات والكليات، خاصة في تطوير البنية التحتية (المباني الجديدة، مباني الطلبة"سكن الطلبة"، تجديدات المعدات/الأدوات الدراسية، دعم البنية التحتية للبحث في الجامعات خاصة المرتفعة الثمن / التكلفة).
- الوقف العام.
- العالم اليهودي.
- أهمية هذا الدعم أنه يوطد العلاقات بين إسرائيل والخارج اليهودي، وتبرز الأهمية في مراحل ضعف هذه العلاقات.

تشجيع / تعزيز القيم الثقافية والاجتماعية

لابد أن توضع في الاعتبار أهمية دعم وتعزيز الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية والدراسات اليهودية من خلال تمويل كافة المؤسسات المعنية وكافة الدرجات العلمية المختصة، ان هذا الأمر سوف يحفظ ويدعم كنوز الثقافة الإسرائيلية.

القطاع الديني

إن تنامي مشاركة المواطنين المتدينين في قوة العمل، يجعل من الضروري أن يقدم نظام التعليم برامج تعليمية لا تتعارض مع قيم هؤلاء المواطنين، فمن الممكن إنشاء كليات

متخصصة لا تتعارض مع هذه القيم، وتكون قريبة من الناحية الجغرافية من أماكن تواجدهم مثل (بني براك – القدس).

النظام وتحدياته

- يخضع نظام التعليم العالي لقانون مجلس التعليم العالي لعام ١٩٥٨، ولجنة التخطيط والموازنة التي نشأت بقرار حكومي، المجلس ينظم منح الشهادات المؤسسية، بينما اللجنة تنظم التخطيط المؤسسي والموازنةعن طريق الحكومة، كما تعمل اللجنة على التواصل مع وزارة المالية والمؤسسات المانحة.
- النموذج الحالي للتعليم الجامعي قائم على ميزانية التعليم لبرامج البكالوريوس اعتمادا على عدد الطلبة، ونموذج التخصص، أما ميزانية البحث تعتمد على مخرجات البحث / الإنتاج البحثي، وفقا لعدد الباحثين المعتمدين والأبحاث.
- خضع النظام التعليمي لتغيرات عديدة منذ تأسيسه، في البداية تضمن النظام جامعتين (الجامعة العبرية والتخنيون) ومعهد أبحاث (وايزمان للعلوم)، أما الآن النظام يتضمن ٦٥ مؤسسة جامعية (٧ جامعات، جامعة مفتوحة، ٥٧ كلية مهنية)، وحوالي ربع مليون طالب.

النظام الموجود حاليا (بنيته، إدارته، ميزانيته)، الذي يخدم الدولة، لن يكون ملائما لحاجة إسرائيل المستقبلية على مدى عقود أو في المدى المنظور للمتطلبات، وذلك للأسباب الآتية:

التحديات السياسية والإدارية

- إطار النظام الحالي للتعليم يجعل من مركزية وكثافة العمليات الإدارية لمجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة عوامل مؤثرة على فعالية أداء الجامعات والكليات (المؤسسات) حيث يجب مناقشة الموازنات والموافقة عليها من كلا المستويين، الأمر الذي أدى إلى ترهل الكليات الأكاديمية.

- لا يوجد سياسة توضح المستوى للأفضل، ولا تحدد المدى المنظور أو التخطيط بعيد المدى للتعليم العالي.
- لا توجد سياسة قومية تجاه الكليات الخاصة والأجنبية.
- يفتقر النظام إلى الكليات الجامعية / المعاهد، ذات التعليم لمدة سنتين، المرتبط بشكل ما بالتعليم العالي، وهذا الأمر يؤدي إلى قلة عدد الطلبة الجامعيين.
- تفتقد الجامعات لسلطة أساسية تضع قواعد للعاملين.

التحديات الاقتصادية

- ليست هناك سياسة قومية بعيدة المدى تؤسس لميزانية التعليم العالي.
- منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فإن الاستقطاعات المستمرة من موازنة التعليم العالي تشكل تحدياً للنظام الجامعي والبحث العلمي، وتجعله عرضة للانخفاض في المستوى والتوقف التام.
- لا يشجع التمويل على تنشئة مراكز من المتفوقين، لأن إسرائيل لا تستطيع أن توفر مصادر ملائمة للحفاظ على الجامعات في مستواها الراقي في العالم.
- رسوم التعليم، تقررها لجان عامة بالتوافق مع المؤسسات التعليمية والطلبة ووزارة المالية، الخبرة أوضحت أن هذه اللجان تشكل نوعاً من الضغط السياسي، كما أن المصالح الفردية تصبح متطلبات عامة.

التحديات البشرية

- إن تدني المستوى الأكاديمي، أدى إلى عدم القدرة على استقطاب طلبة جدد يحصلون على تعليم أكاديمي، بالإضافة إلى هجرة الأكاديميين إلى الخارج بحثاً عن نظم توفر الجودة الأكاديمية، ومن ثم فإن هذا الأمر يؤثر على جودة التعليم والبحث.

- العديد من الكليات ليست قادرة على توفير أساتذة أكاديميين من كادرها الأكاديمي، كما أن غالبية الكليات لديها عدد قليل من الطلبة.
- الموارد البشرية خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية غير مؤهلة للوصول إلى المستوى الراقي عالميا.
- – إن مشكلة التعليم في المدارس العليا (البجروت/ الثانوية) أن الخريجين لا ينضمون إلى التعليم الجامعي، وشهدت العقود الأخيرة انخفاض نسبة الالتحاق بالجامعات، كما أن القطاع الديني الذي يركز على تعليم التوراه (مجتمع التلاميذ)، يسجل نسبة مشاركة ضعيفة للغاية في مجال التعليم العالي، بالإضافة إلى انخفاض حجم المشاركة العربية الكلية في التعليم العالي.

التحديات العسكرية

- تعاني إسرائيل من مشكلة فريدة من نوعها، وهي الوحدات الاستخباراتية العسكرية المختارة مثل الوحدة ٨٢٠٠ التي تضم أفضل العناصر الشابة المتخصصة في إسرائيل. أنهم يؤدون الخدمة العسكرية في السن الذي يجب ان يتلقوا فيه التنشئة العلمية.
- بالتوازي مع الاحتياجات الدفاعية لإسرائيل، فإن إسرائيل تخسر عدداً كبيراً من العلماء، يمكن أن يؤدي إلى تدمير مجالات العلوم الإسرائيلية.

التعليق

يعتبر المجال العلمي في إسرائيل من أهم المجالات في المجتمع الإسرائيلي بعد المجال الأمني، سواء كان ذلك من حيث أهدافه وتطلعاته وأسلوب عمله، حيث إنه من غير الممكن رفع القدرة والطاقة الكأمنة لدى دولة من حيث الأساس والإمساك بزمام المبادرة الإستراتيجية في المنافسة الدولية إلا من خلال الارتقاء بالتعليم ورفع مستوى البحث العلمي، ومن هذا

المنطلق تولى الدولة العبرية اهتماماً بالغاً لوظيفة جهاز التعليم في إسرائيل، فهذه الوظيفة لها بعدان:

الأول: غرس القيم الدينية والصهيونية

الثاني: تطوير القضايا العلمية والرغبة في امتلاك المعرفة واستغلالها خاصة في عصر المعلومات.

إن مجمل الأهداف من القطاع العلمي تسعي في محاولة لخلق نموذج للشخصية الإسرائيلية، حيث تتعامل المناهج الدراسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي مع الأطفال باعتبارهم نواة لمشروع مستقبلي وهو الإنسان الإسرائيلي المُحَمل بمعنويات قومية تمحورت حولها العملية التربوية لتنتج دولة يهودية في الشرق الأوسط.

وتؤكد تلك الرؤية، طبيعة المناهج الدراسية التي تعمل على غرس قيم وشعارات وثقافة تحمل الطابع الصهيوني لإسرائيل ممثلاً في ربط الإنسان(الشعب اليهودي) بالأرض (أرض إسرائيل) في تفاعل مستمر داخل إطار الأمة (دولة إسرائيل) من أجل صناعة الهوية اليهودية.

تم التعبير عن هذه الأيديولوجية من خلال جهاز التعليم في اتجاهين:

- الأول:اعتبار التعليم أداة مادية وركيزة لتطوير التكنولوجية والرأسمالية والعولمة.
- الثاني:اعتبار التعليم أداة روحية وركيزة لبناء الهوية الجماعية للطالب.

أدركت إسرائيل دور للعلم في تشكيل هوية المجتمع الجديد، فالعلم هو مفتاح الرخاء القومي، بالإضافة إلى روح الشعب في التوليفة الفعالة لثلاثة عوامل هي التكنولوجيا والمواد الخام ورأس المال، وربما يكون أولها أهمها، حيث إن خلق التكنيكات العلمية الجديدة وتبنيها يعوض في واقع الأمر عن النقص في الموارد القومية ويحد من الطلب على رأس المال.

ومن هذا المنطلق كان التعليم الجامعي والبحث العلمي في إسرائيل، هدفاً إستراتيجياً يتطلب العديد من خطط التطوير والتنمية، فالتعليم العالي يعد الواجهة التي يفتخر بها المجتمع الإسرائيلي لما له من مشاركة وتأثير على الرفاة الاقتصادي والاجتماعي.

اعتمدت الخطة على العنصر البشري المدرب القادر على توليد المعرفة، وتحقيق نهضة علمية وتكنولوجية، تضع إسرائيل في إطار الدول الأكثر تقدماً في مجال البحث العلمي، وتحافظ على موقع إسرائيل ضمن أهم الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات، فرأس المال البشري، وتنميته من خلال التعليم والتدريب يقدم إنسان قادر على التعامل مع البيئة المحيطة به من خلال سياسات البحث والتطوير، التي تدعم المعرفة أساس التقدم التكنولوجي، ومن ثم يعد التراكم المعرفي هو المحرك للتغيير في شتى مناحي الحياة.

وتطبيقاً لهذه السياسات، فقد بلغ حجم التصدير الذي تنتجه تكنولوجيا المعلومات(ICT) ٢٥% من مجموع التصدير الكلي.لذلك اهتمت الخطة (٢٠٠٨) بالربط بين التعليم العالي (الجامعات البحثية) وبين القطاعات التطبيقية (الصناعة) وخاصة من خلال شركات تستثمر في البحث العلمي (شركات الجامعات)، لتحقيق منتج علمي يمكن تصديره للعالم عن طريق مجموعة الشركات العالمية، التي سوف تنشئها إسرائيل وفقا للخطة، حيث توصي الخطة بإنشاء ٣٠ شركة عالمية GLOBAL COMPONY بحلول عام ٢٠٢٨م تصل مبيعاتها إلى ٦٠ بليون دولار، ومقارنة مع حجم مبيعات تكنولوجيا المعلومات في ٢٠٠٦ فإن صناعة المعرفة في إسرائيل، تعد أحد أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي.

بالإضافة للبعدين الاجتماعي والاقتصادي السالف تناولهما، فإن الخطة تهدف الى استغلال الدمج المؤسسي بين الفرد البشري ورأس المال على المستوى السياسي، وخاصة في الربط بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية، وبذلك تتجاوز الخطة الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع باعتبارهما من طرق الوصول إلى العولمة أو الكوكب العالمي، لتنتهج نهجاً آخر غير وارد ذكره في متنها، باعتبارها تعبر عن وجهة نظر مجموعة من العلماء غالبيتهم من علماء العلوم الطبيعية / المادية، وليسوا من علماء العلوم الإنسانية / الاجتماعية، ومن ثم فان تناول العولمة من مدخل اقتصادي أو اجتماعي سوف يجعل الهدف السياسي مستتراً، إلا أنه يتضح من التخطيط بعيد المدى، حيث نستطيع أن نستقرئ إستراتيجيات إسرائيل الإقليمية والدولية ومحاولة تنفيذها من خلال التعليم والبحث العلمي، خاصة عن طريق طرف ثالث وهو غالباً الولايات المتحدة أو أوروبا.

ففي حديث لشيمون بيريز ٦-٥- ٢٠١٠ بمعاريف "إن إسرائيل في طريقها لصناعة برمجيات تعليمية باللغة العربية حتى يمكن توحيد التعليم في المنطقة"، وحديث أخر في المؤتمر

الاقتصادي بالدار البيضاء دعا القادة العرب إلى أن يجربوا " قيادة إسرائيل لفترة الأعوام الأربعين المقبلة"، ثم عندما تحدث في منتدى دافوس ٢٠١١، عبر عن إشراك إسرائيل في جهود تغيير الاقتصاد والتعليم في الشرق الأوسط بدعوة أن "إسرائيل لا تريد أن تكون دولة ثرية وسط محيط من الفقر في الدول المجاورة، ولا دولة نظيفة وسط محيط عربي غير نظيف"، كما أعرب وقتها عن رغبة إسرائيل في انضمامها إلى الجامعة العربية لتصبح " جامعة بلدان الشرق الأوسط ".

وتضمن المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط الكبير، مبادرة لبناء مجتمع معرفي، بهدف معالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة، ومبادرة تدريس إدارة الأعمال، التي تهدف إلى إيجاد نوع من الشراكة بين مدارس الأعمال والجامعات والمعاهد المتخصصة من أجل الوصول لنموذج من المعاهد يعمل على إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق.

إن هذا الترابط بين الأفكار الإسرائيلية والأمريكية على مستوى الخطة (إسرائيل ٢٠٢٨م) أو على مستوى مشروعات الشرق الأوسط إنما يدل على خوض إسرائيل مع أمريكا – في خندق واحد – حرباً نفسية وثقافية ضد شعوب المنطقة العربية في إطار استعماري تعبر عنه الامبريالية الثقافية الأمريكية، التي تعمل على غسل الدماغ العربي من كل ما يتعلق به من فكر وحضارة وعلوم وتراث، ليحل محل ذلك علوم وفكر دماغ آخر.

وهكذا يحاول العلم وفقاً للمنظومة الإسرائيلية الأمريكية (إسرائيل ٢٠٢٨م)، إفراغ المنطقة من كل تيارات المعرفة المختلفة كي يؤكد الهيمنة – التي لا ينازعها شيء – لمجموعة قواعد ونسق وفق تصوراته، وهذا النسق يتم ربطه على نحو واضح بالدوافع العدوانية للثقافتين الصهيونية والغربية.

وبالنظر إلى عملية التعليم عموماً فى إسرائيل سنجد أن وزارة المعارف هى المسؤولة عن عمل جهاز التعليم الإسرائيلى الذى ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- جهاز تعليمى حكومى
- جهاز تعليمى حكومى – دينى
- جهاز تعليم مستقل

و قد سن الكنيست أربعة قوانين لتنظيم عمل جهاز التعليم الإسرائيلى:

- قانون التعليم الإلزامى لسنة ١٩٤٩، و يلزم التعليم المجانى على التلاميذ خلال أعمار ٥: ١٥ , أما من هم فى سن ١٦: ١٧ فتعليمهم مجانى و غير إلزامى.
- قانون التعليم الحكومى لسنة ١٩٥٣، و يلزم الدولة بإدارة العملية التعليمية و الإشراف على المنهج الذى يقره وزير المعارف.
- قانون مجلس التعليم العالى لسنة ١٩٥٨، و يفرض على كل مؤسسة للتعليم فوق الثانوى أن تحصل على تصريح من المجلس , و يعطى للمجلس حق الإشراف عليها.
- قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩، و يلزم جميع مؤسسات التعليم أن تحصل على إعتراف من وزارة المعارف , و يلزمها القبول بإشراف الدولة عليها ولم يحدث أي تطور حتى كتابة هذه السطور علي هذا النظام.

مراحل التعليم

ينقسم التعليم فى إسرائيل إلى ستة مراحل رئيسية

مرحلة الطفولة المبكرة

تبدأ هذه المرحلة من سن ٣ أشهر إلى سن سنتان و يلتحق بها ٦٧ % من الأطفال.. و هى لا تدخل ضمن مراحل التعليم الرسمي , و معظمها ممول من هيئات نسائية.

مرحلة التعليم قبل الإلزامى

و تبدأ من ٣ سنوات إلى ٤ سنوات و تنقسم إلى ثلاثة فروع:

أ – حضانات تابعة للسلطات المحلية

ب – حضانات تابعة للمنظمات النسائية

ج – حضانات تابعة لوزارة المعارف

فى الفرعين الأول و الثانى يساهم أهالى الأطفال فى دفع أقساط تختلف وفقاً لإختلاف حالاتهم المادية.. أما فى الفرع الثالث فيدفع الأهالى التكاليف كاملة.. و ٩٥ % من الأطفال يلتحقون بهذه الحضانات و هم فى سن الثالثة أما فى سن الرابعة فليتحق بها ٩٩ % من الأطفال.

المرحلة الإبتدائية

تضم هذه المرحلة وفقاً للنظام الحديث التلاميذ من الصف الأول إلى الصف السادس – حيث كان النظام القديم يضم من الصف الأول إلى الصف الثأمن –و ينقسم التلاميذ فى هذه المرحلة إلى قسمين.. القسم الأول هو رياض الأطفال و الذى يدخل رسمياً ضمن مراحل الإبتدائية لكنه لا يندرج فى صفوفها.. و القسم الثانى يبدأ من الصف الأول.

المرحلة الإعدادية

أُنشئت سنة ١٩٦٨ بموجب قرار أقره الكنيست بهدف إصلاح نظام التعليم الإسرائيلى , حيث تقرر إقامة مدارس إعدادية و ذلك عن طريق تقسيم المرحلة الإبتدائية إلى قسمين: قسم إبتدائى – من الصف الأول إلى الصف السادس –و قسم إعدادى – من الصف السابع إلى الصف التاسع –.. و يهدف هذا التقسيم إلى توحيد فكر و دراسة التلاميذ الذين أتموا دراستهم الإبتدائية التى تنتمى لشرائح مختلفة.

المرحلة الثانوية

و تضم الصفوف من العاشر إلى الثانى عشر.. و بعد أن يجتاز الطالب جميع هذه الصفوف يحصل على شهادة " البجروت " و هى الثانوية العامة , التى تؤهله للإلتحاق بالتعليم العالى.

التعليم العالى

و ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

– تعليم غير الثانوى: هى معاهد متخصصة تعلم مهن محددة – تعليم عالى غير جامعى: و هى مؤسسات حصلت على إعتراف من مجلس التعليم العالى لكنها لا تمنح للطالب لقب "جامعى."

التعليم الجامعى: و هى مؤسسات شبيهة بسابقتها إلا أنها تمنح للطالب لقب " جامعى.

تعليم المعاقين و رعاية المحتاجين

أقر الكنيست عام ١٩٨٨ قانوناً يقضى بإقامة مدارس خاصة لتعليم التلاميذ الذين يعانون من الإعاقة و ذلك لتحسين قدراتهم و تأهليلم للإندماج فى سوق العمل.. أما بالنسبة للتلاميذ المحتاجين فتتم رعايتهم فى المدارس الإسرائيلية بعد تصنيف التلاميذ إلى تلاميذ عاديين و تلاميذ محتاجين للرعاية و هذا التصنيف يقوم على دراسة دخل العائلة و مستوى تعليم الوالد و حجم العائلة.

رعاية الموهوبين

أما عن برنامج الدولة لإختيار الطلاب الموهوبين فيتم عن طريق إجراء إختبارات خاصة للطلاب و بناء عليها يتم إختيار الطلاب الموهوبين و نسبتهم ٣ % من إجمالى الطلاب , و الطلاب ذوى المواهب و القدرات الخاصة و نسبتهم ١ % من إجمالى الطلاب.. و يدرس هؤلاء الطلاب الموهوبين مواداً إضافية يتم وضعها بالتعاون مع أساتذة الجامعات , و تهدف آلية التعليم فى إسرائيل من هذا الإهتمام بالموهوبين إلى إنتاج نخبة من الباحثين و العلماء

فـى شـتى المجـالات و تطـوير المواهـب الفرديـة و الوصـول بهـا إلـى أعلـى درجـات العلـم و المعرفة..

مناهج التدريس

تدرس المدارس الإسرائيلية حوالى ١٤ مادة دراسية.. أهمها:

اللغة العبرية – اللغة الأجنبية – الديانة اليهودية – الوطن و المجتمع – التاريخ و الجغرافيا تتستر المناهج خلف شعار (الثقافة الوطنية الدينية), و من خلال شبكة واسعة من المدارس الدينية والمؤسسات التعليمية التى إنتشرت فى الأوساط اليهودية فى العديد من البلدان , و فى داخل الكيان الصهيونى تسعى الصهيونية لخلق جيل يهودى متعصّب و منغلق نفسياً و دينياً، ليشارك الأوساط الصهيونية العلمانية الأخرى في تنفيذ المشروع الإستعمارى.

و تحتل الدراسة الدينية مكاناً بارزاً فى مناهج التعليم بصفة عامة , و الكثير من الموضوعات التى تعالج تحت مسميات مختلفة مثل " الوطن " و " التاريخ " و " الجغرافيا " و " اللغة العبرية " التى تدرس من الزاوية الدينية، و تعمل هذه المناهج على تنمية الوعى و الحس اليهودي لدى الأطفال بهدف زيادة التركيز على صلة الطالب اليهودى بتراثه القديم من خلال دراسته الدينية.

كما أن أبرز سمات التعليم فى إسرائيل

– التثقيف لبطولة الجيش الإسرائيلى.

– التأكيد على ترسيخ مبدأ الصهيونية و بذل الأرواح.

– ضرورة وأهمية الإنضمام للجيش.

وتبلغ ميزانية إسرائيل المخصصة للبحث العلمى نحو ٣ % من إجمالى دخلها القومى , وهذا يؤكد إهتمام قادة الدولة اليهودية بالبحث العلمى , و قد أدى هذا الإهتمام إلى إرتفاع نسبة العلماء فى إسرائيل عن الدول العربية إذا تصل نسبة العلماء فى إسرائيل إلى ٤٥ عالم بين كل ١٠٠٠ شخص كما أن حوالى ٣٣ % من إجمالى الطاقات البشرية الإسرائيلية تعمل فى مجال البحث العلمى.. أما بالنسبة للجامعات و المعاهد فى إسرائيل فهى كما يلي:

الجامعة العبرية

أقدم الجامعات الإسرائيلية حيث تم وضع حجر الأساس لها عام ١٩١٨ .. تضم هذه الجامعة حوالى ٥, ٢١ % من إجمالى عدد الطلاب الجامعيين فى إسرائيل.. و تحتوى على مركز للدراسات قبل الجامعية يُسمى مركز "شتالتئيل" الذى أنشئ لمساعدة الطلاب الذين لم يكملوا دراستهم الثانوية بسبب ظروفهم المادية أو الإجتماعية.

معهد وايزمان للعلوم

يُعتبر واحد من أهم المعاهد العلمية فى العالم كله حيث يقوم بزيارته سنويًا ما يقرب من مائة ألف عالم من جميع أنحاء العالم , و قد أقيم هذا المعهد عام ١٩٤٩ على مكان معهد " دانييل زئيف " الذى كان قد تأسس عام ١٩٣٣.. و ينصب إهتمام هذا المعهد على علم الكيمياء و الأحياء الدقيقة و كان هذا المعهد يوفر الدواء لليهود أثناء حروبها مع العرب.. ليس هذا فقط بل إنه قد إستخدم كستار لليهود لتصنيع الأسلحة و المتفجرات التى إستخدمتها المنظمات الإرهابية الصهيونية أمثال الهاجاناه و شتيرن و الإرجون و غيرهم

جامعة بار إيلان

إفتُتحت عام ١٩٥٥ , و يشكل طلابها نحو ٢, ١٢ % من إجمالى عدد الطلاب و قد أقيم فى هذه الجامعة مركز أبحاث للتعاون بين الجامعة و مركز الفضاء الأوكرانى و هو يعمل من خلال الإتصال بالأقمار الصناعية

جامعة تل أبيب

إفتُتحت عام ١٩٥٦ و تبلغ نسبة الطلاب فيها نحو ٥, ٢٧ % من إجمالى عدد الطلاب فى إسرائيل.

جامعة حيفا

أُنشئت عام ١٩٦٦ و يمثل طلابها نحو ٥, ١٢ % من إجمالى عدد الطلاب.

جامعة بن جوريون

إفتُتحت عام ١٩٦٩ و يمثل طلابها نحو ٩, ١٩ % من إجمالى عدد الطلاب.

الجامعة المفتوحة

و يدرس بها نحو ٤٥,٦ % من إجمالى عدد الطلاب.

معهد التخنيون

و هو أقدم مؤسسات التعليم و البحث العلمى الإسرائيلية على الإطلاق حيث تم إنشاؤه عام ١٩١٢ من قِبل مجموعة من رجال الأعمال اليهود , و كان وقتئذ يُعرف بـ " المدرسة التقنية العليا " و يدرس بهذا المعهد نحو ١١,٥ % من إجمالى عدد الطلاب فى إسرائيل , و تسهم وزارة الدفاع الإسرائيلية بأكثر من ٥٠ % من تكاليف أبحاث هذا المعهد فى مقابل قيامه بعمل أبحاث عن سلاح الجو و البحرية الإسرائيليي.

ومن المخاطر التي يواجهُها التعليم في إسرائيل, حسب الخبراء, تغيير التركيبة السكانيَّة, حيث تقول عوفر مايسليس, عميد كلية التربية في جامعة حيفا: "يوجد قلقٌ كبير حول فقدان إسرائيل هويتَها ووحدتها في المستقبل القريب حيث التحق ثلث الطلاب بنظام التعليم الوطني وثلث آخر بالنظام الديني، أما الثلث الأخير فالتحق بالنظام العربي.

وبرغم رضا خبراء التربية والتعليم, بصفة عامة عن مستوى الاندماج في النظام التعليمي, فإن التطلُّع إلى المستقبل يكشف عن تهديد حقيقي للاقتصاد, وتوقّع مشاكل خطيرة داخل المجتمع الإسرائيلي, مما يؤدي إلى صعوبة الاندماج في سوق العمل، وبالتالي يصبح الخريجون, ولا ذنب لهم في ذلك, عبئًا على الاقتصاد..

وهذا ما تؤكِّده "عنات زوهر" الرئيسة السابقة للأمانة التربويَّة في وزارة التربية والتعليم، حين تقول: "الأزمة التي قد تمثِّل حقيقة مخيفة في المستقبل القريب لدى المجتمع الإسرائيلي هي أن جزءًا كبيرًا من المواطنين لا تتوفَّر لديهم المهارات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المطلوبة."

وفيما يتعلَّق بنظام التعليم العربي فعلى مرّ السنين تتضخَّم الفجوة الكبيرة بين التعليم العربي واليهودي، بصورة سيكون من الصعب للغاية القضاء عليها لقد أثبتت الدراساتُ البحثيَّة وجود علاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنجازات العلميَّة؛ ولذلك ينبغي أن تعمل إسرائيل على زيادة الاستثمار في تنمية التعليم العربي."

حتى أولئك الذين تعلَّموا المواد الأساسية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم لا يصلون إلى مستوى كافٍ من المعرفة, بسبب ما يُثار من قلق حول انخفاض نوعيَّة التعليم مما دفع الطلاب إلى الدروس الخصوصيَّة خارج النظام المدرسي، وفي تقريرٍ صدر عن مركز البحوث بالكنيست ومركز المعلومات عن الفقْر والإنجازات الدراسيَّة يشير إلى أن ٣٠٪ من الطلاب اليهود في المدارس الابتدائيَّة يتلقون دروسًا خصوصيَّة لذا فليس من المستغرَب وجود فجواتٍ ملحوظة بين الطلاب في المدن المستقرَّة اقتصاديًّا وزملائهم الأقل ماديًّا من حيث الخدمات الإرشادية الخاصَّة التي يحصلون عليها.

وهذا بدورِه يقودنا إلى مشكلة أخرى, حيث كشفت التقاريرُ الواردة عن كفاءة المدرسة ومؤشِّرات النمو في العام ٢٠١٠ عن نتائج مثيرة للقلَق, فقد أفادت بعضها أن حوالي ٣٢٪ من الطلاب بين الصفَّين السابع والتاسع لديهم مشاعر سلبيَّة تجاه المدرسة وبالإضافة إلى ذلك, كشفت المذكِّرة التي قام بإعدادها الدكتور روث كالينوف عن أن راتب المعلِّم يتناقص في إسرائيل، في حين يتضاعف رواتبهم في غيرها من الدول مما يضطرُّهم إلى الهجرة, كما قال رئيس رابطة مديري المدارس, أرييه لوكر: إن هناك علاقة مباشرة بين راتب المعلمين ورغبة خريجي الجامعات والكليات للاندماج في نظام التعليم.

وفي مرحلةِ ما بعد المدارس الابتدائيَّة والثانويَّة, نجد أن الدراسات الأكاديميَّة تراجعت برغم افتتاح العديد من الكليات في العقد الماضي، مما جعل التعليم العالي في متناول المواطنين فقد أشارت التقاريرُ الدوليَّة إلى أن الجامعات الإسرائيليَّة تفقد هيبتها، ووفقًا لما قاله وزير التعليم السابق يوسي ساريد فإن مستوى الدرجات الأكاديميَّة ليست كما كانت من قبل.

وفي تقرير آخر صدر عن البروفيسور بن دافيد المدير التنفيذي لمركز تيوب للدراسات ويعرض أرقامًا مزعجة بخصوص ظاهرة هجرة العقول يظهر أن اندفاع الأكاديميين الإسرائيليين للبحث عن وظائف خارج إسرائيل أدى إلى نقص الاستثمار في البحث والتطوير في الجامعات الإسرائيليَّة.

كما أن أعداد أعضاء هيئة التدريس الأكاديمي كانت في تزايد عقب تأسيس إسرائيل, واستمرَّ على هذا النهْج حتى منتصف السبعينيات ومنذ ذلك الحين كان هناك هبوطٌ حادّ في ميزانيات البحث الأكاديمي لقد أدى الإسراعُ في التوجه نحو المؤسَّسات الأكاديميَّة الأجنبيَّة إلى انهيار كامل للمؤسَّسات في إسرائيل.

ويقول البروفيسور هاجيت ميسير يارون, رئيس الجامعة المفتوحة: "إن عدم وجود ميزانيَّة للبحث العلمي جعل الجامعات تبحث عن إيجاد حلول جديدة، لكنها ضارة", مضيفًا: "الوضع سيزداد سوءًا إذا لم يتمّ القيام بشيء، هناك مجالات مكلّفة للغاية، مما يضطرُّ الجامعات إلى تلقي التبرعات، والتخلي عن البحث في مجالات مثل العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة.

وتشكل المبالغ المخصصة لتمويل عمليات البحث والتطوير في إسرائيل نسبة كبرى من الناتج المحلي مقارنة مع عدد كبير من دول العالم. وتؤكد دراسات متخصصة أن المؤسسة الإسرائيلية تخصص نحو أربعين في المئة من المبالغ لتنمية المعرفة عن طريق صناديق إسرائيلية خاصة بالأبحاث والتطوير، أو من خلال التعاون مع دول أخرى أو بواسطة صناديق ممولة من قبل الحكومة الإسرائيلية بشكل مباشر، فضلاً عن الصناديق الجامعية العامة التي تشكل لجنة التخطيط والميزانية التابعة لمجلس التعليم العالي مصدر دعمها المالي والفني، أما بقية المبالغ فهي تكرس للأبحاث في مجالي الصحة والرفاه الاجتماعي، خاصة وأن تحسين المؤشرات في المجالين المذكورين يعتبر من أهم العوامل التي تشجع على هجرة اليهود إلى إسرائيل. واللافت أن نحو ثمانين في المائة من الأبحاث الإسرائيلية والمشاريع لتأهيل الباحثين هي في إطار الجامعات كجامعة حيفا وغيرها من الجامعات الإسرائيلية. وفي هذا السياق يؤكد أكاديميون أن مؤسسة إسرائيل للعلم – وهي مؤسسة مستقلة من الناحية القضائية – مصدر التمويل الأبحاث على أساس التنافس بين الجامعات. حيث يمنح حوالي ألف باحث هبات من مؤسسة إسرائيل للعلم، بالإضافة إلى تمويل من الجامعات لتشجيع عملية البحث والتطوير. وتقوم مؤسسة إسرائيل للعلم كذلك بتمويل مشاريع خاصة مثل مشاريع لمجلس أوروبا للأبحاث النووية وتحسين الأبحاث الطبية عن طريق منح سلسلة هبات للأطباء الباحثين. كما يقوم منتدى «تيليم» بتمويل وتنسيق مشاريع بحث كبيرة الحجم ليس هناك أي جهة تستطيع التعامل معها. ويعتبر المنتدى المذكور تطوعيًّا يتألف من كبار العلماء في وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العلوم والتكنولوجيا، ناهيك عن رئيس الأكاديمية الإسرائيلية بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس التعليم العالي ووزارة المالية.وكان منتدى «تيليم» صاحب المبادرة لدخول إسرائيل إلى برنامج الإطار للاتحاد الأوروبي ومصدراً لتمويل هذه المبادرة أحياناً. كما يقف هذا المنتدى وراء عضوية إسرائيل في المنشأة الأوروبية سنخروتون للأبحاث في مجال الإشعاع، وكذلك وراء مبادرة الإنترنت الإسرائيلية الأخيرة.

تبـيّن مـن التـدريج السـنوي الـذي تعـده جامعـة "جيـاتونج" فـي مدينـة شـنغهاي الصـينية أن الجامعات الإسرائيلية الست، وهي الجامعة العبرية والتخنيون وجامعة تل أبيب ومعهد وايزمان للبحوث وجامعة بن جوريون في بئر السبع وجامعة بار – إيلان مدرجة في قائمة أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم بينما "تغيب" جامعة حيفا عن هذه القائمة.

وقد احتلت الجامعة العبرية في القدس المرتبة الخامسة والستين هذا العام، بينما كانت في السنة الماضية في المرتبة الرابعة والستين وقبل سنتين في المرتبة الستين، مما يعني هبوطًا في المستوى مرده الأزمة المالية التي يعاني منها التعليم العالي في إسرائيل.

ويحتل معهد "التخنيون" للهندسة التطبيقية في حيفا وجامعة تل أبيب مرتبتين تقعان ضمن أرقى ١٠٠ – ١٥٠ جامعة في العالم، فيما يحتل معهد وايزمن للبحوث مرتبة تقع بين ١٥١ –٢٠٠ جامعة، بينما تحتل جامعتا بن جوريون وبار إيلان مكانين بين ٣٠٣ – ٤٠١ جامعة.وفي التدريج الجغرافي العالمي تحتل الجامعة العبرية المكان الرابع في القارة الآسيوية والمحيط الهادي.

أما بالنسبة للأماكن الأولى في التدريج العالمي فتحتفظ بالمكان الأول جامعة هارفارد الأمريكية المشهورة، وفي المكانين الثاني والثالث جامعتا ستانفورد وبيركلي الأمريكيتان وفي المكان الرابع جامعة كامبريدج البريطانية. أما جامعة أوكسفورد البريطانية أيضاً، ذات التاريخ العريق، فاحتلت المكان العاشر فقط.

ومن الحالة الإسرائيلية إلي الحالة المصرية والعربية يبقي أن نشير إلى أن أكاديمية البحث العلمي في مصر تقدر عدد المصريين المتخصصين الذين هاجروا بأكثر من مليون، منهم ٩٤ عالماً فى الهندسة النووية، ٢٦ فى الفيزياء الذرية، ٧٢ فى استخدامات الليزر، ٩٤ فى الالكترونيات والميكروبروسيسور، ٤٨ فى كيمياء البوليمرات، ٢٥ فى الفلك والفضاء، ٢٢ فى الجيولوجيا وعلوم الأرض، ٢٤٠ فى تخصصات أخرى نادرة.

أن ميزانية البحث العلمي في مصر ٣٠٠ مليون دولار، بينما تصل إلى ١٣ ملياراً فى إسرائيل، ٤٤,٦ مليارا فى اليابان، ١٢٢,٥ ملياراً فى الولايات المتحدة، ١٧٢,٨ مليارا فى دول الاتحاد الأوربى، والمتأمل فى الرقم الضئيل لميزانية البحث العلمى فى مصر ربما يلتمس العذر لهؤلاء المهاجرين.

وأصدرت جامعة الدول العربية فى يونيو ٢٠٠٩ تقريرها عن هجرة العمل العربية تحت عنوان (هجرة الكفاءات.. نزيف أم فرص؟)، وفيه حقائق خطيرةعن النزيف الدامى للعقول العربية

-تستقبل فرنسا ٤٠% من العقول العربية المهاجرة، والولايات المتحدة ٢٣%، وكندا ١٠%.

-نسبة الأطباء العرب فى دول الاتحاد الأوربى ١٨,٢%.

- ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلادهم.

-تساهم البلاد العربية بنسبة ٣١% من مجموع هجرة الكفاءات من الدول النامية.

-يبلغ إجمالى الخسارة الواقعة على الدول العربية بسبب هجرة الكفاءات ٢٠٠ مليار دولار.

هذا النزيف المستمر للخبرات والكفاءات ترك المجتمعات العربية فقيرة فى خبرائها وعلمائها وباحثيها، وأوجد حالة من الفصام النكد بين تلك المجتمعات وخيرة أبنائها، ملحوظة: ارتفع عدد الجامعات العربية من ٢٣٣ عام ٢٠٠٣، ليصل إلى ٣٨٥ ، أي جامعة لكل مليون نسمة، مقابل ٦ جامعات لكل مليون نسمة في البلاد المتقدمة

وهناك ١٣٦ باحثاً لكل مليون مواطن عربي، وهو ١/١٠ النسبة في إسرائيل، بينما يتضاعف العدد ٢٠ ضعفاً فى أوربا، ٣٣ ضعفاً في روسيا، ٤٠ ضعفاً في الولايات المتحدة، وتؤكد إحصاءات منظمة اليونسكو أن إنتاجية كل ١٠ باحثين من العرب لا توازى إنتاجية باحث واحد فى المتوسط الدولي، ويبلغ عدد البحوث المنشورة سنويًّا فى الدول العربية ١٥،٠٠٠، كما أن نسبة المتفرغين للبحث العلمي فى الوطن العربي لا تتجاوز ٣%-١٠% بالقياس مع الدول المتقدمة، وفى الفترة بين ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ فإن نسبة براءات الاختراع فى الوطن العربي لم تتجاوز ٥% من تلك المسجلة فى إسرائيل، و ٢,٥% منها فى كوريا.

ويمكن الاستفادة من هذا الجزء علي النحو التالي

- استحداث مؤسسات خاصة للتعليم وبجهود ذاتية لتوفير صور الدعم لاي تطوير في مجال التعليم.
- تشكيل مجلس قومي يتبع رئيس الدولة لتطوير مناهج ومتابعة شئون التعليم والاستفادة من الخبرات الدولية.

- التركيز علي جامعتين بالتحديد وتطوير قدراتها علميًا وهيكليًا للقدرة علي المنافسة الدولية.
- بناء خريطة تعليمية لمصر تراعي الخصوصية المصرية مع الاستفادة بالخبرات الخارجية.
- ربط المجتمع العلمي والأكاديمي بالمجتمع الاقتصادي والاستثماري من خلال أبحاث مشتركة.
- التركيز علي مبادرات القطاع الخاص في دعم مشروعات التعليم من خلال الاستثمار في مجالات محددة.
- الاهتمام بشباب العلماء والسعي لتقديم كل الصور المتاحة منعا لهجرتهم.
- زيادة الموازنات المقررة للتعليم العالي بكل الصور المتاحة من خلال تحويل بعض بنود الموازنة العامة.
- دراسة بعض الدول في مجال تطوير التعليم مثل ماليزيا وسنغافورة وكندا التي استفادت إسرائيل من خبراتهم.
- إيجاد آلية بين الجامعات المصرية وعدد من الجامعات الكبرى خاصة في مشروعات مشتركة للتعليم والبحث العلمي.
- تحويل بعض الموازنات غير المستغلة في بعض الوزارات إلي وزارة التعليم والبحث العلمي.
- تشجيع حصول ضباط المؤسسة العسكرية علي درجات أكاديمية في الداخل أو الخارج لإفادة الدولة في قطاعات معينة.
- –البدء بالتركيز علي التخصصات النادرة في مجال التعليم والبحث العلمي وإنشاء مؤسسات ومراكز وطنية للمتابعة.
- تطوير مراكز البحث العلمي القائمة وربطها بالخبرات الدولية والعلمية المناسبة.

قراءة من منظور العلوم التطبيقية، أ.د. عبد الباسط صبري السروجي

التعليم العالي والعلوم التطبيقية

تفجرت في الثمانينيات ثورة تكنولوجية جديدة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول متطورة أخرى بما فيها إسرائيل. تأسست تلك الثورة التكنولوجية علي اختراعات في مجالات الحوسبة والاتصالات (مجتمع المعلومات)، وفي مجال المواد الحديثة وعلم الأحياء (البيولوجيا الجزيئية). وقد خلقت هذه الثورة فرصاً قيمة جدًّا أمام إسرائيل. وقد أحسنت إسرائيل استغلال هذه الفرص معتمدة علي أفضليتها في القوة البشرية المتعلمة. وقد حققت إسرائيل إنجازات محترمة جدًّا في مجال التحديث التكنولوجي والبحث والتطوير، سواء في الاستثمارات النسبية أو نسبة مستخدمي الأبحاث وفي فروع التكنولوجيا الراقية أو في عدد براءات الاختراع التي سجلت لإسرائيليين. وقد تدعم التطور السريع في فروع التكنولوجيا الرفيعة كثيراً بسياسة عامة حكيمة للدعم والمعونات. وما أن ترسخت أعمدة الفروع التكنولوجية العلمية واكتسبت صيتاً إيجابياً واسعاً، حتى أصبحت إسرائيل مركز جذب للمستثمرين في هذه الفروع ولرؤوس الأموال المغامرة.

بدأ التعليم العالي في إسرائيل في الفتره من ١٩٥٠–١٩٦٠، وسجل عدد الطلاب نمو مطردا حتي وصل إلي ربع مليون في ٢٠٠٧. صدر قانون تنظيمي للتعليم العالي في ١٩٥٨ والمجلس الأعلي للجامعات تشكل في ١٩٧٧، وتم تشكيل مجلس للدعم المادي للتعليم العالي. تشتمل إسرائيل علي ٦٥ معهداً علمياً بينهم ٧ جامعات، ويعتبر التعليم العالي في إسرائيل أكثر قطاعات البنية التحتية أهمية لدعم تقدم المجتمع الإسرائيلي والدولة والاقتصاد والأمن.

ومن الملاحظ أنه توجد مصاعب عديدة في جهاز التعليم الحكومي الأساسي والثانوي، ويظهر ذلك جليًّا من النتائج المتدنية التي يسجلها الطلاب الإسرائيليون في امتحانات المقارنة الدولية، تدني نسبة مستحقي الحصول علي شهادة التوجيهي، تدني مستوى المعلومات والمعرفة العامة والثقافة العامة لدى طلاب إسرائيل. أيضاً هناك انخفاض مستمر في مستوى

معاهد التعليم العالي في إسرائيل وهبوط في حجم الأبحاث العلمية، كما تبرز ظاهرة هروب العقول من إسرائيل. كما أن الإنفاق الوطني علي التعليم في إسرائيل هو الأدنى إطلاقاً بين الدول المتطورة وبالتالي يعمق الفجوات ويؤدي إلي هروب العقول. ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية حصلت مواضيع التعليم المختلفة في إسرائيل كجودة التعليم الابتدائي وجودة التعليم في الرياضيات والعلوم وجودة الجهاز التعليمي علي مستويات تراوحت بين ٢٥–٣٠ من أصل ١٣١ دولة شملها الفحص.

تقترح الخطة زيادة الإنفاق علي التعليم الخاص والعام في ٢٠٢٨م إلي نحو ٦,٣% من الناتج المحلي بدلاً من ٦,١% في ٢٠٠٨، وهو معدل مرتفع بقليل بالقياس بالولايات المتحدة الأمريكية (٥,٦%) ومن المعدل الأوربي (٥,٤%) حيث أن أكثر السكان في إسرائيل من الشباب مقارنة بالدول الغربية. كما تتوقع الخطة فيما يخص التعليم أن يتمكن نحو ٩٠% ممن يحصلون علي الثانوية العامة من الحصول علي اللقب الأول (البكالوريوس أو الليسانس)، ٥٠% علي اللقب الثاني (الماجستير)، ٣٦% علي اللقب الثالث (الدكتوراه). واستناداً إلي هذه الفرضيات يتبين أن عدد الطلاب الجامعيين سيرتفع من ٢٣٣ ألفا عام ٢٠٠٨ اليوم إلي ٦١٠ ألفا عام ٢٠٢٨م. كما تقترح الخطة العمل علي رفع الدعم المالي للتعليم العالي بمعدل ٢,٥ مليار كل خمس سنوات مع وضع آليات لتوزيع هذه الأموال بين الجامعات تعتمد علي عدد الطلاب في المراحل المختلفة من بكالوريوس إلي دراسات عليا مع الوضع في الاعتبار كفاءة النشر العلمي.

تؤكد الخطة علي زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي خلال العشرين سنه القادمة وإعطاء الثقة للجامعات والمعاهد والكليات لتكون لها أنظمة الإدارة الخاصة بها والتي تحقق لها الاستقلالية مع مراقبة أنظمة الجودة الخاصة بها والمخرجات ونتائج البحث كما يجب إنشاء هيئة مختصة بإنشاء الجامعات والمعاهد الجديدة. أيضاً تدعيم الجامعات بأعضاء هيئة تدريس جدد شبان ليحلوا محل الأعضاء المحالين للمعاش، وكذلك لمواكبة الزيادة في أعداد الطلاب.

أيضاً تدعيم نظام تعليم عالي محترم تكون فيه الحرية البحثية مفتوحة علي مصراعيها، وبمواصفات تتفق مع المواصفات الدولية لأفضل الجامعات العالمية. دعم التعاون مع الجامعات الخارجية والدولية لاختراق أهم المجالات البحثية. بالإضافة إلي ذلك يجب الاهتمام

بالعلوم الإنسانية والاجتماعية كمطلب قومي مهم. أيضاً رفع كفاءة الجهات البحثية الموجودة داخل الجامعات ورفع الميزانيات البحثية لدفع الجامعات الإسرائيلية للأمام بالإضافة إلي إنشاء معامل بحثية خاصة ببعض الاتجاهات البحثية المحددة، ويجب توفير ميزانيات للأبحاث ليست فقط من وزارة التعليم العالي ولكن من وزارات أخري كوزارة الطاقة والصحة كما يجب ربط الجامعات والهيئات البحثية الإسرائيلية بنظيراتها العالمية.

ووفقاً للإستراتيجية الموضوعة يجب أن تدخل جامعتان من إسرائيل – علي الأقل– ضمن أفضل ٢٠ جامعة في العالم خلال العشرين سنة القادمة. علي أن يتم الاختيار بين الجامعات الإسرائيلية الحالية من خلال تنافس بينهم علي التمويل البحثي. ولدعم جامعتين للوصول لمصاف الجامعات المتقدمة يجب وضع امتحانات واختبارات لازمة لاختيار الطلاب الملتحقين بهذه الجامعات، كما يجب إمدادهم بالتدريس والطرق العلمية الحديثة. أيضاً يجب قبول ٢% علي الأقل من الطلاب الذين اجتازوا الثانوية العامة بدرجات مرتفعة بدون امتحانات، بالإضافة إلي قبول بعض طلاب المعاهد الذين أظهروا تفوقاً ومستوى يرقي لمستوى الجامعات.

العلوم التطبيقية في الإستراتيجية الإسرائيلية

فيما يخص العلوم التطبيقية تؤكد الخطة الإستراتيجية علي توثيق العلاقة بين البحث الأكاديمي الأساسي وبين المرافق الصناعية والتجارية من أجل خلق تأثيرات إيجابية متبادلة تصب في زيادة الطاقات الكامنة تجاريًا ولتنشئة الجيل القادم من الباحثين. ومن أهم المشاكل التي تقابل البحث العلمي في إسرائيل هو تقليص ميزانية الأبحاث وبالتالي ظاهرة "هروب الأدمغة" ومن ثم النقص الكبير في الصناعات العلمية المتطورة.

لابد من رصد موارد إضافية لتوسيع صناديق البحث الأساسي في الجامعات وفق معايير التميز والمنافسة. كما ينبغي أيضاً تأسيس صناديق بحوث جديدة متخصصة لتطوير مجالات حيوية ومطلوبة بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات الأبحاث الحكومية. كذلك ينبغي أن يشمل جهاز التعليم الجامعي جامعات للأبحاث قادرة علي منح مختلف الشهادات والألقاب الجامعية. وللوصول إلى أكثر من ١٨ ألف خريج سنويًا في مجالات العلوم الدقيقة والهندسة

التي تحتاج إليهم الفروع التكنولوجية، ولتطوير وإنتاج اختراعات وتجديدات تكنولوجية لابد من تسريع نمو الفروع التكنولوجية المتطورة من خلال الدعم الحكومي للاستثمارات في الأبحاث والتطوير، منح هبات للأبحاث بمعدل ٢٠% مع الزيادة في نفقات الأبحاث في البلاد، أيضاً من خلال زيادة تدريجية في نقاط الاستحقاق الضريبية ومنح محفزات للعمل في مجال الأبحاث والتطوير.

وللاستمرار في مواكبة التطور ولتحقيق الخطة المقترحة يجب الاتصال بالدول المتقدمة الأخرى المتقدمة كالنمور الآسيوية خاصة والهند والصين، حيث النمو السريع، ولكونها سوقاً مناسباً للمنتجات الإسرائيلية. بالإضافة إلي أمريكا وأوربا واستقطاب الشركات للعمل بإسرائيل (توكيلات). أيضاً يجب العمل علي الدمج بين البحث العلمي والصناعة من خلال الإدارات المختصة بذلك والموجودة داخل الجامعات المصرية. كما يجب تشجيع دعم الأبحاث والتعليم العالي من خلال نظام جمع التبرعات خصوصاً من اليهود، في دول أخري، خصوصاً اليهود الأمريكيين مما يعود بالنفع علي القطاع البحثي الإسرائيلي. وإقامة مدن بحثية علمية بجهود رجال الأعمال في مجالات معلومات الاتصال والتكنولوجيا الحيوية والكيمياء والمواد والهندسة الوراثية...الخ.

استمرار نقل التكنولوجيا من الجامعات إلي الصناعة. دعم الأبحاث العلمية في ظل زيادة أعداد الطلاب وخصوصاً في المجالات المرتبطة بالصناعة كالتكنولوجيا الحيوية والزراعة والطاقات البديلة وغيرها. والتقدم في تطوير العلاقة بين المنتجين الجدد للتكنولوجيا والباحثين والمستخدمين للتكنولوجيا من رجال الصناعة. كما يجب الاهتمام بالعلوم التطبيقية مثل تكنولوجيا المياه، تكنولوجيا الزراعة المتخصصة، تكنولوجيا معلومات الاتصال، الطاقات البديلة، صناعات الفضاء، علوم الحياة، الأمن العام، الصناعات الكيميائية، تكنولوجيا النانو.

علوم الحياة:

تصنف علوم الحياة في إسرائيل بالمرتبة الثامنة علي مستوى العالم. طبقاً للنشرات العالمية، فإن عدد الشركات العاملة في مجال علوم الحياة ٥٠٠ شركة (٨٠% منها في المراحل الأولية والقليل فقط هو من نجح في تحويل المراحل البحثية إلي مراحل إنتاجية)، تعمل في

مجالات الأجهزة الطبية، التكنولوجيا الحيوية، الصيدلانيات، الطب البيطري والزراعة. الكثير من هذه الشركات أنشئ حديثاً.

وتواجه هذه الصناعات العديد من المشاكل الخاصة بالدعم، وخصوصاً في المراحل الأولى لتأسيس الشركات حيث يكون الدعم محليًّا ومحدوداً. تعاني الشركات أيضاً من السياسات والبنية التحتية والموارد البشرية الغير مدربة. تشير الإستراتيجية في صفحة ١٣٣ إلي ضرورة قيام الشركات بتنمية قدرات الموظفين بها، عن طريق الشركات الكبرى وعمل برامج تدريب للعاملين بها ولتوظيف الجديد وتوقيع عقود مع شركات من الصين مثلاً تساعد الشركات الإسرائيلية في احتراق السوق العالمية.

الطاقات البديلة:

فيما يخص تنويع مصادر الطاقة في إسرائيل ولضمان القدرة علي تلبية حجم الطلب المتوقع خلال العشرين عاماً القادمة (٢٠ ألف ميجاوات بزيادة مقدارها ١٠٠٠ ميجاوات سنويًّا). تشير الإستراتيجية إلي دراسة إمكانية إنشاء محطات لتوليد الطاقة النووية، والتي سوف تخفض من مستويات انبعاث الغازات التي تؤدي إلي ارتفاع حرارة الأرض، وستقلص اعتماد إسرائيل علي مصادر خارجية للطاقة. ولكن هذا الموضوع لا يمكن بحثه من النواحي الاقتصادية الباهظة والتي تتطلب تمويلاً حكوميًّا فقط نظرا لحساسيته السياسية. في هذا المجال تؤكد الخطة علي أن إنشاء محطة كبيرة في الأردن لتوليد الطاقة (نووية أو تعمل بالغاز الطبيعي) سيحقق فائضاً في إنتاج الكهرباء في المنطقة، وعندئذ يمكن خفض الإنتاج في إسرائيل.

من الملاحظ أيضاً ارتباط قطاع الكهرباء في إسرائيل مع قطاع المياه بعلاقات متبادلة، فمن الجهة الأولى يزود قطاع المياه محطات توليد الكهرباء بالمياه. ومن الجهة الأخرى يستهلك قطاع المياه الكهرباء وخصوصاً في منشآت تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف. أيضاً توصي الخطة بدعم مشاريع في مجال الطاقة المتجددة مثل الرياح، الشمس، الذرة، والاستثمار في التقنيات الحديثة في مجال إنتاج الطاقة النقية. وبما أن إسرائيل من الدول المستخدمة للطاقة

الشمسية، وإن كانت في مراحلها الأولى وبالتالي يجب أن تكون من الدول الرائدة في هذا المجال علي اعتبار قدراتها العلمية والتكنولوجية.

تكنولوجيا المياه:

فيما يخص المياه ولما لها من تأثيرات مباشرة علي مجالات عديدة مثل الطاقة، الزراعة، تقنيات التحلية، التشريع، الانتشار الجغرافي للسكان في البلاد فقد أكدت الخطة علي دراسة الظروف المناخية في المنطقة والتغيرات المناخية العالمية وتأثيرها علي كميات الأمطار وتوزيعها الجغرافي، والذي تؤكد الدلائل علي أن التغييرات المناخية العالمية ستؤدي إلى انخفاض كبير في كميات الأمطار والي تقصير فترة الشتاء، وبالتالي ستقلص كميات المياه المتاحة للاستخدام. وتشكل عملية تحلية المياه حلًّا لمشكلة نقص المياه، بيد أن عملية التحلية تتطلب كمية كبيرة من الطاقة تبلغ ٥ كيلووات/ساعة لكل متر مكعب واحد من المياه والشرط الأساسي لتوسيع منظومة تحلية المياه هو توفر مصدر للطاقة المتجددة، الطاقة غير الملوثة وغير المعتمدة علي الاستيراد إلا في الحدود الدنيا. وكمقارنة مع الدول الأخرى تعتبر إسرائيل متقدمة فيما يخص معالجة الصرف الصحي بمستوى مياه الشرب وإن كان ذلك يتطلب فصل شبكة المياه إلي مياه للاستهلاك المنزلي ومياه الري.

مصادر المياه في الوضع الحالي لإسرائيل وخصوصاً في الجهة الشرقية وشمال البلاد هي بحيرة طبرية حيث تضخ بشبكة المياه لجميع مناطق إسرائيل ولمناطق السلطة الفلسطينية. أما منطقة السهل الساحلي فمياه الشرب بها من الممكن أن تكون ناتجة لتحلية مياه البحر، وتتم الزراعة بها من المياه الجوفية المستخرجة من الطبقات الصخرية. وفيما يخص المنطقة الجنوبية فسيعتمد السكان علي مياه التحلية من الحفر المالحة ومن المياه الجارية والجوفية. ينبغي ربط منشآت التحلية القائمة علي شاطئ البحر بالشبكة داخل البلاد ومن ثم تحتاج استثمارات لأغراض الإنشاء والصيانة.

ازدهر قطاع المياه في إسرائيل وأصبح من مجالات الأعمال الواعدة وأصبحت منتجاته في كثير من الأسواق العالمية. في عام ٢٠٠٦ صدرت إسرائيل ما يزيد عن ١ بليون دولار مصنعات لها علاقة بتكنولوجيا المياه (٥٠% من هذه الصادرات منتجات رى وأنظمة

ومشـاريع، ١٥% سـحارات وصـمامات وعـدادات ميـاه، ١٤% مشـروعات هندسـية، ٨% مرشحات، الباقي عبارة عن أنابيب رى ووصلات وخلافه). هذا بالإضافة إلي إنشاء ٦٠ شركة (٥٠% منها مهتمة بمعالجة مياه الصرف الصحي وتحسين المياه والتنقية، ٥% تختص بتحلية المياه، ١١% تختص بالمراقبة، ٣٣% في قضايا أخرى لها علاقة بالمياه).

تم تقييم معدل النمو السنوي للسوق العالمي لمنتجات المياه وموصلات الري التقليدية بـ ٦-٧% أما المعدل ذاته للمنتجات الحديثة مثل التحلية وإعادة التدوير، الجودة، الأمن بـ ١٠-١٢%. في مجال المياه أوصت الخطة بتطوير تقنيات واعتماد سياسات لترشيد الاستهلاك، ومعالجة مياه الصرف الصحي بمستوى لا يبقى فيه خطراً علي البيئة لدى الرى الزراعي ولدى الضخ في الجداول، معالجة الصرف الصحي بمستوى مياه الشرب (بواسط التحلية)، تخطيط القطاع الزراعي بحيث يتم التركيز علي زراعة الخضروات وغيرها من الزراعات المروية في المناطق الشرقية بينما يتم التركيز في الجنوب علي الزراعات التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه.

تكنولوجيا الفضاء:

تصنف إسرائيل ضمن العشر دول الرائدة في مجال تكنولوجيا الفضاء. وقد جذبت تكنولوجيا الفضاء في إسرائيل المستثمرين الأجانب مما زاد رأس المال وانعكس ذلك بالإيجاب علي التوظيف ومراكز التدريب. وقد وصل الحال إلي أن كل دولار يتم دفعه يعود بما قيمته ١,٧ دولار علي الحكومة في هذا المجال. وتصل مبيعات شركات تكنولوجيا الفضاء في إسرائيل اليوم ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار (حوالي ٠,٣% من السوق العالمي). تتضمن مجالات تكنولوجيا الفضاء الاستشعار عن بعد والاتصالات. تؤكد الإستراتيجية علي محافظة إسرائيل علي الفجوة الواسعة في مجال تكنولوجيا الفضاء بينها وبين الدول المجاورة

الأمن العام:

تزايد الاهتمام بمستلزمات الأمن العام وزاد استهلاكها بعد حادثة ضرب مركز التجارة العالمي وحادثة ١١ سبتمبر وبدء الحرب علي الإرهاب. وصل سوق هذه الصناعة في عام ٢٠٠٦ ٥٥ بليون دولار (نصف هذا المبلغ يخص الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن المتوقع أن يزيد في العقد القادم بمعدل سنوي ١٤%. وقد وصلت مبيعات صناعة الأمن بما يصل ٣٠٠ مليون دولار/عام (يمثل فقط ٠,٥% من السوق العالمي للأمن العام).

من المتوقع وصول عدد الشركات العاملة في مجال الأمن العام بإسرائيل إلي ٢٠٠ شركة خاصة. وتحتاج إسرائيل إلي استثمارات تقدر بـ ١٠-٢٠ مليون دولار/عام في الخمس سنوات القادمة علي هيئة أنظمة للإنذار والمراقبة لأمن الجدار العازل وأجهزة لاكتشاف الأنفاق.

من المهم بمكان لإسرائيل خصوصا وللعالم علي وجه العموم دراسة الأمن العام فيما يخص الإرهاب، الدفاع عن الأرض والجو والبحر، أنظمة السيطرة والمراقبة، برامج الاتصالات السوفت لخدمات الطوارئ، أجهزة الرصد والاستشعار عن بعد. في هذا المجال تؤكد الإستراتيجية في صفحة ١٣٧ علي وجوب تركيز إسرائيل علي عدد من المناطق التكنولوجية التي أثبتت نجاحا مثل أمن الطائرات والمطارات والموانى، أمن وسائل النقل، السيطرة علي الحدود، أمن شبكة النت والاتصالات، أنظمة أمن ومراقبة المباني.

الصناعات الكيميائية:

تضيف الصناعات الكيميائية للدخل القومي الإسرائيلي ما قيمته ٢٥% وقد زاد في السنوات الحديثة في مجالات المبيعات، التصدير، الربحية، القيمة السوقية للشركات وللتوظيف. ومع هذه المكاسب السابق ذكرها فإن الصناعات الكيميائية تتعرض لكثير من التحديات والمعوقات والتي تحد من استمرارية النمو وتسبب أزمات لهذا القطاع. وللقضاء علي التحديات واستمرار النمو في إسرائيل تؤكد الإستراتيجية علي الاستثمار في مجال البنية التحتية، والبيئة وتكنولوجيا التنفيذ. وقد أوصى أحد التقارير إلي التطوير في سبعة مجالات: تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية، الصيدلنيات والصيدلنيات الحيوية، أنظمة الأمن العام، تكنولوجيا البيئة، الطاقات البديلة، أنظمة النقل، تخليق المواد المتخصصة والصيدلنيات الوسيطة.

تكنولوجيا الزراعة:

يحتاج قطاع الزراعة بإسرائيل إلي إعادة تخطيط بحيث يتم التركيز علي زراعة الخضروات وغيرها من المزروعات المروية (الشتوية والصيفية) في المناطق الشرقية، بينما في المناطق الجنوبية يتم التركيز علي المزروعات التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل مزروعات الحراثة والزيتون والمراعي.

يواجه قطاع الزراعة في إسرائيل الكثير من المشاكل مثل تطرف الظروف البيئية ومحدودية الامتداد الجغرافي هذا بالإضافة إلى تناقص الباحثين (من ٤٠٠ باحث بالعقد الماضي إلى النصف الآن، فقط نسبة ٣٥% من ميزانيتهم موجهة للبحث) كما أن معهد الهندسة الزراعية محدود للغاية والكلية التقنية للهندسة الزراعية تم دمجها مع كلية الهندسة المدنية. ومع كل ما سبق ذكره من مشاكل فقد نجحت العديد من الشركات الإسرائيلية في تكنولوجيا الإنتاج. وقد عزي هذا النجاح إلى المزارعين والباحثين والمدربين.

الحكم على قابلية الإستراتيجية للتطبيق

هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد إمكانية تطبيق إستراتيجية إسرائيل ٢٠٢٨م إلا أنه هناك ما يؤكد أيضاً أن التطبيق لن يمر بسهولة وتوجد معوقات قد تعطل التطبيق.

أولاً: دلائل تساعد علي تطبيق الإستراتيجية

١. تنوع تخصصات فريق العمل الذين وضعوا الخطة وخصوصاً الفريق الخاص بتطوير البحث العلمي التكنولوجي والتعليم العالي. تكون الفريق من أساتذة جامعات وأكاديميين سابقين ومتخصصين ومحاضرين في الاقتصاد (الدكتور دان بيلد أستاذ الاقتصاد، جامعة حيفا وباحث كبير بمؤسسة ش نئمان، التخنيون – رئيس الفريق والدكتور موريس توبال: أستاذ الاقتصاد، الجامعة العبرية، القدس)، السياسة الجماهيرية (الدكتور باري بوزمان أستاذ السياسة الجماهيرية، جامعة جورجيا–

مستشـار أكـاديمي)، العلـوم السياسـية (الـدكتور دان بـرزنيتش محاضـر العلـوم السياسية، المعهد التكنولـوجي بجورجيـا، وباحـث بمؤسسـة ش نئمـان، التخنيـون)، الجغرافيا الاقتصادية (السيدة شيري برزنيتش جغرافيا اقتصادية، جامعة كمبردج)، الاقتصاد الزراعي (الدكتور إيهود غلب باحث في الاقتصاد الزراعي، رئيس مركز المعلومات لتطوير القرية السابق، وزارة الزراعة)، الكيمياء الفيزيائية (الدكتور دفنه غـتس كيميـاء فيزيائيـة، وباحثـة كبيـرة بمؤسسـة ش نئمـان، التخنيـون)، الهندسـة الكيميائية (الدكتور زئيف تدمور أستاذ في الهندسة الكيميائية ورئيس مؤسسة ش نئمان ومعهد التخنيون سابقاً، وعضو مجلس إدارة مفوضية العلوم والتكنولوجيا الأمريكية–الإسرائيلية)، الفيزياء (الدكتور حانوخ غوطقروبند أستاذ الفيزياء، الجامعة العبريـة، القدس، الـرئيس السـابق للجامعـة العبريـة)، الكيميـاء (الـدكتور يهوشـواع يورطنر أستاذ الكيمياء، جامعة تل أبيب، رئيس الأكاديمية الوطنية للعلوم سابقا)، التاريخ (الدكتور شولا فولكوف أستاذ التاريخ، جامعة تل أبيب، عضو الأكاديمية الوطنية للعلوم). بالإضافة إلى رؤساء شركات قطاع خاص (السيد دان فيلنسكي مستثمر، رئيس شركة ابلايد ماتيريالز السابق، إسرائيل) ومستشارون للتعليم والتطوير (السيد غوري زليخة مستشار للتعيم الجامعي، مدير عام لجنة التخطيط والميزانيات سابقاً).

٢. إدراج الخطة الإستراتيجية علي جدول أعمال الحكومة والموافقة علي دعمها. وكون الخطة مدعومة من رأس الهرم التنفيذي في الدولة الإسرائيلية فهذا يضمن تنفيذها وحل المشاكل التي تواجهها عند التنفيذ.

٣. الدعم الكامل والغير محدود من الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوربية لإسرائيل باعتبارها دولة يهودية في محيط عربي بما يضمن تفوقها في جميع المجالات حتى علي مستوى الدول المجاورة.

ثانيا: دلائل تعيق تطبيق الإستراتيجية

١. تحديد أن تصبح إسرائيل في العشرين عاماً القادمة بين الدول ١٠-١٥ الرائدة دولياً لا يأخذ في الاعتبار واقع أن هذه الدول المتطورة الآن لن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء مضامير التطور. وبناء علي ذلك فإنه حتى في حال النجاح في تحقيق الأهداف المعتمدة في هذه الإستراتيجية فلن يؤدي ذلك بصورة تلقائية أن تصبح إسرائيل ضمن الدول ال ١٥ الرائدة علي مستوى العالم إلا إذا توقفت هذه الدول عن عجلة التطور لتحتل دول أخرى مكانها خلال العشرين سنة القادمة.

٢. من المعوقات التي تخص تنفيذ مشروعات الطاقة البديلة في إسرائيل النقص في مساحة الأراضي المحددة التخصيص الملائمة لإنشاء وتطوير البنى التحتية. كما أن إجراءات التخطيط واتخاذ القرارات القانونية في إسرائيل معقدة وتستغرق سنوات طويلة. أيضاً شبكة أنابيب الغاز القائمة بالبلاد تكفي لتلبية الطلب المتوقع كما تبينه الإستراتيجية حتى ٢٠١٣ فقط، وبالتالي ينبغي العمل علي مد أنبوب للغاز من تركيا أو عمل محطة لاستيراد الغاز السائل المضغوط.

٣. فيما يخص المياه وحيث تقع إسرائيل علي حدود الصحراء وفي منطقة محدودة الموارد المائية بالإضافة إلى الظروف المناخية التي تدل علي أن التغيرات المناخية العالمية ستؤدي إلى انخفاض كبير في كميات الأمطار. ومع أن التحلية ومعالجة مياه الصرف الحي تشكل حلًّا لمشكلة النقص في كميات المياه لكنها تتطلب الكثير من الطاقة وخصوصاً الغير ملوثة وغير المعتمدة على الاستيراد الأجنبي إلا في الحدود الدنيا. تتطلب أيضاً ربط منشآت التحلية القائمة على شاطئ البحر بالشبكة في داخل البلاد بخطوط عرضية تتطلب استثمارات لأغراض الإنشاء والصيانة. وخطورة التوسع في تحلية المياه كحل لمشكلة نقص المياه العذبة حساس جدًّا في حال وقوع حرب أو في حال وقوع خلل آخر في تزويد الوقود في ظل عدم إمكانية تخزين المياه.

٤. ثبت من خلال منظمة الشفافية الدولية تدهور إسرائيل لمرتبة ٣١- ٥٣ من بين ١٣١ دولة شملها الفحص في مجالات تتعلق بالفساد والمعايير الأخلاقية كالجريمة المنظمة، التلاعب بالأموال العامة، مصداقية خدمات الشرطة، ثقة الجمهور بالقادة

السياسيين. أيضاً حصول مواضيع التعليم المختلفة في إسرائيل كجودة التعليم الابتدائي وجودة التعليم في الرياضيات والعلوم، وجودة الجهاز التعليمي على مستويات تراوحت بين ٢٥–٣٠. حصول البنى التحتية في إسرائيل علي مستوى متدن جدًّا بوسائل النقل البرية والموانئ وجودة الشوارع تراوحت إسرائيل بين ٣٠ – ٣٧. وإذا فشلت إسرائيل في حل المشاكل السابقة فثمة خطر جدي وحقيقي لأن تبقى متخلفة في المؤخرة مقارنة بالدول المنافسة اللاتي يتحسن باستمرار وبسرعة.

٥. واضعو الإستراتيجية أنفسهم لا يكفون عن التأكيد علي أن فرص الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل مرهونة إلى حد كبير بتعزيز وترسيخ التوجهات نحو السلام والهدوء في المنطقة مع الدول العربية المعتدلة في الدائرة الصغيرة التي تشمل فلسطين وسوريا ولبنان، وفي دائرة التهديدات الأبعد التي تشمل إيران وغيرها من بؤر الإسلام المتطرف والمعادي. وفي المقابل من شأن حرب شاملة أن تعيق تحقيق الأهداف، فالتصعيد المتواصل في الأوضاع الأمنية يحد بدرجة كبيرة من حجم الطلب علي الاستهلاك وعلي الاستثمار، ويردع المستثمرين الأجانب ويمس وبصورة كبيرة قطاع السياحة. والخلاصة أن التصعيد الأمني يبطئ وتيرة النمو ويحد منها كما حدث بين ١٩٧٤، ١٩٨٤ بعد حرب أكتوبر (يوم الغفران). أي أن هذه الإستراتيجية مبنية على فرضية مفادها أنه لن يطرأ تغير أساسي جوهري على وضع إسرائيل الأمني. وعلى كل فالوضع الأمني بالمنطقة غير مستقر في ظل الثورات التي حدثت بكل من تونس ومصر وليبيا واستمرارها في اليمن وسوريا واحتمال اشتعالها بجمهوريات وممالك عربية أخرى. هذه الثورات قد تتسبب في وصول أناس إلى سدة الحكم ليسوا علي هوى إسرائيل وأمريكا، بعد أن أسقطت الثورات حكاما موالين لإسرائيل بكل من مصر وتونس. ولعل من نواتج الثورة المصرية تفجير خط الغاز المصري المصدر لإسرائيل وغيرها للمرة الخامسة علي التوالي، وبالتالي ارتفاع أسعار الكهرباء في إسرائيل وقيام المظاهرات المنددة بذلك هناك، والمطالبة الشعبية المتكررة بمصر بوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل نظراً لما شاب العقد من فساد واستغلال نفوذ في عهد الرئيس السابق والبدء في محاكمة الرئيس السابق وأبنائه ومن ساعده من رموز النظام السابق في إتمام صفقة الغاز، أيضاً من نتائجها

الصلح الذي تم بالقاهرة بين حركتي فتح وحماس بعد أن استمرت المشاكل بينهم لسنوات، وأخيراً موافقة الجانب المصري ممثلاً في المجلس العسكري ومجلس الوزراء والموقف الشعبي عموماً على الفتح الدائم لمعبر رفح البري. ومما يؤكد علي الوضع الأمني الغير مستقر حادثة استشهاد ضباط وجنود مصريين على الحدود المصرية الإسرائيلية بيد قناصة إسرائيليين وما تبعة من إنزال العلم الإسرائيلي ورفع المصري بدلاً منه فوق السفارة الإسرائيلية بالقاهرة ومن مظاهرات واعتصامات مطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من مصر واستدعاء المصري من إسرائيل.

تأثير الإستراتيجية علي مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط:

في حال تطبيق الإستراتيجية كما وردت من قبل واضعيها سوف تؤدي بلا شك إلى رفع مكانة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في المجالات التي تضمنتها الإستراتيجية. ستساعد الإستراتيجية دولة إسرائيل في توفير احتياجات مواطنيها الأساسية، رفع مستوى وجودة حياتهم، وعلي تنمية الثقافة، وإزالة أسوار الاغتراب والتنافر بين المجموعات المختلفة التي تعيش في داخلها ودمج كل قطاعاتها في النسيج الوطني. كما أن هذه الإستراتيجية ستساعد أيضاً في اندماج إسرائيل في العالم العولمي، الذي يتطور بسرعة فائقة.

كذلك أرى أن التطور الذي سوف تحدثه الإستراتيجية في إسرائيل خلال زمن تنفيذ الإستراتيجية (٢٠ عام) قد يكون تأثيره سلاحاً ذو حدين: إما محاولة الاندماج والانفتاح علي التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق جديدة مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط عموماً وهذا مشروط بوجود سلام بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط عموماً أو بالأخص سلام إسرائيلي– فلسطيني، وآخر إسرائيلي– لبناني، وإسرائيلي– سوري. الحل الآخر هو الانغلاق على الذات والانعزال عن الدول العربية وعدم المجاراة للتطور الرهيب الذي سوف تحدثه الإستراتيجية من نقلة نوعية في مجالات عديدة بإسرائيل، وخصوصاً في ظل وجود تيارات –إسلامية– قد تتملك الحكم في بعض البلدان العربية – ليست علي هوى إسرائيل– في ظل حدوث الكثير من الثورات وبالتالي الدخول في حروب مرة أخرى مع إسرائيل.

التحديات التي تفرضها الإستراتيجية علي مصر والعالم العربي:

علي مستوى مصر:

من أهم ما تفرضه الإستراتيجية الإسرائيلية علي مصر وخصوصاً في ظل عهد جديد بعد الثورة المباركة ما يلي:-

١. الاهتمام بالتعليم عموماً من دور الحضانات حتى الجامعة ورفع الميزانيات السنوية التي ترصد لذلك، ورفع ميزانية البحث العلمي على مستوى الجامعات والمعاهد البحثية بما فيها المكافآت المتدنية للإشراف على وتحكيم الرسائل العلمية والاهتمام بالبحوث والعلوم التطبيقية والنشر العلمي الخارجي، تفعيل نظام التبرعات من رجال الأعمال والصناعة والقادرين عموماً لتوفير ميزانيات بحثيه هائلة مما ينعكس بالإيجاب على التقدم البحثي ويوفر ميزانيات لمجالات أخرى كالصحة واستصلاح الأراضي.

٢. الاهتمام بالعلوم والبحوث والرسائل العلمية التطبيقية كالتي تهتم بقضايا الطاقات البديلة المتجددة كالشمس والرياح ومساقط المياه بعد التأكد من أن البترول والغاز الطبيعي والفحم سوف تنضب وحيث توافر الشمس والرياح ومساقط المياه في مصر. كذلك الاهتمام بالبحوث التي تهتم بزراعة حبوب كالقمح والذرة والأرز في أراضي صحراوية وبمياه شبه مالحة أو مياه صرف صحي بعد معالجتها، وأيضاً البحوث التي تهتم بزيادة البروتين الحيواني. والبعد قدر الإمكان عن البحوث التي لا طائل من ورائها إلا ترقية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ومصيرها النهائي رفوف المكتبات.

علي مستوى الدول العربية:

من أهم ما تفرضه الإستراتيجية الإسرائيلية علي الدول العربية ما يلي:

١. التكامل لا التنافس حيث تمتلك الدول العربية الموارد الاقتصادية الكبيرة من بترول وغاز طبيعي (كما في دول الخليج) والخامات المعدنية (كما في دول المغرب العربي) والأراضي الصالحة للزراعة (كما في مصر والسودان). ونهيب بجامعة الدول العربية أن تأخذ من الإجراءات التي تحرر انتقال رؤوس الأموال والتجارة وعمل سوق عربية مشتركة، والاستثمار في التعليم وخصوصاً البحوث والعلوم التطبيقية بعد قيام الثورات التي أطاحت وسوف تطيح بالفاسدين.

٢. الانفتاح علي العالم الخارجي تصديراً واستيراداً وخصوصاً للتكنولوجيات الحديثة والبعثات للعقول العربية الشابه بالدول المتقدمة، والأهم العمل علي إمكانية عودة العقول العربية المهاجرة وفتح معاهد ومستشفيات وجامعات تليق بمستويات تعليمهم كل في تحصصه أو عمل كورسات بالجامعات وانتدابهم للتدريس مما ينعكس بالإيجاب علي قطاع البحث العلمي والعلوم التطبيقية.

محور التكنولوجيا والصناعة

مجال العلوم الإستراتيجية والتكنولوجية، د٠ طارق فهمى

يتعلق هذا الجزء من خطة إسرائيل ٢٠٢٨م بالتطور التكنولوجي ومسارات العلوم الإستراتيجية لإسرائيل والملحوظة الجوهرية في هذا الجزء تركيزه على وسائل الدعم الحكومية للحفاظ على وضع إسرائيل التكنولوجي في مجال العلوم الإستراتيجية ودعم العلاقة بين القطاعات المدنية والجامعات والمؤسسات المدنية بالعسكرية مع التأكيد علي ضرورة وجود قدرات وطنية للدولة والحفاظ على قدرتها على التنافس الخارجي ووضع إسرائيل دوليًا خاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية والعمل على تحسين الكفاءة العلمية للمنافسة مع دول العالم و تنفيذ المقترحات الخاصة بإنشاء هيئة متابعة لصنع السياسات العامة (مجلس العلوم والتكنولوجيا) على أن يحدد مهامه في إطار التعاون بين المؤسسات البحثية والأكاديمية وتحديث أنظمة الجامعات ويشمل هذا الجزء ما يلي:

- مدخل الفصل
- الأهداف
- المجالات التطبيقية للتكنولوجيا المتقدمة
- الرؤية والإستراتيجية
- المعضلات والمشاكل
- تحديات العولمة
- التوصيات
- التعليق
- التعليم التكنولوجي
- التطور التقني
- الواقع التكنولوجي بين العرب وإسرائيل

مدخل الفصل

تعد إسرائيل حاليًا من بين البلدان العشرة في العالم الأكثر تقدماً في المجالات العلمية / التكنولوجية وإن كان هناك تخوف من عدم استمرار ذلك في المدى المنظور في ظل غياب السياسة العامة في مجال البحث والتطوير، جنباً إلى جنب اشتداد المنافسة العالمية في مجالات البحث والتطوير الإستراتيجي والعسكري مما قد يقوض الوضع الراهن في موقف إسرائيل الحالي للحفاظ على مركزها التكنولوجي المتقدم والرائد في العالم، ولهذا يجب على إسرائيل العمل علي تحقيق ما يلي:

الأهداف

تؤكد الخطة علي ضمان توافر قوة عاملة للتدريب التكنولوجي المناسب والقادرة على استيعاب وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة في مجالات عديدة في القطاعات الاقتصادية، والتعليم، والصحة، والبيئة، وبيئة الأعمال، وتشكيل سياسة واضحة وشفافة، والعمل علي تبني السياسة العامة المستقرة التي تدعم البحث والتطوير، وبناء البنى التحتية الحديثة التي من شأنها جذب شركات التكنولوجيا الفائقة متعددة الجنسيات لإسرائيل وإعداد البحوث الأساسية والتطبيقية في قطاع الجامعات وتحويل النتائج الأكاديمية إلى قطاع الأعمال، وذلك كأساس لخلق المعرفة الجديدة العلمية / التكنولوجية، وإيجاد قوة العمل المدربة بشكل مناسب، والأجيال القادمة من الباحثين وتعيين مستشار للعلوم والتكنولوجيا لرئيس الوزراء وخلق القدرات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا من خلال مجلس للتنسيق بين العديد من الوكالات الحكومية التي تؤثر على تحقيق هذه الأهداف، ورسم الأولويات و الإستراتيجية وخطة العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

المجالات التطبيقية للتكنولوجيا المتقدمة

على مدى العقود الماضية، تمتعت إسرائيل في الوضع الدولي بتكنولوجيا مزدهرة وحاضنة قائمة علي تطوير القطاع الصناعي على أساس المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، وقد تحقق

ذلك من خلال روح المبادرة والقدرة على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية في تطوير التكنولوجيا العالية وكانت إسرائيل واحدة من أوائل البلدان التي تعتمد أسلوب التكنولوجيا على أساس التطور في مجال النمو الاقتصادي. وكان هذا في البداية يتم دون مداولة شاملة أو كاملة أو نقاش جدلي كما هو الآن، وتعتمد هذه السياسة الإسرائيلية على البنية التحتية المناسبة والتي تتكون من خريجي الجامعات في مجال العلوم ونظام الدفاع السابق وأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.

كما قدمت مساهمة كبيرة من المتعلمين و المهاجرين الجدد، والذي كان حاسماً في تعزيز الريادة التكنولوجية لإسرائيل حتى يومنا هذا، جنباً إلى جنب مع السياسة المرسومة لدعم المشاريع التجارية والمدنية المخطط لها من قبل الأجهزة المعنية.

ومعروف أن لإسرائيل ميزة تنافسية في توريد التقنيات العلمية والتكنولوجية، سواء من خلال شركات جديدة، أو في مجال الاختراعات والتقنيات الجديدة التي تطور وتبيع التكنولوجيات للشركات القائمة. وكان أحد مظاهر نجاح نموذج الأعمال في إسرائيل قطاع التكنولوجيا الفائقة والذي يجمع بين العلم والتكنولوجيا وقد باتت إسرائيل في المركز الثاني في عدد من شركات التكنولوجيا المتداولة في أسواق رأس المال في الولايات المتحدة، وقد نجح هذا النموذج الإسرائيلي من خلال توسيع نطاق أبعد من منتجي التكنولوجيا إلى القطاعات التي تستخدم هذه التقنيات وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، مع الإنتاج واسع النطاق من قبل الشركات الإسرائيلية في الداخل والخارج والعمل على الحفاظ وتعزيزا لميزة النسبية في إسرائيل في مجال التكنولوجيات المتقدمة التي تتطلب دعماً متزايداً للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، واستخدام الأدوات الجديدة التي يتم العمل من خلالها من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأكثر من ٦ ٪ في مستوى النمو السنوي الحقيقي للسنوات القادمة، كما يجب الحفاظ على نجاح إسرائيل كمنطقة محورية في صناعات التكنولوجيا الفائقة، وعلى أساس الاستفادة من البحث والتطوير والتكنولوجيا ومواصلة تعميق وتوسيع استخدام المكاسب التي تحققت في المناطق الصناعية القائمة، وجذب فوائدها عبر العوالم الجديدة.

وقد حققت قطاعات التكنولوجيا العالية مساهمة كبيرة جدًّا لتصدير الإسرائيلية (صادرات التكنولوجيا العالية والتي تضم حاليًّا نحو ٤٠ ٪ من إجمالي الصادرات)، التكنولوجيا العالية

في القطاعات المتخصصة والتي تنتج حوالي ٩ ٪ من ناتج قطاع الأعمال في إسرائيل ، وذلك على أوسع، نطاق و لهذا يجب تكييف تدابير السياسة العامة لأهداف السنوات القادمة، كما يجب التاكيد علي الأدوات الجديدة التي سيتم تشييدها و التي تعتبر مناسبة وفعالة لقطاعات التكنولوجيا العالية.، ويشار هنا إلى أنه تم رصد توقعات استشرافية من قبل مؤسسة راند للمجلس الوطني للاستخبارات الأميركية لإمكانيات وقدرات إسرائيل.

المجالات التطبيقية للتكنولوجيا المتقدمة:

تتركز هذه المجالات في التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والمواد وتكنولوجيا المعلومات وقد تم تقييم قدرة ٢٩ دولة مختلفة لتطوير التطبيقات واستيعاب هذه المجالات، على أساس الخصائص العديدة، بما في ذلك القدرات العلمية والتكنولوجية، توافر مصادر التمويل، ودعم الابتكار، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها من التدابير.

وكانت إسرائيل من بين البلدان الأكثر تقدماً التي تم تقييمها، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وكندا وألمانيا واليابان وكوريا إلا أن هذا التقييم الإيجابي استند إلى الانجازات التي حققتها الدولة في الماضي، و هو الأمر الذي يتطلب رعاية البحوث العلمية والتكنولوجية وقدرات التعليم وخاصة في العوامل الأكثر تأثيراً النمو الاقتصادي والإنتاجية، و قد أجريت العديد من الدراسات في جميع أنحاء العالم مع تعزيز فرص التقدم في رأس المال البشري ونوعية التعليم العالي المتزايد وارتباطه بالتكنولوجيا ؛توفير الحوافز للتدريب المستمر والتعلم مدى الحياة وإدارة المنظمات القائمة على المعرفة.

يعد الجيش الإسرائيلي هو واحد من المصادر الأولية لرأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات وقد نجح في التوسع في استخدام أجهزة الكمبيوتر والاتصالات إضافية، وتطوير المحتوى الرقمي المحلي وتقليص "الفجوة الرقمية" في السكان واستفادة كل المناطق بالتكنولوجيا المتقدمة.

الرؤية والإستراتيجية:

شهدت إسرائيل في السنوات ازدهاراً تكنولوجياً، من خلال تشكيل هيئة العلوم والصناعة كثيفة التكنولوجيا التي تشمل مجموعة متنوعة من الصناعات الرائدة المؤثرة، و السعي لخلق مجالات جديدة للابتكار والتميز. ولتحقيق هذه الغاية، كان لابد من التشجيع على إنشاء مشاريع جديدة واسعة النطاق، ويجب أن تكون شاملة وقائمة علي الشركات المؤثرة عالميًّا و رعايتها وكفاءة استخدامها، من خلال توجيه عمليات التنمية الاقتصادية ولا سيما تلك المتعلقة بالصناعات القائمة على المعرفة التي تنطوي علي القوى العاملة المتعلمة.

جنباً إلى جنب مع توفير الضمان الاجتماعي لذوي الأجور المنخفضة والقطاعات التقليدية، وهو الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى: تحسين الكفاءة واجتذاب الشباب إلى العلوم / التكنولوجيا ؛ أكثر توازناً النمو بين مختلف القطاعات التكنولوجية؛ مع إيجاد فرص العمل للجميع؛ درجة أكبر من المساواة في توزيع الدخل والحد من الفقر، واعتماد التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات ؛ مواصلة تعزيز البحوث الأساسية والتطبيقية، ونقل التكنولوجيات المحسنة من الجامعات للصناعات، وإقرارسياسة ديناميكية قابلة للتكيف مع احتياجات المجتمع وإبراز دور الحكومة في مجال التنمية التكنولوجية والبحوث.

و تجدر الإشارة أنه يمكن للنشاط الحكومي في مختلف المجالات التكنولوجية أن يكون هناك أثر بالغ على الاقتصاد لتطوير التطبيقات الجديدة على أساس قائمة المعارف العلمية أو التكنولوجية وفي السنوات الأخيرة حدثت تغييرات كبيرة مثل خفض كبير في التمويل الحكومي، وزيادة كبيرة في قطاع الأعمال للتمويل.حيث يتم توجيه أعمال البحث والتطوير نحو نتائج قصيرة الأمد، وليس من أجل ضمان المعرفة والبنى التحتية لرأس المال البشري على المدى الطويل.

فمن ناحية، انخفض نسبيًّا التمويل الحكومي للبحث والتطوير الأمر الذي يدل على عدم نضج قطاع الأعمال الإسرائيلية، والتي أخذت على نفسها حصة أكبر من الاستثمار والمخاطر، علي أية حال يبقي قطاع الأعمال أقل مخاطرة و حساب الاستثمارات. وبالتالي فإن فرص الاقتصاد تقلل الاستثمارات التي تركز على درجة أكبر من البحوث الأساسية والابتكار ؛ لهذا فان هذه الاستثمارات تؤتي ثمارها في المدى الطويل بحكم طبيعتها، فهي أكثر خطورة، ولكن لديها مزايا أكبر خارجية. لذلك، يجب أن يكون دعم الحكومة مركزاً أساساً

على البحوث الأساسية والتنمية الأساسية والتي تستثمر في قطاع الأعمال، وتدعو برامج حكومية لتعزيز التكنولوجيا والبحث والتطوير وتشجيع الابتكار والنشاط، والاعتماد حصراً على التمويل من القطاع الخاص الذي ينتج من عدم كفاية نطاق نشاط البحث والتطوير في الاقتصاد، ولا سيما في مجالات عدم اليقين العلمي التكنولوجي الرفيع الذي ينطوي على إيجاد حلول.

وقد ساهمت حكومات إسرائيل إلى حد كبير في مبادرة صناعة التكنولوجيا العالية، بما في ذلك اتخاذ دور قيادة المستخدم / العميل / المطور لتقنيات عسكرية متطورة، وإنشاء مكتب كبير العلماء في وزارة التجارة والصناعة والعمل، وإنشاء صندوق رأس المال المخاطر الإسرائيلية الصناعة، ومن المهم أن تواصل الحكومة المساهمة في التقدم التكنولوجي في المستقبل، ودعم البحث والتطوير، ولكن بطرق جديدة وتشجيع التكنولوجيات والبحث والتطوير، وتشير الخطة إلى أن هناك عدد من برامج الدعم الحكومي لاستثمار رؤوس الأموال في مختلف المجالات المتخصصة وفي المناطق الجغرافية، التي تشجع على الإبداع في المجالات ذات الأولوية الوطنية وهو الأمر الذي يتطلب إصدار قانون لتشجيع رأس المال وجذب الاستثمارات للشركات للحصول على المنح الحكومية السخية في مقابل الاستثمار في مجالات التنمية في إسرائيل (على سبيل المثال شركة إنتل في كريات جات)، جاء الدعم لهذه البرامج وغيرها في حوالي ١٤٠٠ مليون شيكل.

ومن الضروري الانتباه للدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع والتي لا تدعم الفرضية القائلة بأن تقديم المنح سيؤدي لزيادة فرص العمل والإنتاج في مجالات التنمية وتحقيق فائدة تكنولوجية، فإسرائيل تقدم حوافز ضريبية مختلفة لاستثمار رؤوس الأموال لنقل مجال واحد أو الأعمال التجارية لمجالات التنمية، والذي يعطي ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، وهذا لا يعتبر نفقات مباشرة في ميزانية الحكومة (على الرغم من نشر تقديرات الميزانية في كل عام إلى جانب الموازنة العامة للدولة من قبل إدارة الدولة للإيرادات).

وعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٦ تم نطاق المزايا الضريبية بموجب قانون تشجيع الاستثمار حيث بلغ مجموع الاستثمارات برأس مال يقدر بـ ٢,٤ شيكل مليار دولار، مما ساهم في التطور التكنولوجي وخلق فرص العمل في الدول المتقدمة والمختلطة / المتقدمة التكنولوجيا.

وقدرت المزايا الضريبية للبحث والتطوير بحوالي ١ مليار دولار. ولهذا فمن الصعب تقييم المساهمة في تعزيز البحث والتطوير والتطور التكنولوجي في إسرائيل في حالة عدم التشجيع من خلال المزايا الضريبية، فهناك إعانة لا تؤخذ مباشرة في النظر في الدعم المقدم للأنشطة الخاصة بتمويل مؤسسات التعليم العالي والابتكار والبحث والتطوير يشمل التمويل الجامعات (ثلثي ميزانية التعليم العالي) والمقدمة من "الجمهور" في إطار ميزانيات الجامعات، وهذا يرقى إلى ما يقارب ٣,٥ شيكل مليار دولار للجامعات، وراء تمويل البحوث والمنح. من الإنفاق الوطني على البحث والتطوير، وفقط ٤٠٪ من التخطيط والميزانية وتعتبر مساهمة اللجنة في ميزانيات الجامعات مباشرة.

وتم تحديد هذه النسبة عن طريق مسح العمالة من الباحثين في الجامعات الإسرائيلية. وبينت التجربة أن الاستثمارات الحكومية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على احتمال استثمارات قطاع الأعمال ودعم الابتكار وإنشاء تجمعات صناعية جديدة على سبيل المثال فمنذ عام ١٩٩١، استثمرت إسرائيل نحو ٣٠ مليون دولار سنويًّا لدعم حاضنات التكنولوجيا و مئات المشروعات التي تعمل في داخلها.

وقد بدأ المستثمرون من القطاع الخاص الاستثمار في الحاضنات؛ وقد زاد هذا الاستثمار بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

وعموماً الأجواء مناسبة ومفتوحة لممارسة الأعمال التجارية في إسرائيل و البنك الدولي يصدر التقرير السنوي الدولي بشأن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فإسرائيل في المرتبة ٢٦ من أصل ١٧٥ بلداً في هذا الإطار. ورغم ذلك يجب على إسرائيل تحسين بيئتها التجارية من أجل جذب الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الأجنبية التي أنشئت في إسرائيل لتطوير التكنولوجيا المتقدمة وخلق شركات عالمية. وإن كانت أهم نقاط ضعف إسرائيل في المقام الأول تتمثل في الحصول على التراخيص وتوظيف العمال، تسجيل الملكية، ودفع الضرائب وفرض العقود.

ويشير مضمون الخطة أيضاً إلى الحاجة لتحسين العديد من جوانب بيئة الأعمال في إسرائيل، لا سيما تلك التي تأثرت بحجم القطاع العام والمؤسسات العامة.

عموماً كل هذه الإجراءات لا تكفي لجعل إسرائيل نقطة جذب للشركات متعددة الجنسيات ذات التقنية العالية فهي في مسافة واحدة من الأسواق المنافسة ، فضلاً عن نقص رأس المال البشري واستمرارتقليص الفجوة في الأجور للعاملين المهرة في إسرائيل مقابل مزايا أخرى في البلدان النامية، وهو الأمر الذي يتطلب الحد من الميزة النسبية و إجراء تحسينات في مجالات أخرى.

المعضلات والمشاكل:

ترى الخطة أن إسرائيل مزدهرة في المشاريع ذات التقنية العالية وهي تتمتع بمركز قيادي في العالم، وخاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإنها تجري بحوثاً أكاديمية ممتازة في العديد من المجالات وبرغم ذلك، يجب علينا تذكر أن إنجازات اليوم هي ثمار استثمارات أمس في البحوث، و ولكن ماذا عن المخاوف بشأن مكانة إسرائيل في المستقبل في ضوء التقارير والأوضاع الدولية ومنها البنك الدولي وهيئات أخرى مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، ونشر تدابير للقدرة التنافسية والترتيب في نوعية بيئة الأعمال في مختلف البلدان في العالم حيث تتأثر هذه التدابير في إطار من الجودة وكفاءة الحكومة، وتعتمد في جزء منها على تنمية قطاع الأعمال.

وتستند هذه الإجراءات على البيانات فيما يتعلق بالبيروقراطية التي ينطوي عليها إغلاق الأنظمة التجارية والتوظيف، وسهولة تحقيق الإذن والتصاريح، وتسجيل ملكية الأصول وحقوق الملكية الفكرية، وتحقيق الائتمان وحماية المستثمرين والمساهمين، والضرائب، واللوائح في مجال العملات الأجنبية والتجارة الدولية.

كما توجد مخاطر تتمثل في تدهور قدرات إسرائيل العلمية المقبلة بسبب تشتت مهام الجامعات وهجرة الأدمغة.

تحديات العولمة والحفاظ على القدرة التنافسية لإسرائيل:

سيكون العالم أكثر تنافسية وهو الأمر الذي يتطلب تغيير صيغة لأنشطة البحث والتطوير غير الصناعية بالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى، وزيادة الإنفاق الحكومي، ولا سيما في مجالات مثل الزراعة، والبيئة، ويستند الدعم للجامعات في حقول المعرفة، وفقا لبرامج التنمية التي وضعتها هيئات التعليم العالي والمؤسسات، في التكنولوجيا ورأس المال وأسواق.، فإن الأولوية تعطى لتخصيص الموارد العامة لأغراض الدفاع في أغراض مدنية أو اجتماعية، والتشديد في السياسة الصناعية على تطوير منتجات وتقنيات التصنيع، في حين تجاهل الابتكار بمعناه الواسع، وقطاع الخدمات، وتدني الأولوية المعطاة للاستثمار في الرفاهية العامة، والبيئة، وتنمية للأجيال القادمة في مجال الإنفاق الحكومي المباشر على البحث والتطوير العلمي ودعم البحث والتطوير.

وهناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الإسرائيلي خاصة وأن صانعي السياسة العامة يضعوا أهدافاً واضحة صريحة لم تصمد أمام اختبار الصالح العام والتخطيط لمستقبل علمي وتنمية قدرات التكنولوجيا و النظرة العامة الشاملة للعلم وهناك حاجة إلى رؤية طويلة الأجل، وبالتالي دمج قضايا الاستثمار في التعليم الأساسي وتنمية البحوث والتدريب للباحثين، وتدريب القوى العاملة وأكاديمية الهندسة والتنسيق بين فروع الحكومة وخاصةً في وزارة الصناعة والتجارة والعمل، وزارة العلوم ووزارة التربية والتعليم، مجلس التعليم العالي، لجنة التخطيط والميزانية، وزارة الإسكان، وزارة المالية، والمجلس الوطني للبحث والتطوير.

ومعروف أن معظم الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير يتركز على دعم البحث والتطوير علي القطاعات الصناعية والتكنولوجية والجامعات حيث يبلغ حوالي ٣٠٪ من توجيه الحكومة ويتم توجيه الإنفاق على البحث والتطوير المدني هذا على الرغم من حقيقة أن جميع قطاعات الصناعة التحويلية معا تنتج نحو ٢٢٪ فقط من الأعمال المنتجة في إسرائيل. وتقدم الحكومة دعماً محدوداً للبحث والتطوير خارج القطاعات المتقدمة مثل قطاعات تصنيع التكنولوجيا وهو الأمر الذي يقلل من إمكانية تطوير الصناعات في قطاع الأعمال، ويزيد من المخاطر التي تنطوي عليها هذه "القطاعات الأقل نموا في الاقتصاد، نظراً لتكثيف المنافسة الدولية وقد زاد الإنفاق الحكومي المطلق على البحث والتطوير بنحو ٢,٢٪ في السنة (مجموعها حوالي ١٧٪ على مدى سبع سنوات). لكن هذا المعدل أقل من معدل النمو

الاقتصادي على حد سواء والسؤال المهم هو ما إذا كان يتم توجيه الإنفاق الحكومي إلى الأهداف الصحيحة أم لا؟.

وهذا هو الأهم، هو دعم التوجه إلى مناطق أخرى في السوق، ورصد المخاطر العالية، واحتمال ارتفاع الابتكار واختراق القطاعات ذات التأثير الخارجي وقد اعتمدت إسرائيل علي صناعة المعرفة وصناعة التكنولوجيا من خلال مبدأين:

الأول: أن التدخل الحكومي من خلال دعم المشروعات المتخصصة.

الثاني: أن الحكومة تفتقر إلى المعرفة التي يمكن ان تعطيها ميزة على السوق، وقد تم اعتماد معايير لتخصيص المنح وأعطى أفضلية واضحة لمشاريع البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يمكن رؤية النتائج نسبيًّا بسرعة في غضون بضع سنوات على عكس فترات زمنية أطول وسوف تكون هناك حاجة إلى تدخل الحكومة في دعم البحث والتطوير في المستقبل أيضاً، حيث إن فشل السوق سيكون موجوداً في صناعات المعرفة، ومن ناحية أخرى، حدثت تغييرات كبيرة استدعت إعادة تقييم سياسة الدعم وتوسيع المعارف من خلال الصناعات القائمة على التكنولوجيا في الحكومة ودخول العديد من الدول، كبيرها وصغيرها في منافسة إسرائيل وينبغي الحفاظ على اتباع نهجاً محايداً تماماً كما فعلت على مدى السنوات الثلاثين الماضية أو نحو ذلك وقد عبر عن ذلك سياسة منذ البداية، مكتب كبير العلماء لدعم المدنيين حيث تميزت بأسلوب "الحياد". وكانت معايير الاختيار للتطبيقات موحد في جميع المناطق من دون تفضيل واضح للقطاع واحد أو آخر.

فإسرائيل بحاجة لسياسة موجهة إستراتيجيًّا مع منظور طويل الأجل، والتي سوف تعيد النظر في بعض الافتراضات الأساسية في الماضي، في ضوء تغير الظروف الحالية والمستقبلية وهناك حاجة إلى سياسة موجهة لتحقيق التوازن في السوق ورصد الفشل والإخفاقات ومواكبة التطورات العالمية التي تشير إلى التوسع في نطاق واسع مع البلدان التي تدخل في نطاق البحث والتطوير والتي تستهدف توظيف السياسة الراهنة ؛ وذلك في ظل عدم اليقين والمنافسة التي تواجهها إسرائيل في العالم.

وتوصي الخطة هنا:

بفرص أفضل لخلق ميزة نسبيّة في كتلة كبيرة من القطاعات الحالية والمستقبلية. وتقترح وضع مخطط لتقييم التدخل الحكومي باستمرار حيث لا يمكن أن تكون النتائج المتوخاة من هذا المخطط خلق المعرفة والبصيرة التي تستهدف تثقيف العلماء والتكنولوجيين وتسهيل مهامهم وخلق جيل القادم من الباحثين والمستخدمين للعلوم والتكنولوجيا. فالسياسة الحالية تنوي تغيير الاتجاه في السنوات الأخيرة (وهذا كان واحد من الدوافع لإنشاء لجنة شوحط، التي تنص بوضوح على ضرورة زيادة وتكثيف ودعم البحوث الأكاديمية) ومع ذلك، فإن إصلاح الضرر في السنوات الأخيرة يتطلب قدراً كبيراً من الاستثمارات ورصد المنافسة الدولية على الصدارة الأكاديمية.

التوصيات

هناك ما يبرر تدخل الحكومة في مجالات العلوم العسكرية وينبغي على الحكومة معالجة "البحث"و "التنمية" في الأنشطة كل على حدة، ويمكن تقسيم مصطلح "التنمية" إلي أمرين: "الأساس العلمي / التكنولوجي للبحوث" وتوفير الموارد والبنية التحتية وتمكين البحث والتطوير والابتكار، وزيادة الاستثمارات في مجال البحث، وإلى درجة أقل، في التنمية الأساسية، ودعم التطور الهندسي وينبغي تقييم برامج الدعم الحكومي باستمرار وبشكل منتظم، ونشر نتائج التقييم و تنفيذ النتائج وتشكيل سياسة الدعم للبحث والتطوير وهو الأمر الذي يتطلب تحديث قاعدة البيانات التي تخدم بوصفها جزءا لا يتجزأ من أي دعم للحكومة وعملها كما يشمل رصد وتحليل بيانات عن العلم والبحث والتطوير والابتكار والأنشطة الاقتصادية.

إنشاء هيئة لتكون مسؤولة عن تحديد الأولويات

صنع السياسات على نحو مستمر:

علي أن تكون الهيئة الجديدة مختصة بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وعلى أن تعرف باسم مجلس العلوم والتكنولوجيا علي ان يكون مختص بوضع السياسات الملائمة للعلوم والتكنولوجيا.والصناعة. ووضع أطر لتعزيز بيئة الأعمال التجارية الحرة لجعل إسرائيل جذابة

للشركات المتعددة الجنسيات في قطاعات واسعة ومتنوعة؛ تشجيع الابتكار التكنولوجي والبحوث الأساسية في الجامعات واستيعاب والابتكار وإنشاء قاعدة لقطاعات التكنولوجيا العالية والجديدة والموجودة في الاقتصاد.

هذا وسوف يتحقق هذا الهدف من خلال تطوير العلاقات الجديدة بين منتجي التقنيات الجديدة والاختراعات العلمية (الباحثين) والمستخدمين المحتملين في مختلف قطاعات الصناعة والخدمات هذا بالإضافة لتعيين مستشار لرئيس الوزراء في العلوم والتكنولوجيا والبحوث.

وتدعو الخطة:

- لإيجاد نظام عالمي جديد للحكومة ليكون مسئولاً عن صنع أولويات التخطيط وصنع السياسات بشأن هذه القضايا وتقترح إنشاء مجلس من جميع الوزارات الحكومية والهيئات ذات الصلة و على أن يقوم المجلس بوضع أولويات لرسم السياسات، يحدد مستوى وتقييم السياسة العامة. وسوف يستند في عمله علي مكتب رئيس الوزراء، وعلى غرار النموذج الكوري الجنوبي.. كما سيتم ربط المجلس بمكتب كبير العلماء، ومع ذلك، يجب على المجلس أن يكون مستقلًّا عن مكتب كبير العلماء في ما يتعلق بتقديم مقترحات لأولويات جديدة، ووضع معايير لتحديد الفوائد الخارجية بتقديم برامج جديدة، وإعادة تقييم المبادئ للسياسة المقترحة.

وظائف المجلس الجديد:

- تتركز في تحديد الأولويات الإستراتيجية للمناطق التي تحت مسؤوليته على أن تأخذ قرارات المجلس بعين الاعتبار السوق الخارجي والإخفاقات التي تحول دون تحقيق الأهداف في ظل ظروف معينة وسوف تستند توصيات المجلس على الأولويات الإستراتيجية والأهداف الوطنية، ثم على أهداف محددة لتحقيق هذه الأهداف، وأخيراً على تحديد مناطق معينة من النشاط التي تدخل في مجال العلوم والتكنولوجيا وتعزيز بيئة الأعمال الحرة في هذا المجال، من خلال تحديد عدد من مجالات السياسات التي قد تؤثر على الإنتاجية والابتكار في الصناعات. المعروف أيضاً

باسم التمكين، وأنها توفر أرضية خصبة لتشجيع الابتكار والمشاريع على أساس البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة أو عن طريق منح الدعم المباشر، أو من خلال التخفيضات الضريبية و إشراك الآخرين أو تنظيم ووضع المعايير والتي لا تتطلب نفقات وإزالة العقبات التي تعترض الابتكار في قطاع الأعمال في إسرائيل، ويجعل إسرائيل أكثر جاذبية للشركات المتنافسة والتي تعمل في الأسواق العالمية ومن هذه التدابير التي ينبغي أن تستخدم ما يلي:

- بيئة جديدة تراعي البيئة التنافسية في قطاع الأعمال وإنفاذ القانون إعادة صياغة القواعد التنظيمية وإزالة التدابير الحمائية التي تعرقل الابتكار واعتماد التكنولوجيا واعتماد معايير رائدة في مجالات جديدة للتنمية.
- توفير الحوافز وبناء البنى التحتية التي من شأنها أن تساعد على جذب الشركات العالمية.واقرارالحوافز الضريبية للبحث والتطوير، والنشاط الابتكاري والتوسع العالمي في اعتبار منح ائتمانات ضريبية لنفقات البحث والتطوير
- تشجيع البحث والتطوير المحلية واجتذاب الاستثمارات.
- إقرار نشاط البحث والتطوير عن طريق توفير الاستثمارات من الشركات متعددة الجنسيات إلى إسرائيل و توقيع الاتفاقات الدولية والاتفاقات الإستراتيجية من خلال توفير مزايا ضريبية للشركات الإسرائيلية وتشجيع نمو الشركات الإسرائيلية العالمية في الساحة الدولية.
- وضع برنامج لتحفيز الشركات الإسرائيلية للحفاظ على مقرها الرئيسي في إسرائيل والنظر في تقديم إعفاء ضريبي على الفائدة من مصادر أجنبية.
- وتقديم إعفاءات ضريبية لتحويل رأس المال والمعدات بين الفروع الداخلية و فروعها في الخارج.

وتدعو الخطة الي ما يلي:

☒ إنشاء آليات تمويل صغار المشاريع المبتدئة.

- ☒ جمع البيانات وتطوير منهجيات لتقييم الحكومة.
- ☒ الإقراراستثمارات كبيرة في التدريس الجامعي والبحث.
- ☒ تشجيع الابتكارونقل المعرفة إلى قطاع الأعمال.
- ☒ التعاون بين المؤسسات البحثية الأكاديمية وغير الأكاديمية التي اختارتها
- ☒ وينبغي النظر في الدور القوي للمجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا تحديث أنظمة الجامعات.
- ☒ تقديم حوافز للجامعات والكليات للتفاعل مع التكنولوجية.
- ☒ توسيع نطاق التعاون بين مراكز البحث والتطوير المحلي والكليات المحلية.
- ☒ تعزيزالتنمية واستيعاب التقنيات المبتكرة.

التعليق:

قامت إسرائيل بتطوير مؤسساتها العلمية و العسكرية لتلائم مخطط ٢٠٢٨م وذلك على النحو التالي:

١. مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية لصيانة وإصلاح الطائرات المدنية والعسكرية، وهى مملوكة للدولة، وتعتبر اليوم من أضخم المجمعات الصناعية في (إسرائيل) على الإطلاق، حيث يعمل بها أكثر من ٢٥٠٠٠ عامل، وتقوم بتصدير ٦٠% من منتجاتها للخارج والباقي لصالح المؤسسة العسكرية، ويبلغ متوسط دخلها السنوي ١ – ٢ مليار دولار، وقد أنتجت المقاتلات (كفير)، (لافي) (فانتوم ٢٠٠٠) والطائرات المروحية مثل (وست وند).

٢. مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية وهي من أقدم مؤسسات الصناعة الحربية في (إسرائيل)، وتتبع وزارة الدفاع، وبدأت أعمالها بتصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر الخاصة بها، ويعمل بها اليوم أكثر من ١٥٠٠٠ عامل، وتبلغ قيمة مبيعاتها في السنوات الأخيرة ما بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ مليون دولار، منها ٤٠% مخصص

للتصدير، ويتنوع إنتاجها ليشمل بجانب الأسلحة الصغيرة، الأسلحة الثقيلة مثل الدبابة (ميركافا)، والمدافع ١٠٥مم بأنواعها، والعربات المدرعة، والقذائف الصاروخية، والمدافع المضادة للطائرات.

٣. هيئة تطوير الوسائل الحربية، وتتبع وزارة الدفاع، وهدفها الرئيس البحث وتطوير وسائل قتالية جديدة اعتمادًا على التكنولوجيا المتقدمة، ووضع الخطط والبرامج المختلفة الخاصة بتطوير وسائل وتقنيات تبرز الحاجة إليها، إما بالتصميم المحلي أو الحصول على رخصة بها من الخارج، كما تصنع ما تقوم بتصميمه وتطويره من أسلحة ومعدات، وأبرزها الصواريخ الموجهة، ومعدات التوجيه والتصويب، والحاسبات الإلكترونية، وأجهزة قياس المسافات الإلكترونية.

٤. شركة سولتام إحدى شركات مجمع كور الصناعي التابع للهستدروت وتنتج الهاونات بأنواعها وذخيرتها، وذلك بالتعاون مع شركة (تابيلا) في فنلندا.

٥. شركة تاديران ملكيتها مشتركة بين وزارة الدفاع ومجمع (كور)، وتنتج البطاريات الجافة، والأجهزة اللاسلكية، والصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات وأجهزة الاتصال ومعدات التشويش، والطائرات بدون طيار لمهام الاستطلاع والقيادة والسيطرة، بالإضافة لمنتجات تخدم القطاع المدني.

٦. شركة بيت شيمش وملكيتها مشتركة بين الدولة ورجل أعمال فرنسي يملك شركة فرنسية لإنتاج المحركات النفاثة الخاصة بالطائرات (نوحاماحستر)، (كفير)، (فانتوم – ٤)، ومحرك المروحية (سوبر فريلون.

٧. شركة إيلوب متفرعة من شركة (تاديران)، وتنتج المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل نظم الرؤية الليلية السلبية، ومحددات الاتجاه، ومحددات المدى، ونظم المراقبة البعيدة.

٨. شركة اليسرائيل يشترك في ملكيتها شركة (تاديران) وبعض المستثمرين الأمريكيين، وتنحصر أعمالها في إنتاج أجهزة ومعدات الاتصالات، والحاسبات العامة الرقمية.

وتضع إسرائيل في اهتمامها في مجال الصناعات العسكرية ما يلي:

- التركيز على تصدير المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة، والتي تعتبر شديدة الاحتياج في مناطق التوتر والنزاعات في العالم، ومن أهم هذه المعدات نظام رادار الإنذار المبكر المحمول جوًا (فالكون)، خاصة في كل من الهند والصين، حيث باعت (إسرائيل) إلى الهند ثلاثة أنظمة (فالكون) بعقد قيمته ١,١ مليار دولار.
- كما تقوم بتصدير طائرات بدون طيار (شماوت، ماستيف، هانتر) إلى كثير من دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة بأفرع قواتها المسلحة الثلاثة البحرية والجوية والبرية، ويعتبر نظام الصاروخ (أرو/ حيتس) المضاد للصواريخ من أبرز المعدات الحديثة التي تصدرها (إسرائيل) إلى تركيا والهند وغيرهما من الدول، حيث يبلغ حجم صفقة الصواريخ (أرو) للهند ٢,٥ مليار دولار.
- في ذات الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل لتصدير تكنولوجيا أقمارها الصناعية التجسسية من طراز (أوفيك)، وذخائرها الذكية (صواريخ جو/ جو، جو/ أرض، ومقذوفات مدفعية موجهة)، وزوارق الصواريخ (ريشيف)، كما تطور (إسرائيل) المقاتلات الهندية ذات الأصل الروسي (ميج – ٢١) وتحديثها بأنظمة توجيه رادارات وأنظمة اتصالات من صنع (إسرائيل).
  - o المدرعات: تصنيع الدبابة (ميركافا ١، ٢، ٣، ٤)، وتحديث الدبابات الروسية المتقادمة، وتصنيع العربة المدرعة (راقي) والعربة المدرعة (شاوت)، وتطوير العربة المدرعة الأمريكية م– ١١٣ بتسليحها بصواريخ مضادة للدبابات.
  - o المدفعية: تصنع (إسرائيل) المدافع ١٠٥مم، ١٥٥مم المجرورة وذاتية الحركة، وأيضاً ١٠٥مم، ١٢٠مم الخاصة بالدبابات، بالإضافة للهاونات ٨١مم، ١٢٠مم، ١٦٠مم (سولتام)، ومهاجمات الصواريخ المتحركة متعددة المواسير (زئيف مار ٢٩٠مم)، (لار ١٦٠مم)، (مار ٣٥٠مم) مع إنتاج الذخائر التقليدية والحاملة لألغام وقنبيلات مضادة للدبابات وعنقودية وفوسفورية موجهة ذاتيًا.

- الطائرات: تصنع المقاتلة (كفير) نقلًا عن تكنولوجيا (ميراج) الفرنسية، كما أكملت إنتاج نموذجين من المقاتلة (لاقى) في التسعينيات نقلًا عن التكنولوجيا الأمريكية في المقاتلة (ف – ١٦)، ثم أوقفت المشروع للتكلفة العالية، وأجرت مؤسسة الصناعات الجوية تحديثًا للمقاتلة الأمريكية شماي هوك، والمقاتلة (فانتوم).
- الذخائر الجوية: تنتج (إسرائيل) في إطار القنابل الموجهة: القنبلة (عوفر) بتوجيه حراري، والقنبلة (بيراميدز) بتوجيه تليفزيوني، والقنبلة (جيولتيني) بتوجيه حراري، وبالليزر، والنظام (يوريل فيست) نقلًا عن الصاروخ الأمريكي جو/ أرض (شرايك)، والصواريخ جو/ جو طرازات (شفرير)، و(يايثون) طرازات من ١ – ٥، والصواريخ جو/ أرض (لوز – ١، ٢)، (وول آي)، (مافريك)، (بوب آي)، (هيل فاير).

- تنتج المدافع والرشاشات المضادة والطائرات أعيرة ٢٠مم، ٤٠مم، ٣٥مم، ٣٠مم، والصاروخ أرض/ جو قصير المدى (باراك)، كما أدخلت تحسينات على الصواريخ أرض/ جو (هوك)، و(شابراك).
- اهتمت بتطوير وسائل متعددة للدفاع ضد الصواريخ البالستية العربية، وذلك في إطار الخطة (حوما) شملت الصواريخ (حيتس/ أرو/ السهم) بالتعاون مع الولايات المتحدة، وأسلحة الطاقة الحركية K. E. W العاملة بالطاقة الكهرومغناطيسية وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة (بالليزر إكس(D. E. W) (، بالإضافة لنظام الليزر عالي الطاقة THEL) لأغراض الصواريخ قصيرة المدى.
- أنتجت لنشات الصواريخ (عاليا، سعر، إشيف) المزودة بالصواريخ (هاربون، جزئيل، ومدافع ٧٦مم)، وزوارق الدورية السريعة (دفورا، سوبر دفورا، ناشال، دوب كات، كاترمان)، وصواريخ سطح/ سطح جبرائيل.
- تنتج معدات الرؤية الليلية، سواء بتكثيف الضوء، أو بالاستشعار الحراري، وكذلك وحدات الليزر لقياس المسافات بالألياف الضوئية، وأجهزة نقل صور الفيديو من

مصادر مراقبة أرضية وجوية وطائرات بدون طيار، بالإضافة لمعدات استقبال المعلومات من الطائرات بدون طيار.

- تنتج أجهزة التنصت اللاسلكي للترددات العالية جدًا، وأجهزة قياس محددات الإرسال، والاستطلاع اللاسلكي، والإعاقة ضد نظم الاتصال التكتيكية، بالإضافة لأجهزة الاستطلاع والإعاقة الإدارية الإيجابية والسلبية ضد الصواريخ الموجهة والرادارات، وذلك من محطات أرضية أو من طائرات خاصة مجهزة مثل الطائرة (أراقا).
- ينتج مفاعل ديمونة البلوتونيوم – ٢٣٩، واليورانيوم المخصب – ٢٣٥، وقد تمكنت (إسرائيل) بواسطة البلوتونيوم أن تصنع أكثر من ٢٥٠ سلاحًا نوويًا (قنابل طائرات ورؤوس صواريخ وقذائف مدفعية) إستراتيجية وتكتيكية، انشطارية واندماجية ونيترونية، كما أجرت عدة تجارب نووية بعضها في النقب والآخر في جنوب إفريقيا والهند..
- تصنيع جميع أنواع غازات الحرب مثل المضادة للأعصاب (زارين، ومهيجات الجلد (فوسجيتى، مطرد)، بالإضافة لغازات مهيجة للرئة، وسموم الدم، والمسيلة للدموع، والمواد الحارقة مثل النابالم، والسموم الفطرية (التركسينات)، والغازات المتحدة، وتغليظ بعض الغازات شبه المتحدة لزيادة مدة استمرارها، والغازات الثنائية، كما تصنع (إسرائيل) جميع مهمات الوقاية وأجهزة الاستطلاع الكيماوي الإشعاعي.
- تصنع (إسرائيل) في مصنع (نيس زيونا) نوعيات مختلفة من أسلحة الحرب البيولوجية مثل الأراضي الفطرية، والبكتيرية (الجمرة الخبيثة)، والفيروسية (الحمى الصفراء، والجدري، وأمراض الركتسيا (التيفوس).
- كما تحتل الصناعة الحربية مركزاً رئيسيًّا في تركيب الاقتصاد السياسي للمجتمع الإسرائيلي، وتؤدي دوراً محوريًّا في رسم السياسات الإسرائيلية سواء على صعيد التوجهات الإستراتيجية أو التوجهات الاقتصادية والعلاقات الدولية ويتضح ذلك مما يلي:
- تدعم الصناعة الحربية في إسرائيل ترسانة عسكرية هائلة وأصبحت من أهم صانعي ومصدري الأجهزة الإلكترونية الحربية في العالم.

أصبحت الصناعة الحربية المركز الذي يدور في فلكه ما عرف باسم المجمع العسكري الصناعي، وهو مجمع يشمل القيادات العسكرية للجيش الإسرائيلي، وقيادات الاستخبارات، وقيادات وزارة الدفاع، والقيادات العلمية في معاهد الأبحاث، ومن الممكن القول أن هذا المجمع أصبح أهم مجال صنع الزعامات السياسية والعسكرية.

وقد تمكنت إسرائيل من تطوير صناعتها الحربية بشكل جعلها صناعة مهمة على الصعيد العالمي، وذلك تحقيقاً لهدف أمريكي إستراتيجي نحو تحقيق التفوق العسكري والتكنولوجي لإسرائيل ضد أي تجمع للبلاد العربية المحيطة، ومن جهة أخرى تهدف الولايات المتحدة لجعل الدول العربية التي تتصالح مع إسرائيل تعتمد على التفوق التكنولوجي الإسرائيلي

وموضوع انتقال التكنولوجيا الحديثة أصبح في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية لا يقتصر على انتقال التكنولوجيا الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، فقد أصبح لدى المؤسسات الإسرائيلية قدرة مستقلة على تطوير التكنولوجيا.

واستثمرت إسرائيل المفاهيم الجديدة التي بلورت مظاهر الثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي المتسارع، وحركة المتغيرات في العالم ومظاهر الاعتماد المتبادل، واستطاعت أن توظف ما تمخضت عنه من تكنولوجيات أو تقنيات متعددة في آليتين، هما: مهارة استخدامها، ومهارة استقبالها. وتولدت المنجزات التكنولوجية الإسرائيلية عن طريق تأسيس بنية معرفية وتربوية حديثة عابرة للثقافات. .

وأدركت المؤسسة العلمية الإسرائيلية أن التنمية الشاملة لأية دولة تتوقف على عناصر ثلاثة: أولها: الوعي بمشكلة التخلف وأبعادها. وثانيها: الوعي بضرورة القضاء على مشكلة التخلف والتخلص منها. وثالثها: الوعي بأساليب القضاء على ظاهرة التخلف، بالإضافة إلى وجود فكر أو فلسفة أو عقيدة توجه وتنظم مسار حركة الأفراد في المؤسسات العلمية .

وقد بلغت نسبة العلماء والتقنيين في إسرائيل ٧٦ لكل ١٠ آلاف شخص لذا تتمتع بعدد يفوق غيرها كثيراً في نشر البحوث في مجالات العلوم الطبيعية والهندسية الوراثية مما أسهم في خلق بيئة علمية اعترفت فيها بالباحث المتفرغ كعضو في المجتمع له دوره المهم .

ويلعب التمويل الخارجي، أيضاً دوراً مهمًّا في دعم أنشطة البحث والتطوير في إسرائيل، حيث إن ٤٠% من ميزانيات البحث العلمي تأتي من مصادر خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأميركية تليها ألمانيا، ثم فرنسا والاتحاد الأوروبي.

وتضم السياسة الحكومية لبرامج البحث والتطوير العلمي اللجنة الوزارية للعلوم والتكنولوجيا، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، كما تعزز في اللحظة نفسها مجالات النشر العلمي، ولو قدرنا عدد العلماء الذين ينشرون بحوثاً، مقارنة بعدد السكان، لتبوأت إسرائيل المكانة الأولى بنسبة ١١،٧ لكل عشرة آلاف نسمة وتسبق كلًّا من الولايات المتحدة الأميركية، وإنجلترا.

وأدركت المؤسسات الإسرائيلية أهمية الإطلاع على ما يجري من أبحاث في البلدان الأخرى، ضرورة لا بد منها وقادها ذلك إلى وضع برنامج خاص بالترجمات العلمية كما اهتمت بترجمة الأدب العبري وتاريخ العبرية، بهدف إحيائها واستعمالها لغة موحدة للحديث داخل الدولة، ثم لاحتياج إسرائيل إلى وظائف تكنولوجية علمية جديدة مما يتطلب زيادة المدارك المعرفية لكل إسرائيلي، وأخيراً تطوير بحوث الدول المتقدمة، وتطبيق تجاربهم العلمية للإسهام في وتيرة الابتكار والإبداع داخل إسرائيل.

وسعت إسرائيل في هذا السياق إلى استثمار تكنولوجيا المعلومات في الحقل التربوي على نحو يهدف إلى تطوير نظم التعليم لكي تتلاءم مع لغة الحاسوب، في مناهج جميع المراحل الدراسية، إجراء البحوث اللازمة لإنتاج الحاسب الآلي المحمول الذي يعمل بطريقة برايل، تنظيم جامعة تل أبيب لمشروع وحق المجتمع في المعرفة.

وأولت القيادة الإسرائيلية اهتماماً فعلياً وحقيقياً للعلم. فوضع الحجر الأساس لـ "معهد التخنيون" عام ١٩١٢، وبدأ يستقبل الطلبة عام ١٩٢٤. أمّا "الجامعة العبرية"، فقد وضع الحجر الأساس لها عام ١٩١٨ وبدأت تستقبل الطلبة عام ١٩٢٥. ولعبت المؤسّسة العسكرية دوراً كبيراً في تنشيط البحوث ضمن مؤسّساتها وضمن الجامعات ومراكز الأبحاث المنتشرة في المدن والبلدات والمستوطنات اليهودية، وأصبح العلم حتى قبل الكيان الصهيوني جزءاً أساسيًّا من إستراتيجية الحركة الصهيونية. فمنذ عام ١٩٤٧ نظمت "الهاجانا" وحدات علميّة بحثيّة ضمّت أفضل العلماء، فكانت النواة الأولى للمؤسّسات العلمية لاحقاً، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو خارجها. ولقد ساعد (إسرائيل) على إقامة القاعدة العلمية المتينة، العدد الهائل من العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إليها. وقد أشارت دراسة أكاديمية على أن نسبة

العلماء المهاجرين إلى (إسرائيل) بلغت في عام ١٩٦٨ حوالي ٣٣ بالمائة من مجموع الهجرة، وأنّ حوالي ٨٦ بالمائة من العاملين في الحقل الطبي هم من المهاجرين الوافدين، وأنّ نسبة الكفاءات الأوروبية تساوي ٦٥ بالمائة من أساتذة "الجامعة العبرية". وفي عام ١٩٦٣ كان هنالك ٤٥٧ أستاذاً في "الجامعة العبرية"، منهم ٥٤ فقط ولدوا في فلسطين، وفي عام ١٩٦٦ كان هنالك ٧٢١ أستاذاً في الجامعة منهم ١٠٥ ولدوا في فلسطين أما في معهد "التخنيون" ففي عام ١٩٦٤ كان يوجد ٢٥٥ أستاذاً، منهم ٣٤ فقط ولدوا في فلسطين. كما اهتمت المؤسّسة (الإسرائيلية) بإرسال العلماء لقضاء فترات مختلفة، وللقيام ببحوث مشتركة مع مختلف جامعات ومعاهد ومراكز البحث في العالم، الأمر الذي منحها امتداداً وشبكةً علمية لا يوجد لها مثيل في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط.

ولقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (إسرائيل) بقوّة وبخط بياني متصاعد لأجل بناء القاعدة العلمية . التكنولوجية الأساسية، حيث منحتها الأموال الطائلة ووقعت عقوداً مع علماء وجامعات ومراكز (إسرائيلية) لإجراء بحوث مشتركة. ومنذ الأيام الأولى لقيام (إسرائيل) شجّعت الحكومات الأمريكية ومجالسها التشريعية الشركات الأمريكية لتوظيف خبراتها (في إسرائيل)، وإقامة شركات أو فروع للشركات الأمريكية داخل(إسرائيل). وهذه السياسة لم تكن بمعزل عن إستراتيجية الولايات المتحدة بجعل (إسرائيل) امتداداً لها في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تموّل وحدها أكثر من ٢٠ بالمائة من ميزانية البحث العلمي في (إسرائيل)، وأنَّ أكثر من ٤٠ بالمائة من العدد الكلّي للبحوث، التي أجريت في (إسرائيل) والتي نشرت في الخارج كانت مموّلة من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وضمن رؤية إستراتيجية مستقبلية بدأت المؤسّسات في (إسرائيل) الاهتمام بمسائل الطاقة وخاصة النووية، والإلكترونيات والليزر والكيمياء والفيزياء النظرية والتطبيقية وعلوم الحاسبات، ويكفي أن نتذكر أنه في حزيران ١٩٥٣ (بعد خمس سنوات من قيامها رسمياً) تأسّست لجنة الطاقة الذرية في (إسرائيل) لتعمل ضمن وزارة الدفاع، وعيّن "الدكتور أرنست برغمان"، رئيساً لها. وهو الذي اكتشف اليورانيوم في الفوسفات، ثم أصبح فيما بعد رئيساً لقسم البحث والتطوير في وزارة الدفاع.وقد ضمّت الطاقة الذرية كبار العلماء في هذا المجال من "معهد وايزمن"، و"الجامعة العبرية"، و"التخنيون" و"مجلس الأبحاث الإسرائيلي"، بعد أن حدّدت مهماتها العلنيّة والسريّة بدقّة ووضوح .

وقد استخدمت (إسرائيل) مفاعل "ناحال سوريك"، لتدريب كوادرها في المجال النووي، علاوة على استعماله للقيام بسلسلة من الأبحاث.. ومن الطبيعي أن هذه الخطوات التي "تمثّلت بإقامة مفاعلات "ريشون ليزيون، ناحال سوريك، مفاعل النبي روبين، مفاعل ديمونا"، مع ما رافقها من تعاون وثيق مع كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وجنوب أفريقيا (وقصة هذا التعاون طويلة ومعقّدة)، كانت تصبّ كلها في القاعدة العلميّة . التقنية (الإسرائيلية) باتجاهات وتطبيقات مختلفة، تأتي التكنولوجيا النووية على رأسها:

إن (إسرائيل) تملك مخزوناً من القنابل النووية يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ قنبلة انشطارية أصغر حجماً وأشدّ تأثيراً من قنبلتي هيروشيما وناجازاكي.

إنّ مفاعل "ديمونا" رفعت قدراته إلى ١٥٠ ميغاوات.

إن (إسرائيل) أنتجت قنابل النيوترون والقنابل الهيدروجينية.

أمّا "شميون بيريز"، رئيس الدولة، والذي أشرف على بناء القدرات النووية (لإسرائيل)، فقد اعترف بمنتهى الوضوح والصراحة أنهم صنعوا أسلحتهم النووية لابتزاز العرب وردعهم بقوله: "لقد بنيتُ ديمونا من أجل الوصول إلى أوسلو..."

إنّ ما أشرنا إليه من خطوات ومراحل وبرامج للقدرات النووية (الإسرائيلية)، يؤكّد امتلاكها للعناصر الرئيسة الآتية:

- القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية، إذ تقدّر المصادر العلمية الغربية، إنه يتوفر (لإسرائيل) حالياً حوالي ٢٠٠٠ (ألفي) عالم وخبير ومهندس وفني في المجالات النووية المختلفة، وهم على اتصال بحوالي ٦٠٠ معهد علمي ومركز للبحوث النووية في حوالي ثماني دول، كما تهتم بتشجيع هجرة العلماء اليهود من شتى أنحاء العالم.ولديها مؤسّسة الطاقة النووية ذات النشاط الكبير في الجامعات والمعاهد التكنولوجية داخل وخارج (إسرائيل). وتشرف على جميع الأبحاث النووية التي تجري في الجامعات والمعاهد (الإسرائيلية)، وتدير أيضاً جميع المفاعلات والمنشآت والمشروعات النووية في (إسرائيل). ومن أبرز الأبحاث التي أشرفت عليها هذه المؤسّسة، مشروع إنتاج الماء الثقيل الذي قامت به شعبة النظائر في "معهد

وايزمان"، حيث أصبحت (إسرائيل) نتيجة لذلك قادرة على تأمين ٩٥% من متطلبات العالم من هذه المادة، والتي يبلغ قيمة الغرام منها حوالي ألفي دولار.

- . المفاعلات والمنشآت النووية.
- . أنواع وأحجام مختلفة من الأسلحة النووية.
- وسائل توصيل وإطلاق الأسلحة النووية (طائرات الفانتوم: إف ١٦ وإف ١٥ وف ٤ ي)، وطائرات سكاي هوك، وطائرة "الكافيير" من إنتاج (إسرائيل) + صواريخ أرض . أرض من طراز "لانس" و"أريحا٢" و"كروز" + مدافع قادرة على إطلاق ذخائر نووية).

وإذا أردنا معرفة ما بلغته (إسرائيل) في ميدان الأبحاث العلميّة وتطوير التكنولوجيا، وحجم العلاقات القائمة بينها وبين دول العالم، فلابدّ من إلقاء نظرة على "التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيلية"، الذي صدر مؤخراً عن الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و١٩٩٧ ٣٤-. وهو يقترح إعطاء أولوية لما يسمّيه بالأبحاث الإستراتيجية التي تقع بين الأبحاث الأساسية (العلمية البحتة)، والأبحاث التطبيقية (التسويقية). ويشير التقرير إلى أن(إسرائيل) كانت تحتل المرتبة الأولى أو الثانية في العالم في الفئة التي يحدّدها عدد المنشورات العلمية لكل فرد. و(إسرائيل) إلى جانب أربع دول أخرى، هي عضو في المجموعة النخبوية والمؤلّفة من خمس دول رائدة في ستٍ من أصل عشرين مهنة علمية.

وطبقاً للمعايير الدولية، فإنّ (إسرائيل) تحتل المرتبة الأولى في علوم الكومبيوتر، والمرتبة الثالثة في الكيمياء، والمرتبة الخامسة في مجالات الفيزياء والبيولوجيا والميكروبيولوجيا..

إنَّ المبادئ والبرامج التي وضعتها "اللجنة الوطنية التنفيذية لتطوير الأبحاث الإستراتيجية"، و(المعروفة كذلك بـ"لجنة الثلاثة عشر")، واللجان الوطنية للأبحاث الإستراتيجية بالتعاون مع "وزارة العلوم"، ركّزت على الجهود الخاصّة بتطوير تكنولوجيا جديدة، أو على تحسين التكنولوجيات الموجودة الممكن تطبيقها والمنسجمة اقتصاديًّا مع قدرات الصناعة (الإسرائيلية).

وضمن إطار الموازنة المخصّصة، دعمت الوزارة برامج الأبحاث إلى حد تخصيص أكثر من ١٢٠ مليون شيكل (إسرائيلي) جديد لمشاريع الأبحاث ولتدريب القوة البشرية العلمية، ولشراء

تجهيزات علمية محدّدة ولتأسيس "مركز الكومبيوتر المتفوق"، ولإعادة تأهيل "مركز الميكرو . إلكترونيات" في "معهد تخنيون . (إسرائيل) للتكنولوجيا"، بعد تعرّض "المركز" لأضرار جسيمة نتيجة الحريق.

وبناء على توصيات "اللجنة الوطنية للأبحاث الإستراتيجية في التكنولوجيا المعلوماتية" استُثمر ٢٥ مليون شيكل (إسرائيلي) جديد في مدى أربعة أعوام لتأسيس "مركز الكومبيوتر المتفوّق". وقد انضمّت لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي إلى هذه المبادرة واستثمرت مبلغاً مماثلاً لشراء كومبيوترات أقل ثمناً لكن ذات فاعلية ملائمة للجامعات، بهدف تمكينها من تنسيق نشاطاتها في مجال الكومبيوتر مع "مركز الكومبيوتر المتفوّق"، (الذي يقع في حرم "جامعة تل أبيب" ويتضمن كومبيوترين متفوّقين). وهو جاهز لخدمة جميع المستخدمين المحتملين في (إسرائيل) . سواء أكانوا في الجامعات أم في مراكز الأبحاث أم في قطاع الصناعة.

والجدير بالذكر أنه تم تخصيص مبلغ ٢،٩ مليون شيكل (إسرائيل) جديد، لإنشاء احتياط إستراتيجي من الأفكار التكنولوجية المبتكرة ولدراسة مدى قابلية هذه الأفكار للتطبيق.

إن الموازنة المُخصَّصة لبرنامج الأبحاث الإستراتيجية، فقد كانت تهدف إلى تسهيل تطبيق نشاطات الأبحاث وفق البنود التالية:

١. **تمديد مشاريع الأبحاث:** تمويل استمرار مشاريع الأبحاث ويُطبّق هذا النشاط تبعاً لما كان مخطّطاً.

٢. **التوسّع:** إضافة مشاريع أبحاث جديدة إلى مجالات موجودة أصلاً متفرّعة من ميادين الأبحاث الستّة المحدّدة بأنها "ذات أولوية وطنية".

٣. **الزيادة:** إضافة مجالات جديدة متفرعة من الميادين الستة "ذات الأولوية الوطنية".

٤. **ميادين أبحاث جديدة:** تعزيز نشاطات أبحاث جديدة في مواضيع بحث إستراتيجية أساسية تتعلّق بمشكلات البيئة والموارد المائية.

وتبرز الاتفاقات المشار إليها بين "وزارة العلوم" (الإسرائيلية) والأطراف الأخرى التركيز على النقاط التالية:

- تشكيل علاقات علمية ثابتة مع البلدان المميزة والرائدة في مجالات علمية محدّدة.
- كسب إمكانية الوصول إلى معلومات خاصة (ثمينة للغاية)، غير متوافرة في (إسرائيل).
- كسب إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل أجنبية.

إضافة إلى ما تقدّم فإن إسرائيل عضو نشيط في منظمات علمية عالمية، وهو ما يشكّل اعترافاً بقدراتها العلمية. فمن وجهة النظر المهنيّة، تمكّن هذه العضوية الباحثين (الإسرائيليين) من استخدام تجهيزات متطورة وثمينة للأبحاث، هي غير متوافرة في (إسرائيل)، ومن المشاركة في عروض في الخارج، ومن الحصول على أحدث المعلومات فيما يتعلّق بالتطوّرات التي تطرأ على مجالات اهتمامهم، ومن التأثير على القرارات المتخذة على صعيد دولي (خصوصاً في ما يتصل بعلوم الحياة والعلوم الدقيقة)، ومن تعزيز موقع (إسرائيل) في المجتمع الدولي.

أنّ واقعة قبول (إسرائيل) كعضو في "برنامج الأبحاث والتطوير التابع للاتحاد الأوروبي" هي الخطوة الأهم التي كسبتها علاقات (إسرائيل) العلمية الدولية في الأعوام الأخيرة وتعدّ "وزارة العلوم"، (الإسرائيلية) أن الدخول في هذه البرنامج، يشكّل محرِّكاً أساسياً لتعزيز التعاون بين المؤسّسات الأكاديمية والصناعية، وكذلك لتعزيز التطوير المثمر للعلوم (في إسرائيل) عموماً، وللأبحاث الإستراتيجية خصوصاً.

أنّ (إسرائيل) تضمّ شبكة من الأبحاث العلمية والتكنولوجية هي الأكثر تطوراً في المنطقة، إنْ لم يكن بالمقارنة مع أوروبا أيضاً.وأبرز ظهور للتقدم في البحوث العلمية (الإسرائيلية) اليوم هو في مضمار التكنولوجيا العالية(High – tech) ، حيث تحوّلت (إسرائيل) إلى منافس قوي لأهم دول العالم في هذه الصناعة.

ويعتمد البحث العلمي في (إسرائيل) بصورة خاصة على الجامعات (الإسرائيلية) وعلى معاهد الأبحاث التابعة لها، لكنه لم ينحصر فيها فقط وإنما يمتد أيضاً إلى الصناعة على اختلاف

أنواعها. وفي جامعاتها اليوم أكثر من ١٠٥ آلاف طالب جامعي، ونحو خمسين في المئة من طلاب الدراسات العليا في الفروع العلمية المختلفة.

وفي (إسرائيل) نحو ١٨٠٠ شركة أبحاث وتطوير، بما في ذلك شركات ناشئة جديدة لتصنيع برامج الكومبيوتر التي تصدّر وحدها ما قيمته ٢٠ مليون دولار سنويًّا. ونجد على الأقل ٣٠ عاملاً من أصل كل ألف عامل في (إسرائيل) يعملون في قطاع البحث والتطوير. وحوالي ٢،٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلّي المدني تذهب إلى مجال الأبحاث والتطوير. حيث توجّه ٦٠ بالمئة من هذه الأموال إلى فرع الإلكترونيات الذي يشمل المجالات الآتية: الاتصالات اللاسلكية، ومعلومات الاتصال، والإلكترونيات الطبيّة، وأجهزة الدفاع، وبرامج الكومبيوتر، وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت الإلكترونيات تحتل المرتبة الأولى في القطاع الصناعي.

وقدّرت الزيادة في الإنفاق على البحث العلمي في مؤسّسات التعليم العالي بحوالي ٥-٦ في المئة. ويبلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في (إسرائيل) ما يزيد عن ٢٠ مليار شيكل.

وتبلغ نسبة ما تنفقه "وزارة العلوم" أعلى نسبة بين الوزارات والمؤسّسات والإدارات التي تنفق على البحث والتطوير، إذ تصرف ما نسبته ٨ في المئة من مجموع ما تصرفه بقية المؤسّسات الحكومية على البحث العلمي. وتتناول مهمّات "وزارة العلوم" تطوير العلوم والمعارف وبناء تحتية تؤمّن مقوّمات العلوم النظرية البحتة والتطبيقات الصناعية، وإجراء التجارب التكنولوجية والتطبيقية، يلي ذلك ما تنفقه "وزارة الطاقة"، التي توزّع أعمالها على العلوم الجيولوجية، والأراضي والمياه وغيرها.

ويتبيّن من خلال ما ينشره "المكتب الوطني للإحصاء"، أنّ (إسرائيل) تعتمد بشكل كبير على المراكز البحثية القائمة داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وتبلغ معدّلات الإنفاق الحكومي على البحوث داخل الجامعات أعلى نسبة في العام أي حوالي ٣٠،٦ في المئة، بينما يصرف قطاع الأعمال والتجارة ما نسبته ٥٢ في المئة من الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ عدد الباحثين يتجاوز ١٣٥ باحثاً لكلّ عشرة آلاف نسمة، فيما تبلغ النسبة في الولايات المتحدة ٨٥ باحثاً للعدد نفسه من السكّان، ممّا يدلّ بشكل واضح على

مدى الأهمية التي توليها الحكومة (الإسرائيلية) للبحث العلمي والصناعي والتقني، الذي يبلغ مردوده حوالي ٩٠ مليار دولار سنويًا.

وفي تحقيق أجراه المحرّر الاقتصادي لمجلّة "دير شبيغل"، الألمانيّة . "إريش فولات"، حول أثر المهاجرين الروس في الاقتصاد (الإسرائيلي)، والتقدم التكنولوجي الكبير الذي بلغته بفضلهم(٤١)، يتبيّن أنه يتم تداول أسهم أكثر من ١٠٠ شركة (إسرائيلية) في البورصة التكنولوجية تجاريها كندا فقط في هذا المجال. وأنّ (إسرائيل) تصدّر اليوم من بضائع التكنولوجيا العالية ٤٠ في المئة من إجمالي صادراتها.

ويبلغ حجم إنفاق (إسرائيل) على البحث العلمي بشكل عام ما يزيد عن مليار شيكل. ووصلت نسبة الزيادة في الإنفاق في هذا المجال إلى حوالي ٩ بالمئة في سنة ١٩٩٩ بسبب تطور الإنتاج.

وحظيت الجامعات الإسرائيلية بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز ٦٤ على مستوى العالم، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الأولى.

وتنفق إسرائيل على البحث العلمي ضعف ما ينفق في العالم العربي، حيث بلغ مجموع ما انفق في إسرائيل على البحث العلمي غير العسكري ما يعادل حوالي ٩ مليار دولار حسب معطيات ٢٠٠٨.

وبالنسبة لعدد العلماء، تذكر مصادر اليونسكو أن هنالك حوالي ١٢٤ ألف باحث عربي، بينما تم تقدير عدد العلماء والباحثين الإسرائيليين بحوالي ٢٤ ألفا، وأفادت مصادر أخرى بوجود حوالي ٩٠ ألف عالم ومهندس يعملون في البحث العلمي وتصنيع التكنولوجيا المتقدمة خاصة الإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية.

وتنفق إسرائيل ما مقداره ٤,٧% من إنتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، بينما تنفق الدول العربية ما مقداره ٠,٢% من دخلها القومي والدول العربية في آسيا تنفق فقط ٠,١% من دخلها القومي على البحث العلمي.

وتنفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته ٠,٨ إلى ١,٠% مما ينفق في العالم أجمع بينما تنفق الدول العربية مجتمعة ما قيمته ٠,٤% مما ينفق في العالم أي أن إسرائيل تنفق أكثر

من ضعف ما ينفق في الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي والتطوير. وتنفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته ٤,٧% من ناتجها القومي.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي فقد احتلت إسرائيل المرتبة الأولى عالميا بواقع ١٢٧٢,٨ دولار وجاءت في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية وأنفقت حوالي ١٢٠٥,٩ دولار وثالثاً جاءت اليابان بواقع ١١٥٣,٣ دولار. أما الدول العربية فقد جاءت مائة مرة أقل من إسرائيل من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي حيث أنفقت ما معدله ١٤,٧ دولار سنويا على الفرد والدول العربية الموجودة في آسيا بما فيها الدول النفطية الغنية كان نصيب الفرد ١١,٩ دولار وهو ما يساوي ما تنفقه الدول الافريقية التي تصنف بالفقيرة جدا وقد بلغ نصيب الفرد فيها ما مقداره ٩,٤ دولار.

ونتعرض هنا لميزانية الأمن الجديدة والمقرة في ميزانية الأمن على نحو عام٢٠١٢ لتمويل الأهداف الآتية:

١. بناء الجيش الإسرائيلي واستعماله وفي ضمن ذلك: الاستعداد والنشاط الجاري (النفقات على الأجور والطاقة والطعام والصيانة؛ وشراء قطع الغيار واحتياطي الذخيرة وغير ذلك) وزيادة القوة – استثمار في احتياطي الثروة الأمنية (شراء وسائل قتالية، والبحث والتطوير وغير ذلك).
٢. التزام الدولة عن نشاط الماضي – تقاعد جهاز الأمن ونفقات فروع التأهيل والعائلات الثكلى في وزارة الدفاع.
٣. نفقات مختلفة – النفقات على إقامة عائق على خط التماس، وضريبة المسقوفات عن معسكرات الجيش الإسرائيلي وغير ذلك – وهي نفقات ليست جزءاً من نفقة النشاط العسكري نفسه.

وتتميز ميزانية الامن من ميزانيات المكاتب الحكومية الاخرى في المجالات الآتية:

١. تدار الميزانية على حسب مبدأ ميزانية إطار، أي أن جهاز الأمن مخول أن يخصص مصادر الميزانية لمختلف المهمات بحسب حاجات متغيرة.

٢. في مجال الأمن، وبخلاف القطاع المدني، النفقة ذات الصبغة الاستثمارية أيضاً تسجل على أنها استهلاك وعلى ذلك لا توجد فروع امنية في ميزانية تطوير الدولة.

٣. تمول ميزانية الأمن في جزء منها بمساعدة من الولايات المتحدة خلافاً لميزانيات مكاتب حكومية أخرى تمولها مصادر الجهاز الاقتصادي فقط.

٤. تشتمل الميزانية على نفقة لدفع مرتبات التقاعد لتاركي جهاز الأمن، قياساً بالنفقات على متقاعدين من مكاتب الحكومة الأخرى، المركزة في مادة ميزانية خارجية .

وتشمل عناصر ميزانية الأمن:

١. ميزانية من مصادر الجهاز الاقتصادي ("الميزانية الشيكلية") – نفقة من مصادر الاقتصاد الذاتية. يستعمل جهاز الأمن هذه الميزانية في نفقاته في البلد فقط. هذا المصدر يمول جل استعداد الجيش والنشاطات الجارية. هذه الميزانية في ٢٠١٠ تبلغ ٣٧,٨ مليار شيكل. هي ٤,٨٥ في المائة من الإنتاج العام و ١١,٦ في المائة من ميزانية الدولة.

٢. مساعدة من الولايات المتحدة. يخصص جل المساعدة لمشتريات أمنية من الولايات المتحدة (نحو من ٧٤ في المائة)، والباقي (نحو من ٢٦ في المائة) يمكن أن يبدل ويزاد على الميزانية الشيكلية. يفترض أن تبلغ مساعدة الولايات المتحدة في سنة ٢٠١٠ ٢,٧٧ مليار دولار. وهي تعطى إسرائيل بفضل اتفاق وقع في آب ٢٠٠٧ مع الإدارة الامريكية فحواه ان تحصل وزارة الدفاع على مساعدة قدرها ٣٠ مليار دولار في السنين ٢٠٠٩ – ٢٠١٨. انتهت المساعدة المدنية من الولايات المتحدة لإسرائيل في سنة ٢٠٠٨. لهذا المصدر الميزاني إسهام حاسم في تعزيز الجيش في مجالات عابرة بالمال والتكنولوجيا مثل الذراع الجوية.

٣. إيرادات من مصادر جهاز الأمن – من بيع المعدات والخدمات وإخلاء معسكرات الجيش مبلغ ٢,٤ مليار شيكل في ميزانية ٢٠١٠.

كذلك يتوقع أن تتجاوز ميزانية ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ المخطط له الأصلي. في الأول من تشرين الأول ٢٠٠٩ طلبت الحكومة زيادة ميزانية الأمن للسنتين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ بنحو من ١,٥ مليار شيكل، وميزانية وزارة الصحة بنحو من ٠,٥ مليار شيكل لمواجهة إنفلونزا الخنازير، مع تمويل النفقة باقتطاع أفقي من ميزانيات الوزارات الأخرى. في النهاية أجازت اللجنة المالية في الكنيست اقتطاعا أفقيا لنحو من مليار شيكل فقط. التجاوزات الدائمة للميزانية الاصلية تشهد بان عبء الأمن المحسوب على أساس ميزانية الدولة الأصلية قد يكون حساباً ناقصاً .

تحليل الاستهلاك الأمني:

إن الاستهلاك الأمني خلافاً لميزانية الأمن التي تعبر عن التخطيط للمستقبل، يقيس النفقات في الماضي. مع ذلك الاستهلاك الأمني لسنة ما ليس هو النفقة الميزانية بالفعل في هذه السنة. فإلى حقيقة أن الميزانية تتناول بطبيعتها نفقة مالية لا تطابق بالضرورة الاستهلاك بالفعل، تشتمل ميزانية الأمن على مواد نفقة لا يشتمل عليها الاستهلاك الأمني. سبب ذلك أن المكتب المركزي للإحصاء يبلغ عن استهلاك أمني بحسب قواعد حسابات دولية وهذه لا تماثل بنية ميزانية الامن لأنها قرار إسرائيلي .

على حسب تعريف الاستهلاك الأمني في الحسابات الوطنية، يشتمل على النفقات المباشرة للحكومة على الأمن كما يلي :

١. مدفوعات أجور لجنود الخدمة الإلزامية والدائمة، ولمواطنين يعملون في الجيش والعمال الآخرين في وزارة الدفاع، وتكاليف قوة بشرية أخرى (الطعام والملابس وإفضالات مختلفة)، وتحويل نفقة تقاعد لأناس الخدمة الثابتة والعمال الثابتين في جهاز الامن، ومدفوعات لمن يخدمون في قوات الاحتياط بواسطة مؤسسة التأمين الوطني. كل أولئك كان ٤١,٨ في المائة من الاستهلاك الأمني غير الصافي في سنة ٢٠٠٩.

٢. شراء سلع وخدمات في البلاد، ونفقات على البناء وغير ذلك – ٣٩,٢ في المائة من الاستهلاك الأمني غير الصافي في سنة ٢٠٠٩ .

٣. الاستيراد الأمني – ١٩ في المائة من الاستهلاك الأمني غير الصافي في سنة ٢٠٠٩

يشتمل الاستهلاك الأمني أيضاً بحسب تقرير بروديت على نفقات الموساد والشاباك التي لا تشتمل عليها ميزانية الأمن.

في مقابلة ذلك لا يشتمل الاستهلاك الامني على عدد من الفروع التي تشتمل عليها ميزانية الامن او اماكن اخرى من ميزانية الدولة مثل:

١. "نفقات جهاز الأمن التي عرفت في الحسابات الوطنية على أنها نفقات ترمي إلى الرفاهة والصحة": دفع لمتقاعدي جهاز الأمن (في مقابلة ذلك يشتمل الاستهلاك الأمني على تحويل لتقاعد من يخدمون في جهاز الأمن)؛ ومكافآت وتأهيل للمعوقين وللعائلات الثكلى، وهبات مساعدة لعائلات الجنود؛ ومساعدة من صندوق استيعاب الجنود المسرحين وغير ذلك .

٢. "النفقات التي يقتضي فصل العنصر الامني فيها بحثاً خاصاً": مساعدة لمصانع أمنية (الصناعة العسكرية ورفائيل وغيرها) – مساعدة هذه المصانع، وأكثر إنتاجها للتصدير، متعددة الغايات، لأنها تشتمل على تمويل تطوير منتوجات تباع في الخارج. وكذلك الحال فيما يتعلق بتحويلات مالية إلى الإدارة المدنية في المناطق – الإدارة المدنية تقوم بأعمال في مجالات التربية والصحة والرفاهة وشق الشوارع الالتفافية.

ومن الممكن النظر في هذا الجزء والاستفادة منه فيما يلي:

- ربط أي تطور تكنولوجي أو إستراتيجي بالتنسيق مع القطاعات المدنية والجامعية والبحثية وخاصة مرتكز البحث الوطنية.
- أن أي تطور للقطاع الصناعي سيلقي بتبعاته على أساس المعرفة والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة.
- أن الجيش هو المستهدف الأساسي لأي تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات وهو المحرك لأي تطور في أي مجال أخر.

- ضرورة استحداث أجهزة معنية بالبحث التكنولوجي ومنها ما هو متعلق بالشأن العسكري أو المدني.
- توجيه الاستثمارات الحكومية لفرص أفضل لتعزيز قدرات الدولة عسكريا.
- تقديم تسهيلات عديدة للشركات الأجنبية لتقديم فرص التعاون والاستثمار خاصة في المجالات التي تحتاجها الدولة.
- زيادة فرص الإنفاق الحكومي علي البحث والتطوير خاصة في المجالات الإستراتيجية والتقنية.
- تقديم حوافز عديدة للجامعات ومراكز البحث لإجراء بحوث تكنولوجية متقدمة واستقطاب العقول الوطنية في الخارج.

رفع مستوى البحث العلمى والتكنولوجى، لواء د٠ عطيه شاهين

رؤية تحليلية

فضلنا في هذا الفصل ترجمة مقتطفات لأهمية المعالجة الفنية ويمكننا أن نستخلص الدروس المستفادة منه كالآتي:

- يعاني قطاع البحث العلمي والتكنولوجي في مصر من غياب السياسة العامة للدولة والموازنة الضئيلة هذا بالإضافة إلي عدم قيام قطاع الأعمال الخاص بالتمويل اللازم للبحوث التطبيقية التي تعمل علي تطوير المنتج للمنافسة سواء في الداخل أو الخارج، هذا فضلاً عن معاناة قطاع الأعمال التابع للدولة من الخسائر التي تتحملها شركاته نظراً لتكدس العمالة الغير مؤهلة وبيع الشركات التي تحقق عائداً معقولاً.
- ولكي ننهض بهذا القطاع المهم والذي يعتبر بحق هو قاطرة التنمية الحقيقية للدولة يجب أن تهتم الحكومة به علي أعلي مستوى بتعيين مستشار للعلوم والتكنولوجيا والبحث للسيد/ رئيس الوزراء لخلق سياسة عامة تدعم التطوير والاختراع تبدأ بوضع سياسة واضحة ومستقرة بدعم وتمويل البحث التطبيقي اللازم لقطاعي الأعمال الخاص والعام بالدولة من خلال مشروعات بحثية تقوم بها المراكز البحثية المتخصصة والجامعات لتطوير المنتجات وبذلك نعمل علي تنشئة البحث العلمي التطبيقي إلي جانب البحث العلمي الأساسي بمراكز البحوث والجامعات ونقل نتائجه إلي قطاعي الأعمال كأساس لإنشاء معرفة علمية وتكنولوجية للقوى العاملة المدربة التدريب المناسب والأجيال القادمة من الباحثين. ثم يبدأ قطاعي الأعمال بعد سنوات من تحقيق النقلة النوعية للمنتجات وفي تحملهم أعباء البحث التطبيقي اللازم لهم، وتبدأ الدولة تدريجيًّا التركيز علي البحث الأساسي والبحث التطبيقي للموضوعات التي لا تستحوذ اهتمام قطاعي الأعمال.ويجب أن تتبني الدولة إنشاء بنية أساسية حديثة تعمل علي جذب شركات التكنولوجيا العالية المتعددة الجنسيات إلي مصر كما يجب أن تهتم الدولة كذلك بتدريب القوى العاملة التدريب المناسب في المجالات

المختلفة، وخلق مناخ أعمال حر ومتنافس وشفاف. يجب أن تلعب السياسة الحكومية أيضاً دوراً مميزاً في إنشاء صناعة ذات رأس مال مخاطر في تشجيع تحويل الاختراعات إلي منتجات اقتصادية. كما يجب أن تعمل علي تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا التي تتعامل مع الأسواق العالمية وتقوية رأس المال البشرى وتحفيز قدراته وذلك بالتأكيد علي دور منتظم لكوادر علمية وتكنولوجية وهندسية علي مقياس واسع ذات تدريب عالي وكفء وتوفير حوافز للتدريب المستمر والتعليم المتواصل. ولا يفوتنا هنا أن نؤكد علي ضرورة المحافظة علي مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير مهارتها وتشجيع التنافسية في أسواق الاتصالات وتوسيع استخدام الحاسبات والاتصالات في مجالات إضافية وتطوير المحتوى الرقمي.

ملخص الفصل

بينما تعتبر إسرائيل من العشر دول الأولي الأكثر تقدمًا علي مستوى العالم في البحث العلمي والتكنولوجي وتمتلك قطاعات التكنولوجيا العالية الأكثر تطوراً في العالم، يوجد لديها قلق من غياب السياسة العامة في البحث والتطوير، فضلاً عن التركيز علي التنافس العالمي في مجالات كثيرة من البحث والتطوير مما قد يضعف الأساس التاريخي لوضع إسرائيل الحالي.

ولكي تحافظ إسرائيل علي الحالة التكنولوجية الرائدة في العالم فيجب عليها أن تعمل علي تحقيق الأغراض التالية:

- التأكيد علي توافر القوى العاملة ذات التدريب المناسب وتكون قادرة علي استيعاب وتنفيذ التكنولوجيات المتقدمة في مجالات عديدة في الدولة: القطاعات الاقتصادية، التعليم، الصحة، البيئة، ..الخ.
- خلق مناخ أعمال حر، متنافس، واضح الصورة، وشفاف كذلك خلق سياسة عامة مستقرة تدعم البحث والتطوير وتبني بنية أساسية حديثة تعمل علي جذب شركات التكنولوجيا العالية المتعددة الجنسيات إلي إسرائيل.

- إنعاش البحث العلمي الأساسي والتطبيقي في الجامعات ونقل النتائج إلي قطاع الأعمال كأساس لإنشاء معرفة علمية وتكنولوجية للقوى العاملة المدربة التدريب المناسب والأجيال القادمة من الباحثين.
- تعيين مستشار للعلوم والتكنولوجيا لرئيس الوزراء وتشكيل لجنة قومية للعلوم والتكنولوجيا للتنسيق بين الوكالات الحكومية المختلفة التي تؤثر في تحقيق هذه الأهداف ولتقوم بتخطيط الأولويات الإستراتيجية ووضع الخطة لتنفيذها.

مقدمة

تمتعت إسرائيل علي مر العقود بحالة دولية خاصة كحاضنة للتكنولوجيا المزدهرة مع اقتصاد عمل علي تطوير قطاع صناعي مثير اعتمد علي المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة. تحقق ذلك بفضل مؤسسات تحويل الاختراعات والأموال والأعمال إلي بضائع اقتصادية ولها المقدرة على كسب الفرص في مجال الأعمال لتطوير التكنولوجيا العالية الدولية. وتعد إسرائيل أحد الدول الأولي التي حققت نموًا اقتصاديًا يعتمد علي التكنولوجيا، وقد تم هذا بصورة مبدئية دون تشاور أو تفاهم ومداولة بين كافة الأطراف المعنية وإستراتيجية مخططة بعناية. وبعد سنوات تجريبية قليلة تشكلت سياسة واضحة ومستقرة في مركزها وهو مكتب العالم الرئيسي. اعتمدت هذه السياسة علي بنية أساسية مناسبة من البشر تكونت من خريجي الجامعات في العلوم ونظام الدفاع المشكل وقوات الدفاع الإسرائيلية التي حققت تكنولوجيا عملية متقدمة ومقدرة اقتصادية ناجحة. وإمعاناً في جرأة الاختراعات التكنولوجية تم تخصيص ميزانيات مميزة للمؤسسات الدفاعية للبحث والتطوير ولأغراض التطبيقات التكنولوجية وتستخدم كذلك كحافز مهم في المعرفة اللازمة للصناعات المختلفة. ساهم توفير العمالة الوطنية الماهرة وكذلك وفرة المتعلمين من المهاجرين الجدد في عام ١٩٩٠ في الإسراع في التقدم الصناعي. وبدءاً من عام ١٩٨٠ لعبت سياسة الحكومة أيضاً دوراً مميزاً في إنشاء صناعة ذات رأس مال مخاطر في تشجيع تحويل الاختراعات إلي بضائع اقتصادية، وحتى اليوم فقد تم محاكاة هذا النموذج في عدة أقطار. تساهم هذه العوامل مع السياسة التي تم تخطيطها لدعم تحويل الاختراعات إلى بضائع اقتصادية في الأعمال والبحث والتطوير المدني، وقد رفعت

مشروعات التكنولوجيا العالية من مستوى إسرائيل في العالم ونتج عن ذلك تدفق مباشر من الاستثمارات الأجنبية في الاختراعات العلمية والتكنولوجية. وقد تزامن حدوث التطويرات التكنولوجية المتقدمة مع دورة الأعمال العالمية مما يسر من تحقيق هذه الإنجازات.

تم تطوير هذه الصناعات تدريجيًّا على مستوى العالم، ولم يكن الطلب الدولي علي التكنولوجيا الجديدة مشبعاً، وعلي العكس حققت الاختراعات الجديدة طلباً جديداً مما أنشأ نموًّا غير خطي في أسواق التكنولوجيا الحديثة. وتملك إسرائيل ميزة تنافسية في الإمداد بهذه التكنولوجيات إما من خلال إنشاء شركات جديدة أو كونها متعاقداً فرعيًّا عالميًّا للاختراعات الجديدة والتكنولوجيات التي تطور وتبيع التكنولوجيا إلي الشركات الموجودة فعلاً. وقد كان أحد مظاهر نجاح نموذج الأعمال لقطاع التكنولوجيا العالية الإسرائيلي الذي يجمع بين العلم والتكنولوجيا مع المشروعات والشركات هو وصول إسرائيل إلي الترتيب الثاني من حيث عدد شركات التكنولوجيا التي تتعامل مع الأسواق الرأسمالية بالولايات المتحدة الأمريكية. وطالما إسرائيل مستمرة في حماية موقعها الريادي في مجالات العلوم والتكنولوجيا، فإن هذا النموذج سيستمر في النجاح ويمتد إلي ما بعد منتجي التكنولوجيا إلي القطاعات التي تستخدم هذه التكنولوجيات. تتميز إسرائيل بشهرتها الخاصة في الإنتاج الواسع للشركات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء بالداخل أو الخارج. وستحتاج إسرائيل إلي زيادة الدعم الإسرائيلي لتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا وتوظيف أدوات حديثة تتناسب مع الأحوال المتغيرة للحفاظ علي ورفع الميزة المقارنة في التكنولوجيا المتقدمة.

ولكي تتمكن إسرائيل من زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأعلى من ٦% سنويا للسنوات القادمة يجب المحافظة على نجاح إسرائيل كنقطة محورية لصناعات التكنولوجيا العالية بل وزيادة هذا النجاح برفع البحث والتطوير والتكنولوجيا وتعميق ومد الاستخدامات في المناطق الموجودة حاليًّا لزيادة المكاسب ونشر النتائج عبر مناحي جديدة.

وقد شاركت قطاعات التكنولوجيا العالية مشاركة ملموسة في الصادرات الإسرائيلية (تصدر إسرائيل التكنولوجيا العالية حاليًّا بما يقارب من ٤٠% من الصادرات الكلية)، وهي في الغالب المسئولة عن حل مشكلة التوازن الاقتصادي في المدفوعات في السنوات الجديدة. وعموماً ففي المستقبل لن يتمكن الاقتصاد من الاعتماد فقط علي آلية نمو وحيدة. وتنتج قطاعات التكنولوجيا العالية حوالي ٩% من مخرجات قطاع الأعمال الإسرائيلي وتوظف بالتعريف

الأعم فقط ٦-٧% من القوي العاملة المدنية في إسرائيل (انظر بيان قطاعات التكنولوجيا العالية في الجدول رقم١ بالملحق الخاص بالفصل السابع). ولتحقيق نمو اقتصادي كلي متوازن ٦% سنويًا فإن ذلك يحتاج إلي جهود مركزة ومتوازنة مع القنوات الأخرى كذلك مع القطاعات التجارية والخدمية (انظر التفاصيل بالفصل رقم ٧). ونظراً للتطور التكنولوجي السريع للدول الأسيوية، يجب علي إسرائيل أن ترفع مستوى الاختراعات والإبداع للمحافظة علي الوضع الريادي لها في قطاعات التكنولوجية المتقدمة وتطبيقاتها.

ويجب تطويع المعايير السياسية لتحقيق الأغراض المطلوبة للسنوات القادمة كما يجب إنشاء أدوات جديدة مناسبة ومؤثرة في قطاعات التكنولوجيا العالية. ويشمل ذلك توفير بنية أساسية وعمالة مدربة (انظر المناقشة في الفصل الثامن الخاص بالتعليم العالي والبحث العلمي والفصل التاسع الخاص بالبنية الأساسية القومية). كما يجب إنشاء أجهزة الدعم والتشجيع والحوافز الجديدة لتحفيز استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة ومقدراتها لكي تتيح فرص أعمال جديدة في الداخل والخارج. في عام ٢٠٠٦ تم عمل دراسة بواسطة شركة "RAND" للمخابرات الأمريكية وتم إنشاء محطة إنذار لستة عشر مجال تطبيقي واعد للتكنولوجيا المتقدمة حتى عام ٢٠٢٠ (في مجالات البيوتكنولوجي والنانو تكنولوجي والمواد وتكنولوجيا المعلومات). شملت الدراسة أيضاً ٢٩ دولة مختلفة لتطوير وتمثيل التطبيقات في هذه المجالات معتمداً على الخواص العديدة وشاملة الإمكانيات التكنولوجية والعلمية وتوفير مصادر التمويل ودعم الاختراعات والمقدرة علي استيعاب التكنولوجيا المتقدمة ومعايير أخرى. تعتبر إسرائيل من بين الدول المتقدمة والتي يتم تقييمها مع الولايات المتحدة وكندا وألمانيا واليابان وكوريا، وعموماً فإن هذا التقييم الإيجابي الذي يعتمد علي الإنجازات المستبقة للدولة يحتاج إلي التغذية المستمرة بالإمكانيات الإسرائيلية في البحث العلمي والتكنولوجيا والتعليم.

تبينت من دراسات أخري تمت علي مستوى العالم أن العوامل الأكثر تأثيراً علي النمو الاقتصادي والإنتاجية هي كالآتي:

١. تقوية راس المال البشري وتحفيز قدراته: التأكيد علي إمداد منتظم للعمالة العلمية والتكنولوجية والهندسية علي مقياس واسع وبالمعيار الحالي، وزيادة نوعية التعليم العالي وصلته الوثيقة بالتكنولوجيا، وتوفير حوافز للتدريب المستمر والتعليم

المتواصل، والمنظمات الإدارية المعتمدة علي المعرفة لتسويق التكنولوجيا. قوات الدفاع الإسرائيلية هي أحد المصادر الأساسية لرأس المال البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢. المحافظة علي مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وقد تحققت في هذا المجال إنجازات جذابة في الأعوام الأخيرة، وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع التنافسية في أسواق الاتصالات، وتوسيع استخدام الحاسبات والاتصالات في مجالات أإضافية، وتطوير المحتوي الرقمي وتخفيض المقياس الرقمي المحلي في السكان.

٣. خلق تعاون قريب بين العلم والتكنولوجيا: تحسين نوعية البحوث الجامعية الممولة علانية، وتشجيع العلاقة بين الصناعة والأكاديمية، وتشجيع الطلب علي منتجات التكنولوجيا الجديدة، والمعالجات والخدمات.

٤. بناء مجالات تحفيز علمي جديدة ذات طابع أعمال: في مجالات أخري غير صناعة المعلومات والاتصالات، وفيها تخصصت إسرائيل أيضاً حديثاً (في الأعوام الأخيرة)، وأمثلة ذلك البيوتكنولوجي، والكيمياء، والمواد والبيولوجي الجزيئية، ... الخ.

٥. تعظيم إنشاء الشركات الجديدة والتسويق للتكنولوجيا والاختراعات: الزيادة في دخول رأس المال المخاطر، والتدريب علي إدارة الاختراعات في المجالات المختلفة. ستستمر الاختراعات العلمية والتكنولوجية في خدمة القاعدة للمحافظة علي الميزة النسبية لإسرائيل في المستقبل. يتوسع الفصل الرابع " إسرائيل والتحدي العالمي" في الموضوع الخاص بإنشاء الشركات العالمية. وعموماً في وجود الاقتصاد السريع / التطوير التكنولوجي في اقتصاديات دول آسيا وأي مكان آخر، يجب علي إسرائيل تحسين مميزاتها في الإبداع والاختراع العلمي/التكنولوجي لكي تحافظ علي وضعها الريادي.

الرؤية والإستراتيجية:

يجب أن يتم تركيز وزرع النجاح والنمو الذي حققته إسرائيل في السنوات الأخيرة من خلال بنية صناعية مركزة علمية وتكنولوجية والتي تشمل علي صناعات رائدة مؤثرة ومتنوعة أثنائها يتم إنشاء مجالات جديدة للاختراع والتميز. إلى هذا الحد يجب زيادة إنشاء الشركات والمشروعات الجديدة بطريقة واضحة وواسعة، كما يجب تعزيز الشركات العالمية المؤثرة واستخدامها بكفاءة من خلال عمليات تطوير اقتصادي موجه تشمل على عمالة متعلمة وماهرة متوحدة مع تأمين اجتماعي لذوات الأجور المنخفضة والقطاعات التجارية قد تقود في النهاية إلى: تحسين الكفاءة، وجذب الشباب للدراسات العلمية والتكنولوجية، ونمو متزايد ومتوازن في القطاعات المختلفة، وتوافر فرص العمل للجميع، و توزيع الدخل بدرجة كبيرة من المساواة وتقليل الفقر، وتبني التكنولوجيات الحديثة في القطاعات المختلفة، والتعزيز المستمر للبحث الأساسي والتطبيقي، وتحسين تحويل التكنولوجيا من الجامعات إلى الصناعة، وسياسة ديناميكية متوافقة ومتناغمة للاحتياجات العالمية المتغيرة والمتنافسة.

الدور الحكومي في التطوير التكنولوجي والبحث:

يمكن أن يؤثر النشاط الحكومي في المجالات المختلفة علي النشاط الاقتصادي للتطوير التكنولوجي والبحث. يتم تعريف البحث والتطوير بأنه نشاط منتظم وأصلي مصمم لإضافة معرفة علمية أو تكنولوجية أو لتطوير تطبيق جديد علي أساس معرفة علمية وتكنولوجية متواجدة فعلاً.

يحقق المسح الآتي لهذه التأثيرات الإنجازات والاحتياجات المستقبلية للدعم الحكومي:

١. **البحث الأساسي وإنشاء بنية أساسية بحثية مقابل بحث وتطوير بغرض الأعمال**

لعدة سنوات، تعادل نفقات إسرائيل علي البحث والتطوير ٤,٥ – ٤,٧ % من الموازنة العامة في السنوات الأخيرة، وهي تعتبر الأعلى عالميًا بالمقاييس الدولية حتى بدلالة نفقات البحث والتطوير بالنسبة لعدد السكان، فهي أعلي من الدول الصناعية الأخرى وهي حوالي ١١٠٠ دولار لكل شخص للبحث والتطوير المدني (بالمقارنة بالنسبة للأعلى ما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير–

عشرون دولة منها السويد). وعموماً في السنوات الأخيرة حدثت تغييرات جوهرية في تمويل البحث والتطوير: تخفيض معتبر في التمويل الحكومي وزيادة متميزة في التمويل الخاص بقطاع الأعمال. يتوجه البحث والتطوير الخاص بقطاع الأعمال للحصول علي النتائج على المدى القصير وليس تجاه تأكيد المعرفة والبنية الأساسية للإنسان علي المدى الطويل. هذا التطوير له وجهان: أحدهما التمويل الحكومي المنخفض نسبيًّا للبحث والتطوير والذي يظهر نضج قطاع الأعمال الإسرائيلي والذي تحمل بنفسه النصيب الأكبر من الاستثمار والمخاطرة. والوجه الآخر أن قطاع الأعمال يفضل الاستثمار في البحث والتطوير الأقل خطورة. وبذلك يمتنع الاقتصاد عن الاستثمارات التي تشمل الدرجة الأكبر من البحث الأساسي والاختراع، وبالطبع لا تتوجه هذه الاستثمارات في اتجاه منتج معين أو عملية معينة ولكنها تؤتي بثمارها علي المدى الطويل، وبطبيعة هذه الاستثمارات فهي أخطر، ولكن لها ميزات خارجية أعظم. ولذلك يجب أن يركز الدعم الحكومي أساساً علي البحث الأساسي والتطوير الأساسي والذي يموله قطاع الأعمال باستثمارات أقل حيث تكون التطويرات التطبيقية الأقل خطورة تحت مسئولية قطاع الأعمال.

٢. **رفع التكنولوجيات والبحث والتطوير – التأثير المباشر:**

تلعب البرامج الحكومية التي تعمل علي رفع التكنولوجيا والبحث والتطوير دوراً مهمًّا في تشجيع الاختراع وتنشيط البحث والتطوير. ونظراً لفشل السوق في صد الصعوبات في وضع سعر علي كل القطاعات التي تتمتع بثمار فيض البحوث والتطوير، معتمداً فقط علي التمويل الخاص الذي ينتج نشاط غير كاف في اقتصاديات البحث والتطوير وبالأخص في المجالات العلمية التكنولوجية الغير مؤكدة النتائج والتي قد تشمل علي حلول مفاجئة. في الماضي شاركت الحكومات الإسرائيلية بتميز في تشكيل البحث والتطوير وصناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل بما في ذلك من ريادتها في الدور مستخدم/زبون/مطور لتكنولوجيات عسكرية، ومؤسسة لمكتب العالم الرئيسي في وزارة الصناعة والتجارة والعمل، ومؤسسة

للصناعة ذات التمويل المخاطر. ومن المهم أن تستمر الحكومة في المشاركة في التقدم التكنولوجي المستقبلي وتدعيم البحث والتطوير، ولكن بطرق جديدة.

٣. **رفع التكنولوجيات والبحث والتطوير– التأثير الغير مباشر:**

يوجد عدد من برامج الدعم الحكومية للتمويل الرأسمالي في مجالات مختلفة وفي مناطق جغرافية عدة وهي تشجع علي إنشاء ونشر وتمثيل التكنولوجيات المتقدمة. وهي ليست منجرفة تجاه البحث والتطوير والاختراع أو حتى تعتبر نفقات معتبرة علي البحث والتطوير، وفي الحقيقة فإن هذه البرامج تدعم الموضوعات التالية وفي توقيتات متميزة:

- مناطق جغرافية قومية ذات أولوية: يسمح قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي للشركات بالحصول علي منح مقابل الاستثمار في تطوير مناطق بإسرائيل (علي سبيل المثال شركة إنتل في كريات جات). في عام ٢٠٠٤ بلغت المساعدات المالية الحكومية لهذا البرنامج والبرامج الأخرى إلي حوالي ١٤٠٠ مليون شيكل. انقسمت الآراء حول مزايا قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وتم إجراء دراسات بخصوص هذا الموضوع ولم تدعم منطقية توفير المنح زيادة مقابلة للتوظيف أو زيادة للمخرجات في مناطق التطوير، حتى المزايا من حيث التقدم التكنولوجي فهو أمر ملتبس ومشكوك فيه. لذا يجب أن يتركز استخدام هذا الدعم فقط في التجمعات الأحوج والتي يمكنها أن تنتج فائدة مضمونة.
- الحوافز الضريبية: تقدم إسرائيل عديد من الحوافز الضريبية للتمويل الرأسمالي تشمل علي إقامة الشخص أو الشركة في مناطق التطوير، والتي تعطي حالة للشركة التي صودق عليها تعفيها من ضريبة الشراء وضريبة الدخل. ولا يعتبر هذا نفقات مباشرة في ميزانية الحكومة (بالرغم من طباعة الميزانية التقديرية سنويا جنبا إلي جنب مع ميزانية الدولة بواسطة هيئة دخل الدولة). وعلي سبيل المثال في ٢٠٠٦ فإن المزايا الضريبية طبقاً لقانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي تقدر بحوالي ٢,٤ بليون شيكل، بعضها يساهم في التطوير التكنولوجي وخلق الوظائف في مجال

التكنولوجيا سواء كانت متقدمة أو مختلطة/متقدمة.تقدر المزايا الضريبية للبحث والتطوير بحوالي بليون شيكل. ومن الصعب تحديد قدر المشاركة لرفع مستوى البحث والتطوير و التطوير التكنولوجي بإسرائيل. في حالة التشجيع بواسطة المزايا الضريبية فإن استخدام هذه الأداة يجب فحصها علي أساس تحليل واضح للتكلفة مقابل الفائدة.

- تمويل المؤسسات العلمية العليا: هناك جانب آخر لم يؤخذ في الاعتبار مباشرة كدعم لأنشطة الاختراعات والبحث والتطوير يشمل تمويل سبع جامعات (ثلثان ميزانية التعليم العالي) وميزانيات الكليات العامة. يصل مقدار هذا إلي حوالي ٣,٥ بليون شيكل للجامعات بخلاف ميزانيات تمويل البحث. من النفقات القومية علي البحث والتطوير، يعتبر فقط ٤٠% من مشاركة لجنة التخطيط والموازنة لميزانية الجامعات هي نفقات مباشرة للبحث والتطوير. تم تحديد هذه النسبة بمسح تاريخي للباحثين في الجامعات الإسرائيلية طبقا لدليل فارسكاتي لتفسير بيانات نفقات البحث والتطوير والمستخدم بواسطة دول منظمة التعاون الاقتصادي.

٤. **رفع التكنولوجيات والبحث والتطوير – تأثير الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص:**

أظهرت التجربة أن الاستثمار الحكومي يستطيع التأثير بوضوح علي استثمارات قطاع الأعمال مدعماً الاختراعات وإنشاء تجمعات صناعية جديدة. على سبيل المثال استثمر العالم الرئيسي منذ عام ١٩٩١حوالي ٣٠ مليون دولار في العام لدعم ٢٤ حضانة تكنولوجية ومئات المشاريع المتعلقة بهم. بعد بضع سنوات فقط من بدء هذا الاستثمار بدأ قطاع الأعمال فهم ما كان خفيًا من أهمية هذه الأعمال. وفي أواخر عام ١٩٩٠ بدأ مستثمرون قطاع خاص في الاستثمار في الحضانات وقد زاد هذا الاستثمار بوضوح في السنوات الأخيرة.

في عام ٢٠٠٦ حقق الاستثمار الخاص في الحضانات التكنولوجية والمشروعات التي تعمل من خلالها أربع أضعاف ما تم إنجازه بواسطة العالم الرئيسي. وهذا المثال يوضح أهمية التدخل الحكومي حيث كان هناك في السابق ركود في السوق

فأنشأ مجال أعمال ناضج مربح بشرعية مماثل للعملية التي حدثت في عام ١٩٩٠في مجال التمويل الرأسمالي المخاطر. كذلك توضح الأمثلة التالية أهمية النشاط الحكومي في تطوير التكنولوجيات الجديدة/ المجالات الاقتصادية في المستقبل.

٥. **تأمين مناخ منفتح ومنافس لتنفيذ الأعمال في إسرائيل:**

يطبع البنك الدولي تقرير دولي سنويًا عن سهولة تنفيذ الأعمال حيث يتم ترتيب الدول في هذا التقرير طبقا لعشرة عوامل متساوية الأوزان. في عام ٢٠٠٧ كان ترتيب إسرائيل ٢٧ من ١٧٥ دولة. لذلك يجب علي إسرائيل تحسين مناخ الأعمال لجذب الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات والشركات الموجودة بإسرائيل لتطوير التكنولوجيا المتقدمة وإنشاء شركات عالمية. يظهر ضعف إسرائيل أساساً في الحصول علي الرخص وتشغيل العمالة وتسجيل الملكية ودفع الضرائب وتنفيذ العقود. تشير أيضاً التقارير الأخرى للترتيب مثل تقرير مؤتمر الاقتصاد التنافسي العالمي الحاجة إلي تحسين عدة نواحي خاصة بمناخ الأعمال بإسرائيل خصوصاً تلك التي تأثرت بحجم القطاع العام والمعاهد العامة والسياسة العامة. ولا يكفي فقط أن تمتلك إسرائيل القوى العاملة الماهرة تكنولوجيا لكي تصبح مغناطيسا جاذباً لشركات التكنولوجيا العالية المتعددة الجنسيات. فالبعد عن الأسواق كذلك نقص القوى البشرية والطفرة في الأجور للموظفين المهرة في إسرائيل مقابل الدول المتطورة الأخرى تقلل من الميزة النسبية وتتطلب تحسينات في المجالات الإضافية.

معضلات البحث والتطوير في السنوات القادمة:

يتمتع القطاع المؤسسي للتكنولوجيا العالية المزدهر بإسرائيل بالريادة في العالم خصوصاً في مجال المعلومات والاتصالات، كما يؤدى هذا القطاع البحث والتطوير بامتياز في مجالات كثيرة. ويوجد كذلك شعور متزايد بأن منجزات اليوم هي نتاج للاستثمارات في البحث بالإضافة إلى عوامل وظروف خارجية وسياسية حكومية حكيمة سابقة. ويتزايد القلق بالنسبة للحالة المستقبلية لإسرائيل في ظل التهديدات التالية:

١- المخاطرة في إفساد الإمكانيات العلمية المستقبلية في إسرائيل نظراً لضعف الجامعات من حيث من ضعف الكلية الأكاديمية ونزف العقول بالرغم من أن هذه العوامل كانت في الماضي السر في نجاح المعرفة الصناعية بإسرائيل.

٢- خفض ميزانية البحث العلمي في السنوات القادمة، كذلك خفض شامل حوالي ٢٠% في ميزانية الجامعة، وميزانية أقل للبحوث بالإضافة إلى دعم مستحق لبرامج صناعية ذات قاعدة علمية في مجالات البيوتكنولوجي والزراعة والفضاء والطاقة البديلة وغيرها.

٣- ميزات مقارنة متناقصة مقابل دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا التي تخطو بخطى واسعة في تطوير قطاع التكنولوجيا العالية، ويقلد بعضها سياسة البحث والتطوير الحكومية التي انتهجتها إسرائيل لسنوات عدة في السابق.

٤- تحديات العولمة والمحافظة علي الدور التنافسي الإسرائيلي في هذا العالم الجديد والمتنافس سيحتاج ذلك لإجراء تغييرات في العلاقة الخاصة بنشاط البحث والتطوير. يعتبر الصرف الحكومي في أغراض البحث والتطوير للمجالات العامة وخصوصاً الزراعة والبيئة والصحة العامة منخفض جدًّا إذا ما قورن بدول أخري.

٥- عدم التوافق بين أولويات الدولة والتنافسية العالمية الديناميكية في التكنولوجيا ورءوس الأموال وأسواق البحث والتطوير. وعلي سبيل المثال الأولوية التي أعطيت للموارد العامة لأغراض الدفاع عن الأغراض المدنية والاجتماعية، التأكيد علي السياسة الصناعية على تطوير المنتجات الصناعية والتكنولوجيات بينما يتم تجاهل الاختراع بمعناه العريض وكذلك قطاع الخدمات، والنسبية المنخفضة للاستثمار في رفاهة الدولة والبيئة والتطوير اللازم لأجيال المستقبل.

٦- يجب أن تمول الحكومة السياسة البحثية التي تتجه إلي خفض تطوير الميزانية الحكومية بينما يتم تحويل الفائض في التمويل إلى السوق. في نفس الوقت يجب أن تقوم الحكومة بإحداث زيادة مؤثرة في ميزانيات البحث بالدولة وكذلك ميزانيات التطوير الأساسي.

٧- يتركز معظم الإنفاق الحكومي في دعم البحث والتطوير علي البحث والتطوير في الصناعات التكنولوجية والجامعات (حوالي ١،٢ بليون شيكل في ٢٠٠٥ منهم ٣٠% إنفاق حكومي على البحث والتطوير، وكذلك أكثر من ٦٠% في قطاعات المعلومات والاتصالات ودعم البحوث الجامعية). هذا هو الحال بالرغم من الحقيقة وهي أن جميع القطاعات الصناعية مجتمعة مع بعضها البعض تنتج حوالي ٢٢% من إنتاج قطاع الأعمال في إسرائيل. تم توصيف سياسة الحكومة لدعم البحث والتطوير المدني بالسياسة المتعادلة، وقد تم إعداد معيار منتظم لاختيار التطبيقات المؤهلة للدعم دون تمييز لقطاع عن آخر. وعموماً فقد كان النظام القومي يميل تجاه قطاعات معينة خصوصاً في مجال الأمن، والتأكيد علي قطاعات المعلومات والاتصالات. ويجب أن تراعي السياسة المستقبلية اقتراب مختلط حيث تركز علي إنشاء علاقة حسابية جديدة للاشتراك الحكومي بالأساس. يستمر تأميد تمويل الاشتراك الأساسي في البحث والتطوير طبقاً لمبدأ التعادلية بينما المزايا الخارجية كما أن التغير التي يتم مده بالصرف علي القطاعات المختلفة تحتاج إلي أن توضع في الحسبان. وستحتاج هذه السياسة إلي آلية تساعد وتزن المزايا الخارجية.

جدول رقم (١)

الإنفاق الحكومي علي البحوث والتطوير المدني بالشيكل والنسبة المئوية

م		١٩٩٨	٢٠٠٥
١	الإنفاق الكلي علي البحث والتطوير (بالمليون شيكل)	٣,٥٨٠	٤,١٧٣
٢	تطوير التكنولوجيا والمنتج (البرامج الأساسية للعالم لرئيس العلماء بوزارة تكنولوجيا المعلومات والعمل)	%٣٦,٧	%٣٠,١
٣	البحوث والتطوير في الزراعة	%٧,٧	%٧,٢
٤	البحوث في الجامعات	%٤٣,٩	%٤٨,٩
٥	دعم للبحث والتطوير في تكنولوجيات أخري	%٥,١	%٣,١
٦	البحوث علي التعليم والرفاهية والعلوم الاجتماعية	%٣,٣	%٦,٦
٧	دعم لبحوث البنية الأساسية	%٠,٦	%١,٦
٨	أخرى	%٢,٧	%٢,٣

المصدر: النفقات الأهلية علي البحث والتطوير ١٩٨٩-٢٠٠٥، مكتب الحصر المركزي

٨- اعتمدت الصناعة والمعرفة الإسرائيلية علي السياسة الحكومية الموجهة حسب مبدأين. المبدأ الأول كان تدخل الحكومة بدعم البحث والتطوير في انهيار السوق في هذا المجال، بغرض أساسي هو التأثير الخارجي الإيجابي علي المجتمع، والذي لم يعبر عنه في العائد سواء للمؤسسات أو الأفراد. المبدأ الثاني هو التعادلية في شمولية الحكومة معتمدا علي التعرف أن الحكومة ينقصها المعرفة التي يمكن أن تعطيها الميزة علي السوق في اختيار القطاعات المفضلة. في الحقيقة فإن المعيار الذي تم اتخاذه لحصة المنحة للبحث والتطوير هي التي أعطت مظهراً واضحاً لمشروعات البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تظهر النتائج بسرعة نسبيًا – في غضون سنوات قليلة- علي عكس المجالات ذات الفترات الزمنية الطويلة والمخاطر المتوقعة مثل البيوتكنولوجي. في المستقبل سنحتاج للتدخل الحكومي لدعم البحث والتطوير حيث توجد كذلك أخطاء السوق في المعرفة الصناعية مؤكداً سياسة دعم حكومي نشط. وعلي الجانب الآخر حدثت تغييرات مؤثرة تضمن إعادة تقييم لسياسة الدعم المتعادل. وقد كسب المد المعرفي وصناعات التكنولوجيا القائمة على سياسة البحث والتطوير الحكومي قوة دافعة مميزة علي مستوى العالم. وقد أدخل عديد من الدول الكبيرة أو الصغيرة هذا النشاط بقوة عظيمة ليس علي أساس أولويات السوق ولكن بالأحرى تبعاً للاختيار الحكومي والذي تشكل بدعم حكومي مركز وواضح للقطاعات المستهدفة. لا يأخذ الاستهداف مسافة متعادلة ولكنه يختار بنشاط القطاعات التي تركز عليها الدولة. يجب أن نعتبر هذه المضامين لسياسة إسرائيل: هل يجب علي إسرائيل أن تبقي دائماً على طريقة متعادلة تماما كما حدث في الماضي خلال الثلاثين سنة الماضية أو يجب أن تتغير وتغير طريقتها.

٩- من البداية اختصت سياسة مكتب رئيس العلماء بدعم البحث والتطوير المدني في إسرائيل بالتعادلية. اتسم معيار الاختيار للتطبيقات بالانتظام لكل القطاعات دون أفضلية لقطاع على آخر. بنهج هذه السياسة استطاعت شركات التكنولوجيا الناجحة الحصول علي الدعم وتزدهر، بينما تم تفادي الأخطاء عند محاولة التوقع لأي القطاعات يمكن أن يكون ناجحاً. وعموماً حقيقة خلقت السياسة دعم حكومي للبحث

والتطوير كان موجهاً لقطاعات التصنيع وتطوير التكنولوجيا، وبالأخص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر الجدول رقم ٢). عندما كانت سياسة رئيس العلماء متعادلة مال النظام القومي في صالح هذا القطاع وكان نجاحه مركزاً جزئياً نظراً للميل القومي وجزئيا نظراً للاستثمار العسكري في البحث والتطوير بقطاع التكنولوجيا والاتصالات. عند متابعة الإنجازات الدولية المبهرة اليوم للتكنولوجيا العالية (خصوصا تلك التي تختص بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تبين حاجاتنا إلى سياسة إستراتيجية موجهة علي المدى الطويل، والتي تضع في اعتبارها بعض الافتراضات الأساسية في الماضي عند تغير الظروف في الحاضر والمستقبل. هذه السياسة المباشرة مطلوبة لتوازن أخطاء السوق وأخطاء النظام التي تصحب التطويرات المركزة الزمنية، التطورات العالمية التي تشير إلي الانتشار العريض للدول التي تدخل مجال البحث والتطوير بقوة عظيمة والتي تنتهج السياسة بالأهداف، والشكوك التكنولوجية والاقتصادية، والتأثيرات الخارجية المؤثرة في الاستثمارات في مختلف المجالات، وبناء الفجوات المعرفية بين مسوقي التكنولوجيات والمستثمرين، والمسافة من الأسواق. كلما زاد الدعم الحكومي للبحث والتطوير الأساسي كلما كانت الفرص أفضل لإنشاء ميزة مقارنة لقطاع عريض من القطاعات الموجودة والمستقبلية، ونقترح هيكلة إضافية معتبرة للمساعدة في المشاركة الحكومية. وطبقاً لمقترحنا فإن أحد الاعتبارات الأهم للمساعدة في الاستثمار بغرض دعم رؤساء العلماء والتقييم المنتظم حسب معيار يتم وضعه بواسطة الخبراء في المجال، واضعين في الاعتبار المزايا الخارجية المتميزة لاستثمار معين.

الفئة التكنولوجية	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
إلكترونيات، كهروبصريات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	%٦٣	%٦٦	%٦٧	%٧١	%٧٥	%٧٣
الكيمياء	%٤	%٣	%٢	%٣	%٣	%٣
علوم الأحياء	%٢٨	%٢٧	%٢٣	%٢٢	%١٨	%١٩
أخرى	%٥	%٤	%٨	%٤	%٤	%٥

١٠- النفقات الكلية علي البحث والتطوير المدني (٤,٧% من الميزانية الإسرائيلية) وهي أحد أعلي الميزانيات في العالم، وقد قل باستمرار نصيب الحكومة الإسرائيلية في البحث والتطوير المدني من ٣٧% عام ١٩٩١ إلي ٢٣% عام ٢٠٠٣. في نفس الوقت زاد نصيب قطاع الأعمال في البحث والتطوير من ٤٣% إلي ٦٩%، ويبدو من ذلك أن ما حدث ليس سلبيًا بل يمكن أن يعكس مدى نضج قطاع الأعمال ومقدرته المالية في السنوات الحالية. يستطيع قطاع الأعمال (وهو ما يجب عليه) أن يمول تطوير الأعمال كما يحدث حاليا بحق وبزيادة في السنوات الحالية؛ لأن السوق لا يستطيع قيادة البحث عموما. ويعاني البحث من عيوب السوق نظراً لأن البحث ذو طبيعة خاصة فهو طويل المدى وغير مضمون النتائج ويحتاج نسبيًا إلي استثمارات ضخمة. ولذلك يتم تعريف البحث علي أنه استثمار يتم تمويله أساساً لإنتاج المعرفة، .أما التطوير علي الجانب الآخر فهو هو استثمار لمعلومات في الأساس لكي تخلق منتج. ويتم جزء كبير من البحث العلمي ليس فقط لتحقيق اقتصاد/تكنولوجيا ولكن لتحقيق فهم لعمليات وظواهر معينة ولإنتاج مقدرة علمية والخرج العملي في هذه الحالة لا يمكن رؤيته. ويعتبر هذا البحث ضروري لبناء المعرفة وهو نافذ للبصيرة لتعليم العلماء والتكنولوجيين الذين بدورهم يعملون علي رفع التكنولوجيات والمخترعات لخلق منتجات وخدمات، وسيتوجه دائماً البحث الممول بواسطة قطاع الأعمال لتحقيق نتائج قصيرة المدى علي حساب التطوير طويل المدى والذي تموله الحكومة فقط (وبعض المانحين الكرماء)، ولذا تضطر الحكومة لكي تركز علي التمويل للبحث. يمكن أن تكون السياسة التي انتهجتها الحكومة لتخفيض الميزانيات المخصصة لدعم التطوير وتحويل التمويل المرهق إلي السوق مناسبة فقط إذا ما زادت الحكومة في نفس الوقت ميزانيات البحث العلمي والتطوير الأساسي (وهو عكس التطوير التطبيقي). ويعتبر ربط كلا النشاطين البحث والتطوير تحت مسمًّى واحد هو أحد المشاكل التي تجعل ضبط وتحليل السياسات صعبة.

١١- الاستقطاعات من ميزانيات البحث تؤثر علي المقدرة لتعزز وتحافظ علي الأعضاء العلميين من الجامعات، والضروريين لتجهيز جيل تالي من الباحثين ومستخدمي العلوم والتكنولوجيا. تميل السياسة الحالية لتغيير منحى السنوات الأخيرة (هذا كان أحد الدوافع لإقامة لجنة ال Shohat والتي نصت بوضوح على الحاجة لزيادة البحث الأكاديمي)، ولكي يتوقف خطر السنوات الأخيرة عموماً فإن ذلك يحتاج إلى استثمار متميز. كما أن التنافسية الدولية علي الأكاديمي الموهوب هو إغراء قوي للباحثين الشبان لصنع مستقبلهم في الخارج، والتي تحمل في طياتها مخاطرة حقيقية بالنسبة لجيل الباحثين والمطورين في العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل.

١٢- ميول آلية التمويل الموجودة ورأس المال المتوفر لإقامة شركات في مجال الصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أظهرت حكمة الحكومة للحاجة إلي دعم إنشاء الصناعة الرأسمالية ذات المخاطر لتطوير هذه الصناعات منذ ١٥ عاما ، لذا يجب علي الحكومة اليوم أن تنشط رأس المال المخاطر في المجالات ذات الخطورة العالية التي تحتاج إلي استثمارات عظيمة وعائد علي المدى الطويل عنه في حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كما هو الحال في البيوتكنولوجي علي سبيل المثال).

التوصيات

يجب إتباع التوصيات المذكورة أسفله طبقا لمبادئ التوجيه التالية:

١- ضمان التدخل الحكومي فقط في الأسواق المميزة أو في حالة عطل النظام.

٢- يجب علي الحكومة أن تخاطب وتعالج نشاطات البحث والتطوير كل علي حده وتجزأ مدلول التطوير إلي جزأين: بحث علمي/تكنولوجي أساسي و تطوير تطبيقي أو هندسي. يجب أن توفر الحكومة المصادر المالية والبنية الأساسية لكي تمكن البحث والتطوير والاختراع، وزيادة الاستثمارات في البحث، وبدرجة أقل في التطوير

الأساسي، وتدعم التطوير الهندسي بأقل ما يمكن فقط (نظرا للتمويل المخصص له من قطاع الأعمال).

٣- يجب أن يتم تقييم برامج الدعم الحكومية بصورة مستمرة ومنتظمة ويتم نشر نتائج التقييم وإقامة سياسة دعم حكومي للبحث والتطوير تعتمد علي قاعدة معلومات محدثة تخدم كجزء تكاملي لأي برنامج دعم حكومي. يتم التوسع في قواعد المعلومات وتحديثها علي أسس مستمرة وتشمل كذلك معلومات في أنشطة العلوم، والبحث والتطوير، والاختراع وإسهاماتهم الاقتصادية.

٤- يتم تهيئة النظام المؤسسي للأحداث التي ستتم في المستقبل وذلك في ثلاث مجالات لتغيير السياسة:

- إنشاء جسم حكومي ذي رشد أكبر لكي يكون مسئولة عن أولوية التخطيط وصنع السياسة بصورة مستمرة و بطريقة النظرة الأمامية. ويخاطب هذا الجسم الجديد موضوعات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والاختراع، ومن ثم فإن اسمها: اللجنة القومية للعلوم والتكنولوجيا (Malmat). نبعت هذه التوصية نظراً للتعقيد والتطوير المتأخر والطبيعة المتغيرة للعوامل التي تحتاج إلي توافق وذلك لكي يتم عمل سياسة مناسبة للعلوم والتكنولوجيا والصناعة، وهي تعكس أيضاً الحاجة لإنشاء عملية ديناميكية ومرنة وقابلة للتطوير ونشطة ومبادرة لسياسة الأولويات، وهذا علي عكس وضع أطر عمل سلبية ووسائل علي مستوى التشغيل وهي كانت ناجحة في توجيه اقتصاد إسرائيل علي المسار الصحيح في أولي مراحلها (انظر الفصل الخامس عن التغييرات المؤسسية في الخدمة العامة).
- تقوية مناخ الأعمال الحرة في إسرائيل، والمنفتح للمنافسة والمتوجه عالميا وهو مناخ مطور للبنية الأساسية الضرورية لتشجيع الشركات الإسرائيلية لتتمتع بمزايا الإنجازات التكنولوجية في الداخل والخارج، مما يجعل إسرائيل أكثر جذباً للشركات المتعددة الجنسيات علي اتساعها وفي قطاعات مختلفة وتمكن من التواصل الإستراتيجي والتعاون مع القوى المهمة في ميدان المنافسة العالمي قديماً وحديثا علي المستويات القومية والمشتركة. تشير

الدراسات التي تمت بالخارج بأن وجود شركات التكنولوجيا العالية الدولية محليا يساهم مباشرة بتميز في نشاط البحث والتطوير المحلى (إنتل في إسرائيل علي سبيل المثال) أما إسهاماتها الغير مباشرة فهي ليست بأقل أهمية وهي علي شكل فيض من المعرفة التكنولوجية وخبرة في طرق العمل وتنظيم نشاط البحث والتطوير.

- الارتقاء بالاختراع التكنولوجي والبحث الأساسي بالجامعات والتعرف علي وظيفتهم الثالثة في نقل التكنولوجيا، واستيعاب الاختراع وإنشاء قاعدة مستمرة لقطاعات التكنولوجيا العالية الموجودة والجديدة في الاقتصاد. يتم تحقيق هذا الهدف بتطوير علاقات جديدة بين منتجي التكنولوجيا الجديدة والباحثين (المخترعات العلمية) والمستخدمين في الصناعات المختلفة والقطاعات الخدمية.

التوصيات المحددة للتغيير في كل من سياسة الثلاث مجالات

أولا: تعيين مستشار للعلوم والتكنولوجيا والبحث لرئيس الوزراء وبناء جسم حكومي ذي رشد أكبر ليكون مسئولا عن عملية أولوية التخطيط وصنع السياسة لهذه الموضوعات: اللجنة القومية للعلوم والتكنولوجيا (Malmat).

يعطي التضمين الواسع للتعليم والبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وتمثيل التكنولوجيات الجديدة في القطاعات العريضة للصناعة والاقتصاد عموما، ونقترح إنشاء لجنة من مستويات عالية تتعامل مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة. ستضع هذه اللجنة أولويات للسياسة المخططة وستنسق استخدام حدود التمويل علانية. ستقوم اللجنة بتسهيل النشاط الجاري بانتظام علي المستوى الإستراتيجي (وليس التنفيذي) من سياسة تخطيطية وتقييم. ستكون هذه اللجنة أساسا في مكتب نائب الوزير ومماثلة لنموذج كوريا الجنوبية وستحصل علي تصديق مسبق من نائب الوزير علي ميزانية لتشغيلها. سيتم ربط اللجنة أيضاً بمكتب رئيس العلماء؛ لأن الخبرة التنفيذية والتطوير علي أرض الواقع يجب أن تكون مركزية في تمييز أولويات إستراتيجية جديدة وتحويلها إلي سياسة توجيهية. وعموما يجب أن تكون اللجنة

مستقلة عن مكتب رئيس العلماء بالنسبة لمقترحات الأولويات الجديدة ووضع معيار تحديد المزايا الخارجية لنشاط معين والبحث والتطوير القطاعي والبرامج الجديدة وتقييم ما قبل السياسة التوجيهية (كل هذا يتم حاليا بواسطة الوحدات التنفيذية ذاتها). سيتم تنفيذ مخصصات الميزانية الحقيقية للشركات طبقا لسياسة اللجنة بواسطة رئيس العلماء.

- الوظائف الأساسية للجنة الجديدة

- تمييز وتحديد الأولويات الإستراتيجية للمجالات التي تحت مسئوليتها والتي تحتاج إلي استثمار. عند وضع الأولويات ستراعي اللجنة حالة الاقتصاد ومستوى تطويره والموارد التي تحت تصرفه واحتياجاته وتكامله مع النظام الإقليمي. ستراعي قرارات اللجنة وتضع في حسابها إخفاق السوق الذي يمنع تحقيق الأهداف في الظروف المتاحة.

- تصنيف السياسة العامة للجنة في إسرائيل ولمدة ٥-١٠ سنوات قادمة، وعلي سبيل المثال: تمثيل التكنولوجيا المتقدمة (وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في القطاعات الاقتصادية العريضة وإنشاء مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح شركات إقليمية مقرها إسرائيل.

- وضع معيار تمييز لتمويل المؤسسات ذات المزايا الخارجية في البحث والتطوير، وتحديد وزنها علي قرار توفير التمويل للاستثمار.

- ملأ دور وظيفي مركزي في وضع ميزانية قومية متكاملة لكل نواحي سياسة العلوم والتكنولوجيا بإسرائيل.

- ملأ دور منسق بين الوزارات والجهات المختلفة المشتركة في سياسة العلوم والتكنولوجيا (خصوصا علي المستوى الإستراتيجي).

- الأولويات الإستراتيجية ومبادئ وضع سياسة العلوم والتكنولوجيا. ستعتمد التوصيات الخاصة بالأولويات الإستراتيجية في هذه المجالات أولاً علي الموضوعات القومية العريضة ثم الأهداف المحددة لإنجاز هذه الموضوعات وأخيراً تمييز المجالات المحددة للنشاط التي تتأثر بسياسة العلوم والتكنولوجيا. توجه هذه المستويات الثلاث

عملية وضع الأولويات. وطبقا لهذا النهج فهناك ثلاثة معايير تباشر الأهداف الموضوعة هي:

أ) وجود الشركات النشطة بإمكانيتها الكبيرة ومقدرتها العالية علي النمو.

ب) إمكانية حقيقية للتعاون مع عناصر أجنبية رائدة وجاهزة النشاط في المنطقة.

ت) إمكانية إنجاز والمحافظة علي المشاركة في السوق الإقليمية. أمثلة علي المجالات ذات المقدرات التي يتم اعتبارها وبتحويلها إلي هياكل متعددة الوكلاء (مجموعات من المؤسسات ذات صلات أفقية ورأسية) وهي تشمل الأمن العام المجالات علوم الحياة الأخرى ومجالات تكنولوجيا النظافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وضع الأولويات بطريقة منهجية وواضحة تشمل علي مجالات مميزة وواعدة وتطبيقات تكنولوجية جديدة وتحتاج إلي دعم مناسب وتشجيع عام لكي تتطور وتنمو في صناعات مزدهرة وبمشاركة مميزة مع الأسواق العالمية. تشمل الصناعات القومية الواعدة المعتمدة علي التكنولوجيا الجديدة ومجموعات البحث علي تكنولوجيات المياه والتكنولوجيا المتقدمة للزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة البديلة وصناعات الفضاء والأمن العام والصناعات الكيماوية وتكنولوجيا النانو، وسنتعرض لمناقشة هذه المجموعات البحثية فيما بعد.

ثانيا: تقوية مناخ العمل الحر

في هذا المجال تم تحديد عدد من المجالات السياسية الرأسية والتي قد تؤثر على الإنتاجية والاختراع من خلال الصناعة وبذلك يقدموا أرضاً خصبة لتشجيع الاختراع وتكوين شركات تعتمد على البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة تشمل العوامل السياسية – الاستثمار العام وذلك إما بتقديم البنية الأساسية أو خدمات عامة حرة أو منح دعم مباشر أو بتخفيض الضرائب وهناك آخرين يقننونها أو ينظمونها أو يضعوا لها المعايير وهذا لا يحتاج إلى نفقات وميزانيات معينة، بينما تظل المعايير في الفئة الثانية عادة من النفقات المنخفضة للحكومة،

ولكي يتم تقوية هذا التنظيم يجب ألا يكونوا أقل كفاءة في تشجيع المعايير التي تشمل الاستثمار العام عن نشاط الاختراع.

تخدم المعايير المقترحة التالية الحوافز العامة وستزيل العقبات من أمام الاختراع في قطاع الأعمال الإسرائيلي وتجعل إسرائيل جاذبة أكثر للشركات المنافسة والعاملة في الأسواق الإقليمية وتشمل المعايير التي يجب استخدامها التالي:

- خلق مناخ أعمال منفتح للمنافسة مصحوباً بنظم ذات كفاءة مدعومة بالقانون وسوق رأسمالي عام.
- إعادة تشكيل القواعد التنظيمية وإزالة معايير الحماية التي تعيق الاختراع وتطوير التكنولوجيا من جانب وتطوير معايير رائدة في مجالات جديدة لتطوير تكنولوجيات وصناعات جديدة على الجانب الآخر.
- توفير الحوافز وإنشاء البنية الأساسية التي تساعد على جذب الشركات الإقليمية.

قائمة الموضوعات التي تحتاج إلى الاهتمام وتغيير السياسات لخلق مناخ أعمال أفضل هي كالآتي:

- الضوابط بالنسبة للخبراء والباحثين والطلبة الأجانب والتي تسمح لهم بعمل مؤقت أو بالنسبة لشركات البحث والتطوير المشتركة أو الدراسات الأكاديمية، وبالتالي فهم يقدموا معرفة ثم استجلابها من الخارج كما يعملوا على تقوية الاتصالات مع الدول الأخرى حسب العائد على هؤلاء والى دولهم.
- اتفاقات التجارة والجمارك مع الشركاء التجاريين الأكبر وتناغم القوانين والضوابط حيال حقوق الملكية الفكرية
- الحوافز المالية الحكومية للبحث والتطوير – نشاط الاختراع – الامتداد الإقليمي
  - الوضع في الاعتبار المزايا الضريبية الممنوحة لنفقات البحث والتطوير بالإضافة إلي التخفيضات الضريبية الحالية كتعويض عن جزء من

الدعم المباشر الحالي (العوامل التي يجب مراعاتها يجب أن تشمل أهمية توقيت التمويل والعائد من المشروع وخلافه) والتدريب والأنشطة الخاصة بمجال الاختراع. نظراً لنمو عدد من الدول التي تشجع نشاط البحث والتطوير الخدمي وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالبحث والتطوير وذلك بتوفير هذه الأنواع من الحوافز، وإذا لم تقدم إسرائيل مزايا مماثلة ستعانى في المستقبل، كما يجب تحديد طبيعة الأنشطة التي تستحق هذه الحوافز بعناية.

- تقييم أدوات المنافسة المتوفرة بالدول الأخرى بعناية وسياسة البحث والتطوير لديهم وتأثيرهم على إسرائيل.

- الوسائل اللازمة لتسهيل جذب الشركات ذات الجنسيات المتعددة إلى إسرائيل

  - التوقيع على اتفاقات دولية واتفاقات إستراتيجية.
  - توفير مزايا ضريبية للشركات الإسرائيلية التي تكتسب شركات أخري بالمشاركة أو الوكالة وخلافه لتشجيع نمو الشركات الإسرائيلية إقليمياً وإلا فسوف تظل صغيرة جداً علي التنافس في الميدان الدولي.
  - إنشاء برنامج لتحفيز الشركات الإسرائيلية لبقاء الشركات الأم في إسرائيل (مثل الشركات الإسرائيلية التي بيعت بالخارج) وللشركات الأجنبية لتقيم مراكز لها في إسرائيل (أنظر الفصل رقم ٤ العنوان الفرعي عن إنشاء الشركات الأجنبية)
  - توفير إعفاء ضريبي عن الفوائد على الموارد الأجنبية وأرباح حقوق ملكية البحث والتطوير طالما يتم استثمار نسبة مئوية محددة في البحث والتطوير المحلي أو في أي نشاط آخر معترف به.
  - الوضع في الاعتبار الامتياز الخاص بتيسير الضرائب علي تحويل الأموال أو المعدات بين الأفرع الخارجية للشركات العالمية والتي لها مراكز في إسرائيل

- توفير بنية أساسية حديثة للنمو السريع واقتصاد يعتمد على الاختراع.

  - قوي عاملة ذات مستوى عالٍ في كل الفئات الفنيين والباحثين والعلماء (انظر الفصل الثامن).
  - نظام بنية أساسية ذات نوعية عالية وذو كفاءة.
  - بنية أساسية من الاتصالات والمعلومات حديثة وذات كفاءة.
  - أنظمة للصرف الصحي واستخلاص المواد الصلبة والتنقية والتطهير (انظر الفصل رقم ١٠).

- التطوير المستمر للأسواق الرأسمالية وآليات التمويل:

  - موارد إضافية لتحويل التكنولوجيا إلى منتج وبالأخص بالنسبة للقطاعات الأخرى فيما عدا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - أشكال مستمرة من تشجيع التنافس سواء الأسواق الرأسمالية والإصلاحات البنكية لتوفير أدوات تمويل متنوعة.
  - إنشاء آليات تمويل على مستوى صغير لبدء النشاط.

- جمع البيانات وتطوير طرق التقييم لبرامج الدعم الحكومي:

  - فبعد سنوات من الإهمال نظراً لنقص التمويل يجب على الحكومة أن تتأكد من وضع مخصصات ذات ميزانيات مناسبة لتحديث قواعد بيانات الاقتصاد على أساس مستمر، ويجب أن تشمل قواعد البيانات (مدخلات ومخرجات) وبيانات عن البحث العلمي الأساسي ونشاط الاختراع وسنحتاج أيضاً إلي استثمار لتطوير معايير جديدة لتقييم الميزان التجاري التكنولوجي وتطوير قطاع الخدمات
  - جمع البيانات هو أساس سياسة التخطيط و تقييم المخرجات وهو أحد الأدوار الحكومية الواضحة.

- يجب تطوير بنية أساسية إستاتيكية لتقييم برامج الدعم الحكومي بناءا على بيانات معينة تمكن من معرفة التأثير الاقتصادي لهذه البرامج كما يجب رفع الوعي لأهمية التقييم وذلك بواسطة برامج تأهيلية – تنفيذية – توسعية معتمدا على وجود بنية أساسية معلوماتية في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD. من المألوف أن نعلم العامة في المشهد وقع برامج الدعم الحكومي.
- عند التحاق إسرائيل بدول منظمة التعاون الاقتصادي OECD فمن المناسب تعزيز الشفافية كذلك بالنسبة لسياساته الداعمة للصناعة والبحث والتطوير.

ثالثا: تنشئة الاختراعات التكنولوجية للجامعات والبحث الأساسي والتعرف على دورهم الثالث

- نحتاج إلى استثمار متميز في التدريس بالجامعات والبحث (انظر أيضاً التوصيات في الفصل الثامن: التعليم العالي والبحث العلمي)، بالإضافة إلى مهامهم النظامية يجب توظيف الجامعات لمهمتها الثالثة وهو رفع الاختراعات ونقل المعرفة إلى قطاع الأعمال. وتشمل هذه المهمة للجامعات نقل التكنولوجيا والقيام بالبحث التطبيقي والقيام بالتعاون المباشر مع الصناعة وذلك لتحقيق ثمار البحث العلمي، وهذا الدور الثالث قد يفشل إذا استمر أعضاء هيئة التدريس في الاعتماد تماما على المعيار المنفرد وهو النشر الأكاديمي والبحثي. ولكي تنجح الجامعات في أداء دورها الثالث تجاه البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا يجب أن تجرى تغييرات واضحة في هيكلة طرق التقييم والحوافز بالكلية. يحتاج المبدأ الرئيسي للحرية الأكاديمية أن يتم هذا الموضوع بالتوافق مع المعاهد الأكاديمية وليس قسريا
- يجب أن يتم التعاون بين المعاهد البحثية الأكاديمية والغير أكاديمية والمختارة بواسطة اللجنة القومية للعلوم والتكنولوجيا (MALMAT) وتشمل قطاع الأعمال في

تحديد الأهداف (مثل نموذج مراكز البحوث الهندسية بالولايات المتحدة الأمريكية). يعتبر التعاون مع قطاع الأعمال ضروري للتأكيد على أهمية بنود البحث وتمثيل ثمار البحث في القطاعات الاقتصادية، ويجوز للمعاهد اقتراح إطار تخيلي أو استعمال الإمكانيات الحقيقية مبدية اعتبارات محققة لتشغيل المعامل والمعدات وقد أظهرت الخبرة على كل حال أنها توصي ألا نقام معامل حكومية مستقلة ومعاهد حكومية للبحث. كل هذا يحتاج إلى تمويل مستمر ولا يساعد جو مساعدة الاختراع والبحث الذي تقوم به الطلبة (كما يوجد في الجامعات حاليًا).

- يجب أن يزداد عدد مكاتب نقل التكنولوجيا والمعاهد البحثية الحكومية وتعتبر كقاعدة لها ميل تطبيقي تسويقي وذلك بتسريع عمليات التقنين للملكية الفكرية الممولة من الجمهور وتحديد الباحثين المستحقين للحوافز.
- يشمل قطاع الأعمال مشروعات ذات علاقة مع الدراسات المطلوبة لطلبة علوم وهندسة تسويق.
- زيادة وظائف التكنولوجيا، وتنفيذ خطة الأعمال التنافسية وإنشاء مراكز تسويق التكنولوجيا في برامج دراسية بالمعاهد الأكاديمية للإدارة.
- تشجيع اختراق الأسواق الإقليمية للشركات التي تعتمد على التكنولوجيات والتي تطورت من خلال برنامج المغناطيس، كجزء من المحاولة لإنجاح برنامج المغناطيس في السوق الإقليمي.
- تطوير الجامعات وأنظمة الحوافز للكليات بطريقة ترفع التطبيقات لثمار البحث ومشاركة التطبيقات في عملية التعزيز الأكاديمي.
- توفير الحوافز للجامعات والكليات لتتفاعل على المستوى التكنولوجي ومستوى الأعمال مع جماعة الأعمال المحلية.
- توسيع التعاون بين مراكز البحث والتطوير المحلى والكليات المحلية لتحسين التطوير وتمثيل تكنولوجيات الاختراع وتشجيع الجو المحيط.

الاستثمار اللازم:

تصل نفقات البحث والتطوير المدني القومي إلي حوالي ٥% من الميزانية العامة للدولة GDP ويجب الإبقاء على هذا المعدل في المستقبل كما يجب أن تشمل زيادة النفقات الحكومية لقنوات البحث والتطوير المختلفة ١% من الميزانية العامة للحكومة. أهمية التمويل الحكومي هو التركيز على تقليل مخاطر تسويق التكنولوجيا في مجالات الاختراع ومجالات Ground break، كما يجب توجيه معظم الدعم الحكومي إلى البحث العلمي في الإطار الشامل لسياسة العلوم والتكنولوجيا والاختراع والتعليم العالي. ويجب تركيز دعم رئيس العلماء على التطوير الأساسي الذي يقدم مزايا خارجية إلى الاقتصاد. ويجب أن يستمر الدعم لتشجيع العلاقات بين معاهد التعليم العالي والصناعة.

أمثلة علي الصناعات المركزة للتكنولوجيا ذات المقدرة على التأثير المتميز على التطوير التكنولوجي بإسرائيل والمخاطر التي تواجههم:

لم نذكر هنا الصناعات المركزة تكنولوجيا والتي تأكدت نجاحها (مثل صناعة المعلومات)، أما الصناعات الواعدة والتي لم تتحدد بعد مقدراتها الكاملة فهي كالتالي:

١- علوم الحياة:

تحتل صناعة علوم الحياة في إسرائيل المرتبة الثامنة علي العالم طبقا لعدد الشركات في هذا المجال. وطبقا للمنشورات الدولية يوجد حوالي ٥٠٠ شركة في علوم الحياة في إسرائيل (تشمل الأجهزة الطبية والتكنولوجيا الحيوية والصيدلانية والطب البيطري والزراعة). وقد أنشئ عدد كبير منها في السنوات الأخيرة. وينسب هذا الإنجاز إلي قدرات الأكاديمية الإسرائيلية في مجال علوم الحياة. وقد بدأ كثير من هذه الشركات علي عاتق الأكاديميين، وتقع هذه الشركات بالقرب من المعاهد الأكاديمية. وما زالت هذه الصناعة تواجه عديد من العقبات من حيث التمويل والسياسة والبنية الأساسية ومصادر القوى البشرية.

- يعتبر تمويل شركات علوم الحياة مشكلة علي مستوى العالم، فالتوجه الحالي هو تمويل هذه الشركات في مراحل متقدمة وليست مراحل أولية. وبالتالي لا يستثمر تمويل رأس المال المخاطر في شركات علوم الحياة في المراحل الأولي. ولذلك يوجد

نقص في التمويل المخصص لتجتاز المراحل الفاصلة لتحويل الاختراع من الأكاديمي إلي الصناعي قبل تقديم المنتج إلي المستثمرين. وقد كان تمويل شركات علوم الحياة بواسطة العالم الرئيسي في معظمه في المرحلة المبكرة ولكن الاستثمار المباشر للعالم الرئيسي محدود جدا ومحصور للبحث والتطوير، وعلي العكس مؤسسات البحث التعاقدية فهي تقدم خدمات بحثية صيدلانية علي مدي واسع وهي ضرورية للصناعة البيوتكنولوجية، وهذا لا يتفق ومعيار التمويل للعالم الرئيسي. لذلك حدث قصور في الخدمات البحثية الصيدلانية في حين أن هناك شركات كثيرة تحتاج إلي هذه الخدمات بالخارج وبذلك لم يستطيعوا تقديم مثل هذه الخدمات (مثل البحث الحيواني والبروتيني) علي عاتقهم.

- يعتبر نظام نقل المعرفة بين الجامعات والصناعة غير كفء، ويتم إجراء معظم الدراسات والتطوير للمخترعات الجديدة من خلال اتصالات شخصية وشبكات اجتماعية أكثر من التي تتم عن طريق قنوات مهيكلة لنقل المعرفة.
- بينما يتم ترتيب إسرائيل كأحد الدول الأفضل في العالم فإن هناك قصور لديها في العاملين بمجال علوم الحياة الذين لهم خبرة صناعية في مجالات الإدارة والتطوير والإنتاج. ويعتبر مصدر هذه المشكلة هو مرحلة تطوير الصناعة في إسرائيل حيث يوجد أكثر من ٨٠% من هذه الشركات في مرحلة المنشأ؛ ولذلك نجحت شركات قليلة منها في تحويل المنتج من مرحلة البحث إلي مرحلة الإنتاج.

لذلك يجب إعطاء حافز للشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء تسهيلات للإنتاج والتطوير في إسرائيل والتي ستصبح كمصدر لتدريب العمالة بالإضافة للخبرات الصناعية وقد تقوم بتشغيل الإسرائيليين في هذه الصناعات بالخارج.

ونظرا لما لصناعات علوم الحياة من سوق إقليمي كبير فإن التطوير الأكاديمي المهيمن في إسرائيل في هذا المجال قد يضع إسرائيل كرائد في هذا السوق. لذا يجب الأخذ بالمعايير التالية:

- تطوير برامج تدريب للعاملين بالشركات وتوفير تمويل أو دعم مالي بديل لبدء مؤسسات لها إرادة تدريب لعاملين جدد.

- اقتراح تمويل لمرحلة فاصلة ونحتاج لتمويل علي المدى القصير الذي يمكن الشركات من تقديم دليل الفكرة والحصول علي تمويل من القطاع الخاص.
- تطوير مؤسسات بحثية تعاقدية إضافية.
- الحصول علي التمويل اللازم للمعدات باهظة الثمن المطلوبة لعلوم الحياة لكي تقود الشركة والصناعة ككل إلي الأمام.
- توفير المعلومات والتدريب علي كيفية طلب التمويل من رئيس العلماء.
- تقييم سياسة الملكية الفكرية نظراً لأن أحياناً بعض المشروعات الممولة من رئيس العلماء هي جزء من منتج كامل ولذلك تحتاج إلي توزيع حقوق الملكية الخاصة بها.
- توقيع الاتفاقيات مع الدول الأخرى مثل الصين لكي تساعد الشركات الإسرائيلية لاختراق الأسواق الكبيرة نظرا لصعوبة التعاون الدولي حاليًا.

٢- الطاقة البديلة

تملك إسرائيل سمعة دولية علي مستوى العالم في تطوير تكنولوجيات استخدام الطاقة البديلة خصوصا في مجال الطاقة الشمسية وهي من بين الرواد في العالم في تطوير التكنولوجيا بغرض استخدام الطاقة الشمسية. تستثمر وزارة البنية الأساسية في البحث للتقدم في مجال الطاقة البديلة. ولكن في الفترة من عام ٢٠٠٢إلي عام ٢٠٠٥ تم تخفيض ميزانية البحث بوزارة الطاقة بقيمة قدرها ٣٣% كما تقلصت استخدامات الميزانية. وقد أوصت اللجنة القومية للبحث والتطوير بإنشاء تمويل لبحوث الطاقة القومي حتى يتم تشغيلها بواسطة هيئة الخدمة العامة. بالإضافة إلي المعرفة المعتبرة في مجال الطاقة المتجددة فإن إسرائيل تملك ظروف مناخية مناسبة للتطور الواسع في الطاقة الخضراء. في عام ٢٠٠٥عام تم إنتاج ٤٥,٥ مليون كيلووات/ساعة من الطاقة المتجددة. ويعادل هذا فقط ٠,٠٩ % من الكهرباء الكلية المنتجة في إسرائيل التي تقدر بحوالي ٤٨٦٠٠ مليون كيلووات/ساعة (حوالي ٧٨% من كهرباء إسرائيل يتم إنتاجها حاليًا باستخدام الفحم، ومن ثم فإن المعرفة الإسرائيلية والظروف المناخية لا تستطيع المجابهة). مازال استخدام الطاقة البديلة في إسرائيل في مراحله الأولي، وتقدر

الطاقة البديلة بأقل من ١% من الكهرباء الكلية المنتجة في إسرائيل، وللتحدث بصورة عملية فإن إسرائيل تتذيل دول العالم في هذا المجال. لذا يجب علي إسرائيل أن تصبح رائدة في استخدام الطاقة الشمسية والبحوث الخاصة بها واضعين في الاعتبار إمكانيتها العلمية والتكنولوجية والتأثير المناخي علي استهلاك الطاقة وإعلان إسرائيل اهتمامها السياسي في تطوير مصادر الطاقة التي لا تعتمد علي البترول ومنتجاته، وبدورها ستقلل من قدرة الدول المنتجة للبترول.

٣- تكنولوجيات الزراعة

نجحت عدة مجالات للزراعة في إسرائيل لعدة سنوات لتكون في مقدمة التكنولوجيات الناتجة من الاختراع ولإنجاز مخرجات علي مستوى القمة. يمكن إرجاع هذا النجاح إلي الزراع والعلماء والخدمات المقدمة مثل التدريب والصناعة التي تعتمد علي الاختراع والتصدير الناجح لمنتجات نوعية في غير موسمها إلى الأسواق المستهدفة وإنتاج كفء وسلسلة تسويق/تصدير تشمل المنتجين ورأس المال البشري (الاختراع) والوفرة في تسويق التكنولوجيا. حتى المقومات السلبية المبدئية مثل أحيانا ظروف بيئية قصوى داخل حدود جغرافية محدودة وعوائق للمياه فهي تؤدى للحاجة إلي الاختراع. أما المخرجات فهي عبارة عن الإمكانية الناجحة المستمرة للتفوق علي تحديات الأرض والمناخ والعوائق الناتجة عن ظروف التجارة الصعبة والأسواق المنافسة للمنتجات الطازجة والمعالجة وظروف مالية غير مستقرة وإنتاج علي مستوى صغير وأحيانا رأي العامة المعادي في الدول المستهدفة. وتعتبر الزراعة في إسرائيل ذات نتائج فوق عادية في المجالات التكنولوجية المتقدمة والاختراع في مجال الإنتاجية العالية متفوقة علي تلك التي في القطاعات الأخرى. وعموما فإن إسرائيل لم ترفع بعد قطاع البحث والتطوير الزراعي كصناعة تصديرية. تتناقص البنية الأساسية للبحث الزراعي باستمرار من ٤٠٠ باحث منذ قرن مضى ويشغل الآن النصف فقط منهم ، ويتم تخصيص ٣٥% فقط من ميزانيته للبحث. يعتبر نشاط معهد الهندسة الزراعية الذي من المفترض خدمة جميع القطاعات الزراعية محدود جدًا. وقد تم ضم كلية التخنيون للهندسة الزراعية مع كلية الهندسة المدنية.

٤- تكنولوجيات المياه

في عام ٢٠٠٤ كانت صادرات إسرائيل من صناعة المياه ٨٢٥ مليون دولار، وهي مقسمة كالتالي: ٥٠% من هذه القيمة لصادرات منتجات الري و١٥% لصادرات صمامات المياه وعدادات المياه و ١٤% للخدمات الهندسية والمشروعات و ٨% لصادرات إزالة الملوحة و ٨% لصادرات المرشحات والباقي لصادرات حاسبات الري ومواسير ووصلات وغيرها. وعموما فإن مجال المياه بإسرائيل ينمو باضطراد وسيصبح مجال أعمال واعد نظراً للطلب الشديد علي منتجاته في السوق العالمي.

يقدر معدل النمو السنوي في السوق العالمي للمنتجات "التقليدية" مثل وصلات المياه والري حتى عام ٢٠٠٨ بحوالي ٦-٧%، ويقدر معدل النمو الحقيقي للسوق العالمي للمنتجات "الجديدة" مثل إزالة الملوحة وإعادة التدوير والنوعية والأمن وغيرها بحوالي ١٠-١٢%. تقدر السوق الكلى لمنتجات صناعة المياه بحوالي ٤٠٠ مليون دولار طبقا للتفنيد التالي: ٦٥% لمنتجات البنية الأساسية، ٢٥% لمعالجة المياه والتأكيد علي النوعية والأمن، والباقي للمنتجات الاستهلاكية والمعرفة.

في عام ٢٠٠٦ فاقت صادرات إسرائيل في سوق المياه ١ بليون دولار، وتصنف إسرائيل حاليا علي أنها حاضنة للتكنولوجيات ولها أكثر من ٦٠ شركة مبتدئة موجهة إلى السوق الإقليمية للمياه وتشمل علي كم من المؤسسات الرأسمالية المخاطرة. تشمل هذه الشركات الآتي: ٥٠% من هذه الشركات لمعالجة مياه الصرف الصحي وتنقية وتحسين المياه و ٥%لإزالة الملوحة و ١١% للمراقبة و ٣٣% للموضوعات الأخرى. حددت سبع دول هي إنجلترا وهولندا واستراليا وسنغافورة وفرنسا والدانمرك وإسرائيل مقدراتهم المركزية في مجال المياه. وقد أقامت السويد واليابان مراكز معلومات قومية في موضوعات المياه، وهي تدعم السوق العالمية لصناعات المياه. وفي إسرائيل تم تخفيض التدريب العملي والتكنولوجي علي هذه الموضوعات في السنوات الأخيرة، وبذلك تم تخفيض في تطوير العمالة المؤهلة مما قد يؤدى إلي تدمير التطوير المستقبلي لهذا القطاع.

٥- تكنولوجيات الفضاء

تم ترتيب إسرائيل من بين عشر دول رائدة علي مستوى العالم في تكنولوجيات الفضاء وإنجازاتها البارزة في هذا المجال بالرغم من الاستثمارات الهزيلة بالمقارنة بالدول الأخرى، وتشير هذه الإنجازات إلي ميزة مقارنة في بعض هذه التكنولوجيات علي الأقل. وقد حققت نشاطات الفضاء في إسرائيل تدفق لرءوس أموال لاستثمارات أجنبية في الاقتصاد والتوظيف وشراء احتياجات الصناعة، وقد ساعدت هذه الاستثمارات في تطوير المعرفة التكنولوجية وإنشاء مراكز تدريب ذات نوعية عالية. تمارس إسرائيل نشاط الفضاء لمدة حوالي ٢٥ عاما، ولكل دولار تنفقها الحكومة الإسرائيلية علي الفضاء تحصل علي مقابل له قدره ١,٧ دولار عائد من الدول الأخرى. تشتمل المشاركة الاقتصادية للبحوث الفضائية علي تطوير صناعة متقدمة للتصدير، وتحقيق مقدرة اختراق للسوق العالمي باستخدام الخبراء الإسرائيليين في أكثر مجالات الأقمار الصناعية انتشارا وهما الاستشعار من البعد والاتصالات، وزيادة التعاون مع الدول المختلفة في ضوء الإمكانيات الفضائية الواضحة لإسرائيل، والاشتراك بدورها في العلاقات الأجنبية، وخلق رأس مال بشرى، وإنشاء أرض خصبة لتطبيقات تكنولوجية متكاملة، والإسهام في التوظيف.

وقد تم تطوير البنية الأساسية اللازمة لتكنولوجيا الفضاء في إسرائيل، والتي يمكن استخدامها في تحقيق عائد مالي، ومنع استنزاف العقول، وهذا المجال يحتاج إلي تجديد مستمر. ويجب الإبقاء علي الهوة النوعية التي تفصل إسرائيل عن جيرانها. وإذا لم يفهم ويتعرف متخذي القرار علي أهمية نشاط الفضاء المركز في إسرائيل، ستتخلف إسرائيل وستفقد الميزات المكتسبة حتى الآن. لذلك يجب علي إسرائيل أن تدير الفضاء في صورة مشروع قومي وتكوين وجهة نظر قومية سياسية تجاه موضوع الفضاء. يقدر سوق الفضاء العالمي بحوالي ١٧٠ بليون دولار في العام (في الأغراض المدنية والأغراض العسكرية)، يتم تنفيذه أساسا في مجال الاتصالات. وتعتبر إسرائيل أحد ثماني دول في العالم بإمكانيتها في هذا المجال، لذلك فإن تحقيق ٥%من السوق ليس بمستحيل. أما اليوم تقدر مبيعات الشركات الفضائية الإسرائيلية بحوالي ٦٠٠ مليون دولار أي حوالي ٠,٣% من السوق العالمي.

٦- الأمن العام

نما سوق الأمن العام بصورة هائلة منذ الهجوم علي مركز التجارة العالمي في عام ٢٠٠٦، وقد وصل إلي ٥٥ بليون دولار (حوالي النصف في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها). ونتوقع أن ينمو هذا السوق خلال العقود التالية بمعدل سنوي قدره ١٤%. تقدر المبيعات الكلية لصناعة الأمن العام في إسرائيل ٣٠٠ مليون دولار في العام محققة فقط ٠,٥% من السوق العالمي في مجال ألأمن العام. وبالرغم من الاستثمارات الضخمة في هذا المجال علي مستوى العالم في الستة سنوات منذ الهجوم في ١١ سبتمبر فقد تم بيع معظم المعدات والمعرفة التي تعتمد علي معرفة تم تطويرها منذ قرن سابق أو أكثر. وقد زادت التحسينات التكنولوجية المستخدمة في التهديدات الإرهابية عن التحسينات التكنولوجية المضادة للإرهاب. لذلك كانت الصناعة الإسرائيلية منفردة في هذا المجال وأمامها نافذة فرصة لتصبح لاعب عالمي علي الأقل في عدد من القطاعات الفرعية للأمن العام وعموما لتحقيق هذه الفرصة نحتاج لمجهود حكومي ريادي متكامل لم يتم بعد تفعيله.

الفرص والمميزات في صناعة الأمن العام في إسرائيل

خبرة السنوات العديدة الناجحة في تكامل التكنولوجيات في مجالات عدة لتخصيصها في أغراض الدفاع هي كالآتي:

- مجالات الخبرة المتطورة في إسرائيل: ضد الإرهاب، وضد الدفاع عن الحدود الأرضية والجوية والبحرية، وأنظمة التحكم والإنذار، والبرامج والاتصالات للخدمات الاضطرارية، والإنقاذ، وأجهزة الاستشعار من مسافات طويلة و المراقبة، وأجهزة المراقبة الآلية (بدون إنسان)، وأجهزة الرؤية، وأجهزة الاعتراض، وأجهزة الإبطال، ..ألخ.
- المميزات التي تتصف بها كل الصناعات في مجال الأمن العام في إسرائيل:

فترات زمنية قصيرة من التطوير، ومطورين ذوي خبرات عملية/أمنية، عمالة متميزة مهنيا وهندسية، ..الخ.

- الخبرة الإسرائيلية بأنواعها المختلفة، والإرهاب الشديد والتي بها استطاعت القبض خلال فترة مركزة بنجاح نسبي، وهي تزيد علي تلك التي تعرضت لها البلاد الأخرى خلال الأعوام الماضية.

ونظرا لتضاعف اللاعبين والتكنولوجيات المشاركة في تطوير سوق الأمن العام، يجب علي إسرائيل أن تركز علي عدد صغير نسبيا من المجالات التكنولوجية التي برهنت علي نجاحها والتي يتوقع أن يزيد الطلب عليها. وعلي سبيل المثال أمن الطائرات والمطارات والموانى البحرية ، وأمن النقل الأرضي، والتحكم في أمن الحدود، والأمن وأنظمة المراقبة للمباني والمنشآت، وأمن الاتصالات والمواقع الإلكترونية، والاستعداد للتعامل مع المواقف الطارئة، ووسائل التمييز ضد الأسلحة الغير التقليدية، والاستخبارات، والتعاون الدولي، وأنظمة التحكم والإنذار بين الجهات المختلفة (عسكرية، سلطات تنفيذ القانون، الحرب ضد الإرهاب، الخدمات الاضطرارية)

لماذا نحتاج إلي التدخل الحكومي؟

يعتبر السوق العالمي للأمن العام أقل انفتاحا بكثير للتنافس الحر بين المنتجين/الموردين عن الأسواق المنتظمة للتكنولوجيا العالية نتيجة للمركزية من فروع الأمن الحكومية في هذا السوق.

يعمل في إسرائيل ما يقدر بعدد ٢٠٠ شركة خاصة أمن عام، وبعضها متوجه للتصدير بوضوح. بينما صناعة إسرائيل لها مقدرة عالية للقبض علي اقتسام مميز بسوق الأمن العام العالمي، وفي الحقيقة فهي تحتاج إلي تدخل حكومي خاص وذلك لعدد من الأسباب:

- المخاطر التكنولوجية وعدم التأكد من المعايير المستقبلية وتوزيع المسئولية بين الأفرع الحكومية والقطاعين العام والخاص يعمل علي كبح الاستثمارات الخاصة في البحث والتطوير.
- كما هو الحال في صناعة الدفاع، فإن المحافظة علي زبون حكومي رائد هو العامل الأول لكي يساعد علي التسويق الذي يحدد فرص النجاح/الفشل في السوق العالمي.

- إسرائيل لها احتياجاتها الخاصة من الأمن العام، ويمكن الاستجابة بالاستثمار الحكومي الكفء المباشر في هذه الاحتياجات منقذا مئات الملايين من الشيكل مع تغطية النفقات العامة بواسطة الدخل الناتج عن تصدير التكنولوجيا. أمثلة ذلك أنظمة المراقبة والإنذار لأسوار الأمن وأجهزة الاستشعار اللازمة للإنفاق، ..الخ. لذلك يجب أن تشمل المؤسسات الحكومية والدعم الحكومي علي المكونات اللازمة لكي تعطي إسرائيل صناعة الأمن العام الفرصة للقبض علي اقتسام مناسب للسوق خلال فترة قصيرة نسبيًا (٥ سنوات) علي الأقل في عدد من القطاعات الفرعية الحاكمة للأمن العام.

- تخصيص تمويل رأس مال مخاطر للأمن العام بواسطة التعاون الحكومي أو إعانة حكومية (الاستثمار الحكومي من ١٠-٢٠ مليون دولار في العام).

- تخصيص برنامج بحوث وتطوير في مكتب رئيس العلماء بوزارة الصناعة والتجارة والعمل متكامل داخل منظومة عريضة يؤسس علي الاحتياجات القومية في هذا المجال.

- إنشاء وحدة لفريق العمل للإدارة والإشراف علي التطويرات التكنولوجية المخصصة للأمن العام بوزارة الدفاع (وهي تناظر وزارة الأمن العام، خبرة ناجحة ومؤكدة مع تطوير التكنولوجيات لاحتياجات الأمن العام). ونتيجة للاتصال الوحيد بين تكنولوجيات الأمن العام والسوق المدني يجب أن تكون هذه الوحدة منفصلة عن إدارة البحوث والتطوير لوسائل الحرب الإلكترونية والبنية الأساسية التكنولوجية (MAPAT).

- تعجيل وضع عمليات للمعايير اللازمة في المجالات المختلفة للأمن العام وبطريقة واضحة يتم وضع حدود المسئولية لتوفير خدمات الأمن العام علي المستويات الحكومية المختلفة (قومي، مقاطعة، محلي) بين فروع الأمن العام وبين القطاعين الخاص والعام.

٧- الصناعة الكيماوية

أنجزت الصناعة الكيماوية في إسرائيل التي تحقق ٢٥% من المساهمة الصناعية للاقتصاد القومي في السنوات الحالية زيادة مبهرة في المبيعات والتصدير والأرباح وقيمة تسويق الشركة المساهمة في القيمة المضافة لقطاع الأعمال وعدد العاملين، في عام ٢٠٠٥ كان منتج هذا القطاع (القيمة المضافة) حوالي ٢٠ بليون شيكل ويعادل ٤% من منتج قطاع الأعمال الإسرائيلي. بالرغم من هذه الإنجازات تواجه هذه الصناعة تحديات وصعوبات قد توقف نموه المستمر وتهدد بأزمة في هذا القطاع.

ولحجب السيناريوهات السلبية في المستقبل ولتحقيق نمو مستمر يجب علي الصناعة الكيماوية أن تتفق استثمارات كبيرة في البنية الأساسية الملموسة للصناعة والتعليم النظامي والعلمي والمؤهل. وتحتاج هذه الموضوعات المذكورة أخيرا سياسة حكومية خلاقة. يسرد التقرير المفصل الصادر عن معهد "Neaman" مقدرة الصناعة الكيماوية في إسرائيل ويحدد الاستثمارات اللازمة ومعايير السياسة لتحقيق هذه المقدرة. يصف التقرير ثلاث مسارات لهذه المقدرة لتطوير الصناعة الكيماوية في إسرائيل. في المسار الأمثل يظهر التقرير نمو لمنتج الصناعة الكيماوية ويصل إلي حوالي ١٠٠ بليون شيكل في عام ٢٠٢٥، وعلي العكس فإن الاستمرار في مسار النمو الحالي يحقق أقل من نصف هذا المنتج. يركز التقرير على التنسيق بين الحكومة والأكاديمية والصناعة لتهيئة الظروف والموارد التي تمكن من استكمال المسار الأمثل ومنع هذا القطاع من الانهيار حتى لا يصل إلي حافة الإنذار. يوصي التقرير بتطوير سبعة مجالات هم تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية والصيدلانية و الصيدلانية الحيوية وأنظمة الأمن العام وتكنولوجيات البيئة والطاقة البديلة وأنظمة النقل والتركيب للصيدلانية الوسطية والمواد المتقدمة. حدد التقرير معايير سياسية عديدة تتعلق بتوفير رأس مال بشري ومعايير وبنية أساسية واستثمارات تعمل علي وضع الصناعة الكيماوية علي مسار النمو الأمثل. ويشمل التقرير علي توصية بإنشاء جهة تنسيق علي المستوى القومي لإدارة النواحي السياسية وتقدير الاستثمار السنوي اللازم لعشرون سنة قادمة بحوالي ١٥٠-٢٥٠ مليون دولار سنويًا (حوالي ١% قيمة مضافة للصناعة في عام ٢٠٠٥ علي المسار الأمثل).

جدول رقم ٦-١ التنبؤ لغالبية التطبيقات التكنولوجية ومجال تأثيرها طبقا ل RAND, 2006

جدوى فنية	السوق الصغير Niche فقط (- -)	قد تلبي احتياجات سوق متوسط أو كبير ولكن ترفع موضوعات سياسة عامة مميزة (-)	قد تلبي حاجة وثائقية جيدة لسوق متوسط ولا ترفع موضوعات سياسة عامة مميزة (+)	قد تلبي حاجة وثائقية جيدة لسوق كبير ولا ترفع موضوعات سياسة عامة مميزة (+ +)
جدوى عالية (++)	- مستشعرات كيماوية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية (CBRN) خاصة بفرق الطوارئ	-الفصل الجيني - المحاصيل المطورة جينيا - مستشعرات الشبكات Pervasive	- توزيع مخدر مستهدف - إدخال المعلومات الكلية - شرائح التسمية ذات المعلومات الكلية.	- السيارات ذات التكنولوجيا الهجين (analog & digital) - إنترنت لأغراض المقارنة - تحليل بيولوجي سريع - الاتصالات اللاسلكية الريفية
ذات جدوى (+)	- حيوانات مطورة جينيا للبحث والتطوير - نقل غير تقليدي	- يغرس للتعقب والتمييز - نقل الأعضاء	- الطاقة الشمسية الرخيصة - تطوير الأدوية باستخدام الفصل - المرشحات والمحفزات - الصناعة الخضراء - المراقبة والتحكم في إدارة الأمراض - الأنظمة الذكية - هندسة النسيج	- طرق التشخيص والجراحة المحسنة - الكتابة الكمية بالشفرة

جدوى فنية	السوق الصغير Niche فقط (- -)	قد تلبي احتياجات سوق متوسط أو كبير ولكن ترفع موضوعات سياسة عامة مميزة (-)	قد تلبي حاجة وثائقية جيدة لسوق متوسط ولا ترفع موضوعات سياسة عامة مميزة (+)	قد تلبي حاجة وثائقية جيدة لسوق كبير ولا ترفع موضوعات سياسة عامة مميزة (+ +)
غير مؤكد (U)	- طائرات بدون طيار تجارية -إرهاب التكنولوجيا العالية - النانو تكنولوجيا العسكرية -الروبوت العسكري	- التمييز البشرى - مستشعر (CBRN) الشبكات في المدن - العلاج الجيني - الحشرات المطورة جينيا - روبوت المستشفيات - المراقبة الأمنية بالفيديو - العلاجات بالبحث والتطوير علي لخلايا الحيوية Stem	- إعادة الكشف الطبي المحسن - التحصين بالمناعة - العلاج المحسن بواسطة تحليل البيانات - المنسوجات الذكية - الحاسبات علي الجسم لمتابعة حالته الصحية	- محاضر إلكترونية - موائمة الحاسب بدون استخدام الأيدي (بالعين – بالمخ-..الخ) - البحث والتطوير للدواء بالطريقة التوقعية - النسيج المقاوم - تأمين نقل البيانات
بعيد الاحتمال (-)	- أدوية تحسين الذاكرة - عالم الروبوت - سبائك اللحام الفائقة	- زرع رقيقة إلكترونية في المخ	- الأدوية المخصصة للجينات	- الإسكان الذاتي الرخيص - اطبع- لكي- تطلب الكتب
أبعد الاحتمال (-)	- ركن البرامج والباتشات Proxy-bot - الحاسبات الكمية	- الاختيار الجيني للسكان	- العضلات الصناعية والأنسجة	- العربات التي تعمل بالهيدروجين

قطاعات الصناعات التقليدية والخدمات، لواء د. عطية شاهين

رؤية تحليلية

فضلنا في هذا الفصل ترجمة مقتطفات لأهمية المعالجة الفنية ويمكننا أن نستخلص الدروس المستفادة منه كالآتي:

تعتبر قطاعات الصناعة والخدمات في مصر هي الجزء الأكبر من إنتاج القطاع العام وقطاع الأعمال بشقيه الحكومي والخاص بمصر. لذا فإن الرؤيا بالنسبة لهذه القطاعات التقليدية والخدمات هي أن يتحقق لها النمو المستقر والتطوير الدائم وأن يتحقق للعاملين بهذه القطاعات مستوى معيشة عالٍ لهم. وتصنف هذه القطاعات علي حساب التكنولوجيات التقليدية في معظمها والقليل منها علي حساب التكنولوجيات المختلطة. تعاني هذه القطاعات من الإنتاجية الأقل للعمالة كذلك تعاني من المعدل البطئ لتحسين الإنتاجية. ولكي يتحقق تحسين إنتاجية هذه القطاعات يتم تزويد العمالة بحوافز مقابل الإنتاج مع تطوير البنية الأساسية واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفتاح علي التغييرات المؤسسية والوضع في الاعتبار التعديلات في نموذج الأعمال نظرا لأن إدارة الشركة في القطاعات التقليدية تفتقر إلي الوعي والمعلومات وأدوات التحليل وما يتصل بهذه التغييرات. تتركز معظم الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر علي شركات تصنيع هذه التكنولوجيا بينما المميزات الاقتصادية الأكثر تميزا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأتي من القطاعات التي تستخدم هذه التكنولوجيا عن تلك التي تنتجها. كما أنه من الضروري إجراء قياسات سياسية عديدة للصناعات التقليدية ويجب أن يكون كل قياس محدد المجال ويهدف إلي رفع الوعي بأهمية الاختراع في مجالات التكنولوجيات والأعمال ولخلق حوافز في أشكال مختلفة من منح ومزايا ضريبية للشركات التي تفعل سياسات محددة للاختراع واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة. كما نقترح إقامة معاهد بحثية فعلية علي أسس جامعية يتم تمويلها تمويل مشترك من القطاعات وثيقة الصلة والحكومة. يتم توجيه نشاط هذه المعاهد لتوضيح المشاكل العامة التي تواجه قطاع الصناعة والخدمات ذات الصلة بالمجالين التكنولوجي والأعمال ونقل وتسهيل استيعاب التكنولوجيات

المتقدمة. يتم توظيف الأعضاء الأكاديميين الموجودين حاليًا بالكلية من ذوى المهارات المناسبة بهذه المراكز كجزء من مهامهم الأكاديمية بالإضافة إلي التدريس للطلبة علي اختلاف مستوياتهم لتعليمهم كيفية استخدامهم للمعرفة الأكاديمية المكتسبة وكيفية اكتسابهم المقدرة علي التآلف عن قرب مع قطاعات السوق. أما بالنسبة لقطاع الخدمات فيجب وضع سياسات جديدة له تعمل علي زيادة النشاط البحثي لزيادة إنتاجية هذا القطاع وإحداث نمو اقتصادي بالقطاعات الخدمية الأساسية باستخدام التكنولوجيات المتقدمة وتحفيز البحث والاختراع. ويمكننا الاستفادة بما جاء من توصيات في هذا الفصل سواء بخصوص الصناعات التقليدية أو بخصوص قطاع الخدمات.

ملخص الفصل:

تعتبر قطاعات الصناعة والخدمات التي تصنف علي حساب التكنولوجيات التقليدية أو التقليدية المختلطة هي الجزء الأكبر من إنتاج قطاع الأعمال والتوظيف. تعاني هذه القطاعات من الإنتاجية الأقل للعمالة كذلك تعاني من المعدل البطئ لتحسين الإنتاجية. ونظراً لاقتسامهم المعتبر في الإنتاجية والعمالة لا يمكن تجاهل المكاسب المحددة في الرؤية دون تركيز علي تحسين إنتاجية هذه القطاعات. يعتبر مفتاح إنجاز هذا الموضوع هو تزويد العمالة بحوافز لإنجاز الاختراع مشتملاً علي استيعاب التكنولوجيات المتقدمة (أساساً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والانفتاح للتغييرات المؤسسية والوضع في الاعتبار التعديلات في نموذج الأعمال واستهداف زيادة الحصة التصديرية للمخرجات. بينت محتويات هذا الفصل أن إدارة الشركة في القطاعات التقليدية تفتقر إلي الوعي والمعلومات وأدوات التحليل وما يتصل بأهمية هذه التغييرات. كما يقدم هذا الفصل تقرير مفصل عن وضع هذه القطاعات (يشمل ذلك ملاحق لجداول مفصلة ومقارنات دولية) في غياب أحد العلاجات العالمية لجميع التغييرات المطلوبة. يقترح الفصل قياسات سياسية عديدة للصناعات التقليدية، كل قياس من هذه القياسات محدد المجال ويهدف إلي رفع الوعي بأهمية الاختراع في مجالات التكنولوجيات والأعمال ولخلق حوافز في أشكال مختلفة من منح ومزايا ضريبية للشركات التي تفعل قياسات محددة للاختراع واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

يقترح هذا الفصل أيضاً إقامة معاهد بحثية فعلية علي أسس جامعية يتم تمويلها تمويل مشترك من القطاعات وثيقة الصلة والحكومة. يتم توجيه نشاط هذه المعاهد لتوضيح المشاكل العامة التي تواجه قطاع الصناعة والخدمات ذات الصلة بالمجالين التكنولوجي والأعمال ونقل وتسهيل استيعاب التكنولوجيات المتقدمة. يتم توظيف الأعضاء الأكاديميين الموجودين حاليًا بالكلية من ذوى المهارات المناسبة بهذه المراكز كجزء من مهامهم الأكاديمية بالإضافة إلي التدريس للطلبة علي اختلاف مستوياتهم لتعليمهم كيفية استخدامهم للمعرفة الأكاديمية المكتسبة وكيفية اكتسابهم المقدرة علي التآلف عن قرب مع قطاعات السوق.

يشمل هذا الفصل كذلك علي قسم خاص عن القطاعات الخدمية التي تحتفظ بالمقدرة الاقتصادية الأعظم. ويقابل القطاعات الصناعية القطاعات الخدمية التي لا تتمتع بسياسة داعمة معينة تعترف بتفردها بالإضافة إلي قصور في البنية الأساسية اللازمة لجمع البيانات الإحصائية عن مخرجات القطاعات الخدمية والتحسينات التي تطرأ عليها.

مقدمة

بالرغم من الحالة الرائدة لإسرائيل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة والتي تشمل علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واشتراكها الحاسم في تحسين ميزان المدفوعات علي مدى عشرين عاماً، فإن قطاع التكنولوجيا العالية لا يستطيع بمفرده المحافظة علي أهداف نمو الميزانية العامة وزيادة العمالة حسب الخطة، ويعتبر ذلك ناتج عن الأبعاد الصغيرة نسبيا لقطاع التكنولوجيا العالية وحصته الضئيلة في التوظيف. يظهر اشتراك هذا القطاع في اقتصاد إسرائيل بالأساس في إنتاج تكنولوجيات جديدة وتصنيع المنتجات المشكلة بواسطة هذه التكنولوجيات، وقد تم تفعيلها بصورة أقل في طريق استيعاب التكنولوجيات الجديدة داخل قطاعات اقتصادية أخري. لذلك فإن معظم الجهد القومي لسياسة التصنيع للسنوات القادمة يجب أن يوجه لتحقيق الزيادة الإنتاجية للعمالة في القطاعات الاقتصادية فضلا عن استيعاب التكنولوجيا المتقدمة خصوصا في القطاعات الصناعية التي تصنف علي أنها تكنولوجيا تقليدية أو تقليدية مختلطة وفي القطاعات الخدمية (قطاعات تقليدية). يعتمد تصنيف القطاعات الاقتصادية حسب قوة التكنولوجيا بناء علي القياسات المقبولة دوليا في مجال

نشاط البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيات المتقدمة، وقد تم تبني هذه القياسات بواسطة المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي. سيتم العمل علي زيادة الإنتاجية في القطاعات التقليدية وذلك باستيعاب وزيادة استخدام التكنولوجيا بصورة موسعة في هذه القطاعات، ورفع مستوى نماذج الاختراع المعروضة علي قطاع الأعمال، وطرق فهم الإدارة، وذلك مع تقوية الإمكانيات المنافسة محليا وفي الأسواق الأجنبية. ويعتبر هذا المنهج التنفيذي حاسم جدًّا نظراً لأنه سيعمل علي زيادة معدل دخل العامل في القطاعات التقليدية ويخفض من فراغات الدخل التي تعمل لحد كبير علي تضاؤل الازدواجية الموجودة بين قطاع التكنولوجيا العالية والقطاعات التقليدية.

تعتبر الصناعات التقليدية وقطاع الخدمات أكبر شريك في الاقتصاد وخصوصاً في الإنتاج والتوظيف؛ لذا يجب أن تلعبا دوراً هاماً في نشر مميزات النمو الاقتصادي. في الدول النامية بما فيها إسرائيل يساهم قطاع الخدمات بما يزيد عن نصف الميزانية العامة ونصف التوظيف. تعتبر القطاعات الاقتصادية والصناعات التقليدية متغايرة العناصر، وتشمل صناعات شديدة التنوع، وهي توظف نوعيات كثيرة من الموظفين والنصيب الأكبر منهم غير مهرة. يبين الجدول رقم ٢ والجدول رقم ٣ بالملحق منتجات القطاعات الاقتصادية المتنوعة والتوظيف والتصدير لعام ٢٠٠٦. كما يوجد تصنيف القطاعات الاقتصادية المقبولة دوليًّا حسب قوة التكنولوجيا في الجدول رقم ٤ والجدول رقم ٥ بالملحق مجمعا البيانات من الجدول السابق والخاص بتركيز التكنولوجيا للقطاعات المختلفة.

لا يتعدى خرج الموظف الواحد في صناعات تقليدية كثيرة بإسرائيل ٥٠% لمثيله في أوروبا وأمريكا. هذه الإنتاجية للقطاعات (القيمة المضافة) /للموظف الواحد ورأس المال /للموظف الواحد هو أقل أيضاً إذا ما قورن بأقرانه بالدول النامية الأخرى. وقد حققت إنتاجية الموظف في إسرائيل نموا قدره ٨% في الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ إذا ما قورنت بزيادة حوالي ٦٠% في أيرلندا، ٣٣% في فنلندا وحوالي ٢٥% في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد خلال نفس الفترة. يزداد القلق بسبب غياب السياسة الحكومية لزيادة الإنتاجية مما يعمل علي زيادة الفراغات في إنتاجية العمالة. وهناك مقياس هام آخر هو زيادة العامل الكلي للإنتاجية الاقتصادية وهو عبارة عن الحصة في النمو الاقتصادي التي تتعلق بالنشاط التكنولوجي وتحسين الإنتاجية. بينما أظهرت الدول النامية زيادة ١% في العامل الكلي للإنتاجية

الاقتصادية في حين كانت التقديرات لهذا العامل في هذه الفترة بإسرائيل بالسالب وهو – ٠,٧٥ %.

العامل الأعظم ظاهريا في تخلف إسرائيل سواء في العامل الكلي للإنتاجية الاقتصادية أو إنتاجية العمالة هو نتيجة عدم كفاية الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي القطاعات التكنولوجية التقليدية والقطاعات التكنولوجية التقليدية المختلطة. تتركز معظم الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إسرائيل علي شركات تصنيع هذه التكنولوجيا. كانت الدول الغربية المتطورة من الحكمة الكافية نظراً لاستيعابها بأن المميزات الاقتصادية الأكثر تميزاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأتي من القطاعات التي تستخدم هذه التكنولوجيا عن تلك التي تنتجها. تشير الخبرة الدولية أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعات التقليدية وفي قطاع الخدمات قد يؤدى إلي تحسين كفاءة هذه الصناعات، وهي مسئولة عن ثلثي الموازنة العامة. يعد قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية علي سبيل المثال الشريك الرئيسي في نمو الميزانية العامة في العشر سنوات الأخيرة، بالنصيب الأكبر نتيجة لتبنيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة. يوجد للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مردودين علي النمو، أولهما حسب حجم الاستثمارات وهذا يماثل إسهامات الاستثمارات الرأسمالية العادية. ولكن الأكثر أهمية أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد إنتاجية العمالة (الإنتاجية/للموظف الواحد). وقد أظهرت عدة تقديرات عن السنوات الأخيرة في الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٣ أن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدر بحوالي ٠,٩% من معدل النمو السنوي للميزانية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في إسرائيل فإن إسهام الاستثمارات أقل بكثير وهو يتراوح بين ٠,٣– ٠,٥% في العام خلال نفس الفترة. كذلك فإن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للموظف الواحد في إسرائيل هي الأخرى أقل بكثير عن مثيلتها بالولايات المتحدة الأمريكية وهي حوالي ٤٠– ٥٠ % من معدل الاستثمار بالولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي تصل الاستثمارات للموظف الواحد في إسرائيل أثناء هذه الفترة في مجموعها حوالي ٦٠– ٩٥% من مثيلتها بالولايات المتحدة الأمريكية. والخلاصة من ذلك هي أن الاستثمار للموظف الواحد في القطاعات التقليدية تزيد

طبقا لرأس المال وتتوجه قليلا حسب البحث والتطوير والاختراع مما يتسبب في إنتاجية أقل لهذه القطاعات.

وبحق عندما تم فحص مكونات النمو الاقتصادي بإسرائيل بالمقارنة مع نظيره في الدول النامية في الفترة ١٩٨٩- ٢٠٠٤ فقد تبين أن الدول النامية حققت تحسين العامل الكلي للإنتاجية الاقتصادية باستخدامات الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة نوعية القوى العاملة، وقد حققت إسرائيل (في الثلاث سنوات الماضية المدهشة) معدلات نمو بزيادة مستوى الدخل: الاستثمار للموظف الواحد (خارج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وزيادة دخول العمالة بزيادة معدل الاشتراك في القوى العاملة وساعات العمالة للموظف الواحد. المشكلة هي في الحقيقة تكمن مع النمو الأساسي لمعدل الدخل في مقابل التحسينات التكنولوجية (التي تعمل علي زيادة العامل الكلي للإنتاجية الاقتصادية) وهذا ما يتسم بالصعوبة الشديدة لكي يتحقق هذا النمو. كما يوجد حواجز طبيعية أمام مدخلات رأس المال والعمالة وعندما يتم الوصول إليها يتوقف النمو.

وقد أظهرت دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD في الأعوام الأخيرة مستوى عالي بدءا من وضع السياسات حتى النشاط البحثي في قطاع الخدمات، وأحد أسباب ذلك زيادة إمكان التأثير علي إنتاجية قطاع الخدمات وإمكانية حدوث نمو اقتصادي بالقطاعات الخدمية الأساسية باستخدام التكنولوجيات المتقدمة. في مارس عام ٢٠٠٧ تعاونت عدد من الشركات الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتحفيز البحث والاختراع في قطاع الخدمات.

تبين المقالات والدراسات ونتائج المسح التي تمت في إطار هذه الورقة أن قصور الوعي بالتكنولوجيات المتقدمة وعدم المقدرة علي استيعابها أحياناً ما تشكل عقبة في طريق تبنيها، فيما عدا القدرة المالية للتفوق. تخلف قطاع الخدمات الإسرائيلي (كذلك الصناعات التقليدية) بخلاف الدول الغربية الأخرى في تبني تكنولوجيات جديدة وفي الاختراع وفي تنفيذ البحث والتطوير ونتج عن ذلك تخلف في الإنتاجية. تعتبر التغيرات المؤسسية والوعي بالاختراع مفاتيح إضافية لإنعاش الصناعات التقليدية بخلاف تبني التكنولوجيات المتقدمة. ويجب ألا تركز برامج الدعم فقط علي زيادة الوعي بقيمة التكنولوجيات الجديدة وإمكانية الاستثمار في استيعابها ولكن يجب أيضاً علي هذه البرامج أن تشجع علي استخدام تسويق جديد ومداخل جديدة للإدارة وتبني نماذج أعمال جديدة. تعتبر المحاولات الجديدة بواسطة مكتب رئيس

العلماء لتشجيع الصناعات التقليدية في هذه الاتجاهات جديرة بالثناء، ولكن فقط جزء صغير من الميزانية المخصصة يستخدم فعليًا بواسطة مؤسسات القطاع التقليدي ويعزى ذلك إلي نقص الوعي بأهمية الاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة وفي الاختراع. ومن الممكن أن يكون المكتب ليس لديه خبرة في الاختراع المؤسسي ومتآلف مع الصناعات ذات التكنولوجيات المتوسطة والمنخفضة، لذلك فإن الموارد الإضافية قد تساعد علي زيادة الوعي لهذا الموضوع.

الرؤية والإستراتيجية

الرؤيا بالنسبة للقطاعات التقليدية والخدمات هي أن يتحقق لها النمو المستقر والدائم والتطوير الدائم وأن نمكن لموظفي هذه القطاعات المحافظة علي مستوى معيشة عالي لهم. يعمل معظم السكان بهذه القطاعات، والجزء الأكبر منهم يحصلون علي أجور منخفضة. لذلك فإن إجراء التغييرات لتطوير هذه القطاعات سيكون إنجازاً متميزاً جدًا للاقتصاد بأكمله. وستعمل زيادة الإنتاجية علي خلق زيادة موازية سواء في الدخل أو في الأجور، وتسهل زيادة مستوى المعيشة للموظفين. ويعتبر ذلك أيضاً مفتاحاً متميزاً لوضع الحلول للفراغات الاجتماعية والعلاقة اللصيقة الموجودة بين ازدواجية الاقتصاد والحياة الاجتماعية، ولا يوجد وسيلة أخري لتحقيق تخفيض دائم للتفاوت في الدخل الكبير بين الموظفين في إسرائيل علي المدى المتوسط والمدى الطويل.

يستحوذ قطاعات الخدمات علي النصيب الأكبر في الاقتصاد من حيث التوظيف والخرج – يعمل حوالي ٥٠% من الموظفين في قطاع الأعمال الإسرائيلي في قطاعات الخدمات وعلي العكس أقل من ٢٠% في الصناعة. لذلك فإن زيادة إنتاجية القطاعات الخدمية من الأهمية بمكان، ومن المهم التركيز علي القطاعات الخدمية التي لها مقدرة علي التصدير، وتعتبر قطاعات السياحة والخدمات الصحية والخدمات التعليمية وخدمات الأعمال/التمويل أمثلة للقطاعات ذات المقدرة العالية عند التطوير في المستقبل.

يجب علي إسرائيل أن تستخدم قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات التكنولوجيا المتقدمة الأخرى ونشرهم في قطاعات الصناعات التقليدية والخدمات. ويجب أيضاً أن تشجع

الأعمال الخاصة بقطاع الخدمات والصناعات التقليدية لتبني الاقتراب إلي الاختراعات اللازمة لتطوير المنتج والخدمات، وتحسين سلسة الإمداد وأنظمة التصنيع. كما يجب تسهيل ذلك من خلال القوى العاملة المتنوعة في إسرائيل من حيث تعدد اللغات وتعدد الثقافات.

التحديات والمشاكل

يوجد عدد من التحديات المركزية المتعلقة بالإنتاجية والنمو والدخل /للموظف الواحد في قطاعات الصناعات التقليدية والخدمات. ومن المفترض أن تؤدى هذه المناقشة إلي تسهيل تشكيل السياسة المناسبة لمخاطبتهم. وفيما يلي التحديات الأساسية:

١. أحد العوامل السلبية التي تساهم في تخلف بعض قطاعات الخدمات والقطاعات التقليدية هو توفر العمال غير المهرة في القوى العاملة التي تحصل علي أجور منخفضة وبدون حقوق عمالية. يؤدي توافرهم إلي خفض الحافز لتبني التكنولوجيات التي تحسن كفاءة الصناعات مثل الإنشاءات والزراعة والسياحة والقطاعات التقليدية الأخرى. ولا يوجد شك أن قطاع الإنشاءات والذي اعتمد طويلاً (منذ أوائل السبعينات ١٩٧٠) علي العمال الأجانب ذات التكلفة المنخفضة قد تخلف بوضوح في تبني التكنولوجيات المتوفرة والمعروفة للعالم بأسره، لذلك انخفضت إنتاجية الصناعة/للموظف الواحد. تم حدوث ما شابه ذلك أيضاً في قطاع الزراعة والذي استخدم نسبة كبيرة من العمال الأجانب ذات التكلفة المنخفضة، وحدث ذلك أيضاً في القطاعات التقليدية الأخرى. وعموماً فإنه في أي مكان ذاخر بالعمال الأجانب تتناقص نوعية القوى العاملة في إسرائيل. كما ساهم توظيف العمال الأجانب في خفض الأجور للعمال الإسرائيليين ذوى المهارات المحدودة كما أخرج عدد كبير منهم خارج سوق العمالة.

٢. في الصناعات التقليدية وبعض القطاعات الخدمية (الغير تمويلية) يعتبر مستوى القوى العاملة الأكاديميين والتكنولوجيين منخفض نسبيا. وعموما فإن رأس المال البشرى هو مفتاح زيادة النمو والإنتاجية والمنافسة.

٣. وتعتبر القطاعات التقليدية والخدمية ذات نصيب صغير في التصدير، وقد بينت الدراسات أنه كلما كبر نصيب أي قطاع اقتصادي في التصدير كبرت الإنتاجية المتوقعة والاختراع.

٤. مديري الصناعات التقليدية أقل اهتماما بالاختراع نتيجة قلقهم من أن المزايا لن تغطى التكلفة بالإضافة إلي القصور في القوى العاملة المتخصصة.

٥. من الملاحظ أن الاختراع مهم ولكن تبني التكنولوجيات غير مربح. وطبقا للنتائج من المسح الذي تم بواسطة مؤلفي الدراسة فإن مديري الشركات يؤمنون بأن الاختراع هو مفتاح مؤثر في تحسين التنافسية والنوعية لمنتجاتهم وبالرغم من ذلك لا ينحازون إلي استخدام التكنولوجيات المتقدمة.

٦. لا يدار الاختراع المتوفر بصورة صحيحة وبالتالي فهو غير مؤثر لأنه ليس موجهاً للزبائن أو للسوق.

٧. يعتبر الاستثمار في رأس المال الذي يجسد تكنولوجيا جديدة منخفض عن ما هو مقبول في القطاعات المماثلة في الدول النامية.

التطويرات الأساسية والبيانات:

أ. الإنتاجية والتوظيف والمخرجات في القطاعات الاقتصادية:

يلقي جدول رقم (١) نظرة علي الهيكل الاقتصادي لإسرائيل وخواصه من منظور دولي. يظهر هذا الجدول إنتاجية العمالة النسبي – إنتاجية الموظف الواحد في كل قطاع مهم للإنتاج المتوسط داخل قطاع الأعمال لكل دولة. وبالمقارنة بإسرائيل فإنتاجية العمالة في ذاتها تعتبر عالية في كل الدول إذا ما قورنت بإسرائيل (علي سبيل المثال ٥٠% أعلي في الولايات المتحدة، و ٤٠% أعلي في بلجيكا). أظهرت إسرائيل بالأخص إنتاجية عمالة منخفضة في قطاعات الزراعة والإنشاءات وفي الخدمات الاقتصادية وتقدر بحوالي نصف الإنتاجية للموظف الواحد بقطاعات الأعمال في مجموعها. وبالرغم من الانخفاض النسبي في إنتاجية هذه القطاعات كذلك في الدول التي نقارن بها فإن معدل رأس المال/ للموظف الواحد

يعتبر منخفض جدا. أما القطاعات التي تبين إنتاجية عالية في إسرائيل (علي سبيل المثال قطاعات الكهرباء والغاز والمياه وبها إنتاجية العمالة ٢,٥٧ أعلي من إنتاجية العمالة في قطاع الأعمال ككل) فهي تبين إنتاجية عالية نسبيًا في الدول الأخرى.

وبالمقارنة بالقطاعات الأخرى في إسرائيل فإن الإنتاجية/للموظف الواحد في قطاع الكهرباء والأجهزة والإلكترونيات (حيث يتوافر معظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعتبر عالية وخصوصا فإنها أعلي ٣٣% من الإنتاجية النسبية للقطاع/الموظف الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية. توضح هذه النقطة درجة التخصص للاقتصاد الإسرائيلي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماده عليه، وعلي أية حال فإن خرج /الموظف الواحد في إسرائيل في هذا القطاع أقل من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية أو فنلندا.

الجدول رقم ١: الإنتاجية النسبية للعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل مقابل بعض الدول المختارة من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية ١٩٩٥- ٢٠٠٣

(الإنتاج المتوسط /للموظف الواحد في كل قطاعات الخدمات بكل دولة = ١)

القطاعات	الولايات المتحدة	إيطاليا	إسرائيل	فرنسا	فنلندا	الدانمارك	كندا	بلجيكا
الإنتاج المتوسط لجميع قطاعات الأعمال (٢٠٠٠ دولار. أساس لحساب الإنتاجية النسبية في القطاعات المختلفة).	٧١٨٠٠	٦٣٠٩٨	٤٧٤٣٩	٥٨١٣٣	٥٥٨٠٧	٥٣٣٧٦	٥٣١٩٢	٦٧٣٢٤
المناجم، الأخشاب & المنتجات الخشبية، المنتجات التعدينية لغير المعادن، الصناعات الأخرى.	٠,٨٥	٠,٧٣	١,١٠	٠,٩٣	٠,٧٦	٠,٨٢	١,٣	٠,٨٦
الغذاء، والمشروبات & منتجات التبغ.	١,٢٣	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٤	٠,٨٥	٠,٨٤	١,٣٥	٠,٩٥
النسيج & منتجات الأقمشة، لباس القدم، الجلود & البضائع الجلدية، الورق & المنتجات الورقية، النشر & الطباعة.	٠,٨٧	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٨٧	١,٢٨	٠,٧٩	١,٠٩	٠,٨٣
تكرير البترول & منتجاته، الصناعة الكيماوية & منتجاتها	٢,٤٨	١,٦٣	٢,٠١	١,٦١	١,٥٦	١,٦١	٢,٤	١,٩٦
البلاستيك & المنتجات المطاطية،	٠,٨٦	٠,٩	١,٠٣	٠,٩	٠,٩٤	٠,٩٢	١,١٦	١,٠٧
المعادن الأساسية & المنتجات المعدنية.	١,٠٠	٠,٧٩	٠,٨٦	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٧٨	١,٣٢	٠,٩٧

القطاعات	الولايات المتحدة	إيطاليا	إسرائيل	فرنسا	فنلندا	الدانمارك	كندا	بلجيكا
الآلات & المعدات، عربات النقل	١,١٧	٠,٩١	١,١١	١,٠٩	٠,٨٦	٠,٨١	١,٧١	١,٠١
الزراعة، الصيد & صيد الأسماك	٠,٥٣	٠,٥١	٠,٥٣	٠,٦٢	٠,٥٣	٠,٦٨	٠,٧٥	٠,٥٠
الكهرباء، الغاز & الماء (الإنتاج & التوزيع)	٣,٨٤	٣,١٢	٢,٥٧	٢,٥٠	٢,٣٣	٣,٤٨	٤,٠٥	٣,٥٨
الإنشاءات	٠,٧٢	٠,٦٨	٠,٦١	٠,٧٦	٠,٧٣	٠,٧٧	٠,٨٤	٠,٧٧
النقل، التخزين & خدمات الاتصالات	١,١٩	١,٤٠	١,٢١	١,٠٠	١,٢٠	١,٠٧	١,١٩	٠,٩٣
المعدات الكهربية & الإلكترونية، معدات الاتصالات	١,٢٤	٠,٨٥	١,٦٥	١,١١	١,٦٣	٠,٩٧	١,٤٢	١,٠٤
تجارة الجملة & القطاعي، وسائل الراحة & خدمات الطعام، الاجتماعية، الشخصية & الخدمات الأخرى	٠,٦١	٠,٧٦	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٦٧	٠,٧٢	٠,٥١	٠,٦٤
البنكية، التأمين & المؤسسات المالية الأخرى، خدمات الأعمال.	١,٥٩	١,٨٩	١,٦١	١,٨١	١,٦٨	١,٧٦	١,٥٢	١,٥١

يحظى قطاع الخدمات بعناية خاصة في هذا الفصل لعدة أسباب، فهو يوظف حاليًّا أكثر من نصف القوى العاملة في الاقتصاديات النامية وهو مسئول عن نصف الميزانية العامة، ويأتي حوالي ٥٠% من موظفي قطاع الأعمال والإنتاج من قطاع الخدمات. يحتل قطاع الخدمات

في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٦٣% من إنتاجية قطاع الأعمال والتوظيف. تقدم قطاعات الخدمات معدلات نمو عالية أكثر من معظم القطاعات في الاقتصاديات النامية، كذلك فإن معدل الزيادة في البحث والتطوير عالي في قطاع الخدمات علي وجه الخصوص، وكذلك تكون معدلات التوظيف النسائية في هذه القطاعات. لذلك تقدم هذه القطاعات الحل المناسب لمشكلة "معدل المشاركة المنخفض للقوى العاملة" في إسرائيل (خصوصا في قطاعات المرأة والأرثوذكس والعرب)، وأي تحسينات في إنتاجية العمالة في هذه القطاعات ستؤثر علي إنتاجية الاقتصاد بقوة. يشمل قطاع الخدمات نوعيات عريضة من صناعات متنوعة. يوضح الجدول رقم (١) كذلك أن القطاعات التجارية والتسهيلات هي ضمن القطاعات ذات المعدلات المنخفضة في إنتاجية العمالة في الاقتصاديات النامية بينما إنتاجية العمالة في خدمات الأعمال والخدمات البنكية فهي علي الأقل أعلي بحوالي ٥٠% من الإنتاجية المتوسطة لقطاع الأعمال.

لم يتلق تاريخيًّا قطاع الخدمات العناية التي يستحقها من صانعي السياسة بالرغم من كبر حجمه ومقدرته علي النمو وحجم التوظيف الذي يحققه، بينما حدث ضعف ملفت في العالم بخصوص هذا الموضوع في الأعوام الأخيرة، وعموماً فإن سياسة إسرائيل في التطوير مازالت "موجهة صناعيًّا " كما ظهرت هذه السياسة في غياب دعم الخدمات، والجمع الغير منتظم للبيانات الحصرية عن هذه الشريحة المهمة في النشاط الاقتصادي.

ب. الاختراع والبحث والتطوير في القطاعات التقليدية:

في أوائل عام ٢٠٠٧ تم إجراء مسح خاص في إطار هذا المشروع لكي نفهم أفضل ماذا يعني بمجال الاختراع وكذلك العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذه في الصناعات التقليدية وشركات الخدمات (التكنولوجيات المتوسطة–المنخفضة والتكنولوجيات المنخفضة). وقد أجابت ١٢٠ شركة مجهولة علي المسح الذي تم إرساله إليهم، والآتي هو عدد من النقاط الجديرة التي تم كشفها:

- عملت شركات الصناعة التقليدية بشكل جيد خلال الثلاث سنوات الماضية في المجالات التالية: التنافس المستقر والتآلف مع الأسواق ذات الصلة والنمو.

- حوالي ٢٥% من الشركات في القطاعات التقليدية لا تستثمر في البحث والتطوير والاختراع. ومن المهم أن نلاحظ أن نقص التمويل لم يكن العقبة الرئيسية في رفع مستوى الاختراع في هذه الشركات ولكن الأكثر توقعا للأسباب التي منعت الشركات من الاستثمار في الاختراع هو عدم التأكد من احتمالات المستقبل.

- وعموما فإن مستوى الاستثمار في نشاطات الاختراع والبحث والتطوير تعتبر معقولة، وان هذه النشاطات ليست مؤثرة. ولم تؤثر بعد جهود الاستثمار والاختراع علي قياسات النجاح لهذه الشركات؛ لأن التطويرات لم تكن موجهه للزبون أو للسوق. بل أكثر من ذلك فإن جهود الاختراع أخذت منحي المنتج وفقط بقدر ضئيل من الاختراع في عملية التطوير.

- تأتي المعلومات عن الاختراع ذات الصلة أساسا من التسويق والمصادر الخاصة بينما توفر المؤسسات الأكاديمية والعامة معلومات أقل نفعا.

- تفضل الشركات في القطاعات التجارية إجراء بحث وتطوير داخلي أكثر من الاستفادة بالتكنولوجيات المتوفرة أو بحث وتطوير تم خارج المؤسسة. وطبقاً للمسح المذكور يعتبر البحث والتطوير الداخلي أكثر ملائمة للمنتجات المطورة خصيصاً للأسواق المستهدفة لهذه الشركات.

- يساهم الاختراع في الإدارة والتسويق الموجه إلي الزبون أو السوق بتميز في نجاح الشركات وييسر من تحسين أداء هذه الشركات.

- وقد وجدنا أن ثقافة المؤسسة للاختراع تساهم بقوة في الاستثمار في مجال الاختراع وإنجاحه. وبالتالي فإن الشركات التي تشجع موظفيها علي اقتراح أفكار جديدة للتغيير والتحسين تميل إلي الاستثمار أكثرفي البحث والتطوير والاختراع، وتطوير أكثر لمنتجات الاختراع وعملياته، وتتبنى إدارة متقدمة أكثر وطرق تسويق جديدة.

- تمكن مصفوفة مجموعة بوسطن الاستشارية من تقييم وحدات الأعمال للشركات التجارية في محورين: مدي نضج الصناعة التي تعمل بها المؤسسات، والتنافس المؤسسي القائم داخل هذه الصناعة. طبقاً لهذا التحليل فإن العلاقة الحسابية لوحدات الشركات التقليدية تعتبر مرضية حيث يوجد عدد كافي من الشركات الجديدة

والناضجة كذلك الشركات المستقرة ماليًا. وتقع أكبر مجموعة من الشركات (٤٣%) تحت شريحة الكسب العالي "cash cows"، ولكن ٤٢% من الشركات تحتاج إلي استثمارات من موارد إضافية في تكنولوجيات الاختراع والتسويق. الخليتين الأعلى في هذه المصفوفة هما علامة الاستفهام "؟" والنجمة "*" ويمثلا الشركات في مرحلة الاختراق والنمو التي تحتاج إلي استثمار في التسويق بالأخص في التوزيع والمبيعات والحملات التجارية. تحتاج شروط التنافسية العالية أيضاً إلى استثمارات في التكنولوجيا (تحسين مستمر للمنتج والخدمات المصاحبة له).

- المصفوفة والتآلف مع التكنولوجيا والسوق – حوالي ٨٥% من الشركات ذات تآلف جيد مع السوق والتكنولوجيا في حين أن ١٢% فقط منهم في منطقة المشكلات نظراً لقلة التآلف مع كل من التكنولوجيا والسوق. كما تحتاج ٣٠% من الشركات الإضافية لتآلف أفضل مع المصفوفة أو مع التكنولوجيا.
- طبقا للتكلفة مقابل الاختلاف في المصفوفة – ١٦% من الشركات لها منتج مختلف (عن منافسيهم)، وسعر في ظاهره جاذب للزبون. توجد نسبة مماثلة من الشركات (١٨%) في منطقة المشكلات من حيث المنتج النمطي وذات سعر عالي في ظاهره. في عصر المنافسة الشديدة وهامش الربح المنخفض يجب علي الشركات أن تحسن منتجها وخدماتها وتتبني عمليات الإدارة المتقدمة لكي تحسن الاختلاف المطلوب.

مصفوفة مجموعة بوسطن الاستشارية

ميزة تنافسية المؤسسة

	منخفض	عالي
صغير	%١١ ؟	**%٣١** *
ناضج	%١٥	%٤٣ $

مصفوفة التآلف التكنولوجي

	منخفض	عالي
صغير	%١٤ ؟	**%١٢** *
ناضج	%٥٨	%١٦ $

مصفوفة السعر – الاختلاف

السعر في ظاهره

	منخفض	عالي
صغير	%٢٢ ؟	**%١٦** *
ناضج	%١٨	%٤٣ $

التوصيات:

توصيات للصناعات التقليدية

- إنشاء آليات دعم لتدريب العاملين في وزارات الصناعة والتجارة والعمل مستهدفة للصناعات التقليدية بالاعتماد علي فرق مهرة ذات معلومات عميقة عن هذه القطاعات، يشمل هذا التدريب علي التسويق والتخطيط الإستراتيجي والميزانيات المخصصة.
- جهود مستمرة لزيادة الوعي بأهمية الاختراع بين الصناع وكذلك زيادة الدعم المتوفر لهذا الغرض. يجب أن يتم تقديم أطوار معدلة من برامج رئيس العلماء

إلـي الصـناعات التقليديـة، وقد أنشـأت هـذه البـرامج أساسـاً لقطـاع التكنولوجيـا العالية مثل "Magnet"، "Tnufa".

- التوسع في التعليم التكنولوجي الذي يلي التعليم الثانوي وذلك لتنشئة رأس مال بشـرى مناسـب لاسـتيعاب واسـتخدام التكنولوجيـات المتقدمـة فـي الصـناعة والخدمات وتوسيع إمكانيات التعليم المستمر في طرق الاختراع للمؤسسة وإدارة الأعمال والتسويق الدولي.

- البدء في برنامج جديد للمنح يختص بالشركات في الصناعات التقليدية، يتبنى هذا البرنـامج التكنولوجيـات الجديـدة القـادرة علـي إنجـاز تغييـر متميـز فـي أداء الشركات. كما يجب تقديم المنح إلي هذه الشركات لتغطية تكلفة تدريب العاملين علـي إنجـاز تكنولوجيـات جديـدة وبحـث وتطـوير صـناعي ومعلومـات مؤهلـة (مماثل لبرنامج المنح السنغافوري لتحفيز التكنولوجيا الجديدة).

- البدء فـي برنـامج محـدد فـي مكتـب رئـيس العلمـاء الـذي يقـدم فـرق صـناعية أو طلبـة كـذلك يقدم المعلم الأكـاديمي الخـاص بالمشـروعات التـي تتولاها شـركات الصناعة التقليدية. كما يمكن تخطيط عديد من المشروعات الجامعية وتوجيهها إلـي الصـناعة التقليديـة. وبـذلك يمكـن أن نقـدم قيمـة مضـافة للطلبـة المتقـدمين للصـناعة التقليديـة، بينمـا يـتم عـرض طـرق الإدارة المتقدمـة والتكنولوجيـات المتقدمة علي الصناعات التقليدية.

- مزايـا ضـريبية كمـنح خاصـة فـي صـورة "tax credits" علـي نفقـات البحـث والتطـوير والاسـتثمارات فـي تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات. تسـمح المزايـا الضـريبية الممنوحـة للبحـث والتطـوير (فصـل رقـم ٢٠ الخـاص بضـريبة الـدخل) بخفض نفقات البحث والتطوير الموضوعة في الخطة والمصدق عليها. هذا بالإضـافة إلـي المزايـا الضـريبية الأخـرى والتـي هـي فـي صـورة تخفيضـات، كمـا تمنح كثير من دول العالم "tax credits" بقيمة ١٠%-٥٠% من نفقـات البحـث والتطـوير الأقـل مـن مسـتوى محـدد لتشـجيع نشـاط البحـث والتطوير. يتم التخفيض التدريجي لمعدل الضريبة المشتركة الإسرائيلية، ومن المخطـط أن تصـل إلـي معـدل ١٠%-١٥% خـلال عـدة سـنوات. وبـذلك يـتم

تخفيض معدل الآثار الجانبية للبحث والتطوير المخفية في تخفيضات نفقات البحث والتطوير الدرامية كما هو في الفصل ٢٠أ. بالإضافة لذلك تعتبر إسرائيل غير قادرة علي جذب شركات دولية تستخدم النشاط الموسع للبحث والتطوير إذا لم توفر مزايا متميزة لهذه الشركات عما يقدم لها في أي مكان آخر. أنظر أيضاً "ملحق – تشجيع إقامة مراكز البحوث والتطوير: شئون الضرائب والمسح الدولي والتوصيات" وكذلك اللجنة الفرعية لتقييم أطر عمل مناسبة لجذب الشركات المتعددة الجنسيات لكي تفتح مراكز بحث وتطوير في إسرائيل لتقوية الأطراف والفروع، وكذا تقرير لجنة Makov " تقوية الأطراف والفروع والصناعة التقليدية " (٢٠٠٧).

- تدبير احتياطي: منح "tax credits" للعاملين في الصناعات التقليدية والخدمات في الفروع لتوسيع التوظيف في أعمالهم. لكي يتوقف ويعكس نزعة تخلي الأعمال عن الفروع والأطراف، نقترح إنشاء برنامج لتشجيع التوظيف في هذه المجالات لعدد من السنوات. (يجب تعريف distant periphery بوضوح، قد تمنع الأهلية للبرنامج لأنواع معينة من الصناعات أو أحجام معينة لشركات). يتم منح "tax credits" للشركات التي تتوسع في القوى العاملة بالمقارنة بمتوسط عدد العاملين في الثلاثة سنوات السابقة. "tax credits" السنوي سيكون مميزاً: علي سبيل المثال تكلفة المرتب الشهري للعمالة الإضافية. وبذلك يتم ربط المرتب المدفوع للعاملين الإضافيين والرصيد الذي يمنح للموظف مع توفير حافز قوى لتشغيل عاملين مهرة. سيتم حساب ال "tax credits" جنباً إلي جنب مع الضرائب السنوية للشركة علي أساس التقرير الدوري للعامل الخاص بتخفيض الضرائب علي مصدر دخله.
- يعتبر ال "tax credits" مشجعا للعاملين الذين يتوقعون دخل إضافي نتيجة للتوسعة في القوى العاملة لديهم. وستكون التكلفة علي الدولة منخفضة نظراً لأن العاملين الإضافيين سيدفعون ضريبة علي دخلهم أثناء التحويل الكلي للمدفوعات والدعم لهؤلاء وإلا سيتم تخفيض العاملين الغير مشتغلين.

- يبين تقرير لجنة Makov أن منح ال tax credits" للمقيمين في الفروع والأطراف يخطئ الهدف الخاص بالمحافظة القوى العاملة ذات النوعية في هذه المناطق: تظهر البيانات أن القوى العاملة ذات النوعية تفضل الحياة في وسط إسرائيل حتي وإن كان مكان عملها في الأطراف. وعموما نعتقد أن توصيات لجنة Makov بتحسين شبكات الطرق والنقل بين الأطراف ووسط إسرائيل سيعمل علي زيادة هذا التوجه. التوصية السابقة والخاصة بتوفير مزايا ضريبية للعاملين الذين يتوسعون في مجال التوظيف في الأعمال الموجودة بالأطراف ستعمل علي كبح التوجه للأعمال جزئيا لتتحرك في وسط إسرائيل وتترك سكان الأطراف بدون مصادر دخل.

- نصادق علي توصيات لجنة Makov لزيادة منح الدعم للبحث والتطوير الخاص بالأعمال الذي يتم بالأطراف، ولوضع معيار لتقييم التطبيقات للدعم بواسطة الأعمال في المناطق الجغرافية المحددة والمستحقة للتشجيع. يتم تقييم مثل هذه التطبيقات للمساعدة في توضيح المعيار القادر علي رفع الاختراع واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة والتوظيف في ألعمال الموجودة بالأطراف.

- تشجيع التسويق للتصدير في الشركات الصغيرة والناشئة كذلك. التآلف مع السوق الدولي سيقود العمليات المطلوبة لزيادة النمو والإنتاجية والدخل / للعامل الواحد وتجسيد الاختراع.

- تسهيل الاندماج والاكتسابية التي تمكن من نشاط الاختراع والبحث والتطوير لكي تدعم المؤسسات التي لديها كتلة حرجة والتي تستطيع أن تفكر في المدلولات الإستراتيجية ذات المستوى العالي (كثير من الشركات القطاعات التقليدية هي صغيرة جدا علي تطوير إستراتيجيات البحث والتطوير والاختراع اللازمة لها).

- إنشاء برامج محددة لعمل اتصالات بين معامل الجامعة (مراكز البحوث الهندسية) والصناعات التقليدية مثل "Dutch voucher system" والذي يعطي الشركات إيصالات ممولة حكومية لطلب الخدمات من معمل بحوث معترف به لحل مشكلة معينة.

- التشجيع علي إنشاء تجمع متناغم ومتعاون من مستخدمي التكنولوجيا.
- التشجيع علي إقامة منتديات صناعية متخصصة لصناعات محددة ومشتملة علي الاختراع.

توصيات لقطاع الخدمات

- دعم الاستثمار وتدريب القوى العاملة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الإنتاجية في قطاع الخدمات.
- خلق مناخ داعم للخدمات في شروط التنظيم والأعمال بالتوقيع علي اتفاقيات التجارة العالمية خصوصا مع الأمم المتحدة وتوفير الدعم والحوافز والمساعدات الإضافية لقطاعات الخدمات المعادلة لتلك التي تقدم في مجال التصنيع.
- تطوير المعايير الإنتاجية والاختراعات في مجال الخدمات بواسطة الخدمات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي مع تطويرهم لصالح قطاع الخدمات الإسرائيلي.
- تشجيع الطلب علي خدمات الاختراع بواسطة الأجهزة العامة (مثل خدمات التعليم والسياحة، ..الخ) وذلك بتغيير المعايير الحكومية الخاصة بالطلب الحكومي وسياسة الاكتساب.
- فحص كيفية دعم رئيس العلماء للبرامج المختلفة مثل "ماجنيت" والحضانات والاتفاقات الثنائية الوطنية وهكذا وذلك للاستفادة منها في قطاع الخدمات.
- تنفيذ المسح الخاص بمقارنة الأنشطة "Benchmarking" لزيادة الوعي الخاص بنمو قطاع الخدمات والمقدرة علي التصدير ومكانة إسرائيل في مجال الخدمات كما توضح العوائق والمشاكل (عنق الزجاجة).
- دعم إنشاء تجمعات خدمية وبرامج بحثية ومراكز في مجال الخدمات بالجامعات، وكذلك دعم التعاون مع الشركات والدول الأجنبية.

- إقامة ندوة خدمات تشمل ممثلين من قطاع الخدمات ووزارة الصناعة والتجارة والعمل والأكاديمية. مهمة الندوة هو خلق الوعي واكتساب الخبرة في تحسين مجال الإنتاج والاختراع معتمدة علي الدراسة العملية في كل من السياسة ودعم البرامج والشركات في إسرائيل والخارج وكذلك بحوث الأكاديمية. وتوفر ندوة الخدمات ورقات عن الرأي "Position papers" في هذا المجال والمؤتمرات وكراسات البحوث الموجزة للمهتمين من المدعوين (لرفع المستوى وتوزيع المعرفة المكتسبة)، ونشاطات المعلم الخاص الأكاديمي والاشتراك في البحث التطبيقي في علوم الخدمات، وإعادة تعريف البحث والتطوير لكي يشمل نشاط الاختراع في مجال الخدمات، وتطوير معايير ومؤشرات جديدة لقياس مخرجات القطاع وإنتاجيته.

توصيات منبثقة عن التحليل للجزء المتوفر من المسح الماضي

- تجميع وتحليل المعلومات عن الأسواق والتكنولوجيات والدعم والتهديدات بالنسبة للنواحي الاقتصادية والقانونية.
- تحسين التدريب علي الإدارة وتوفير دعم مؤهل في مجال التخطيط الإسترلتيجي والتسويق مع التركيز علي الزبون- الاختراع الموجه للسوق.
- تشجيع الشركات التي ينقصها نشاط الاختراع لتطوير هذا النوع من النشاط بحذر وبطريقة تدريجية.
- التشجيع علي رفع مستوى الإدارة والطرق التكنولوجية في المجالات التالية: التخطيط الإستراتيجي ونماذج الأعمال الجديدة واستيعاب المعلومات الإدارية الجديدة للتكنولوجيات (علي سبيل المثال تخطيط الموارد للمؤسسة والإدارة ذات العلاقة بالزبون).

الخطة التنفيذية اللازمة والميزانيات الحكومية

لا تشتمل جميع التفاصيل السابقة عن القياسات المذكورة علي خطة التنفيذ العملية حتي يتم تفعيل هذه الخطة، لذا يجب فحص كل توصية من التوصيات علي حده بالتعاون مع الوكالة المسئولة المختصة (علي سبيل المثال، مكتب رئيس العلماء، وزارة المالية، مؤسسة عوائد الدولة، مركز الدولة، لجنة التخطيط والموازنة، مكتب نائب الوزير، ... الخ) صياغة القياسات الكلية اللازمة لنشر الاختراع والتكنولوجيا المتقدمة في قطاعات الصناعات التقليدية والتقليدية المختلطة في الغرض المناسب للجنة الوطنية للاقتصاد والمجتمع. وهي لا تحتاج إلي معالجة مطولة ولكن نظرا لأنها تشمل علي موضوعات مختلفة مثل الضرائب والمحاذير التجارية وتشجيع البحث والتطوير والتعليم ما بعد مرحلة الثانوي والبحث التطبيقي بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي وسياسة توزيع السكان، ...إلخ فإن صياغة هذه القياسات يحتاج إلي نظرة متكاملة ققادرة علي فحص الصورة بكاملها، ويحيل مهام محددة لتخصيص الوزارات والوكالات ووضع الأولويات لتخصيص الموارد اللازمة للبرامج المختلفة. لأذلك فمن الصعب تقديم تكاليف الميزانية التفصيلية لهذه المرحلة والخاصة بجميع القياسات التي شملها هذا الفصل.ويقدر التقييم المبدئي لتكاليف الميزانية اللازمة حوالي ٥٠٠ مليون شيكل كما يتم تفصيلها كالآتي:

- حافز مباشر للاختراع والبحث والتطوير واستيعاب التكنولوجيات – ٢٥٠ مليون شيكل سنويا
- إقامة تعاون بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعات التقليدية – ٥٠ مليون شيكل سنويا.
- برامج تدريبية واستشارية في مجالات الاختراع والإدارة المؤسسية واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة – ١٠٠ مليون شيكل سنويا.

ومن المتوقع وجود ميزانيات إضافية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون شيكل سنويا لتنشيط العمليات الاقتصادية الداخلية ذات عوائد أعلي بكثير من النفقات الحكومية الإضافية. وستسترد الميزانية بعض من النفقات الحكومية في صورة حقوق ملكية وضرائب تدفعها الشركات الناجحة والعاملين.

تصنيف القطاعات الاقتصادية طبقا لتركيز التكنولوجيات بها

يوضح الجدول رقم ١ بالملحق-٧ بأسفله تصنيف القطاعات الصناعية وبعض القطاعات الخدمية طبقا لتركيز التكنولوجيا بها. يتوافق هذا التصنيف مع منظمة دول التعاون الاقتصادي OECD ويعتمد أساسا علي معدلات الاستثمار للبحث والتطوير المباشر والاستثمار في البحث والتطوير اللازم للمعدات ومقارنته بمخرجات واستثمار هذه القطاعات. ومن الملاحظ ألن التصنيف يشمل معظم القطاعات الصناعية وهو لا يشمل معظم القطاعات الخدمية والقطاعات الهامة مثل الإنشاءات والنقل وموارد المياه وهكذا.

الجدول رقم ١ بالملحق-٧: القطاعات الصناعية المنتجة في إسرائيل مقابل التركيز التكنولوجي بها

الصناعات التقليدية	الصناعات التقليدية المختلطة	الصناعات المتقدمة المختلطة	الصناعات المتقدمة التصنيع:
منتجات الأطعمة	استخراج الحجارة والرمال، استخراج المعادن وأخرى	تكرير الزيوت & منتجاته والوقود النووي	الصيدلانية
المشروبات ومنتجات الدخان	إنتاج الزيت الخام & الغاز الطبيعي	الكيماويات & المنتجات الكيمائية (علي سبيل المثال الصيدلانية)	معدات المكاتب، الأجهزة الحسابية والحاسبات
المنسوجات	البلاستيك & ومنتجات المطاط	الآلات & المعدات	المكونات الإلكترونية' والكابلات المعزولة والأسلاك
منتجات الأقمشة	منتجات التعدين الغير معدنية	الآلات الكهربي وأجهزة التوزيع الكهربية	معدات الاتصالات الإلكترونية
الأحذية والجلود ومنتجاتها	الغير حديدية & المعادن الثمينة، شاملة الصب في القوالب	عربات النقل (مثل المستودعات البحرية، السيارات الطائرة ومعدات النقل الأخرى للمطارات)	التحكم الصناعي & معدات المراقبة ، المعدات الطبية والعلمية، معدات القياس و الاختبار

الورق ومنتجات الورق	صناعة الحديد والصلب، المواسير ومنتجات المعدن		الطائرات
الطباعة & النشر	القوارب وبناء السفن		قطاعات الخدمات المعرفة مثل التكنولوجيا العالية:خدمات الاتصالات، خدمات الحاسبات، البحث والتطوير
الأخشاب ومنتجاته والأثاث	المجوهرات، ومصوغات الزينة وصياغة الفضة		

من المكتب المركزي الإسرائيلي للحصر، مصنفات فنية رقم ٦٣، التصنيفات الصناعية القياسية لكل الأنشطة الاقتصادية، ١٩٩٣ الطبعة الثانية، والتقرير CBS ٢٠٠٤ بواسطة اللجنة الفرعية للتصنيف الرسمي لقطاعات التكنولوجيا العالية، وتحديد مجال التكنولوجيا العالية في إسرائيل.

الجدول رقم٢ بالملحق-٧ القيمة المضافة والعمالة في قطاع الأعمال، ٢٠٠٦
بواسطة التصنيف CBS للقطاعات الاقتصادية علي مستوى رقمي بواسطة رقمين

١) ماعدا القطاعات الصناعية:

أ) تشمل البيانات العمالة الأجنبية.

ب) نظرا لعمق التفاصيل، فإن المكتب المركزي للحصر أعتمد علي بعض الافتراضات لبعض القطاعات.

٢) يشمل المستشفيات العامة.

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للحصر

كود القطاع	اسم القطاع	القيمة المضافة	العمالة (٢)	القيمة المضافة/ للموظف الواحد
		بالمليون شيكل، السعر الأساسي	بالآلاف	بالشيكل الحالي، السعر الأساسي
	قطاع الأعمال الكلي	٤٠٢٢٣٦	٢٠٥٨	١٩٥٤٦١
أ	زراعة، غابات، صيد أسماك	١١٠٣٨	٧٢	١٥٢٨٣٣
ب	صناعة (تعدين وتصنيع)	٨٦٨٨٩	٣٣٢	٢٦٢١٠٨
١٣	استخراج الحجارة والرمال، استخراج المعادن	٢٠٥٦	٣	٦٢٣١٠٣
١٤، ١٥	منتجات الأطعمة	٧٢٨٦	٤٧	١٥٥٣٥٧
١٦	المشروبات ومنتجات الدخان	١٤١٧	٧	٢١٨٠٣٨

كود القطاع	اسم القطاع	القيمة المضافة	العمالة (٢)	القيمة المضافة/ للموظف الواحد
		بالمليون شيكل، السعر الأساسي	بالآلاف	بالشيكل الحالي، السعر الأساسي
١٧	المنسوجات	١٨٨٣	١١	١٦٥١٨٥
١٨	منتجات الأقمشة	٨١٢	٧	٢١٨٠٣٨
١٩	الأحذية والجلود والمنتجات الجلدية	١٩٢	٢	١١٩٨٦٠
٢٠	الأخشاب ومنتجات الأخشاب (ماعدا الأثاث)	٥٨١	٤	١٤١٦٢٨
٢١	الورق ومنتجات الورق	١٤٤٨	١٠	١٤٧٧٣٧
٢٢	النشر والطباعة	٣٣٣٤	٢١	١٥٥٨١٢
١١، ٢٣، ٢٤	تكرير البترول ومنتجاته والكيماويات ومنتجاتها	١٦٠٣٩	٢٦	٦١٩٢٥٠
٢٥	البلاستيك ومنتجات المطاط	٤٣٢٨	٢١	٢١٠٠٨٥
٢٦	المنتجات التعدينية لغير المعادن	٢٢٥١	١٠	٢٦٢٦٩٦٥
٢٧	المعادن الأساسية	١١٦٣	٥	٢٢٣٦٨٣
٢٨	المنتجات المعدنية (ماعدا الآلات والمعدات)	٨٩٨٣	٣٥	٢٥٧٣٩٢
٢٩، ٣٠	الآلات والمعدات:الآلات المكتبية والحاسبات)	٢٩٨٢	١٦	١٨١٨٣٧
٣١	الآلات الكهربية ومعدات النقل الكهربي	١٧٤٨	٨	٢٣٤٧٨٤
٣٢	المكونات الإلكترونية	٣٩٤٩	١٦	٢٤٥٣٠٣
٣٣	معدات الاتصالات الإلكترونية	٥٥٣٦	١٦	٣٥٧١٦١

كود القطاع	اسم القطاع	القيمة المضافة	العمالة (٢)	القيمة المضافة/ للموظف الواحد
		بالمليون شيكل، السعر الأساسي	بالآلاف	بالشيكل الحالي، السعر الأساسي
٣٤	المعدات الصناعية للمراقبة والإظهار والمعدات الطبية والعلمية	١١١٠٠	٣١	٣٥٥٧٦٠
٣٥	معدات النقل	٥٠٨٧	١٧	٣٠٦٤٦٨
٣٦	الأثاث	٢٢٣١	١٠	٢٣٢٤٢٢
٣٧	الماس	١٠٣٥	٣	٣٥٦٩٢٦
٣٨ ،٣٩	الحلي ومصوغات الزينة وصياغة الفضة	١١١١	٨	١٤٢٣٨١
ج	الكهرباء والمياه	١١١٧٥	١٧	٦٤٠٠٦٧
د	الإنشاءات	٢٨١٢٣	١٨٨	١٤٩٧٨٠
	الخدمات	٢٦٥٠١٢	١٤٤٩	١٨٢٩٠٠
هـ	التجارة وإصلاح السيارات وإصلاحات أخري	٥٤٦٧١	٣٤٩	١٥٦٧٤١
٥٠١	سيارات ذات الموتور ومبيعات الوقود	٣٦٦٨	٣٦	١٠٣٣١١
٥٠٠، ٥٠٢-٥٣٠	التجارة	٥١٠٩٤	٣١٤	١٦٢٧٨٤
و	الإقامة وخدمات الطعام	١١٢٦٠	١٣٠	٨٦٤١٣
٥٥	الفنادق وخدمات الإقامة	٣٨٦٢	٢٥	١٥٥٧٤٢
٥٦	المطاعم وخدمات الطعام	٧٣٩٧	١٠٦	٧٠١١٦
ز	النقل والتخزين والاتصالات	٤٤٣٤٠	١٧٣	٢٥٦٨٩٥

كود القطاع	اسم القطاع	القيمة المضافة	العمالة (٢)	القيمة المضافة/ للموظف الواحد
		بالمليون شيكل، السعر الأساسي	بالآلاف	بالشيكل الحالي، السعر الأساسي
٦٠	النقل الأرضي	١٣٧٨٩	٧٠	١٩٦٤٣٠
٦١-٦٢	البحر والنقل الجوي	٥٥١٠	١٠	٥٦٨٠٦٩
٦٣	خدمات النقل	٧٣٨٣	٢٩	٢٥٩٠٤٢
٦٤	التخزين و مواقف السيارات	٨٦٥	٨	١٠٢٩٨٥
٦٥	البريد والخدمات البريدية	١٣٤٤	١٨	٧٦٣٦٦
٦٦	الاتصالات	١٥٤٤٩	٣٨	٤٠٤٤١٦
س، ص	التمويل وخدمات الأعمال	١١٥١٢٤	٤٧٥	٢٤٢١٦٣
٦٧	البنوك ومؤسسات الأعمال الأخرى	٢٠٣٤٢	٥٩	٣٤٤٢٠٤
٦٨	التأمين والتمويلات المقتصدة	٩٣٠٦	٢٨	٣٢٧٦٦٨
٧٠	الأراضي والمباني والشقق وخلافه	١٢١٦٣	١٨	٦٦٨٣٢٢
٧١	تأجير الآلات والمعدات	٥٩٩٨	٧	٩٠٨٧٦٥
٧٢، ٧٣	الحسابات وخدمات البحث والتطوير (التقديرات لبدء المؤسسات)	٣١٣٠٥	٩٦	٣٢٦٤٣٤
٧٤	توظيف العمالة وخدمات القوى العاملة	٢٠٦٠	٨	٢٦٠٧٨٦
٧٥، ٧٦	خدمات الأعمال	٣٣٩٤٩	٢٥٩	١٣٠٩٢٧
ع	تعليم الأعمال والصحة والخدمات الاجتماعية	٢٦١٥٦	١٣٢	١٩٨٢٠٠

كود القطاع	اسم القطاع	القيمة المضافة	العمالة (٢)	القيمة المضافة/ للموظف الواحد
		بالمليون شيكل، السعر الأساسي	بالآلاف	بالشيكل الحالي، السعر الأساسي
غ	الخدمات الاجتماعية والشخصية والأخرى	١٣٣٧٠	١٨٩	٧٠٦٢٨
٩٤	الأنشطة الثقافية وشغل أوقات الفراغ والرياضية	٦٩١٥	٤١	١٦٨٦٦٧
٩٥، ٩٦	الخدمات الشخصية والأخرى	٦٤٥٥	١٤٨	٤٣٥٢٤

الجدول رقم٣ بالملحق-٧

قطاع الأعمال تصدير البضائع والخدمات، ٢٠٠٦

كود القطاع	اسم القطاع (المصدر)	بالمليون شيكل
	قطاع الأعمال الكلي (٢)	٥٨٧٦٦
أ	زراعة	٤٢١
ب	صناعة (تعدين – تصنيع)	٣٥٢٥٠
١٤-١٥-١٦	منتجات طعام ومشروبات	١٠٣٩
١٧-١٨-١٩	نسيج	١١٨٦
٢٤	كيماويات	٦٦٠٣
٣٢	مكونات إلكترونية	٢٢٢٩
٣٣	معدات اتصالات إلكترونية	٣٤٣٨
٣٤	معدات صناعية للمراقبة والمراجعة، معدات طبية وعلمية	٤٢٨٧
٣٥	عربات نقل	٢٧٥٨
٣٧	الماس	٤٦٩١
٣٨	الحلي ومصوغات الزينة وصياغة الفضة	٣٣٤
٣٩	الصناعات المتعلقة بالمطارات	٨٦٨٤
ج	المياه والكهرباء	٢٤٦
د	أعمال الإنشاءات والهندسة المدنية	٤٦١
	الخدمات	٢٢٣٨٨
هـ	تجارة التجزئة والجملة	٩٤٠٢
٥٠	السيارات و الموتوسيكلات والعجل- مبيعات وصيانة وإصلاح ومبيعات الوقود	٨٨
٥١	تجارة الجملة (علي سبيل المثال السيارات والموتوسيكلات والماس)	٤٥٨٤
٥١-٥٣	تجارة الماس بالجملة	٤٥٩٥
٥٢	تجارة التجزئة	١٣٥
و	الفنادق وخدمات الإقامة	٥٣٨
ز	النقل والتخزين والاتصالات	٣٩٧٨
٦٠-٦٥	التسفير	٥٨٨

كود القطاع	اسم القطاع (المصدر)	بالمليون شيكل
٦٠-٦٦	خدمات النقل الأخرى	٣١٧٨
٦٦	الاتصالات	٢١٢
س	التأمين وإدارة المصالح العامة	٥٨
ص	الأراضي والمباني والشقق والتأجير والخدمات اللازمة وخلافه	٨٢٣٤
٧٠-٧١	نشاط الأراضي والمباني وخلافه وتأجير المعدات	٢٩٠
٧٢	الخدمات الحسابية	٤٣٩٥
٧٣	البحث والتطوير (الشركات وبدء خدمات التصدير للمؤسسات	٢١٦٨
٧٤-٧٥	النشاط الأمني وتوظيف العمالة	٤٩
٧٦	الأنشطة الأخرى	١٣٣٣
ع	الأنشطة الخاصة بشغل أوقات الفراغ والتدريبات والرياضة	١٧٨

المصدر: CBS إسرائيل

الجدول رقم٤ بالملحق-٧

صناعات قطاع الأعمال – مقارنة دولية

المتوسطات لأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٣ أو البيانات المتوفرة الحديثة. الإنتاجية /الموظف (القيمة المضافة) ورأس المال/الموظف -٢٠٠٠ دولار، عدد الموظفين- بالآلاف.

المصادر: بيانات OECD، CBSبإسرائيل، الاقتصاديات التطبيقية

الصناعة		الولايات المتحدة الأمريكية	إيطاليا	إسرائيل	فرنسا	فنلندا	الدانمارك	كندا	بلجيكا
١- استخراج الحجارة والرمال، استخراج المعادن، الأخشاب ومنتجات الأخشاب، المنتجات الغير معدنية من التعدين، الحلي والصناعات الأخرى	الإنتاجية/الموظف	٦٠,٨٩	٤٦,٠٥	٥١,٦٨	٥٦,١٣	٤٢,٢٢	٤٣,٥٣	٦٨,٢٨	٥٨,١٤
	% إنتاجية الأعمال	%٢	%٤	%٢	%٢	%٣	%٣	%٤	%٣
	عدد الموظفين	٢٦٨٩	٨٦٦	٣٠	٣٧١	٦٨	٧٠	٣٦٧	٨٦
	%موظفي قطاع الأعمال	%٢,٦	%٥,٠	%٢,٠	%٢,١	%٤,٣	%٣،٧	%٣,٢	%٣,٠
	رأس المال/الموظف	٨٠٣٥٩	١٧٢٧١١	١٨٦٠٢٧	١٤٥٨٩٤	١٦٢٨٨٦	١٣٣١٧٠	١٤٦١١٤	٢٨١٩٣٠
٢- منتجات الطعام والمشروبات، منتجات الدخان	الإنتاجية/الموظف	٨٧٨٥١	٥٧٠٧٢	٤٣٠٤٠	٥٥٤٤٦	٤٧٠٤٧	٤٤٩٩٨	٧٠٠٢٤	٦٤٠٦٥
	%إنتاجية الأعمال	%٢	%٣	%٣	%٣	%٢	%٤	%٣	%٣
	عدد الموظفين	١٧٦٥	٤٨٧	٥٢	٦٢١	٤٤	٨١	٢٤٦	٩٧
	%موظفي قطاع الأعمال	%١,٧	%٢,٨	%٣,٤	%٣,٦	%٢,٧	%٤,٣	%٢,١	%٣,٤
	رأس المال/الموظف	١٠٩٨٣٩	٢٠٤٦٠١	١١٤٦٠٦	١٦٥١٤٧	٢٢٥٦٧٣	١٥٦٦٣٧	١٠٢٦٤٣	٢٥٣٧٥٤

الصناعة		الولايات المتحدة الأمريكية	إيطاليا	إسرائيل	فرنسا	فنلندا	الدانمارك	كندا	بلجيكا
٣- النسيج وتجهيزات السفن، الأحذية والجلود ومنتجاتها، الورق ومنتجاته، النشر والطباعة	الإنتاجية/الموظف	٦٢٩٩٩	٤٣١٨١	٣٢٤٨٥	٥٢١٥٤	٧١٣٧٧	٤١٩٤٩	٥٦٨٤٢	٥٦١٦٢
	%إنتاجية الأعمال/الموظف	%٣	%٥	%٤	%٣	%٧	%٣	%٥	%٣
	عدد الموظفين	٣٦٩٢	١٢٨٨	٨٥	٦٠٧	٩٢	٦٨	٤٨٠	١١١
	%موظفي قطاع الأعمال	%٣,٥	%٧,٤	%٥,٥	%٣,٥	%٥,٨	%٣,٧	%٤,٢	%٣,٩
	رأس المال/الموظف	٨٤١٤٣	١١٤٤٨٧	٦٧٧٢٦	١٢٥٥٥٠	٣٢٤٩٣٩	١٢٧٨٠٥	١٣١٥٠١	٢١٩٣٤
٤- الكيماويات والمنتجات الكيماوية وتكرير البترول	الإنتاجية/الموظف	١٧٧٤٥٧	١٠٢٦١٤	٩٥٩٦٨	٩٦٧٣٦	٨٧١٨٥	٨٥٩٣٨	١٢٣٢٦٩	١٣١٤٤٨
	%إنتاجية الموظف	%٣	%٢	%٢	%٤	%٢	%٢	%٢	%٥
	عدد الموظفين	١١٣٦	٢٦١	١٩	٤٦٣	٢٢	٢٨	١٠٦	٧٧
	%موظفي قطاع الأعمال	%١,١	%١,٥	%١,٢	%٢,٧	%١,٤	%١,٥	%٠,٩	%٢,٧
	رأس المال/الموظف	٣٤٢٤٤٤	٣٤٢٠٦٩	٣٤٢٧١٥	٢٤٤١٣٦	٣٦٢٦٠٨	٣٥٦٠٥٦	٤٠٤٤١٥	٣٨٦٢٢١